

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مذكرات
سعد زغلول

إشراف وتحقيق وتقديم
د. لطيفة محمد سالم

(الجزء العاشر)

مذكرات

سعد زغلول



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مذكرات

سعد زغلول

إشراف وتحقيق وتقديم
د. لطيفة محمد سالم

قراءة ومشاركة فى التحقيق
أ. نادية مصطفى محمد   أ. منى أحمد إبراهيم
د. آمنة حجازى عبده   أ. على متولى أحمد

الجزء العاشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

سعد زغلول، سعد بن إبراهيم زغلول، ١٨٥٧ - ١٩٢٧.

مذكرات سعد زغلول/ إشرف وتحقيق وتقديم لطيفة محمد سالم؛ قراءة ومشاركة فى التحقيق نادية مصطفى محمد... [وآخ] .- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١١.

مج ١٠ ؛ ٢٤ سم.

تدمك 0 - 0819 - 18 - 977 - 978

١ - سعد زغلول، سعد بن إبراهيم زغلول، ١٨٥٧ - ١٩٢٧ . المذكرات ٢ - السياسيون المصريون

أ - سالم، لطيفة محمد (مشرغ ومحقق)

ب - محمد، نادية مصطفى (محقق مشارك)

جـ - العنوان

٩٢٠

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٩٣٧٠

I.S.B.N. 978 -977 - 18 - 0819 - 0

تقديم

على مدى أحد عشر عاما ، ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٨ نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب قدراً من مذكرات سعد زغلول المخطوطة في تسعة أجزاء ، حيث قام المؤرخ أ . د . عبد العظيم رمضان بقراءتها وتحقيقها يعاونه فريق من باحثي « مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر » ، وذلك بعد أن ظلت هذه المذكرات حبيسة لسنوات طويلة . ثم حدثت فترة انقطاع عن تكملة النشر قاربت من عشر سنوات ، ونعتقد أن ظروفًا قد لعبت دوراً فى ذلك . وبعد رحيل د . رمضان ، تحمس المؤرخ أ . د . يونان لبيب رزق للمضى فى هذا العمل الذى عدَّه مشروعًا قوميًا ، ولكن الحياة لم تمهله ، فلم يبدأ . وكان لابد من استمرار المسيرة ، ولا أدرى إن كان لحسن حظى أو العكس أن المهمة وُكِّلت لي ، وترددت كثيرًا ، وحاولت الاعتذار أكثر ، وخاصة فى المرحلة الأولى من العمل ، ولكنني قبلت في النهاية .

والواقع أن المذكرات لم تكن بجديدة علىّ ، حيث اطلعت على الأصول فى أثناء إعدادى لدراساتي السابقة ، وأعلم مدى المعاناة فى استخلاص المعلومات منها ، ليس فقط لصعوبة خطها ، وإنما أيضا لأسلوبها وتداخل أحداثها . وعلى أية حال ، فقد شددنا الرحال وبدأنا العمل منذ حوالى ثلاث سنوات ، ولن أتحدث عن الرحلة مع المذكرات بكل ما يكتنفها من عراقيل ومعوقات وصعوبات ، لأن كل ما نسعى إليه أن نستكمل هذا المشروع ، لعلّنا بذلك نكون قد خدمنا مصرنا الغالية بمصدر له أهمية بالغة لزعيم مصرى - حتى النخاع - استحق الزعامة عن جدارة ، تلك التى مازالت تشهد له بأنه الرجل الذى تفوّق على نفسه ، وضحى بالكثير من أجل العمل على انتشال الوطن من المعاناة التى كان يئن تحتها سواء من الاحتلال الجاثم على صدره أو من العرش الذى تأسس وأقيمت قواعده على الأوتقراطية . كذلك نكون قد حققنا هدفا سعى إليه أساتذتنا .

ومذكرات «Memoir» سعد زغلول هى قريبة من اليوميات «Diaries» تلك التى تُعد سجلاً منتظماً لكاتبها لأحداث معاصرة له ، بمعنى ما وقعت عليه عيناه وما سمعته أذناه وما تحدث به عقله وما خالج نفسه . وبطبيعة الحال فإن مزج ذلك – وهو من وراء القصد – ينصهر داخل الشخصية التى تختلف بين واحدة وأخرى ، وفقاً لمعايير متعددة مرتبطة بها ، لتعطى فى النهاية رؤية واضحة ، وفقا لتطبيق قياس أبعاد العصر . وهنا يأتى دور آخر يتمثّل فى كيفية التعامل تاريخيًا مع ما سُجل والذى يعتمد على أهمية من كتبه كشاهد عيان وكذلك كعنصر فعّال ، ومن ثم تتحول السطور إلى مصدر له مكانته تبعا لأهمية صاحبه ، مما يثرى الكتابة التاريخية ويؤصلها .

وفى حقيقة الأمر ، فإن سعد زغلول صاحب المذكرات – كما وُصفت بهذا الاسم – كلّما ران على عهده الزمن ، كلّما كان هو وعصره مادة خصبة للدراسة والتحليل من منطلق مواقفه وتصرفاته فى أثناء حقبة مهمة من تاريخ مصر الحديث ، بداية من باكورة ممارسته للحياة الأزهرية ومرورا بدوره السياسى الذى صنعه لنفسه ونهاية بتلك الشعبية الجارفة التى خلقت وشكّلت الوفد المصري – حزب الأغلبية– الذى أرق وأقلق أعداءه من الرافضين والمستبدين

* * *

ونعود إلى هذا الجزء من المذكرات ، ونذكر أننا اتبعنا فى نشرها المنهج التاريخى أى التتابع الزمنى ، بمعنى أنه ضم الكراسة ٣٧ وتبدأ من ٢٦ فبراير ١٩٢٠ وتنتهى فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٠ ، وأرقامها أسفل الصفحات من ٢١٠٧ إلى ٢١٨٧ ، – اعتمدنا على هذه الأرقام ، وقد وضعتها الألمانية فريده كابى التى كانت تعيش فى بيت سعد زغلول وتؤدى خدمات أُسندت إليها ، واستبعدنا الأرقام الأخرى المسجّلة فى أعلى الصفحات لعدم دقّتها– وكذلك شمل الجزء كراسة ٣٦ وتبدأ من ١٢ مايو ١٩٢٠ وتنتهى فى ٣ نوفمبر ١٩٢٠ ، وصفحاتها من ١٩٨٨ إلى ٢١٠٦ ، كما تناول الجزء كراسة ٣٩ وتبدأ من ٩ يونية ١٩٢٠ وتنتهى فى ٧ يونية ١٩٢١ ، وصفحاتها من ٢٢١٢ إلى ٢٤٦٧ ، وتم استخدامها فى ذلك الجزء من

تاريخ بدايتها إلى ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ، وتشغله الصفحات من ٢٢١٢ إلى ٢٣٦٨ . وقد لاحظنا أن هناك بعض الأيام القليلة لم يُسجلها سعد ، وأخرى يُجمل بعضها ، وهو عندما يتذكر ما تركه يكتبه . وقد وجدنا أحداثًا ووقائع فى أيام بعينها مكرَّرة ، وتكون أحيانا صورة متطابقة ، وأحيانا أخرى بها بعض الاختلافات ، وبالتالى نقلناها متتابعة لأنها الطريقة الأفضل ، حتى لا نلتقى بها فى مكان آخر مما يسبب ارتباكا للقارئ . وعلى هذا الأساس تداخلت الكراسة ٣٦ مع زميلتيْها ٣٧ ، ٣٩ ، ولتسهيل المهمة ، أشرنا ونبهنا إلى ذلك فى الهوامش . ولم يكن اتباع المنهج الموضوعى يخدم المذكرات ، حيث تناثر الموضوعات وصعوبة الربط بينها ، وينطبق هذا على عدم وضع عناوين جانبية وبالتالى غياب الفهرس ، وتلك عقبة تسببها تسجيل اليوميات ، فضلا عن الحرص على عدم إدخال إضافات على النص .

* * *

كان الجزء السابق من المذكرات قد انتهى بيوم ١٤ فبراير ١٩٢٠ ، وبعد أحد عشر يوماً بدأ هذا الجزء الذى اخترنا أن تكون نهايته يوم ١١ نوفمبر من العام نفسه ، وذلك عندما وصل سعد ومرافقوه إلى باريس عقب فشل المحادثات مع ملنر . ولهذه الشهور أهميتها ، إذ عُدّت مرحلة اختبار بين جانبين : ممثل إمبراطورية الاحتلال وممثل الدولة المحتلة ، إذ تمكن كل طرف من سبر غور الآخر ، ومن ثم وضحت الصورة المتناقضة ، وبرزت شخصية سعد زغلول المتشددة والعنيدة ، وكيفية مواجهته لأحد غلاة المستعمرين الإنجليز .

أما من حيث دورنا مع المذكرات ، فلم نتدخل في مضمونها أو سياقها ، وإنما اقتصر الأمر على ما يتعلق بالضبط اللغوى الذي جاء في أضيق الحدود ولما هو لافت للنظر ، واستخدام علامات الترقيم ، وإضافة الهمزات ، وفتح الأقواس للأقوال (التنصيصات) ، وتحديد الفقرات ، ووضع علامة سلاش (الشرطة المائلة) عند الانتقال لصفحة جديدة من المذكرات ، بينما أخذ رقمها مكانه بالهامشين الأيمن والأيسر وفقا لوضع الصفحة الجديدة . ولم نشأ أن نكرر بعض التحقيقات

التي وردت في الأجزاء السابقة اكتفاءً بالجديد . وقد آثرنا ترك المصطلحات والأعلام كما كتبها سعد ، والتى لم تكن تسير على وتيرة واحدة مثل الأسماء ، ولا سيما أن أغلبها أجنبية إنجليزية وفرنسية مكتوبة بحروف عربية ، وقد غلب على سعد استخدام اللغة الفرنسية ، نظرًا لتأثره بالثقافة الفرنسية ، وهى سمة الطبقة الأرستقراطية - التركية والمصرية - وقتئذ ، تلك التى تمكّن وبذكاء من الاندماج فيها والتأقلم معها . وإن كان فى أحيان يكتب وفقًا لما هو سائد آنذاك فى مصر ويبدو جليا فى الصحافة مثل لوندره ، باريز ، التيمس ، إيتاليا ، مارث ، أكطوبر وهكذا . وفى أحيان أخرى يُسجلها بما هو متعارف عليه حاليا . وبالنسبة للألقاب فالشخص ذاته هو مستر وسير وموسيو . وأصبح من المهم أن يترك ما دوَّنه على حاله ، وتمت الإشارة فى الهوامش لبعض تلك الملاحظات ، وذلك فى المرة الأولى لورودها . كذلك فقد وضع مكان الكلمات غير الواضحة وغير المقروءة والممزقة ثلاث نقاط داخل أقواس ، ونوَّهنا إليها فى الهوامش .

* * *

يغطى الجزء الذى بين أيدينا - كما اتضح - فترة زمنية تمتد عبر ثمانية أشهر وأيام خلال عام ١٩٢٠ (٢٦ فبراير - ١١ نوفمبر) تعكس لنا الأحداث سواء فى باريس أو لندن ، وتنقل الأخبار من مصر وغيرها ، كذلك فإنها تعبر عن قسمات سعد زغلول سواء الخاصة بما يدور فى داخله ، أو المرتبطة بالنشاط العام .

بالنسبة للأولى فإنه منذ البداية يسيطر على سعد النقد السلبى لزملائه ، فلم ينج أحد من مرافقيه إلا واختلف معه وذكره بصفات غير محببة ، فيرى فى فتح الله بركات النفاق ، ويهاجم لطفى السيد وترفعه واتحاده مع عبد العزيز فهمى ومحمد محمود لمضايقته ، وأنهم يعملون فى الخفاء دون علمه ويحقدون عليه ، وفى قلوبهم مرض ، ويقرر عدم الثقة فيهم . وكان لعدلى يكن النصيب الأكبر من العداء ، فهو فى نظره انتهازى ويعمل لمصلحته . ويتوصل إلى أنه من الصعب الاتفاق معهم ، وأنهم يختلفون فيما بينهم ، ويُرجع ذلك إلى التنوع فى النشأة

والأخلاق . ومع هذا ، فعندما يدرك أنهم قد ملّوا الإقامة ويرغبون العودة إلى مصر ، يُقصى مشاعره جانبا ، ويطرق جميع الأبواب ليُبعد اليأس عنهم لاستمرار مواصلة السعى حتى تُستكمل المسيرة ، ويفيض فى كيفية تمالكه لنفسه من أجل نجاح مهمة الوفد .

ويُعبِّر سعد عن مكنونه ، ويذكر أن الحقد جمع أعداءه عليه ، وأن الحسد يحاط به ممن حوله ، ويرجع السبب إلى أن الأمة وثقت فيه ، ويتمسك بالصبر ، ويُسجل خواطره بشأنه ، أيضا يكتب الحكم والمواعظ عن معنى الصداقة والخير والغيرة ، ومساوئ التداخل والاختلاط بين الناس ، ونُدرة الوفاء والإخلاص ، ويعرض فلسفته بشأن الموت وخشيته من المرض . كما كانت له وقفات مع نفسه فهو يتعجب من أمره ، ويستفسر لماذا ينفر كل منْ يقترب منه؟ رغم أنه لا يضمر لأحد سوءاً ، ويجيب عن تساؤل «إما أن يكون كل الناس خبثاء ، وإما أن أكون أنا الخبيث» . ونرى أحيانا المسحة الدينية تلقى بظلالها عليه ، فيستعين ببعض الآيات القرآنية ، ويُبين قدرة الله على كشف أعدائه . ولم يكن جديدا عليه إدراكه وفهمه كنه الوطن ، وأن دين هذا الوطن الوحدة بين أبنائه ، وأن الثورة قد دشّنت ذلك . أما فيما يتعلق بتناوله المشروبات الروحية ، واعتياده الجلوس على المائدة الخضراء ، فإن هذا الأمر كان مألوفا بالنسبة للطبقة الراقية التى انتمى إليها ، وتسجيله هذا الأمر ، لينم على أن مثل تلك العادات لم تكن تشين صاحبها حينئذ . والواقع فلم يكن سعد يتورع عن ذكر ما يكون على بيِّنة من سلبياته ، خاصة فى النواحى الشخصية التى يعدها الكثيرون لا دخل لها بالتصرفات العامة .

وكان من اللافت للانتباه أن سعدا قد نقل البرقيات الواردة إليه ممن لا يتفق معه ، بل ويهاجمه ويذم فيه ويطعن عليه ويرميه بالمروق من الوطنية ، وفى هذا ما يدل على أمانته من ناحية ، ويبرهن على أن مثل تلك الأفعال لا يهتز لها من ناحية أخرى ، إذ ازدادت ثقته من نفسه قوة ، بفضل ذلك الحب الجارف الذى قدمه له المصريون - ماعدا القلة التى خالفته - ومن ثم فإن شعوره بمسئولية الزعامة ، جعلت عوده صلباً لا يلين ولا ينكسر ، ليقينه من أنه الناطق باسم

الأمة ، وإن كان فى أحيان قليلة ، ومن منطلق تحمله تلك المسئولية ، يبحث عن المنافذ علّه يخرج منها بمكاسب .

* * *

أما عن الأخرى المتعلقة بالنشاط العام لسعد فيما يتصل بالقضية المصرية فى أثناء تلك الأشهر التى شملها هذا الجزء من المذكرات ، فإنه يصحبنا معه منذ أن بدأ نقاشه مع عدلى يكن لاعتقاده من أنه الموصل الجيد للجانب الإنجليزى ، وبالتالى يلاطفه ويتنازل أحيانا ليرضيه . ولم يمض الوقت الطويل إلا وجرى الاتفاق على أن تبدأ المحادثات المصرية البريطانية غير الرسمية والسرية- التى قد تتحول إلى مفاوضات - مع ملنر Milner وزير المستعمرات . ولم يكن سعد ليوافق على السفر إلى لندن تحقيقا لرغبة هذا الوزير الذى صعب عليه الانتقال إلى باريس ، وكَحَلٍّ مُرضٍ اقترح ملنر إيفاد مندوب عنه للقاء الوفد ، واختار هيرست Hurst - المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وعضو لجنة ملنر ليؤدى المهمة التى وُكّلت له . والتقى المندوب مع سعد ، وذلك كمرحلة أولى تمهيدية . وقد أظهر الأخير جرأة وشموخًا فى حديثه ، مؤكدًا على أن الاستقلال هو القاعدة الأساسية للمباحثات مع بعض استثناءات تخص المصالح الأجنبية وقناة السويس ، وجرى الاتفاق على سفر قسم من أعضاء الوفد (المندوبين) إلى لندن لاستكشاف ما يمكن أن يتم ، وكان فى ذلك ما يفيد بالاعتراف بصفة الوفد . وقلق سعد لما يمكن أن يقوم به هذا القسم ، وخشى من ممارسة التأثير عليه هناك ، ونبّه من خطورة الانشقاق ، مؤكدًا على أن الجانب الإنجليزى خصم قوى ومحتال ، كما أنه وجد فى باريس من يحذره من خداع هذا الخصم ودهائه ، ونصحه له بعدم التساهل معه .

وسرعان ما غادر باريس إلى لندن القسم الثانى من الوفد برئاسة سعد زغلول الذى أضحى على يقين من أن ما سوف يتم مع ملنر لن يكون مفاوضة حقيقية ولا اتفاق ، وإنما هو بمثابة تحقيق ، ووفقاً لنتائجه يقدم الوزير تقريرًا عنه للمسئولين الإنجليز ، ثم تأتى الخطوة التالية . وبدأت سلسلة من اللقاءات مع ملنر ، كان أولها

فى ٩ يونية ١٩٢٠ ، ومن اللافت للنظر أنه فى هذه المقابلة حرص سعد على أن يكون الطربوش على رأسه - أحد مظاهر الزى المصرى - وليس القبعة كما فعل منْ معه . ودارت المحادثات عن التحالف بين البلدين ، واحتلال قوات بريطانية لمواقع فى مصر والإصلاحات وضمان حقوق الأجانب . وتسلّح سعد بالقوة والحجة والبرهان ، وتزمّت كثيرا ، بينما كان البعض من أعضاء الوفد متساهلا . ولم يكن سعد ليُسلم بما طلبه ملنر فى مذكرته التى تضمنت مشروعه ، وعندئذ أبدى رغبته بل وتصميمه على مغادرة لندن ، وذلك حينما غمره إحساس استحالة التفاهم مع الإنجليز ، فى وقت رأى فيه الأعضاء أن باب الأمل مفتوح للحصول على تسهيلات منهم .

لقد أدرك سعد منذ البداية أن بريطانيا تريد مصر خالصة لها ، أى أن تحتفظ بحقيقة الحماية دون اسمها ، بينما هو يصر على إسقاطها والحصول على الاستقلال ، ويُقدّم بعض التنازلات ، كاقتراح أن تكون شبه جزيرة سيناء تحت الإدارة البريطانية لفترة محددة ، ويرفض ملنر ، وهنا يصر سعد على وقف المباحثات ويهاجم الإنجليز ويصف مراوغاتهم ، وأنه لم يعد لوجوده نتيجة ، ولكن الوزير الإنجليزى يطلب منه البقاء ، ويُحلل سعد ذلك بأن الهدف التطويل حتى تضعف قوى الوفد مما يسفر عن النتائج السلبية .

ومرة أخرى يرفض سعد مشروعًا آخر للوزير البريطاني الذى جاء ردا على مذكرة ضمت مشروعًا أعدّه الوفد بواسطة عدلى يكن ولطفى السيد ، تضمن مسألة معاهدة تحالف بين الطرفين ، ووجود قواعد عسكرية بريطانية ، ومستشارِيْن بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية ، والتدخل البريطانى فى السياسة الخارجية . وقد عارضه سعد ، ولم يقبله ملنر الذى قدّم مشروعًا جديدًا ، وحاول عدلى يكن أن يجمع بين المشروعين - الوفد وملنر - ولكنه قوبل بالمعارضة . وتتكرر المواقف : رفض سعد ، ورغبته الملحّة فى ترك لندن ، وطلب ملنر بقاءه ، وموافقته على مضض ، ومواصلته استعراض مساوئ التدخل البريطانى فى شئون مصر ، ويُعدد

مجالاته : القضاء ، والمالية ، والأمن ، والزراعة ، والرى ، والإدارة وغيرها ، ويسأل نفسه : كيف يستمر ذلك؟ «أتقبل ياسعد أن يكون لك دخل فى هذا المصير؟» ، ويستفسر عما سوف يحكم به التاريخ عليه .

وعاد سعد ورفض مشروع ملنر الأخير ، لارتدائه ثوب الحماية ، وأبى الاقتناع بما ذكره له عدلى يكن من فوائد ، مصرحًا بأنه يريد ما ترغبه الأمة ، ومُبينا ذلك فى مقابلته لوزير المستعمرات ، وتكرر اللقاء لمزيد من المناقشة ، ولم يقبل سعد مسألة القوة العسكرية البريطانية ، ولا أن يكون لبريطانيا حقوق الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية ، وغير ذلك مما طلبه ملنر الذى رفض بشدة إدخال أية تعديلات على مشروعه ، مصرحًا «إما أن يُقبل كما هو أو يُترك» . وعندما وجد سعد أنه فى جانب والوفد فى جانب آخر ، وأن الوضع أصبح حرجا ، حاول أن يُعدّل من بعض مقترحات المشروع ، وتقابل مع ملنر ، وتم الاتفاق على اختيار بعض أعضاء الوفد للسفر إلى مصر لاستشارة ذوى الرأى ، وخصوصًا أعضاء الجمعية التشريعية والمجالس المحلية فى المشروع المعروض ، لأن ما به خارج عن حدود توكيل سعد ، وفى الوقت نفسه غير واف بمطالب الأمة .

وعقد سعد والوفد العزم على مغادرة لندن سواء المندوبون المسافرون لمصر أو أعضاء الوفد وبالطبع فى مقدمتهم سعد ، ووصلوا إلى باريس ، وبعد أيام معدودة ، انتقل سعد إلى فيشى واستقر بها حوالى خمسة وعشرين يوما ، حيث تلقى علاجه هناك ولحقت به زوجته . وهو لا يذكرها باسمها (صفية) وإنما أحيانا يقول (الست) وأحيانا أخرى يقول (حرمى) ولعل ذلك كان تقليداً أو عادة . ولم يكن متفائلا ، وغمرته أحاسيس قوية بأن الإنجليز ينتهزون فرصة الخلاف بينهم ليحققوا مصالحهم ، ويُظهر استياءه ويترجم قلمه الإحباط الذى انتابه ، ويذكر أن الوقت قد حان للتخلى عن عمله ليقوم به غيره . ولما كان غير راض عن هذا المشروع والذى انتقل عرضه إلى مصر ، وانتقاده للمتعلمين (المثقفين) الذين يدافعون عنه ، أقدم على خطوة علّها تريح من القلق الذى صاحبه ، وذلك عندما استقر رأيه على أن يكتب بلاغا للأمة يشرح لها خطوات رحلة الكفاح والتحركات

والمشروعات ، وفى الحين ذاته يكتب إلى مؤيديه فى مصر سرا بما يفيد بأن المشروع ما هو إلا «حماية تحت اسم الاستقلال أو الاستقلال فى معنى الحماية» ، لعلّ ذلك يأتى بنتيجة رفض المشروع ، وبالتالى يجد السند القوى لموقفه . وفى هذا المناخ نلمس الوضع الذى أصبح عليه سعد زغلول ، فهو يرى ألا يستمر على الدرب الذى لن يستطيع من خلاله أن يحقق نجاحًا ، ومن ثم يترك للآخرين استكمال المهمة ، وذلك رغم يقينه أنهم سوف يتساهلون مع المحتل .

ولكن نراه يعود ويصرح بعدم تنازله عن رئاسة الوفد ، وربما يرجع هذا إلى ثقته فى نفسه وقوته وإيمانه بأنه الوحيد القادر على مواجهة المستعمر وتحقيق آمال المصريين ، فهو الوكيل عن الأمة والحريص على الأمانة التى عُهدت إليه ، وأنه قد أصبح لزاما عليه توقيع معاهدة مع الإمبراطورية البريطانية - التى لا تغيب عنها الشمس - تحررها وتمنحها الاستقلال التام . وبالتالى فإنه لن يُمكّن الآخرين من تحقيق أمانيهم فى الاستحواذ على موقعه ومكانته . ويستعرض هؤلاء وكيف أنهم شغوفون بالقيام بأدوار تدفعهم إلى القيادة لمآرب أخرى غير وطنهم . ومعروف ذلك الخلاف الذى احتد بين الجانبين ، فالغالبية والتى يُطلق على أصحابها «المعتدلون» وفى مقدمتهم عدلى يكن ، كان لهم منطقهم وحسابات خاصة بشأن اكتساب ما يمكن الحصول عليه من بريطانيا تدريجيا ، بمعنى (خذ وطالب) ، وإقصاء التشدد بعيدًا ، وهو ما كان يعارضه سعد . ومما يذكر أن ملنر ورجاله كانت لهم اليد فى توسيع هذا الخلاف ، وتجنيد المعارضة ضد رئيس الوفد .

وعاد مندوبو الوفد من مصر ومعهم التحفظات على المشروع ، وأبلغوا سعدًا اهتمام الأمة وثقتها فى الوفد ، والمسئولية التى حمّلتها له بخصوص وزارة ثقة تُجرى المفاوضات . وسرعان ما سافر سعد ومعه أعضاء من الوفد من باريس إلى لندن . وكانت وجهة نظر ملنر تغيير الوزارة فى مصر حتى يحدث تقارب بين الإنجليز والمصريين ، وعن طريق عدلى يكن عرضها على سعد الذى رفضها وربط قبولها على أساس تشكيلها من الأغلبية الوفدية ، وأن يتم عقد الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، لأن الوزارة بغير ذلك تصبح وزارة حماية .

والتقى سعد مع ملنر فى اليوم التالى لوصوله ، وتمسك بأن الأمة تطالب بأن يُذكر نص بالغاء الحماية ، فكرر وزير المستعمرات رفضه تماما ، وبيَّن أن التغييرات تكون فى المفاوضة الرسمية التى يقوم بها مفاوضون رسميون بواسطة الحكومتَيْن البريطانية والمصرية ، وأن ما يجرى بينهما ما هو إلا مجرد محادثات . وبعد ثلاثة أيام حدث لقاء آخر ، صرح فيه ملنر بأنه مصمم على ثبات المشروع ، وعارضه سعد معلنا له ضرورة معالجة التحفظات التى كان من أهمها : إسقاط الحماية واستقلال مصر ، وحل مسألة الامتيازات الأجنبية ورفض إحالة حقوق الدول على بريطانيا ودور مصر فى ذلك ، وإقصاء المستشار القضائى ، وتحديد مهمة المستشار المالى بصندوق الديْن .

ورأى سعد قطع المحادثات ، لأنها تقوى الوفد ، وتجرد المعارضة له من أقوى سلاح فى يدها ، وتؤكد لأصدقاء الوفد أنه حافظ على عهدهم ، وأن الأمة سوف تصبح على يقين من أن الوفد أدى الأمانة التى وُكِّل لها . ولكنه لم يُقدم على تلك الخطوة آنئذ ، وكما يبدو أن السبب الرغبة فى منح فرصة ربما تكون لصالح مصر رغم تأكده من جمود موقف ملنر . وبالفعل فقد حدثت ثلاثة لقاءات عبر أسبوع ، الأول طلب الوزير الإنجليزى من زعيم الأمة استمالتها للمشروع ، ولكن سعدا أصر على موقفه بشأن التحفظات ، ولاسيما ما يتعلق بإلغاء الحماية وتشبث بذلك . وهنا قرر سعد العودة إلى باريس ، فدعاه ملنر للقاء ثان ، وحاول أن يهدئ من روعه ، وعاد وذكر أن التحفظات سوف تراعى فى المفاوضات الرسمية ، ودار جدل طويل بين الطرفين ، وأصرّ سعد على ما سبق أن طلبه ، واعتبر ملنر ذلك من صغائر الأمور . وفى النهاية جاء اللقاء الثالث والأخير فى المحادثات ، وأنكر ملنر وعده السابق لسعد باطلاعه على تقريره الذى سوف يُقدَّم للبرلمان والحكومة . وانتهى هذا اللقاء فى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ دون الوصول إلى أية نتيجة إلا واحدة ، وهى القرار النهائى للوفد بالسفر إلى باريس فى اليوم التالى ، وبالفعل غادر سعد لندن مع بعض من الوفد فى صباح ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ، وسرعان ما لحق بهم الباقون ، بهدف انتظار ما هو آت على أمل أن يكون هناك جديد .

وعند هذه الوقفة ينتهى هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول ، الذى يعطى الانطباع بصعوبة المواجهة مع العدو اللدود . وعلى الرغم من أن سعدا لم يكن يتوازن معه فى القوة ، فإنه لم يتراجع عن إصراره بما هو مؤمن به إلا فى أوقات عابرة ، يكون أثناءها قد أعد العدة من وراء ستار ، مما يعكس ثبات موقفه ، وبالتالى إمكانية ليونة الجانب الآخر أمام تشدّده ، فهل تحقق ذلك ؟ والإجابة مع ما تبقى من المذكرات التى سنوالى نشرها تباعا بمشيئة الله .

وقبل الانتهاء من هذه المقدمة الطويلة التى حرصنا فيها على الإمساك بخيوط ذلك الجزء سواء ما ارتبط بشخصية سعد أو بأحداث الفترة الزمنية التى كان فيها المايسترو أى صاحب الدور المهم ، أود أن أتوجه بالشكر إلى أ .د . محمد صابر عرب رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية ، الذى لم يتوان لحظة عن الاهتمام بهذا العمل القومى ، ولم يكن ذلك بحكم منصبه فحسب ، وإنما أيضا بحسه التاريخى ، وهو كمؤرخ يقدر تماما مدى قيمة العمل ليس فقط للدارسين والباحثين ، ولكن كذلك لذاكرة مصر الحديثة التى تحفظ ثروات لها قيمتها لتكون – على الدوام – نبراسا تهتدى به الأجيال القادمة . وبالطبع أشكر أ .د . فاروق جاويش رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية بالدار على التسهيلات التى قدّمها لنا ، وكذلك اللجنة العلمية لتاريخ مصر المعاصر ومقررها أ .د . أحمد زكريا الشّلق على الحث والتشجيع حتى يخرج هذا الجزء على أكمل وجه . أما عن طاقم البحث الذى شارك فى جميع الخطوات من قراءة ومضاهاة وتحقيق ويضم : السيدة نادية مصطفى مديرة المركز ، والسيدة منى أحمد من كبار الباحثين ، والدكتورة آمنة حجازى ، والباحث علي متولى ، كما أشكر السيدة سلوى فتحى وفريق العمل بمطبعة دار الكتب المصرية ، فلن تستطيع كلمات الشكر والثناء أن تُعبر عن مدى الجدية والتفاني والإخلاص من أجل الوصول إلى الجودة المطلوبة لنشر هذا العمل الكبير .

وأخـيرا لا يسعنى إلا أن أُقـدم للقـارئ العـزيز هذا الجـزء من مـذكرات سعـد زغلول مع الأمنيات بأن يتحقق ما سعينا إليه .

والله ولى التوفيق

لطـيفة محـمد ســالم

مدينة نصر فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٠

فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠[1]

إلى اليوم لم يرد جواب من عدلى على التلغراف والخطاب اللذين بعثت بهما (ص٢١٠٧)
إليه ، يتضمنان اقتراح تأليف وزارة يوثق بها[2] إلخ ، وإنما ذكرت جريدة التيمس[3] فى تلغراف ورد عليها من القاهرة بتاريخ ١٩ الجارى أن التلغرافات تتبادل بين مصر وباريز وأن لهجة زغلول تقوّى الأمل فى الوصول إلى الاتفاق ، وأنه يظن أن تتألف هيئة كوزارة أو لجنة من ذوى الآراء المختلفة ، لوضع اقتراح يُعرض على لجنة ملنر ، إلى آخر ما ذكرت ما لم يكن واضحاً كل الوضوح .

ورد لى تلغراف من بضعة أيام من فتح الله باشا بركات مستعجل ، يقول فيه إن جمعية ثمرات التوفيق القبطية أهدت إلى لجنة الوفد صور لى ، فطرحت فى المزاد ورسى مزادها بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه ، فاستكبرت الأمر وذكرته لإخوانى ، فقال عبد العزيز فهمى إن الذى رسى المزاد عليه هو نفس فتح الله باشا ترضية لك ، واستشهد على ذلك بعدم ذكر اسم من رسى المزاد عليه ، وأكد ذلك ، وظهر الأمر كما قال ، وإنه حدث فى الرحمانية حيث أقيم بها احتفال حضره رجال الوفد وغيرهم ، وأُكتتب فيه للوفد مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه ، فقلت سبحان مقلب القلوب والأحوال ، ذلك الإنسان يهجرنى لغير سبب ويجدونى عدوًا له ولعائلته ، وما فعلت فيه إلاخيرًا (. . .)[4] النقائص ما يعلم أنه بعيد منا ويفوز بهتف أول قباحها ، وينضم إلى خصومنا (. . .)[5] يظن أن يوكلنا مع شدة الإلحاح من الكثير عليه بذلك ، ويطلق أخوه وابنه(. . .)[6] خصومنا ، ثم لما نفيت ابتعد عنا ولم يبد أقل عطف علينا ، ولم يعرض أى خدمة لنا ، وكأنه لم يكن يعرفنا أو أنه يعرف الشر فينا ، ثم لما يرى بوادر النجاح فى مشروعنا والتفاف الأمة حولنا واجتماع القلوب على إعزازنا وتكريمنا ، ينقلب إلى التقرب منا هو ومن تبعه ، ويسلك مثل هذا الطريق ، اللهم إن هذه نعمة كبرى لا تحصى (. . .)[7] ، وأية نعمة أكبر من أن يأتى عدوك فى حب لرؤياك خاطبًا لودك .

---

(١) تبدأ الكراسة رقم ٣٧ بهذا التاريخ ، وتنتهى بيوم ٤ يونية من العام نفسه ، وهناك أوراق قليلة بعد ذلك التاريخ سوف توضع فى ترتيبها الزمنى .

(٢) الوزارة القائمة آنذاك هى وزارة يوسف وهبة الأولى (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٠) .

(٣) التيمز .

(٤ ، ٥) ممزق وكلمة غير مقروءة .

(٦ ، ٧) كلمات غير واضحة

أول مارث[١]

انقطع عبد العزيز فهمى من خمسة أيام أى من ٢٥ فبراير ، وكان انقطع معه يومين لطفى بك[٢] ، وكنت أرسلت منذ يومين إلى الأول أسأل عنه ، فقال لى الرسول إنه وجده غير مريض ولكنه تَعِبٌ ، وكذلك قال لطفى ، ومع ذلك زرته اليوم الساعة٢ بعد الظهر ، فلم أجده ثم لم يحضر فى الوفد . حدث اليوم قبل قدوم لطفى أن تكلمنا فى النسب التى وضعها مستر باركلى/ ولاحظ علي ماهر بك أن (ص ٢١٠٨) أسبابها ركيكة ، وفيها كلام عن المصالح الإنجليزية لا يتفق مع الاستقلال ، مثل سكة حديد الكاب ، فقال إن ذلك كان رأيى فى تلك الأسباب ، ولم أكن أعلم بمسألة الكاب ، وكذلك أجد وضع بعض الأسئلة فى غير محله . دخل لطفى أثناء هذا الكلام فاستمررنا فيه ، وحدث أن قلت بأن واضع النسب لا أهمية له ، فاستشاط لطفى غيظاً ، وقال بانفعال كان ما يلزم أبداً ذلك من قبل ، وأن الرجل ذو مكانة عالية ، وأخذ يعدد مناقبه بصوت غضب ولما جاء عند السؤال الذى تنكرته ، ، قال هذا وضع باتفاقك ، وهل أنا مزور؟ وتبادل الكلام بيننا يحدث ، وأخيرا انتهينا بعد أن تناقلنا بعض عبارات ملطفة للحديث ، وإنى أراه فى كثير من الأمور يتصدى لتزييف آرائى على طريقة مؤلمة ، والذى أشعر به فى أنه ملّ الإقامة ويميل هو وعبد العزيز إلى التسلل من العمل ويتلمسان الفرص وإذا صح .(. . .)[٣] سبب عما صرح به علي ماهر قبل اليوم الذى انقطع فيه(. . .)[٤] بعض الأعمال التى تساعد النهضة وتحتاج للصبر والجلد وإنكار الذات ، فإنه لا يريد أن يتحرك بحركة يترتب عليها إطالة زمن الغربة .

إن الذين لا يعرفون حقيقة ما أنا فيه من الهم والحزن ربما يحسدوننى على ما وضعته الأمة من الثقة فى ، ولكنها ثقة المخدوم بخادمه لا ثقة المقلد بإمامه ، فكلما فعلت ما يرضى شهواتهم رضوا عنى ، وإذا بدا ما يخالف فكرًا منهم ، انفضوا من حولى وانقلبوا علىّ ، مركز ما أحرجه خصوصاً وإنى فى كثير من الظروف لا

---

(١) مارس .
(٢) المقصود : أحمد لطفى السيد .
(٣ ، ٤) ممزق .

أستطيع أن أبوح بما فى صدرى دفعًا للوهم عنهم وتقريرًا للحقيقة ، ولكنى قد رعت بالصبر ولا أزال أروع حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

هل يدعى الوفد إلى لوندره[١] ؟وهل إذا دُعى يجيب؟ أنا لا أظنه يدعى (ص ٢١٠٩) رسميًا ، ولكنه ربما وعلى طريقة عدلى ، وهى لا تكفى للإجابة أولا : لأن الأمة لا ترضاها كما كتب لنا عبد الرحمن بك[٢] . وثانيا : لأننا نخشى أن لا ننال من الذهاب شيئا جديًا ، فنكون خسرنا مركزنا فى الأمة من غير أن نجلب لها نفعا .

ليس أعجب من شأننا أعضاء الوفد ، تشكل الوفد منا وليس بيننا اتحاد لا فى التربية ولا فى النشأة ، ولا فى المشرب ولا فى الأخلاق ، وليس المطلب الذى نسعى إليه تمكن من أنفسنا تمام التمكن ، بل هو ثابت فى البعض وندر فى البعض ، ولذلك فإننا لا نهتم بما يلزم ولا نفتكر فيه إلا عند اجتماعنا ، ومع ذلك ففى هذا الوقت لا يكون الاهتمام بدرجة واحدة ولا متقاربة ، ولو نظر الواحد منا لصاحبه هفوة يهفوها ولا سقطة يسقط فيها ولا كلمة يقولها (. . .)[٣] لا فيه لأقل عارض ، ولا يشعر الغالب فيهم بمعنى التضامن(. . .)[٤] أنه إذا تعدى أجنبى على الوفد أو طعن عليه ، لا يشعر(. . .)[٥] هذا التعدى ونراه يصادق المتعدى ويؤاكله ويتزاور معه ، وأقرب شواهد على ذلك الجمعية المصرية بباريس ، فإنها خرجت على الوفد ورمته بقرارات جارحة جداً ، ومع ذلك فإنها أقامت احتفالا بى طرف سيدة كانت زوجة طبيب مصرى وفى سيرها ما يؤخذ عليه ، ودعت أعضاء الوفد فلبوا كلهم دعوتها ، ولم يخطر على بال واحد منهم أن يراجعني فى الأمر أو يمتنع من نفسه . ولما ذكرت ذلك لبعضهم قال لطفى إن هذا ناشئ من عدم الالتفات . ولم تكن الحفلة مقصورة على المحاضرة بل كان فيها أكل فتأمل فى ذلك ، نستخلص منه أننا فى حالة توجب الأسف والحزن .

بعد أن أرسلت للجنة المركزية تلغرافاً بخصوص كلمته ونشرته فى جريدة بمصر ، نشر عبد الستار للباسل بلاغا منه للأمة يدعوها فيها أن / تحسن مقابلة (ص ٢١١٠)

---

(١) لندن .
(٢) هو عبد الرحمن فهمى .
(٣ – ٥) حبر مسكوب .

هذا الرجل ، واستغربت لهذا التطفل وهذه الوقاحة ، فإن المبلّغ لم يكن من الأمة في منزلة قبح له أن يصدر لها هذا البلاغ ، والأمة لم تكن في حاجة لأن تتلاقى مثله من مثله ؛ بعد أن نشر عليها بلاغ آخر من جهة أخرى . لم يقف الأمر عند هذا الحد ، فإن لأخيه حمد[1] باشا أحقية في أن يترجم البلاغ المذكور ، ويسعى لدى جريدة الديب[2] في نشره ، فنشرته أول أمس ، وشفعته بأن مصدره هو أخو حمد باشا الذي كان نفي إلى مالطة مع بعض الأعيان ، وأنه كان سفيرًا للحكومة لدى السنوسي ، وأن عائلتهما ذات نفوذ في الفيوم ، فانظر إلى كيف بلغ حب الشهرة من هذه النفوس حتى أن الأخ ليعارض أخاه ولا يدعه ينفرد بشيء منها .

حاجة النفوس إلى الصبر على النعم قد تكون أشد من حاجتها على النقم ، وبعبارة أخرى قد يكون الصبر أحوج للنفوس عند الشقاء منه عند البلاء ، وأعظم وسيلة لضبط النفس عند حلول النقمة بها أن تستشعر الواجب المقابل لها ، لأنه ما من نعمة إلا ويقابلها واجب .

في ٤ منه

في شهر يولية الماضي عرض محمد باشا محمود على الوفد أن ينتفع بمعلومات من يدعى السير وليم باركلي أحد الأفوكاتية الإنجليز المقيم بباريس ، ويقال إنه مشهور بالتضلع في القانون الدولي ، وأنه توسط في عقد كثير من المعاهدات بين الدول ، وأنه صديق ولسون ، وكان دعاه على غداء وآخر إلى العشاء في الأوتيل النازل به بالفورد بشارع البواكي ١٧ ، وكان حصل بيننا وبينه محادثات في خصوص مسألة مصر ، ورأيه فيها مخالف لرأينا ، لأنه وإن كان يرى ضرورة إعطاء مصر حظا وافرًا من الحرية ، إلا أنه لا يصل إلى الاستقلال ولا حتى يقرب منه . وكان عرض عليه محمد محمود من قبل أن يساعدنا فلم يقبل ، ولكنه عرض أخيرًا المساعدة على قاعدة الاستقلال التام ، وأفهم محمد محمود أنه أى
(ص ٢١١١) محمد عدل عن/ رأيه إلى رأى باركلي ، وكان محمد محمود يتعجب من ذلك .

---

(١) المقصود : حمد الباسل .
(٢) الديبا .

وأخيرًا تم الاتفاق بين الاثنين على أن يضع الأفوكاتو المذكور كتابه فى صالحنا ، يؤيد به مطالبنا ، وأنه مستعد لأن يسعى بنفسه وبما له من النفوذ فى تعضيدنا ، وأن له فى مقابلة الكتابة المذكورة جعلاً قدره ألف جنيه ، يستولى الآن على نصفه ، والنصف الآخر يُدفع إليه بعد تمام الكتابة المذكورة . تقرر ذلك فى شهر يولية الماضى ، وكان المفهوم أنه ينجز هذا العمل بعد قليل من الأيام أو الأسابيع ، ولكن مضت أيام طويلة ولم نره فعل شيئًا . وأخيرًا قدم لنا بعض صفحات مكتوبة على هيئة سؤال وفتوى ، فاستهجنا السؤال ولم نستحسن الجواب ، ورأيناه فى كل منهما بعيدًا عن مطلبنا ، فاترًا عن تعضيدنا . فلم نقبل ما كتب ، وقال مكباتى[1] الأولى بنا أن نترك ، عوضنا على الله فيما عملنا له من النقود .

وكان عندئذ محمد محمود غير حاضر ، فلما احتججت به رأيته ينتهى من هذه الكتابة معجباً بما فيها ، وكان كاتبها مدعوا لديه حينئذ على الغداء ، فلم أتاخر عن مناقشته فى بعض ما أتى به . وفى ظنى أننا أجمعنا على عدم استحسان طريقة الاستثناء والإفتاء ، وفضلنا أن تكون صادرة منه اقتراحًا للأنسب ، ويخيل لى أنه قبل ذلك ، ولكن لا أجزم به . وعلى كل حال ، فإننا لم نرض عن كثير من الأسئلة التى وضعها ، ولا عن أغلب الأجوبة التى حررها فوعد بحلولها .

ثم سافر واعدًا بأن ينجزها فى السفر ، وبعد زمان طويل بعث بها ناقصة ، فأعدناها إليه ، وأخيرًا حضر وعرض ما عمل على لطفى بك ، فجاءنى هذا مادحًا مطريًا ، مؤكداً أن ما كتبه هذا أحسن مما كتب فولك بكثير ، وأن هذا رأى عبدالعزيز ، فقرأت أحدها فاندهشت / كل الاندهاش إذ رأيته غاية فى السخافة (ص ٢١١٢)
والبعد عن قصدنا ، ثم اجتمعنا لقراءته معا ، فكان كلما يبدى واحد منا ملاحظة على جملة أو فكرة ولا يجد لطفى بك جوابًا عليها ، يقول ينبغى التأنى إلى تلاوة ما بعدها ، فإذا اعترُض عندها أيضاً ، طلب الإمهال لغيرها . وتكرر ذلك عدة مرات منه ، وكان يعتذر أحيانا بأن الكتابة علمية يعنى ليس من السهل علينا فهمها ،

(١) هو عبداللطيف المكباتى .

وأخيرًا قلت له ما يفيد أنى قرأتها لآخرها ، فلم أر إلا سخافة فوق سخافة ، وما أعجبنى منها إلا نتيجتها ، وهى الأحق بأن نحتفظ بها ، فقال كان من حقك أن تقول لنا ذلك من قبل ، فقلت إن هذا لم يغير شيئًا ، وحذفت منها شيئًا كثيرًا ، وأعيدت إليه لإصلاحها ، وبعدها ردت إلينا فوجدناها محتاجة إلى الإصلاح أيضا وأصلحناها فعلاً ، ولكنها صارت رقعة لا تؤثر فى ذهن القارئ الأثر المطلوب ، ثم سُلِّمت للطبع ، ولكن لا أدرى إن كانت تصلحت بالفعل كما بينا أو لا ، ثم جاءتنا مطبوعة ، فلاحظ علي بك ماهر أنه أورد فيها مشروع سكة حديد الكاب على أنه من المصالح الإنجليزية التى يجب رعايتها ، على أن هذه السكة لم تمد ولم تتقرر ولم يكن لها ذكر فيما أصلحنا . ثم بالمراجعة تبين أنها لم تكن فى النسخة الفرنساوية التى جرى التصليح فيها .

وبناء على ذلك تداولنا فيما إذا كان يحسن نشرها ، وكان من رأى علي ماهر قبل ظهور هذا الخطأ التنويه عنها فى الجرائد والتلغرافات ، ثم أطلعنا أيضًا على السؤال الرابع ومفاده : ما هى الخطة التى تجب رعايتها فى أن لا يضر استقلال مصر بالمصالح الإنجليزية ؟ فقلت إن هذا السؤال معكوس ولا افتكر أنه كان موضوعًا كذلك . وفى هذه الأثناء دخل لطفى بك وعند سماع هذه الملاحظة ،
(ص ١٣ ٢١١) قال بشدة إنه كان كذلك ولم يحدث فيه أثر تغير ، قلت إنى الآن / لا أفتكر ذلك فامتعض امتعاضًا شديدًا ثم خرج ، وبعد قليل حضر وكان علي بك يستفهم عن قيمة الكاتب ، فقلت إنى لا أعرف له نفوذًا ولا تأثيرًا ، فقال لطفى وقد امتلأ غضبًا إن هذه الملاحظات كان ينبغى أن تقال من قبل ، والرجل معروف بعلو القدر فى القانون الدولى ، ومتوسط فى عقد كثير من المعاهدات ، وله صداقة بالدكتور ولسون ، وكان دعاه إلى وليمة على خلْق كثير ، وأما السؤال فهو هل الذى اتفق عليه(. . .)(١) إلى غير ذلك من كلمات الحدة والانفعال ، فقلت وقد ملكني الغضب أيضاً ، ما لك ولهذا الانفعال لم يعتب أحد إليك(. . .)(٢) ولا يلزمه من

(١ ، ٢) كلمات غير مقروءة .

استنكاري للسؤال أنك غيرت فيه لجواز أمر تكون نسيت ، وما أنا بملزوم بأن أحفظ ولماذا أنتم تمرمطونني بهذه الكيفية؟! ، فقال : نحن الذين نمرمطك؟! وكأنه يقول أنت الذي تفعل ذلك ، وتبادلنا بعض كلمات من هذا القبيل ، ثم تداخل علي ماهر فخفَّت الشدة وتلطَّفت الحدة ، وانتقلت إلى موضوع آخر ، ولكن بقي في الصدر ما جرح اللسان .

مررت أول أمس بعبد العزيز بك في الساعة ٢ بعد الظهر فلم أجده بمحله ولا يزال منقطعاً إذ لم يحضر أمس ، ولم أسأل عنه وما في النية أي سؤال ، ولا ينبغي لي أن أعد هذين الرجلين من الأصحاب لأنهما غير صريحين وفي قلبهما مرض وحقد ولا يصح أن يركن في هام على رأينا ، لأن المصلحة الخاصة متقلبة عليهما ، وسيكون ثالثهما محمد محمود ، والذي أرجوه أن يمن الله عليَّ بضبط نفسي معهم وأكتم غيظي منهم ، لأن هذا أملك لأمري بإزائهم وأجمع لرأيي ، وأوفى أن تكون صحبتي غالية عليهم وكلمتي نافذة فيهم ، وإذا بدا منهم رأي غير صائب أو عمل غير صالح فلا أجادلهم / إلا قليلا مع السكينة والهدوء ، وألا أطمع في أن أنهاهم (ص ٢١١٤)
عن ضلال ، لأنهم إنما يضلون على علم وينحرفون عن الصواب بقصد .

أرسلت بعض الجرائد الإنجليزية تطلب صورة مقال لا يتجاوز عدد كلماته ١٥٠٠ كلمة ، فقلت أمام لطفي : إذا كتب شيئا من مثل مقالة الجرنال ، وهي مقالة نشرت من بضعة أيام في هذه الجريدة ، أوردت فيها المسألة المصرية على طريقته في غاية الأسف ومنه نهاية الفائدة لي ، فلم يجب لطفي ، وكان سامعًا ، ثم تكلم معه ماهر في شأن أن يكتب تلك المقالة ، فقال حتى يقول إنه نسي ، ولما خاطبني ماهر في ذلك قلت : لا بأس أن يكتبها ، وما فهمت هذا الطلب ، ولكني مع ذلك كتبت جملة ورفعتها إلى محمود ليترجمها حتى إذا لم يكتب لطفي قامت هذه مقامها .

فى ٨ منه[١]

عـاد محـمـد باشـا محـمود من أمـيـريكا[٢] أول من أمس مـسـاء ، ولم أذهب لمقابلته فى المحطة لعدم معرفة موعد قدومه ، والذين ذهبوا للقائه لم يلاقوه ، لأن الطريق اشتبه عليهم ، ولكن بعضهم اجتمعوا فى الأوتيل به وقضوا السهرة معه . وقد حضر عندى أمس صباحًا فى نحو الساعة ٩ ، وكنت بالسرير لأنى أرقت أغلب الليل ولم أنم إلا قليلا ، فلما ذكر لى قدومه تلهفت وأسرعت فى اللبس ، واستقبلته بغاية الترحاب عناقاً ، ووجدته قد خفت ضخامته وأزرق لونه وتواضع ترفعه ، وحكى لى أنه أصابه مرض بأميريكا ، مرض ألزمه الفراش عدة أيام وأنقذه القدر فى أربعة منها ، وأنه كتب التلغراف الخاص بالمفاوضة فى وقت لم يكن يضبط نفسه ، وتأسف عليه بعد إرساله ، وكان الأطباء قرروا مرتين موته أو اختلاله ، ورأيته كلما جد الحديث بنا ظهر الإعياء عليه ، وشخصت عيناه إلى غير محدثه ، وربما فاته وقت هذا الشخوص شىء من الحديث . وفى أثناء جلوسه معى حضر لطفى وتغدينا ، فعاد ورويت كثيرا من الحوادث التى وقعت بيننا فى غيابه ، خصوصًا ما
(ص ٢١١٥) تعلق بها بالمكباتى وحمد باشا / والجمعية المصرية وعلي باشا شعراوى ، وقد انتقد عليه اعتكافه خصوصًا بعد اعتقال أبيه ، ومع كون حرمه[٣] تشتغل بالقضية المصرية اشتغالاً جديًا . وكان لطفى يحرص على الكلام فى الأولين ، ويجذبنى إليه كلما قطعته ، ولما كان كنت أتركهما معا وأعود إليهما ينقطع الحديث بينهما كأنهما كانا يقولان شيئًا يخصنى .

وقد اجتمع الأعضاء كالعادة وجرت المداولة فى تعيين بعض الأعضاء لنشر الدعوة فى إيتاليا[٤] . وكان المقترح لها مكباتى من زمان طويل ، وأظهر استعداده للذهاب . وكنا تكلمنا فيها قبل هذه الجلسة ولم ننته على شىء فيها ، فعرضت أن

---

(١) لم يشر إلى أيام ٥ ، ٦ ، ٧ مارس .
(٢) أمريكا .
(٣) هى هدى هانم شعراوى (٢٢ يونية ١٨٧٩ - ١٢ ديسمبر ١٩٤٧) رائدة النهضة النسائية المصرية وابنة محمد سلطان باشا رئيس مجلس نواب الثورة العرابية ، ولها الدور الاجتماعى والسياسى المهم ، وقامت بتمثيل المرأة المصرية فى كثير من المؤتمرات الدولية . شميت (الابن) ، آرثر جولد ، قاموس تراجم مصر الحديثة ، ترجمة وتحقيق عبدالوهاب بكر ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .
(٤) إيطاليا .

يسافر كل من عبد العزيز وعلي ماهر ، فعارض لطفى وعرض مكباتى بدل عبدالعزيز ، وعرض محمد زكى اختيار الأشخاص للرئيس فعارض لطفى ، وقال إنه لايحل مخالفته إبعاده ، ووافقته الأغلبية على تعيين مكباتى وعبد العزيز ، ولكن الأول مؤقت ، والثانى أظهر القبول أمام أقرانه . ولكنه أسرّنى بأنه لايقبل أن يسافر مع مكباتى .

اليوم مرض محمد محمود فذهبنا كلنا لعيادته ، ووجدت حالته شديدة مؤلمة ولم نلبث عنده إلا قليلا ، لما كان فيه من التعب . وجلست مع علي ماهر ومكباتى فى ردهة الأوتيل ، أرد مكباتى وأقنعته بلزوم الاستعداد للسفر ، فامتنع وأظهر لى كثيراً من الاحترام ، وكذلك علي بك ماهر أمس تكلم معى عن مسيو أولانيه فى خصوص الذهاب إلى لوندره وحذرنى منه على لسان رجل من ذوى النفوذ فى نظارة[1] خارجية فرنسا ، ثم عرض علىّ شيئًا ، فأنسيته لكونى كنت أثناء عرضه علىّ متوزع البال ومشغولاً بالذهاب إلى آخرين .

كتب إلىّ سعيد زغلول بأنه نظرًا لتأخره عن أقرانه ، فكر أن يلجأ إلى توفيق نسيم[2] ليساعده على أن يتنقل من وظيفة إلى وظيفة إدارية أخرى كانت بذلك أنسب مع سنه ، فوجهه إلى يوسف وهبة وأخذ منه وعدًا بالمساعدة ، وأن توفيق نسيم استقبله أحسن استقبال ووعده أن يعينه فى الداخلية ، وأنه إذا كان أخطأ فى ذلك بطلب العفو والسماح. / فتأثرت لهذا السعى تأثرًا شديدًا وكتبت خطابًا آنسه (ص ٢١١٦)
على هذه الفرقه «حضرة سعيد زغلول بك : لو كنت أخذت رأيى قبل أن تسعى سعيك ، لأشرت عليك باجتنابه حفظًا لماء وجهك أن يراق وكرامتى أن تهان بالتجائك ، وأنت أقرب الناس منى ، إلى أشهر الناس بسقوط الهمة وخيانة الأمة حتى يمنوا عليه بوظيفة أرقى ورتبة أعلى فى حالة كون أموالهم وأنفسهم(. . .)[3] صبرى وتحقيق غايتى ، إلا أن هذه سقطة لايرفع عنها عطف قلب يحبك ، ولا عفو أب يدلى بالحث به إليك ، إنما يرفع منها الشعور بشدتها(. . .)[4] فإن قام بك هذا الشعور نجوت من ضعف نفسك ، وإلا فأنت من الهالكين» .

---

(١) درج سعد زغلول على استخدام مصطلح نظارة بدلاً من وزارة سواء داخل مصر أو خارجها ، نظرا لتأصل هذا المصطلح داخله منذ فترة ما قبل الحماية البريطانية على مصر (١٩١٤) وقد تحول معها المصطلح إلى وزارة .

(٢) كان وزيرا للداخلية وقتئذ .

(٣ ، ٤) كلمتان غير مقروءتين .

بعـد أن كـتـبت الخطاب بهذه الصيـغة رأيت أن أتمـهل فى إرسـاله حـتى تنخفض حـرارة قلبى ويتبرد نار غضبى . ولما تم ذلك بدا لى أن أصرف النظر عن إرساله لأنه فيه شـدة ، وقد لا يترتب عليه فـائدة ، ولأنه له شبهه فى الكلام مع توفيق نسيم لسابقة الصلة به ، وله عذرٌ فى البحث عن مقدمه ، وأنه إذا كان أخطأ ، ففى كلام صـهره مع يوسف وهبة لسقوط همته ، وعدم بلوغ الحالة بينهمـا إلى درجة تسمح له أن يرجوه ، وأن يطمع فى أن يخيب رجاءه .

وقد ورد لى خطاب من سعيد بأن توفيق استدعاه وعرض عليه وظيفة مفتش بالداخلية براتب ٢٥ جنيها وفيه الزيادة يبلغ ٤٦ جنيها ، وأنه هنأه وقابل المستشار ثم قابل هو سير بروك ، فقال له هذا إنه لم يتمرن على أعمال الأرياف ، ويظن أن ربما يعوق ذلك تعيينه هو ، فرأيت أن أوفر الرد عليه لحين أن يرد منه ما يدل على طيشه أو نجاحه ، فأكتب إليه بما يناسب .

فى ٩ منه

حضر اليوم عبد العزيز فهمى صباحًا على غير عادته ، وذلك لكى يفهمنا أنه لا يريد الذهاب إلى إيتاليا ، فأقررته على ذلك / لأنى كنت تكلمت مع مكباتى (ص ٢١١٧) بالأمس ، وجعلته يقبل أن يذهب إليها وحده ، ويرينى هذا الأخير ميلاً شديدًا إلىّ وطاعة إنسان فىّ ويُظهر مثل ذلك حمد باشا .

وقد ورد لى اليوم من الجمعية المصرية خطاب أسف على ما فرط فيها فى حقى ، وهو وإن كان مكتوبا بلهجة غير مقبولة قبلته بناء على رجاء الإخوان ، ومع أن التسامح أولى وأجدر بمنعى ، والدفع بالتى هى أحسن يجعل العدو وليا حميمًا ، والعاصى مطيعًا وسوف أفعل ذلك فإنه أفيد وأبقى .

فى ١٠ منه

ورد علّى تلغرافان من إبراهيم باشا سعيد[1] يفيدان فى مجموعهما أن ٥٢ عضوًا من أعضاء الجمعية التشريعية اجتمعوا أمس فى منزله ، وقرروا إعلان

(١) هو عضو مجلس النواب (الثورة العرابية) من ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢ ، عضو مجلس شورى القوانين : الهيئة الأولى من ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣ إلى ٥ يناير ١٨٩٠ ، الهيئة الثانية من أول فبراير ١٨٩٦ إلى ١٨ ديسمبر ١٩٠١ ، الهيئة الرابعة من ٢٤ فبراير ١٩٠٢ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٠٧ ، عضو الجمعية التشريعية من ٢٢ يناير ١٩١٤ إلى ١٧ يونية ١٩١٤ وعُيِّن عضوا (وفديا) بمجلس الشيوخ فى ٢٣ فبراير ١٩٢٤ ، وتوفى فى ٣٠ مايو ١٩٢٥ . =

استقلال مصر والسودان ، والاحتجاج على الحماية ، والتصريح ببطلانها ، وبطلان جميع القوانين واللوائح الصادرة مدة الحرب ، والاحتجاج ضد إيقاف الجمعية التشريعية ، وضد كل ما من شأنه يخل بالأشخاص أو الأملاك أو الحرية ، وضد مشروعات رى السودان وتنفيذها .

وأشكر للوفد المصرى وتقدير مجهوداته ، وأن الاجتماع كان تحت رئاسة إبراهيم باشا سعيد .

كان محمد محمود قبل حضوره أرسل تلغرافاً خبرنا فيه ، بأنه استنتج أدلة ، قدم تحفظًا بأن أميريكا تفهم من الحماية الواردة فى معاهدة الصلح ، وأنها ضرورة الغرض منها الدفاع عن استقلالها مدة الحرب ، وأنها لا تكسب سيادتها عليها ، ثم نشر هذا الخبر فى جريدة نيويورك هيرالد مشفوعًا بأن الأغلبية فى (. . .)[1]هل السناتو[2] تؤيده؟ ربما كان هذا الإخبار عن استعدادات منه غير معهودة ، وأسهبت فى حجته ، وذهب فى خاطرى أن ذلك ربما كان إيهامًا ، لأن أميريكا حصل فيها شيء مهم إلى مصر بمساعى القائمين بالعمل هناك .

وقد ورد اليوم من محمد محمود تلغراف من فولك يفيد أنه نظرا لاضطراب الحال فى مجلس الشيوخ ، ربما تأخر النظر فى التحفظ الخاص عليه إلى الانتخابات/ للرئاسة وهى التى ستكون فى شهر نوفمبر القادم ، وشعرت بأن فى (ص ٢١١٨)

= وكان لإبراهيم سعيد الدور البارز فى الحركة الوطنية خلال ثورة ١٩١٩ ، وشغل منصب وكيل لجنة الوفد المركزية وأمينا لصندوقها ، واعتقل وحددت إقامته فى بلده لفترة مؤقتة ، وحينما عقد أعضاء من الجمعية التشريعية اجتماعهم بمنزل سعد زغلول فى ٩ مارس ١٩٢٠ ، ترأس إبراهيم سعيد الاجتماع بصفته الأكبر سنا ، وهو الاجتماع الذى صدرت عنه قرارات مؤيدة للحركة الوطنية ، ومنها : بطلان الحماية وإعلان الاستقلال ، راجع فى ذلك : صبحى ، محمد خليل ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، جـ ٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ص ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٨٣ ، ٢١٥ . عبدالعظيم رمضان ، ثورة ١٩١٩ فى ضوء مذكرات سعد زغلول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١ . عبدالرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٥٢ .

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) هو مجلس الشيوخ الأمريكى .

هذا ما يدعو الشبهة ، وقد أفضيت بذلك إلى لطفى ، حيث قلت له إنى أخشى أن يكون فولك قد لعب على محمد ، فقال من الجائز ، وبعد قليل قال ولكن الأوْلى أن لا تخبر محمدًا بذلك ، لكى لا يتأثر ، قلت كذلك بعد أن قلت إنه لا شيء عليه من لعب غيره ، وفهمت من ذلك أنه فهم أني أريد نقد محمد فى شخص فولك .

في ٢٠ منه(١)

بعد التلغراف السابق ، وردت تلغرافات من فولك مطمئنة ، ومنها ما يفيد أن المسألة نُظرت ، وتكلم أربع شيوخ لصالحنا ، وأن الميل شديد لنا ، والأمل فى النجاح قوى ، ثم ورد تلغراف أخيرًا بأنه بعد أن حصل الكلام لصالحنا ، وكاد القرار يُعد بالموافقة على الاقتراح الخاص بما طلبه بعضهم ضم أرلاندا والهند إلينا ، فأربك هذا الاقتراح الحالة ارتباكاً شديداً ، حمل محمد باشا محمود أن يقول إنه قطع الأمل من النجاح . وتضاربت أقوال الجرائد فيما تم فى مجلس الشيوخ ، ولكن الذى استوقف نظرنا من روايتها ما ورد فى جريدة التايمز بتاريخ اليوم من أن الاقتراح بشأن أرلاندا يقدم فى كل جملة تعديلا لضم مصر وغيرها إليها ، فتقرر رفض هذا الاقتراح ، ثم تقرر إلحاق تحفظ بمعاهدة الصلح بالعطف على أرلاندا وإنالتها استقلالها الذى حان الحين عليه وأتى زمانه ، فإن هذه الرواية تعارض على خط مستقيم رواية فولك ، فرأيت الاستفهام من هذا عن حقيقة ما تم ، مصرحًا بأنه إذا كان ما تراه التايمز صحيحًا ، فإن خبر فولك يكون غير صحيح ، فكتب محمد
(ص ٢١١٩) محمود التلغراف على صورته (تفيد الشك فى صحة رواية الأفاكاتو) / فلم يستحسنها عبد العزيز فهمى ، وأصر الأول على كتابتها ، فقلت لا بأس منها ، ولكن لايمضى التلغراف ، حتى قال علي ماهر يكون الإمضاء من محمد كالعادة التى جرى عليها من عهد عودته لى ، وحصل ذلك . ومعارضة عبد العزيز سببها فيما يظهر من جرح خاطر الأفندة فور شعوره بغضب محمد محمود من اقتراح الاستفهام .

(١) لم يشر إلى الأيام من ١١ حتى ١٩ مارس .

تغدى عندى أمس كل من عبد العزيز ولطفى ومحمد ، ورأيت بين الأخيرين ما يشبه الخصام ، فاستفهمت عنه ، وفهمت أن سببه المناقشة فى الوزراء الثلاثة ، وانعدام الثقة بينهم عموما وعدلى خصوصا . وكان لطفى ينسب إليهم فضلا فى النهضة الحاضرة ويخدم عدلى مخالفة محمد ، واقترن كل شىء من الهمز واللمز على لطفى ، فكبر ذلك عليه وغضب ، فتوسطت بينهما ووافقت ودافعت عن لطفى بما أعلم عنه من شدة الميل إلى محمد ، وعن تحمله أى شىء يحس به فى غيبته وإبدائه للدفاع عنه ظالمًا أو مظلومًا ، وضربت له بعض الشواهد التى كان فيها لطفى يدافع عن محمد ضدى ، وانصرف لرأيه فى الوزراء المذكورين .

ودعمته ببعض الوقائع - كل ذلك وعبد العزيز ساكت - فسألته فى هذا السكوت ودعوته للكلام فراغ وزاغ روغان الثعلب وزوغانه . وبعد تردد وتلكؤ وافقنى ، فاستغربت على مقدار ما فى نفس ذلك الرجل من الحقد ، ومع شدة ما بيّنه محمد ووضوحه لم يتأثر منه ، ولم يحمله على الرضا ، وتفرقا وهما غير متراضيين تماما ، وتخلف محمد وترجانى فى الصفح عن أعضاء الجمعية المصرية ؛ وقال إن جماعة منهم كانوا عنده وأظهروا التوبة له ، وكان مكباتى حاضرًا وينصحهم ، فلما قام قالوا إنه هو الذى أغراهم بما قدموا عليه ، وزاد محمد بأنه تبسم منه ليس كما كان فطين فيه ، كان يظن به ولم يحمل على حمد ولاغَيَّر رأيه فيه ، / والظاهر أن حمد له دخل فى زعزعة ما كان من لطفى ومحمد من الصداقة (ص ٢١٢٠) والله أعلم .

فى يوم ٩ الجارى[١] اجتمع ٥٢ عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية فى منزلى ، وقرروا الاستقلال وبطلان الحماية ولغوا كل قانون أو لائحة صدرت مدة إيقاف الجمعية التشريعية من الاجتماع ضد هذا الإيقاف وضد مشروعات السودان . وطارت الأخبار بذلك الاجتماع وما صدر فيه من القرارات . وعزم أعضاء مجالس المديريات على أن يجتمعوا فى القاهرة يوم ١٩ منه ، فصدر إعلان من أللنبى يحرم على اجتماع هيئة نيابية فى غير الأحوال(. . .)[٢] ويُلقى مسئولية جنائية على المخالفين .

(١) سبق أن ذكر سعد عن هذا الاجتماع فى يوم ١٠ مارس ، ص ٢١١٧ .
(٢) كلمة غير واضحة .

فى حديث جرى بالوفد ، أعلنت بأنه لا علاقة لنا بعباس حلمى[١] ، ولا يمكن لنا أن نشتغل معه ، ولا ينبغى لأحد من أعضاء الوفد لا بصفته الشخصية ولا بصفة كونه عضوا من الوفد أن يكون له به علاقة ، فلم يقع هذا الكلام موقع الاستحسان لدى ماهر ومكباتى ، فإن الأول قال إن الممنوع هى علاقة المجموع لا الشخص ، والثانى قال إن هذه مسألة قانونية ، فاعترضت على كل من هذين القولين ، وأخبرنى محمد محمود أنه فهم منهما عدم الرضا عما قلت ، وأبديت عدم استحسانى لخطة الأخبار خصوصا إغفاله ذكر الوفد واتخاذه سيد كامل (. . .)[٢] مكاتب له .

فى ٢١ منه

اليوم أول فصل الربيع ، اعتدل فيه الهواء وطاب الجو ، وطلعت الشمس ، وخرج الكثيرون يتنزهون ويستنشقون الهواء الجميل ، وكان حمد باشا قد دعانى إلى تناول الشاى خارج المدينة فى الأحراش ، ولكن تخلف لطفى وعبد العزيز
(ص ٢١٢١) فأرجأنى ذلك أكثر ، / وأرجأ كذلك ، إلى يوم الأربعاء القادم ، طعام الغداء الذى كنت دعوت إليه من لم يكن معنا يوم الجمعة الماضى ، ذلك لأن ماهر ومكباتى اعتذرا بأنهما كانا مدعوين لدى محمد محمود مع البرنسيس شويكار[٣] وباركلى ، ولاحظت لهم أنهم قبلوا الدعوة ولم يعتذروا ، كما لم يعتذر محمد الذى كانت دعوتهم بحضوره ، فظهر لى أن الاتفاق على دعوة محمد باشا حدث بعد دعوتى ، ولكنى لم أتشبث بذلك متساهلاً ومتسامحاً ، ويظهر أن تخلف الصاحبين اليوم اشمئزار من حمد ، واستمرارٌ فى الغضب من محمد باشا . وأشعر بأن الخلاف بين هذا ولطفى لم ينحسم ، وأن تداخل عبد العزيز فيه لم يثمر الثمرة المطلوبة .

---

(١) الخديو السابق عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ ـ ١٩١٤) .
(٢) كلمة غير مقروءة .
(٣) هى الأميرة شويكار طليقة السلطان فؤاد .

ذكرت السيد خشبة[1] لكونه تقرب للإنجليز بدعوة لم أتذكرها جيدا ، وظننت أنها لأعضاء لجنة ملنر فتجاهلها محمد باشا ، وما تم أن قال ، وأمين يوسف[2] امتدح فى حفلة الأوبرا بعض الإنجليز ، فقلت إن ذلك حصل بمناسبة الغداء . أعطيت هذا الجواب ، لأنى شعرت أن ذلك الأمر ، إن كان ، انتقاص لخاله ، وأخيرًا اعترف بما يحقق به هذا ، وقال إنه عنفه عليه بخطابات كثيرة ، وأن أباه غضب على ذلك الرجل . وأعجب أن يحمل هذا الرجل ضعف للطفى ، وأنا أشهد بأنه أخلص الناس إليه ، وإنما لقنى شىء من أثر المبالغة فى هذا الإخلاص ، أثر فى نفسى شيئا ضد لطفى وما تصرف أن حكيته لمحمد باشا ، ولكن هذه الشهادة التى لايمكن أن أفهم فى صحتها ، لأنها علىَّ ولغيرى ولاغاية لى منها إيضاح حقيقة .

ورد تلغراف من فولك اليوم يفيد أن أدله إلى بعض رفض التحفظ الخاص بمصر على أن يقبل بصفة اقتراح مستند ، ووعد فولك بالإفادة بما تم ، ولكن هل يمكن التوفيق بين هذا الخبر وبين ما تواردت به الأخبار بين كون السناتو حول معاهدة الصلح إلى ولسون ، وأن أمامه فى شأنها أربع طرق :

١ ـ قبول التحفظات وإعادتها بها إلى السناتو .

٢ ـ لعرضها على لجنة الأمور الخارجية .

٣ ـ وضعها فى الانتخابات .

٤ ـ عقد معاهدة مع ألمانيا والنمسا .

يُظهر محمد باشا محمود رغبة شديدة فى الذهاب إلى لونده /على صورة (ص ٢١٢٢)
غاية فى التواضع ، ولكنى رأيت مع إخوانى أن الأولى التأنى حتى يتم الحال فى

(١) هو أحد كبار الملاك بأسيوط ، وعضو سابق بمجلسها البلدى ، وعمدة أسيوط ، وكان ضمن أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، فرج سليمان فؤاد ، الكنز الثمين لعظماء المصريين ، ج١ ، القاهرة ١٩١٧ ، ص ص ٣٨٩ ـ ٣٩١ .

(٢) زوج بنت أخت سعد ووالد على ومصطفى أمين .

لجنة ملنر . أظهر هذه الرغبة غير مرة ، وكان هذا جوابى إليه فى كل مرة ، والظاهر أن حمد سعى بينه وبين لطفى بما أوغر صدرى والمستقبل كشاف والله أعلم .

كتب إلىّ أمين يوسف خطابًا مملوءًا بالعبارات الجميلة الخاصة بشخصى ، ويذكر فيها الأعمال التى قام بها خدمة للقضية المصرية .

ورد إلىّ خطاب من مصطفى النحاس ، يعرض فيه استعداده ، وحافظ عفيفى وويصا واصف إلى الذهاب إلى إيتاليا لنشرة الدعوة فيها ، وفى النية الاكتفاء بمكباتى .

يطلب مكباتى مبلغ ألفين جنيه ، فتقرر ألف ، ووعد بأن يرسل إليه مايطلب . أخبرنى ماهر بأن محمد محمود مستعد لأن يقدم تقريرًا عن مأموريته فى أميريكا إذا وعدته ، فقلت إنى تركته لذوقه وحسن تقديره ، وأكون بالطبع سعيدًا إذا فعل وأعلنته بذلك .

ورد مع محمد محمود باشا صورة مايفيد أنه نقل إلى منزله عبده الفراش بزيادة ماهيته ، ونقل السيد السايس بطرفه عندنا مع زيادة فى مرتبه ، فتأمل لهذه الأعاجيب .

وقد ورد علىّ من المناظر مايفيد أن الباشا حضر بالعزبة وطلب أن يخدم فى منزله الفراش المذكور ، وفى اليوم التالى أرفقهم إلى عزبته ، فكتب إليه اليوم بأن يرده إلى مكانه ، ولاحظت أن ذلك لم يكن شىءٌ منه .

فى ٢٢ منه

وردنى من عدلى باشا خطاب يشمل على محادثة جرت بينه وبين ملنر فى أيام مقطعة ، حاصلها أن ملنر يرى أن تبقى جيوش إنجلترا على الأقل فيما عدا القاهرة ، وأن يكون لهذه الدولة حق المحافظة على قنال السويس والبقاء فى السودان كما هى ، وأن تتقرب من بقية الدول فى الامتيازات ، وأن تتعهد بالدفاع[١] .

---

(١) انتهت هذه الفقرة عند هذا الحد ، ولم يستكمل باقى أحداث أيام شهر مارس .

فى هذا التصادم وجرح كثيرون من المسافرين . وورد علينا من رجل إيتالى (ص ٢١٢٣) بعثته اللجنة المركزية لنشر الدعوة فى إيتاليا تلغراف تعزية ، فطلبنا منه التفصيل ، وأرسلنا لمكباتى كذلك فطلب منه هذا الطلب ، فورد فى اليوم منه تلغراف بأن الذين ماتوا هم ١٢ نفساً منهم ٨ عُرفت أسماؤهم وذكرها ، وأربعة شوهت أجسامهم فلم يمكن معرفتهم ، و٩ جرحوا ووضعوا فى المستشفى وحالتهم تتحسن ، ورجال الصحة يبذلون العناية فى تمريضهم ، وأن مصلحة الصحة أذنت بنقل الجثث إلى مصر . وقد كنت كتبت إلى السفارة الإيتالية هنا بأن توصى حكومة إيتاليا بما يلزم من العناية بالجرحى ونقل الأموات ، ووعدت بأن ترسل بذلك تلغرافًا[1] .

تذاكرت أمس فى لزوم تعديل اللائحة الداخلية[2] ، وقلت إنه بعد انتهاء الصلح مع تركيا ، وبعد تبين الحال فى إنجلترا من المفاوضة ، أو عدمها يلزم النظر فيما إذا كان الوفد يستمر عمله أو لا ، وعلى كل حال يلزم تعديل اللائحة بما يوافق ما يتقرر ، فلم يعجب هذا التنسيق حمد وكان يعد مروقًا من الوطنية فصور انقطاع الوفد عن عمله ، وكان فى شعوره مع عدم الإظهار علي ماهر .

وأخيراً تأجل النظر فى ذلك ، وقد لزم عبد العزيز فهمى جانب السكوت ، ودخل لطفى فى مناقشة بطريقة متناقضة ، فعارض أولاً بما أبداه حمد من الاشتغال بالتعديل الآن ، ثم طلب وألح فى الطلب ببيان ما يحتاج إلى التعديل من اللائحة . أما محمد محمود فكان من جانب التأجيل ، وقد أعلن أنه سيسافر فى ٢١ أفريل وقطع التذاكر لذلك فى البر والبحر . وأعلن حمد أنه مسافر معه ، لأن عمل الوفد ينحصر فى مسائل صحية لا دخل له فيها ولا شك أنه فعل ذلك ، وقال

---

(١) هذه الفقرة استكمال لأحداث كتبها سعد ثم فرق أرقامها ، وهى خاصة بذلك التصادم الذى وقع يوم ٢٩ مارس عام ١٩٢٠ عندما ركب بعض الطلبة المصريين القاصدين أوروبا لإتمام دراستهم القطار المتجه من تريستا إلى ڤيينا ، والذى لم يكد يصل إلى محطة بونتا القريبة من أودينى بإيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة . عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص٤٥٦ .

(٢) المراد لائحة لجنة الوفد المركزية .

ما قاله فهمى ، ولا أدرى السبب كما لا أدرى السبب فى عودة محمد محمود ولايزال بينه وبين لطفى شىء من الفتور . قال هذا إنه لا يعلم له سببًا ، وغضب عبد العزيز لذكر شعراوى أمامه بما يكره ، ولم يستطع أن يبرر اعتزاله إلا كبر الرأس وتكرار القول بفضله وتفوقه ، وأشار بأن سبب انحرافه مزاحمة بعضهم له ، وأكد أن هذا (. . .)[١] كان هو محمد محمود .

(ص ٢١٢٤) ولكن هؤلاء الأربعة الأصدقاء لا يمكن التعديل على صداقتهم ، وفيهم شىء غير معروف ، يوصفهم العامة بسببه بأنهم خسيسون .

لايرفعك فى عين الغير أن تخفض .

لا يكن خلافك ضعفا لشهوة بل دفعًا لضرر أو جلبًا لمنفعة .

إذا أردت أن تكسب قلوب الناس فلا تكشف عن عوراتهم ، وأظهر لهم حسن ظنك بهم .

إذا أردت بأحد خيرًا فأظهره عليه ، وإن أردت به شرًا ، فحاول أن تقول عنه من غير أن تطلعه لا على مشروعك ولا على عذر لك ، لأنك لاتبوء من ذلك إلا تبعة الظن فيك .

أحسن ما تخدم به صديقك أن ترد غيبته بما يلطف من الحقد عليه أو يمحوه ، وأسوأ ما تفعل به أن يكون دفاعك عنه إغراءً بالوقيعة فيه واشراكًا لك معه فى الذم .

للصديق عليك أن تكثر من أصدقائه ، وأن تقلل من أعدائه ، وأن تساعده فى الشدة وتؤنسه فى الرخاء .

فى ٢ أفريل[٢]

طلب لطفى السيد أن يعود إلى مصر ، فلم أوافقه فامتثل ، وطلب كذلك عبدالعزيز فهمى بحجة كون نقوده فنت ، ويده أصبحت خالية منها ، فقلت إن هذه

(١) كلمة غير مقروءة

(٢) لم يشر إلى الأيام منذ ٢٣ مارس حتى أول أبريل .

علة يمكن علاجها ، فامتعض وارتعش وغطى وجهه بيده وأرغى وأزيد ، فطلبت أن لا يغضب وأن لا يحتد ، فكأنى أغريته بالاستمرار فى غضبه ، والتزيد من حدته ، فقال لا رد مثل هذا الذى تقصده وإنى لست أقل منك غنى عنه ، إلى غير ذلك من العبارات الجارحة ، فاستعطفته كاظمًا غيظى . وخرج فاشتد انفعالى وخنقتنى عبرة ، فلم أستطع الكلام . واستقبح الحاضرون هيئته ولهجته ، واستحسنوا حلمى وسعة صدرى ، ثم فهمت من علي ماهر أن محمد محمود كان شديد الرغبة فى السفر إلى إنجلترا . / وتأثر من عدم إجابة رغبته وعودته ، لكونه يقول إنه هنا من (ص ٢١٢٥) غير عمل ، وأنه تأثر من كونى قلت له عند الكلام على التقرير الذى يجب أن يقدمه للوفد عن مهمته فى أميريكا ، إننا ننشر ما يكون نافعا منه . فيا سبحان الله حتى الحليم من كلامنا يؤول إلى القبح ، والحسن فى قصدنا يفسر بالسيىء ما أسر غبنى فى هذه الجماعة وما أظهر .

كتبت اليوم إلى عبد الرحمن بك أن لا يشتغل إلا بإحضار رسائل سعيد باشا وأوصيته أن يتجنب كل ما حظرته السلطة العسكرية ، ولا يجعل للخصومة عليه ولا علينا سبيلا ، وقلت له فيما قلت : أعلم أن العيون مفتوحة علينا وعليك وأخذ مايريد ربما يجر إلى خطر كبير .

يوم السبت ٣ منه

حضر أمس محمد محمود قبل بقية الأعضاء وتعاتبنا واعتذر واستسمح ، وأخذ ينقم على لطفى معارضته له ، فأظهرت له حسن صداقة له ، وأكدت ذلك بأعظم الأقسام فقبل ، ولكنى أشك فى إخلاصه ، ومع ذلك فالأوْلى أن يكون لطفى لمعاملته خلقًا لا مقابلة إحسان بمثله ، وقد تأكدت من محمد أنه شديد الرغبة فى الذهاب إلى لوندره ، وأنه إنما حنق على لطفى كونه لم يساعده فى تحقيق رغبته . ولقد أبديت له أنى ميال لهذا الذهاب ، ولكنى أخشى أن يسوء وقعه عند الأمة .

وتذاكر الإخوان فى هذا ، ولكن لطفى ومحمد علي[1] لم يكونا حاضرين ،

---

(١) هو محمد علي علوبة .

ولم يشترك فيها عبد العزيز ، كما أنه لم يشترك فيما عرضته من استثمار ما يستغنى عنه من أموال الوفد ، وما وجهت إليه سؤالا ، ولم أهش له عند قدومه . وأما حمد باشا فأشعر منه بشيء من التنبه وهو قليل الكلام ، ولا يرفع عينيه عنده إلا قليلا .

ورد اليوم من عدلى باشا تلغراف ينبئ بأنه سيبحر من مصر يوم ١٧ منه على الباخرة سفنكس ، ويطلب أن أحجز له محلا فى أحسن منزل ، ولا أدرى ما ردده؟ ثم ماذا أخره؟ .

(ص ٢١٢٦) جاهد نفسك خيرًا من أن تجاهد غيرك . احتمل من الغير ما تكره ، ولا تطمع أن يتحمل الغير منك ما يكره . لا يترضاك الغير منه إلا لحاجة له عندك ، فإذا أردت أن تملك رضا الناس ، فاجعل لهم بك حاجة . قل من يبحث عن غير فائدته ، فاجعل للناس فوائد عندك ، يعنى كن مفيدا . أعذر غيرك ، ولا تعذر نفسك أبدا .

ما هى الكتابات أو النشرات المبهجة التى أثارت ثائرة الشعب المصرى قبل نفى زعمائه؟ هل يمكن أن نطلع على شيء منها ؟

ماهى الكتابات المبهجة التى ترتب عليها إعادة المراقبة على الجرائد فى هذه الأيام؟ هل يمكن أن نطلع على شيء منها ؟

لماذا زيدت معاشات الوزراء وأبطلت[1] من السنين فى الخدمة لاستحقاق المعاش على آخر مربوط؟

لماذا لم تنعقد الجمعية التشريعية طول مدة الحرب؟ فى حين أن مجالس نواب المجلس والمقرر مدته كانت تنعقد فى أثناء هذه المدة ، والحال أن تلك الجمعية ليس لها إلا رأى شورى ، ولا تنظر إلا فى بعض الشئون الداخلية لماذا؟

(ص ٢١٢٧) تقابل محمد علي بك مع موسيو جيد العالم الاقتصادى الشهير ليسأله رأيه فيما إذا كان من الجائز أن تتعهد مصر لإنجلترا بأن لا تبيع قُطنها لغيرها ، فكان جواب الاقتصادى أن ذلك لا يكون فى مصلحة مصر ، إلا إذا كان محصول القطن

(١) أى : خصمت .

عندها زائدًا عن لوازمها زيادة تبور تجارتها ، كما حصل فى زبيب اليونان وقهوة الفلبين ، ولا تفعل الحكومة المصرية هذا إلا إذا كان القطن ملكها ، لكن إذا كان ملكا للأهالى ، فإن التزام بيعه لإنجلترا مضر . ولكن محمد محمود قام هو ولطفى بك قبل أن ينتهى محمد علي من روايته ، فتأثر من هذه المقاطعة(. . .)[١] وتألم منها إلى اليوم ، فأخذت أسليه ، ورأيته لا يتألم إلا بما يمسه .

عدوك من يحزن إذا مستك حسنة ، ويفرح إذا أصابتك سيئة .

فى ٤ أفريل

اليوم زرت لطفى بك السيد لانحراف ألم به ، وقد صادفت مستر باركلى خارجًا من المنزل الذى به ، فسألته عما إذا كان مشتغلا بمسألتنا قال نعم ، ثم وجدت المعود[٢] سليمًا وقال إن الطبيب أمره بالاعتكاف اليوم . رمق لى أن يذهب محمد باشا إلى لوندره ، فلاحظت له أنه لم يكن من هذا الذى قال إنه غيره بسبب الخطاب الذى ورد على محمد من(. . .)[٣] لأنه دعوته قلت ليس نواياها ، قال وكان السبب فى منعه الخوف عليه من الحكومة الإنجليزية ، قلت إن الخوف كان من الأمة ، وهو لايزال قائما ، قال مادام عدلى آتيًا فعبد العزيز يجب أن يبقى ، قلت هذا لا شغل له فيه ولا تداخل فى بقائه وذهابه ، فكفانى ما حصل فلم يجد جوابًا ، وحضر هو ولم يشترك فى أغلب الكلام .

اليوم كنت فى الأودة[٤] التى يُجتمع بها ، وحضر محمد ومحمد علي وحمد وماهر صدقوا أن يشر لهم أن(. . .)[٥] مسرعة خرجوا جميعا .

إن تشوف هؤلاء لسبب يعتمدون عليه فى الانصراف فيه ، دلالة على ما عليهم من سأمة واستخفاف . (ص ٢١٢٨)

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) المريض .

(٣) كلمة غير واضحة .

(٤) المقصود : الغرفة .

(٥) كلمة غير واضحة .

إن حالة إخواننا لا تشجع على الاستمرار فى العمل معهم فليسوا على يد واحدة ، وكلهم لا يشعرون بشعور واحد ، فهم يعبدون ما لا تعبد وتعبد أنت ما لا يعبدون ، فلا يمكن أن تتفق معهم ، ولا أن يتفقوا معك إلا إذ عبدوا ما تعبد ، أو عبدت أنت ما يعبدون ، وهيهات وهيهات لذلك . أوْلى لك أن لا تخاطبهم فى انصرافهم ، وأن تجعله كأنه لم يكن شيئًا لحظته .

أقلل من مناقشتهم ولا تظهرهم على كل ما عندك .

فى يوم الثلاثاء ٦ أفريل (١)

حصل ذلك بالأمس وأطلعنى محمد محمود على تلغراف ورد عليه من فولك ، بأنه أشير عليه فى وزارة الخارجية أن يقدم بواسطتها مذكرة إلى وزارة خارجية إنجلترا بالنيابة عن مصر ، وكذلك مذكرة يرسلها عنه مباشرة إلى وزارات خارجية الدول الأخرى ، يطلب فيها من كل واحدة منها أن تعين مندوبًا من قبلها ، لتكوين هيئة تنظر فى مسألة مصر وتقضى فيها . قلت إنى لا أجد هذا السعى معقولاً ، لأن هذه الدول لا تقبل هذا الطلب خصوصًا من صدقت منهن على
(ص ٢١٢٩) الحماية واعترفت بها على حدة / وعلى الأخص إنجلترا التى تحصلت منهن على هذا الاعتراف وذلك التصديق . قال من حضروا وهم ماهر وحمد ومحمود ومحمد علي إن هذا لا ضرر فيه ، قلت نعم ولا مانع منه ، خصوصًا ما دام الطلب يتقدم باسم فولك . ثم حصل الاتفاق على أن يرسل إليه برقية بأن يتجنب فى المذكرة الكلام فى الامتيازات(٢) ، وأن يظهر الاستعداد للاتفاق على مصالح إنجلترا الحقيقية التى لا تمس الاستقلال . وكان ماهر يروج فكرة هذه المذكرة ، ويلوح لى أن محمد تمكن من استمالته ، فقد أخبرنى سنوت(٣) حنا أنه كان يروج سفر محمد معه إلى لوندره ، ويحتمل أن يكون ذلك رغبته أن يكون له فيها زميل .

---

(١) لم يشر إلى يوم ٥ أبريل .
(٢) المقصود : الامتيازات الأجنبية .
(٣) سينوت .

لم يحضر لطفى من ثلاثة أيام ولا عبد العزيز من يومين ، أخبرنى هذا أن علي شعراوى أشاع أن إسماعيل صدقى ذهب إلى لوندره ، ومكث فيها خمسة أيام ، وأن من الذين سمعوا منه ذلك عدلى باشا ، وهو الذى أخبر بذلك ، وأراد صدقى أن يقابل شعراوى فلم يتمكن حتى قيل له أخيرًا أن عنده زوارًا ، وأنه لا يتكلم فى التلفون وعنده الزوار ، وسنوت مأخوذ بما يظهره الشعب له من الاعتداد به ، وما يبديه من الهتاف له عند كل مناسبة .

حضر عندى بالأمس الحاج خليل عفيفى مريضًا ، تعلوه ضرة المرض ، وقال إن خراجًا ظهر عند أذنه ، وكان فى لوندره ، وأريد أن تُعمل له عملية ، فلم يقبل أن تحصل فى بلاد الأعداء ، وعاد من فوره ، وعنده نقود يريد أن يدعها عندى حتى إذا مات / صرفت منها ما يلزم لترحيل جثته ، وسلمت الباقى لورثته ، فاستمهلته إلى (ص ٢١٣٠)
اليوم ، فحضر فوجدته أحسن حالا من أمس ، وأشرت عليه بأن يحفظ معه الأوراق المالية الألمانية والخزينة ، إذ لا ضرر فى بقائها معه ، وأن يسلمنى الإنجليزية وهى خمس أوراق قيمة كل منها مائة جنيه ، يكون مجموع قيمتها خمسمائة جنيه إنجليزى ، وهى فى حفظى أن يعافى ردت إليه ، وإلا نفذت ما وصى به .

أخبر محمد محمود أمس أن فولك أرسل إليه تلغرافًا بأن (رود)[1] سيقدم اقتراحه أو أنه قدم فعلا ، وهو الرغبة الخاصة بمصر ، ولا أرجو من وراء العمل فى أميريكا خيرا ولا فائدة ، وأشعر أن فولك إنما يبحث أن يكون له عمل حتى يستحق المرتب الذى قطعه له محمد ، وهو ألف جنيه فى الشهر ، ولكن زملائى لا يهتمون ، وسواء عليهم انتفع الوفد أو لم ينتفع . وأخبرنى كذلك محمد محمود بأن ولسون بعث إليه بتلغراف يسأله فيه عن زمن سفرى .

---

(١) هو السير رنل رود Renel Rood ، كان سفيرًا لإنجلترا فى إيطاليا فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكان من قبل سكرتيرًا بالوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، عبدالرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

٧ أفريل

أشاعت التيمس تلغرافًا من القاهرة بأنه حدث خلاف بيني وبين محمد محمود ، فأرسلت إليها تلغرافًا بتكذيب الخبر ، وعلى أثر ذلك قال عبد العزيز فهمي «إني عدلت عن السفر إلى مصر» ، فشكره الحاضرون لطفى ومحمد محمود وعلي ماهر ، وأنا قلت حسن من غير لهفة مثل الآخرين . وورد علينا من المكباتى خطاب ومحادثة جرت له مع جريدة إيتالية وهى سخيفة ، ولكن عبد العزيز قال أمام ماهر إنها حسنة ، واقترح مكباتى أن تكون مصاريف فريد على مصاريف الوفد ، ولكن الأعضاء لم يقبلوا على تفاوت بينهم .

فى ١٠ أفريل[١]

(ص ٢١٣١) أرسل واصف غالى خطابا بعد وصوله أبان فيه أن الأمة لا ترضى عن المفاوضة بلوندره ، واستحسن السعى فى أن تكون فى غيرها .

ورد علينا بالأمس ثلاثة تقارير ، أحدها من عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٢٢ مارس والأخيران منه ومن نحاس وحافظ وبركات والرافعى ومرقص وويصا ، بالشكوى من أحمد الشيخ وإبراهيم سعيد ، وطلب فصل الأول ونصح الثانى ، وأخذ لطفى يندد (. . .)[٢] هذه التقارير ، ويقول إن النظر فيها لسب وتخلف ، وأنها تدل على عدم أهلية كاتبها ، وأن الأولى أن تكون انشغل بها عبد الرحمن والباقى يتركون لشأنهم ، وكان يعاونه أحيانًا عبد العزيز وحمد بطلب(. . .)[٣] وماهر يشدد فى الاهتمام ، ومحمد علي يعاونه نوعًا ، وقد خفت من حالة لطفى واستخفافه بالأمر . أما محمد محمود ، فلم يشترك فى الأمر ، ويظهر أنه كان مع لطفى ، وأشعر أن هذين وعبد العزيز لايهتمون بشأن الوفد ، وأنهم ربما كانوا ميالين إلى فضه ، وكان فى آخر خطاب واصف غالى جملة مدح لى فعرفها عبد العزيز إلى الوفد ، ولم يترجمها بل نطقها .

---

(١) لم يشر إلى يومى ٨ ، ٩ .

(٢ ، ٣) كلمتان غير مقروءتين .

ورد تلغراف من فولك بأن نظارة الخارجية فى صف القضية المصرية ، وأنه متصل بها مع الوزارة ، وأصله قوى فى الاستقلال كلام مليح إذا لم يكن الدافع إليه رغبته التأجيل حتى يطول استيلاؤه على المرتب الذى يتناوله شهريًا ألف جنيه .

فى ١١ منه[١]

فى ١٢ منه

ورد خطاب من عبد الرحمن فهمى يفيد أن اللجنة المركزية قررت بأغلبية ٣٤ صوتًا ضد ثمانية ، أنها دائمة الانعقاد ، ورد من إبراهيم سعيد خطاب يفيد السلام ومعه صورة خطاب رئيس الوزراء[٢] إليه ، وخطابه إليه عن قرارات الجمعية التشريعية . / تقرر أن يحذف من فتوى باركلى مايؤول تأويلاً فاسدًا ويفتح بابًا (ص ٢١٣٢) للطعن محو اللباب ، وبعدًا عن سوء الاتهام . وقد قلت فى بيانى إن ما عرضه فى هذه الفتوى لا يفيد إلا تحصيل الحاصل ، لأن الإنجليز قابلون ما عرضه ، وربما تأوله أدلة أسوأ بما يسىء .

إنه لا مانع من أن يصدق الوفد على لائحة اللجنة المركزية متى صدّقت هى عليها فى جلسة قانونية ، وما دامت قررت أنها تعتبر منعقدة على الدوام ، فإنه يكفى أن يتقرر هذه الساعة فى إحدى تلك الجلسات ، ولكن عبد العزيز يخالف ذلك ، ويزعم أنه لا بد من اجتماع جميع الأعضاء لمثل هذا الغرض ، وهو نظر غير محله ، والمقصد منه عدم مساعدة الفريق الشاكى .

فى ١٣ منه

كتبت اليوم لإبراهيم سعيد بأن يحسم الخلاف فى خصوص أحمد الشيخ والتفتازانى وإلى محمود باشا بما استعين به على إبراهيم سعيد ، وإلى عبد الرحمن فهمى أوصيه بأن يساير سعيد وأن يوسع هو وإخوانه له من صدورهم ، وإلى عبدالله زغلول بأنه يسوى الخلاف بينه وبين سعيد على مسألة الأطيان .

---

(١) لم يسرد أحداث هذا اليوم .
(٢) يوسف وهبة .

كنا تكلمنا فى شأن تحضير بعض مقالات لتنشر فى جرائد مصر لهداية الرأى العام وإرشاده ، حتى لا يقبل ولا يخرج عن حد الاعتدال فى آماله ، وأن يسند الوفد فى تصرفاته ، ولا يقيده فى الرسائل التى يتبعها للوصول إلى غايته ، واشتغل بذلك لطفى ، ووضع أربع مقالات وضحت أولاها ، ولكن الباقى رأيناه قد سلك فيه مسلكًا يريب القارئ فى مركز الوفد من الأمة ، ويوهمه أن هناك تفتتًا فيه ، ولا يؤثر فيه / الأثر الذى توخيناه من الإشارة بهذه الكتابة ، فوقع ذلك من (ص ٢١٣٣) لطفى موقع عدم الاستحسان وتبرم منه وجادل عن كتابته ، وانتهى بأن انصرف وعلائم الانفعال بادية عليه ، وما قصدت بملاحظتى كيداً ولاحضره أحد من إخوانى الذين كانوا كلهم معى إلا عبد العزيز ، فإنه سكت ولم يدخل فى الكلام ، ولا يمكن للطفى ولا طرحته عنده إلا أن يحمل مثل هذه الملاحظة على غير الحامل عليها . أرسلت تلغرافا إلى المكباتى استعلم منه عن انقطاع أخباره ، وأرجوه أن يشكر لجريدته Arrera D'ella Sera على مقالة جميلة نشرتها فى خصوص مصر .

فى ١٤ منه

نشرت جريدة التيمس بالعدد الصادر بتاريخ (. . .)[1] مقالة لمكاتبها ڤالنتين شرول[2] وتعليقًا عليها منها ، أشارت فيها إلى إلغاء الحماية وتخفيض عدد الموظفين الإنجليز فى المصالح ، وتعيين المصريين فى الوظائف الرئيسية ، وفتحها أمام الأكفاء منهم ، والاقتصار فى المراقبة على مشورتهم ، وتركهم يضعون بأنفسهم لأنفسهم الأنظمة الدستورية ، وتحميل المصريين مسئولية فى إدارة الأمة ، وتعيين لجنة من المصريين والإنجليز لتحديد وظيفة المندوب السامى ، وأن يحصل ذلك بقانون يصدر أو باتفاق مبرم بين مصر وإنجلترا . وانتقد السلطان وأبان أنه مكروه من شعبه وأنه ما من مصرى يسأل عنه إلا قال إنه غير (. . .)[3] فى قومه ، وأنه

(١) لم يذكر التاريخ .

(٢) Va lentine Chirol هو صاحب الكتاب المهم The Egyptian Problem (المسألة المصرية) والذى صدر فى لندن عام ١٩٢١ .

(٣) كلمة غير مقروءة .

اختار أسوء ظرف لتغيير صيغة الخطبة ، فهاجمه سخط الكافة عليه بمصر ، وتظاهروا ضده وقالوا إنه من الخرق فى السياسة أن يتعين سلطان مكروه من شعبه .

جعلتنا هذه الكتابة نفتكر فيما يمكن أن نستنتج منها ، فكان رأيى أنها تدل أولا ، على نوع من التقهقر فى خطة الإنجليز ، وكافيًا على أنهم يريدون تغيير السلطان ، وهذا جعلنى افتكر فى خلفه ، فافتكرت وقلت إنه البرنس عمر[1] ومن القرائن على ذلك ، أولاً : انضمامه مع بقية الأمراء[2] إلى الحركة الوطنية من غير أن يساعدها بشىء ، ولا أن يجادل على خطاب الوفد إليه بما يفيد أنه بعد عن أفكاره . ثانيا : تحببه للعلماء . ثالثا : اشتغال سعيه بترويج الأفكار المضادة للحزب الوطنى وضم هذا الحزب إليه . رابعا : مسألة مساعدة الجمعية الخيرية ونداءاته لمعونتها مع بعده عنها . خامسًا : ما روى عن الحكيم ثرتولس من كونه كان فى لونده / وسمع فيها كلامًا عن تغيير السلطان وتعيين خلفه إما عمر طوسون أو (ص ٢١٣٤) كمال الدين[3] ، وأنه كتب إلى هذا الأخير فلم يجبه عن سؤاله إذا حصل ذلك ، فكيف يحصل وما تكون نتيجته بعد أن يتعين بأمر إنجليزى ، لأنه يلاقى من الكافة سخطًا كبيرًا ، وربما لا يرضى هو بهذه الطريقة ، وحينئذ يلزم أن يكون تعيينه بواسطة الشعب . وفى هذه الحالة يظن أن هذا يحصل بناء على النظام الذى يتقرر لمصر ، ومهما يكن من كيفية التعيين ، فإنه إذا تم على أية صورة لا يكون فيه خير لمصر ، لأن من عوامل السخط الحالى كراهة الأمة (. . .)[4] ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لطوسون ، ولأنه إذا جاء بنظام خداع يمكنه بواسطة سعيد وأمثاله ممن يلتفون حوله وبواسطة ما له من الغنى والجاه أن يحول الأمة عن وجهتها ، إن لم يكن كلها ، فعلى الأقل قسم كبير منها ، وفى ذلك ضرر عظيم بالوفد ، ولهذا يلزم مقابلة هذا المشروع بما يحيطه قبل الشروع فيه .

---

(١) المقصود : عمر طوسون .

(٢) هم : محمد على إبراهيم ، يوسف كمال ، إسماعيل داود ، منصور داود ، سعيد داود .

(٣) هو كمال الدين ابن السلطان حسين من زوجته عين الحياة ، والذى رفض أن يرثه على العرش لأسباب عدة

(٤) كلمة غير واضحة .

١٥ منه

كتبت هذا اليوم بذلك . لم يقبل علي ماهر أن يأخذ نقودًا عرضتها عليه من نقود الوفد ، وقال إنه يأخذ عند الحاجة .

ورد تلغراف من محمود سليمان يطلب منى أشكر الشعب الإيتالى على اهتمامه بمصاب المصريين ، فأرسلت شكرًا إلى المكباتى ينشره فى الجرائد . ورد من ولسن ما يفيد أنه بعد محادثته مع فولك يستمر حضورى للمحادثة معنا فى نقطة قانونية مهمة ، فاتخذت هذه وسيلة لأن نطلب منه أن يتحد مع فولك على حلها .

حضر عندى محمد محمود زيارة ، وكان فاترًا فى المجاملة ، ولا يزال لطفى يبدى شيئا من النفور ، وأبدى له الانعطاف . غدًا (. . .)[1] مع الهنود .

فى ١٦ منه

(ص ٢١٣٥) عزم البرنس محمد علي أن يزور الوفد ويعلن انضمامه للحركة الوطنية كباقى الأمراء ، وأرسل كاتم أسراره اليوم يستعلم عن الملابس التى يؤدى بها هذه الزيارة . ففهمت ما يرمى إليه لهذا الاستئذان ، وأجبت هذا الرسول بأن لا لزوم أن يكلف البرنس نفسه بلبس غير معتاد هنا ، وسنقابله بهيئاتنا الاعتيادية . وفى الساعة أربعة حضر وكان كل الأعضاء حاضرين ما عدا لطفى وعبد العزيز . وقبل أن يجلس استوقفنا ، وأنشأ يقول إنه سعيد بأن يضع يده فى أيدى الوفد للسعى منه فى استقلال البلاد الذى هو غاية الكل وبغية الجميع ، ثم جلس وشكرته على هذا الانضمام ، ثم أخذت بأطراف الحديث ، وانصرف شىءٌ من الكل ، وكان حضر فى الأثناء لطفى ، ولما سألته عما إذا كان يريد أن يعلن انضمامه أخذه شىء من الخشية ، وقال لا مانع وأنى لا أخاف شيئًا ، وليس فى هذا شىء يخيف ، فأمهلنا الأمر إلى الغد . ثم ذهبنا إلى تناول الشاى فى Tri -Fallaw وعدنا فى نحو الساعة السابعة .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

وفى المساء اجتمعنا بأوتيل كلاردج على وليمة أولمناها للوفد الهندى الذى حضر ليطلب بقاء الخلافة العثمانية فى الآستانة ، وهو مؤلف من ثلاثة وكان معهم رابع أفغانى والثلاثة نبهاء(. . .)[1] ، وفد فهمنا منهم أنهم يتبينون أحوال مصر ، وواقفون على كثير من أحوالها ، ويقرءون معظم كتبها وجرائدها الإسلامية . ويمتنون رشيد رضا وفيهم من يقولون عنه الإمام ، وهو يجيد العربية الفصحى ، وأبنت لهم إننا مع(. . .)[2] تجاههم لا نستطيع أن ننضم إليهم ،لأن حالنا تلزمنا أن نكون منفصلين عن الترك ، ونقلت هذه الحالة بما هو مدون ، فقبلوا هذا البيان . وكثيرًا ما يدّعى محمد علي أنه كان يعرف محمد محمود ، لأنه كان تلميذاً معه فى لڤربول . وانتهت الوليمة فى الساعة ١٠ وكان حاضرها منا علي ماهر ومحمد محمود وحمد .

فى ١٧ منه

رددت إلى الحاج خليل عفيفى أمانته أمام علي الشمسى ، وهو متوجه غدا إلى بلچيك[3] . / استلم الدكتور سامى خطابًا وصورًا فوتوغرافية لتسليمها إلى سعيد بك ، وهو عازم على السفر الآن إلى مصر من مرسيليا فى نحو عشرين الجارى . (ص٢١٣٦)

زارنى شابان من الأطباء أحدهما يدعى الدكتور زيد والآخر نسيت اسمه وهو الذى استمر فى الحجة ، وهما مملوءان حجة ونباهة ، ومتوجهان إلى إنجلترا لإتمام دراستهما ، خصوصا التفقه من اللغة الإنجليزية ، وهما يؤكدان أنهما سافرا من مصر فى أوائل أڤريل وأن الأمة فى غاية الاتحاد ، وليس يشعر فيها إلا نفر قليل يعد على الأصابع .

أخبرنى علي الشمسى نقلاً عن الچنرال ستريت الذى عاد من سويسرا ، أنه سمع منه إسماعيل شيرين أن الحزب الوطنى يسعى فى أن يعين له رئيسًا من ذوى النفوذ الشامل ، ليرأس الحركة بدل الوفد الذى يطعن عليه بكونه معاديا للأتراك .

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

(٣) بلچيكا .

حضر مكاتب الجورنال هيرالد هام ؛ والتمس مبلغ ستة آلاف فرنك سدًا لحاجته ، فأعطيته له فى الحال على أن يعود ويخبرنى بما يعمل فى مقابله ، كما وعد أن يقدم لى صحفياً بلچكياً لينشر دعوة مصرفى بلچيكا ، وقد أخبرنى أعضاء الوفد بذلك وبأنى دفعت إليه مبلغاً لم أعينه ، فاستحسنوا ذلك . وعرضت أن يتساعد الوفد بالتيمس ، فلم يرتح الأغلبية لتساعد به ، وأرجأت الأمر .

قدم إلى محمد محمود ثلاث صحائف منفصلة عن بعضها وموصولة بدبوس غير (. . .)[1] ، وكان مرفقا به ورق أزرق فكه منها عند تقديمها ، فنظرت فيها ، فإذا هى بخط كامل سليم وهى عبارة عن التقرير الذى عرض تقديمه ، وخشى أن لايكون مطلوبا فيه ، ولم يشر فيه إلى شىء من النقود التى استلمها والتى أرسلت إليه ، ولم يتكلم فيها إلا عن شركات استعانوا بها كانت / مسلوبة من قبل ، وقد (ص٢١٣٧) أدهشنى أنها مكتوبة على هذه الكيفية الخالية من كل ذوق ومعنى ، ولكن ما العمل وهذا ما حصل .

قلت إن باركلى كان الأصل فى استخدامه أن يكتسب ميول الإنجليز فى لوندره(. . .)[2] ، بالنسبة لمصر فلم يتحرك ، ولم يكتب شيئًا ، قال لطفى وما العمل الذى تعمله عبارة للتثبيط ، قلت لا شىء .

فى ١٨ منه

اليوم ماطر ، وفضلت أن ألزم البيت فيه ، وخطر فى بالى أن أعود نفسى على العيش من غير الاختلاط ، وبعبارة أخرى على العيشة وحدى ، فإنى أشعر بملل وضجر من أصحابى ، كما أشعر بأنه ليس فيهم صديق لى .

وفى كل يوم يقع لى ما يؤلم منهم ، وبعضه مقصود لهم ، وبعضه غير مقصود ، ولكن الخطأ فيه ناشئ عن عدم الثقة فيهم . وإليك ملخص حالى الآن : إنه يثق بى ثقة عمياء وتخفى من قلوبها المحل الأرفع ، ولكننى لا أعرف من فيها صديق

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

خاص استخلصه لنفسى إلا حرمى ، والذين معى لا يحبنى واحد منهم ، بل هم متفاوتون فى البعد عنى من الانصراف إلى الاستقبال بمكايدتى ، وليست عندهم عناية بما هم يشتغلون فيه باهتمام ، وكذلك من يشعلون الحرب فى مصر ، منهم يحذر ومنهم غير مرغوب به ، ومع ذلك فإنا نحاول أن نعيش نجاحًا بهم ، إذا نجحنا فذاك من الله ومن معجزاته ، لأن كل شىء أراه لا يتفق معه .

إنى افتكر وأكرر دائماً لأصحابى أننا سعينا لغاية ، فيلزم أن نستمر فيه على شىء ، ولا نعدل عنه فيها طرفة عين ، حتى نبلغ هذه الغاية ، أو نقضى حياتنا ، وليس لنا أن نبحث عن غاية أخرى ، ولا أن نثنى عن سعينا أبدًا ، وما دام الأمر كذلك وجب أن لا تخطر الحنية على قلوبنا ، وأن نستمر نطرق كل باب أمامنا ، ولا نتصور أن أمامنا استحالة فى هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نحن الراجين أن لا تهنئ راحة لليأس أن يستمروا فى يأسهم ، بل لابد أن نحضهم على الخروج من اليأس إلى الأمل ، وأن نضعهم فى مأزق حرج حتى لا يركنوا إلى ما يوحى به اليأس من الكسل وترك العمل .

فى ٢٩ منه[١] (ص ٢١٣٨)

حضر عدلى بك يوم الخميس الفائت مساء[٢] ، واستقبله أعضاء الوفد دونى لعدم تحملى برد الليل ، وفى الصباح حضر عندى ، ومن عهد حضوره ، وهو يتردد علينا كل يوم ، ولم نعلم منه أزيد كما كتبه لنا فى موضوع لجنة ملنر ، وفكره أن رشدى ليس حسنا ، وفى عبدالخالق أحسن ولم يبد فى صدقى ، وأشعر أنه يميل إلى سرى ، وامتنع أن يحضر وليمة أعددتها إلى الأمير محمد علي ردًا لدعوة شاى كان خصنا بها ، كما امتنع أن يحضر فى هذا المساء وليمة أعددتها لبعض ذوى المقامات من الفرنساويين وغيرهم ، والسبب فيها أن السير توماس باركلى كان دعانى يوم الأربعاء الغائب إلى الغداء مع جماعة من هذه الأصناف ، واستحسنت أن أدعوهم أنا أيضا على ظهر ساعية معرفة بهم فأجابنى أغلبهم . وقد كتب عدلى

(١) لم يشر إلى الأيام من ١٩ إلى ٢٨ أبريل .
(٢) يوم ٢٢ أبريل ١٩٢٠ .

إلى ملنر بأنه حضر ، ويستحسن أن يكون من طرفه هنا مندوب للمحادثة معه ، كما كتبت إلى مستر شرول ، مكاتب التيمس أدعوه للحضور معنا على أن أبدى رغبة بذلك إلى حافظ عفيفي ، وأخبرني عدلي بأن الأعرج الإنجليزي رول[1] حضر ويرغب في مقابلتي ، فلم أجد مانعًا ، وربما حضر معه .

أمس دعانا حمد باشا الباسل للغداء في مطعم دي كافلي ، وكان معنا عدلي ، وكان الغداء لذيذًا ، والكلام شهيًا والضحك كثيرا والمكان جميلاً ، وفي آخره دعانا سنوت حنا إلى الغداء عنده غداً .

ورد لي خطابات من مكباتي ثلاثة ، وأولها في التاريخ ١٧ أفريل ولم يحضر إلا بعد الآخرين في ٢٨ منه .

في ٣٠ منه

تغدينا اليوم عند سنوت حنا ، وأكلنا لحما حنيذًا ، وشربنا نبيذًا ، وكان الباقي لذيذًا من سمك سلمون وخضار وأرز وبقلاوة وفواكه ، وكانت المائدة مزدانة بالورود ، والأمكنة جميلة في غاية الزينة والزخرف ، ومعدات الراحة والنظافة ، ورأيته قد وضع صورتي المعلقة في إطارين جميلين ، وسرني ذلك جدًا منه ، ولم يحصل شيء يكدر .

(ص ٢١٣٩) حضر الأعرج في يوم ٢٩ في نحو الساعة ٦ مساء وكان عدلي حاضرا ، ولم يدر الحديث إلا عن أشياء عادية بعيدة عن السياسة ، ولم يلبث إلا قليلا ، وقال عند انصرافه إني في خدمتك إذا شئت أن تكلفني بعمل ، فإنه يسرني أن أقوم به ، فشكرت له ، وقلت لا أريد إلا أن تكتب لقومك وحكومتك بما علمته من حقائق المسألة المصرية ، قال فعلت ذلك من قبل ، وأفهمني أنه انفصل من خدمة الحكومة .

---

(١) هو والرند ، الضابط الإنجليزي الذي تعرض لحادث في أحد حروبه تسبب له في عاهة العرج ، فترك الجيش واستخدم لأغراض أخرى ومنها مندوب لملنر . عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ط٢ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٧ .

أمس كانت الوليمة التى أعددتها فى كلاردج إلى من كنت مدعوًا معهم من قبل عند باركلى ، وزدت عليهم البعض ، ولم يحضر ولا اعتذر كل من (. . .)[1] وكانت المائدة نظيفة والأكل شهيًا ، وشربت على سعادة فرنسا وشربوا على استقلال مصر ، وقال أرجانيور بعض كلمات لطيفة ، وتبعه السير باركلى بكلمات أجمل وقت وجود تجمع لابأس بها . وانبرى عبد العزيز فهمى ، فصب على من تكلم دوشًا باردًا وقام من نفسه بلا استئذان ومن غير ذوق ، فتغامزت عليه العيون وأحمرت الخدود ، وعلى القهوة تكلم أورال وكان مستبدًا برأيه ، وكل الكلام كان مفيدًا إلا كلام عبد العزيز فهمي ، وكان دى ناليس صاحب الديب ، هشاشًا بسامًا ينشر حوله السرور ويفيض على محدثيه الانشراح ، وشرح بلطائفه صدورهم .

فى أول مايو

أمس زارنى البرنس محمد علي ، ومكث طويلاً وهو يأخذ على رشدى وعدلى إغفالهما عن مساعدته فى عودته إلى مصر ، ثم حضر عدلى فى أثناء جلوسه . وبعد أن مكث غير قليل انصرف ، فأطلعنى عدلى على خطاب ورد إليه من ملنر يقول فيه إنه أخذ خطابه ، وأنه يستحسن رأيه فى التخابر أولاً بطريقة سرية ، وأنه يفكر فى إيجاد الوسيلة لذلك ، وأنه يكلف مؤقتا الأعرج بأن يحمل من عدلى الرسالة التى تريد أن يوصلها إليه ، وأنه (. . .)[2] من عدلى بترك ورقة زيارة للورد ، وربما لأنه صديقه وعرف الغرض الذى من أجله حضر عدلى إلى باريز[3] ، وأفهما بالصيغة لايتناقشا معه فى السياسة ، ولكن يرى أن التعرف به مفيد لنجاح المخابرات ، ثم أطلعنى عدلى على خطاب من ملنر إلى الأعرج يكلفه فيه بأن يقابل عدلى ، ويقف منه على الأحوال جيدًا . ويعرف منا إذا كان عدلى وزغلول سيحضران إلى لوندره ويقدم له تقريرًا شفهياً عن الأحوال هناك .

وقد شدد عدلى فى وجوب نجاح هذه المخابرات وما يتلوها / . واحتجنا (ص ٢١٤٠) بعد ذلك لمحمد محمود وعلي ماهر واتفق الرأى على ذلك . ومع أن الإجابة من

(١) عدد أسماء أجنبية ، وفى الغالب فرنسية وقراءتها غير واضحة .
(٢) كلمة غير واضحة .
(٣) باريس .

عدلي ومني تكون أنه لامانع من المفاوضة ، ولكن من الضروري أن نجرب أولاً بطريقة غير رسمية ، ومتى وصل الطرفان إلى حل مرض للطرفين ، أمكن جعلها جهريًا ، والذهاب إلى لوندره يعطى لها هذه الصفة ، وربما انقطعت ، فيحدث عن انقطاعها ضجة ورجة كبيرة فى مصر لا خير فيها لها ولإنجلترا ، ورأى عدلى واستحسن الباقى أنا أقول ذلك إلى الأعرج الذى تحدد له يوم غدا الساعة ٤ بعد الظهر ، وقد أبدى محمد محمود وعلي ماهر تخوفهما من سنوت لإنهاكه فى الشرب وكثرة اجتماعه بدومانى[١] وغيره من(. . .)[٢] وكذلك من حمد للشرب والاجتماع بالتلامذة .

اليوم أول مايو حيث اعتصب العمال خصوصًا فى النقل ، وأصبحت الشوارع قليلة الحركة .

فى ٢ مايو ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١

حلفنا الأيمان كلنا على كتمان الأمر فى هذه المخابرات ، وحضر الأعرج هذا اليوم فى نحو الساعة السادسة ، ولم نتكلم فى شيء مهم لأنى تحاشيت أن أفاتحه القول ، وعند انصرافه قال إنى هنا تحت أمرك فيما تريد أن أقوم به من الخدمات ، فقد انفصلت عن الحكومة ، فقلت لا أريد شيئا آخر إلا أن تكتب لقومك بما علمته من أحوال مصر ، قال كتبت من قبل ، قلت وتكتب من بعد أيضا ، ثم حضر فى اليوم التالى على ما أظن ، واتفقنا على أن يتوجه هو إلى لوندره بمذكرة شفهية من عدلى ، كُتبت له حتى لايكون هناك محل للنسيان أو الزيف أو التأويل ، ومضمونها هو أن المفاوضة الرسمية يتسنى أن تكون مسبوقة بمخابرات غير رسمية ، وحينئذ لا تكون حتى فى لوندره لأنها فيها لا تكون سرية ، وأن الأوفق أن ينتدب من يقوم بها هنا بمن يُعول عليه إن لم يفضل هو مباشرتها بنفسه ، وبعد أن كتبت هذه المذكرة ذهب على أن يسافر بها يوم الثلاثاء الماضى ، وفعلا سافر فى

---

(١) هو چورج دومانى الذى كان يقوم بالترجمة إلى الفرنسية بين الوفد المصرى وبين رجال بريطانيا فى أثناء سير المفاوضات ، محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٠ .

(٢) كلمة غير مقروءة .

اليوم المذكور إلى لوندره . ومن جهة أخرى زار وعدلى اللورد داربى السفير بالسفارة الإنجليزية ، حيث ترك له بطاقة الزيارة فردها إليه فى اليوم التالى .

(ص٢١٤١) ثم ورد من سكرتيره إليه خطاب يقول فيه إن اللورد يود مقابلته يوم الجمعة الساعة ٤ بعد الظهر بالسفارة الإنجليزية فى الوقت الذى يحدده . فى هذه الساعة من يوم الجمعة المذكور ذهب إليه فتقبله بقبول حسن ، وسأله عما إذا كنت مستعدًا لأن أزور اللورد ملنر عنده ، فقال له هذا ممكن ، وسأنظر ذلك بعد مقابلتى بسعد ، فقال السفير إن الأوفق أن يحضر عند لورد ملنر ويتقابل مع سعد هنا ، حيث لا يدرى أحد بهما ، وإذا علم هذا الاجتماع سهل تكذيبه ، وكان هو البادىء بذلك والمقترح للمخابرة السرية ، ابتدأ فى باريس حتى قال إذا لم يدخل سعد من الباب العمومى ، يمكنه أن يدخل من باب الجنينة ، وعلى حسب ما فهمه منه عدلى أن استعداد الحكومة الإنجليزية حسن ، وقد رآه متلهفا على حصول المخابرة ، وقال إنه يرسل تلغرافا لملنر بعد العلم بجواب سعد . ورجا عدلى أن يكلمه بالتلفون بعد مقابلتى ، وعقبها تكلم مع عدلى بالتلفون بقبول ذلك من طرفى ، فامتن وقال إنه سيرسل إلى ملنر تلغرافا .

ثم فى يوم السبت حضر الأعرج وتقابل مع عدلى وبلغه أنه تقابل مع ملنر ثم مع كرزون ، وأن الأول يريد أن ينتدب عنه رئيس وزراء هرست من أعضاء لجنته ، ولكنه يفضل أن يباشر هو بنفسه الأمر ، لأنه أعرف به من غيره ، وأوسع تصرفا من سواه ، وأنه هو لايمكنه أن يبرح لوندره ، لأنه وجد بعد عودته أن الأعمال تراكمت فى وزارته ، وأن الأحسن أن يحضر عدلى وزغلول أو بعض أعضاء الوفد .

لما روى لنا عدلى ذلك وكان لطفى بك حاضرًا ، طلبت منه أن يسافر فرفض رفض المتضايق ، وقال لا أريد أن أعرض نفسى فقد كفى ما لاقيت . وفى اليوم التالى أى الأحد كرر هذا الرفض ، وألح أن يكون معه بعض أعضاء الوفد ، وكان لطفى ميالاً لرأيه ، ولكن الحاضرين محمد محمود وحمد ومحمد علي وعلي ماهر لم يوافقوا ، وفى آخر النهار حضر مع الأعرج فى نحو الساعة ٦,١٥ ، وكان ميعاده الساعة ٤ حتى إنهما مكثا يتحادثان مدة ساعتين ونصف ، وفهمت من الأعرج بعد تمام التدقيق أن ملنر لا يرغب فى الحضور ولا فى نيابة أحد عنه ، ويطلب حضور

كلنا أو بعضنا إلى لوندره ، وقد كتبت إلى الأعرج قبل قيامه خطابًا يفيد أنه هو مع لورد كرزون يرون أن من المستحيل أن يحضر هو إلى باريز ، وأن عدلى يذهب إلى لوندره ، وأن الأفضل أن يقنعنى بأن أكون معه أو بعض أعضاء الوفد .

(ص ٢١٤٢) وقد قلت للأعرج أنه لا يتأتى ولا أحد من إخوانى الذهاب إلى لوندره إلا بناء عن دعوة ، وذلك ليس كبرًا ولا ترفعًا ، لأننا نعرف أن لإنجلترا المقام الأول ولا نقاس بها ، ولكن للأسباب السالف بيانها ، ولكننا مستعدون للمخابرة هنا فى أى وقت . ولما سمع عبارة نفى التكبر ، هم أن يكتبها ويكتب خطابًا لملنر ، ولكنه بعد الشروع فى الكتابة انصرف ليكتبها عنده ، وذهب إلى عدلى وأراه ما كتب ، فوجده مشوشا فى طول فاختصره على أن الأحسن العمل برأى لورداتهم ، أن انتداب هيرست الموجود هنا فى مؤتمر الصلح للمحاكمة ، وأرسل إلى الأعرج بذلك تلغرافًا لملنر . فاتنى أن أثبت بأن عدلى يرى ويلح فى هذا الرأى ، أنه إذا حضر مندوب من قبل ملنر سرًا كان هيرست أو غيره ، تعين علينا أن نرسل إلى لوندره نفرًا منا معه ، وكان جوابى على هذا انتظار نتيجة المقابلة مع باقى من هناك .

فى ١٢ مايو

أخبرنى عدلى باشا بأن الأعرج تلقى من ملنر خطابًا يقول فيه إنه لايزال يستحسن ذهاب عدلى مع بعض أعضاء الوفد إلى لوندره ، لأنه هو لايمكنه أن يتغيب عنها إلا مدة يوم أو يومين ، وهى مدة قصيرة لا تسع ما يستلزمه الموضوع من الأخذ والرد ، وأن هذا الخطاب كتبه ملنر قبل أن يصله جواب الأعرج ، وأن هذا تقابل مع السفير فوجده فاترًا فى الجواب الذى يعطيه لعدلى باشا .

سألت أعضاء الوفد اليوم فى غياب عبد العزيز الذى لم يحضر من عدة أيام لاشتغاله بمشروع الدستور ، عما إذا كانت إنجلترا تصر على أن لا تعطى مصر سوى الاستقلال الداخلى ، فأجمعوا على الرفض بصفة كونهم مصريين لا أعضاء فى الوفد .

فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠

(ص٢١٤٣) فى الساعة الخامسة إلا عشرة حضر عندى عدلى باشا وأخبرنى بأن سوسيو هبتر أحد أعضاء لجنة ملنر الذى حضر ليحضر تسليم معاهدة الصلح إلى تركيا ،

أرسل له خبرًا بأنه سيزوره فى الساعة الخامسة ويحضر معه إلى هنا ، وأنه ربما يدعونى إلى الذهاب إلى لوندره ، واتفقنا أن لا يكون جوابى إليه رفضًا أو قبولاً بل التأجيل لمراجعة زملائى ، فذهب وبعد قليل حضر علي بك ماهر ، فأخبرته بالأمر وفهمت منه أن مسألة الألف جنيه الذى خبرنى محمد محمود أن مصطفى النحاس أخذها من الوفد من فؤاد بك سلطان ، كان حصل استلامها عندما كان فى عزم النحاس وعفيفى أن يسافرا مع علي ماهر للصرف منها على سفرهم ، وأخذ منها هو ثلثها قبل سفره كسلفه ثم ردها أخوه ، كما رد الباقى نحاس عندما صرف النظر عن سفرهما .

ثم فى نحو الساعة ستة وأربعين دقيقة حضر عدلى ومعه الأعرج وسوسيو هبتر وهو رجل طويل القامة ، حليق الذقن والشوارب ، مليح الطلعة ، حسن اللقاء ، فقدمه عدلى باشا إلىّ ، سلمت عليه ونظر من النافذة ، فقال منظر جميل ثم جلس ونظر إلى جملة جرائد ملقاة على الأرض ، فقال هذه جرائد قلت إنها عربية تصفحتها للساعة ، ثم انتقل الكلام إلى اللغة العربية فقال إنى أود تعلمها وأتعشم أن أذهب إلى مصر مرة أخرى ، فقلت لاتقابل فى هذه المرة بغاية الترحيب ، فقال وأنت ليس فى نيتك أن تزور لوندره ، قلت إنى أول مافكرت فى زيارتها ، ولكن عرض أن يؤذن لي بالسفر إليها . سافرت إلى مالطة ، قال ولكن الظروف تغيرت ومن المفيد أن تزور اللورد ملنر ، قلت لأى سبب ربما نية حسنة ، قال ليس من الضرورى التحديد بل الأفيد تركه حتى لا تحدث صعوبات ، قلت ماهى هذه الصعوبات أنى مستعد للسفر ، ولكن يلزم أن أعرف الغاية منه والصفة التى أسافر بها ، قال إنك تسافر بصفة كونك سعد زغلول لزيارة شخص اللورد ملنر ، لغرض البحث فى أحسن الوسائل للاتفاق بين مصر وإنجلترا ، قلت إنى لم يسبق لى شرف التعرف بشخص اللورد ملنر ، وبصفتى الشخصية لا فائدة من الكلام معى فى المسألة المصرية ، ولكنى إذا دعيت مع إخوانى بصفة نواب / عن الأمة (ص٢١٤٤)
المصرية للمفاوضة فى المسألة المصرية ، فإنى لا أتاخر أنا وزملائى من السفر ، قال إن الأولى أن يترك التحديد وأن لايتمسك بالحق والقانون ، قلت إن الحق هو سلاحنا الوحيد معكم ، فإذا تركناه فقد تجردنا من كل شىء .

قال إن الحكومة الإنجليزية لا يمكنها أن تعترف بأنكم ممثلون الأمة مع وجود الحكومة التى تمثلها ، قلت إن هذه الحكومة لا تمثل أحدا ولا وجود لها عندنا ، قال إن الغرض هو حصول محادثة سرية خصوصية بينك وبين اللورد ملنر فى شأن مصر للوصول إلى نصوص(. . .)[1] ، فإذا حصل الوصول إلى هذا الحل كان بها ، وإذا انصرف كل إلى شأنه من غير أن يعرف أحد ، قلت إنى أقبل ذلك وأرغب فيه ، لأنى شديد الرغبة مثلكم فى هذه المسألة ، ولكن ما هى الطريقة للمحادثة الخصوصية السرية بيننا ، وجنابه لا تمكنه أشغاله من الحضور هنا ، وذهاب الوفد إلى لوندره لايكون فى الخفاء ، فالجرائد متى تنشره ، وحينئذ يذاع خبره هنا وهناك ويكثر فيه القال والقيل ، قال بعد تردد وأيده الأعرج ، ولكن مرادى بالسرية أن لا تذاع أخبارها ، قلت إن هذا طبيعة المفاوضات ، ولا يتفق هذا التغيير مع قولكم أنها إذا انقطعت لا يعلم أحد بها . هنا قال عدلى باشا إذا كتب إليك ملنر يدعوك مع زملائك للذهاب إلى لوندره للبحث فى أساس للاتفاق بين إنجلترا ومصر ، أفلا يكون ذلك كافيا؟ .

قلت بحكمة ألا يكون كافيا إذا توجهت الدعوة لى بصفة كونى رئيسًا للوفد؟ فقال هبتر وإذا كانت الدعوة شفهية منى بهذا المعنى أفلا تقبل كلامى؟ قلت إنك رجل شريف وكلامك له قيمة الكتابة ، قال إنى أخبرك بأنى عضو بلجنة ملنر ويمكننى أن أدعوك وزملاءك لأن تحضروا إلى لوندره لإيجاد أساس على هذا(. . .)[2] لاتفاق إنجلترا مع مصر .

(ص ٢١٤٥) قلت إنى يمكننى أن أكتفى بذلك إذا سمحت لى أن أنشر بأنك شرفتنى بالزيارة ودعوتنى من قبل لجنة ملنر إلخ ، فقال إنى لا أقدر أن أتصرف فى هذا الشرط قبل مراجعة اللورد ملنر ، وإنى ذاهب إليه غداً ، وأتعشم أن لا تكون هذه آخر مرة لاجتماعنا . ودّع وانصرف مع الأعرج وصحبه عدلى باشا إلى الباب ، فقال له إنه يتعشم بأن المسألة ستنتهى ، وقد أعلن كل من عدلى وماهر بأن المحادثة

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

كانت لا بأس بها ، والتأثير الذى وقع علينا منها ، أن ملنر يريد فى جميع الأحوال المحادثة مع الوفد ، وأن دعوة الوفد وقعت فعلا ، وأننا كنا فى حل من نشرها قبل أن نسأله رأيه فى هذا النشر ، ولو كنا سكتنا عن الاستئذان ، لما وجد وجها للاعتراض ، ولكن أردت أن أكون صريحًا . وهل هذا النشر ضرورى؟ قلت نعم حتى استبنى ثقة قومى بى ، لأ نى إذا ذهبت إلى لوندره من غير هذا البيان ، أضعت تلك الثقة بلا فائدة ، قال[1] .

زيارة المستر هرست المستشار القضائي بوزارة الخارجية للرئيس سعد زغلول باشا فى بيته (ص ١٩٨٨)

فى نحو الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ حضر عدلى باشا إلى بيت الرئيس وأخبره أن المستر هرست أحد أعضاء لجنة ملنر الموجود الآن بباريس لحضور تسلم معاهدة تركيا يريد أن يزوره الساعة ٥,٣٠ مساء ليحضر معه هنا ، وربما دعا الرئيس للذهاب إلى لوندره ، واتفقا على أنه إذا وقعت هذه الدعوة لا يجيب الرئيس بالقبول أو الرفض ، إنما يؤجل الإجابة حتى يراجع أعضاء الوفد فى الأمر .

وتصادف أنى ذهبت لزيارة الرئيس فى الساعة السادسة فأخبرنى بما كان . وفى منتصف الساعة السابعة حضر عدلى باشا مع المستر هرست والمستر وولرند وقدم عدلى باشا المستر هرست للرئيس ، وهو رجل طويل القامة معتدلها وجيه الطلعة حليق الذقن والشوارب تلوح عليه علامات الذكاء .

وقبل أن يأخذ مجلسه أطل فى إحدى النوافذ ، وأظهر إعجابه بموقع البيت فى باريس ، أجمل بلاد الدنيا ، فأجابه الرئيس ، من أجل ذلك اخترناها لإقامتنا

(١) لم يستكمل سعد زغلول بقية الحديث ، ولكن أورد أحداث ذلك اليوم فى الكراسة ٣٦ ، من المذكرات تحت عنوان «زيارة المستر هرست المستشار القضائى بوزارة الخارجية للرئيس سعد زغلول باشا فى بيته» مع وجود بعض الاختلافات عما ذكره ص ص ٢١٤٣ ، ٢١٤٤ ، ٢١٤٥ ، ووجدنا أنه من الضرورى نشرها كما هى وبنفس أرقام صفحاتها ص ص ١٩٨٨ - ١٩٩٣ .

المستر هرست نظر إلى كوم من الجرائد ملقى بجانب مجلسه وقال : «جرائد كثيرة» .

الرئيس : جرائد عربية وردت الساعة وكنت أتصفحها . وهل تعرف شيئًا من العربية ؟ .

هرست : أعرف « شمالك يمينك » وفى نيتى أن أزور مصر وأتعلم لغتها .

الرئيس : إنك تقابل فى هذه المرة بالترحاب .

هرست : وهل يوافقكم الجو فى باريس ؟ .

الرئيس : إن البرد كان قارسًا فى أول الشتاء ، وقد لازمت البيت ثلاثة شهور بسبب نزلة صدرية أتعبتنى كثيرًا .

هرست : ولماذا لاتزور لوندره ربما توافقكم ؟ .

(ص١٩٨٩) الرئيس : هذا أمر متعلق بكم . إن أول فكرة خطرت ببالنا هى زيارة لوندره وأبدينا ذلك للسير ونجت ، ولكنكم لم تريدوا استقبالنا إلا فى مالطة .

هرست : تبسم وسكت . ثم قال : الظروف الحاضرة غير تلك الظروف .

عدلى باشا : إن المسافة طويلة والبحر يتعبكم ، فكانت الراحة ضرورية فى الطريق لتخفيف عناء السفر .

هرست : ها نحن الآن ندعوكم إلى عبور بحر المانش ، لأن الحالة حقيقة تقتضى إيجاد حل سريع .

الرئيس : أننا نريد حل المسألة ، والظاهر أن لورد ملنر يرى معنا أن تبدأ المفاوضات بصفة سرية حتى يوجد التفاهم ، والذهاب إلى لوندره لا يمكن إخفاؤه ومن شأنه العلانية .

هرست : إن لورد ملنر مشقل بالأعمال ، وإذا حضر لا يمكنه الإقامة أكثر من يومين ، وهى مدة لا تكفى للتفاهم . إن أعقد المسائل تحل بطول الوقت

والتروى ، على أن المفاوضة تبقى مكتومة حتى يتم التفاهم . ولا موجب لإذاعة أمرها .

الرئيس : كتمان المفاوضة حتى تتم أمر لا نزاع فيه ، إنما كان المقصود ألا يشعر أحد بها إلا إذا ظهر أنها منتجة . ومجرد الذهاب إلى لوندره فى العلانية ، على إنه إذا دعانى لورد ملنر بصفتى ممثلا للأمة المصرية للمفاوضة فى أساس اتفاق يعقد بين إنجلترا ومصر ، فإنى مستعد لإجابة هذه الدعوة .

هرست : وهل التعيين ضرورى ؟ .

الرئيس : نعم . لأن الذهاب بدونه لا يترتب عليه فائدة ومصر لا تحب سفرى إلى لوندره بغير ذلك . وإذا سافرت يجب أن أصدر بيانًا للأمة المصرية التى وضعت ثقتها فىّ ، لأنى حريص على استبقاء هذه الثقة .

هرست : هل زرتم لندره من قبل ؟ . (ص١٩٩٠)

الرئيس : زرتها فى سنة ١٨٩٥ وقضيت فيها أربعة أيام .

هرست : الأمريكان يخصصونها عادة بشهرين . وهل لم تذهبوا إلى لوندره بعد ذلك

الرئيس : لا لم أزرها بعد سنة ١٨٩٥ .

هرست : إنى لا أرى ضرورة التعيين والدقة فى الدعوة لما يترتب عليها من الصعوبات للحكومة الإنجليزية .

الرئيس : ما هى هذه الصعوبات ؟ أرجو بيانها فربما أشاركك فى رأيك ، أنا لم أطلب إلا تقرير الحقيقة الواقعة . فهل يشك لورد ملنر فى صفتى ؟

هرست : نحن لا نشك فى أنكم تمثلون الرأى العام فى مصر ، ولذلك جئنا ندعوكم . لكن المفاوضة الدولية لا تكون إلا مع حكومة معترف بها . إن المفاوضة لا تكون إلا مع هيئة سياسية رسمية . وحكومة بريطانيا لا تعرف هيئة رسمية تمثل مصر إلا حكومتها الحالية .

الرئيس : إن حكومة مصر الحالية لا تمثل شيئا فى مصر ، لا تمثل الشعب المصرى بوجه من الوجوه ، وليس لها وجود قانونى فى رأينا .

هرست : إنك تسافر بصفتك سعد زغلول باشا لزيارة لورد ملنر ، والمحادثة معه فى مسألة مصر ، وربما أدت هذه المقابلة إلى حل هذه المسألة .

الرئيس : إنى لم أتشرف بمعرفة لورد ملنر شخصيًا للآن ، وبصفتى الشخصية لا فائدة للكلام معى فى هذه المسألة ، على إنه لا يفهم من ذهابى إلى لوندره إلا المفاوضة .

هرست : الأحسن عدم النظر إلى المسألة من وجهة الحق والقانون .

الرئيس : إن الحق سلاحنا الوحيد فيه كل قوتنا ، فإذا تركناه تجردنا عن القوة ، وليس لنا بإذائكم إلا قوة الحق .

هرست : إن الغرض هو حصول محادثة خصوصية سرية بينك وبين لورد ملنر .

(ص١٩٩١) فإذا انتهت هذه المحادثة إلى حل مرض فيها ، وإلا انقطعت المفاوضة وانصرف كل لشأنه بدون أن يشعر به أحد .

الرئيس : إنى أحب ذلك بل إنى شديد الرغبة فيه مثلكم ، ولكن ما هى الطريقة لأن تكون المفاوضة سرية ؟ وقد ذكرتم أن أشغال لورد ملنر تمنعه من الحضور إلى باريس . وذهاب الوفد إلى لوندره للاجتماع به هناك لا يمكن أن يكون سرًا ، بل لا بد أن تنشر الجرائد خبره . ويكثر فى مصر ولوندره تأويله بما لا تحمد عقباه فى الجهتين .

هرست : ليس غرضى من سرية المفاوضة إلا تكتم مجرياتها .

الرئيس : هذا طبيعى فى كل مفاوضة . ولكن هذا لا يتفق مع المفاوضة التى إذا انقطعت لا يعلم أحد بابتدائها ولا بانقطاعها . إننا لا نتمسك بقصد ترفعاً فإنا نعلم أن إنجلترا قوية عالية المقام لا تنال ومصر ضعيفة صغيرة .

عدلى باشا : إذا كتب إليك لورد ملنر يدعوك مع زملائك لزيارته للبحث معه عن أساس للاتفاق بين مصر وإنجلترا ، أفلا يكون ذلك كافيًا ؟ .

الرئيس : يمكن أن يكون كافيًا إذا وجهت إلىّ الدعوة بصفتى كونى رئيسًا للوفد المصرى .

هرست : إن الحكومة الإنجليزية وإن كانت تعرف أن الأمة المصرية وضعت ثقتها فيكم ، لا يمكنها أن تتعاقد إلا مع الحكومة الرسمية ، وأن وطنيتكم تحملكم على حل المسألة بوجه السرعة .

الرئيس : إننا نفهم أن التعاقد باسم مصر لا يكون إلا مع هيئة رسمية . / لكن (ص١٩٩٢) الغرض ليس التعاقد ، إنما الغرض تمهيد الطريق للتعاقد حتى إذا تم الاتفاق بيننا ، يمكن حينئذ للحكومة أن تتشكل بناء على هذا الاتفاق أن تتعاقد وتمضى المعاهدة مع الحكومة الإنجليزية . لا يمكنها أن تتجاهل أن الأمة قد أنابتنا عنها للمطالبة بحقوقها والسعى فى الحصول عليها ، ولو أن هناك محكمة تحكيم للنظر فى مثل هذه المسائل ، لكانت تقبلنا بصفتنا نوابًا عن الأمة المصرية ، وأنت مستشار قانونى تعلم ذلك .

هرست : الحق معك ولكنى قضيت ١٨ سنة فى وزارة الخارجية ، علمتنى أن الدقة غير مرغوب فيها ، لأنها تعيق الأعمال السياسية . ولكن هل من الضرورى أن تكون الدعوة كتابية ويكتفى بكلامى فى الدعوة ؟

الرئيس : أنت رجل شريف ، ولكلامك قيمة الكتابة عندى ، ما دمت تدعونا وأعضاء الوفد المصرى للمفاوضة فى حل المسألة المصرية .

هرست : أظن أن تستبدل كلمة مفاوضة بغيرها حتى نبتعد عن مثل هذه الدقة ، كأن يقال مثلا «لإيجاد حل» وبناء على ذلك أقول أنا المستر هرست بصفتى عضوا فى لجنة ملنر أخبرك بأنى مكلف بدعوتك أنت وزملائك للذهاب إلى لوندره للاجتماع بهذه اللجنة ، وإيجاد طريقة للاتفاق بين مصر وإنجلترا .

الرئيس : إنى أكتفى بذلك إذا سمحت أن أذيع هذه الدعوة فأقول : إن المستر هرست أحد أعضاء لجنة ملنر زارنى ودعانى رسمياً مع زملائى أعضاء الوفد للذهاب إلى لوندره للاجتماع بهذه اللجنة ، لإيجاد طريقة للاتفاق بين مصر وإنجلترا .

هرست : وهل هذا النشر ضرورى ؟

الرئيس : إن النشر ضرورى جدا ليكون الرأى العام فى مصر على بينة من تصرفى
(ص١٩٩٣) بالثقة / التى وضعها فينا . إننا لا نسافر إلى لوندره قبل إصدار بيان للأمة ، وإذا سافرنا من غير نشر هذا البيان ، ضاعت هذه الثقة بلا فائدة لى ولا لإنجلترا .

هرست : إنى لا أملك التصرف فى هذا الشرط قبل مراجعة لورد ملنر ، وإنى ذاهب إلى لوندره غدًا ، فأخبركم بما يكون من رأيه ، وأتعشم أن لا تكون هذه آخر مرة لاجتماعنا .

الرئيس : إذن تعتبر ما صدر منى موقوفًا أيضًا حتى أقابل زملائى ، واستطلع رأيهم فيه ، قال كذلك ، وانصرف المستر هرست فى منتصف الساعة الثامنة ، فودعه عدلى باشا وعاد فأخبرنا أنه قال إن المسألة ستنتهى . واتفقنا على اعتبار أن الدعوة قد حصلت فعلا ، وأنه إذا كان النشر قد حصل بدون استئذان لم يكن يلاقى اعتراضًا . ولكن ما حصل كان أفيد وأنسب بالصراحة ، ثم حضر محمد محمود باشا فأخبرناه بملخص ما جرى ، فوجه نظرنا إلى كتابة محضر لهذه الجلسة ، فوافقنا باعتبار أنها قد تكون مبدأ لتاريخ عظيم فى المفاوضة(١) .

(ص ٢١٤٥) **فى ١٣ منه**

لم أذق طول الليلة الماضية للنوم طعما ، وأغلب فكرى كان تحفظ اللورد ملنر

---

(١) وعند هذه الفقرة انتهت أحداث يوم ١٢ مايو ١٩٢٠ كما أوردها سعد زغلول فى كراسة ٣٦ ، الصفحات من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣ ، وبالتالى العودة إلى كراسة ٣٧ .

وأعوانه فى دعوتنا ، والكلام معنا فإن هبيتر عارض فى كلمة مفاوضة التى وردت فى الصيغة التى عرضها عدلى ، وفى العلة التى بشتهم على الإلحاح ، فى طلب مقابلته إلخ ، ورأيت أن الأفضل أن لا أذهب إلى لوندره ، وأن يذهب بعض الأعضاء مع عدلى ،كمحمد محمود وماهر ولطفى بك ، وأنه إذا عرض لهم صعبا استمهلوا حتى يراجعوا بقية الوفد ، وأكبر خوفى أن يضموا إلينا أجنبيا حتى وأن يكون القصد محادثة لا مفاوضة ، وقد وجدت هذه الأفكار عند ماهر ومحمد واستحسن الكل التبييض على هذا الوجه .

تكلم معى عدلى في ماذا يكون من رأى إذا عرض الإنجليز أقل من الاستقلال التام بطريقة حتمية ، قلت إن تصرفى فى الأمر يكون بحسب أهمية الناقص وإمكان حصولنا عليه / إذا تشددنا فيه ، فإذا كان الناقص غير مهم عندنا ، (ص٢١٤٦) كالقنال أو غير ممكن نواله كالسودان ، وإن قبلت تحت مراجعة الأمة وإلا رفضت مثل تمثيلنا فى الخارج ، لأن هذه تكون حماية تحت اسم استقلال ، ولا أقبل ما يجعلنا قمعه وخرقه ، بل لا أقبل إلا ما يطابق ظاهره باطنه ، ولا أقبل الأمر مبهمًا بل واضحا محددة نتيجته .

إن مأمورية الذين يذهبون أولا مع عدلى إنما تكون استكشاف الأحوال لا للمفاوضة . ارتاح جدا محمد محمود ولذلك التبييض لأن فيه مزية أن يكون فى لوندره ذا شأن خطير ، ولا ينبغى لى أن أقف عند اعتبارات شخصية فى هذا الأمر الخطير .

قال لى لطفى أمس إنه سواء عليه انتخب مع الذاهبين أو عبد العزيز ، ولاحظ عدلى أن ليس فيمن ذُكرت أسماؤهم من هو ذو مكانة معروفة ، فقلت إن مكانتهم أنهم أعضاء فى الوفد ، وقد انتدبتهم الأمة للنيابة عنها . وفى هذا كفاية ، ولكن ملاحظته لا تخلو من وجاهته ، وهو يميل لأن يكون من بينهم محمد علي ، ويفضل أن يضاف مع الأولين عبد العزيز . فلاحظت له أن فيه غلظة وقلة ذوق وميل شديد للكلام ، وربما كان ذلك مضرا والأمر يحمد والله الهادى .

فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٠[1]

(ص١٩٩٣) أخبر عدلى باشا الوفد بأن مستر ولرند أبلغه بأنه تلقى تلغرافًا من المستر هرست يذكر فيه أنه حاضر إلى باريس يوم الاثنين ويرغب فى إعداد مقابلة له . يعنى أنه يريد مقابلة بيننا وبينه فى اليوم المذكور قال عدلى باشا ، وقد رأيت أن يقابلنى هرست فى الساعة ٤,٣٠ فى اليوم المذكور .

(ص١٩٩٤) من تاريخ جلسة ١٢ مايو مع المستر هرست ، ونحن نتداول فيما يجب أن يكون منا إذا أذن بنشر تلك الدعوة . هل يتوجه كل أعضاء الوفد أو بعضهم ؟ والآراء متفقة إلى الآن على استحسان سفر البعض دون البعض ، حتى لا يكون سفر من يسافر بغير الرئيس ، طبعا لا بصفة مفاوضة بل بصفة استطلاع واستكشاف لما فى نية الإنجليز أن يتفقوا عليه . فإذا كان مرضيا ووافيا بالمرام أمكن للباقى أن يلحق من سبقوا ، وحينئذ تحصل المفاوضة الرسمية ويتم الاتفاق بين الطرفين ، وإلا بقى كل طرف مكانه من غير أن يلحق أى ضرر مما يكون قد حصل من الاستكشاف والاستطلاع .

وأيد هذا الرأى ما قيل من أن مظلوم باشا وحسن صبرى حاضران ، وربما كان فى نية لجنة ملنر أن تدعوهما وغيرهما للمناقشة معهما حتى تعارض بآرائهم آراء الوفد إذا انضموا إليه فى المناقشة ، وتحدث بذلك انقسامًا ، فتلافيا لمثل هذا الخطر واستبقاء لصفة الوفد ، اتفقت الآراء على تلك الطريقة . وقد دعوت إخوانى أمس لأن يفكروا فيما عساه يطلبه الإنجليز منا ، ونظن أن يكون ما يأتى :

أولاً : أن تضمن إنجلترا استقلال مصر وحدودها .

ثانياً : ألا يكون لمصر ممثلون فى الخارج ، أو ألا تعقد معاهدة بينها وبين أية دولة أجنبية من غير رضاء إنجلترا .

ثالثاً : أن تحتل جيوشها بعض المواقع فى مصر خصوصًا غربيها وشرقيها .

---

(١) أحداث يومى ١٥ ، ١٦ مايو ١٩٢٠ ، نقلا من كراسة ٣٦ الصفحات (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) وذلك مراعاة للتسلسل الزمنى .

رابعاً : أن يكون لها حق المحافظة على قنال السويس وحراسته .

خامساً : أن يبقى السودان كما هو عليه شركة بين مصر وبينها ، مع ضمان ورود المياه الكافية لمصر من النيل .

سادساً : أن تقبل مصر نيابة الدولة الإنجليزية عن الحكومات الأجنبية فى حق (ص١٩٩٥) تشريع القوانين والضرائب التى يجب تطبيقها على الأجانب ، وعدم سريانها عليهم إلا بتصديق الحكومة الإنجليزية .

سابعا : أن يكون للإنجليز تداخل فى تنظيم جيش مصر بواسطة أن يكون لها فيه إرسالية حربية أو غير ذلك من وسائل التداخل .

ثامناً : أن يكون لها نوع من المراقبة على المالية .

تاسعاً : ألاَّ توظف مصر أجنبيًا فى الحكومة إلا إذا كان إنجليزيًا .

عاشراً : يبقى الموظفون الإنجليز الموجودون الآن فى وظائفهم ولا ينفصلون عنها إلا بناء على الأسباب التى ينفصلون بها الآن ، مع معاملة من ينفصل منهم فى المعاش والمكافأة بكثير من الكرم والتساهل .

حادى عشر : انحصار الملك فى السلطان فؤاد وذريته على الطريقة التى وضعتها إنجلترا حديثا لوراثة العرش المصرى .

ثانى عشر : أن يكون لإنجلترا مندوب سام فى مصر يراقب تنفيذ النظام الأساسي وما يختص بالأجانب .

ثالث عشر : ألا يعدل نظام مصر الأساسى إلا بموافقة إنجلترا .

١٦مايو سنة ١٩٢٠

الامتيازات

فهمنا اليوم من عدلى باشا أنه من الممكن أن ينال المصريون حق وضع الضرائب للأجانب بشرط ألا يضرب عليهم شيء أزيد مما يضرب على المصريين

أنفسهم . أما حق التشريع فيما يختص بهم ، فإنجلترا متشبثة أن تنوب فيه عن الدول .

(ص١٩٩٦) وبمناسبة / ذلك حصلت المذاكرة بين أعضاء الوفد فيما إذا كان يصح أن يتساهل الوفد فى هذه المسألة لإنجلترا ، فاتفقت الكلمة على أن الانتهاء بالتساهل فيها بعد التشدد لا ضرر فيه ، والحجة فى ذلك أن نيابة إنجلترا فى التصرف بهذا الحق عن الدول لا يزيد فى تقليل استقلال مصر ، عما إذا بقى هذا الحق فى يد الدول . وليس فى بقائه فى أيديها إلا الانتفاع بما يكون من التنازع بينها ، وصعوبة اهتضام إنجلترا لحقوق مصر مع بقاء اشتراكها فيه . على أن هذا الاشتراك لم يمنع إنجلترا من بسط حمايتها على مصر وقبول الدول لتقرير هذه الحماية . ومن الممكن لإنجلترا أن تتحصل من الدول التى قبلت حمايتها على إنابتها عنها ، وعلى قبول الحكومة المصرية الحالية التى هى من وضع الحماية لهذه الإنابة ، وبعبارة أخرى أن عدم رضا الأمة المصرية بهذه النيابة لا يمنع إنجلترا من الحصول عليها بواسطة قبول الحكومة المصرية الحالية لها . فالتوقف حينئذ فى رضا الأمة بها لا يجلب نفعًا ولا يمنع ضررًا .

١٧ مايو[1]

(ص ٢١٤٦)

حضر عندى أول أمس محمد محمود ، ويظهر الآن لطفًا وعطفًا فوق العادة ومكث طويلاً ، وعرض أن يأخذ كامل معه إلى لونده بحجة قوته فى العربية ، فرفضت لاحتياجى إليه ، وهو لايوافق على عبد العزيز ، ويميل لأن يكون حمد مع المسافرين ، وقال إن سنوت رجا على ماهر أن يسعى له عندى فى السفر وذمه ، واستهجن سعيه . ثم حضر لطفى أمس وجلس مثل زمنه ، وألح فى تعيين عبدالعزيز معه واستهجن تعيين سنوت ، وكرر الرجاء فى تغير التعيين فورًا عقب مقابلة هرست الموعود بها اليوم ، وهو يظهر لطفًا فوق العادة كذلك .

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

زارنى من الوفد أمس يوسف باشا سابا ويوسف نحاس وسألتهما مرتين على الحالة فلم يجيبا بغير السكوت ، ثم قالا إن الأفكار أقل نفورًا من قبل ، وابتدأت فكرة المسالمة تبدو وتعلو كلمة المفاوضة ، وقال الأول إنه تكلم مع ملنر ورآه مستعد التساهل ، وأشهد حوله على سوء الإدارة الإنجليزية فى مصر بما كتبه علي أغاخان[١] عنها .

اليوم أخبر عدلى بأن هرست لم يتمكن من الحضور اليوم ، وسيحضر فى (ص ٢١٤٧) مساء اليوم ويقابله فى منزله غدًا صباحًا الساعة ١١ ، فقال حمد لماذا لا يحضر هنا فى الوفد المحل الرسمى؟ لأن الألزم أن يحضر هنا لا محل الرئيس ، فأخذنى شيء من الغضب ، وقلت إن كان القصد من ذلك أن يكون الكلام معه بحضوركم جميعًا ، فسوف أفعل ذلك . قال ليس هذا من قصدى وأنا اعترض على غضبك ، قلت وهو كذلك ، ولكن آثار الانفعال لازمتنى مدة ، وطلب منى محمد محمود أن أوجه إليه كلمة عطف ، ففعلت ، ولكنه استولى هو النفور كل شيء .

اليوم دعانى عدلى للغداء فى مطعم أرسو نوڤيل فى غابة بلونيا[٢] ، فتناولت الأكل فى الطبقة العليا فى صالون متسع تحف به الأشجار الباسقة من كل جانب ، وتتراءى للجالس فيه ألوان من الخضرة مختلفة فى البهاء والزهاء . وكان الطعام شهيًا والحديث فكيهًا ، وكان لى أحكية أتيت فيها على مختصر تاريخ النهضة الحاضرة من عرابى[٣] إلى اليوم أردت بذكرى هلباوى والشيخ عبده ، وقفت عند عاصم ثم فخرى ثم الجمعية الخيرية الإسلامية وتاريخ إنشائها ومصطفى باشا فهمى ، والحزب[٤] وإنشائه وبطرس باشا غالى ، أعلم بالحوادث أن (. . .)[٥] باشا

---

(١) لعل سعد زغلول يقصد السلطان محمد شاه (محمد أغاخان) الذى بعثت به بريطانيا إلى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ليؤثر على المصريين بشأن تأييدها ضد أعدائها ، لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٥٦ .

(٢) بولونيا .

(٣) كان سعد زغلول أحد المشاركين فى الثورة العرابية .

(٤) الحزب الوطنى .

(٥) اسم غير واضح .

وشيء من استبداده ، واتصف الحديث وبعض شطحاته والحنين (. . .)[1] وغير ذلك مما قدم عهده وتجدد ذكره .

في ١٨ ، ١٩ مايو

حضر مستر هرست اليوم مع عدلي باشا في نحو الساعة ١١ وبعض دقائق ، وقال إن لورد ملنر قبل أن تعلنوا الدعوة التي حصل الاتفاق عليها وكررها ، إنما يرجو أن لا تذكروا ما يضايق الحكومة الإنجليزية ، فطلبت منه أن يكتب الدعوة حتى لا يحصل سوء تفاهم فيما بعد ، وكتبها لطفي بك بالعربية ثم ترجمت إليه وهي : «حضر لدينا مستر هرست العضو بلجنة ملنر ، ودعا الوفد المصري من قبل اللجنة للذهاب إلى لوندره للبحث معها عن إيجاد قواعد الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر» . ثم انصرف على أن يأخذ جوابنا في السفر بعد الظهر الساعة ٢ .

واجتمع الأعضاء جميعا ، ونظروا في المسألة فقرر الجميع أن هذه الدعوة كافية لسفر البعض ، ورأى البعض أنها كافية لسفر الكل . وتأجل البت في البعضية والكلية إلى ما بعد موعد حضور مستر هرست . وفي الساعة السالف ذكرها حضر وأخبرني بأنه بناء على هذه الدعوة ، تقرر سفر البعض في أوائل الأسبوع القادم . أما سفر الرئيس والباقي فلم يتقرر للآن شيء فيه لأن فيه بعض صعوبات ، (ص ٢١٤٨) وقال إن لورد ملنر شديد الرغبة في حضورك ، وألح كثيرا قلت سأجتهد معه ، / قلت سأجتهد مع إخواني في تذليل هذه الصعوبات ، ثم طلبت منه أن الحكومة الإنجليزية تخابر اللنبي في أن لا يمنع نشر البلاغات والبيانات التي أريد نشرها ، فكتب لنفسه مذكرة بمعنى ما سبق ، وبأني إذا أردت أن أنشر تلك الدعوة ، فأنا حر في النشر ، إنما أعلقه بواسطة عدلي بغرض . وطلب عدلي أن لا يمنع من استعمال الشفرة في مخابراتنا مع مصر وباريس مدة الإقامة في لوندره ، فقبل كل ذلك ، ولكنه وصف في قبوله الإعلانات والبيانات بالمعقولة ، فقلت إن هذا الوصف لا معنى له ، لأنه يفيد أن اللنبي يمنع نشر الأشياء المعقولة ، فقال عدلي ينال بدل

(١) كلمة غير مقروءة .

ذلك مدة جريان المخابرات فى لوندره فقبل ذلك ، وكتب مذكرته بهذا المعنى ، فطلبت منه أن يترك عندنا نسخة خطية من الدعوة وتلك المذكرة ففعل وترجمتها .

فى الساعة أربعة ونصف حضر أعضاء الوفد جميعًا عندى ، فحكيت لهم ما جرى وعرضت عليهم تلك الكتابات ، وأثبت لهم أن السبب فى كونى حفظت الحرية فى نشر الدعوة أنه خطر ببالى أن الذهاب إلى لوندره بغير دعوة مثل هذه أنسب ولا شىء فيه من إنكار صفتنا ، ولكن نشر الدعوة ثم انتداب البعض فيه قبول لها . ثم انحطت الآراء على تعيين كل من محمد محمود وعلي ماهر ، فعند ذلك قال عدلى إن هذا الانتداب لا يكون مفيدًا ، لأن الغرض أن تكون فى الذاهبين ، وإذا كان الأمر مقصورا على الاستطلاع ، فإنه لا يطلع المندوبون على أكثر / ما أطلعت عليه ، وبناء عليه لا يمكن أن يسافر مع هذين المندوبين ، قال (ص ٢١٤٩) ذلك وشدد فيه بعد أن رجاه الكثير .

وأخيرًا انصرفوا وتخلف هو مع لطفى ، فوضح لنا الأسباب الحقيقية فى تنحيه ، قال إن محمد محمود مع كونه لا شىء بينه وبينه شخصيا ، يعتبره الإنجليز من الحانقين عليهم ، لأنهم رفتوه من وظيفته بسبب القسوة التى استعملها أثناء وظيفته ، وقد كان معهم ثم انقلب عليهم ، وكثرت فى أميريكا مضاعفة ضدهم فلم لا يعتبرونه كثيرا وينفرون منه . وعلي ماهر لم يكن له شأن من قبل مذكور ، وهم يرون أن مخ الوفد فى عبد العزيز ولطفى بك ، فإذا لم يسافر هذان أو بعضهما كان الوقع سيئًا .

فدافعت أنا عن محمد محمود كثيرًا ، وأرجأنا المسألة إلى الغد ، ثم انصرف عدلى على أن يبلغ الأعرج عدم سفرى وسفر الآخرين . وذهبت مع محمد محمود وعلي ماهر إلى أوتيل روچينا ، حيث كنا مدعوين عند وفد الهنود ، وتقابلنا هناك بطبيب يدعى رشاد ، وهو رجل ملح الطلعة ، طويل القامة ، ذكى ، متعلم يجيد الكلام باللغة الفرنساوية والإنجليزية .

وخرجنا من الوليمة حيث عطفت على منزلنا ولبثت إلى الساعة ١٢ مساء ، وقد كان محمد محمود يظهر الاستياء من عدلى ، وينسب إليه أنه يريد أن يأخذ

عبدالعزيز ، وأنه لا يقبل أن يكون لعدلى تصرف فى الوفد إلى غير ذلك . وقد بت ليلى مفكرًا فى المسألة ، وخطر فى بالى أن سفر البعض لينوب مغاب الكل ، تنازل عن الاختصاص ، وربما كان فيه خطر ، وإن لم يكن له هذه الصفة فلا فائدة منه ، ورأيت الأحسن أن أسافر مع البعض ، أو أن يسافر الكل . وفى الصباح حدثتهم بهذا ، وكان عبد العزيز من رأيى ، ولكن محمد محمود اضطرب جدًا لهذا الرأى . وأخيرًا حضر عدلى فأظهر أنه متجمد ، ومصر على عدم السفر .

وبعد ذلك حصل الكلام معه فى إضافة لطفى أو عبد العزيز ، فمال هو إلى الأخير ، ولم أعارض ، ثم أردت أن نكتب إشعارًا لمصر ، كتبه لطفى وأورد فيه أنه يلزم إخبار شعراوى وغيره من الأعضاء ، فاعترضت على ذكر شعراوى وحذفته تحريرًا فى١٩ مايو .

١٨ مايو سنة ١٩٢٠[1]

(ص ١٩٩٦) كان أخبرنا عدلى باشا بأن مستر هرست لم يتمكن من الحضور فى الميعاد المضروب سابقا ، وأنه يحضر فى يوم الثلاثاء ١٧ الساعة ١١ صباحاً . فى الميعاد المذكور تقريبا حضرا ومعهما مستر ولرند وكان حاضرًا من أعضاء الوفد كل من محمد باشا محمود ولطفى بك السيد . فقال ما ملخصه أنه قابل لورد ملنر وعرض عليه ما جرى بيننا ، وقبل اللورد ملنر أن تنشروا زيارتى ودعوتى للذهاب إلى لوندره
(ص ١٩٩٧) لأجل المناقشة فى أساس اتفاق بين إنجلترا / ومصر . فقلت إن الدعوة تكون موجهة للوفد المصرى .

وحصلت مناقشة فى هذا الموضوع انتهت بالاتفاق على أن يكتبها لطفى بك وقبلها المستر هرست بالنص الآتى :

«حضر لدينا المستر هرست العضو بلجنة ملنر ، ودعا الوفد المصرى من قبل اللجنة للذهاب إلى لوندره للبحث معها فى إيجاد قواعد اتفاقية بين بريطانيا

---

(١) سجّل سعد زغلول أحداث يوم ١٨ مايو ١٩٢٠ فى كراسة ٣٦ ، وأضيفت هنا مراعاة للوحدة الزمنية ، الصفحات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ .

العظمى وبين مصر » . فطلب الإمهال للتفكر فى هذا النص والعودة فى الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر بالجواب ، وأرجأت كذلك القبول حتى أقابل زملائى . ثم انصرف وحضروا عقب انصرافه فقصصت عليهم ما جرى ، ورأوا أن هذه الدعوة كافية فى سفر البعض إلى لوندره لاستطلاع رأى اللجنة الملنرية وما ترمى إليه . ومنهم من رأى أنها كافية لسفر الكل . ولكن هذا الرأى لم تتوفر له أغلبية ، ثم انصرفوا فى نحو الساعة ٢ وكسور بعد الظهر على أن يعود الساعة ٤,٣٠ .

ومكث عدلى باشا للغداء معى ، وفى الأثناء خطر ببالى أن الأفضل عدم نشر الدعوة ، لأنها لم تتضمن الاعتراف بصفة الوفد ، أى بنيابته عن الأمة . وذكرت ذلك لعدلى باشا فاستحسنه . ولهذا رأيت أن أحتاط للأمر وأحفظ لنا الحرية فى نشر الدعوة وعدمه بالنص الذى تحررت به . وثم فى الساعة ٣,٣٠ عاد وقال إن نص الدعوة مقبول . فقلت له والوفد رأى أن هذا النص كاف لسفر البعض وقرر ذلك . أما سفر الرئيس وباقى الأعضاء فلم يتقرر شىء فيه نظرًا لصعوبات خاصة . فقال إن اللورد ملنر شديد الرغبة فى المحادثة معكم أنتم ، وهو يعلق على هذه المحادثة أهمية كبرى ، ويسره كل السرور أن يراكم . قلت إنى أود كذلك مقابلته ، وسأجتهد فى تذليل تلك الصعوبات ، ولكن إذا لم أتوصل لتذليلها فإنى اعتذر لكم من الآن عن الذهاب / ثم إنى أحفظ لنفسى الحرية فى نشر الدعوة وعدم (ص ١٩٩٨) نشرها ، فقال لك ذلك .

وكان أتى فى كلامه فى جلسة الصباح عند قوله إن اللورد ملنر موافق على نشر الدعوة على أنه من المرغوب فيه أن النشر لا يكون فيه شىء يوجب مضايقة الحكومة الإنجليزية . وتكلمنا فى نوع هذه المضايقة ودفعًا لما عساه يحصل من سوء التفاهم ، واستحسن أن تتحرر الدعوة ، فتحررت كما سبق الإيضاح .

وأخذ هو يكتب مذكرة لنفسه بمجريات ما وقع الاتفاق عليه . فطلبت منه أن يترك لى نسخة مما كتب حتى تكون مرجعًا عند اللزوم ، وطلب منى أن أخبره بواسطة عدلى باشا عند العزم على نشر الدعوة بهذا العزم حتى تخبر به الحكومة الإنجليزية اللورد أللنبى ، فطلبت منه على أثر ذلك أن نلفت هذا اللورد لعدم منع ما

تريد نشره فى الجرائد من البلاغات والبيانات ، وإباحة استعمال الشفرة فى المراسلة بيننا وبين مصر وباريس . فقبل ذلك وترك لنا نسخة بخطه من نص الدعوة ومن مذكرته وترجمتها كما يأتى :

١- أن يسافر بعض أعضاء الوفد إلى هنا (لوندره) للكلام مع لجنة ملنر فى أوائل الأسبوع القادم .

٢ - مسألة سفر سعد زغلول باشا وباقى الأعضاء لم يبت فيها الآن .

٣ - لسعد باشا زغلول الحرية فى نشر أو عدم نشر الإعلان المرفق مع هذا ، وإذا أراد النشر ، فإنه يخبرنى بواسطة عدلى باشا حتى نخبر اللورد أللنبى بذلك .

٤ - يرجى اللورد أللنبى لئلا يتداخل فى أى شرح أو بلاغ يريد سعد باشا نشره فى الجرائد المصرية أثناء مخابرته مع اللجنة .

(ص ٢١٤٩) ٥ - أعضاء الوفد الذين يتخابرون مع اللجنة فى إنجلترا يكون لهم الحرية / فى التراسل مع زملائهم فى مصر وفرنسا بالشفرة .

وانصرف مع المستر وولرند . وفى الساعة ٤,٣٠ حضر أعضاء الوفد ، وعرضت عليهم ما جرى فاستحسنوه ، وبعد مناقشة فى النشر وعدمه رؤى عدمه ، وانتداب كل من محمد باشا محمود وعلي بك ماهر للسفر إلى لوندره للاستطلاع والاستكشاف ، وإخبارنا بما يريانه حتى نلحق بهما أو يعودا إلينا ، ولكن عدلى باشا كان يرى سفر الرئيس مع الباقى أو مع بعضهم . وشدد فى ذلك حتى قال إنه فى حالة سفر هذين المندوبين لا يكون معنى لسفره معهما ، لأنهما لا يصلان إلى معرفة شىء لم يصل إليه هو . ثم رجوناه فى أن يتأمل فى الأمر ويتمهل فيه ، فأرجأه إلى غد .

(ص ٢١٥٠)

٢٠ منه[1]

وضعت ثلاث صيغ إعلان ترسم لمصر ، وقرأتها اليوم على أعضاء الوفد

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ ، ويلاحظ أنه لم يشر إلى يوم ١٩ مايو .

فاختاروا منها الصيغة الآتية : «دعت لجنة ملنر الوفد بواسطة مستر هرست ـ المستشار بوزارة الخارجية وأحد أعضائها ـ إلى لوندره للاجتماع بها والبحث فى قواعد اتفاقية بين مصر وإنجلترا ، فرأى قبل ذهاب هيئته بتمامها أن يذهب بعض أعضائه للوقوف على استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لمطلب مصر فى الاستقلال التام» . وحصلت ترجمته إلى الفرنساوية وطبع وتنبه بإرساله ، فحضر عدلى باشا وتأمل فيه طويلاً ، ثم قال إنه ذكر كون هرست مستشارًا قضائيا بوزارة الخارجية لا لزوم له والأحسن حذفها ، قلت إن هذه الصفة وضعت للبيان لا للدلالة على كون الدعوة وقعت بها ، لأن الدعوة أُسندت إلى اللجنة من أول الأمر ، فوصف الداعى بالصفة التابعة ليس فيها شىء مخالف للحقيقة ، ولا تزيد شيئًا فى المعنى ، قال إن الأحسن مع ذلك حذفها ، لأن الإنجليز قد يرون بوجودها أنكم تريدون إحداث تأثير يتأثرون منه فى أنفسهم ولا يبدونه ، قلت إنى لا أرى فيها ما يوجب التأثر أصلاً مادامت واردة للتميز لا للصفة التى وقعت بها الدعوة ، وربما لو لم أضعها وأردت وضعها ، وأبديت لى هذه الملاحظة كنت أمتنع ، لأنه لا أهمية لها ، ولكن بما أنه تم وضعها ، فلا محل لحذفها وقت الإعلان ، وإذا كان الإنجليز يتأثرون من مثل هذه الجزئية ، فلا أمل لنا فى الاتفاق معهم . قال إن هذا الوصف لم يرد فى النص الذى تركه الداعى لنا بخطه ، فزيادته مخالفة له مع أننا تناقشنا فيه كلمة كلمة . قلت إن هذه لم تكن مما حصل التناقش فيه ، وهى لا تزيد على المعنى شيئا .

فانفعل عدلى باشا وانفعلت ، فانتقل إلى أودة أخرى ، وقال بعض أصحابى إنه لا ضرر فى حذفها ، قلت مادامت وجدت وهى مطابقة للحقيقة ، فلا أقبل حذفها ، ولو ترتب عليه عدم إرسال الإعلان ، فعاد عدلى باشا منفعلاً ، وقال إن هذا التشبث يقلق بالى ، قلت ويقلقنى أيضا من جهة مقاصد أولئك القوم غيرنا ، فلف ورقة كانت بيده وألقاها وقام محتدًا / . وهو يقول إنه لايسافر ، وإنه لايقبل أن (ص ٢١٥١) يعامل بهذه الكيفية ، وهو ليس أقل وطنية منا وغير ذلك من أقوال الحدة والانفعال ، فخرج الحاضرون خلفه يمنعونه من الذهاب فعاد . بعد أن أفرغ ما فى

كنانته ، فقلت إنك مخطئ فى هذا الغضب ، وما قصدت أن أغضبك ، ولكن ضاق صدرى عن ما لاحظت أننا بإزاء قوم يأخذون علينا ما لا تصح المؤاخذة عليه .

وبعد تبادل شيء من الإيضاحات هدأت ثائرته وانتقل بجانبى ، وقال إنى اعتذر إليك ، فقلت استغفر الله ، قال إنى لا أقدر أن أفعل أكثر من ذلك ، قلت وما هو إلا أكثر مما يلزم . وقد أخذتنى حالة شديدة من الغضب ، وكادت العبرة تخنقنى ، وأخذ الإخوان يلطفون من حدتى ، وكنت أجاهد النفس فى إخماد ثورتها وآخذ عليها حدتها . وأخذ عبد العزيز يستعطفنى أن أحذف الكلمة ، فقلت افعلوا ما تشاءون لا معارضة ، وطلب منى لطفى أن أغدى عدلى ، فأرجأت الغداء ، ودعوت لطفى ومحمد باشا محمود إليه عندى ، فأجابا ولم نتكلم بشيء يستحق الذكر فى الموضوع ، ثم حضر عبد العزيز واستعطفنى وبكى واستبكانى معه ، وأثر فى ما أظهره من الانعطاف تأثيرًا شديدًا أظهرته له ، وقلت إنى نسيت بما رأيت منه كل شيء ، وزرت معه سابا باشا ويوسف نحاس وأوصلته إلى فندقه وعدت .

وقد أثرت فيَّ هذه الحادثة تأثيرًا شديدًا ، ولا أدرى ما يكون من نتائجها بعد على العلاقات الشخصية بيننا ، ثم على المسألة العامة ، ومع ذلك فلا يجوز لى أن أبقيها لأنها ربما كانت سببًا فى خير يترتب عليها من حيث لا ندرى ولا نقدر ، والله يفعل ما يشاء .

فى ٢١ منه

(ص ٢١٥٢) أمس حضر عندى عدلى باشا وعلامات الأسف بادية عليه ، وكان حضر قبله البرنس محمد علي ومكث حتى حضوره ، ولم يبد منه ما يستحق الإثبات ، وقد قلت له على الفائت إن هناك مخابرة بين هنا ولوندره ربما أدت إلى سفر بعض أعضاء الوفد ، فلم يعر هذا الخبر منه الالتفات ، ولكنه قال ولكن يلزم أن يخصص السكة الحديد مركبة للذاهبين إكرامًا واحترامًا .

فكرت طول ليلى فيما يكون من المندوبين ، وخشيت أن يكتفى لورد ملنر ولجنته بالحديث معهم خارج الموضوع ، ويذهبون أنهم سمعوا كل ذى هيئة فى مصر بما فيهم رجال الوفد المهمين ، فلا يكونون قد عرفوا أفكار الوفد ، ولا يكون

الباب فى المفاوضة مفتوحًا ، رأيت أنه ربما كان الأفيد اعتذار عبد العزيز ، لأن الباقى لا أهمية لهم ولا يقدر أن أعتمد بأقوالهم ، ولكن لعبد العزيز صفة النقابة فى المحامين ، والعضوية فى الجمعية التشريعية ، ولنسبة الحديث معه إليه أهمية لا توجد فى نسبتها إلى غيره ، ففاتحت محمد محمود فى ذلك ، وقلت إنه ربما كان الأفيد أن يعتذر عبد العزيز ، ورأيت محمد قبل أن أفاتحه ، عرض علىّ مسألة اللغة التى يكون بها الكلام مع ملنر ، ورغب أن تكون الإنجليزية بحجة أن كل من معه يفهم التخاطب بها ، ولكنه لم يفهم هو التخاطب باللغة الفرنساوية ، وترجمة كلمة كلمة له أو عبارة عبارة من غير الممكن ، فأبديت له تلك الفكرة ، والتى ربما أخرجته من هذه الحيرة . ولكن من الذى يعرضها على عبد العزيز ، ثم تكلمت فيها مع لطفى فتجهم لها ، ولم يوافق عليها .

وشعرت أنه لم يأخذها على وجهها ، وربما أنه تأولها لعدم رغبتى فى سفر عبد العزيز ، ولكنه يخطئ كثيرًا إذا ركن إلى هذا الخاطر ، ورأيت فى الحال أن أعرضها بنفسى على عبد العزيز حتى لا تقع لديه موقع سوء إذا عرفها من غيرى . ونقلت ذلك ، ولكنه لم أجد فيه من الفهم ما شعرت به من لطفى ، فمررته عليها مرورًا وحرصت بالعدول عنها .

لا يزال عدلى باشا ينظر إلى نظرات الاستعطاف وحضر عندى اليوم / بعد (ص ٢١٥٣)
الظهر ومكث طويلاً ، وقد حضر سعيد ومحمد محمود . وتحادثنا فى موضوعات شتى متعلقة بتأليف الوزارة الوهبية ، واستعفاء السعيدية بمناسبة سقوط الأولى ، وتكليف توفيق نسيم بتشكيل وزارة[1] ، إذ ورد التلغراف به أمس واليوم ، وخطر ببالى أنه ليس من البعيد أن يدخل فيها محمود صدقى ومصطفى ماهر وقلينى فهمى أو مرقص سميكة[2] .

---

(١) تشكلت وزارة محمد سعيد الثانية فى ٢٠ مايو ١٩١٩ واستمرت حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ ، وهذا التاريخ الأخير تشكلت فيه وزارة يوسف وهبة واستمرت حتى ٢١ مايو ١٩٢٠ ، حيث تشكلت وزارة توفيق نسيم للمرة الأولى واستمرت حتى ١٦ مارس ١٩٢١ . كرم ، فؤاد ، النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، وزارة الثقافة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ .

(٢) لم يدخل أحد من هؤلاء الوزارة .

وكـذلك تكلمنا فيـمـا تكون خطة المندوبين فى لوندره ، واتفـقنا أن يكون التأكد من كون الحكومة الإنجليزية مستعدة لأن تعترف بالاستقلال الحقيقى الذى يجب أن يخدم المصالح الإنجليزية الحقيقية ، وبضـمان هذه المصالح على طريقة ألا تمحو هذا الاستقلال وتجعله حماسة مستورة باسمه ، والتأكد كذلك من اعتبار الوفد نائبًا عن الأمة ، ذا صفة فى وضع اتفاق على هذا الأساس .

وكتبت بمضمون ذلك مـذكرة بخط محمود وباللغة الإنجليزية سلمـها إلى عدلى باشا ، كما كتبت مذكرة شخصية على إلفات ملنر إلى المسائل الآتية وشعر وقعها علينا حتى غيرت من خطتنا ، وهى أولا : تقرير وزارة العرش[١] بعد خمس سنوات فى وقت الشروع فى المفاوضات . ثانيا : ما نشره التيمس بتاريخ ٦ مايو من حديث السير أوين توماس[٢] الذى يدل على شدة استعداد اللجنة . ثالثا : ما قرره مؤتمر سان ريمو[٣] خصوصا بخصوص (. . .)[٤] المصرية مما هو داخل فى نظام مصر الداخلى . وحصل الاتفاق على أن عدلى يقابل ملنر أولا فى خلوة ويشرح له حسن استعدادنا .

٢١مايو ١٩٢٠[٥] (ص١٩٩٩)

فى يوم ١٩ تذاكـر الأعـضـاء من جديد فى مـسـألة الذهاب إلى لوندره على

(١) لعل المقصود أن يكون هناك وزيرا للقصر داخل الوزارة ليحل مكان رئيس الديوان الذى له الدور فى إسباغ المزيد على أوتقراطية الملك ؛ وهذا ما طالبت به الوزارة الوفدية فى بداية عهد الملك فاروق ، ولم تستطع أن تحققه ، لطيفة محمد سالم ، فاروق الأول وعرش مصر ، بزوغ واعد . . وأفول حزين ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥ ، دار الشروق ، سلسلة الجانب الآخر ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦ .

(٢) السير أوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية ، عبدالرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

(٣) مؤتمر سان ريمو : عُقد هذا المؤتمر فى ١٩ أبريل ١٩٢٠ بسان ريمو San Remo بإيطاليا ، وذلك لتحديد مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية فى المشرق العربى ، وكانت أهم نتائجه وقوع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وفلسطين والأردن تحت الانتداب البريطانى ، عـمـر عـبـدالعـزيز عـمـر ، تاريخ العـرب الحـديث والمـعـاصـر ، دار المـعـرفـة الجـامـعـيـة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٥ .

(٤) كلمة غير واضحة .

(٥) هنا أحداث أخرى لليوم نفسه أى ٢١ مايو من خلال كراسة ٣٦ ، الصفحتان ١٩٩٩ ، ٢٠٠١ .

ثلاثة آراء : رأى سفر من تقرر سفرهما أى محمد محمود باشا وعلي بك ماهر ، ورأى سفر الرئيس مع البعض ، ورأى سفر الكل .

وكان لكل رأى وجهة ، وعرض عدلى باشا لخروجه فى التردد فى السفر أن ينضم إلى الاثنين اللذين تعينا عبد العزيز بك فهمى فتقرر ذلك ، كما تقرر أن تكون مأمورية المسافرين استكشاف مقصد لجنة ملنر بالنسبة لمطلب الأمة المصرية فى الاستقلال التام . وصرح عبد العزيز بك تصريحًا وافقه الكل عليه ، وهو أن الغرض من هذه المأمورية مراقبة ما أكده عدلى باشا من استعداد لجنة ملنر لتقرير الاستقلال التام إذا أدت المفاوضة إليه . ثم حصلت المذاكرة فى إبلاغ مصر بهذه المسألة ، وتقرر إبلاغها . وفى يوم ٢٠ / وضع الرئيس ثلاث صيغ لذلك (ص٢٠٠٠) البلاغ ، فوقع اختيار الكل على الصيغة الآتية :

«دعت لجنة ملنر الوفد بواسطة مستر هرست المستشار القضائى بوزارة الخارجية وأحد أعضائها للذهاب إلى لوندره للاجتماع بها للبحث فى إيجاد قواعد اتفاقية بين إنجلترا ومصر . فرأى قبل توجه هيئته بتمامها أن يذهب بعض أعضائه للوقوف على حقيقة استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لمطلب الأمة فى الاستقلال التام . وترجمت إلى الفرنسية» .

ثم حضر عدلى باشا بعد أن تم طبع الصيغة المذكورة وتنبه بإرسالها بالتلغراف ، فاطلع عليها ، لاحظ أن الأولى حذف عبارة المستشار القضائى ، لأنها لم ترد فى النص الذى وقع الاتفاق عليه ، وربما أحدث إثباتها شيئا بغى التأثير فى نفوس الإنجليز ، فينسبون إلينا فى أنفسهم أننا نحاول بوسائط صغيرة التأثير على الأوهام . فقلت إن هذه الصفة حقيقية ، والمناقشة وقعت فى موضوع البلاغ ، وفى الصفة التى حصلت بها الدعوة ، وفى موضوعها والغاية منها . وكل ذلك موجود فى البلاغ بغاية الضبط طبقاً لما وقع الاتفاق عليه . أما صفة الداعى التى هى حقيقة لم يحصل التناقش فيها ، ولا ضرر مطلقًا فى ذكرها بعد أن أسندت الدعوة فى البلاغ إلى نفس اللجنة ، وإذا كانوا يتأثرون فى مثل هذا ، يكون أملنا فى النجاح قليلاً جدًا . وحصلت مناقشة حادة فى هذا المعنى بينى وبينه ،

انتهت بحذف هذا الوصف رعاية لخاطره واسترضاء له ، إذ كان اشتد انفعاله وصرح بأنه لا يسافر وخرج مغضبًا .

(ص٢١٥٣)

في يوم السبت ٢٢ مايو [١]

وردني اليوم من محمود باشا سليمان تلغراف يفيد وصول تلغرافنا المنبئ بابتداء المخابرة وامتناع الجرائد من نشره بأمر المراقبة ، وأن اللجنة المركزية تتمنى لنا النجاح الباهر ، وأن وزارة وهبه استعفت وخرج من الوزارة باستعفائها كل من يحيى[٢] ويوسف وهبة ، ودخل فيها يوسف سليمان وتوفيق رفعت[٣] وأحمد علي[٤] تحت رئاسة توفيق نسيم ، فقلنا ما أسقط هذه الوزارة وما أشد تجانس أعضائها في البعد عن مجالس السياسة ، وعن الكفاءات لإدارة الحكومة .

(ص٢١٥٤) وشملنا السرور بما كان لتلغرافنا من حسن الوقع ، وأرسلت في الحال تلغرافًا هذا نصه «عنه فأوعد بعدم معارضة المراقبة في نشر بلاغاتنا ، فألحوا في نشر تلغرافنا ، ومندوبون[٥] يسافرون غدا إلى لوندره ، فادعو الأمة أن تدعو الله في معابدها[٦] أن يوفق نوابها للوصول إلى استقلالها» . وقد وافق الكل على هذا النص الذي وضعته إلا لطفي فإنه تردد في دعوته الأمة للدعاء ، ولكنه عاد فانضم إلى الباقي ، وهو ساكت عند الكلام في المهام أو متثاقل في المذاكرة أو متباعد عنها . وقد أرسلت إلى الديب لتنشر تلغراف سفر مندوبي الوفد ، وكذلك إلى وكالتي رويتر وهافاس ، ثم تذاكرنا فيما ينبغي أن يتحققه المندوبون ، فحصرتها في الأوجه الآتية :

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .
(٢) يحيى إبراهيم .
(٣) محمد توفيق رفعت .
(٤) لم ينضم أحمد علي إلى وزارة توفيق نسيم الأولى ، وكان أول توليه منصب وزير في الفترة من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٩ فبراير ١٩٢٣ حيث أسندت إليه وزارة الزراعة في عهد وزارة توفيق نسيم الثانية . كرم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .
(٥) هم : عدلي يكن ، محمد محمود ، علي ماهر ، عبد العزيز فهمي .
(٦) المقصود دور العبادة من مساجد وكنائس ومعابد .

أولاً : إلغاء الحماية فى لفظها ومعناها ونتائجها . ثانيا : الاستقلال الداخلى فيما عدا المصالح الأجنبية والديْن العمومى وقنال السويس . أما بالنسبة إلى هذه المسائل فالأمر فيها متعلق بالمناقشة . ثالثا : عدم بقاء عسكرى واحد من الإنجليز فى مصر ، أمـا (. . .)[1] فى الحرية فلا بد أن يرجع فيه إلى المناقشة ويستثنى من ذلك قنال السويس ، فإن وجود عساكر فيه معلق بالمناقشة . رابعا : تمثيل مصر نفسها بنفسها فى الخارج . أما حدود هذا التمثيل فترسمها المناقشة .

والمعنى الذى نريد أن يحقق المندوبون منه هو / إن إنجلترا مستعدة لأن (ص٢١٥٥) تعترف بهذه الأمور ، أى بإبطال الحماية والاستقلال الداخلى والخارجى بالبنود المذكورة . فإذا صرح اللورد ملنر بأن الحكومة مستعدة لذلك نذهب إلى لونده ، ولا يمكننا أن نذهب إليها إذا علمنا أنها لم يكن لديها استعداد للاعتراف بجميعها . إذ لافائدة مطلقًا أن تتخابر فيما لا تكون نتيجة المخابرة فيه مرضية لنا . وقال عدلى باشا بعد مناقشة إنه من الممكن عرض ذلك بطريقة الكلام فى الاستقلال التام ، بمعنى الاعتراف بإبطال الحماية إلخ . قلت إننا لا نتداخل فى طريقة الكلام مع ملنر إلا فى الأساليب التى تروق استعمالها للوصول إلى الوقوف على ذلك الاستعداد ، فأنتم أسياد هذه الوسائل ، ولكن المهم لنا هو الغاية ، ثم قلت إن الغرض معرفة استعداد الحكومة الإنجليزية لا استعداد ملنر شخصيًا ، فأبدى عدلى صعوبة فى ذلك . وكان لطفى ميالاً لموافقته ويجادل عنه بلا روية ، فاحتدمت عليه فسكت ، وانصاع عدلى قائلا إنها من الأمور التى تتعلق بطرق الكلام ، قلت ذلك شأنكم . ويؤلمنى كثيرًا من لطفى أنه لا يدقق فى رأيه ، ومتى يكون رأيه خاليا من الأغراض الخبيثة التى لا تلتئم مع موضوع المناظرة؟

وقد سألنى عدلى عند الانصراف عما إذا كان يجاب طلبه إذا رغب أن يلحق بالمسافرين بعض القاعدين ، فأجبت على الفور بالإيجاب ، ولكن ما لبث قبل ذهابه أن رأيت الأوْلى التمهل ، وكلمته فى ذلك سائلاً عن علة الطلب ، فقال إنه أبداه زيادة فى الاحتياط ربما عرض عليه ما يحوجه لزيادة (. . .)[2] والنفور برأى

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) كلمة غير واضحة .

واحد مثل لطفى ، فقلت لا أظن أنه تحدث مثل هذه الحاجة ، وعلى كل حال فلا أعدك بها ، فقال لا أهمية لها وودع وانصرف .

ومحمد محمود يتألم من الآن من عبد العزيز ومن عدلى ، لكن مصدر تألمه شخصى أكثر منه عمومى . وقد أعلنتهم أثناء جلسة اليوم التى انعقدت فى مركز الوفد بعد الظهر أنى حمدت الله على أن فكرة عدم حضوره وباقى الأعضاء تغلبت ، كان هذا من فضل الله علينا وإرادته توفيقنا إلى سبيل النجاح . وقد عرض محمد علىّ أن يرد لكل من دفع من أعضاء الوفد سابقًا مائة جنيه مبلغه ، فتقرر
(ص٢١٥٦) ذلك بعد معارضة(. . .)[1] من عبد العزيز ومحمد محمود / وجاء فى أقوالى لهم فى هذه الجلسة إن خصومنا الأقوياء يأخذون من الاحتياط ، فنحن الضعاف أشد منهم حاجة إليها فلا نهمل شيئا منها ، وأكبر ما أخشاه أن يعتبرنا الخصوم مثل غيرنا من المصريين لا نمثل الأمة وحتى يقولوا إذا اتفقنا معهم إن الذين خالفونا هم بعض من كل وجزء من مجموع .

أبديت لإخوانى أن بعض الفرنساويين سبق أن حذرونى من الذهاب إلى لوندره ،كما فعل ذلك بعض الإنجليز أنفسهم كما (. . .)[2] له من دراية ، وأن واجب الاحتياط يقضى أن نعطى الضمانات اللازمة لحرية عودتنا إلى باريز وبلادنا .

قال عدلى إنه يحكمه ضمان حرية العودة إلى باريز ، ولكن إلى مصر فلا يصح لى طلبها ، ووافق على ذلك لطفى وعبد العزيز فسكت ، الاحتياط أوْلى .

(ص٢٠٠١)

٢٢ مايو ١٩٢٠[3]

ورد لنا اليوم تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ٢١ مايو بأن المراقبة منعت نشر تلغرافنا المختص بتوجه بعضنا إلى لوندره للوقوف على استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة للاستقلال ، وأن اللجنة المركزية تتمنى للوفد نجاحًا

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .
(٣) أحداث أخرى عن اليوم نفسه ، أى ٢٢ مايو من كراسة ٣٦ ، الصفحتان ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ .

باهرًا ، وأن الوزارة الوهبية استعفت ، وأن توفيق نسيم تعين رئيسًا للوزارة الجديدة التى خرج منها يحيى إبراهيم ويوسف وهبه ، ودخل فيها يوسف سليمان وتوفيق رفعت وأحمد علي[١] .

وتخصص مبلغ ٥٠٠ جنيه لمصاريف المندوبين فى لوندره ، وتقرر أن يعطى أمين الصندوق تحويلا بها إلى علي بك ماهر ، كما تقرر نشر نص بذلك التلغراف فى فرنسا وإنجلترا . وأرسلنا تلغرافًا إلى اللجنة بمصر بأن يلحوا بنشر تلغرافنا السابق ، لأن عندنا وعدًا بعدم معارضة المراقبة فى نشر بلاغاتنا ، ورجوناها أن تدعو الأمة لأن تدعو الله فى معابدها بأن يوفق نوابها للوصول إلى استقلالها . وعقدنا اليوم جلستين : إحداهما فى الصباح ، والأخرى فى المساء ، تذاكرنا أثناءهما فيما يجب أن يفعله المندبون فى لوندره ، فتقرر أنه يجب عليهم الوقوف على ما إذا كانت الحكومة الإنجليزية مستعده للاعتراف باستقلال مصر التام ، بمعنى إلغاء الحماية فى لفظها ومعناها ونتائجها . والاستقلال الداخلى ، فيما عدا المصالح الأجنبية ، والديْن العمومى ، وقنال السويس . وعدم بقاء عسكرى واحد من الإنجليز فى مصر . وتمثيل مصر نفسها بنفسها فى الخارج . وأن ما عدا ذلك من الضمانات والشروط التى تطلبها إنجلترا يكون موضوع مناقشة بين الوفد ولجنة ملنر .

أما تفاصيل الاستقلال السالف بيانها فلا يمكن بحال من الأحوال أن تكون موضوع مناقشة بين الوفد والحكومة الإنجليزية ، لأنه لا يمكننا بحال من الأحوال أن نقبل اتفاقًا يشتمل على الإخلال بواحد منها ، كما أن التأكد يجب أن يكون من استعداد الحكومة الإنجليزية نفسها للاعتراف بهذه الأمور لا من استعداد لجنة ملنر وحدها . وقد حصل الاتفاق على هذا بعد / مذاكرة طويلة تجلت فيها (ص٢٠٠٢)
الحقيقة لجميع الأفهام بوضوح تام ، حتى كانت موضوع الاتفاق التام . وطلب

(١) الملاحظة السابقة الخاصة بأن أحمد عليّ لم ينضم إلى هذه الوزارة ، وإنما دخل وزارة توفيق نسيم الثانية .

عدلى باشا معرفة رأيى فيما إذا عرض ما يدعو لإرسال بعض أعضاء آخرين من الوفد إلى لوندره ، فأجبت على الفور بالإيجاب ، ولكنى ما لبثت حتى ترددت فأبديت له ترددى ، وأفهمته بأنى لا أظن أنه يحدث ما يدعو إلى ذلك ، على أنه إذا حدث يكون محلاً للنظر . وسيسافر المندوبون غدًا مع عدلى باشا .

فى يوم الأحد ٢٣ منه(١) (ص٢١٥٦)

سافر اليوم إلى لوندره مندوبو الوفد ، ولم يحضر مركز الوفد سنوت حنا ، وبمناسبة تقرير مصاريف المسافرين على الوفد ، أبدى لطفى أن من رأيه أن تكون المصاريف هنا وفى لوندره وغيرها من نقود الوفد ، قلت إن هذا حق والمساواة بين الجميع مطلوبة ، وإذا نجحنا فى الاستقلال ، فكل أن يسترد مقدار ما صرف ؛ على يكون له الحق فى تعويض ما خسره من مال وعمل . ولقد خسرت بيع أطيانى نحو المائة ألف جنيه ، ولو لم يكن الوفد ما خسرت شيئا . قال لطفى نعم لك التعويض إلى حد محدود .

وبعد ذلك تغدى عندى لطفى ، وفهمت منه أنه غير ممنون من كون علي ماهر تكلم بما يفيد أنه غير مرتاح لعدم انتدابه . وجاء فى ذكرى علي شعراوى ، فقال إنه مريض مرضًا أدبيًا . وذكرت له تخوفى من السفر إلى لوندره ، فلم يوافق كل الموافقه عليه ، ورأيت من خلال أقواله أنه يميل إلى سفر الكل ، وأنه لتأكده منه استصنع(. . .)(٢) وباقى الكلام لا يستحق الإثبات ، وفهمت منه أن محمد أبدى له تألمًا من تعيين عبد العزيز ونفوره من مصاحبته ، وأنهما تشاحنا غير مرة .

فى اليوم نفسه (ص٢١٥٧)

على المائدة تذكرت ما كان من عدلى ، فانقبض صدرى ، وعلا الكدر وجهى ونزلت بالقلب حسرات متتالية ، واعترانى ما يعترى من فقد عزيزا لديه ، أو من ارتد ما فعل من الخير شرًا عليه ، وأثار هذا الشعور فى نفسى ما كان كامنًا فيها

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

(٢) كلمتان غير مقروءتين .

من قبل بالنسبة لهذا الصاحب الذى اختبرته فى مواقف كثيرة ، فوجدته أشد الناس منك قربًا فى الرخاء ، وأبعدهم عنك فى الشدة ، وأكثرهم ترددًا عليك عند الحاجة ، وانقطاعًا عنك عند الغنى . ومر بخاطرى أنى إنما أنفع أعدائى وأفيد من هم أبعد الناس منى ، وكلما مر بخيالى عدلى الآن ، شعرت بنفور منه شديد ، وأحيانًا تحدثنى نفسى أن أقطع الصلة به ، وأعدل عن العمل معه ، ولكنى أعود فأراجع نفسى وأذكرها بحرج الموقف ، وبأنه لا ينبغى لها أن لا تجعل للغضب سلطانًا عليها حتى يكون العمل كله للوطن العزيز .

ورد الآن إلىّ فى الساعة ٨ مساء تلغراف من محمود باشا سليمان يفيد أن المراقبة مُنعت بعد نشر تلغرافنا الخاص بسفر المندوبين والتعليق عليه ، مما يفيد الاعتراف بصفة الوفد .

فى صبيحة ٢٤ منه

ورد تلغراف من محمد محمود يفيد أن السفرة كانت جميلة ، فنويت أن أجيبه بتمنى السعادة ، وأن ألفت نظرهم لأن يعرفوا ما إذا كانت الحكومة الإنجليزية ، مع عدم اعترافها بنيابة الوفد عن الأمة ، تفكر أن الأمة كلها أو أغلبها طالبة للاستقلال ، وأن يسعوا فى إلغاء المراقبة أو بالأقل تخفيفها ، إذ لا يُمكن إدارة المخابرات مع عدم تمكننا من إيقاف موكلينا على آرائنا ، ورويت له التلغراف الوارد أمس من والده . لم يغب عدلى طول ليلى عن خيالى وذهب فيه الفكر مذاهب شتى .

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان أول أمس بأنه نجح فى نشر تلغراف سفر المندوبين المرسل بتاريخ ٢٠ منه ، ولكن المراقبة منعت نشر التعليق عليه فيما يختص بالاعتراف بصفة الوفد / . ولهذه المناسبة استلفت نظر من سافروا (ص٢١٥٨)
إلى السعى فى إلغاء المراقبة والأحكام العرفية ، ولقد استحسن الإخوان هذا ، ولكنهم لم يوافقوا على البحث عن اعتراف الحكومة بطلب الأمة الاستقلال ، وجرت فى ذلك مذاكرة طويلة اتفق فيها معى سنوت حنا بك ، وخالف لطفى

والباقى بحجة أن فى توجيه هذا السؤال (. . .)[1] للإنجليز ولا فائدة فيه مع الأسئلة الأخرى ، ولكن أرى شدة لزومه لأنه يتعلق بواقعة عادية والاعتراف بها يسد الباب مع الإنجليز فى كثير من الأمور . ثم إذا هم لم يعترفوا بها قد دلونا على أنهم بعيدون بالكلية عن الاتفاق معنا ، فنحذر ولا نقع فى شرك خداعهم . وأخيرًا حصل الاتفاق على كتابته للمندوبين مع مسألة إلغاء المراقبة والأحكام العرفية وتفويض الأمر لرأيهم ، فأرسلت للجميع تلغرافا رمزيًا ، وأرسلت صورته فى خطاب ، وكنت ظننت أن مكباتى يكون معى فى الرأى ، فأخلف ظنى .

حضر مكباتى اليوم وقص علينا رحلته فى إيطاليا ، فلم نجد فيها كبير أهمية ، وحكى قضيته مع أللنبى ، فإذا هى تنحصر فى أنه كان استولى على مبلغ المائتى جنيه الذى أرسلته اللجنة المركزية إلى عبد الحميد سعيد للصرف منه فى حادثة بوجه قبلى ، ليصرف منه على الجرحى مليمات . استعمل الدكتور عنانى واسطته فى الاستيلاء عليه ممن سبقوه ، كان أللنبى كتب إلى بها تحويلاً به على أحد البنوك وفهمنا من مكباتى أن خطاب المصوغات إلى شاويش ضبط بواسطة النيابة فى هذه الحادثة ، ولا يعلم من الذى كان فى رفقته أهو من الأموات أم من الجرحى؟

حضر سوسيو أولافيه وأخبرنا أنه علم من مصدر موثوق به أن الإنجليز يريدون أن يتفقوا مع مصر على أن تكون لهم المراقبة المالية والحربية ، وفى أيديهم الخارجية ، وأن يلغوا لفظ الحماية ، فحكيت لها إجمال مأمورية مندوبى الوفد فاستحسنها ، وألح فى وجوب (. . .)[2]عن المفاوضة فى بلد محايد ، فأظهرت له تعذر ذلك ، واستحسن الاحتياط لضمان حرية تنقلاتنا ، ثم قال إن القوم يريدون أن (ص٢١٥٩) يحدثوا الشقاق بينكم فاحذروهم . / قلت إنه لايوجد فى الوفد من يقول بالاتفاق مع الإنجليز على تقليل الاستقلال فى المسائل التى حددناها لهم ، أما غيرها فالأمر فيه متعلق بما تنتهى إليه المفاوضة .

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

قد رويت إلى مكباتى أمام حمد قصة دعوتنا إلى لوندره والمداولات التى جرت فيها ، والقرارات التى اتخذها الوفد بشأنها ، فوافق عليها كل الموافقة ، وقصصت على الست[١] قصة عدلى فاستغربت لها ، وارتحت بعد الإفضاء بها إليها . ومن حسن صنع الله أن الوصف الذى كان الكلام فيه على هذا الحادث ، هو الذى ورد فى البلاغ الذى وصل إلى مصر وردده الجرائد الإنجليزية كالديلى ميل فى ٢٢ الحاضر ، لا عمّا نشرته جرائد (. . .)[٢] لأنه لم يحصل إلا فى ٢٣ الحالى ، يعنى أن الإنجليز أنفسهم الذين كان يخشى عدلى باشا من تأثرهم لوجوده ، هم الذين أثبتوه فى البلاغ بعد أن لم يكن واردا فيه ، ولكن لعدلى أن يزعم بأن التلغراف اشتمل على هذا الوصف بعد الاتفاق على حذفه منه ، والله أعلم بالسرائر .

زارنى اليوم البرنس محمد علي شاكرًا تقديم صورتى إلى دولته[٣] ، وأبدى سروره من تصرفات الوفد فى تلك المسألة . فهمت من أولاقيه أن الإنجليز يعلقون أهمية كبرى على حكم القنال ، وإذا سلمت مصر لهم فيه ، تنازلوا لها عن كثير ، ولايصعب على مصر أن تعطيهم حق الحكم فى القنال ، لأنها لا تخسر بذلك شيئا فى يدها ، هكذا قال .

٢٤مايو سنة ١٩٢٠[٤] (ص٢٠٠٢)

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان أمس يفيد بأنه تمكن من نشر تلغرافنا المؤرخ ٢٠ الجارى ، ولكن المراقبة أبت نشر ما علقته اللجنة المركزية عليه من معرفة صفة الوفد .

كذلك وردنا اليوم تلغراف من محمد باشا محمود بتاريخ أمس ، يفيد أن السّفرة كانت براحة عظيمة . فبعثنا له بتلغراف بأنه من المهم الوقوف على ما إذا

---

(١) أى زوجته صفية زغلول .
(٢) كلمة غير مقروءة .
(٣) المقصود : سموه لأن دولته تطلق على صاحب الدولة أى رئيس الوزراء .
(٤) أحداث أخرى عن اليوم نفسه أى من كراسة ٣٦ ، ص ٢٠٠٢ .

كـانت الحكومـة الإنجليـزية تعـترف بأن الأمة المـصـرية كلهـا أو أغلبـهـا تطلب الاستقلال التام ، وبلزوم السعى فى إلغاء المراقبة أو تخفيفها ، وإبطال الأحكام العرفية . وشـفعنا هذا التلغراف بخطاب تضمن صورته ، وشرح ما أجملناه فيه ، وذكرنا له أنهم يتصرفون فى مسألة اعتراف الحكومة بطلب الاستقلال بحسب ما يتراءى لهم .

حضر المكباتى بك وأوقفته على تفاصيل دعوة ملنر ، والقرارات التى اتخذها الوفد بشأنها ، فوافق كل الموافقة عليها .

(ص٢١٥٩) **فى ٢٥ منه**(١)

لا تزال مسـألة عـدلى شـاغلة مكانًا من عـقلى ، وقـد صـممت على شـدة الاحـتراس ، وأن لا أندفع إلى شىء قبل التروى فيـه ، وأن أحـذر الأصـدقـاء قـبل الأعداء بل أكثر فهمهم لا خشية أن ينقلبوا أعداء بل(. . .) (٢) أن يكونوا إياهم ، ولا ينبغى للمؤمن أن يستسلم للمكروه أكثر من مرة ، لأن ذلك غفلة وفيه مغبة .

لماذا عبد العزيز زارنى عقب ذلك الحادث باكيًا مستبكيًا ومستعطفا؟ وما (ص٢١٦٠) فعل مثل ذلك / عقب ما قد صدر منه فى حقى من الغلطات الفاحشة والسقطات الفظيعة ، وكان تعديه فيها ظاهرًا وحقده علىَّ واضحًا ، لماذا حصل منه ذلك بعد أن ساعد عدلى على تنفيذ كلمته وجاراه فى ترويج حجته وتزييف رأيى؟ إذا صح ظنى يكون خوفه من فشل المفاوضة التى يرغب أن تحصل لتنتهى المسألة ، لأنه شديد الرغبة فى انتهائها على أى وجه كان ، وسيكشف الاستقبال ما خفى فى الحال ، والله عليم بذات الصدور .

(ص٢٠٠٢) **٢٥ مايو سنة ١٩٢٠**(٣)

لم يرد إلى الساعة ١٠ شىء من لوندره .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

(٢) كلمة غير مقروءة .

(٣) ما حدث فى ٢٥ مايو من كراسة ٣٦ ، صفحة ٢٠٠٢ .

فى ٢٥ منه بعد الظهر[١] (ص٢١٦٠)

أليس من الحكمة وحسن الاحتياط أن أبقى هنا ، وأن يتولى من سافروا ومن ينضم إليهم من إخوانهم إذا اقتضى الحال إكمال المفاوضة ، فيقبلوا ما يعلمون منى أنه مقبول ، ويرفضوا ما يعلمون أنه غير مقبول ويرجئوا موضع الشك إلى ما بعد (. . .)[٢] . وإذا كانت لجنة ملنر لا تحدث إلا عن نفسها ولا تربط الحكومة بآرائها ، فلماذا لا يكون الحال كذلك معنا؟ ، فنقسم أنفسنا قسمين ، قسم يتفاوض ويتخابر ويكون له من الرأى بالنسبة للباقى ما للجنة ملنر بالنسبة للحكومة ، وقسم يراقب ويراجع . وفى هذه الحالة تكون حريتنا مطلقة والمجال أمامنا واسعًا ، وما (. . .)[٣] القسم الأول تحت تأثير الضيافة والجود والملاطفات ، يمكن للقسم الثانى تلافيه بعد أن يتبين وجه الصواب .

إنى كلما فكرت فى الموضوع استحسنت هذه الفكرة التى لا ضرر فيها ، بل فيها كل النفع والفائدة . تصور الكل فى لوندره تقلهم أرضها وتظلهم(. . .)[٤] ، وتحيط بهم قواتها وتغمرهم ملاطفات أهلها ، ومجاملات أرباب الكلمة فيها ، ومصافحات أرباب السياسة منها ، وما تحظرونه المقابلة بين القوات التى يرونها هناك ، والضعف الذى يشعرون من قومنا والانصراف الذى يدركونه من العالم عن الاهتمام بنا . تصور كل ذلك تجد أنه لا بد أن يحدث فى أنفسهم أثرًا ، فما هم إلا بشر يتأثرون ، بكل ما يؤثر فى الإنسان . وقد دلت الحوادث قديمها وحديثها على أن للوسط الذى يكون فيه مداولة بين أُمتين ، تأثير كبير على نتيجة المداولات ، ولا يعارض هذا إلا ما يتوهم من ارتباطنا بوعد ذهاب كلنا إلى لوندره ، وما ارتبطنا بوعد من هذا القبيل لمن دعانا ، والمذكرة التى تركها لنا شاهدة بذلك .

وعدلى باشا لم نعده بشىء ، والدليل على ذلك أنه طلب رأيى فيما إذا كنت (ص٢١٦١)
أقبل أن أرسل بعض الأعضاء إذا طلبهم ، فقلت إن الحاجة قد تدعو إلى ذلك ، وإذا

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .
(٢ - ٤) كلمات غير مقروءة .

حدثت ننظر . وامتناعه عن الكلام فى ضمان العودة إلى مصر مع كونى أظهرت له أهميتها مرتين ، مرة بينى وبينه يوم أن حضر مستر هرست للمرة الأخيرة ، ومرة قبل سفره بيوم . ولقد حفظنا لأنفسنا تقدير الوقائع التى يرويها لنا المندوبون ، وطلبنا منهم أن يُبدوا آراءهم ، مثل ما إذا كانوا معنا بحيث لا يكون عليهم إلا مسئولية كل عضو فى هيئته عن رأيه ، والحاصل أننا لسنا مرتبطين بشىء ، وعدلى لا يمكنه أن يعد نفسه رسول الطرف الآخر عندنا ، ولا يصح أن يكون رأيه ملزما لنا إلا إذا كان عنده تصريح منا بذلك . والذين يتشبثون بهذا الارتباط ، إنما يريدون أن يعللوا به رغبة لا يملكون لها تعليلاً ، ولا يجدون على صحتها دليلاً ، وليست المسألة من المسائل التى يصح التهاون فيها سعيا خلف وهم أو استرضاء لشخص ، هذا رأيى الآن الساعة ٧ بعد ظهر ٢٥ مايو فإن بقيت عليه تشددت فيه ، وإن عدلت عنه أوضحت بما حملنى على العدول ، والله يهدى إلى الحق وإلى صراط مستقيم .

فى صبيحة ٢٦ منه

زارنى بعد الساعة ٩ أمس مسيو أولافيه ، ورأى أن أدعوه إلى وليمة البرنس محمد علي ، لأن ذلك يسره ، كما استحسن فكرة البقاء هنا ، ولا تزل ثابتة وحرمى تؤيدها لى ، والأولى التمهيد لها بعذر ولا يحتمل مناقشة ولا جدالا ، فعند الست من بضعة أيام دوخة خصوصًا فى الصباح وقد ضعفت شهية الطعام عندها فلا تأكل إلا قليلاً وسيجيئها الدكتور روبان اليوم الساعة ٤ .

فى الساعة التاسعة ورد تلغراف من محمد محمود تاريخه أمس فوجدته رمزيًا[1] ، ولم أفهم منه كلمة واحدة وعند فتحه كاد يخفق قلبى خفوقًا متعاليا ويدى ترتعش وتولانى شىء من الاضطراب ، ومكثت انتظر بفارغ الصبر قدوم كامل ليحل الرمز ، وأفهم المراد وكتبت هذه الأسطر فى وسط هذا الاضطراب
(ص٢١٦٢) وكلما دق جرس تحول نظرى إلى الباب ، وظننت أنه دق ذلك المنتظر ، وكانت حرمى قد تولاها الدوار ، فكنت أتفقدها من وقت لآخر ، ويزداد بالى بحالتها

(١) يقصد بالشفرة .

انشغالاً وفكرى توزعا وقلبى خفوقًا . فى وسط هذا القلق حضر كامل وأخذ يفك الرمز إلى الإنجليزية أولاً ثم إلى العربية ثانيًا .

ما أتعب العمل إذا كثر المشتركون فيه ، وقل اهتمام أكثرهم به ، وكان المهملون مع إهمالهم العمل يحبون أن يكون رأيهم هو النافذ ، وبعبارة أخرى ما أتعب العمل إذا كان أغلب المشتركين فيه لا يهتمون إلا بالتمتع بالحقوق دون القيام بالواجبات . كلما تجردت فى عملك عن الهوى كلما كثر فى لغوك وقل موافقوك ، لأن أغلب الناس يتبعون أهواءهم ويقيسون مع أنفسهم أمثالهم ولا يدركون أن هناك من يغايرهم فى الشعور والأخلاق .

بعد ظهر اليوم

استحسن الإخوان هنا فكرة بقاء قسم من الوفد هنا عند الدخول فى المفاوضة ، ولكن محمد علي عارض فى أن أكون من الباقين ، لأنه يلزم أن أكون أنا المتولى لأمرها ، فقلت إن عمل هذه الملاحظة عند تعيين الباقين ، واعترض لطفى بالارتباط الذى نوهت عنه سابقا ، فأقمت له الأدلة السابقة على انتفائه ، وخشية أن يرتبط المندوبون بوعد بحضور جميع الأعضاء . اقترح لطفى استلفات أنظار المندوبين إلى فكرتنا بالتلغراف الآتى الذى كتبه بخطه ، ثم ترجم للإنجليزية وجعله رمزيًا وهذا نصه :

«شروطنا يتعلق على قبولها الدخول فى المفاوضة ، ولا يلزم أن تكون المفاوضة لكل الوفد بل ربما حصل الاكتفاء فيها بكم ، ومن يلزم أن ينضم إليكم من الباقين هنا مندوبو الوفد بباريس ، فأرجو أن يكون هذا النحو ملحوظًا لكم عند المناقشة غدًا» .

ولم يعجبنى أسلوب التحرير ، فاعترضت عليه ، ولكن لطفى تشدد فيه ، وأدركت بعد تشدده خصوصًا فى عبارة إنه (ومن يلزم انضمامه إليكم) إنه يريد بها أن ينضم عليهم غيرهم حتى يكون هو من ضمن هذا الغير . / وبعد أن أتم التحرير (ص٢١٦٣) على هذا النحو ، خرج مع حمد لأجل أن يشترى شنطة ، وكان استصنع أغراضه قبل ذلك فهو يستعد للسفر ، ولكن هل يتم له ما أراد؟ الله أعلم .

ورد خطاب من علي ماهر بتاريخ ٢٣ منه بأن ملنر طلب أن يقابل عدلى يوم الإثنين ٢٣ منه بعد الظهر، فقابله واتفق معه على أن يقابله مندوبو الوفد فى يوم الثلاثاء ٢٤ منه الساعة ١١ صباحًا، وكرر له ما قاله له فى مصر، فعجبت أن يرغب ملنر فى مقابلة عدلى وحده، وأن لا يقابل المندوبين إلا فى اليوم التالى، وإنه لا يقول له فى تلك الجلسة الخاصة إلا مجمل ما كان قاله له فى مصر، مع أن الظروف غير الظروف. فكيف لم يكن إلا ما كان؟ ولماذا أنزل عدلى فى نزل وحده وتخصص له هو عربة وحده وللباقى أخرى؟ وهل كان ذلك إجابة لرغبته أو عملا رتبته الحكومة؟ وهل اقتصر ملنر حقيقة على ذلك الإجمال؟ أو أن عدلى هو الذى اختزل المحادثة ولم يظهر منها إلا ذلك المكرر؟ إذا كان ملنر لم يفعل إلا أن كرر مجمل ما سبق له قوله فماذا قال عدلى له؟ هل عدلى لم يقل شيئًا عنه لإخواننا؟ أو قاله وهم الذين أهملوا ذكر أمور يلزم الوقوف عليها؟

ويلوح لى الآن من خلالها، أن الخطة التى جرى عليها عدلى مع الوفد أخيرًا، كانت خطة دبرها الله لنا حتى لا نقع فى خطأ كبير، إنى آمنت بالله ربى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، ويجعل من المكروه خير الأمور، سبحانه ما أوسع حكمته وأجل قدرته وأعظم رحمته. إن الذين يظهرون الشك فيمن أمنوهم على أمورهم بقصد أن يصدوهم عن غدرهم لا يعرفون حقيقة الإنسان، ويعملون على عكس ما يقصدون، وما يحمل الإنسان على التخلق بمكارم الأخلاق مثل نسبتها إليه (...)[1] بها إذ يضر عليه بعد أن يسمع مدح الناس فيه أن يغبه.

٢٦ مايو ١٩٢٠[2] (ص٢٠٠٣)

أتانا اليوم التلغراف الآتي وهو بتاريخ أمس :

«قضينا ساعة فى محادثة ملنر فى اقتراحنا، فأجاب (لا أستطيع أن أقول إنى أقبل المناقشة على هذا الأساس، لأن معنى هذا أنى أقبل ذلك مقدمًا .

(١) كلمة غير مقروءة.

(٢) أحداث اليوم نفسه أى ٢٦ مايو من كراسة ٣٦، الصفحتان ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

ولكنى مستعد أن أناقش اقتراحكم ، ولا أستطيع أن أقول إنه غير مقبول ، وأنا لا أرفضه) ثم رجانا أن نؤجل المناقشة إلى يوم الخميس» .

فى هذا اليوم تذاكرنا فيما ينبغى أن تكون عليه المفاوضة إن حصلت ، وتقرر أنه لا بد من بقاء قسم هنا ، وقسم يتولى المفاوضة ، ويتألف هذا القسم من الموجودين بلوندره وممن يتراءى ضمه إليهم من الأعضاء ، مع أفضلية أن يكون الرئيس من ضمن الباقين ، وأن تكون نتيجة المفاوضة موقوفة على تصديق الباقى من الوفد بباريس . وخشية أن يرتبط المندبون بوعد ، تقرر إرسال التلغراف الآتى :

« إلى محمد باشا محمود شروطنا يتوقف على قبولها الدخول فى المفاوضة . وحضور الوفد كله ليس ضروريًا للمفاوضة ، بل ربما وكلتم بها أنتم ، ومن يلزم ضمه إليكم من هنا ، وتكون نتيجتها موقوفة على تصديق الوفد بباريس . نرجو أن يكون هذا النحو ملحوظًا فى خواطركم عند المحادثة فى الشروط الابتدائية غدًا » . والتلغراف مكتوب بالعربية بخط لطفى بك . وأرسلنا خطابًا بنص ذلك التلغراف ، وبالرجا أن يفيدنا بالتفصيلات تباعًا وبلا مهل ، ثم تلغرافًا بهذا المعنى أيضًا .

ووردنا خطاب بعد ذلك من علي بك ماهر بتاريخ ٢٣ مايو بتفصيل رحلتهم ، وبأنه تخصص لهم من طرف ملنر سيارتان مدة إقامتهم ، / إحداهما لعدلى باشا (ص٢٠٠٤) والأخرى لهم ، وأن ملنر طلب مقابلة عدلى يوم الإثنين بعد الظهر ، فقابله وكرر له أقواله السابقة فى مصر بطريق الإجمال ، وحدد لمقابلتهم الساعة ١١ من صبيحة يوم الثلاثاء فى وزارته .

فى يوم الخميس ٢٧ منه[1] (ص٢١٦٤)

ورد علىّ اليوم من أعضاء الوفد الثلاثة بلوندره يفيد تفصيل ما جرى بينهم وبين ملنر ، وخلاصته لا تخرج عن معنى التلغراف الوارد من محمد محمود ، فهو لم يقبل أن يصرح بأنه قابل أو رافض لما فرضوا أن يكون أساسًا للمفاوضة . وأول ما تكلم به يدل على أنه يبحث عن طريق لاشتراك الإنجليز مع المصريين فى

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

حكم مصر ، ومع كونهم أكدوا له أنهم لن يفشوا لما دار بينهم وبينه سرًا ، وأنه لا يكون مرتبطا بالأساس الذى عرضوه إذا قبله مؤقتًا . ورأى أن الضمانات لها غير وافية ، فإنه أعلنهم بأنه لا يستطيع أن يتناقش معهم على هذا الأساس . وما أجَّل هو المناقشة كما قالوا فى تلغرافهم ، بل قال لهم أن يذهبوا ويعودوا إليه فى الوقت الذى يريدون ، بعد أن رآهم يفكرون عقب ما صرح به لهم .

وأرى أنه لا يمكن الدخول فى المفاوضة بناء على ما قالوا ، وقولهم إن هذا مطابق لما قاله عدلى باشا لهم ، نوع من التخلص لأننا بعد أن قررنا ما قررناه فيما فعلناه لهم . قلنا إننا نريد أن نعلم إن كانوا مستعدين لقبولها ، أى إن كانت الحكومة مستعدة لقبولها ، وكلام هذا الخطاب لا يدل على شىء من ذلك ، ولقد عدّلنا بعد كلام عبد العزيز لأمر بما فصلناه ، ولكن بعض الناس هنا (. . .)[1] .

ورد فى هذه الساعة تلغراف من محمود سليمان بأن البلاد تؤيد خطتنا ، وأن اللجنة المركزية ترى الوقت مناسبا لإلغاء المراقبة على الصحف ، لأن حالة البلاد لا تبرر أى إجراء استثنائى ، والمراقبة تستعمل الآن لمعاكسة الأمانى الوطنية ، وتساعد الطعن على الوفد ، وتمنع الدفاع عن سياسته ، وتلغى كل ذكر فى مقالات الجرائد أو تصريح يرمى إلى أن الوفد يمثل الأمة ، أو أن نيابته عنها عرفت رسميا ، والرأى العام يعتبر أن دوام المراقبة هو إنكار للرقابة فى الاتفاق ، ولا يتفق مع ضرورة حرية المناقشة عند الدخول فى محادثة تهم مستقبل البلاد .

(ص٢١٦٥) بعد أن تلوت خطاب الثلاثة وعلي ماهر على الأعضاء الحاضرين بباريس ، اتفقت معهم على أن يرسلوا لهم خطابًا بالمضمون الآتى :

«إن ملنر لم يأت بشىء جديد غير ما قاله عدلى فى خطاباته ومشافهاته ، إلا أنه يريد البحث عن أحسن الطرق لعمل إنجلترا بالاشتراك مع مصر على راحة أهلها وترقية شئونهم ، مما أحسنوا الإجابة عنه ، وأنه مع أوجه الإقناع التى أبدوها له ، لم يحصلوا منه على قول يفيد فى وقوفهم على استعداد الحكومة الإنجليزية

(١) لم تكتمل الجملة .

بالنسبه للمسائل التى حصل الاتفاق معهم على التأكد من استعداد هذه الحكومة لها ، وأنهم أحسنوا فى نية التشدد مع ملنر فى الجلسة القادمة ، لأن ما حصل لا يمكن أن يكون باعثًا للدخول فى المفاوضة ، واستلفت نظرهم لمسألة إلغاء المراقبة والأحكام العرفية» .

وكنت رجوت لطفى أن يكتب بقلمه هذا المضمون ، فذهب ومكث فى القاعة الأخرى ، وظننت أنه يكتب ما طلبت كتابته ، ثم عاد فسألته عما إذا كان كتبه ، فقال إنه لم يكتب شيئا ، وكان مع بعضهم يتكلمون فى أية القرآن التى ورد فيها ذكر العلو والفساد ، فقلت بهذه المناسبة إننا لا نريد النزول عن العلو الذى وصلنا إليه فى الأمة قال أى علو ، قلت ثقة الأمة بنا ، قال وهل هذا علو . قلت لا شىء أعلى من ثقة أمة الإنسان به ، وعدت إلى مسألة كتابة الخطاب ، وكيف أنه لم يهتم بها ، قال ليس الناس فى الاهتمام بالأمور سواء ، فمنهم من يهتم ومنهم من لا يهتم إنكالاً على الأولى ، وإذا تساوى الكل فى الاهتمام ، لم يكن معنى لامتياز بعضهم عن بعض . فوجدت فى الكلام نوع جفاء واشمأززت منه قليلا ، ولكنى ما لبثت أن ذهب الاشمئزاز منى ، وأخذ لطفى يكتب الخطاب فى وسطنا ، ونحن نتحدث حتى انتهى منه وقرأه علينا ، فأردت أن أغير فيه جملة بأخرى فلاحظ أنها قد تكون جارفة ، فعدلتها فلم يرد أن يكتب التعديل ، وكلما أمليته عبارة تناساها ، وأمليته جملة أريد بها مدح المخاطبين ، فرأى فيه ما يمس عواطفهم ، وهى «إنكم من البراعة التى استحلتوها لم تفوزوا منه بطائل» فقلت كلا إنها لمعيبة أن أريد المدح فأذم ، وأعدتها فلم يكتب وظهر عليه شىء من الغضب ، فانفعلت وقلت ما لك تغضب كلما أريد تغيير شىء فى كتابتك ، كلنا نعلم أنك أكتب واحد فينا ، وأنك فى الكتابة قدير ، ولكن تعديل شىء من عبارتك ليس فيه ما يسىء ولا ما يغضبك ، وإذا كنت لا تريد أن تكتب ، فإنى أكتب ، فمزق ما كتب ، وذهب إلى القاعة الأخرى ، فأمليت ما أردت على كامل وقرأه هذا على الكل ، فوافقوا عليه وأقفلته ، وأرسلناه ، واستعطفت مع ذلك لطفى بيه[1] بكلمات

(١) أى : بك .

(ص٢١٦٦) طيبة . ولكنه وإن صرح به ، فإنه تخلل كلامه عند الانصراف ما يدل على استمرار تأثره وتثاقل فى المشى حتى ابتعدت عنه ، فلم أتمهل وفارقته مسلمًا عليه من بُعد .

كتبت لماهر أستجلى منه ما انطمس فى خطاب الثلاثة وأستوضح ما انبهم من عباراته ، وأسأل عن سبب تفاؤلهم فى موضع الاشتئام ، ومن عدم اشتمال محادثة ملنر مع عدلى على أزيد من قوله فى مصر على تغير الظروف واختلاف الأحوال . عندما تلوت الخطاب الثلاثى على الأعضاء تولاهم الاندهاش ، وأخذوا على الثلاثة دخولهم فى المناقشة وتعرضهم لتفصيل شىء من الضمانات التى يطلبها الإنجليز ، مع أن الأجدر بهم والألزم لهم ،كان الوقوف عند حد ما أجابوا به أولا من أن الضمانات يجب أن يعرفها الإنجليز ، ورأيت أن يعرضوا علينا ما يرضيهم منا ، ولكن يظهر أن شهوة القول غلبت عليهم ، وحرية التصرف ملكتهم ، فخرجوا عن الحدود التى رسمت لهم ، وهو وإن لم يكن فيه ضرر فى هذه المرة فالتمادى فيه مضر ، وقد كان أشدنا مؤاخذة لهم على هذا الاندفاع مكباتى ، ولكن الكل كانوا مجمعين على عدم استحسان تفاؤلهم واندفاعهم ، وربما كان للجوء من المقابلة وأسلوب المكالمة تأثير لا يشعر به إلا من وقع عليه .

عندما نلاحظ إجماعنا هنا على تجرد كلام ملنر مما يرضى ، ثم اتفاقهم الثلاثة على التفاؤل منه نحكم بأن قرار التقسيم كان قرارًا حكيمًا ، والله يدبر لنا خيرًا ويعصم من الخطأ خطواتنا .

ذكرت لأعضاء الوفد أمس انحراف صحة حرمى ، فلما ذهبت اليوم إليهم سألنى بعضهم عنها ، ولم يخطر فى بال واحد منهم أن يمر بى لعيادتها[١] .

(ص٢٠٠٤) **٢٧ مايو ١٩٢٠[٢]**

اليوم ورد خطاب بتاريخ مساء ٢٥ منه من المندوبين ، يتضمن حاصل المحادثة التى دارت بينهم وبين لورد ملنر بحضور عدلى باشا ، ويؤخذ منها أن أول

---

(١) لزيارتها .

(٢) أحداث عن اليوم نفسه ، أى ٢٧ من كراسة ٣٦ ، الصفحتان من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ .

فاتح للحديث قول ملنر إن غرضه السعى بالاتفاق لإيجاد طريقة تعمل فيها بريطانيا العظمى بالاشتراك مع مصر لترقية شئون مصر . واعترض المندوبون على هذا بأنه لا يتفق مع توكيلهم ، ويستحيل أن يؤيد الوفد اتفاقًا يكون هذا موضوعه ، وأنه صرح بأنه لا يريد إلا اتفاقًا يؤيده الوفد لدى الأمة ، وأنه مع كونهم أكدوا أن المناقشة تكون سرية لا يفشى لأحد شيء منها ، وأن استعداده لقبول الأساسين اللذين وضعوهما للمفاوضة ، وهما الاستقلال فى الداخل والخارج مع ضمان المصالح الإنجليزية ، وعدم الاتفاق مع دولة أجنبية اتفاقًا يضر بمصالح إنجلترا الحقيقية ، لا يكون إلا مؤقتا ولا يوجب ارتباطًا إلا عند تمام الاتفاق على مسائل الضمانات التي تلزم لإنجلترا . مع ذلك صرح بأنه لا يقبل المفاوضة على هذا الأساس ، لأن يكون قبولا مقدمًا لما من شأنه أن يكون نتيجته للمفاوضة ، إذا أوصلت المفاوضة إليه ، وغير ذلك مما لا يخرج عن معنى التلغراف السابق .

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ٢٥ منه يتضمن أن البلاد تؤيد الوفد فى خطته ، وأن اللجنة المركزية ترى الوقت مناسبا لإلغاء / المراقبة عن (ص٢٠٠٥) الصحف ، لأن حالة البلاد لا تبرر أى إجراء استثنائى ، والمراقبة تستعمل الآن لمعاكسة الأمانى الوطنية ، وتساعد الطعن على الوفد ، وتمنع الدفاع عن سياسته ، وتلغى كل ما يرد فى الجرائد ، مما يفيد أن الوفد يمثل الأمة ، أو أن نيابته عنها عرفت رسميا . والرأى العام يعتبر أن دوام المراقبة مناف للأمل فى الاتفاق ، ولا يتفق مع ضرورة حرية المناقشة فى موضوع يهم مستقبل البلاد .

وقد أرسلنا اليوم الرد على خطاب المندوبين ، وهو : «أن لورد ملنر لم يأت فى حديثه معهم بشيء أزيد مما كان قاله لعدلى باشا فى مصر ، سوى أنه يريد البحث عن أحسن الطرق لترقية شئون مصر باشتراك الحكومة الإنجليزية مع الحكومة المصرية ، وهى الزيادة التى أحسنوا الإجابة عنها . وأنه رغم ما أتوا به من ضروب الإقناع ، لم يفوزوا منه بجواب مرضٍ بالنسبة للمسائل التى حصل الاتفاق معهم عليها بخصوص استقلال مصر» . واستلفت نظرهم إلى أن بلاغ الوفد الذى نشرته جرائد مصر ، قرر فى الأذهان أن ذهاب بقية الوفد إلى لوندره ،

معناه التأكد من استعداد الحكومة الإنجليزية لقبول مطلب مصر فى الاستقلال التـام ، وأنه لا أثر لهـذا المـعنى فى كـلام اللورد ملنر . وبناء على ذلك لا تمكن المفاوضة معه لا بواسطة الوفد كله ولا بواسطة قسم منه ، كما استلفت نظرهم لمسألة إلغاء المراقبة والأحكام العرفية .

وأرسنا إليهم نص التلغراف الوارد من محمود باشا سليمان اليوم .

٢٧ مايو ١٩٢٠

وردنا التلغراف الآتى من محمد باشا محمود الساعة ٥ بعد الظهر :

«أجلنا المخابرة بالنسبة لتلغرافكم . صعوبة التبادل على المتخابرين . أن
(ص٢٠٠٦) تقسيم الوفد إلى فريقين : فريق يخابر وفريق يصدق ، لم يسبق له مثيل وغير مقبول هنا . التفاصيل بالخطاب» . فأجبناه بتاريخ ٢٧ منه الساعة ١٠ مساء بما مضمونه ، أنه لم يدعُ إلى التقسيم إلا شدة الاحتياط وتطمين الأمة . ولم يرد أن يقف الجانب الآخر عليه ، وليس فيه بدعة لأن طبيعة المفاوضات تقتضيه ، وهو حاصل يوميًا . وأننا لم نرتبط مع الجانب الآخر بوعد يقضى بحضور كل الأعضاء ، وأن هذا التقسيم متعلق بالمفاوضة التى لم يحن بعد وقتها ، ولم يكن فى المحادثة الأولى مع اللورد ملنر ما يشجع على مباشرتها .

(ص٢١٦٦)

فى يوم ٢٨ منه[1]

بتاريخ أمس تلقيت تلغرافًا رمزيا من محمد محمود ويقول فيه إنهم أجلوا المخابرة بالنسبة لتلغرافنا الخاص ، فينقسم الوفد إلى قسم يخابر ، وقسم يصدق ، لصعوبة بناء الآراء على المتخابرين ، ولأن هذا التقسيم لم يسبق له مثيل وغير مقبول هنا .

ورد هذا التلغراف فى نحو الساعة الخامسة من مساء أمس ، فأدهشنى تلاوته
(ص٢١٦٧) لأنه نم عن تأثر مرسليه تأثرا حملهم على أن يؤجلوا المخابرة وأن يكتبوا / بلهجة

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

غير لائقة ، فتأثرت لهذه المعاملة ، ولم أعرف لها من سبب ، لأن لهجة تلغرافاتنا كانت فى غاية الاعتدال ، وعلى فرض أن يكون الرأى الذى حمله خطأ ، فلا يترتب عليه تأجيل العمل ، لأن التقسيم مسألة داخلية ، ويمكن إظهاره لخصومنا على ألوان شتى ، فما بالهم غضبوا منه هذا الغضب وما فيه شىء يمس بأشخاصهم . أما العمل ، فما دمنا غير مرتبطين بوعد مع الإنجليز فى هذا الخصوص ، فلا يصح أن يؤثر ذلك الرأى فيه لا بتأجيل ولا بتعجيل .

وقد أرسلت من فورى خطابًا لهم ، قمت به اليوم أوضحت فيه الأوجه التى حملت على إبداء هذا الرأى لهم ، ولاحظت لهم فيه أنه لم يكن ينبغى أن يؤجلوا المخابرة ، كما شفعته بكتاب خاص إلى علي بك ماهر يتضمن بيانًا أوسع وشرحًا أوفى . وقد عرضت الأمر صباحًا على الأعضاء ، فاستنكروا ذلك الأمر وأسفوا له أسفًا متفاوتًا فى الشدة والغضب تبعا لاختلاف العلاقة بينهم وبين الغائبين .

وقد حاول لطفى أن يدافع عنهم بكل ما قدر عليه من حق وباطل ، وأخذ يتصيد من القرائن والأحوال ما لديه ، على أننا مرتبطون مع الإنجليز بوعد بحضور جميع الوفد حتى طلب الأعرج كل الجوازات ، ولو أنه قد رفض حتى ما دار بيننا من المحادثات ، ولو أنها لم تبلغ لهم حتى حضور عدلى المداولات ، رغم تنحيته عن الكلام فى ضمان حرية عودتنا إلى مصر . وقد طلب محمد علي أن يستلفت نظرهم بكتاب إلى عدم خروجهم عن حدود المأمورية التى رسمت لهم ، فإنهم نقضوا منها وزادوا فيها خصوصا عرض ما يضمن لإنجلترا عدم اتفاق مصر مع أية دولة أجنبية اتفاقًا جريئا ، لأن هذا العرض كما بينت جليا مخالف للتوكيل ، ولاينبغى أن يصدر منا ، فطلب لطفى أن يعيد تلاوة خطابهم ، فأعاده وحاول عند انتهائه إلى الكلام فى الاستقلال الخارجى أن يُصرف هنا عبارة إلى غير معناها ، ولكنه لم يفلح . وبعد تمام القراءة انقطع عن الدفاع ، ولكنه لم يعلن النتيجة لناظريه . وعرضت عليهم أن يجتمعوا كل يوم اجتماعًا فوق العادة من الساعة ٦ مساء ، خشية أن ترد أخبار تقتضى أن يتصرف فيما يلزمها بطريقة السرعة .

ولقد جاء ضمن دفاع لطفى ومعارضته ، تنبيههم بكتاب ، إننا أرسلنا لهم بالأمس كتابًا عن رأينا فى المحادثة التى أورد لنا وقائعها ، ولم نأخذ عليهم شيئا فيها ، فإذا كتب لهم اليوم تنبيها ، ربما توهموا أن ذلك انتقام منهم على تلغرافهم ، فأظهرت للطفى الاقتناع بحجته ، وقلت إننا بصدد أمر خطير تعلو فيه مصلحة الأمة على كل اعتبار ، ولم يكن لإخواننا أن يتوهموا أننا نقصد بالتقسيم علوًا عليهم ، ولا ترقب مزية لبعض على بعض ، فكل الزعماء فى الوفد سواء فى الشرف ، وإنه مستعد إذا تكلفت بعض الأعمال أن أقوم بها مهما كانت نازلة بادى الرأى ، وما
(ص٢١٦٨) عليهم بدل أن يغضبوا منا ، / إلا أن يختاروا الصف الذى يرون فيه ضبط كرامتهم . كنت أقول هذا وأشعر أن وقعه فى بعضهم كالضرب فى حديد بارد ، وكان أشدهم تأثرًا لسماعه مكباتى ، ولكنى كنت أحس أن كلامى كان يقع من لطفى موقع الكره من الفهم . خلاصة الأمر مع من هؤلاء الأعضاء أنى لست منهم وليسوا منا ، وقانى الله شرهم وعصمنى من كيدهم وتاب علىّ من الاشتراك فى عمل مع أمثالهم . ورأى مكباتى أن نرسل إلى علي بك ماهر ليحضر لاتفاقنا على أفكار زملائه ، وإيقافه على أفكارنا ، فلم يتقرر فيها شيء ، وربما جعل الكلام فيها فى جلسة المساء .

٢٨ مايو سنة ١٩٢٠[١]

(ص٢٠٠٦) ورد أمس تلغراف من المستر فولك ، بأنه علم من وزارة الخارجية الأمريكية حصول مخابرة بين إنجلترا وبين الوفد فى شأن استقلال مصر ، وأنه يود أن يحضر المؤتمر الذى ينعقد للمفاوضة ، كما يرغب أن يفوض إليه وضع شروطها بواسطة سفارة إنجلترا فى أمريكا ، إذا لم تكن قد وضعت من قبل . ويرغب سرعه إفادته .

ورد اليوم تلغراف من محمود باشا سليمان بأن التعليقات التى أبطل نشرها هى تعليقات الجرائد ، ولا تعلق اللجنة المركزية شيئا ، ويأخذون بالضرورة تعليماتنا بخصوص كل بلاغ سياسى ، وإن الحالة جيدة برغم من شدة الحكومة والمراقبة .

---

(١) أحداث اليوم نفسه أى ٢٨ مايو من كراسة ٣٦ ، ص ٢٠٠٦ .

في يوم السبت ٢٩ مايو[١] (ص٢١٦٨)

أمس أولم الوفد وليمة إكرامًا لموسيو أوجانيور ، حضرها البرنس محمد علي وأعضاء الوفد ، وكانت باردة نوعًا ، لأن البال كان مشغولاً بمسألة التقسيم لأعضاء الوفد ، إذ كنا تلقينا خطابًا من لوندره بتاريخ ٢٧ منه يشددن فيه التأكيد على هذا التقسيم ، ويستعملون توريات وتلويحات مؤلمة ، وبعضها مبينة على خطأ وقع فى التلغراف المرسل لهم بشأن هذا التقسيم ، وبعد انصراف المدعوين مكثنا نتحادث إلى الساعة ١٢ ، وقد أبديت لإخوانى أن أصحابنا فى لوندره تجاوزوا حدودهم من جهة ، وقصّروا عن ما يهتم من جهة أخرى ، وتناقض عباراتهم فى هذا الخطاب فتارة يقولون إن مأموريتهم له لم تنته بعد كما نريد ، وتارة يقولون إنها وصلت إلى المرام ، وانتهى الحديث بيننا بتكليف لطفى أن يكتب لهم كتابًا يستلفتهم فيه إلى ما وقع من التقصير منهم ، وإلى ما خرجوا فيه عن حدهم وما استعملوه من ملاحظاتهم .

وكنت أكثرت من الشراب ، ولكنى لم أخرج عن الصواب وعدت ولم أنم إلا عياء ، وأصبحت كما يقع المخمور المعتل المزاج مضطرب القلب متوزع البال ، فأمليت كامل جوابًا لخطابهم أشرت إليه فيه بلطف إلى ما أخذناه عليهم . ولكنى ما كدت أرسله حتى وصل غيره منهم بتاريخ صباح الجمعة ٢٨ منه ، ووجدتهم فيه يعتبران النقطة التى وصلوا إليها كافية فى المفاوضة ، ويلحون كل الإلحاح علينا بحضور جميعنا لمباشرتها ، خروجًا من المسئولية الكبرى التى تقع علينا إذا نحن أبينا الدخول فيها . فاستغربنا هذا الانقلاب واستغربنا سرعته ، كما استغربنا من كونهم ألحوا علينا فى أن نعلن تلغرافيًا يوم السبت[٢] أى أمس برأينا ، وزاد استغرابنا أن علي ماهر ومحمد محمود كانا أكثر الأعضاء تحمسًا فى عدم سفر الوفد كله ، وفى وجوب بقائه بباريس وأشدهم دفاعًا عن التقسيم بعبارات وُصفت بعضها بكونها خطابية ، وبعضها بعدم لياقة قد وجهها لمثلى من مثل (. . .)[٣]

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .
(٢) المقصود : الجمعة .
(٣) كلمة غير مقروءة .

علي ماهر، وبعد أن خرجت الأغلبية ، لأنهما قالا هذا إننا نريد أن يكون مقام
(ص٢١٦٩) الريس عاليًا ، وأن تبقى له العظمة والجلالة فلا يتقدم إلا بقدم ثابت لا يسير إلا على نور ساطع .

وأندهش جدا لإقدامهم على إغرائنا بالدخول فى المفاوضة ، وشدة إلحاحهم فى حضورنا لمباشرتها مع تحرز بعضهم أول الأمر حتى من إبداء آرائه البسيطة ، ولم يخرج من تحرزه إلا على شرط أن لايكون عليه إلا مسئولية كل عضو من هيئته فى مداولاتها . وخطر فى بالى أن هذا الانقلاب لم يكن إلا نتيجة الوسط الذى هم فيه والأحوال التى تحيط بهم هنا ، ومعنى أتلمح فى أسلوبهم وعباراتهم بقلق الخاطر من فيهم ، وهو تجسم الإنجليز فى خواطرهم وتمثيلهم لهم فى عظمة هائلة ، فإنهم يبالغون جداً فى رعاية خواطرهم(. . .)[1] هذه الحال بعض ما كتبوه من الشروط الذين انتدبوا للوقوف على استعداد الحكومة لقبولها ، ودخولهم فيما هو مخطوط للمفاوضة قبل أن يتفقوا على مقدماتها لمجرد أن يطلب لورد ملنر منهم بيان خطتهم ، واعتداؤهم بالعبارات المبهمة الواردة فى حديث اللورد ملنر معهم بما لا تفيد إطلاقا ولا تطلق مفيداً ، وتجرى كل يوم على ألسنة الساسة من غير أن تربطهم برباط ما .

ولقد تلقينا منهم أمس بتاريخ مساء الجمعة يفيد أن مستر سبندر أكد لهم أن الاتفاق قريب ، وأن لورد ملنر صرح لعدلى باشا بالصيغة الآتية «ليس فى المصالح الإنجليزية ما لايتفق مع استقلال مصر وأنه لا يعتبر الوفد بصفة شاهد ، وأن زغلول له منا كلمة شرف بأن يعود كما أتى معززًا إذا انقطعت المخابرة ، وأنه لا ينكر أن الوفد يستحق الأكثرية ، وأن الاتفاق بين اللجنة والوفد ، أنه يريد الاتفاق معه لأن فى الاتفاق معه حل المسألة المصرية . ويظهر من خلال سطوره أنهم فرحون بهذه العبارات مستبشرون ، على أنها فى نظرى ليست كبيرة الأهمية ، ومن المهم أن

---

(١) كلمة غير مقروءة .

يلاحظ بأنه لم يسند فيها شيء للحكومة الإنجليزية ، بل كل الأحكام جارية على اللجنة وهنا محل النظر» .

ولقد قلت لإخواني عقب تلاوة هذا الخطاب إن عدم تعارض المصالح الإنجليزية مع استقلال مصر لا أهمية له ، إلا إذا اقترن بأن مصلحة مصر تقتضيه ، فإذا أمكن الاتفاق على هذه الصيغة كان ذلك فوزًا عظيمًا .

كتبت اليوم خطابًا للوندره ردًا للكتب الثلاثة الواردة منهم ، أحدها بتاريخ ٢٧ مايو والآخر في ٢٨ منه صباحًا ، والثالث في مساء اليوم المذكور فقلت فيه الأوجه التي حملت على التقسيم ، وبينت أن الإنجليز لا شأن لهم في قبوله أو رفضه ، لأن كل ما يهمهم أن يكون المتفاوضون معهم يمثلون الوفد ، وأن التقسيم مفهوم لهم ومطلوب منهم ومفروض لهم / وأن فيه رقابة من توهم الأمة عند سفر الوفد نيابة (ص٢١٧٠)
من تأكده من استعداد الحكومة الإنجليزية لقبول مطلب الأمة في الاستقلال ، وأن كلام ملنر معهم لم يختلف عما صدر منه في هذا الموضوع لغاية الآن ، وأنه نظرًا لشدة إلحاحهم في المفاوضة على عدم التقسيم ، أخذ الوفد يدرس الموضوع ويتأمل فيه ، وأن ما ورد في خطابهم الأخير ، وإن كان فيه شيء من الأمل ، ولكنه لا يزال بعيدًا عن مراضينا[1] ، وإننا نبت في الأمر بعد وقوفنا على نتيجة مقابلتهم الثانية مع ملنر .

قرأت هذا الخطاب على الأعضاء فاستحسنوه إلا لطفي ، فإنه تلقاه بغاية البرودة ، وكان جوابه أن قال هل أرسل الخطاب؟ قلت نعم ولم أزد ، ثم دارت المناقشة ، فرأيت الكل يميلون للدخول في المفاوضة ، ولطفي وحمد رافضان على أنها تكون بواسطة كل الوفد ومحمد علي بالبعض مع الرئيس ، ولم أبد رأيًا ولم يتقرر شيء في الموضوع .

---

(١) عما نرضاه . أو : عن مرادنا .

ولقد ألقيت عليهم القول الآتى : «لا تخدعوا أنفسكم ، إن جميع ما قاله ملنر ليس فيه شيء ، يمكن أن يكون باعثًا على الأمل فى الوصول إلى ما نسعى إليه ، وإذا سعينا ودخلنا فى المفاوضة لا يكون إلا بقصد الخروج من العهدة أمام الذمة والأمة ، ولكى لا يقال وعدناهم فلم يجيبوا وفرضوا الفرحة على أنفسهم ، وهم يطمعون فى استمالة أشخاصنا بما عندهم من أساليب الاستمالات وضروب الحيل ، فإن ظفروا بمرامهم واستمالونا (. . .)[1] على شيء ، وقلت إليه فإما أن ندافع عنه ونجعل الأمة تقبله ، فذلك ما يبتغون ، وإما أن لا نصل إلى هذه الغاية فتلفظها الأمة وتسلب ثقتها منا ، وذلك من رغباتهم ، وإما أن يوقعوا الخلاف بيننا وهذا أيضا غير مكروه لهم . وفى جملة هذه الأحوال يكونون هم الكاسبين ، أما حالة الرفض فلا تكون موافقة لهم إلا بمقدار ما يمكنهم أن يتقولوه علينا من الأباطيل والأضاليل التى يفسرونها تبريرًا لموقفهم والله أعلم» .

٣٠مايو

وردنا اليوم من مصر تلغراف بأن خدام الدين الواحد وهو دين الوطن من مسلمين ومسيحيين اجتمعوا فى البيع[2] ثم فى الجوامع ، وتوجهوا إلى الله بالدعاء الآتى : «اللهم بارك للوفد فى أعماله ، ونجّح المخابرات للوصول إلى استقلالنا التام ، فى الله رجاؤنا وفى الحق قوتنا ، تعالى الله عن الانتهاء وجل الحق عن العقب» . قرأت هذا النبأ فدمعت ومعه السرور واندفق فى قلبى دافق من الطرب ، وتمثل فى خاطرى اتحاد تلك القلوب الخافقة بالوطنية ، وبقاء تلك (ص٢١٧١) الأصوات الصادقة بذلك الهدف الطاهر / وقلت ما شاء الله كلمة واحدة منا كفت لعقد تلك الاجتماعات والتوسل إلى الله بتلك التضرعات ، ثقة ما أدناها ومنزلة ما أعلاها ، ثقة لا يقوم بشكرها إلا تحقيقها ومنزلة لا يستغنيها إلا النفس تفديها .

---

(١) كلمة غير واضحة .
(٢) المقصود : الكنائس .

وقلت ما دامت هذه الثقة كاملة ، وما دامت تلك القوة من ورائنا ، فلا حرج علينا أن نذهب إلى لوندره ، وأن ندخل فى المفاوضة ، فإن وصلنا منها إلى غايتنا فبها ونعمت ، وإلا فواجب قضيناه ، وعهدة خرجنا منها ، وندم تفادينا منه ، ولوم بعدنا عنه . ومال إخوانى هذا الميل ، ولم يكن غائبا منهم إلا لطفى ، وقال مكباتى إنه يحسن قبل سفرنا استعرض منْ فى لوندره للاتفاق معهم على وضع بروجرام المفاوضة ، وبينه بأنه عبارة عن بيان ما ينبغى الابتداء بالتكلم به فى المسائل ، وما ينبغى الانتهاء إليه وغير ذلك بما لا يصح رضعة للأطفال ، فقلت إن المفاوضة تكون بى ، ولا أقبل أن يتداخل أحد فى بنيتها ، وإنما الذى ينبغى تحديده هو ما يُقبل وما يُرفض ، أى المبادئ المقبولة أو المرفوضة ، وإذا حصل الإصرار على ذلك ، فإنى مستعفٍ من الآن ، وطال الكلام فى هذا الموضوع حتى ضاق صدرى .

وتركت مكباتى مع حمد ومحمد علي ، وخرجت هائمًا على وجهى ماشيًا على قدمى حتى مُد عين[1] ، ثم ركبت الترام إلى الأوتيل ومنه عدت إلى هنا حيث كانت الساعة ٨ مساء ، وما نمت ليلى إلا قليلاً ، وافتكرت أن طبيعة مأمورية ملنر لم يطرأ عليها تغيير ، وهو لم يكن إلا وزيرًا للاستعمار ثم رئيسًا لهذه اللجنة ، فالمخابرة معه لا تكون مخابرة مستقل مع مستقل بل تابع مع متبوع ، وإلا كانت مع وزير الخارجية ، وهذا الأمر كان وحده فى إبعاد الأمل عن الحق فى وضع معاهدة ، ورأيت أنى بصفة كونى رئيساً ممثلاً للوفد ، وأن المخابرة تكون بالطبع بواسطتى ، وأنه ما دام التوكيل محدودًا ؛ فإما أن أقوم بها وحدى مع من أريد من غير مراجعتى ، وإما أن يقوموا هم بها من غير مراجعتى ، وكل ما يصدر منى أو منهم يكون نافذًا على الباقى فى حدود التوكيل .

ورجحت أن أترك الخيار لهم مستقلاً ، وإنما أن تكون بواسطتهم ، لأن ذلك أسلم لى ، وأبعد عن المسئولية ، وعلى ذلك يُنتظر اليوم ماذا يكون .

---

(١) إلى ما تراه العين .

٢٩ منه[1]

(ص٢٠٠٦)

ورد خطابان من لوندره بتاريخ يوم الجمعة ٢٨ منه : أحدهما صباحه والآخر مساءه .

فى الأول : يلح فيه المندوبون على الوفد كل الإلحاح بأن يحضر إلى لوندره للدخول فى المفاوضة ، ويلقون عليه مسئولية كبرى إذا هو تخلف عنها حتى على فرض أنهم لم يحصلوا من اللورد ملنر على تصريح آخر ، إذ يعتبرون أن ما صدر منه لهم كاف للدخول فيها ، ورفضها يسىء سمعة الوفد أمام الرأى العام الإنجليزى ، وأمام الأمة المصرية . والثانى يتضمن أن المستر سبندر قال لهم أثناء / الغداء (ص٢٠٠٧) معهم إن الاتفاق بين الوفد واللجنة سهل وقريب . وأن لورد ملنر صرح لعدلى باشا بالصيغة الآتية : «ليس فى مصالح إنجلترا ما لا يتفق مع استقلال مصر» وإنه لا يعتبر الوفد بصفة شاهد ، وأن الوفد يمثل الأكثرية فى مصر ، وأنه يود الاتفاق معه ، لأن فيه حل المسألة المصرية ، وأنه يرى هذا الاتفاق ميسورًا .

وضعنا خطابًا مشتملاً على الرد على الخطابات الثلاثة المؤرخة فى ٢٧ ، ٢٨ منه ، تمسكنا فيه بمبدأ التقسيم ، وأوضحنا البرهان على صحته ، وأشرنا إلى إن النقطة التى وصلوا إليها مع ملنر فى المحادثة الأولى لا تختلف عما صرح به فى بلاغه الذى نشره فى مصر ، ولا فى المذكرة السرية التى سلمها لعدلى باشا ، ولا عما كان قاله له مدة وجوده بمصر .

وأنه نظرًا لشدة إلحاحهم على الوفد بالدخول فى المفاوضة ، رأى الوفد أن يدقق النظر فى طلبهم ، وأن يتمهل بإبداء رأيه إلى ما بعد مقابلتهم لملنر للمرة الثانية ، وإننى لا أرى كبير أهمية فى تلك الصيغة ، إلا إذا أضيف إليها «ومصلحة مصر تقتضيه أو لا تنافيه» .

وأمس الساعة ١ بعد الظهر بعثنا إلى محمد باشا محمود بالتلغراف الآتى :

---

(١) ما حدث فى اليوم نفسه أى ٢٩ مايو ١٩٢٠ من خلال كراسة ٣٦ ، الصفحتان من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ .

«وقع تحريف كبير فى تلغرافنا ٢٦ مايو ، ما دمتم وعدتم بحضور الوفد فوعدكم نافذ ، إذا قبلت شروطنا المعروفة . استمروا فى إتمام مهمتكم» .

وفى الساعة ٦ من مساء الأمس أرسلنا التلغراف الآتى :

«لا يمكننا البت فى خطابكم ٢٨ مايو ، إلا بعد المقابلة الثانية وانتهاء المخابرة ، وإفادتنا بنتيجتها » .

حصلت المذاكرة اليوم فى موضوع المفاوضة وفائدة الدخول فيها ، فمال الأغلب إليها ، ورأى بعضهم لزوم حصولها بمعرفة جميع الأعضاء /حتى الذين فى (ص٢٠٠٨) مصر . ولكن تقرر عدم لزوم حضور هؤلاء لعدم اتساع الوقت وقلة الفائدة من حضورهم وضرورة وجودهم بمصر لتعهد الحالة وقت المفاوضات ، ولسابقة إخطارهم بما عساه يحصل فى المفاوضة وتخبيرهم فى حضورهم . ثم تبادلنا الكلام فيما إذا كان اشتمل عليه خطاب لوندره الأخير موجبًا للرضا ، ووافيًا بالغرض الذى سافر إخواننا إليه .

فاتفق الكل تقريبا على ذلك ، ولكنى خالفتهم فيه وألقيت عليهم القول الآتى :

«إنى لا أرى فى هذه الأقوال المنقولة عن ملنر شيئا يمكن أن يرضى ذممنا ، ويصح أن نستند عليه فى الدخول فى المفاوضة ، ولكننا إذا باشرناها يجب علينا أن نعتقد بأننا داخلون فيها قيامًا بواجب الذمة حتى لا يلحقنا أى ندم . ولا يكون قد فتح أمامنا باب يمكن أن نصل منه (ولو احتمالا بعيدًا) إلى مقصدنا من غير أن ندخله ، فلا نخدع أنفسنا بالأوهام . بل يلزمنا أن نضع نصب أعيننا دائما أننا أمام خصم قوى محتال ، يريد بكل الوسائل أن يخدعنا ويختلس حقوقنا ويسعى بكل جهده لاستمالة أشخاصنا إلى ما يرضاه ، فإن ملنا إليه وتمكنا من إقناع أمتنا بما يرضاه هو لا بما ترضاه هى وصل إلى مبتغاه ، وإن لم نصل إلى استرضائها سقطنا ، وضاعت ثقة الأمة بنا فاستراح منا . أو تمكن من إيقاع الشقاق بيننا ، وهذه أيضا أمنية أخرى ، فلا بد من الاحتراس ، لأن الموقف خطير والخطب جلل ،

ورد التلغراف الآتى من محمود باشا سليمان بتاريخ ٢٨ مايو :

«خدام الوطنية الوحيد المتحمسون من مسلمين ونصارى اجتمعوا اليوم فى
(ص٢٠٠٩) الكنائس أولا ثم فى المساجد وتوجهوا إلى الله بهذا الدعاء / بارك اللهم أعمال الوفد المصرى ، ونجّح المخابرات للاعتراف باستقلالنا التام . على الله توكلنا وبالحق حولنا ، تعالى الله والحق عن الفناء » .

أرسلنا نص هذا التلغراف إلى لوندره ، ثم شفعناه بخطاب تضمن سرورنا به وتشجيعه لنا على الدخول فى المفاوضة ، وانتظارنا لنتيجة المقابلة الثانية لنحدد موعد السفر الذى أظن ألا يكون أبعد من يوم السبت القادم ، ووعدتهم بإرسال تلغراف اليوم بما يكون من رأى الإخوان الذين لم يكونوا عارفين بإرسال هذا الخطاب .

فى ٣١ منه[1]

(ص٢١٧١) كُتب أمس خطاب أُرسل فى طيارة اليوم ، بأن تلغراف ملنر شرح الصدور وشدد العزائم للدخول فى المفاوضة ، وريثما نعلم نتيجة المقابلة للمرة الثانية يفيد موعد السفر الذى قد لا يكون أبعد من يوم السبت القادم ، ثم أخبرت به الأعضاء فوافقوا عليه . ثم قلت لهم إن ملنر من جهته رئيس قومسيون[2] تُحدد له مأموريته ،
(ص٢١٧٢) بما لا يتفق مع مطالبنا ، وهو من جهة أخرى / وزير للمستعمرات التى لا تعلُّق لمصر المستقلة بها ، والتصريحات التى صدرت منه هى ممتدة المعنى والقصد ، إذ ترجع إلى حرية المناقشة مع عدم تحديد أساسها ، وهذا لا يصلح أن يكون أساسًا للمفاوضة إن كان مكتوبًا ومعلومًا ؛ فما بالكم إذا كان شفهيًا ومكتومًا .

وبناء عليه فإننا لا ندخل المفاوضة أقوياء الرجاء فى الوصول إلى غايتنا ، بل دفعًا للوم من يلوم ، ولئلا يكون فى الأمر ما لاحساب له ، وحتى يخرج من كل عهدة أمام كل ذى شأن ، فأخذوا يتكلمون ، ثم اتفقوا على هذه الأقوال ، ثم قلت لهم إن القانون جعل الرئيس ممثلاً الوفد ، وذلك يقتضى منى أن يكون الرئيس هو

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .
(٢) لجنة .

المفاوض ومن يختاره هو من الأعضاء لمساعدته ، فإن لم يكن هذا رأيكم ، فإنى غير متمسك بهذا الحق ، وانتدب معكم من تنتدبونه للمفاوضة ، ويكون لهذا المندوب ما لى من الحقوق له ، وعليه ما علىّ من الواجبات ، فلا حرج عليه إذا لم يراجع الباقى فى حدود التوكيل ، أما فى خارجها فلا يعمل إلا بالاتفاق . وأرى لاعتبارات كثيرة أنه الأوفق أن يذهب قسم من الوفد وقسم يبقى هنا ، ولكنى لا أقبل أن أكون مندوبًا للمفاوضة بل لا أباشرها بعد تعزيزها إلا بسلطة القانون ، فإن لم يكن ذلك ، اتفقت معكم على انتداب غيرى ، فانبرى مكباتى وقال إنى لا أسلم أن تكون المفاوضة للرئيس بل هذا أمر يتعلق بقرار الوفد ، ودامت بينى وبينه مناقشة اشتدت الحدة فيها ، ثم توسط الحاضرون فى تلطيفها .

وخرج مكباتى بعد أن أسمعته إنى لست محتاجًا لتلقى درسٍ منه ، ولو كنت أعلم أنى سأكون ملزما بشىء من ذلك ما دخلت فى هذا العمل ، فأخذ يقول إنه متمسك بالقانون وبالحق ، وتطرق إلى أن قال بعد أن خرجت الأغلبية ضد رأيه ، إن الكل يتصورون فى نفوسهم ما أبداه ، ويتردد فى خواطرهم ما أثبته ، قلت إن كان هذا صحيحا ، فإنى مستقيل من الآن ، ثم خرج مكباتى بعد أن تركناه وحده بضع دقائق ، ولقد أقروا جميعهم على ما قاله لطفى بك من أن الوفد ينبغى أن يسافر كله ، وتحصل المفاوضة بمعرفة الرئيس ومن يختاره من الأعضاء ، فقلت فهو ذلك .

علمت أن إخواننا فى لوندره يتخاطبون مع لطفى فى التلفون ، وكان يخفى ذلك علينا ، ولكنه فى الآخر أظهره ، وذهبت معه إلى سكنه(. . .)[1] وفى الأثناء دق تليفون من لوندره وتكلمت مع عبدالعزيز بك ، فأطال القول على غير طائل ، إذ كرر ما كتبوه لنا بإسهاب ، والحاصل أن المقابلة الثانية لم تزد شيئا عما وقع فى الأولى ، من أنه أكد لهم ما أبداه لعدلى ،/ فأعلمته بأننا قادمون يوم السبت الآتى ، (ص٢١٧٣)
ففرح واستبشر ، ولما قلت له لماذا تتشدّدون فى مكاتبتنا ، قال إنكم أنتم الذين

---

(١) كلمة غير مقروءة .

تتشـددون ، وقال إن محمد قابل رنل رود وسمع منه ما يؤمل ، وأجاب بأنه ليس فى أقوال هذا ولا أقوال سبندر ولا ملنر شىء معين ، ولكنه وإخوانه مسـرورون ولهم رجاء .

(ص٢٠٠٩) **٣١ مايو سنة ١٩٢٠**[١]

تلوت هذا الخطاب عليهم فأقروه ، كما أقروا بالإجماع السفر للمفاوضة يوم السبت القادم وأن يكون السفر للجميع ، ولكنى لم أكن مرتاحًا كل الارتياح لهذا الرأى ، لأنى كما بينت لهم أن المفاوضة هى للضرورة -والضرورات تقدر بقدرها- تلك الضرورة هى الخروج من عهدة المسئولية التى ألقتها ظروف الحال علينا ، وقطع ألسنة اللائمين ، والبعد عن موطن الندم ، ولكيلا يكون للإنجليز حجة من إباء المفاوضة . ويكفى للقيام بهذه الضرورة بعضنا سواء كانوا الذين فى لونده أو هم مع منْ ينضم إليهم . فلم يرتاحوا لهذا ، واتفقوا على سفر الكل . وبينت لهم أن المفاوضة هى من حقوق الرئيس وحده ، لأنه هو الممثل للوفد قانونًا ، وهو الذى يختار من يساعده فيها ، فوافقوا على ذلك ما عدا المكباتى ، فإنه ذهب إلى أن الوفد هو الذى يعين المفاوض ، وحصلت مناقشة حادة فى هذا الموضوع بينى وبينه انتهت بالقرار المذكور .

أخبرنا لطفى بك بأن محمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمى ، تكلما معه
(ص٢٠١٠) فى التلفون اليوم وتدل أقوالهما على سرورهما من الحال هناك / وتشوقهما لحضور الوفد ، فأخبرهم بميلنا إليه ورجاهم ألا يبدوه حتى يأتيهم خبر من عندنا .كما تقرر أن يسعى أمين الصندوق فى فتح اعتماد للوفد بلندره بمبلغ عشرة الآف جنيه .

ورد اليوم تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ٢٩ مايو يتضمن أن لجنة النيل[٢] تعقد جلسات علانية ، وتسمع شهود اتهام ضد نظارة الأشغال العمومية وأن بعض المهندسين المصريين قدموا لها تقريرًا ، وأنه يظهر أنه يراد تحميل البلد

(١) أحداث اليوم نفسه أى يوم ٣١ مايو من كراسة ٣٦ ، الصفحتان ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ .
(٢) اللجنة تسمى لجنة مشروعات النيل (تكونت من مستر سمسيون ، مستر جيز ، مستر كورى) ، السياسة ٢٤ يونية ١٩٢٠ .

نتيجة التحقيق موهمين أنها تقبل قرار القومسيون ، ويتضمن الرجاء بالاحتجاج على هذه المناورات ، لأن الأمة ترفض مثل هذا القرار . وقد احتج سابقا الرأى العام والجمعية التشريعية واللجنة المركزية طالبين إيقاف الأعمال إلى ما بعد حل المسألة المصرية .

فى الساعة ٨,٣٠ من مساء اليوم تكلمت ولطفى بك مع عبد العزيز بك فهمى بالتلفون فى أوتيل بدفورد ، فقال بأنهم تقابلوا مع اللورد ملنر هذا اليوم ، وأكد لهم ما رواه عدلى باشا عنه ، وأظهر شدة الرغبة فى مقابلة أعضاء الوفد والمحادثة معهم ، وكمال الاستعداد للاتفاق ، وأن رنل رود اجتمع بمحمد باشا محمود ، وأكد له حسن استعداد لجنتهم لاتفاق . ولم يرد فى جميع هذه التأكيدات شىء معين ، لأنهم يعلقون كل شىء بالمفاوضات ، فأخبرته بأننا عزمنا على السفر يوم السبت القادم ، ورجوته فى أن يحجز لنا محلات ، فقال إن النزل الذى هم فيه غالٍ جدا ومزدحم كثيرًا وغير مناسب لأن يكون مركزًا للوفد . فرجوته أن يبحث مع إخوانه عن نزل أنسب ، وعددت له الحاضرين وهم عشرة ، فوعد بالبحث ، وأكد بلزوم إرسال تلغراف لهم بما ذكر . ودفعاً لإلحاحه وعدته بأن تكون عبارة التلغراف مقصورة على تأييد الكلمات التلفونية .

أول يونية[1]

(ص٢١٧٣)

ورد فى اليوم خطابان من علي ماهر ، أحدهما بتاريخ ٣٠ مايو ، والآخر بتاريخ ٣١ منه ، وهما رد على ما كنت كتبته إليه من الأسئلة عن المطموس فى خطابهم المؤرخ ٢٥ مايو وهما يدلان على أن هناك اضطرابا فى الأقوال بين ماهر وزملائه ، لا أدرى منشأه ولا يفيد أنهم كانوا وعدوا ملنر بحضور الوفد جميعه .

وكذلك ورد من حافظ عفيفى ما يدل على أن الأمة معنا بمقدار ٩٩٩ فى الألف ، والباقى منه من الزعانف الذين لا قيمة لهم ولا رجاء فى إصلاحهم ، ولا

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

هناك ما يحمل على الخشية منهم والاهتمام بشأنهم ، فليتركوا يعمهون فى غيهم ويتخبطون فى سعيهم . وورد كذلك من سعيد ما يفيد هذا المعنى وما يدل على أن استعفاء وهبة أنه تنحى عن دعوته الوفود للتهنئة ، فتكفل توفيق نسيم بعد أن أباها وهبة لكراهة الناس فى وزارته ، فشتمه السلطان بابن الكلب ، ويقال إنه استعفى بعده .

ولقد فكرت بالأمس طويلاً ، فرأيت أن الأمل فى نجاح قضيتنا كما هى ، بمعنى الاستقلال التام غير ميسور . وأن الأجدر بنا والأحوط والأحكم أن نأخذ من ملنر ولا نعطيه ، وأحكم الطرق أن نسأله عن المصالح الإنجليزية التى يريد أن يوفق بينها وبين أمانى مصر فى الاستقلال والضمانات التى يطلبها لتلك المصالح ، وأن نقول له إننا مستعدون لأن نحتفظ بالضمانات المتفق عليها ، لحفظ مصالح الأجانب حتى تتفق مع جميعها على ما تقتضى ظروف الأحوال تعديله ، أو أن نقول له إننا نطلب الاعتراف بالحقوق التى أعلنتم أنها لمصر ، ولا تريدون اهتضامها ، وهى مثل(. . .)[1] الحقوق التى خولتها لمصر معاهدة سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤١[2] وما والاها من الفرمانات[3] ثم الحقوق التى آلت لمصر بمقتضى دخولها فى الحرب ضد تركيا[4] ، وتجتمع كل هذه الحقوق فى الاستقلال بنوعيه الداخلى والخارجى ، أو بأننا نريد أن تفى الحكومة الإنجليزية بعهودها وتخص مصر لأهلها . وأن أحسن طريقة لحكم مصر هى أن يحكمها أهلها بأنفسهم ولأنفسهم دون أن يكون لأية يد أجنبية / تداخل فيها ، ثم نسمع جوابه عن ذلك ، وأن يكون خطابنا (ص٢١٧٤)
معه بصفة كوننا ممثلين للشعب المصرى ، وبصفة كونه هو ممثلاً للحكومة

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) المقصود : تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ التى شملت معاهدة لندن لعام ١٨٤٠ ، والفرمان العثمانى لعام ١٨٤١ .

(٣) هى الفرمانات الشاهانية التى أصدرها السلطان العثمانى لخلفاء محمد علي بتولية الحكم ، وكان آخرها الفرمان الخاص بالخديو عباس حلمى الثانى .

(٤) حتى ذلك الوقت كانت تعرف بالدولة العثمانية ، ولفظ تركيا ، آنذاك يُعبر عن جغرافية الأناضول (مقر الدولة) وذلك حتى سقوط هذه الدولة عام ١٩٢٤ .

الإنجليزية . أما خطة السير فهى أنى أترك له ورقة فى زيارة ، وإلى هرست ثم انتظر فإن رداها أجبنا الطلب لمقابلتنا وإلا لا . وقد ألقيت ذلك إلى إخواننا فاستحسنوه ، وكان لطفى أثناء إلقائه مطرقًا ، وأمن عليه عندما دعوته للكلام ، ولكنه تأمين المتكلف لا الكلف ، ثم علمت سنوت عن المكباتى ، فلطّفت خاطره ببعض الكلمات المجاملة وصرفت ما عنده .

ورد تلغراف من محمد محمود بمضمون ما اشتملت عليه المحادثة ، فرددت على حضرته بتأييد ما قلته لعبد العزيز فى التلفون .

نسيت أن أقول ما ألقيته على إخوانى أمس آخر النهار وهو أعيذ نفسى من ضعفها وأخشى عليها الهزيمة ، ثم إن هى عرض عليها ما يكون فى نفسه مُلْيْمًا وأحسن بكثير من الحال الحاضرة وما كان قبل الحماية ، ولكنه مع ذلك دون مرامنا ، ثم وجدنا الآذان مسدودة لسماع أقوالنا ، والأحرار يرون ذلك الشىء فوق المنتظر ، وحفنا اليأس من كل الجوانب ، أفلا يؤثر ذلك خورًا فى عزيمتنا ، فنقبل ما لا نقبله لو كان مقامًا بعيدًا ، والوسط غير الوسط ، أو إن عملنا عكس ذلك على اليأس والاعتقاد بأن الواجب يقضى علينا بأن ندعو قومنا إلى قبوله ، فلا الأمة تسمع دعاءنا ، ولا هى تحفظ عهدنا فتغبنا ونغبنها ، هذا ما أخشاه ، وهذا ما يزعج خاطرى ، ويملأ تصورى .

اليوم دعونا (. . .)[1] مدير البنك العقارى للغداء معنا بحضور لطفى وحمد ، وفهمنا منه أن مصر مدانة لا مدينة ، واستعرض ما قال عن جريدة الديبا ، وأظن ما كتب فيها كان بقلمه .

الوارد (ص٢٠١١)

أول يونية سنة ١٩٢٠ [2]

ورد التلغراف الآتى من محمد باشا محمود(الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر)

---

(١) اسم غير واضح .
(٢) أحداث عن اليوم نفسه أى ١ يونية ١٩٢٠ من كراسة ٣٦ ، الصفحتان ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .

« أكد ملنر عبارة أن المصالح الإنجليزية ليست متعارضة مع استقلال مصر . وصرح بأنه مستعد للدخول سريعًا فى مخابرة معكم وجميع الأعضاء بباريس . ونرى أن الميل طيب . ووعدنا أن نخبر ملنر يوم الأربعاء بما إذا كنتم قادمين أو غير قادمين . أفيدونا تلغرافيا» .

الصـــادر (ص٢٠١٢)

أول يونية سنة ٢٠

بعثنا إلى محمد باشا محمود بالتلغراف الآتى الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر :

«تؤيد محادثتنا التلفونية أمس ، نحضر يوم السبت بقطار الصباح » .

قلت لإخوانى اليوم إن أقوم طريقة نسلكها فى لونده ، هى أن نأخذ من ملنر أكثر مما نعطيه ، وأن نحرص على أن نكتشف ما عنده وألا نطلعه على ما عندنا ، وأن يكون خطابنا إليه بصفة كوننا نواب الأمة ، وبصفة كونه ممثلاً للحكومة ، وإذا عرضنا عليه شيئا ابتداء فلا تعرض عليه إلا ما اشتمل عليه بروجرامنا من غير زيادة ولا نقصان ، وأن نبين له أنه فى إعلانه نفى فكرة مساس الحكومة الإنجليزية بحقوق المصريين ، وهى قبل الحرب عبارة الحقوق التى اشتملت عليها معاهدة سنة ١٨٤٠ و ١٨٤١ والفرمانات الشاهانية التالية لها . وبعد الحرب جميع الحقوق التى كانت لتركيا إذ سقطت بالحرب معها ، ومجموع ذلك هو الاستقلال الذى ننشده . ولما كانت المصالح الإنجليزية لا تناقضه نرى من الضرورة تحديد هذه المصالح والضمانات التى يراد أن نعطيها لحفظها . فأمّن الجميع على ذلك واستحسنوه ، كما استحسنوا أن أزور عند وصولنا ملنر وهرست ، وربما أزور كذلك لورد ميرـ . ثم انتظر رد زيارة الأول ، فإن حصل استمرت المواصلة ، وإلا نظرنا فى الأمر بما ينبغى أن يكون فى تصرفنا ، فوافقوا على ذلك أيضًا .

٢ منه[1] (ص٢١٧٤)

ورد تلغراف من لونده بمعنى ما قال عبدالعزيز فى التلفون ، ووضعت الصيغة الآتية لأن نرسل بها تلغرافًا إلى مصر : «لاقى زملاؤنا فى لونده قبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى الوصول بالمفاوضة إلى حل مرضٍ ، ولهذا عزمنا بحول الله أن نتوجه إليهم يوم السبت القادم للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله نصير الضعفاء» ، فاستحسنوها ، ولكن لطفى وافق حمد على حذف الضعفاء ، لأن فيه إشعارا بضعفنا فلم أقبل ، ونبهت أن يرسل النص عربيًا بحروف إفرنكية ، وابتعادًا عن الخطأ رأيت إرسال العربى والفرنسى ، وكان لطفى متململا وتذمر علينا عن العدول عن موافقته على إعطاء سوسيو (. . .) [2] وعمل آخر / غير الذى استلمه ، (ص٢١٧٥) وعدلت عن إعطائه ، لأن المكباتى أكد أنه اتفق معه على شىء فى متابعته نسخ الأوراق ، وأن الحاجة إليه لم تنقطع .

ولقد أعدت القول لهم عن مناسبة التقسيم بناء على قلة الأمل فى نجاح المفاوضة ، لأن كل الدلائل تدل على أنها ليست مفاوضة حقيقية بل هى فى الحقيقة تحقيق ، وأنها تنتهى بتقديم ، تقدمه لجنة ملنر لحكومتها . لا باتفاق تعقده معنا ، وأنه حفظ لهيبة الوفد وكرامته ، ولئلا يثقل عليه قطع المفاوضة والخروج باكين ، يلزم أن يكون أقساما ، قسم فى باريز وآخر فى لونده وثالث فى مصر ، وأنه إذا تعذر على قسم لونده الوصول إلى اتفاق مقبول ، اعتذر بمراجعة إخوانه وعاد إليهم بلا ضجة ولا رجة ، وإذا بدا له إن النجاح مضمون استأذن قسم باريز لكى يتفق الكل على القرار النهائى ، ولا فرق عندى أن أكون من المفاوضين أو القاعدين ، بل إنى أفضل القعود ، ولأنى كاره للاتصال بهؤلاء الخبثاء ، ولا أريد أن أراجع إذا قعدت ولا أراجع إذا فاوضت إلا فيما خرج عن حدود التوكيل وما فيها فإنى متنازل عنها ، فسمعوا هذا الكلام ووافقوا على مقدماته ، خصوصا عدم الأمل

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

(٢) كلمة غير مقروءة .

فى النجاح ، ولكنهم لم يوافقوا على نتيجته ، وظهر لى أن حب الظهور له تأثير كبير فى آرائهم ، ولا أخص لطفى وحمد فى الاتصال بمحمد محمود فى لوندره ، ومهما يكن من أمرهم نصحى ، وصرحت بما يخالج صدرى إبراءً للذمة وخروجًا من العهدة أمامهم ، والله يتولى أمرى وأمرهم .

(. . .)[١] وما فى الجوازات فى أقل من القليل وقال إنه قوبل بحفاوة واعتناء لم يرد لهما مثيل ، وتوسط الإنجليز فأنهاها الفرنساوية بأسرع ما يكون ، ولم يتوجه عليها اعتراض بالسقوط على كونها أسقطت بمرور سنة عليها من غير تجديدها .

كتبت خطاباً إلى بنك الكريدى ليونيه بأن يسلم ما لى عنده من الحساب إلى حرمى لحد أن يستلم أمرًا آخر ، وكذلك كتبت للبنك الأهلى بمصر أن يسلم لها من حسابى مبلغ خمسة آلاف جنيه .

حضر اليوم مكاتب الديلى إكسبريس مسيو توكفيلد ، وسألنى عما أفتكر فى المصالح الإنجليزية وضماناتها التى تطلبها إنجلترا ، قلت إن الأوْلى أن يوجه هذا السؤال إلى إنجلترا ، قال وما تفتكروا أن تعرضوه عليها ، قلت إننا نعرض عليها بروجرامنا ، ونحن مستعدون لتلقى ملحوظاتها ومطالبها وفحصها بروح التسامح ، قال وهل تأمل نجاحًا ، قلت : إنهم على كونهم يعرضون مطالبنا يؤكدون لنا أن
(ص٢١٧٦) الاتفاق ميسور بالمفاوضة ، فبناء عليه يجعلنى أحسن الظن / على الأمل فى النجاح ، وجعلته يكتب المحادثة ويترك نسخة منها بقلمه .

٢يونية سنة ٢٠ [٢]

(ص٢٠١٢) أرسلنا التلغراف الآتى إلى محمود باشا سليمان الساعة ١٢,٣٠ :

«لاقى زملاؤنا فى لندرة قبولاً حسنًا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى الوصول بالمفاوضة إلى حل مرضٍ ، ولهذا عزمنا أن نتوجه إليهم بحول الله يوم

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) أحداث اليوم نفسه أى ٢ يونية ١٩٢٠ من كراسة ٣٦ ، الصفحتان من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ .

السبت القادم للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها . والحجة فى وضوح الحق والمعونة من الله نصير الضعفاء » .

كررت على إخوانى اليوم ما أبديته لهم فى خصوص تقسيم الوفد ، وإن كنا (ص٢٠١٣) تأهبنا للسفر جميعا ، وأعلمنا إخواننا فى لوندره به ، وبينت أنه أحفظ لكرامتنا وأحوط لأمرنا وأليق بمأموريتنا ، وسيان عندى أن أكون فى الذاهبين أو المتقاعدين . وأن القسم المفاوض له أن يتصرف بما يشاؤه فى حدود التوكيل من غير أن يراجع غيره من الأقسام .

ولكن المراجعة تجب عليه إذا خرج عن هذه الحدود ، ثم إذا رأى نجاحاً فى المفاوضات ، وتقوى أمله في الوصول إلى الغاية المنشودة ، أخطر الأقسام الأخرى ، فحضرت لوضع الاتفاق النهائي ، وإلا خفت عليه العودة من غير أن يكون الوفد قد أضاع شيئًا من كرامته . وبينت كل ذلك على أني قليل الرجاء في اعتبار ما يكون مفاوضة ، بل الدلائل تدل على أنها نوع من التحقيق مستور بستار المفاوضة ، وسيبين ذلك من أول وهلة عندما نبدأ . إننا سنتكلم بصفة كوننا نوابًا عن الأمة المصرية مع من هم نواب عن الحكومة الإنجليزية . إذ من الجواب على هذا تعرف الصفة .

الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر حضر مراسل جريدة الديلي إكسبريس ، ودار حديث بينى وبينه عن المسألة المصرية . والحديث يتلخص في العبارة الآتية التي كتبها بالإنجليزية وترك لنا صورة منها . «أخبرني معالي زغلول باشا ، بعد ظهر اليوم ، أنه ذاهب إلى لوندره في آخر هذا الأسبوع للمفاوضة مع لجنة ملنر ، وبروجرام معاليه معروف مشهور لا يشتمل إلا على مطلب واحد ، وهو الاستقلال التام لمصر . وأخبرني بأنه ذاهب إلى المفاوضة وهو مملوء بروح التسامح ، ومستعدًا كل الاستعداد لمناقشة المطالب البريطانية العادلة المشروعة التي تطلبها بريطانيا العظمى / نُظر استقلال مصر . أما نوع تلك المطالب فمعاليه يرى أن على (ص٢٠١٤) بريطانيا العظمى لا عليه هو يكون وصف تلك المطالب وتحديدها» .

(ص٢١٧٦)

٣ منه[1]

يوم أول يونية زارنى شابان من شباب فرنسا أول من أمس ، وأبديا عطف الشبيبة الفرنسية على المسألة المصرية ، فشكرت لهما شعورهما ، واليوم تلقيت منهما خطابًا مؤيدا هذا العطف .

أمس كتبت بعض الأوراق إلى حرمى تسوية لحالتى ، وكان تأثرنا الاثنين شديدًا ، وقلت لها إنى لا أخشى الموت ، فكل حى فائت ، وإنما أخشى المرض ، فألم الموت يذهب سراعًا وألم المرض يبقى طويلاً ، وكلما فكرت فى انتقالنا جميعًا ، كلما ضاق صدرى ، وكلما تصورت عدلى كلما شعرت بنفور شديد منه ، وأسف عظيم على تأييده . ويبدو لى فى جميع الأحوال كمن يريد صيدًا ولا يهتم بالشباك ، وأذكر له تردده كل يوم عندى قبل سقوط وزارة سعيد ثم هروبه منى عند تشكيل وزارة رشدى[2] ، ثم خطته معى بعد تشكيلها حتى كادت العلائق بيننا تنقطع إن لم تكن انقطعت ، ثم ما كتبه إلى يوسف صديق عن سيرتنا فى الجمعية التشريعية وانتقد به بخطتنا فيها ، ثم تثاقله عن زيارتى عقب عودتى من أوربا سنة ١٩١٤ ومقابلته إياى على المحطة بغاية البرود يوم تشييع جنازة مصطفى باشا وكنت مريضًا ، ثم أخذه الجانب عنى بعدها . وفى أثناء سلطة السلطان حسين إلا قليلا ، وتخليه عن مساعدتى فى مسألة سعيد ولو بكلمة . وكل ذلك مر بخاطرى . فقلت سبحان الله ،كل هذا وسيرته مع الخديو السابق[3] ثم مع السلطان حسين من بعده ، والمحادثات التى نشرتها الجرائد عن الحماية وتحبيذها ، كان يوجب على الحذر منه ، ولكن للغفلة سلطان وللحياطة أحكام .

اليوم سحبت من بنك كريدى ليونيه مبلغ خمسة عشر ألف فرنك ، منها عشرة فرنكات إلى محمد علي بك وفاءً لما أخذته منه سابقا ، ومنها ٢٥٣

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٧ .

(٢) استقال محمد سعيد من نظارته الأولى (٢٣ فبراير ١٩١٠ ـ ٥ أبريل ١٩١٤) وخلفته نظارة حسين رشدى الأولى (٥ أبريل ١٩١٤ ـ ١٩ ديسمبر ١٩١٤) . كرم ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) هو عباس حلمى الثانى .

استلمت به ورق بنك نوت إنجليزى بمبلغ خمسين جنيها ، والباقى وقدره ألفان وأربعمائة وثلاثة وستون ، سلمته إلى حرمى وفوقه أولاً سبعة آلاف فرنك ، وثانيًا ثلاثمائة وتسعون فرنك ، قيمة ما استولت اليوم عليه منى مبلغ تسعة آلاف وثمانمائة وخمسين فرنك ، إذ كنت سلمتها قبل ذلك مبلغ سبعة آلاف فرنك لشراء ملابس وقيمة مرتبها . / وليس فى جيبى الآن إلا مبلغ ٢٥ فرنكا و٥٠ جنيها (ص٢١٧٧) إنجليزيًا ، والظاهر أنى لا أحتاجه لأن آخذ غيره . بلغت قيمة الجنيه الإنجليزى اليوم ٧٥/٥٠ .

وما ذهبت إلى مكان الوفد اليوم ، لأنى أشعر بقرف من بعض أعضائه ، ويكونى فيهم غريبًا عنهم ، وكذلك هم يشعرون . ويخيل لى أن الحسد ملأ قلوبهم وحب الشهرة أفعم صدورهم ، فهم لايستطيعون أن يتركوا فرصة تمر إلا انتهزوها للتظاهر ، ولقد يكون من المفيد جدًا أن أقلل بقدر الإمكان من الاجتماع بهم ، ومن الكلام معهم ، وأن لا أطلعهم من أفكارى إلا على ما يمنعهم من الانحراف عن سبيل الرشاد ، وكما ينبغى لى أن أيأس من إخلاصهم ، فلا يستوى الخبيث والطيب ولا النزيه وذو الغرض ، وما دام كل منا يسعى إلى غاية غير التى يسعى الباقى لها فالصفا غير ميسور ، ولقد أجهدت نفسى كثيرًا فى استرضائهم فلم أفلح إذ لا يُرضى ذى الغرض إلا أمانيه .

يحذرنى كل من لاقيت من خداع الإنجليز ودهائهم ، وينصحنى بأن أثبت أمامهم وألا أتساهل فى شىء عظيم لهم ، ولا أغتر بما يبذلونه (. . .)(١) ضروب المجاملة وصنوف الملاطفة ، وأن أكون فى احترامى من نعومة ملامسهم وحلاوة مذاقهم . وآخر ما تلقيته من هذا القبيل قول مسيو إسكرنيه مدير بنك الكريدى ليونيه ، إذ قال اليوم «سوف تلقى منهم كثيرًا من اللطف والعطف ، فاثبت لهم وأشدد أمرك معهم ، وسوف يجتهدون فى إطالة إقامتك عندهم ، فاحذرهم كل الحذر ، وقد سرت إلى الآن سيرًا حكيما أعجب العارفين ، وأنت اليوم أكبر من نائب ملك ، فاحتفظ بهذه الترقية ولا تفرط فيها» .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

وإنى أفتش فى نفسى فلم أجد منها ميلاً لعظمة ولا رغبة فى فخفخة ولاحبًا فى علو عند غير قومى ، بل لا أعد هذا العلو إلا تسفلاً ، فكل منزلة رفعونى إليها مهما كان شأنها لا قيمة لها فى نظرى ولا ميل إليها فى نفسى ، ولا أنظر إليها إلا كما ينظر إليها الهاوى إلى الهاوية ، والفخر الذى أنشده ، وفيه انحصر أملى هو الوفاء بعهدى لأمتى ، ولئن أكن فى السجن وفيًا أحب إلىّ أن أكون للأعداء وليًا ، ولئن تجرد صدرى من كل نيشان أحب إلىّ أن تجله نياشين الصدأ ، ولئن مت فقيرًا وعناية أهلى تحفنى خير من أن أكون غنيًا وقلوبهم تلعننى ، وإنى أحمد الله كل الحمد على هذا الشعور ، وأطلب منه تعالى أن يبارك لى فيه ، وأن يعيننى على الدوام من خطوات الوهم وسقطات اللسان .

(ص٢١٧٨) إن المفاوضة خارج إنجلترا كانت أبعد الشبهات ، لو تم الاتفاق على ما دون الاستقلال التام بقليل ، لأنه لا يخطر على بال أحد إذ ذاك أن نتيجة استمالة أو استهواء ، وإذا لم يكن فى الإمكان الوصول إلى ذلك كله ، فإن التقسيم كان كفيلاً بمقدار عظيم منه ، ولكن أصحابنا قد عموا عن الصواب وتولاهم الملال ، واستولت عليهم رغبة الامتهان ، يريدون أن يصلوا إلى غاية تسهل عليهم العودة مهما كان ثمنها . ومن الغريب أن هذا المعنى لاحظه فيهم كامل مع أنه قليل الاختلاط بهم ولايفضون لمثله بكل ما عندهم ، ومن هذا الباب ما قالته حرم صالح باشا اليوم لحرمى من أن أعضاء الوفد فى لوندره صادقوا كثيرًا من الآراء ، وأُعدت لهم مركبات من طرف الحكومة ، وألحت عليها أن توصينى من طرفها أن أبعد عن هذه المظاهر ، وأن لا أجعل لها فى نفسى مكانًا ، وأنه يجب علىّ أن أقيِّم السافل من إخوانى ، وأن أُعَدِّلَ المعوج منهم ، وأن أحذرهم عاقبة الخور وأنذرهم بسوء العقبى ، إن هم فرطوا فى جانب ما ائتمنوا عليه ، فكأنها فى هذه الموجة بيننا واقفة تمام الوقف على المكنون من أمرنا ، فأجابتها امرأتى أن لا تخافى من زوجى ضعفا ولا غرورًا فهو ذاهب والفوز يملؤه والتمسك بالحق من غايته .

لما رويت هذا التلغراف[1] لحرمى لفتت نظرى لوجوب الرد عليه فى مصر وسأنظر فى ذلك غدًا .

---

(١) لم يشر سعد زغلول إليه .

ألا يمكن أن يعرض أن لمصر ضرب[١] ضرائب على الأجانب إذا كانت مضروبة على المصريين ، من غير مراجعة الدول أو الدولة الإنجليزية ، كما أن القوانين التى تسنها تكون سارية على الأجانب أيضا من غير تصديق[٢] مادامت لا تكون مخالفة لقوانين الدول المتمدنة فى نوعها .

وأما القوانين المتعلقة بالنظام القضائى ، فإنه يحتاج منها إلى تصديق إنجلترا ، إذ يمكن إعفاء من يكون التصديق فى القوانين التى تحكم علائق[٣] الأجانب بعضهم مع بعض . أما مع المصريين فتحكمها القوانين الاجتماعية .

٣ يونية ١٩٢٠[٤] (ص٢٠١٤)

ورد تلغراف من محمد باشا محمود بتاريخ ٢ الجاري مضمونه أنه تقابل مع لورد ملنر ، وكلمه بشأن المقالة المنشورة في جريدة التيمس وأنه مرسل إلينا التفاصيل بالبريد . الساعة ٤ بعد الظهر . فأرسلنا إليه التلغراف الآتى :

« لم يصلنى خطابكم ويمكن أن تردوا على التيمس إذا استحسنتم بأن قبول المخابرة لم يكن تعديلاً لخطتنا ، لأننا صرحنا استعدادنا لها في أوربا في كل وقت . وما هي من انفراد عدلى باشا ، وأنها إجابة لدعوة اللجنة . ولم يكن بين أعضاء اللجنة المركزية انقسام ، وليس لزغلول أتباع بل له مُوَكِّلون يعبر عن مطالبهم ، وهم جميع طبقات الأمة . والدعاء فى المساجد والبيع لنا والتلغرافات المتواترة بتشجيعنا على التمسك بمطلب الأمة تؤيد ذلك» .

٤ يونية[٥]

(ص٢١٧٩) لا أزال أفكر فيما يكون منا مع ملنر ، وما يكون منه معنا ، إن الجرائد الإنجليزية خصوصًا الديلى كرونكل والتيمس تنشر أن تقرير ملنر كاد يتم ، وما آخر تقديمه إلا انتظار أقوال الوفد ، وقولك بأنه وإن اشتمل على أشياء مهمة ، فكلها فى

---

(١) أى : فرض .
(٢) المقصود : تصديق الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية .
(٣) علاقات .
(٤) أحداث اليوم نفسه ، أى : ٣ يونية من كراسة ٣٦ ، ص ٢٠١٤ .
(٥) العودة إلى كراسة ٣٧ .

دائرة الحماية . وتحاول التيمس فيما نقلته عن مكاتبها بالقاهرة بتاريخ ٣١ مايو ، أن توهم أن دبيب الانقسام دَبَّ فى الأمة ، وأن المناداة بالاستقلال خَفَّت ، وأن التلامذة تبرموا من خطة الوفد ، كما تبرم منها الذين يجمعون له المال ، وأن زغلول كان يميل من زمن للمفاوضة ، ويمهد له بتصريحاته ، وأن عدلى لم يسافر إلى باريز للراحة كما زعم ، بل فى الحقيقة لإغراء زغلول بالمفاوضة . كل هذه الأقوال تدل على أن لجنة ملنر بعيدة عنا ، وأنهم لم يقصدوا بالمفاوضة إلا إيقاع الانقسام فى الأمة وربما بين أعضاء الوفد ، والاجتهاد فى فك الوحدة التى وقفت أمامهم . ولقد كان تقسيم الوفد إلى فريقين ، يسافر فريق ويبقى فريق أخف ضررًا ، ولكن ما العمل؟ وماذا يكون عند اللقاء؟ .

خطر فى بالى أن أقول له إننا حضرنا بناء على دعوتك[1] لأجل وضع قواعد اتفاقية بين مصر وإنجلترا ، نحن نفهم من هذه القواعد المبادئ التى تبنى عليها العلائق بين الأمتين ، وهذه القواعد ترجع إلى أصل من أصلين : إما الحماية أو الاستقلال ، أما الحماية فمصر غير قابلة لها بحال من الأحوال ، ولا يمكننا نحن وكلاءها ، كما لا نملك ، أن نقبل الحماية كأساس للمفاوضة ولا كنتيجة لها ، فهل تناقش معنا على قاعدة الاستقلال؟ إن كان الأمر كذلك فالأمر لهم والاتفاق قريب ، وإلا إذا لم يكن هناك هذا الاستعداد على أى حال فلا فائدة فى الكلام . عبارة أخرى هى نريد أن نتخابر فيما ينبغى أن تكون عليه حالة مصر السياسية ، أو ما ينبغى أن تكون عليه حكومتها من الأنظمة ، إننا نظن أن الترتيب الطبيعى يقتضى الكلام أولاً فى الحالة الأولى ، أما الحالة الثانية فهى داخلية ، وعلى كل حال لا يمكن الإلمام بها قبل الإلمام بالثانية .

إن المناقشة على غير أساس ومن غير غاية تعين ، فيجب قبل كل شىء تعيين أساسها وغايتها ، ثم عقد المناقشة فيما ينبغى أن نبنى على هذا الأساس ، وما يوصى من الطرق لهذه الغاية ، ونحن نسارع فنقول إن كل أساس يربط مصر

---

(١) أى دعوة ملنر .

وإنجلترا رباط التابع بالمتبوع ، غير ممكن لنا قبوله ، وكل غاية تكون لهذا الأساس الذى نضعه لا نوافق عليها . / وإذا أراد نقدم له بروجرامنا ، ونطلب جوابه عليه ، (ص٢١٨٠) فقلت بلا تردد ، ولكن لا يحسن فيما أظن الآن أن نقدم له ما نشعر أنه طامع فيه ، وما يمكن أن نتساهل فيه ، بل يلزم أن يكون هذا آخر أمرنا منه .

ورد من سعيد تلغراف بالتهنئة ، وهو يدل على أن تلغرافنا المنبئ بعزمنا على السفر إلى لوندره وصل ، وأرى أن هذه التهنئة سابقة لأوانها .

اليوم زرت البرنس محمد علي ردًا لزيارته ، وللاستئذان بالسفر إلى لوندره ، ولم يرد فى حديثنا ما يهم إثباته ، ثم زرت مع حرمى البرنسيس عزيزة حسن فرأيناها مضجعة على كرسى طويل لأن بها دملاً فتحه الحكيم اليوم ويؤلمها إذا تحركت وقامت .

٥ يونية[١] (ص٢٠١٤)

سافرنا إلى لوندره بقطار الساعة ٩,٤٥ صباحًا ، ووصلنا شاطئ إنجلترا فالكستون الساعة ٤ ووجدنا بانتظارنا مستر ورلند من طرف اللورد ملنر ، ومعه موظف من موظفى الحكومة البريطانية لاستقبالنا ، فصحبنا من هذه المحطة إلى محطة لوندره حيث استقبلنا فيها بعد إخواننا الذين سبقونا ومستر انجرام سكرتير اللورد ملنر مبلغًا إيانا تحيته بقدومنا ، وعدد عظيم من المصريين الموجودين بإنجلترا من التلاميذ وغيرهم ، فاستقبلونا أحسن استقبال ، وهتفوا لنا ولمصر هتافًا (ص٢٠١٥) عظيمًا متكررًا . وكانوا يحملون الراية المصرية وفيها الهلال بجانب الصليب مرسومًا[٢] ، وتبعونا وإلى حيث نزلنا بأوتيل كارلتون ، فأعادوا الهتاف لنا على بابه وانصرفوا مشكورين على إخلاصهم ، وعقب جلوسنا حضر محرر «الأبسرفاتور»[٣] فقلنا له : إننا جئنا للسعى فى الاعتراف باستقلالنا ، ولأن نضع أساس الصداقة بين

---

(١) أحداث أيام ٥ ، ٦ ، ٧ يونية من كراسة ٣٦ ، الصفحات من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ .

(٢) العلم المصرى كان وقتئذ أحمر اللون ووسطه ثلاثة أهلة بيضاء بها ثلاث نجوم باللون نفسه . ومن الواضح أن الراية المذكورة ارتبطت بثورة ١٩١٩ وشعار الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين .

(٣) الأوبزرفاتور (Observateur) .

إنجلترا ، وبيننا وهى لا شك تقـدر هذه الصداقة قـدرها ، وقد أخذنا عـقب ذلك تلغرافًا من أحمد يحيى باشا من الإسكندرية بأن الإسكندرنيين رفعوا الدعاء إلى الله بنجاح قضيتنا .

٦ يونية

أرسلنا تلغرافًا إلى محمد باشا سليمان بوصولنا وحُسن تفاؤلنا ، وبالسلام على إخواننا الوطنيين ، ثم تلغرافًا آخر بأن دعاء الأمة ملأ قلوبنا أملاً بنجاح أعمالنا ، لأن الله سميع الدعاء زادها الله ثباتًا وزادنا رشادًا ، ثم تلغرافًا ثالثًا إلى أحمد باشا يحيى بأن تلغـرافـه السـابق ذكـره سَرَّنا ، ورجـوناه أن يبلغ لبلدييـه شكـرنا ، بارك الله فى دعائهم وحقق آمال الأمة . ثم قضينا اليوم من غير أن نزور أحدًا لعدم جريان العادة هنا بالتزاور فيه . ووصلنا خبر من ملنر بواسطة عدلى باشا بأنه يريد مقابلتى معه ومع مستر ورلرند غدًا فى بيته الساعة ١٠,٣٠ صباحًا مقابلة خاصة ، وأننا مدعوون فى وزارته لتناول الشاى وحصول التعارف بين أعضاء لجنته وأعضاء الوفد غدًا الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر .

٧ يونية

فى هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالاً حسنًا ، وبعد تناول الكلام فى السفر وما فيه من راحة ومشقة ، دار الكلام فى موضوع المسألة المصرية ، وخلاصته أن فى مصر نظامًا موجودًا ، وإنكم تريدون أن تغيروه فجأة ، فما هو النظام الذى تريدون أن تضعوه مكانه؟ .

(ص٢٠١٦) قلت «إنا نريد نظامًا دستوريًا تكون فيه الحكومة مصرية صرفة مؤلفة من برلمان ووزارة مسئولة وحاكم» فقال وهلاّ يخشى من حصول اضطراب إذا حصل هذا التغير فجأة ويحدث فى مصر ما حدث فى غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلا ، وكما حدث فى مصر نفسها[1] . قلت ساعدنى عدلي باشا فيما قلت «إن

---

(١) المقصود : وقت الثورة العرابية .

الظروف تغيرت . ومصر الآن غيرها من أربعين عاما[١] ، وقد تقدمت تقدما كثيرًا ولا تقاس بتركيا . فقال ولكن هذه عادة الشرقى لا تستقر فيه مثل هذه النظامات كثيرا ، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا اليابان . قلنا إن كانت اليابان خرجت من هذه العادة مع أنها لم تكن مهيأة لتلك النظامات من قبل ؛ فمصر تكون أصلح منها لها- ولا يخشى عليها من الخلل - قال إن مصر تهمنا كثيرا ، لا فى جهة القنال لأن مسألته لا أهمية لها . ولكن من جهة موقع مصر من المملكة البريطانية موقع القلب فى الإنسان ، فيهمنا جدًا أن تكون هادئة منظمة متقدمة حتى لا يحدث فى مملكتنا أقل اضطراب منها . وأننا نخشى كثيرًا من حدوث الاضطراب فيها عند تغيير نظاماتها فجأة . وكذلك نخشى أن يعتدى الغير عليها كالطليان واليونانيين وغيرهم .

نعم إنهم اليوم حلفاؤنا ولكن التغيير ممكن . ولهذا لا يمكن لإنجلترا أن يكون مقامها فى مصر كبقية الدول ولا ترغب أن يكون لهذه الدول سفراء عند مصر لأنهم يكوّنون وسائط للدسائس والفتن . ولهذا ترغب فى أن نحالف مصر وتحالفنا . قلنا إنه لا خوف فى التغيير الفجائى للأسباب التى قدمناها . ولا خوف من الدسائس لأنها لا تجد أرضا صالحة لها فى مصر ، إذ مادامت إنجلترا تعترف بحرية مصر واستقلالها وتحالفها / فلماذا تقبل مصر دسائس أعداء الإنجليز ، ولأى (ص٢٠١٧)
غرض تذهب مع هذه الدسائس؟ إن مصلحتها حينئذ تقضى عليها بألا تصغى لأى دسيسة وأن تحافظ على هذه الصداقة التى يكون فيها كل خير لها ، وليس فيها من ضرر عليها ، وإذا كانت مصر تكره سيادة إنجلترا فهى لأنها تكره كل سيادة سواء كانت إنجليزية أو غيرها . ولهذا لا يمكنها عند الاستقلال أن تبحث فى أن تدخل فى الرق مرة أخرى ، والدسائس كما تدبر بواسطة السفراء يمكن تدبيرها بالوكلاء ، الذين يجب أن يكونوا فى مصر للدول الأجنبية . والدسيسة ترتبط بصفة الرجل أكثر مما ترتبط بعنوانه أو لقبه ، ثم من جهة الخشية ، خشية التعدى الخارجى ، فلا محل لها مع وجود المتحالفة[٢] .

---

(١) المفروض ٤٢ عاما .
(٢) أى : إنجلترا .

قـال إن المـحـالفـة تكون مـؤبدة . قلت لا شيء يُلزم أن تكون كـذلك لأن الظروف تتغيـر ، والأحسن أن تكون لمـدة معينة قابلة للتجديد ، ثم قلنا إن عدم وجود سفراء فى مصر للدول الأجنبيـة يستلزم ألا يكون لها سفراء فى الخارج وحينئذ ينعدم الاستقلال الخارجى ، وهذا ما لا يرضاه الشعب المصرى . فقال إننا نترك الكلام فى هذه المسألة لوقت آخر . وهكذا نفعل فى كل مسألة لا يحصل الاتفاق عليها إلى النهاية . قلنا كذلك إن المسائل مرتبطة بعضها ببعض وتكوّن كلُّها كلاً غير منقسم ، ثم قال إنه يحسن ألا يكون عدد المتداولين كثيرًا ، لأنه كلما قل عددهم سهل التداول . وفى رأيى أن يكون منكم ثلاثة ومنا ثلاثة ، فمن هم الذين تريد أن يكونوا معك . قلت سأخبركم بهم بعد ، ثم قال إنى أدعوكم للاجتماع الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر للتعارف . وبعد ذلك انصرفنا .

ومما جاء فى كلامه أن الحماية تقتضى دفع التعدى الخارجى ولكنها لا تقتضى شيئا آخر ، وإننا[1] نريد أن نترككم فى الداخل تفعلون ما تشاءون ، ولكنا نريد أن تحفظ الباقى ، فقلنا إن الحماية التى فهمناها هى / غير هذه الحماية (ص٢٠١٨)
النظرية . فالحماية التى عرفناها منكم ، ووقعت علينا آثارها هى التى ترتب عليها أن يعزل الحامى حاكم البلاد ويعين آخر بدله[2] . ويعلن الأحكام العرفية ويجعل حياة سكانها وأموالهم وشرفهم معلقة بإرادة واحد من أتباعه . هذه هى الحماية التى عرفناها منكم .

ثم اجتمعنا بعد الظهر فى وزارة المستعمرات ، وكنت بالطربوش وبقية الإخوان بالبرانيط نظرًا لعدم وجود طرابيش عندهم . وقدم اللورد ملنر لنا أعضاء لجنته ، كما قدمت لهم زملائى . واختلى كل بكل ، وجلست مع ملنر برهة أخبرته فيها بأن الوفد عين محمد باشا محمود ولطفى بك السيد لأن يكونا معى فى المخابرة ، فقال ويحضر عدلى باشا كذلك ، فقلت وهو كذلك . فقال وسيكون معى رنل رود ، أما الثانى فلم أوفق لتعينه بعد لاشتغال الكل . ثم سألته عما إذا كان

(١) المقصود : الإنجليز .

(٢) عقب إعلان الحماية البريطانية عزلت بريطانيا فى اليوم التالى الخديو عباس حلمي الثانى وولت السلطان حسين كامل على عرش مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

أحد من المصريين سيحضر . قال لحد الآن لا يعلم بحضور أحد إلا سرى باشا الذى حضر لأشغال شركة القنال التى هو عضو فيها . فقلت هذا لا حساب له ، ولا يمثل شيئا . ثم حصل الكلام فى المطبوعات ، فقلت إن التيمس نشرت أخيرًا ما (ص٢٠١٩) ساءنا . فقال إنه لا ينبغى الالتفات لأقوال الجرائد . قلت ولكن لأقوالها فى البلاد التى للرأى العام نفوذ فيها كبلادكم تأثير عظيم . فإذا تمادت فى نشر ما لا يطابق الواقع ضللت الإفهام . وصعب إرجاع الرأى العام إلى الحقيقة ، فإذا سكتم عنها لا يكون لكم فى وجه فيما بعد للتمسك بالرأى العام . قال لا خوف فى هذه الجهة ، قلت انظر تقول التيمس أخيرًا إن المصريين عدلوا عن طلب الاستقلال التام أو لا يطلبونه . فهل تعرف أن فى المصريين من لا يطلب الاستقلال ، قال إننا كثيرا ما شكونا فى هذا الطلب . أى أن كثرة طلبه ضايقتنا .

ثم قال إن صحافة مصر سيئة ، فقلت وما الذى ترتب على سوئها؟ هل يمكنك أن تعين شيئا حدث عنها؟ قال التعدى على الوزراء وقتل الأبرياء . قلت إن هذا ليس نتيجة الصحافة ، ولكن فى كل بلد يوجد متحمسون متهورون ، كما وجد فى فرنسا حيث حصل التعدى على كلمنصو . وفى إنجلترا على مستر لويد چورچ وفى غيرها فى البلاد على كثير من أكابر الرجال ، فلا يعيب مصر أن يوجد فيها أمثال أولئك المتعدين ، وأن الاضطرابات التى حدثت فى مصر والدماء التى أريقت لم تحصل إلا فى المظاهرات التى تداخل البوليس فيها ، أما غيرها فلم يحدث فيها شىء فى الحكمدارات . قال إنه هكذا يزعم بعض الناس فى روسيا وفى غيرها ، فى البلاد التى اختل النظام فيها . قلت لا أعرف ما جرى فى روسيا . ولكن ما حدث فى مصر كان كما ذكرته حيث قُتل كثير من الآلاف من النساء والأطفال والرجال أثناء تلك المظاهرات بيد البوليس ، وعجيب أن يهتم بحياة بعض / أفراد (ص٢٠٢٠) ولا يهتم بحياة شعب بتمامه . إن الصحافة المصرية كل ما يمكن أن يقال عنها إنها كونت شعورًا مضرًا ، ولكن من أى جهة ضرر هذا الشعور؟ من جهة المناداة بالاستقلال . إنى لا أرى هذا ضررًا بل أراه واجبًا ولازمًا . وأن القوة ترى أنه مضر بها . عند ذلك تغير الحديث وذهب ملنر وجاء رنل رود ، فجلس معى برهة ، جرى

الحديث فيها عن أمور عادية خارجة المأمورية . ثم قادنا السير أون توماس إلى البرلمان ؛ حيث شاهدنا مكان السناتو ومجلس النواب[1] ، وعُرفنا بالسير توماس . وقابلنا المستر مالون ، ووجدنا البناء فى غاية الفخامة والقدم . وعدنا حيث كانت الساعة ٧ تقريبا . ثم كان ملنر اتفق معى على الاجتماع بوزارة المستعمرات يوم الأربعاء الساعة ٢,٣٠ ، حيث يباشر المتفاوضون أول العمل ، وقال إننا سنعمل فى هذه الجلسة عملاً كثيرًا[2] .

(ص٢٢١٢) **٩ يونية سنة ١٩٢٠[3]**

بمدينة لوندره بأوتيل كارلتون

فى يوم السبت ٥ منه الساعة ٩,٤٥ سافرنا من محطة الشمال بباريس إلى لوندره ، ووصلنا بولونيا فى الساعة ٢ بعد الظهر ، ثم عدينا المانش فى الساعة ٢ ؛ فوصلنا لوندره فى الساعة ٤ بعد الظهر فى محطة (. . .)[4] ، ووجدنا بانتظارنا مستر ولرند الأعرج ومعه موظف من الحكومة فى انتظارنا فركبنا قطار المفتخر ، حيث كانت الساعة بعد الظهر ، وهو قطار جميل وكراسيه وأبسطته ونظامه جميلة ، وتناولنا فيه الشاى ، ووصلنا لوندره (محطة ڤيكتوريا) الساعة ٦,٥٠ فوجدنا بانتظارنا محمد محمود وعلي ماهر ومستر إنجرام سكرتير لورد ملنر ، وعددًا كبيرًا من المصريين المقيمين بإنجلترا .

فسلمت عند نزولي على من لاقانى من هؤلاء ، وأبلغني مستر إنجرام تحيات لورد ملنر ، وكان مع المصريين أعلام مصرية رسم فيها الصليب بجانب الهلال ، ثم هتفوا لى وللوفد ولمصر هتافًا عظيمًا ، دوى له المكان على سعته واستوقف أنظار

---

(١) مجلسا اللوردات والعموم .
(٢) لم يشر فى كراسة ٣٦ إلى يوم ٨ يونية .
(٣) تبدأ الكراسة ٣٩ بهذا التاريخ ، وتنتهى بيوم ٧ يونية ١٩٢١ ، وسوف يُطبق عليها المنهج الذى اتبعناه فى كراسة ٣٧ ، أى التسلسل الزمنى ، بمعنى أن نستل بعض الأحداث من كراسة ٣٦ لتضم إلى الكراسة ٣٩ .
(٤) لم يذكر اسم المحطة ، ولكنه فى أحداث ٥ يونية السابقة ذكر (فالكستون) .

الناس وكانوا كثيرين ، وكان هناك سيارتان أُعدت لى واحدة وللباقى واحدة كما أخبرنى مستر ولرند فركبنا إلى الأوتيل ومركبات المصريين تتبعنا إلى الأوتيل ، حيث أعادوا الهتاف ، وصعدنا إلى غرفنا ، وهو أوتيل فى غاية النظافة والافتخار والزينة . وريثما وصلنا حضر مكاتب جريدة الأبسبرڤور[1] فلم أقابله ، ورجوت محمد باشا أن يتحدث معه بالنيابة عنى ففعل .

وكان عدلى باشا مدعوًا للغداء فى الريف عند مستر سبندر[2] ، فعاد بعد قدومنا وحضر عقب العشاء وأخبرنى بأن اللورد ملنر يريد أن أزوره فى منزله الخاص يوم الإثنين الساعة ١٠ ، وأننى مع بقية الأعضاء مدعوون فى وزارته بعد الظهر الساعة ٤ ؛ لعقد التعارف بيننا وبين أعضاء لجنته ، ولم نفعل شيئا يوم الأحد لأنه يوم بطالة[3] ، ولا تزاور فيه بل مكثنا فى الأوتيل طول النهار ، لا استغفر الله خرجنا جميعًا للنزهة والغداء خارج المدينة فى جهة على نهر التيمس تدعى(. . .) [4] ، وهو نزل جميل فيه مطعم لا بأس به وموقعه من النهر جميل وفيه موسيقى فتغدينا ، ثم تمشينا قليلا ، ثم عدنا من حيث أتينا ، ولكنا عرجنا فى طريقنا على حديقة غضة[5] عمومية ، فتجولنا فى جوانبها ، ورجعنا إلى نزلنا ، وكنا مسرورين من المناظر التى شاهدناها ، ولم يقع ما يكدر ، ولكن عبد العزيز بك لم يكن معنا ، لأنه كان مريضا فى الأوتيل من بضعة أيام .

وفى الميعاد المحدد لنا من اليوم التالى ذهبت مع عدلى باشا والأعرج / إلى (ص٢٢١٣) منزل اللورد ملنر ، وهو عبارة عن مكان صغير جداً ، باب واط[6] صغير ، ومدخله مكان صغير لا تبلغ مساحته ثلاثة أمتار فى مترين ونصف ، وعلى يمينه حاجز ،

---

(١) الأوبزرڤر (Observer) .

(٢) المستر سبندر Spender رئيس تحرير جريدة وستمنستر ، عبدالرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ص ٤٠١ ، ٤٠٢ .

(٣) إجازة .

(٤) يوجد فراغ فى الأصل .

(٥) كلمة غضى تُطلق على النبات ، أى صار نضرا ، المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٩٢ ،ص ٤٥١ .

(٦) يقصد منخفض .

من خلفه موضع صغير تقيم فيه فتاة هى كاتم أسراره ، فأبلغها الأعرج شأننا ، فصعدت ودعتنا للصعود ، فصعدنا على سلم صغير كسلم المأذنة ، وهو يوصل إلى ردهة صغيرة فيها باب صغير هى حجرة اللورد التى استقبلنا فيها بغاية الهشاشة والبشاشة ، وبعد السلام وتبادل الكلام فى السفر وأحواله وراحته ومتاعبه أنشأ يقول[١] .

(ص٢٠٢٠)

٩ يونية سنة ١٩٢٠[٢]

حضر أمس واصف بك غالى وأكد بأن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس شبت من ناحية السراى وغيرها لعرقلة أعمال الوفد ، وبلغ أنهم يسعون فى تختيم الناس على أوراق ضدهم[٣] ، وأن ثقة أخبره عنى زورًا أن المفاوضات لا يمكن أن تتم بدون أن يحضرها بعض الوزراء الحاليين ، وأن شيخ الجامع الأزهر منع الدعاء فيه .

وفى هذا اليوم حصل الاجتماع بوزارة المستعمرات فى الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر بعد أن كان الميعاد محددًا الساعة ٣,٣٠ لأن اللورد ملنر كان مشغولا ، وكتب سكرتيره مكتوبا أمس بأن أشغاله تقتضى تأجيل الجلسة إلى الساعة ٤ . ولكنه مع ذلك لم يحضر فيها بل حضر فى الساعة ٤,٣٠ كما ذكرنا واعتذر .

(ص٢٠٢١) وكان حاضرا فى لجنته رنل رود ونحن الثلاثة/ وعدلى باشا فجلسنا حول مائدة ودارت المناقشة فى الموضوعات الآتية :

١- التحالف بين مصر وإنجلترا .

٢- احتلال بعض الجنود الإنجليزية لمصر .

٣- ضمان الإصلاحات التى ابتدأت فى مصر[٤] من أربعين عاما .

٤- ضمان حقوق الأجانب .

---

(١) لم يستكمل القول .

(٢) أحداث ٩ ، ١٠ ، ١٢ يونية من كراسة ٣٦ ، الصفحات من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣١ نلاحظ أن يوم ٩ يونية توجد له أحداث فى بداية كراسة ٣٩ ـ كما هو واضح قبل قليل- ولكنها تختلف عن الأحداث هنا .

(٣) أى : ضد الوفد .

(٤) مضى على الاحتلال حوالى ٣٨ عامًا .

- ١ -

فى التحالف

طلب اللورد ملنر فى فاتحة كلامه وضع اتفاق أو معاهدة لتحديد العلائق بين مصر وإنجلترا ، وقال إن هذه المعاهدة يجب أن تكون ملزمة من الطرفين(Li- Lateral) وأن معنى التحالف أن إنجلترا تدفع عن مصر كل غائلة خارجية ، ومصر إذا شاءت تدافع عن إنجلترا أو لا تدافع مثل كندا ، فإن هذه الجهة ليست ملزمة بأن تساعد إنجلترا . قال والمحالفة تكون دائمية ، ولكنها ربما اشتملت على شروط مؤقتة . قلنا لا بأس فى المحالفة ولكن يلزم أن تكون على طريق التبادل ، ومن حيث إن مصر صغيرة بالنسبة لإنجلترا المترامية الأطراف والواسعة المدى يجب أن تحدد الجهة التى يجب على مصر أن تساعد إنجلترا فيها ومقدار هذه المساعدة ، لأن مصر لا تريد أن تقابل جميل إنجلترا وحسن استعدادها إلا بمثله . ثم انتقل الكلام من غير تقرير شيء فى هذا الموضوع إلى الكلام فى الموضوع الثانى .

- ٢ -

فقال إن صالح إنجلترا فى الشرق يستلزم أن تتخذ مصر قاعدة حربية لها ، فناقشناه فى ذلك . وقلنا إن هذا ليس فى الإمكان ، لأن لإنجلترا مواقع كثيرة تحت يدها يمكن أن تتخذ فيها قواعد حربية . فقال إننا لا نريد بهذه القاعدة أن تكون ضد مصر ، ولا فى كل القطر بل فى جهة معينة كالقنال / وبطريقة مؤقتة ، لأنه (ص٢٠٢٢) يهمنا أن نحافظ على القنال لا ضد المصريين بل ضد التعديات الخارجية . فقلنا إن القنال لم يهدد ، وقد رأت الدول فى سنة ١٨٨٨[1] بما فيها إنجلترا أن تضع لهذا القنال نظامًا وتكتفى فيه بدفاع مصر وتركيا عنه ، فلماذا لا يكتفى بهذا النظام

(١) فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ وُقعت اتفاقية القسطنطينية (الأستانة) بين الدول : بريطانيا وألمانيا والنمسا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وروسيا والدولة العثمانية ، بشأن النظام الخاص بضمان حرية جميع الدول فى استخدام قناة السويس فى مختلف الأوقات ، سواء زمن السلم أو زمن الحرب . أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ / ١٩٦٧ ، ص ١٧٤ .

الآن؟ مع أنه لم يحدث شيء يقتضى تغييره ، كما أنه لم يهدد فى أية دولة كانت ، بل هذا التهديد غير ممكن ؛ لأن فوائد القنال أصبحت عالمية لا تختص بدولة دون أخرى بل للعالم أجمع ، وإن كان هناك بينها تفاوت فى الانتفاع به . على أن القوة التى تكون فى القنال كما تطلبون تكون بالطبيعة قليلة بصفة رباط (Poste) ولا تكفى لأن تدفع الاعتداء الأجنبى .

قالوا عند حصول هذا الاعتداء تحشد إليه الجيوش بطريق البحر والهواء[1] ، قلنا لماذا لا تكتفون حينئذ بالجنود المصرية التى يمكن أن تضاعفها؟ فتكون أضعافًا مضاعفة للعدد الذى يمكنكم وضعه فى القنال . قالوا هذا كلام معقول ووجيه ، ولكن إذا انسحبت الجنود الإنجليزية كلها دفعة واحدة ، ولم يبق فى القنال حارس إنجليزى ، أورث ذلك دهشة عند الأمة الإنجليزية وفى الرأى العام ، فاتقاء لهذه الدهشة ، نريد ذلك الرباط من غير أن يترتب على وجوده أقل تداخل فى أمور مصر . ولا يكون له صفة الاحتلال ، بل حراسة القنال ضد الأجنبى برضاء مصر وقبولها .

وجاء فى كلامهم فى هذا الموضوع «أن إنجلترا رضيت باتفاق سنة ١٨٨٨ لأنها كانت محتلة مصر» قلنا إن احتلالها كان مؤقتا فى نفسها لأنها كانت تعد بالجلاء ، وعند العالم الذى تلقى وعودها العلانية . فهى اشتركت فى هذا الاتفاق وهى عالمة وعازمة على الجلاء . فلم يجد على هذا الكلام جوابا . ثم انتقلنا إلى الكلام فى الموضوع الثالث . (ص٢٠٢٣)

– ٣ –

قال إنه يهم إنجلترا أكثر فى كل شيء ضمان الإصلاحات التى باشرتها مدة أربعين سنة والتى رتبت على نفسها المسئولية عنها ، فلا يمكنها أن تتخلى عنها بدون أن تتأكد فى استمرارها ، فما هى الضمانات التى أعددتموها لذلك؟ . قلنا إن هذه الضمانة هى فى النظام الذى ستكون عليه حكومة مصر . فإنها ستكون حكومة

(١) أى : الأسطول والطيران .

حرة مستقلة دستورية ذات برلمان ووزارة مسئولة وحاكم (Sovereign) وهذه أقوى ضمانة يمكن الإتيان بها . قالوا ولكن من الصعب جداً تصور الخروج فى الحالة الحاضرة إلى ذلك النظام من غير أن يحدث خلل . قلنا إن هذا ليس من الصعوبة فيه . ونحن نؤكد ذلك بحسب طبيعة الأشياء . فهذا شيء لا يمكن أن نحسب له حسابًا ، ومسئوليتكم عن هذه الإصلاحات إنما هى أمامنا ونحن نخليكم منها بمجرد استلامنا لإدارة بلادنا . ثم قالوا إننا لا نريد التداخل فى النظام الدستورى ، ولكن فى مبادئه الأولية . قلنا إنه لا مانع عندنا من أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية جمهورية أو ملوكية . لا مانع من اشتمال المعاهدة على هذا ، ولكن هل تريدون أن تكون لكم مراقبة على تنفيذ هذا النظام؟ قالوا لا وإنما نريد ألا تتجرد الوظائف عن الموظفين الإنجليز ، بل يجب أن يكون منها ما يحفظ للإنجليز يتعينون فيها باتفاق الحكومتين الإنجليزية والمصرية . قلنا هذه مسألة صعبة . تأجل الكلام فيها إلى غد بعد مناقشة حقيقة .

قلنا إن هذه الحقوق مضمونة بنظامات متفق عليها / ولا نرى وجها لتغييرها (ص٢٠٢٤) فلم يبت فيها كذلك بشيء وتأجلت .

ثم انفضت الجلسة حيث كانت الساعة ٦,١٥ مساء . على أن نجتمع غدا الساعة ١١,٣٠ صباحًا . وعند الانصراف تكلمت معه ، وساعدنى عدلى فى الكلام على إلغاء مراقبة الصحف ، لأن الإدارة المحلية تستعمل هذه المراقبة فى تشويه الوفد ، إذ تبيح لخصومه من المتطرفين ومن المتملقين للسلطة أن يطعنوا فيه ويشوهوا سمعته . ولا تمكّن أنصاره من الدفاع عنه . وهذا مضر بمصلحة إنجلترا ، إذ يهمها أن الوفد يمكن أن يحمل الأمة على قبول ما يتفق عليه معكم ، إذا كانت ثقة الأمة باقية فيه . أما إذا اختلت هذه الثقة فلا يمكنه القيام بهذه المهمة . ثم إنه ليس فى الميسور ، ونحن نتفاوض عن أمة ، ألا يحصل بيننا وبين هذه الأمة تخاطب يقف كل منا بواسطته على ما عند الآخر . قال سأنظر فى ذلك وأبذل جهدى .

١٠ يونية سنة ١٩٢٠

انعقدت الجلسة الثانية الساعة ١١,٣٠ فى وزارة المستعمرات ، وجرى البحث فى مسألة الموظفين ، فقال اللورد ملنر إنه من المهم جداً لإنجلترا أن يبقى اتجاه الإدارة المصرية كما هو الآن بدون تحول . ولذلك يكون من الضرورى أن يحفظ عدد من الإنجليز يكون تعيينهم بمعرفة الحكومتين الإنجليزية والمصرية . وينبغى أن يكون هذا العدد أقل ما يمكن . لكن يُعين الحكومة المصرية بخبرته وكفاءته على القيام بواجباتها . وعلى حسب فكره يكون فى المالية مستشار مالى ، وفى الداخلية أو الحقانية موظف يكون فى اختصاصه الأمن العام بالنسبة للأجانب خصوصا ، وفى الحربية يكون رئيس أركان الحرب إنجليزيا . قلنا إن هذا احتلال
(ص٢٠٢٥) مدنى ولا يتفق مع استقلال / مصر ، ولا ندعى أن مصر لا تحتاج الأجانب ، وإنها لا تحتاج إلى حكام أجانب . وإذا احتاجت إلى الخبراء منهم ، فإنها تبحث عن تعيينهم لتستفيد من خبرتهم وليكونوا معينين لها بكفاءتهم ، لا حكامًا لها . ولا نفهم ارتباطا بين كفاءة الشخص والسلطة التى يرتكن عليها فى أداء وظيفته ، فالكفء لوظيفة لا يقلل فى كفاءته أن يكون تابعًا فى وظيفته للسلطة الإنجليزية أو المصرية .

والمصريون لا يأبون أن ينتخبوا(١) معاونيهم من الأجانب ، ويبحثوا عمن يحتاجون إليهم منهم ، ولكنهم ينفرون كل النفور من فكرة أن يكون معاونوهم حكامًا عليهم . ولقد أدار محمد علي مصر وانتخب ، مع أُميته ، من احتاج إليهم من الفنيين الأجانب فعاونوه على إدارة مصر ، وأنتجت معاونتهم له أحسن نتيجة . فلماذا لا يُفهم من مصر ، وقد خطت شوطًا بعيدًا فى المدنية ، وترقت ترقيًا عظيمًا ، أن تنتخب من تحتاج إليه من الاختصاصيين الإنجليز ، فلم يجيبوا عن هذا بجواب شاف ، ثم قال إن المستشار المالى تكون سلطته فى مسائل الدَّين فقط التى لا ينبغى أن تكون موضوع بحث فى الهيئة النيابية كبعض مسائل أخرى مثل مرتبات الحاكم . وأما فيما عدا صندوق الدَّين فلا يكون له سلطة بل يكون رأيه

(١) المقصود : يختاروا .

استشاريا فقط . ولا تضر هذه الاستشارة بالأمور المالية مادام المرجع فيها لما تقرره الهيئة النيابية التى تكون هى صاحبة السلطة فى إدارة مصر ، ثم قال إن الموظف الذى يكون فى الحقانية أو الداخلية إنما الغرض منه مسألة الأمن العام بالنسبة للأجانب . وهنا اعترض عدلى باشا بأنه كيف يمكن التمييز بين ما يختص بالأجانب وما لا يختص . وهل لا يمكن الاكتفاء بالنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة ، فقال أظن أن هذه مسألة تحتاج لبحث فنى ، يمكن ترك النظر فيها للجنة فرعية ، ثم أضاف / أنه يُدهش الناس هنا أن تتخلى الحكومة الإنجليزية عن (ص٢٠٢٦)
إدارة مصر مرة واحدة ، وتخلو من الموظفين الإنجليز مرة واحدة . قلنا إننا لا نريد ذلك ويلزم التمييز بين الوظائف التى يرغب حفظها للإنجليز ، ويكون التعيين فيها باتفاق الحكومتين ، أى الوظائف التى يمكن تسميتها وظائف مختلطة وبين الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الحكومة المصرية .

أما بالنسبة للموضوع الأول ، فمصر لا تقبل هذه الوظائف مهما قل عددها ، لأن العبرة فيها بالصفة لا بالعدد . ووجود هذه الوظائف مضر ومخل بالاستقلال . وأما النوع الثانى فنحن مستعدون ؛ لأن من يرغب منهم ترك وظيفته ، وحتى تستغنى الحكومة عنه يعامل بكرم وسخاء فيما يختص بحقه فى المعاش على حسب الاتفاقات الخصوصية إن كانت ، أو القوانين المعمول بها . أما من يبقى فى وظيفته فإنه يبقى بصفة كونه موظفًا مصريًا ، ولا يخرج من وظيفته إلا بناء على الأسباب التى تقضى الآن بفصله كالموت والاستعفاء وغير ذلك . فهذه طريقة تمنع هذا الاندهاش ، ويُؤمِّن معها جانب المخاوف التى تبدونها .

ثم حصل الكلام فى الامتيازات وضرب الضرائب ، فقال اللورد ملنر إن الحكومة الإنجليزية مستعدة ، بصفة كونها حليفة لمصر ، أن تسعى لدى الدول الأجنبية فى أن يقبل الأجانب الضرائب التى تضرب على الوطنيين . وأن إلغاء الامتيازات هو فى صالح مصر . لأن وجودها عطل عليها كثيرا من المصالح . قلنا إن كان المراد بإلغاء الامتيازات تطبيق القوانين المصرية على الأجانب أيضا كما تطبق على الوطنيين . وأن القاضى فى قضايا الأجانب يكون هو القاضى الأهلى ،

(ص٢٠٢٧) فذلك ما نبتغيه ، ونرجو السعى فيه ، ولكن إلغاءها بمعنى تحويل / السلطة فيها من أيد كثيرة إلى يد واحدة فهذا لا فائدة لنا منه ، ولكن إذا كان الأجانب يقبلون أن القوانين الجنائية والمدنية تطبق عليهم كما تنطبق على الوطنيين ما دامت لا تكون مخالفة لقوانين البلاد المتمدنة ، كانت هذه خطوة عظمى . قال إنى سأنظر فى ذلك . ثم تأجلت المناقشة فى الموظفين إلى يوم السبت القادم الساعة ١١,٣٠ ، وتقرر أن يكون من موضوعات هذه الجلسة البحث فى تمثيل مصر والتمثيل لديها . وكان قد طلب منى بيانًا بما أبديته بمعاملة الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الوظائف . وقد جاء فى كلامه ما يدل على اعتراف باستقلال مصر ، وعلى أن مجلس نوابها سيكون تام السلطة .

الجلسة الثالثة بوزارة المستعمرات الساعة ١١,٣٠

١٢يونية ١٩٢٠

انعقدت هذه الجلسة فى هذه الساعة ، وغاب عنها محمد باشا محمود لمرضه وحضر فيها بدله علي بك ماهر ، وقدمت للورد ملنر كتابة بمضمون العبارة التى عرضتها فى الجلسة السابقة فيما يختص بمعاملة الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الوظائف المصرية ونصها كما يأتى :

«الموظفون البريطانيون الموجودون الآن فى خدمة الحكومة المصرية هم موظفون مصريون غير تابعين بهذه الصفة إلا لسلطة الحكومة دون غيرها ، ولا خاضعين لغير قوانينها ولوائحها الإدارية ، وقوانين المعاش تنطبق عليهم بروح من الكرم فيما يتعلق باستحقاقهم فى المعاش أو المكافأة إذا تركوا الحكومة باختيارهم أو استغنت هى عن خدماتهم» . فقال إن هذا النص غير كافٍ والغرض أن يكون (ص٢٠٢٨) هناك نوع من/ المستخدمين ، نوع وجوده ضرورى مدة محدودة تكون عشر سنوات تقريبًا ، وبعدد محدد تشترك فى تعيينه الحكومة الإنجليزية ، ونوع آخر لا يكون وجوده ضروريا يلزم أن يعطى له وللحكومة المصرية زمن يتدبر فيه أمره ، وتنظر الحكومة فى شأنه . وهذا الزمن يجب أن يكون قصيرًا مثل سنتين . قلنا إن النوع الأول يصعب علينا قبوله لأن فيه مسًا باستقلالنا ؛ وبالحقوق التى أعلنتم فى البلاغ

الذى نشرتموه بمصر أنكم لا تريدون الإخلال بها ، فإن مصر قبل الحرب كانت متمتعة باستقلال داخلى لا يسمح لتركيا أن يكون لها موظف فيها ، وبعد الحرب تم استقلالها لأن حقوق تركيا آلت لها بضرورة الحرب .

وإذا اقتضت مصلحة مصر وجود موظف إنجليزي فإنها تختاره هى من غير أن يكون هناك ضرورة لموافقة الحكومة الإنجليزية . نعم إنها ربما لا تستعمل حرية هذا الاختيار وترى فى مصلحتها ؛ ومن الحكمة أن تستشير فيمن تختاره منهم الحكومة الإنجليزية ، ولكن من الضرورى أن تفعل ذلك بمحض اختيارها لا أن يكون هذا بطريقة إلزامية لها فى المعاهدة . فقال لورد ملنر إنه لا ضرورة أن ينص على ذلك فى المعاهدة . قلنا وأما النوع الثانى فإن كان الغرض حماية مصلحة أفراده ، فإن مصر مستعدة لأن تعوض على كل من تستغنى عنه منهم تعويضًا كريمًا ، وعوضا أن يكون بقاؤهم لزمن معين مشروطًا فى معاهدة ، فإن مصر مستعدة إظهارًا لحسن قصدها وتقديرها لعطف إنجلترا عليها حق قدره أن تصدر عقب الاتفاق بلاغًا لهؤلاء / الموظفين تؤمنهم فيه على البقاء فى مراكزهم للمدة (ص٢٠٢٩) المذكورة ، فقال إن هذه مسألة تحتاج أن تبحثها لجنة فرعية .

ثم انتقل إلى الكلام فى تمثيل مصر فى الخارج وتمثيل الدول لديها فى الداخل ، فقال إن أساس الاتفاق الذى نريده هو التحالف ، وإنجلترا لا تقبل بأى حال أن تعقد مصر مع أية دولة معاهدة تخل بهذا التحالف كالمعاهدات السياسية . أما المعاهدات التجارية والاقتصادية ، فإنه يكون لها حرية فى عقدها . ولا تقبل إنجلترا أن يكون مقام ممثلها فى مصر مساويًا لمقامات ممثلى الدول الأخرى ، بل يجب أن يكون له مقام ممتاز فيها . ولا محل لأن يمثل الدول الأجنبية سفراء ولا وزراء . لأن هؤلاء لا يكون لهم شغل إلا بث الدسائس والفتن ضد الحكومة الإنجليزية ، ولا فائدة لمصر ، بناء على ذلك ، أن يكون لها ممثلون فى الخارج اللهم إلا فى الحكومة الإنجليزية ، ومصر لم يكن لها ممثلون فى الخارج من قبل ، ولم تبحث أن يكونوا لها بل لم تظهر رغبة فى ذلك ولم تشعر بالحاجة إليه ، فلا معنى لأن يكون لها الآن ممثلون .

قلنا إن المحالفة تستلزم استقلال مصر إذ لا معنى أن يتحالف متبوع مع تابع . ومظهر الاستقلال هو تمثيل الدولة المستقلة فى الخارج . فإن لم يكن لها هذا التمثيل لم تكن مستقلة بل تكون تحت الحماية . ثم قال إن تركيا اعترفت بحمايتنا وتنازلت عن حقوقها فى مصر لنا[١] . فقال لطفى بك إن اعتراف تركيا بالحماية لا يؤثر شيئا مع عدم رضاء مصر بها . وحقوق تركيا ليست قابلة للانتقال لدولة أخرى . بل إذا انتقلت عنها فلا ترجع إلا إلى مصر . فقال إنى لا يمكننى أن
(ص٢٠٣٠) أقبل مناقشة فى هذا الموضوع . ولا اعترف بهذه النظرية ، فقال عدلى باشا إنه ليس فى المفهوم أن تحرم مصر من التمثيل الخارجى وتكون مستقلة . ومصر تبحث عن هذا التمثيل فى زمان طويل ، فإن إسماعيل باشا كان يشتغل له بجد ، وكذلك شريف باشا[٢] سعى فيه بعد الاحتلال . وإذا سكتت مصر عنه زمنا فذلك ، لا لأنها غير راغبة فيه ، بل لأنها لم تكن متمكنة منه ، ويهم مصر كثيرا أن تحيا حياة الأمم الأخرى ، وأن تقف على ما يهمها من أحوال تلك الأمم بواسطة وكلائها ، لكى تتمكن بما يقدمونه لها من المعلومات من عقد المعاهدات

---

(١) عُقدت معاهدة سيفر Sévers فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠ ، واعترفت فيها تركيا بالحماية البريطانية على مصر ، ولكن مع الانتصارات التى أحرزها الكماليون على اليونانيين ، طلبوا إعادة النظر فى تلك المعاهدة ، ومن ثم عقد مؤتمر لوزان (أكتوبر ١٩٢٢ - يولية ١٩٢٣) مع تركيا الجديدة لتسوية الحالة فى الشرق الأدنى ، وكانت مصر من بين دُوله . وفى المؤتمر صرَّح رئيس الوفد التركى بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا لمدلول التنازل ، وأنه لمصر . عبدالرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٣ .

(٢) محمد شريف (٢٦ نوفمبر ١٨٢٦ - ١٦ أبريل ١٨٨٧) تركى الأصل ، كفله محمد علي ، وتلقى تعليمه فى مصر ثم التحق ببعثة الأنجال إلى فرنسا ، حيث درس الفنون العسكرية ، وعمل بالجيش الفرنسى ، وعاد إلى مصر عام ١٨٤٩ ، ووصل إلى رتبة فريق ، وتزوج من ابنة سليمان باشا الفرنساوى . وفى عام ١٨٥٧ أصبح بمثابة ناظر الخارجية ، وأسند إليه الخديو إسماعيل الداخلية ، وأصبح قائمقاما له أثناء غيابه . وتوالى المنصب النظارى عليه ، إذ أمسك بالمعارف والأشغال والعدل والتجارة ، ثم تولى رئاسة النظام أعوام ١٨٧٩ ، ١٨٨١/ ١٨٨٢ ، ١٨٨٢ - ١٨٨٤ . وكان من الأتراك الدستوريين المؤمنين بفصل الجيش عن السياسة ، وقد استقال عام ١٨٨٤ رافضا التنازل عن سيادة مصر على السودان ، واعتكف عن ممارسة السياسة ما تبقى من حياته الذى قضاه فى القراءة . شميت ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

التجارية والاقتصادية وغيرها بحسب ما تراه موافقا لمصلحتها . ومادمتم سلمتم بأن لها عقد مثل هذه المعاهدات ، فمن الضروري تمكينها من الوسائل التي تساعدها على أن تستعمل هذا الحق استعمالا مفيدًا لمصلحتها . وفضلا عن ذلك ، فإن في تمثيلها في الخارج عزة تريد مصر أن تنالها ، وتراها نازلة عن قدرها إذا هي حرمت منها .

ولا يمكن لمصر أن تقبل هذا الحرمان ، كما لا يمكنني أنا شخصيا أن أقبله ، وأن ترضى الأمة عنه ؛ لأنه لا يتأتى لي أن أقنعها بأنها نالت الاستقلال مع وجود هذا الحرمان . فأمّنا جميعًا على هذا الكلام ، وقلت إذا كان الباشا لا يقبل عدم التمثيل ؛ فمن باب أولى أنا لا أقبله بحال من الأحوال . ولا محل للخوف مطلقاً أن يصغى المصريون لدسائس أجنبية ؛ إذا اعترفت لهم إنجلترا بالاستقلال ، واتفقت معهم اتفاقًا يرضونه إذ يجدون / صالحهم على الدوام في مصافاتها (ص٢٠٣١) ومعاملتها بغاية الصداقة والإخلاص ، فقال إن هذه مسألة صعبة تهدد الاتفاق ويجب أن أتأمل فيها ، واستشير عنها أعضاء اللجنة وآخرين .

ولهذا يجب تأجيل النظر فيها إلى أمد بعيد يحسن أن يكون يوم الثلاثاء القادم الساعة ٤ ، إذا لم يحدث ما يقتضى تقصير هذا الأجل أو إطالته . فوافقنا على ذلك . ثم قال ملتفتًا إليّ «هل عندكم في مصر أخبار؟» قلت لا شيء إلا أخبار المراقبة ، فقد اشتدت بمصر ، وكثرت فيها الشكوى . وصرت أسأل نفسي عما إذا كان من العقل أن أتفاوض هنا معكم بروح من المجاملة والمسالمة ، وموكّليّ في ضيق شديد في هذه المراقبة؟ لا أملك أن أبلغهم ما أريد ، ولا يمكنهم أن يوضحوا إليّ ما يريدون . فتبسم ضاحكًا ولم يقل شيئا ، وزدت بأن السلطة المختلطة في مصر تعمل على مناوأة الوفد والحض منه . وقال عدلي باشا إن هناك أفرادا يشتغلون بما لا ينطبق على المصلحة ، فقال إن هؤلاء أفراد ، قلنا «نعم ولا يعتد بهم» ثم انصرفنا .

وجاء في كلامي معه بمناسبة الموظفين ، أن لك أن تدافع عن مصالح إنجلترا وتتكلم باسم هذه المصالح . ولكن مما يؤلمني ويؤلم مصر أن تعارض

رغائبها باسم مصلحتها . وبسبب هذه المصلحة فإن مصر تشعر من هذا بأنها غير مقدرة قدرها ، وأنها مُعتبرة غير أهل لمعرفة مصلحتها .

١٣ يونية [١]

(ص٢٢١٤) يلح مكباتى بك / ويوافقه أحيانًا عبد العزيز بك على التكلم فى الحياد ، وكنت أقول له دائما إن الحياد لا تقبله إنجلترا ، ولا يحصل إلا باتفاق دولى وليس هذا الاتفاق بيدنا حتى نبرزه لإنجلترا وتعارض به ما نعرضه من التحالف ، ولا يمكن للدول أن تتعهد به لأنه يحملها على أن تحارب كل من يخالفه ، ولقد لاحظت أن الذين من الأعضاء لا يباشرون المخابرة ، يبالغون فى الأمر ، ويرون أن كل ما فيه نفع يجب عرضه والتكلم به سواء كان الكلام مفيدًا أو غير مفيد ، ولا تصلح الفائدة وحدها مقياسًا لوجوب طلب المفيد ، بل يجب أن ينضم إلى فائدته إمكان حصر له من غير أن يترتب على إبدائه ضرر بغيره ، وليس فى الإمكان أن تقبل الدولة الإنجليزية وضع مصر تحت الحماية ومساواة وكيلها فى مصر بغيره ، من الوكلاء ، خصوصا بعد أن تحصلت من الدول على قبول الحماية .

ولقد فكرت أمس طويلاً فى مسألة استبقاء الموظفين من البريطانيين ومسألة التحالف ، فوجدت أن كلا منهما فى غاية الأهمية ، أما الأولى فإن استبقاء هؤلاء الموظفين يكون بمثابة الاحتفاظ بعوامل الفساد فى النظام الجديد . إن هؤلاء البريطانيين غير راضين عن تغيير النظام الحالى لأنه مضر بحالتهم الخاصة ، ولم تأت له دولتهم إلا مضطرة بحكم الظروف ، فعندهم دافعان يدفعانهم إلى معاكسة النظام الجديد : حرصهم على مصالحهم الشخصية ، واحتفاظهم بسياسة دولتهم . فهم يعملون منتهى جهدهم فى عرقلة هذا النظام وفشله ، ولذلك فإن الحكمة والاحتياط تبقيان بالمحافظة على الحرية فى استبقاء الموظفين ، والتعويض على من تقتضى الأحوال بإخراجه . وأما الثانية فإذا لم يلق التحالف على كل طرف من التعهدات والالتزامات مثل ما يلقى على الطرف الآخر ، كان حماية بيد الطرف

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

الأكثر إلزامًا للطرف الأقل ، ولهذا ينبغى أن تتعادل هذه الالتزامات وتتوازن فى نتائجها ، حتى لا يكون للحماية أثر . ولا بد لنا من إيضاح معنى هذا التحالف ، وتحديد نتائجه ، حتى لا تقع (. . .)[1] والإنجليز يميلون لأن يكون أبديا ، وهذا مخالف لطبيعة التحالف الذى لا يكون إلا مؤقتًا .

فى ١٤ منه

دعانى ولطفى بك ومحمد محمود عدلى باشا للغداء معه ودعا مستر ڤالنتين شيرول ، فرأيت هذا الأخير / رجلا قوى البنية ممتلئ الجسم ، كامل الصحة ، (ص٢٢١٥) يجيد الكلام بكثير من اللغات ، وتكلمنا فى موضوعات شتى اجتماعية ودينية ، ولم نلم بالمسألة المصرية إلا بعد الانتهاء من الغداء ، وانتقلنا إلى مكان آخر ، ولا أتذكر المقابلة التى دعت للدخول فيها ، ويتلخص ما فهمناه أن إنجلترا تريد أن يكون لها حراسة القنال من غير أن يكون للعساكر الذين تقيمهم فيه من طرفها صفة الاحتلال ، كما انتهيت مع ملنر إليه . ولم يعارض كثيرًا فى أن مصر تنتخب من تحتاج إليه من التعيين من الإنجليز ، ويكون هذا الاختيار من غير تداخل إنجلترا وأبان رغبة الإنجليز فى أن ينوبوا عنا بالدول الأجنبية فى حقوق الأجانب ، وادعاء إلى أن إنجلترا يمكن أن ترضى الدول لأن تضرب مصر ضرائب على رعاياها مثل ما تضرب على المصريين ، إذا قبلت مصر أن تضمن إنجلترا للدول الأمن العام ، فأظهرت له عدم إمكان قبول مصر لهذا .

وقد كنت فى حديثى معه جافًا لأنى كنت متأثرا من تلغراف وردنى من مصر عن محادثة زعم المقطم حصولها بينى وبين مكاتبه هنا ، مضمونها أنه سألنى عما إذا كنت أطلب الاستقلال التام ، ولا أرضى بما روته ، فأجبت بعدم إمكان الجواب حتى يتعين تعيينا كافيا لإمكان البحث فيه من جميع الأوجه ، ثم الإجابة عنه لهذا التلغراف .

(١) كلمتان غير مقروءتين .

وردنى من محمود باشا سليمان بالاستفهام عمّا إذا كانت هذه المحادثة صادقة أو مكذوبة ، وعمّا إذا كانت عُرضت علىّ قبل نشرها ، فأجبت بأنى لا أعرف مكاتب المقطم هنا ، ولا تقدم لى شخص بهذه الصفة ، ولا أذنت بنشرها أو من هذا القبيل ، والذى كدرنى من هذا التلغراف دلالته على قلة تعقل من أشاروا بنشره ، وقلة خبرتهم بسبب الكلام ، وقصر أنظارهم وبعدهم عن تقدير الحالة حق قدرها ، حتى إنهم ينفرون ويتطيرون من كل قول يبدو لسبب أو لآخر ؛ لا يكون فيه رفض صريح شديد لما روى ما يطلعون ويتوهمون ، اللهم أن هذا ضرب من الطيش والخفة وقلة الثقة لا يلائم أحوالنا ، ولا يمكن أن يطبق على مصلحتنا ، ما استنتجته من هذا التلغراف رأيته بارزًا فى حديث مكباتى عنه ، وكائن فى صدور أغلب الزملاء ، لأنه لم يعترض عليهم إلا لطفى بك ثم عبد العزيز على طريقة ملتوية ، والباقى لم يتذمروا منه وراح يؤوله كل منهم بتأويل بعيد ، ولقد جاء فى ردى عليه أن الوفد لا يملك التنازل عن حق أقل اتفاق يباشره لا يكون نافذًا نهائيًا إلا إذا أقرّت عليه هيئة نيابية تنتخبها الأمة لهذه الغاية .

(ص٢٠٣٢)

١٤ يونية سنة ١٩٢٠[1]

لم يحدث ما يستحق الإثبات فى يوم ١٣ منه . وفى هذا اليوم ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأن المقطم نشر ملحقًا يذكر فيه أن مكاتبه بلوندره تحادث معنا ثلاث مرات ، سألناه آخرها عما إذا كنا جئنا لطلب الاستقلال التام ونرفض كل حل أقل منه . وأننا أجبنا عن هذا السؤال بعدم إمكان الجواب حتى يتعين الحل ويُبحث من جميع وجوهه . ويرجونا بأننا نؤيد أو نكذب هذه الرواية ، ونفيد عمّا إذا كانت عرضت علينا قبل نشرها ، فكان جوابنا له ما يأتى : لم نعرف مكاتب المقطم بلوندره . ولم يتقدم لنا شخص بهذا العنوان ، ولم نأذن بنشر مثل هذا الجواب ، والوفد لا يمكنه أن يتنازل عن شرط فى حقوق مصر . ومع ذلك فإنه إذا حصل اتفاق لا يكون نهائيا إلا بعد عرضه على نواب الأمة الذين ينتخبون لهذه الغاية ؛ فهم وحدهم الذين لهم صفة فى تقرير الاتفاق أو رفضه .

---

(١) أحداث هذا اليوم من كراسة ٣٦ ، الصفحتان ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ .

ولقد أحدث ذلك الاستفهام فى اللجنة المركزية أثرًا سيئًا عندى لدلالته على التطير وعدم تقدير الأشياء قدرها ، وعلى أن المراقبة علينا فى الأمة مراقبة عمياء . لأن ذلك الجواب على فرض أنه صدر منى لا شيء فيه سوى الدلالة على أننا لا نريد الكلام ، وإنما نريد الوقوف على ما عند خصومنا مما يريدون الحصول عليه منا . ولا يدل بحال من الأحوال على استعداد مصر بشيء فى البلاد .

تقابل عدلى باشا مع لورد ملنر قبل الظهر وكلمه فى التعديات التى تصيب وزراء مصر ، وعما إذا كان من الممكن أن أُصدر للأمة بلاغًا بعدم استحسانها واستهجانى لها . فقال عدلى له / إن سعدا يستهجن هذه الخطة ويستنكرها . (ص٢٠٣٣) ولكن بلاغًا مثل هذا يعرضه لطعن المتحمسين المتهورين ، ويساعد على رواج دسائسهم ضده . ثم انتقل الكلام بهما إلى مسألة التمثيل الداخلى والخارجى التى وقف البحث عليها فى الجلسة السالفة . فقال ملنر إن هذه مسألة فى غاية الصعوبة ، وليس من السهل قبولها لما يترتب عليها من رواج دسائس الدول فى مصر ، ولعدم فائدة لها فى أن يكون لها ممثلون فى الخارج لا يعملون شيئا ، ولكن ربما يسهل الأمر نوعا أن تقبل مصر نيابة إنجلترا عن الدول فى أمور التشريع والضرائب الخاصة بالأجانب . قال عدلى باشا هذه مسألة يتناقش فيها ، ومع ذلك فقد قبلتم فى الجلسة الماضية السعى لدى الدول فى مسألة الضرائب ، قال نعم وأفهمه أن مسألة التمثيل مسألة أساسية لا يمكن النزول عنها . فقال إنه لم يأخذ فيها رأى كل من يلزم أخذ رأيه ، وأن الأولى تأخير الجلسة التى كان اليوم موعد انعقادها إلى يوم الخميس أو الجمعة القادم . فوافقه عدلى باشا على ذلك .

فى ١٥ منه[١] (ص٢٢١٥)

دعانى للغداء هذا اليوم مستر اسبندر وقرينته فى أوتيل هايد بارك ، كما دعا عدلى باشا واثنين من أعضاء الوفد اخترت أن يكونا محمد محمود ولطفى ، ودعا

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ ، يوم ١٥ يونية ١٩٢٠ ، وكما هو واضح أن سعد زغلول أنهى الصفحة بيوم ١٦ يونية .

(ص٢٢١٦) إليها ضابطا رقيبا / ، ولكون الدعوة كانت تكريما لى ، أجلست عن يمين الداعية وعلى يمينى مستر اسكويث . وعلى يمينه عدلى باشا ، وعن يسارهما محمد محمود وعن يساره لطفى بك ، وكانت مدام اسكويث عن يمين عدلى ، وزوجها قصير القامة ، ممتلئ الجسم ، محتقن الوجه ، علامة الإدمان على الشراب ، ذو حلية غليظ وشفاه ثخينة ، وهو قليل الكلام ، كثير السؤال ، سألنى عمن رأيت من الرجال وعما زرت من الأماكن ، وعن ثروة مصر ومزروعاتها وأحوالها العامة ، ثم عن أحوال فلسطين ، وأخبر أنه تعين لها مندوب سام من زملائه يهودى ، وأشار عليَّ بأن أزور أكسفورد ، وكانت أجوبتى له قصيرة كأسئلته .

وقد جاء فى أجوبتى أن مصر لا تكفى محصولات الحبوب فيها لحاجاتها ، لأن زراعة الأقطان تأخذ مساحة عظيمة منها ، وتستورد باقى ما تحتاج إليه من الخارج ، وأن حالة مصر رديئة لأن الحكم فيها مبنى على القهر والغلبة ، ولم تختلف عن الزمن الذى كان فيه ملنر بها إلا بشدة القهر ، وقهر الشدة ، وسألته عن السبب فى أن يكون حاكم فلسطين من الأقلية[1] ، وعن سبب اهتمام إنجلترا لهذا الإقليم ، فتجاهل السبب تجاهل من لا يريد الكلام . أما زوجة سبندر ، فقد سألت عن حرمى وأبدت شوقها إلى التعرف بها ، وأثنت على أختها زكية لأنها عرفتها فى الأقصر ، وكانت تكثر التردد عليها ، وتستعير منها بعض أدوات الخياطة ، وأظهرت أنها تحب مصر رغم كون بعض غلمانها كانوا يدخلون عربتها ويؤنبونها على احتقار الجرائد الإنجليزية للمصريين ووصفها لهم بالحيوانات ، وهى فخورة بصناعة زوجها وبأن لجريدته انتشارًا ، ولا جمال فيها[2] ، وأنها غير ثقيلة ، ولا يشعر الإنسان معها بتكلف . امرأة اسكويث رفيعة القد ، طويلة الوجه والذقن ، كثيرة الحركة والكلام ، وقد قال اسكويث عند الانصراف إلى اللقاء ، وأبدى رغبته فى العودة إلى الاجتماع بنا .

---

(١) المقصود : اليهود .
(٢) أى : فى زوجة اسبندر .

وجلسنا بعد انصرافه برهة تحادثنا فيها مع اسبندر قليلاً فى الأمن بمصر، وفى الرقابة والاعتداء على رئيس الوزراء[1] ، وقلت إن الضبط إذا استند على الأفكار وكتم الأنفاس، فتمنى مخرجًا لها ومتنفسًا، فتكون عند الطائشين هذه الجرائم التى تهددنا، وبعد عودتنا كتبت إليه محادثة فى موضوع الاعتداء والوزارة نشرها فى جريدته يوم ١٦ الجارى، أى هذا اليوم[2] .

١٥ يونية سنة ١٩٢٠[3] (ص٢٠٣٣)

وردنى خطاب من محمود سليمان باشا بتاريخ ٧ يونية يفيد بأن الأمة بأجمعها لبت نداءنا بالضراعة إلى الله أن ينجح سعينا، وحصل ذلك يوم ٤ يونية الذى حددته اللجنة لهذه الغاية . فرددت عليه بابتهاجنا من هذه الحركة المباركة، وطلبت منه أن يطمن الناس على قضيتهم لأنها سائرة سيرًا حسنا، واعتذرت عن عدم الإخبار بشىء فى المفاوضات بالاتفاق على كتمانها . كما كتبت بهذا المعنى إلى عبد الرحمن بك فهمى وشرحت له مسألة مكاتب المقطم فى باريس وهنا .

فى هذا اليوم تغديت مع عدلى باشا ولطفى بك السيد ومحمد باشا محمود فى أوتيل هايد بارك بدعوة من المستر اسبندر / العضو بلجنة ملنر وحضر الغداء (ص٢٠٣٤) المستر اسكويث (رئيس مجلس الوزراء سابقًا) واثنان من الإنجليز ومدام اسكويث وقرينة سبندر وكنت عن يمين هذه وعن يمينى المستر اسكويث . ولم يحصل كلام فى المسألة المصرية بينى وبينه بل كان الكلام عاديا شأن كل كلام فى الولائم التى تجمع أشخاصا مختلفى الألوان والمشارب، وانصرف اسكويث عقب

(١) أثناء وزارة يوسف وهبة (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٠) تعرَّض رئيسها فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ لمحاولة اغتيال أقدم عليها طالب الطب يوسف عريان سعد، وأعقب ذلك محاولات اغتيال أخرى لثلاثة من الوزراء : إسماعيل سرى الذى شغل وزير الأشغال العمومية ووزير الحربية والبحرية، محمد شفيق وزير الزراعة، حسين درويش وزير الأوقاف، وقد حدث ذلك فى وقت كان المد الوطنى قد بلغ مداه . يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٢١٦، ٢١٧ .

(٢) يبدو أن أحداث ذلك اليوم قد كتبها سعد زغلول يوم ١٦ وليس ١٥ .

(٣) أحداث يومى ١٥، ١٦ يونية من كراسة ٣٦، الصفحتان ٢٠٣٣، ٢٠٣٤ .

الغـداء فـورا . وتحـادثنا قليـلا مع اسـبندر حيث جـرى كـلام فى الوزارة المصـرية والاعتداء على وزيرها ، فطلب أن أكتب له ما قلته لنشره فبعثت به إليه .

١٦ يونية سنة ١٩٢٠

نشرت جريدة وستمنيستر هذا الحديث كما كُتب . وورد علىّ من علي بك الشمسى خطاب بإذاعة كثير من الشائعات حول المفاوضات ، مما كان له أول الأمر أثر سيئ فى نفوس المصريين المقيمين بسويسرا ، فرددنا عليه مكذبين لهذه الإشاعات ، وطالبين أن يكذب مثلها كل من يثق بالوفد ويؤمن بمبادئه . كما بينت له تعذر إمكان العمل بما رآه من تجزئة المفاوضة .

فى ١٦ منه[1] (ص٢٢١٦)

حضر رئيس الجمعية المصرية بلوندره مع بعض أعضاء لجنتها التنفيذية واعتذروا عما كتبه أحدهم من طلب لقائى للوقوف على حقيقة شائعة السوء التى شاعت عن الوفد وعمت جو السياسة ، فقلت لهم إنه لم يشدنى من هذا السعى إلا (ص٢٢١٧) أنه أوهمنى أن النية التى نشغل لها سيئة جنون وطيش / ولكن حضوركم عندى وتحدثكم عنهم ، وعن جميع إخوانكم وتأكيدكم بأن هذا الخطاب لم يكن محل إجمـاعكم ، ولم يخطه إلا واحـد منهم ، طمن خـاطرى وأثنى على نتيـجة المجهودات التى نبذلها . وجاءنى كلامى لهم أننا لا نعمل تحت ضبط ولا نطيع فيما نعمل ، إلا سلطان وجداننا لا رغبًا ولا رهبًا ، وإننا مستعدون للتنازل عنه لغيرنا ، إذا كان هناك من يتحمل هذا العبء عنا ، فاستعطفوا واستغفروا وقبّلوا الأيدى وانصرفوا مشكورين شاكرين .

شرعت أن أكتب إلى سعيد كتابًا ، جوابًا على خطاب سابق ، نجرى القول فى موضوع تشويق الأمة إلى الأخبار والأسباب التى تحملنا على كتمانها ، وما يقال عن التناقض الذى وقع الوفد فيه من نصح الأمة ؛ فيجب المفاوضة ثم توليه لها والانتقال إلى لوندره ، وتطير الناس من المفاوضة إلى غير ذلك ، فأطلت القول

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

فيه على سعيد ورأيت أن لا أجعل أثر قولى مقصورًا عليه ، فأشرت إليه أن يطلع عليه غيره خصوصا من أعضاء اللجنة المركزية ، فلم يستحسن حمد باشا أن أوسط سعيد فى هذا الموضوع ، وكأنه عده استخفافًا بأعضاء هذه اللجنة ، فجاريته بعد أن عارضته ، إذ لا يمكننى أن أوجد فيه استعدادا لفهم ما أفهم . وكتبت غيره إلى إبراهيم سعيد فخرج أوفى من الأول وامتن ، ومع ذلك فإنى أرسلت كلا منهما إذ لا تنافس بينهما ، وقرأت ما أعددت إلى إبراهيم سعيد فاستحسنوه جميعًا ، ولكنهم اختلفوا عما نشره ، فرأينا أن نطلق للجنة حرية بعض مقتطفات منه إن رأت لذلك وجها .

وقد حضروا كلهم للمعايدة إلا عبد العزيز ، فذهبت إليه مع محمد محمود ووجدت مكباتى عنده ، فاستقبلنا استقبالاً باردا ، وكان لابسًا وفى صحة جيدة ، وجرى الكلام فيما إذا تشدد ملنر فى لزوم مستشار مالى ، فقال مكباتى نقطع المفاوضة ، وقال عبد العزيز أريد أن أفهم أولا حجة هذا الإلزام ، وبعد أن يثبت له الحجة ، قال أولا إذا لم يكن إلا هذا وحده لا أقطع المفاوضة ، ثم قال إنه لا يمكنه أن يعطى رأيًا إلا بعد معرفة مجموع ما يعطى وما يمنع ، ثم انطلقنا إلى الغداء متعجبين ، أى أنا ومحمد محمود من خطة هذين العاصيين ، وشممنا أنها نتيجة التخلف من المفاوضة ، وقلنا إنه ينبغى تلافيا لمثل هذه المعاندة النظر فيما يقى القضية شرها ، وذلك إنما يكون بدعوتهما أحيانًا إلى المفاوضة .

فى ١٧ منه

أخبر المسلمون هنا هذا اليوم يوم عيد الفطر ، واحتفل به الهنود فى المسجد الذى أمسى خارج المدينة ، ودعونا إليه ولكن اعتذرنا لهم ، وندبنا الدكتور حامد وكامل سليم أفندى لينوبا عنا ، وكان أعضاء جمعية الثلاثون[1] هنا ، ودعونا لتناول الشاى عندهم فى الساعة ٤ بعد ظهر اليوم / ، ومستر اسكويث وقرينته ، وكانت (ص٢٢١٨) الدعوة تكريمًا لى ، فجلست عن يمين قرينة اسبندر ، وعن يمينى اسكويث وعن

(١) هى الجمعية المصرية .

يمينه عدلى ، وعن يمينه قرينة اسكويث وعن يمينها أحد الإنجليز ، وعن يسار قرينة اسبندر محمد محمود ، وعن يساره لطفى السيد ، وعن يساره اسبندر . وكان الغداء على تراس الريستوران[١] ، وقدم إلينا أول طبق فيه بيض وخنزير بعد التحريشة ، ثم فراخ ومعها خنزير ، فاشمأززت من الخنزير كالعادة ، ولكنى استطعت أن أكتم اشمئزازى ، وأن أكتفى بالخضار الذى جاء فى طبق آخر ليؤكل مع اللحم ، وقدموا شامبانيه كاب رد ويسكى فشربت قليلاً من الأول ، وكان حديث اسكويث فى غير المسألة المصرية ، وهو رجل قصير القامة ، ممتلئ الجسم ، قليل الكلام حذر ، وأمرأته رفيعة جدًا ، ولا جمال فيها ، ولبسها فى غاية البساطة ، أما مدام اسبندر فعجوز شمطاء مخورة ، سهلة المعاشرة ، تحب مصر ، كما تفور وتنفر من المصريين الذين كانوا فى أسوان يدخلون العربة عليها ويعنفونها على طعن الجرائد فى المصريين ووصفها لهم بكونهم حيوانات . أما زوجها فرجل طليع المُحيا تظهر العيشة عليه[٢] وفيه ملامح للذكاء ، ولم أحادثه إلا قليلاً بعد الغداء ، تحدثنا فى الاعتداء على الوزراء واستنكاره ، وأوضحت أن من أسباب المراقبة لأنها تكتم أنفاس الناس ، فلا يجد الطائش منهم متنفسًا إلا غير هذه الاعتداءات ، ثم بعد عودتنا ، كتبت محادثة بهذا المعنى وأرسلتها إليه فنشرها اليوم ١٦ منه[٣] .

فى ١٧ منه[٤]

فذهبت مع كل من حمد باشا الباسل ومحمد علي بك وكامل وحامد ، فاستقبلنا هؤلاء التلامذة فى أوتيل واسع فخم فيه كثير من الصالات وأدخلونا أولا فى مكان نازل ، حيث وضعوا فى صدره كرسيًا عاليًا يخفق عليه العلم المصرى فأبيت الجلوس فيه ، فأنزلوه من مكانه إلى مكان أحاط به التلامذة من كل جانب ، ورحبوا بنا ورحبت بهم ، وهنؤونا وهنأناهم بعبارات وجيزة ، وجاء من قولى لهم إننا

(١) بهو المطعم .
(٢) الرفاهية والترف .
(٣) هذه الفقرة استرجع فيها سعد زغلول مأدبة الغداء التى سبق أن تحدث عنها فى ص ٢٢١٦ ، فى أحداث ١٥ يونية ، وهى استكمال وقائع هذا الغداء .
(٤) كرر سعد زغلول ذلك اليوم فى هذه الكراسة مع تغييرات .

محتاجون لأن تستفيدوا منهم لا للحصول على الاستقلال فقط ، بل للمحافظة عليه ، وإننا أتينا هنا لأن ننشد استقلال بلادنا ، فإن وجدناه فذاك ضالتنا ، وإلا أتينا نسعى إليه سعيًا ونعيد فيه سيرتنا الأولى ، فصفقوا لهذه الكلمات تصفيقًا حارًا ، ودوى المكان به كأنهم لم يكونوا ينتظرونه ، ثم أصعدنا إلى صالة واسعة حيث أخذ المصور صوراً جماعية ، ونزلنا إلى صالة فيها عدة موائد للشاى ، فألقى أستاذ عبد الرءوف رشدى كلمة ترحيب بنا ، ودعا زميلاً له قيل إنه من الصائمين الشهر كله ، فنص الدعاء الذى فى معابد[1] مصر / إجابة لدعوتنا وأمنًا عليه . ثم تلا من (ص٢٢١٩)
يدعى عبد العزيز رفعت قصيدة حماسية فيها كثير من الأبيات تأثر بإلقائها على أحسن أسلوب تأثيرًا حسنا وصفقنا له كثيرًا ، فهنأته على حسن إلقائه ومتانة إنشائه ، وأخذ المصور صور الجميع ونحن جلوس ، ثم انصرفنا مودعين بالإكرام كما قوبلنا ، وهتفوا للوفد ورئيسه جملة مرات قبل تناول الشاى وبعده .

وشعرت وأنا فى هذا الوسط الشاب المتحمس بشعور جميل ، وتأثرت عند سماع القصيدة إلى أن وقفت الدموع فى الأعين واخشن الصوت ، وقلت لا ينبغى لنا وهذا الشعور انتابنا أن نتساهل فى حق بلادنا ، أو نرضى بما دون مطلوبنا ، ورأيت أن البعد عن مثل هذه الأوساط مضعفة ، ويلزم أن نكون على اتصال بها حتى نأخذ منها وتأخذ منا ، لأنى أدركت على وجوه أولئك الشبان ، ولمحت فى وجوههم نظرة الفرح بمقدمنا ، وأحسست منهم نبرة الإعجاب بنا وكمال الثقة فينا ، ولا بد أن يكون فى إخوانهم بمصر من الشعور ما يمنح بل أشد وأقوى ، لذلك لم يسعنى إلا أن هتفت للشبيبة جملة مرات ، وفى الحق أن لها فضلاً كبيرًا فى النهضة الحاضرة ، إن لم يكن كل الفضل لها ، ولقد داخلنى أسف لتخلف أغلب إخواننا عن الحضور فى هذا الاجتماع لسببين : الأول لكونه الأعلى ، انصرافهم عن الاعتناء بإخوانهم وعدم اهتمامهم بالمحافظة على الصلة بهم وتعاليهم[2] عن مجارة رئيسهم خشية أن يكون فى مجاراته نوع من الخضوع لإشارته ، وهم لا يحبون أن يلاحظ فيهم هذا المعنى .

---

(١) المقصود : أماكن العبادة .
(٢) السبب الثانى .

ولقد أخبرنى حمد باشا الباسل بأن عبد العزيز أعد ردًا على مشروع هيرست فى المحاكم المختلطة ، وقرأه له كله أو بعضه ، وما أخبرنى أنه منشغل بشىء عن ذلك ، وذلك جريًا على عادته ذوى (. . .)[١] الساقط من كتمان أفكارهم حتى يظهروا على غيرهم ، وهذا نوع من ضعف النفس وتصدر الفكر ، لأن النفس القوية لا تكتم قوتها ، وصاحب الفكر الواسع لا يخشى أن تنفد مباحثه .

فى نحو الساعة تسعة من مساء اليوم ، وردنى خطاب من مستر إنجرام سكرتير ملنر ، بأن هذا يأسف لأن حادثًا مهمًا أوجب تحديد جلسة غدا الساعة ٣,٣٠ لمجلس الوزراء ، وأنه إذا لم يحدث ما يؤجل هذا الانعقاد ، اضطر لتأجيل الجلسة التى كانت محددة لاجتماعنا ، وإذا حدث أخبرنا تلفونيا فى الصباح ، وأنه شديد الأسف على أن مشاغله تضطره لتأجيلات تضايقنا كهذا التأجيل ، فلما قرأت هذا الخطاب بترجمة محمد محمود ، وشممت منه رائحة المراوغة كما شمها محمود ، وبعثنا فى الحال فجمعنا أصحابنا ، ولم يحضر عبد العزيز بحجة أنه تهيأ للنوم ، وأبدى سنوت شدة تطيره ، ولكن الشك لم يبلغ من النظير عند الباقى .

ولم ير لطفى فى هذا الخطاب شيئا غير عادى ، وقلت لهم إنى لازلت استحسن أن يكون منا فى باريز ، يوهم وجوده أن لنا عملاً نباشره فيها خير من بقاء
(ص٢٢٢٠) الكل هنا / تحت رحمة خصومنا ، ثم إن هذا القسم يمكنه أن يجمع بعض المعارضين فى باريز يسترشد منه عن أمور تنفعنا فى مخابراتنا ، وترشدنا إلى ما هو الأفيد . ومادامت المخابرة هنا لم يتقرر فيها شىء ، وهى جارية الآن لمجرد تبادل الآراء من غير اتخاذ قرارات فى موضوعها ، فأى قسم منا يمكنه أن يباشرها حتى يتم التريس فى كل شىء .

وعندما يأتى دور التقرير يجتمع الكل له ، فلم يوافق واحد منهم على هذا الرأى ، وأبدى كل منهم وجها لتعيده أو تأجيله ، وشعرت من معارضتهم أنهم يخشون أن يحرموا من شرف النجاح إذا أجناه ، ومن فخر المقاطعة إذا خسرناه .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

وأكدت لهم أنى أنا الذى أرغب السفر وأترك أمر المفاوضة لغيرى ، فلم يركنوا لهذا التأكيد ، وكأنهم اعتبروه تمهيدًا لإساغة التقسيم فلم يقبلوه ، ويحزننى جدًا أن أحس منهم بشعور لا يتفق مع مصلحتنا ، ومن المستحيل أن يكون من فيه قادرًا على (. . .)(١) حق قدرها .

ترد إلى فى هذا العيد تلغرافات كثيرة بالتهانى ومنها تلغراف لإسماعيل صدقى باشا(٢) ، فلم أعجب منه ، ولكنى عجبت لنفسى من أن تفرق بينه وبين غيره من الذين انحرفوا عن الصراط المستقيم وكثير ما هم ، والذى نفسى بيديه لهو أقل جرمًا من كثير غيره ممن فيهم عيوبه وليس فيهم فضائله ، فلأتقين الله فى حكمى على الناس ، ولا أظلم منهم أحداً ، والظلم من الضعف ، والضعف أقبح ما يكون بالإنسان ، وأعوذ بالله أن يكون للتقرب بهذا التلغراف دخل فى هذه الملاحظة ؛ لأنها كانت تتردد على خاطرى كثيرًا ، ولكن هذا التلغراف أوجد المناسبة لإبدائها ، فلم يكن حداً لمدلولها بل مظهرها .

إنى لا أعُد هذا التلغراف دليل إخلاص ، ولا علامة وفاء ، ولكنه وسيلة استعطاف وسعى فى تذليل صعوبة قائمة فى طريق يريد سلوكها ودون غاية يريدون بلوغها ، والقصد يقضى بالاحتراس ، والأدب يوصى بمقابلة التحية بما هو أحسن منها .

ولقد خبرت الناس كثيرًا ، فوجدت الوفاء قليلاً فيهم والإخلاص نادرًا منهم ، ولا أضمن أن أكون ، فى رأى من اختبر الناس اختبارى ، ممن قل وفاؤهم وندر إخلاصهم ، وليس فى إمكاني أن أصلح غيرى ، ولا فى إمكان غيرى إصلاحى ،

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) تدرج إسماعيل صدقى (١٨٧٥-١٩٥٠) فى سلك القضاء ، وعمل وزيرًا للزراعة بين عامي ١٩١٤ ، ١٩١٧ ، وهو عضو الوفد منذ عام ١٩١٨ ، وتعرض للنفى مع سعد زغلول فى مارس ١٩١٩ ، ولكنه سرعان ما اختلف معه ، ليسهم فى نشأة حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ ويشارك فى الحياة السياسية . شميث ، المصدر السابق ، ص ٤٠١ .

فوجب غض النظر عن نقائص المنافقين والعفو عن هفوات الساقطين ، ومعاملة المعتدى بروح من الكرم والتسامح ، أو معاملتهم بما ينتظر منهم من المعاملة .

ومن المبادئ التى إذا لاحظها الإنسان ، قلت همومه ، وخفت متاعبه أن يعتقد الإنسان أن للناس عليه أكثر مما له عليهم ، وأن له عندهم أقل ما لهم عنده ، ولكنه يمل بطبعه ويستكثر ما له عند الناس ، ويستقل ما لهم عنده ، ومن هنا تعب الإنسان وشقاؤه .

(ص ٢٢٢١) أرانا اليوم الأعرج منزلا فى جهة باركلى اسكوير[1] فيه رياش فاخر ، وقاعاته وغرفه فيها واسعة ، وفيها (. . .)[2] وبه ستة خدم منهم الطباخ وصبيه ، ويلزم المستأجر أن يستفهم على نفقته ، كما يلزمه أن يقتنى البياضات وأدوات السفرة مثل الملاعق والشوك من الخارج ، وأجرته فى الشهر مائة وعشرون جنيها ، والخدم ثمانية وعشرون ما عدا مأكلهم ، وتقول صاحبة المنزل إنها تتكلف فى الشهر لهم من كل شىء بما فيه أكلها وولائمها مائة وعشرين جنيها .

ولقد عرضت على محمد محمود أن يستأجره معى فقبل ، ولكنه كان واجمًا ، فسألته فى خلوته ، فقال إنه لا يود أن يساكن من أردت بمساكنتهم ، وهما كامل ودوماني لأنهما ليسا من طبقته ، فكان جوابه أردت أن يكون منا كرم نفس وسماحة فإن لم تقبل ، فلا حرج فى اجتنابهما وقبل لطفى أن يكون معنا ، وفى ظنى أنه يكون لنا نحن الثلاثة كاتب ونوله الكتابة .

تكلم معى عدلى فيما ينبغى أن يكتبه إلى رشدى جوابًا على تلغراف ورد منه إليه بأنه ينتظر منه خطابًا ، فاتفقنا أن نجيبه بأن المفاوضة ترغب أمرها وانحصر رجالها ، وجرت بتبادل الآراء من غير تقرير شىء صعب ، فإذا تقدمت أمكن الاستعانة بآرائه .

(١) أى : ميدان .

(٢) كلمة غير واضحة .

فاقنا لطفى اليوم فيما نشعر به من الإخوان من نفورهم من بعدهم عن المفاوضة ، ولم أوغر أمام عبد العزيز فلم يجد وجها للدفاع ، ووجدت عنده مثل شعورنا وأثار بمخاطبتهم فى هذا الشأن ، وجعل المفاوضة بالتناوب بينهم ؛ حتى لا يحرم منهم أحد ، ولكنى لاحظت أن فى التناوب محظورين : محظور ما تدل الغير عليه من وقوع التنافس بين الأعضاء فيما لا ينبغى أن يكون محلا للتنافس . ومحظور ما يؤدى إليه التناوب من الوقوع فيمن لا يكون أهلا لعلمه بالحجة ، ولا فيه قوة الإقناع ، أو من لا يكون ملمًا بالموضوع ، أو من يكون حديثه منفرًا . فجاء وقت الغداء ، وما انتهيت إلى رأى قاطع ، ولا اتخذت قرارًا نهائيا ، فانصرف كل منا على أن له عودته إليها .

قال لى مستر ورلند إنه مكلف من قبل اللورد ملنر أنه متأسف شديد الأسف ، على أن مجلس الوزارة مضطر لموالاة انعقاده إلى يوم الإثنين القادم ، وذلك ما يدعو إلى تأجيل انعقاد جلستنا ، والسبب فى ذلك حضور ألمان يجب التداول معهم ، ولا غنى فى هذه المداولة عن ملنر لكونه يعرف الألمانية ، قلت فهمنا العذر وقبلناه . ولكن المسألة فيما يظهر ليست بسيطة ، لأن هذا المجلس إن كان لا بد من انعقاده ؛ ففى أوقات معينة من الأيام المذكورة ، فإذا كان هناك اهتمام آثر أن يتخصص فيها وقت لاجتماعنا . ومن الغريب أن تشتد الحاجة إلى توالى جلسات هذا المجلس إلى حد أن يستغرق الحد فيها كل الأوقات ، ولم يقع خبر التأجيل الأول موقع أهمية لدى عدلى ، بل رآه عاديًا كذلك لطفى ، ولكنى أخشى أن لا يكون رأيهما صائبا وأن يكون مسبقه قوة الأمل لا صدق النظر والله علام الغيوب .

حضر مدحت إلى لوندره ، وزارنى عقب حضوره ، وامتدح النهضة ، وزعم أن (ص٢٢٢٢) نزلاء الأجانب كانوا يسخرون منها ويستهزءون بها ، ولكنهم عادوا واعتدوا بها ، ونقل إليّ عدلى أن إسماعيل سرى[1] نسب ما صادفه عدلى من النجاح إلى

---

(١) مهندس رى (يناير ١٨٦٠- يناير ١٩٣٧) تقلد عدة وزارات : الأشغال العمومية والحربية والبحرية والمعارف العمومية والزراعة فى الفترة ما بين عامي ١٩٠٨ ، ١٩٢٦ . كرم ، المصدر السابق ، ص ٥٦٧ .

وساطته هو ، حيث إن ذلك عند ثناء مدحت على مهارة عدلى ، وأسند إليه التقريب بين الوفد ولجنة ملنر ، فلم يستطع سرى على هذه النسبة صبرًا ؛ ونسب الأمر إلى نفسه فوجد عليه عدلى ورماه بالكذب ، وكان من قبل يعطف عليه ، ولم يمتدح فيه إلا الآن ، وحكى لنا قصة طويلة لم أسمعها قبل منه ، حاصلها أنه فهم من إسماعيل سرى أنه يريد أن يكتب إلى ملنر فى صالح المسألة المصرية ، وأنه أحب أن يستفهمه على صحة رأيه بموافقة عدلى له ، ولكن عدلى لم يطلع على ما كتبه ، وخشى أن يكون غير موافق له ، أن نطلب منه أن يكتب عن نفسه ما يشاء ، ولكنه رجاه فى أن يكتب عنه أنه يمكنه أن يصب نجاحًا فى التوفيق بين الطرفين ، إذ أعلن ملنر الطريق له ، وأنه أملاه هذه العبارة ، أو ما فى معناها .

وكان ذلك بعد أن تعرف هو بملنر ، واجتمع به عدة مرات ، وبعد أن سافر ملنر ، وقبل أن يسافر هو ببضعة أيام ، ويلوح لى أن لسرى وجهًا من الحق لا كله ، وأن التحالف أمل ، وإن كان ضعيفا ، ولم أحمد من عدلى كتمان هذه القصة كل تلك المدة ، مع حصول كثير من المناسبات لإبرازها ، ودفعا لما يتوهم من هذا الكتمان ، سألنى أثناء سردها عما إذا لم يكن تحدث بها . وعدلى وعد بأنه سيتكلم مع والرند فى التأجيل ، وأمله قوى فى إجابة طلب التمثيل الخارجى ، ويقول إن ملنر كان عالمًا بإصرارنا عليه من قبل ، وأنه تكلم معه فيه فى مصر ، ولكنه يقول إنه ربما طلب أن يكون فى وزارة الخارجية إنجليزى تعينه الحكومة المصرية ، وهو يرى مع محمد محمود ، أن هذا وإن كان تقييدًا ، ولكنه ضرر يخف احتماله ، ولكنى عندما أضيفه على التداخل فى المالية الاستشارية(١) ، وفى الحربية بمثلها أو أشد منها ، أجد المجموع ليس سهل الازدراء ، ولا من الميسور أن تسيغه الأمة .

أخبرنى محمد محمود بأن مكباتى وعلي ماهر متذمران من المحادثة التى جرت مع جريدة وستمنستر جازيت بخصوص الاعتداء على الوزراء ، لأنى لم آخذ فيه رأى الوفد ، وأضاف بأن الحقيقة أن القول (. . .)(٢)عدم استعجالهما فى

---

(١) أى : المستشار المالى .

(٢) كلمة غير مقروءة .

الولاء ، ثم قال والسياسة تقضى بالمجاملة وحسن المعاملة ، قلت لا أقبل أن تكون ناصحاً بطريقة عامة . توضح ما تريد ، وأنا مستعد للعمل ، ولقد أعجزنى أحوال هؤلاء ، فلا أدرى بماذا يرضون؟ فأخذ يقول لا تغضب وتحمل ، لأن الظروف تقتضى التحمل والتصبر ، ولقد ضاق صدرى من هؤلاء المعاشرين ومن صغر أحلامهم وكبر أدماغهم ، وكثرة جهلهم ، ولقد جمعنى الله وإياهم فى عمل لا إتقان فيهم له ، ولا قابلية عندهم للقيام به .

١٧يونية [1] (ص٢٠٣٤)

اعتبر هذا اليوم عيد الفطر هنا ، واحتفل جماعة من الهنود به فى مسجد للمسلمين خارج المدينة ، ودعونا إلى الصلاة فيه فلم نتمكن من حضورها ، فذهب بالنيابة عنا كامل أفندى سليم والدكتور حامد محمود ، ثم دعتنا الجمعية المصرية بلندره لتناول الشاى فى أوتيل إمبريال فذهب مع كل من حمد باشا الباسل ومحمد بك علي وحامد وكامل ، فاستقبلنا الداعون استقبالا حسنا ، وهتفوا للوفد ورئيسه /عدة مرات ورتلوا الدعاء الذى رتله المصريون فى جوامع مصر ، وألقى (ص٢٠٣٥) بعضهم بعض كلمات وجيزة تمنى النجاح فيها للوفد ، وألقى من يدعى عبد العزيز أفندى رفعت قصيدة جميلة إلقاءً حسنًا كان لها حسن الوقع عند السامعين ، وأخذ فوتوغرافى [2] صورة الجمع مرتين : فى قاعة الاجتماع الأول ، ومرة عند الجلوس حول مائدة الشاى ، وانصرفنا مودعين بالهتاف كما قوبلنا .

فى نحو الساعة التاسعة من هذا المساء ورد خطاب من المستر إنجرام بأن اللورد ملنر يأسف لأن مهمًا حدث دعا لوجوب انعقاد مجلس الوزراء فى الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر ، وإذا لم يحدث ما يؤجل هذا الاجتماع ، فإنه قد يكون مضطرًا لتأجيل اجتماعنا الذى كان محدداً له الساعة ٣ بعد الظهر . وأنه يشعرنا تلفونيا إذا

---

(١) أحداث أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من كراسة ٣٦ ، الصفحات من ٢٠٣٤ إلى ٢٠٣٦ .
(٢) مصوراتى .

حـدث شيء من هذا ، ويقـول إن اللورد ملنر شـديد الأسف لأن مـشاغله تقـضى عليه بما يسبب مضايقتنا كما يسببها هذا التأجيل .

فسبق إلى وهمنا عقب قراءته أنه يراد التسويف بنا ، فدعونا الزملاء للمشاورة فحضروا إلا عبد العزيز بك الذى كان قد تهيأ للنوم ، وتقرر تأجيل النظر إلى ما بعد انكشاف الحالة انكشافًا تامًا . وكررت لهم استحسانى فى إقامة بعضنا بباريس ، للإفـهام بأن لنا عـملا نباشـره حتى أثناء المخابرات ، وللتمكن من الوقوف على حقائق تنفعنا فى جميع الأحوال ونسترشـد بها إلى الصواب ، فلم يميلوا كل الميل لهذا الرأى ورأوا إلى ما بعد انكشاف الحال .

(ص٢٠٣٦)

١٨ يونية

الساعة ٥ بعد الظهر لم يرد خبر بالتلفون عن تأخير جلسة مجلس الوزراء ، فعلمنا أنها انعقدت وأخبرنا مستر ورلند الساعة واحدة بعد الظهر أن اللورد ملنر كلفه بأن الاستعداد لمؤتمر سبق شغل الوزارة الإنجليزية ، وستوالى عقد جلساتها اليوم وغدا وبعد غد ، ولا يمكن معرفة نهايتها إلا يوم الإثنين ، واللورد يعتذر عن ذلك .

السبت ١٩ يونية

ورد خطاب من سكرتير اللورد ملنر بأنه تحـددت جلسة يوم الإثنين القادم الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر ، ما لم يحدث ما ليس بمنتظر .

(ص٢٢٢٣)

فى ١٩ منه[1]

تكلم معى اليوم بالتلفون من أوتيل موريس بباريس محمود صدقى باشا ، مخبرًا بأنه حضر مع قرينته وطاهر بك وقرينته ، ولم يسألنى شيئا آخر ؛ وقال إنهما مدعوان اليوم للغداء عند حرمى ، وهى مدعوة للعشاء عندهما .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

حضر من يدعى دوس محمد صاحب جريدة أفريقية التى تطبع فى لونده بالإنجليزية ، وقال إنه لا يعرف العربية إلا قليلاً ؛ لأنه خرج من مصر وعمره تسع سنوات فنسيها ، واشتغل من سبع سنين بالصحافة لخدمة بلاده ، وقال إنه لا يعرف من يدعى عبد الملك القبطى ، بل سمع قليلاً عنه ولا يثق بالأقباط هنا ، وهو يزعم أن لجريدته هنا نفوذًا ومعروفة فى وزارة الخارجية وغيرها من الدوائر وله أصدقاء فى البرلمان ، ويطلب المعونة لجريدته[1] ، فقلت إن أمامنا مشروعات مهمة ، ولا نستطيع أن نفعل شيئا قبل أن نتبين الأحوال وتنكشف لنا حقيقتها ، وإذا كنا نعاود بعض الجرائد الإنجليزية عندما نريد أن نحترمها فلأنها رائجة واسعة الانتشار ، ولأقوالها نوع من التأثير ، وكان جالسًا على الكرسى الطويل فتارة يسمع وتارة يستقبح ، وهو أسمر اللون ضخم الجسم قصير القامة .

أما عبد الملك هذا فإنه كتب إلىَّ مكتوبًا عند قدومى يطلب مقابلتى ، ولما استبطأ الجواب تكلم بالتلفون فحددت له موعدًا بعد ثلاثة أيام ، فاستطاله فلم نقصر فاعتذر بعدم إمكان الحضور فيه فحددنا له موعدًا أبعد ، فحضر وزعم أنه مشغول بالسياسة الإنجليزية ومنها المصرية ، وأخذ يسأل عن أشياء كلما توخمت له[2] قال إنه يعرفها عما يثبت أحقية مصر للحكم الذاتى ، وادعى أنه مرشح نفسه للانتخاب فى البرلمان ؛ فانصرف غير شكور ولا ممنون .

ورد عليَّ اليوم لغاية الساعة عشرة صباحًا تلغراف بالتهانى ، ومنها تلغراف من بركات بك فتح الله بأن أهالى مثلث المرشدى اجتمعوا ودعوا للوفد ويهنئونه وهو بينهم ، فألقت علىّ عبارته شيئا من الاستغراب لأنها موجهة للوفد ، ولا شىء فيها يخصني اللهم إلا العبارة الأخيرة .

ورد خطاب من سكرتير ملنر بأنه تحددت الساعة ٣,٣٠ للاجتماع بوزارة المستعمرات ، ويرجو أن يوافقنا هذا الموعد وأن لا يحدث ما يغيره .

---

(١) كان من بين دعاية الوفد للقضية الوطنية فى الخارج الاتصال بالصحافة واستكتابها لصالح تلك القضية .

(٢) أى : ثقلت عليه .

رأينا أن نجب دعوة السيد أون توماس فى البرلمان للغداء يوم ٢٥ الجارى ، وأن يكون من يحضر منا خمسة مكباتى وماهر وحمد وسنوت ، قال علي ماهر هذا فى محله ، لأن فيه حضور من لم يسبق لهم حضور فى وليمة ، واعتذر محمد علي ، كما اعتذر عبد العزيز حتى عن حضور وليمة يوم ١٣ منه عند اللورد . ورأينا أن ندعو أعضاء اللجنة التى تألفت للدفاع عن مصر يوم ٣٠ منه ، (. . .)[١] فى ذلك الأوتيل الذى نحن به .

(ص٢٢٢٤) زرت اليوم فى الساعة ٤ بعد الظهر ناديًا لألعاب الكريكيه[٢] وفيه ميدان واسع جدا لهذه الألعاب ومن حوله مكان بدرجة يجلس عليها المتفرجون وفيه مقصف للشاى والمرطبات طويل جدا ، وبطول حوائطه رفوف طويلة عليها الشاربون أمامها ، وكذلك فيه مائدة طويلة مطوية تسقى من أمامها الساقيات ، والناس وقوف قدامها[٣] وكل يخدم نفسه ، وجلسنا نشاهد الألعاب ، وكان الكثير يصفق للناجح من اللاعبين ، ولكنا ما كنا نعرف علامة الخيبة[٤] ولا علامة الفوز ، وكان الأعرج معنا وزعم أنه عضو فى النادى وأنه أضاع كارنيه ، فلما أردنا الدخول عارض الحاجب فدخل إلى محل السكرتير ، وبعد برهة أحضر الإذن بدخولنا ، وتناولنا الشاى ، وبعد ذلك تفرجنا كما ذكرنا .

ثم ركبنا الأوتو[٥] وتنزهنا فى ناحية المدرسة التى تخرج منها ، وهى تسمى هيرون مسافة ٤٠ دقيقة من لوندره بالأوتو السريع ، والطريق إليها جميل ، وهى واقعة فى مكان عال ، وقسم منها قديم مبني مع عهد الملكة اليزابيث[٦] والثانى

---

(١) كلمتان غير مقروءتين .
(٢) الكروكيه .
(٣) المقصود : أمامها .
(٤) أى : الهزيمة .
(٥) هى اختصار لكلمة automobile أى سيارة .
(٦) الملكة Elisabeth الأولى التى حكمت إنجلترا بين عامى (١٥٣٣ - ١٦٠٣) وهى ابنة الملك هنرى الثامن وآن بولين .

Petit larousse, Librairie Larousse, Paris, 1963, p.1334.

حديث من ثلاثين سنة ، والموضع فى غاية الجمال يشرف على دار تكسوها الخضرة ، وتزينها الأشجار . وقد زرنا بعض الفصول فى كل من القسم القديم والحديث ، والمكتبة وتلامذة هذه المدرسة يلبسون برانيط خوص راطبة السطح وجاكيته زرقا وبنطلون رمادى . وبجانب المدرسة من الصفين منازل لأبوّة التلامذة ، ورأيت هؤلاء يروحون ويغدون مسرعين على أنفسهم كالكبار ، ولا يتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة ، ولقد ساءنا ضيق الوقت من رؤية كل ما يلزم الاطلاع عليه . وقد قررنا أن الإقامة فى مثل هذا المكان صحية ومفيدة جداً للفتيات وللتعليم والتربية ، ودخل علىّ محمد محمود بعد أن وصلت فى الكتابة إلى هذا المكان ، فقال إن هذه المدرسة من أشهر مدارس لوندره الإعدادية التى تؤهل المتخرجين منها لجامعات أكسفورد وكامبريدج وغيرهما ، وأن الطلبة فى هذه الجامعات يسكّرون المداخل عندهم أول ليلة احتفالاً بدخوله بينهم ، أو علامة أنه دخل فى ميدان الرجال .

الأحد ٢٠ يونية[١] (ص٢٠٣٦)

لم يحصل شيء يستحق الإثبات .

فى ٢٠ منه[٢] (ص٢٢٢٤)

كان اليوم يومًا ماطرًا وخرجنا فيه إلى الخلاء وتغدينا فى نزل على نهر اعتاد المهرة فى التجديف أن يتنافسوا فيه فى فلايك جميلة ، ولهم حركات فى تحريك المجاديف عكسًا وطردًا وجذبًا ودفعًا فى غاية الرشاقة ، والبعض منهم يلعب بالمجاديف ، كما يلعب الإنسان بالعصا فى يده ، وكان المطعم مزدحمًا بالآكلين حتى ألزمنا أن ننتظر خلو مكان لنا ، وكنا ١٢ وبزيادة عدلى ومدحت وأرتين ، ونقص عبد العزيز . والمأكل لا بأس به ، والكلام أغلبه عن السلطان فؤاد ومعايبه ومحمد سعيد ونقائصه وسري وامتنانه ، والبلاد ونهضتها . ولم نجد مكانًا خاليًا

(١) تسجيل هذا اليوم جاء من كراسة ٣٦ ، ص٢٠٣٦ .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .

بعد الأكل للجلوس فيه فاضطررنا للعودة عاجلا ، فوصلنا مساكننا حيث كانت
(ص٢٢٢٥) الساعة ٥,٢٥ / وصادفنا فى دهليز النزل صبيًا لا يتجاوز الثامنة من العمر رفيع
القد ، كأنه المفتلة ، كبير الرأس ، خفيف الحركات ، ذكيًا نبيهًا ، فسأل عمن هو أكبر سنا من الحاضرين ، فقال إنه (. . .)[1] ، ومع ذلك فإنه استكبر أرتين ولما رآنا حسبنى الأكبر . ودفع ثمن الأكل محمد علي نيابة عن الوفد .

ودعانا مدحت لغداء يصنعه فى يوم تعيينيه ورجانى أن أخبره عند الاتفاق على تعيينه ، وكنت راكبا مع عدلى ذهابًا وعودة ، وكان معنا فى الذهاب محمد علي ، وتكلمنا فى مسألة نيابة الحكومة الإنجليزية عن الدول فى حقوق الأجانب ، فاعترض عليها محمد علي بأنها خطرة ، وكذلك رأى خطرًا فى أن يكون للإنجليز دخل فى وزارة الخارجية ، وبعض الوزارات الأخرى ، ولما أتى الكلام فى المستشار المالى واختصاصاته الاستشارية ، فحاول عدلى أن يمهلها بأن الحكومة المصرية حرة فى أخذ رأيه ، قلت إن لم يكن عليها استشارة فلا ضرر فى وجوده ، ولكن يكون فيه ضرر إن كانت ملزمة بأخذ رأيه .

وفى العودة دار الكلام عليها وعلى النيابة ، فرأيت لطفى غير مهتم بها ، وظهر لى أنه على اتفاق مع عدلى بأن ما عدا مسألة التمثيل الخارجى وسلطة مجلس النواب لا أهمية له ، فإن توفر هذان الركنان يترتب عليه حصول الاستقلال ، وما يعرض بعد ذلك من القيود يكون قابلاً للتسوية ومحلاً للقبول ، وقلت إن كان الاتفاق يتمثل على ما دون الاستقلال التام ، فإما أن يكون مرضيا لضمائرنا إرضاء تامًا ، وفى هذه الحالة نقبله وندافع عنه بكل قوانا ، وإما أن يكون ، مع عدم إرضاء لنا ، نافعًا وأفيد من الحالة الحاضرة . فلا يتبين لنا أن نرفضه قبل استشارة الأمة فيه ، وعند ذلك يحسن أن نجمع أولياء الأمر من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم لعرض المسألة عليهم وأخذ رأيهم فيها ، فإذا قبلوا خرجنا من العهدة وتم الاتفاق ؛ وإلا فالأمة تتصرف بحسب ما تراه ، فقال لطفى إن فى هذه الطريقة خطرًا لأنها

---

(١) كلمة غير مقروءة .

تفتح للدسائس بابًا واسعًا ويكثر التشويش ، وربما انقسمت الأمة ، ومتى انقسمت فلا تتحصل على شيء ، ولهذا لا بد من الجرأة فى أول الأمر ، قلت إن هذه الاستشارة إنما تكون فى حالة نقص الاستقلال نقصا لا يمكننا أن ندافع عنه ، ولا نجرؤ على رفضه ، وإذا كان هناك جرأة ، فإن هؤلاء الجرآء يلزمهم أن يأخذوا على عهدتهم تنفيذ كل اتفاق يكون دون توكيلنا ومشتملا على نفع عظيم للأمة ، ونحن لا نفعل شيئا سوى أن نعلم منه عدم نجاح المفاوضة .

إننا لم نقبل هذا الاتفاق لكونه دون توكيلنا ، ولا نفرض بعد ذلك لمعاكسة من يأخذ على نفسه تنفيذه ، وإذا حصل ذلك سارت السفينة بعد أن تهب العواصف قليلاً آمنة من غير أن يعتريها ما يعوق سيرها ، إلا ما تقدر على اقتحامه بعد يسير من الجريان ، فقال كل من الاثنين إنه قد يكون ذلك أحسن الطرق وافترقنا .

يؤسفنى أن ألاحظ من زملائى أن فيهم ميلاً لمعارضتى قبل أن يفهموا قصدى وهو ميل ربما كنت السبب فيه بكثرة المناقشة/ فهل من سبيل للإقلال (ص٢٢٢٦) منها؟ وما عليك إذا لم يفهموا ، وما أنت عليهم بوكيل ، ولا أنت واصل بهم إلى ما تريد ، فأولى بك أن تعدل عن حملهم على ما يكرهون منك إلى ما يحبون ، فإن فعلت خففت عنهم كثيرًا ، وعن نفسك أكثر ، والله يتولى هديهم ويقيك شرهم .
الساعة ٦ بعد ظهر يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٢٠ .

فى يوم ٢١

حضر مكباتى ومحمد محمود وحمد وعلي ماهر ، وجعلت المذاكرة فيما إذا كان يلزم أن نقبل أن يكون فى المالية والخزينة مستشار من الإنجليز ، وأن تُنتدب إنجلترا عن الدول فى حقوق الأجانب بمصر ، فقال حمد إن كان هذا المستشار مؤقتا بعشر سنين أقبل ولا أرفض ، وقال مكباتى إنه يرفض ، وقال علي ماهر ومحمد محمود إنه إذا لم يكن من القبول فيه لزم حصوله ، وأغنى القول بأنه ينبغى أن ينظر إلى مجموع الاتفاق ، فإن كان نافعًا من كل الوجوه قبلناه وتحملنا

مسئوليته ، وإلا فإن كان ضرره أكبر من نفعه فرفضناه ، إن كان العكس وجب علينا أن نستشير الأمة فيه .

ولقد جرى القول فى هذا الموضوع ودخلنا فى مسألة نيابة إنجلترا عن الدول ، فبدر من لطفى أهم الحاضرين أنه يميل إلى قبولها ، ثم انصرف إلى أودة أخرى ، فقال علي ماهر إنه شعر بارتخاء فى المتفاوضين ، واللازم استبدالهم بغيرهم ، وأظن أن مكباتى وافق على ذلك وحمد لم يغير شيئا ، وقلت سننظر فى ذلك بعد الجلسة القادمة ، وأشرت إلى أن عدلى ربما كان له تأثير علي لطفى ، ثم فى الغداء قال لى محمد محمود إن الكل راضون عن المتفاوضين إلا المكباتى ، وأكد أن علي ماهر من الراضين ، فاستغربت بعد هذا التأكيد مما أثبتناه سابقًا عن ذلك ، قلت ننظر فى الأمر بعد الجلسة القادمة .

فى الساعة ٣,٣٠ انعقدت الجلسة للمفاوضة فى وزارة المستعمرات ، فقال لورد ملنر إنى تكلمت مع زملائى أعضاء اللجنة فى المسألة التى تناقشنا فيها فى الجلسة الماضية ، فاتفقنا على أنه لا يمكننا أن نشير على الحكومة بأن يكون للدول ممثلون لدى مصر ، ولا لهذه ممثلون لديها ، لأن الأولين يكونون آلة للدسائس ، والآخرون لا عمل لهم اللهم إلا لدى الحكومة الإنجليزية ، فإنه لا مانع من أن يكون لها فيها مندوب سام ، فقلنا إنه لا يمكن التوفيق بين عدم وجود تمثيل لأمة وبين استقلال هذه الأمة ، ومصر متحالفة لأنها حليفة ، و التحالف لا يكون بين تابع ومتبوع ، بل لا يكون إلا بين مستقلين ، فإذا كان هناك استقلال فلا بد من/ أن تترتب عليه نتائجه ، وإلا فإن كانت حماية فلا بد أن تحمل اسمها ، (ص٢٢٢٧)
ومصر لا تقبل الحماية مهما اختلفت العبارة عنها ، ورجعت إلينا أن نقبل الشيء باسمه الخاص من أن نقبله هو بذاته تحت اسم شيء آخر ، ولا يمكننا أن نفهم استقلالا لا يكون إلا حماية ، فإن التمثيل فى الداخل والخارج من مميزات الاستقلال الأصلية ، ولا محل للمخاوف التى تبدونها لأنه على فرض وجود دسائس فلا يوجد من تنفذ الدسائس فيهم ، بل الأمر بالعكس يكون المصريون فى

الاستقلال عونًا لإنجلترا على إحباط كل دسيسة يمكنهم إحباطها ، قالوا إننا لا نخاف منكم ، ولكن التعاقد يوجب الاحتياط ، وفرض وجود من يخشى منه ثم الاحتراس منه ، قلت إننا إذا راعينا هذه القاعدة ذهبنا إلى بعيد ، ولا نريد أن نذهب هذا الذهاب ، بل لا نريد أن نتصوره ، على أنه إذا كان الاحتياط لازمًا ، فإنه يكون من الضعيف ضد القوى ، لا من القوى ضد الضعيف ، وما الذى تخشونه بعد أن يكون لكم فى القنال قوة وفى فلسطين أخرى؟ قالوا إننا نخشى لكم ونشفق عليكم ، قلت وهل ليس لنا عقول نفهم بها ما يضرنا وما ينفعنا ؟

إن المصريين وإن كانوا ضعافًا ماديًا فلهم عقول يدركون بها ، قالوا إن هذا ليس محلا للنزاع ، ولكن ما العمل الذى يباشره نواب مصر فى الخارج ، قال لطفى بك إنهم يقفون على حركات التقدم والرقى وأحوال التجارات والصناعات ، ولوازم الرعايا المصريين والقيام على شئونهم وغير ذلك من أعمال نواب كل دولة لدى الدول الأخرى ، وقال عدلى باشا إنه من غير المرفوض أن يكون للدول الأجنبية قناصل فى كل جهة من جهات القطر ، ولا بد أنهم يرجعون فى شئونهم إلى رئيس ، فماذا تكون صفة هذا الرئيس؟ وإذا كان هناك أمر يحتاج مراجعة السلطة المحلية فيه ، فإلى من يكون الرجوع؟ فقال ملنر إن القناصل يكون لهم قنصل جنرال ويُرجع إلى وزير الخارجية ، قال عدلى (. . .)[1] لماذا لا يكون رئيس القناصل وزيرًا[2] ؟ إنى أرى جعله قنصلاً لا جنرالاً لا وزيرًا ، مسألة نظرية أكثر منها عملية ، ثم إن الدسائس يعملها الإنسان المسند لها والمشتغل بها مهما كانت وظيفته ، فقال ملنر إني رجل عملى ، ولهذا أقول بأنه يلزم أن يكون من ممثلى الدول قناصل لا وزراء ، ونحن نريد أن نقلل تداخل الدول الأجنبية فى الرد بمصر ، فإذا كان نوابهم سياسيين ، ولا يجدون لهم عملاً يخلقون لأنفسهم أعمالا / (ص٢٢٢٨) سياسية .

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) لعل المقصود (وزير مفوَّض) .

ولهـذا المـعنى إن وجـود مـمثلين لمصر فى الخارج أقل صعوبة من وجود ممثلين للدول فيها ، ومما يقلل نفوذ الدول الأجنبية مسألة الامتيازات ، وتحويل حراستها لإنجلترا ، فإن هذا التحويل يجعل علاقتهم بمعتمدها ، لا بحكومة مصر ، وقال إن الامتيازات حصرت بكل الجهات ، ووجود حراستها فى يد واحدة أفضل لمصر وأفيد ، وذلك بعد أن تعطى مصر حق ضرب الضرائب على الأجانب كالوطنيين ، وأن تكون ما تضع الحكومة المصرية من القوانين بواسطة مجلس نوابها ساريًا عليهم ، إلا إذا كان غير عادل ، فإن للمعتمد البريطانى أن يوقف تنفيذه مع بيان الأسباب التى دعت إلى ذلك ، ويبقى بعد ذلك النظام القضائى تقوم فيه إنجلترا مقام الدول ، قلت إن كان المراد إلغاء الامتيازات فلا نعارض فى ذلك بل نرغبه ، ولكن ما تريدون إلا حصر حراستها فى يد واحدة وهذا لا أهمية له .

(ص٢٠٣٦) **٢١ يونية سنة ١٩٢٠**[1]

انعقدت الجلسة فى الساعة ٣,٣٠ بوزارة المستعمرات وبحضور المتفاوضين من الطرفين بما فيهم محمد محمود باشا الذى شفى . وابتدأ اللورد ملنر يقول بأنه تكلم مع إخوانه فى مسألة التمثيل ، واتفقوا أنه من غير المقبول تمثيل الدول الأجنبية فى مصر لأن نوابها لا يكونون سوى آلات للدسائس ، ولا شغل لممثلى مصر فى الخارج ، اللهم إلا أن يكون لها مندوب سامٍ فى إنجلترا ، ولهذا لا يمكنهم (يعنى هو وأعضاء لجنته) أن يشيروا على الحكومة بقبوله . وتكلم هذا بالإنجليزية قائلا إنه يود الكلام فى هذا الموضوع بلغته . فقلنا له إنه من غير المفهوم أن تكون أمة مستقلة ، ولا يكون لها فى الخارج ممثلون ، ولا لديها ممثلون فى الدول الأجنبية . ولا يمكن التوفيق بين عدم التمثيل والاستقلال الذى هو أساس المحالفة ، إذ لا تمكن المحالفة مع تابع ، فقال إنه يمكن أن يمثل مصر فى الخارج
(ص٢٠٣٧) سفراء إنجلترا ، وبناء عليه / تكون مصر ممثلة وحاجتها من ذلك مكفية ، قلنا إن كانت مصر مستقلة فلا بد أن ينتج الاستقلال نتائجه الطبيعية ، ومن أخص نتائج

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

الاستقلال التمثيل فى الداخل والخارج . وعدمه لا يكون إلا حماية تحت اسم آخر ، ولا تقبل مصر معنى الحماية ، مهما أعطى لها من الأسماء ، وقال محمد باشا محمود إننا لو رضينا بهذا لداستنا الأمة بأقدامها ، وقلنا لا محل للمخاوف التى تبدونها من نواب الدول فى مصر ، لأنه على فرض أن يميلوا لبثها فلا تروج فى أهلها ولا تنفذ فيهم ، بل المصريون يكونون بالعكس أحرص الناس على دفعها . إذ يعتبرون عند الاستقلال أن إنجلترا صديقة لهم وعون على تقدمهم ، قالوا إننا لا نخاف منكم أنتم بل ممن عساه يكون من بعدكم ، وفى التعاقد يجب كمال الاحتياط . وفرض وجود من تلزم الخشية منه ، ثم الاحتراس لما يمكن أن يأتى به .

قلنا إن الجرى على هذا المبدأ يذهب بنا إلى بعيد . إن الذى يجب أن يحتاط إنما هو الضعيف من القوى ، لا القوى من الضعيف . على أنه فضلا عن قوتكم فإن لكم ما يؤمنكم من القوة التى ستكون لكم فى القنال وقوتكم فى فلسطين ، قالوا إننا لا نخشى على مصلحتنا ، ولكننا نشفق عليكم أنتم ، قلنا إننا نشكركم على هذا الاتفاق ، ولكننا أشفق على أنفسنا منكم ، وما سلبت عقولنا حتى نترك ما ينفعنا إلى ما يضرنا ، ونحن وإن كنا ضعافًا ماديًا ؛ لنا عقول ندرك بها منافعنا ، قالوا إن هذا ليس محلاً للنزاع وهو ظاهر ، ولكن ما العمل الذى سيباشره نواب مصر فى الخارج؟ قال لطفى بك إن عملهم يكون الوقوف على حركات العالم وتقدمه وأحوال التجارة والصناعة ، ولوازم المصريين النازلين فى الجهات المختلفة والحوادث التى تجرى فى العالم / ويكون لها ارتباط بشئون مصر ، وغير ذلك من أعمال نواب كل (ص٢٠٣٨)
دولة لدى الدول الأخرى ، وإذا كان هناك خوف من ألا يكون لهم ارتباط بإنجلترا ، فمن السهل اتقاء هذا بما يمنع الإتيان بما يخل بالتحالف ، وقال عدلى باشا إنه سيكون للدول بالطبيعة قناصل فى كل جهة من الجهات المهمة فى القطر ، وقناصل كل دولة يرجعون بطبيعة الحال إلى رئيس لهم ، فماذا تكون صفة هذا الرئيس؟ ثم إذا كان هناك ما يحتاج إلى مراجعة السلطة المحلية ، قال لمن يكون الرجوع؟ ، فقال ملنر إن قناصل الدول يرجعون لقنصل جنرال ، ومن الشئون التى

يجب الرجوع فيها للسلطة المحلية يرفع الأمر إلى وزير الخارجية المصرية ، قال عدلى إذن لماذا لا يكون رئيس القناصل وزيرا؟ أنى أرى كونه غير وزير أمرًا نظريا لا عمليا والدسائس المخوف منها يمكن أن يباشرها كل نائب مهما انحطت رتبته ، وقال لطفى إن نواب الدول فى مصر وزراء إلى الآن . فإذا نزلوا عن هذه الدرجة كان ذلك تنقيصًا لمقام مصر عما هو عليه حتى بعد الحماية ، والمأمول أن يكون أكبر ، قال ملنر إنى رجل عملى ولهذا أرى أن نواب الدول إذا كانوا سياسيين يميلون للاشتغال بالسياسة ، وإذا لم يجدوا عملاً سياسيًا خلقوه .

ولهذا المعنى أرى أن وجود نواب لمصر فى الخارج أقل صعوبة من قبول ممثلين للدول فيها ، ومن الواجب السعى فى تقليل فرص تلك الدسائس . ومما يساعد على ذلك مسألة الامتيازات وحصر المحافظة عليها فى يد إنجلترا . فإن هذا
(ص٢٠٣٩) الحصر يقلل علاقة الأجانب بحكومة مصر . ومن الممكن إعطاء مصر حق ضرب الضرائب على الأجانب مثل الوطنيين والتشريع للأجانب ، ولكن يكون لمعتمد إنجلترا الحق فى إيقاف تنفيذ القوانين التى لا تكون عادلة بالنسبة للأجانب مع بيان أسباب هذا التوقيف ، ثم يكون لها بعد ذلك التصديق على النظامات القضائية المختلطة بالأجانب . قلنا إننا نعترف بأن الامتيازات مضرة ونود إلغاءها ونشكركم إذا سعيتم فيها .

ولكن المطلوب فيما اقترحتموه هو جعل المحافظة عليها فى يد واحدة ، وهذا لا ينفعنا ، عوضًا أن يكون لمعتمد إنجلترا حق المعارضة فى تنفيذ القوانين التى يراها غير عادلة بالنسبة للأجانب ، فالأوفق جعل هذا الحق للقضاء الأجنبي الذى يمكنه ألا يطبق القانون إذا كان فيه ضرر بالأجانب ، قال إن القاضى ليس من وظيفته النظر فيما إذا كان القانون عادلاً أو غير عادل ، ولكن له حق تفسيره فقط ، قلنا كذلك ولكن جعل هذا الحق فى يد المعتمد الإنجليزي يعطيه سلطة كبرى ، فمتى يستعمل هذه السلطة؟ هل يستعملها قبل صدور القانون أو بعده؟ وكيف يعرف هذه القوانين؟

قال إنه يعرفها ، قلت يعرفها كما يعرف سائر القناصل . قال لا ، إن المعتمد الإنجليزي ليس كغيره منهم ، بل هو ممتاز عنهم ، ثم سأل إذا لم يكن لمصر فائدة فى جهة فهل يكون لها ممثل فيها ؟ قلنا لا ، قال هل يمكنها أن تنوب فى بلد ما سفيرًا أجنبيًا؟ قلنا فى الجهة التى لا ترى هى لزومًا لأن يكون لها سفير خاص فيها ، يمكنها أن ترجو إنجلترا فى أن تقبل أن يكون سفيرها فى تلك الجهة نائبًا عن مصر على نفقاتها ، فارتاح لهذا القول ، ثم قال إننا نريد أن نجتمع ، فما هو الوقت الذى يناسبكم؟ قلنا إن كل الأوقات تناسبنا ، إذ لا شغل لنا إلا هذا الشغل ، فالعمل علينا والوقت لكم ، قال إذا كنت تفضلت بالذهاب إلى مصر ، وأنا فيها لكنت وجدتنى متفرغًا لهذا العمل . وتم الاتفاق على الاجتماع غدًا الساعة١٢ .

٢٢ يونية سنة ١٩٢٠

فى الساعة ١٢ انعقدت الجلسة بوزارة المستعمرات من السابق ذكرهم ، (ص٢٠٤٠) فقلت إننا تكلمنا بالأمس عن مسألة التمثيل فى الداخل والخارج ، وأظهرنا أنها مسألة فى غاية الأهمية لمصر ، ويستحيل علينا أن نقبل اتفاقًا بدونها ، بل أؤكد أن فى الاتفاق بغيرها فناءنا ، ولقد أشرتم إلى مخاوفكم من تقريره ، وأنا على استعداد تام فى النظر فى الطرق التى تزيل هذه المخاوف الحقة أو تقللها ، فما الذى ترونه فيها؟ يظهر مما قلتموه أمس أن من أسباب تقليلها تحويل الأمر فى حقوق الأجانب إليكم ، وأنكم مستعدون للسعى فى إعطاء مصر الحق فى ضرب الضرائب على الأجانب كالوطنيين ، وأن القوانين التى تصفها السلطة المصرية تطبق على الأجانب ، إلا ما كان منها مخالفا للعدل ، فإنه يحق لمعتمد الدولة البريطانية أن يعترض عليه مع بيان أسباب هذا الاعتراض ، ولا مانع عندنا من النظر فى ذلك لمعرفة حقيقة هذه المسألة ، خصوصا ما يتعلق بالمراد فى الأجانب .

وبناء عليه يحسن أن تتعين لجنة فرعية لهذا البحث ، فإذا كان أمر التمثيل فى الداخل والخارج مقبولا عند قبول مسألة تحويل الامتيازات ، كان البحث فى هذه المسألة مفيدًا . أما إذا لم يكن مقبولاً مبدئيًا فلا فائدة من هذا البحث ، فقال

إن مسألة التمثيل فى غاية الصعوبة والأحسن تركها الآن ، قلت إن هذه مسألة
(ص٢٠٤١) أساسية ، وإذا كنتم قابلين لها مبدئيًا على /شروط مخصوصة ، فإننا مستعدون لبحث هذه الشروط ، ولكننا لا يمكننا أن نشتغل بغيرها قبلها ، قال يلزمنى أن أراجع فيها واستشير ، قلت إنه مضت مدة للمراجعة والاستشارة ، وطال الزمن ، فقال مع شيء من الانفعال إننا راجعنا ومن راجعناهم رفضوا قبول التمثيل ، ولكنا نريد الآن نظرًا لتمسككم كل التمسك بها ، ولما أظهرتموه من الاستعداد فى مسألة الامتيازات أن نعيد الكرة ، فنتكلّم مع من راجعناهم ، علّنا نصل إلى إقناعهم ، وذلك يحتاج إلى ثلاثة أو أربعة أيام ، قلنا كذلك ، فقال وما ترونه فى عنوان نائب إنجلترا فى مصر؟ قلنا لا معارضة فى عنوانه ، إلا إذا كان العنوان الحالى أو عنوان مقيم Resedent وما عدا ذلك فكل عنوان مقبول ، وإنما اجتنبنا العنوان الحالى والمقيم لأنه علم الحماية وأمارتها ، ونحن نريد أن نذهب بكل أثر لها ، وبعد مناقشة قليلة فى هذه النقطة تأجل البحث فيها ، ثم قال إنه مما يخشى منه أن تعقد مصر اتفاقات مع بعض الدول الأجنبية ، قلنا لا محل لهذه الخشية . فإن مصر يمكنها أن تتعهد بألا تعقد محالفة مع دول أخرى .

وقال لطفى وعدلى إن مصر مستعدة لأن تتعهد بألا تعقد معاهدة تخل بهذا التحالف ، وقيل بمناسبة عنوان نائب إنجلترا إن نائب مصر فى إنجلترا يكون له نفس ذلك العنوان ، فقلنا لا إن كان المراد بهذا العنوان « المندوب السامى» إبعادًا على الدوام لما يدل على الحماية ، وجاء فى أقوالى أن مصر بعد الاستقلال تكون فى غاية الإخلاص . ولا تقبل أن تضايق إنجلترا فى شيء ، وهذا ما أوصى به نفسى وابنى وجميع ذريتي ، وقال عدلى مازحًا إن الباشا ليس له ولد ، قلت إن كل
(ص٢٠٤٢) المصريين أولادى . / فقد أجاب عدد كبير من شبان سجنوا بأنهم « زغاليل» وإنما أتحدث عن هؤلاء الأبناء . ثم حصل الاتفاق على تعيين لجنة فرعية من عبدالعزيز بك فهمى ، ومستر هرست واثنين آخرين من كل طرف واحد . على أنه يجوز أن يكون من طرفنا عدد أزيد ، ووعد بأن يكتب غدا بموعد انعقادها ومكانه ، ثم انفضت الجلسة حيث كانت الساعة واحدة .

ثم تعينت اللجنة الفرعية من عبد العزيز بك فهمى ومحمد بك علي وعلي بك ماهر . انعقدت اللجنة الفرعية وقدم لها المستر هرست مذكرة وترجمتها[١] .

في يوم ٢٢ منه[٢] (ص٢٢٢٨)

انعقدت الجلسة فى الساعة ١٢ ، فقلت تكلمنا بالأمس عن التمثيل الداخلى والخارجى ، وهذه مسألة فى غاية الأهمية وليس فى الإمكان أن نحول عنها ، ونحن على استعداد بأن ننقص مخاوف إنجلترا إن لم نُزلها ، وقد قلتم بالأمس إن من أهم أسباب هذا التنقيص أن تنوبوا عن الدول فى الامتيازات ، وأظهرتم استعدادكم للسعى فى إعطاء مصر حق ضرب الضرائب التى تضعها على الوطنيين مع الأجانب ، وأن يكون لإنجلترا حق الاعتراض على ما يكون مخالفًا من القوانين للعدالة بالنسبة للأجانب ، ونحن مستعدون لأن نبحث هذا الأمر ونقف على حجته ، خصوصًا فيما يتعلق بتحديد معنى الأجانب ومدلولها ، ولهذا نأبى فحص هذه المسألة بواسطة لجنة فرعية ، قال لورد ملنر لا مانع من ذلك لأنى لست اختصاصيًا ، ويمكن أن نحيل ذلك على مستر هيرست ، وأفكر فى ضم آخر إليه ، قلت ومن طرفنا أفكر فى عبد العزيز بك ، قال عظيم ، ثم قال إنه سينظر فى مكان اجتماعها وموعده ونجد ما بذلك غدًا .

وأظهر بعد ذلك صعوبة فى مسألة التمثيل ، وقال إنها محتاجة للمراجعة (ص٢٢٢٩) والتفكير ، قلت إن الزمن طال على التفكير والمراجعة منها ، قال إن الذين راجعتهم اتفقوا على رفضها ، ولكن قد ظهر الآن أنكم متشددون فى التمسك بها ، ثم أظهرتم استعدادًا لمسألة الامتيازات ، فهذا أمر جديد يحملنى على المراجعة لعلى أقنع المعارضين ، ولا مانع يمنع اللجنة الفرعية من النظر من الآن ، فإن فى ذلك توفيرًا للوقت ، والمراجعة تحتاج إلى ثلاثة أيام أو أربعة . وجاءنى كلام أن مسألة التمثيل مبنية على الامتيازات ، وأنه يريد ضمانة أن مصر لا تفعل ما يخل بالمحالفة ، قلت إنها تتعهد بأن لا تتحالف مع دولة أخرى ، وقال لطفى وعدلى إنها

---

(١) لم يكتب نص المذكرة ولا ترجمتها ، كما أشار ، وترك عدة صفحات خالية .

(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .

تتعهد بأن تعقد معاهدة تحمل بالتحالف المذكور . ثم أخذته على جانب مع عدلى وتكلم فى مسألة(. . .)[١] كى ينفذ الاتفاق ، فأظهرت له عدم استحسان ذلك ، وبينا وجهه ، ولكنه أصر على(. . .)[٢] ، ولقد سألته فى الجلسة المذكورة ما إذا كان يريد أن إنجلترا فى موضوع الامتيازات تريد أن تحل محل مصر أو الدول ، فقال محل مصر ، وكرر ذلك غير مرة[٣] .

فى يوم ٢٣

دعينا للعشاء هذا اليوم عند اللورد كارنار ڤيرن[٤] فى داره بلوندره ، وقد حدث أول أمس فى نحو الساعة ٩ مساء أنى طلبت من كامل أن يتلو ما كتبناه عن الجلسة الماضية فقرأه وانصرف . وكان مكباتى ومحمد محمود وحمد باشا حاضرين التلاوة ، وعقبها ، قال مكباتى إن لم يكن يصبح تعيين اللجنة الفرعية قبل البحث فى مسألة التميز ، قلت إن ذلك حصل توفيرًا للوقت ، ولا ضرر من أن تشتغل اللجنة باستيضاح المراد من التحويل ، على وجه كاف شاف حتى نتمكن بعد ذلك من النظر فيما إذا كان من الممكن القبول أو الرفض ، ومادمنا لسنا مرتبطين بشىء فلا ضرر من الوقوف على الحقائق والتنويه ، فلم يقتنع وأصر على خطة تعيين اللجنة ، ووجدتنى عاجزًا عن إقناعه ، فرجوت محمد محمود أن يقنعه لأنى تعب ، فتمادى .

وتناولت جريدة عربية وأخذت أقرأها ، ثم ظهر لى أنهما اتفقا فقلت هل اتفقتما؟ وأردت أن أنقل الكلام من الجد إلى الهزل فامتعض مكباتى ، وقال إن هذا

(١ ، ٢) ممزق .

(٣) من الملاحظ أن أحداث يوم ٢٢ يونية نقلا من كراسة ٣٦ مشابهة ، أو تكاد تكون متطابقة مع أحداثها فى كراسة ٣٩ ، ولكن الاختلاف فى السياق وليس فى المعنى .

(٤) هو لورد كارناڤون Carnarvon عاشق الآثار المصرية والممول للبعثة الأثرية التى رأسها عالم الآثار كارتر Carter الذى اكتشف فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٢ مقبرة الملك المصرى نب خبرو رع (توت عنخ أمون) ابن (فى الغالب) امنحتب الثالث وزوجته تي من الأسرة الثامنة عشرة .
The Oxford Encyclopedia ancient Egypt, Redford. G. vol. 1, Oxford press, 2001, pp. 238, 239.

استخفاف به وسخرية منه ، قلت لم أقصد ذلك ، ولكن قصدت تغيير الموضوع مادام حصل الاتفاق عليه / فقال إنه لم يحصل وعاد إلى قوله الأول ، فقلت (ص٢٢٣٠) منفعلا إنه لا حق لك فى ذلك ؛ وماذا تريد من هذه الشخصية فى شىء ؟ وانتفض واشتددت فى القول فاشتد وعلا صوته ، وكلما قلت كلمة ردها بأسوأ منها ، وجاءتنى أقواله إنه يشتغل أزيد منى ؛ وأن الأمة تعرفه وأن لكل تاريخًا ، وغير ذلك من أقوال السفه وقلة الأدب ما أثار غضبى إثارة شديدة ، فقلت إنه لا يمكننى الشغل معك مطلقًا ، ولا أقول لك من الآن شيئًا عن المفاوضة بل لا أجتمع معك فى صعيد ، ثم تداخل كل من محمد ومحمود فى إسكات الطرفين ، وانصرف به حمد بعد جهد جهيد ، وبقى معى محمد محمود متلطفًا ، وعدلت فى الحقيقة أن أنقطع عن العمل أو ينقطع هو .

وفى الصباح حضر علي ماهر ، وأبدى أسفه مما حصل ، وألح معه محمد محمود فى الصفح عنه إذا اعتذر ، ودفعًا للإلحاح وإجابة للرضا قبلت فدخل وسلم عليّ ، وقال إنى متأسف يا باشا على ما وقع منى ، أرجو السماح ، قلت لا شىء ، وتكلمت فى حديث آخر ولا أزال أشعر بجرح فى قلبى منه ، ولا أقدر أن أراه .

فى يوم ٢٤

حضرنا أمس وليمة لورد كارنارفيرن وكان المدعوون ثلاثين تقريبا ، حضرها أعضاء الوفد إلا عبدالعزيز ، وأعضاء لجنة ملنر إلا هو وسبندر ، وجلست فى مكان (. . .) [1] ، وكانت قاعة الطعام بسيطة فى ذوق ، وأنوارها ساطعة من ذاتها من غير أن تسطع من جسم مضىء فينطفىء ، وجدران القاعة محلاة برسوم من أثمن ما خطته أقلام المصورين ، فقدر كل واحدة منها بما يزيد عن الثلاثين ألف جنيه ، وسقفها أبيض بلا زخرف ، وجوانبها جوزية اللون واحدة ، والمائدة من فوقها أطباق الفاكهة مرصوصة رصًا جميلاً فيها ؛ يتوسطها شمام يميل لونه إلى البياض ، ومن

(١) كلمة غير مقروءة .

حوله الأعناب والتين والخوخ ، وصنف آخر يسمى البورن وهو يشبه الخوخ فى منظره وله طعم لذيذ بين الخوخ والتفاح فى التشكيل الأخضر والأحمر .

وقال اللورد إن كل ذلك من حديقته ، وبجانب قاعة الأكل قاعة أخرى فيها صناديق من زجاج ترى ما بداخله من الآثار القديمة الغالية التى (. . .)[1] المثال ذهبًا وفضة ، من فيها صورة رجل من أحسن وأجمل ما صنع من التماثيل ، وبعد الأكل ومشاهدة هذه التحف صعدنا إلى مكان واسع فيه صفت الكراسى صفوفًا أمام مسرح فيه الموسيقى تشجى بألحانها السامعين ، ولم يكن على المائدة نساء ، ولكنهم أتين بعده من كل فج محملين أفخر الملابس ، وأنفس الحلى وأغلاها ما بين لآلىء لامعة وألماسات ساطعة ، وكأن صدور كثير من هذه الفتيات نوافذ تعرض فيها الحلى ، ولقد رأيت على بعضهن سلاسل من لؤلؤ بعضها فوق بعض
من أكبر الحبات وأزهاها/ لونا ، بل ما رأيت لؤلؤا له بريق مثل ما رأيته فى بعض (ص٢٢٣١)
الصدور . وقد اكتظ المكان بالحاضرين والحاضرات حتى امتلأت بهم الشرفة الأولى ، وملأوا غرفة ثانية ، ورأيت بعضهن ماشيات على ركبهن أمام باب هذه الغرفة ليمكن من سماع الألحان ، ورؤية الألعاب .

وقد غنى المغنون فأطربوا ، ولعبت الموسيقى فأشجت وتحرك البيانو فحرك الأشجان ، ورقصت الراقصات فخفقت القلوب ، ولعب الحاوى فدُهش الحاضرون ، وشخص المازحون ؛ فأضحكوا الرائين وشرحوا بأغانيهم الصدور ، ثم دعينا للوليمة وكنت أول مدعو فيها ، حيث قادتنى إليها ربة البيت فأخذت بذراعي إليها ، وقالت نشرب على صحتى ، وأشرب على سعادة بلادك ، فقبلت ، وحصل وأبدت لى هى وزوجها وأقاربها كل عطف ولطف ، وكانوا يفتخرون بالبيت وتحفه والأكل والسفرة ، ويبدون سرورًا عظيمًا من سماع امتداحه بل كانوا يمتدحون بأنفسهم المختلفة عليه ، وهو ما نسميه نحن (. . .)[2] ومع كونى كنت مسرورًا من المناظر التى شهدتها ، كنت أسائل نفسى من وقت إلى آخر أهذا خداع لنا ؟ هل يمكن أن هذه

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

اللطائف الزائفة ، وهذه المظاهر الفانية تأخذنى من الاستقلال الذى جئنا لأجله؟ إن كان القوم يظنون بنا هذا الظن ، فقد أخطأ ظنهم وخاب سعيهم ، وما ملكنى بهذا المظهر زهد ، ولا خالطنى جل عن المقصد الذى توجهت إليه الأمة ، ووضعتنى على طريقه ، وكنت أقول سبحان الله أن سحبه إلى عرش ؛ اللهم إن هذه نعمة لا أحصى ثناء عليها ، وما هى إلا نتيجة اتحاد الأمة ، عاشت وعاش اتحادها ، وقيت من كل ظالم ، وخسئ من لا يقدر أمته قدرها .

٢٣ يونية سنة ١٩٢٠ (١)

حصلت المذاكرة فيما يراد من مركز إنجلترا بإزاء حقوق الأجانب بمصر ، فرأى فريق وهم لطفى بك ومحمد باشا محمود وعدلى باشا أن المراد به أن مصر ترضى أن تكون إنجلترا نائبة عن الدول فى السلطة التى لها بالنسبة لهذه الامتيازات . وقالوا بيانًا لرأيهم إن إنجلترا تريد أولاً : أن القوانين التى تضعها السلطة المصرية للمصريين تسرى أيضًا على الأجانب ، إلا إذا كان فيها ما يخالف العدل ، فإن إنجلترا يحق لها فى هذه الحالة ، أن تعترض على هذه المخالفة مع بيان أسبابها . ثانيًا : أن يكون لإنجلترا دخل فيما يختص بالأمن العام المتعلق (ص٢٢٣٢)
بالأجانب .

ثالثا : إبقاء المحاكم المختلطة كما هى ، وإضافة اختصاصات المحاكم القنصلية عليها . وفريق(وهو رأيى) يرى أنه إذا كان ما بيَّنه الفريق الأول هو المراد فلا معنى لطلب إنجلترا أن تقبل مصر نيابة هذه الدول عن بقية الدول فى حقوق الأجانب التى لهم فى مصر ، لأن لكل صاحب حق أن يستعمله بنفسه أو بواسطة من يوكله فى ذلك . فإذا كانت الدول تنوب إنجلترا عنها ، فهى إنما تستعمل بهذا التوكيل حقًا طبيعيًا لها من غير أن يكون هذا الاستعمال موقوفا على قبول الغير ، ثم إن هذا لا يتفق مع ما صرح به اللورد ملنر غير مرة جوابًا عن سؤالى من أن إنجلترا

---

(١) بعد أن انتهى سعد من سرد أحداث يوم ٢٣ يونية ، وتبعها بأحداث يوم ٢٤ ، عاد مرة أخرى وسرد أحداث ٢٣ يونية .

تريد أن تحل بالنسبة للامتيازات محل مصر لا محل الدول . وكذلك لا يتفق مع ما صرح به مرارًا من أن الدول لا ترضى بإلغاء الامتيازات إلا بضمانة .

وهذه الضمانة لا تكون إلا بأن تكفل إنجلترا للأجانب هذه الحقوق ، فإن هذا يدل دلالة صريحة على أن المراد هو الحلول محل مصر لا محل الدول . والفرق بين الأمرين واضح جلى . ونتائج كل منهما مخالفة للآخر . فإن نيابة إنجلترا عن الدول لا تعطيها إلا أن تستعمل من الحقوق ما كان لهذه استعماله . والحقوق التى لهذه منحصرة فى الرضا بالقوانين التى تقترحها مصر . وليس لها أن تقترح شيئا من هذه القوانين . فإذا كانت إنجلترا نائبة عن الدول فإنها لا يمكنها أن تغير فى الشرع الحالى شيئا بدون اقتراح مصر . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن مصر يمكنها فى هذه الحالة أن تتفق مع بعض الدول أو مع جميعها على إلغاء هذه الامتيازات كلها أو بعضها . ولكنها لا يمكنها ذلك فى الحالة الثانية . وفضلا عن هذا فإن فى الحالة الثانية تكون إنجلترا حامية لمصر بالنسبة لحقوق الأجانب . وهذا ما يفسر عدم رضائهم بأن يكون نائبهم له عنوان سفير أو وزير ، وتشبثهم بأن يكون عنوانه مندوبًا ساميًا أو مقيمًا Resident ، وكيف يمكن أن نفهم أن حماية الامتيازات يكون طريقًا لإلغائها ، مع أنه لا يكون إلا تثبيتًا وتأييدًا إلخ ، خصوصا إذا لوحظ أن الحامى أو الضامن لها يقوم نفوذه فى مصر على بقائه . (ص٢٢٣٣)

وبعبارة أخرى إذا كانت إنجلترا نائبة عن الدول ومصر مستقلة ، فلا يمكنها أن تفعل شيئا فى هذه الحقوق إلا برضاء مصر المستقلة . أما إذا كانت مصر تحت حماية إنجلترا بالنسبة لهذه الحقوق فإن رضاء مصر لا يكون إلا صوريًا ، يعنى ، أن إنجلترا فى هذه الحالة تتعاقد باسم مصر فيما يختص بهذه الحقوق . ولكن فى حالة نيابتها عن الدول ، فإن مصر المستقلة تتعاقد معها بصفة كونها نائبة عن الدول ، والفرق كبير جداً .

٢٥ منه

كلما تفكرت فى هذه المسألة كلما تهيأتها ودفع فى وهمى أن خطرًا كبيرًا ينطوى تحتها ، فما هى إلا وضع مصر تحت حماية إنجلترا بالنسبة للأجانب ، لكى يقبل هؤلاء الأجانب ويتنازلوا عن حقوقهم . ما هى تلك الحقوق؟ هى أن يعاملوا

بقوانين يرضونها ، وأن يتحاكموا إلى قاض يكون لهم دخل فى تعيينه ، فإذا كانت إنجلترا تضمن لهم عدالة تلك القوانين ونزاهة ذلك القاضى لا يكون لهم وجه فى التشبث بها ، ألا يكون معنى هذا أنه لأجل أن يقبل الأجانب قوانين مصر وأحكامها يلزم أن يكون لإنجلترا دخل فى وضع قوانينها وتعيين قضاتها؟ يعنى أن تكون إنجلترا صاحبة مصر ، فأين هو الاستقلال؟ ويجب علينا أن نلاحظ جيدًا ، وأن نفهم وجود أننا إذا رضينا بهذه الحالة فلا يخلو الحال ، أى أن تبقى الامتيازات كما هى ، وحينئذ لا نكون استنفدنا شيئًا من هذا الرضا إلا إضافة حق لإنجلترا لم يكن لها من قبل ، وإما أن تلغى بمعنى أن تكون غدا شيئًا سارية عليهم ، وقاضينا يحكم فيهم ، وحينئذ نكون أيدنا حكم الرجل فينا ، ودعمنا نفوذه فى شرعنا وقضائنا .

فى ٢٦ منه

بعد أن كتبنا هذا تلوته على كثير من الإخوان ، وبالأخص علي ماهر ومكباتى بك ، فصادقا عليه كل المصادقة ، وتكلمت بمعناه مع جميعهم ، وكررت القول فيه ، فكانوا يوافقون عليه إلا لطفى ومحمد محمود ، فإن الأول كان يعارض فيه ، والثانى لم يبد استحسانًا له ، وكنت أتلمح منه عدم الرضاء عنه ، ولكنه لا يجاهر به . وقد عرضت على عبد العزيز بك مسألة تعيينه فى اللجنة الفرعية ؛ فقبل على طريقة تشبه أن تكون تهكمية ، إذ قال إن هذا شرف كبير بالنسبة له ، ولم يزد ولم يتكلم إلا قليلاً ، ثم انصرف .

فلما جاء خطاب ملنر لتجديد جلسة اللجنة الفرعية من هيرست ورنل رود طلب معرفة أعضاء الوفد ، وحدد فى الوقت نفسه موعد الانعقاد ، وجدت الأحسن ضم مجموعة عليها أمس هما عبد العزيز وماهر . وبعد ذلك ذهبت إليه[١] فى أودته فقال ما هى ماهية مأمورية اللجنة الفرعية ، قلت إنها تنحصر فى استيضاح المركز (ص٢٢٣٤)
الذى تريده إنجلترا فى مصر بالنسبة للامتيازات ، والنتائج التى تنشأ عن هذا

(١) المقصود : عبدالعزيز فهمى .

المركز ، فقال : هل لم يكن الإلزام أن نعلم ما إذا كانوا قابلين للتمثيل فى الداخل والخارج؟ قلت أفهم أن هذه المسألة محتاجة للمراجعة من الذين لم يقبلوها ابتداءً ، ورأوا أن تشتغل اللجنة الفرعية بمسألة الامتيازات حتى لا يضيع الوقت ، ثم انصرفت ، وحضر عندي أمس جميع أعضاء اللجنة منا ، وتذكرنا بحضور الجميع فى المسألة وبسطت لهم حدود مأموريتهم بأوضح بيان ، وبينت لهم أنى أشعر بأنهم يريدون أن نقبل حمايتهم لحقوق الأجانب فى مصر حتى يتذرعوا بها لحمل الدول على التخلى عن امتيازاتهم فيها ، لأنه مادامت إنجلترا خاضعة لعدالة القوانين ونزاهة القضاء فى مصر ، فلا وجه لتشبث الدول بهذه الامتيازات ، قلت ذلك وكررته عدة مرات ، ثم انصرف أعضاء اللجنة لحضورها .

بعد ذلك اجتمعنا بهم واحدًا بعد واحد ، فرأينا فى رؤيتهم اختلافًا ، وعمل ما كان لاتفاق روايتهم أنهم طلبوا ، أى أعضاء لجنة ملنر أن تتداخل إنجلترا فى التشريع وضرب الضرائب للتحقق من عدالتها ، وأن يكون لها دخل فى إدارة البوليس ، وفى القضاء المختلط وإضافة المحاكم القنصلية عليه ، وأن يكون هذا التداخل أبديًا كالتحالف ، وأنه دارت بين الفريقين مناقشة فى هذه الأمور الثلاثة ، ولم يحصل الاتفاق على شىء منها واتفق الكل على أن عبد العزيز سأل أول الكلام ، فيما إذا كان التناقش يحصل على قاعدة الاستقلال أو الحماية المنشودة ، وقال غيره إن ذلك أحدث أمرًا سيئًا فى الملتزمين حتى عدّوا هذا علامة لعدم الثقة ، وقد لاحظت أن عبد العزيز أنه لم يكن من المستحسن أن يعرض لموضوع الاستقلال أو الحماية . ثم اجتمعت بهم اليوم فى أودة نومى لوجود مدحت وعدلى ، واتفقنا على أن القوم يقصدون إنشاء مراقبة لإنجلترا على مصر فيما يختص بحقوق الأجانب ، لكى ترتكن على هذه المراقبة التى تقبلها مصر فى حمل الدول على الرضا بإلغاء الامتيازات ، وأكدوا جميعًا أنهم فهموا ذلك جيدا ، وأخذ عبد العزيز يقيم الأدلة عليه من أقوال هيرست وغيرها ، قلت إن ضمن الاتفاق على ذلك أنه يلزم بذل الجهد فى مناقشة كل نتيجة تترتب على هذه المراقبة وتكون مؤيدة لها ، وأنت تنظر فيما إذا كنا نقبل ذلك المبدأ بنتائجه التى

نبنيها بالمناقشة معهم أو لا نقبله ، فاتفق الكل على ذلك ، وانصرفت بعد أن أعلنت لهم سرورى من اتفاقنا .

أمس دعوت للغداء عدلى ومدحت وعزت ومحمد محمود ، ودعا اليوم مدحت للغدا الوفد خارج/ المدينة فى محل يدعى كارسور وهو المحل الذى (ص٢٢٣٥) تغدينا فيه أول حد قضيناه هنا وموقعه على نهر التيمس ، وهو عبارة عن جزيرة فى هذا النهر فيه حديقة غناء ، ونزل جميل ، وتروح الفلائك وتغدو من حوله تحركها مقاذيف المرتاخون على طريقة رشيقة وجميلة ، وركب معى لطفى فتناقشنا فى موضوع الامتيازات كثيرا ، ورأيته يفرغ جهده فى إقناعى بعدم ضرر مطلب الإنجليز فيه ، ويلجأ فى إقناعى إلى وسائل غير مقنعة أشعر منها بغرضه أكثر مما أشعر بقوتها ، بل لا أكاد أشعر بها بقوة ، ويحدث إبداؤها فى نفسى تقززًا واشمئزازًا وضيقًا ، ولا أقدر أن أصف ما يعترينى (. . .)[1] من الانفعال . وقد كان عدلى دعانا أول أمس لتناول الشاى عنده والمحادثة فى(. . .)[2] والذين يحسن أن يتفاوضوا رسميًا ، فتكلمنا فى مسألة الامتيازات أولا ووجدت (. . .)[3] إلى قبولها إلا فيما يختص بالبوليس (. . .)[4] من لزوم مراجعة ذوى الرأي فى هذه المسألة ، ورأيت عدلى ميالاً (. . .)[5] من ملنر على إقناعى فقلت (. . .)[6] تعاود الأمة فى رغبتها (. . .)[7] ترضى بما لا نرضى مع (. . .)[8] فى طلب ما لا يوافقنا واتفقنا على (...)[9] عقب (...) [10] وأخيرًا قلت إن أحسن شيء ألا يتداخلوا معنا فيه الآن (...)[11] لأن التداخل فى هذا مضر بالاستقلال ثم انصرفنا .

فى يوم ٢٧ منه

خرجنا للغدا اليوم خارج المدينة على بعد ساعة ونصف منها فى الأوتو وتغدينا بمحل مشرف على نهر يدعى (...)[12] والمحل صغير ، ولكن موقعه جميل ، وطلبنا أن يصنع لنا عجة أو يقدم لنا سردين ، فلم نجد بيضًا ولا سردينًا ،

(١ـ ١١) ممزق .
(١٢) لم يذكر اسمه .

ولكن وجدنا سمكًا وروزبيفًا وبسلة خضراء وجبنًا ونوعين من أطباق الحلوى ، (ص٢٢٣٦) وكان الأكل نظيفًا ، ولا بأس به ،(. . .)[١] / ثم ركبنا إلى محل آخر فى مرتفع مشرف على ربًى مكسوة بالنباتات والأشجار ذوات الألوان المختلفة فى الاخضرار ، نزلنا واجتمعنا على الحشائش ، فوق ما كان معنا من البالطوات ، وكان الهواء جميلا ، وكثير من الناس جالسين على تلك النباتات أو نائمين أو متكئين على وجوههم ، وعدنا حيث كانت الساعة ٥ . وعاد معى لطفى وتحادثنا فى جميع الموضوعات التى جرت المناقشة فى اللجنة عنها ، فابتعدت آراؤنا تارة ، واقتربنا تارة أخرى ، وجرى الخلاف فى موضوعين على طريقة كادت تقضى إلى قطع المحادثة ، ولكنى تغلبت على نفسى وكتمت أمرى وغيرت موضوع الكلام .

حصلت مذاكرة اليوم فى موضوع الامتيازات بحضور علي ماهر ومحمد علي ومحمد محمود (٠٠٠)[٢] بريطانيا حق الاعتراض على القوانين التى تضعها سلطة(٠٠٠)[٣] للعدالة بأوجه ثلاثة ، الأول أنها لا تقلل من سلطة (٠٠٠)[٤] من قبل لهم وليس فيها إلا (٠٠٠)[٥] وهو سائر على غاية ما يرام (٠٠٠)[٦] بواسطة ما لا (٠٠٠)[٧] ، فإذا لم يقبلوا هذا عرض عليهم أن مصر تقبل الأجانب حتى لم يكن فيها ؛ ما لا يتفق مع تشريع الدول صاحبة الامتيازات (٠٠٠)[٨] ، لشرع أى دولة من هذه الدول ، ولكن مراقبة هذه الحالة تكون للمحاكم لأنها قضائية ، وبعد ذلك تقبل أن تكون للقضاة فإذا لم يقبلوا هذا ، قلنا إننا نقبل أن الإنجليز ينوبون عن الدول الأجنبية فى استعمال ما لها من الحقوق فى مصر ، بالنسبة للتشريع والضرائب .

فى يوم ٢٨

خطر فى بالى أثناء العودة من الفسحة مع لطفى ومحمد علي وعلي ماهر أننا (ص٢٢٣٧) نقبل أن تنوب /عن الدول وتجدد المحاكم كل خمس سنوات ، نعم إن حق التجديد ليس لمصر ، بل للدول ، ولكن اشتراطه يكون للأمة على وقف الحماية ،

(١) كلمة غير مقروءة .
(٢ - ٨) ممزق .

ثم قلت ذلك لعبد العزيز بك فى السهرة ، فأظهر أنه افتكر فيه واستحسنه وقرأت ما كان وضعه عدلي من الاتفاق فيما يختص بالامتيازات ، فاستحسن أن يكون على هذه الصورة (. . .)[1] أنه تخفيفا لأضرار طريقة الامتيازات ، تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول بالنسبة لحقوق الأجانب فى التشريع والضرائب تستعملها إنجلترا . وبناء عليه إلخ .

ثم قال عبد العزيز إنه يحصل أن أتكلم مع زميليه ماهر ومحمد علي فرأى ، بدرس الموضوع قبل الذهاب إلى اللجنة ، أن يتداولوا لكى يقفوا جميعًا على أفكار كل واحد منهم ، وأن يتكلم من يتكلم من غير أن يتسابق الكل فيه ، فقلت كذلك وأخذ يبين أن لا غرض له إلا المصلحة العامة إلى آخر ما كان يفعل هو ضده ، ولم يتكرم فيما مضى أن يحدث به نفسه ، ومع ذلك فإني خطبت ماهر ومحمد فيه ورجوتهما أن يذهبا إليه للاتفاق على طريقة السير والمناقشة ، والأفكار التى يبدونها ومن يبدؤها .

وقد حصل الكلام مع أغلبهم إلا حمد وسنوت (. . .)[2] بما جعل الكل متفقين على التشدد فى إزالته اعتقادًا بأن بقائه مضر كل الضرر(. . .)[3] والأضرار التى وضحتها لهم فرادى ومجتمعين ، هى أننا سنكون فى نظام جديد يكلف بوضعه وتنفيذه ، وليس عندنا من الرجال الأقوياء الأكفاء من يمكنهم أن يقوموا بهذه المأمورية المزدوجة ، وسوف تكون الوظائف غير خالية من الإنجليز الذين يكونون بالطبع غير راضين عن هذا النظام ، لكونه مضرًا بأشخاصهم ، مكروها بالطبيعة من حكومتهم ، فعندهم دافعان يدفعانهما إلى معاكسته ، ولا بد أن تتكون طوائف أو أحزاب مشاكسون ، فإذا انضم إلى كل ذلك نفوذ المعتمد البريطانى الذى أعطى له الاتفاق ، ونفوذ السلطان الذى يستمد قوته من إنجلترا ، أو لا يجد له سندًا سواها ، لا يمكن أن يظهر ذلك النظام إلا مخنوقًا ، ولا يولد إلا ميتا ، أما من

---

(١) تُرك فراغ بين الكلمتين .
(٢ ، ٣) ممزق .

حبى فيوجد فيه عوامل الفناء ولا يفنى سريعًا ، وفى اعتباري (٠٠٠)[١] أن يكون لإنجلترا تداخل فى أمور مصر مهما كان ضعيفًا يكون مضرًا بمصر ، (٠٠٠)[٢] . علينا أن نتوخاه بكل الوسائل ولا ينبغى أن يخدعنا اتفاق فيه شىء من هذا النفوذ (٠٠٠)[٣] أشعر بأن القوم يراوغوننا ، ويسعون فى إطالة إقامتنا هنا اكتسابًا للوقت وتخديرًا للأعصاب ، وإخماداً لثائرتنا فى وقت اضطربت فيه أحوالهم ، (ص٢٢٣٨) وتنكر لهم كثير من الشعوب ، فإذا انقضى هذا / فى سكون من مصر عادوا فقلبوا لنا ظهورهم ، وقالوا إن أنتم إلا خدم بسطاء خدعتكم الظواهر فاتخذتم ، فما لكم من احترام ، ولهذا يحسن الاستعجال ، فإذا لم يعجلوا فالعودة لازمة حفظا للكرامة وإعفاءً للأمة .

فى الساعة ٤,٣٠ تناولت الشاى مع البرنس فيروز ، إذ كان دعانى إليه ميرزا فتح الله وكيل دولة العجم[٤] فى مصر ، وقد وجدته فتى قصير القامة متوسط الحجم ، أسمر اللون ، كثيف شعر الرأس والحواجب ، جميل الملبس ، يجيد الكلام باللغة الفرنسية ، كأنه تربى فى وسط أهلها ذكيًا متوقد القريحة ، واسع الاطلاع فى الأحوال العامة حاضر البديهة ، وقد تكلمنا فى مسألة مصر وبساطتها والرجاء فى حلها ، وامتدحت له ملنر وحسن استعداده للاتفاق ، وقلت إن التوفيق بين استقلالنا ومصالح إنجلترا الظاهرة سهل ، ولكن الصعوبة تأتى إذا كانت هناك مصالح غير معلومة أو مستورة ، فكان سحبه هذا الكلام ومثله مما فيه شك فى إنجلترا بغير هشاشة ، وتكلمنا فى الامتيازات والمحاكم المختلطة والمحاكم (٠٠٠)[٥] وفهمت أنها مؤلفة من أعاجم تنعقد فى نظارة الخارجية ، وقال إن أحوالهم ليست على ما يرام لأن البلشفيك[٦] يريدون اجتياحهم ، وهم يريدون نشر مبادئهم فى البلاد ، وقال إن لمذهبهم امتلاء فى الشرق هو التلصص وقطع الطريق

(١ ـ ٣) ممزق .
(٤) فارس (إيران) .
(٥) ممزق .
(٦) المقصود : هم الشيوعيون الروس .

وهم يجدون عونا لهم فى كل بلد من أشقيائها والسلبة فيها ، من يسارع إلى قبول مبادئهم والسير على طريقتهم ، وقد فهمت من خلال حديثه أنه محب للإنجليز ، وأنه من أولئك النفر الذين يفرحون بعطف الأجانب عليهم ، متوهمين أن هذا العطف لامتيازهم فى التقدم الفكرى والأدبى على أبناء وطنهم ، ولكنه توهم باطل ، وما عطف الأجانب عليهم إلا لأنهم آنسوا منهم ضعفًا ، ورأوا فيهم ما يساعد على نفوذ سياستهم ورواج بضاعتهم .

وبعد أن تناقلنا فى الأحاديث على موضوعات شتى ، انصرفت فودعنى بلطف وتواعدنا على الاجتماع فى الأيام الآتية ، قال حتى نتحادث بالعربية التى يعرف منها القليل ، وترك ممارستها من بضع سنين ، (...)[1] زوجته وأخيه وبنتاه (...)[2] ولا أقول اسمه ، وأخيه زكى ، وكبرى بنتيه عمرها ٢١ سنة والأخرى ١٨ سنة ، وفيها جمال ، وفى البكرية رزانة وحسن تعقل وأمها تعرف العربية قليلاً ، وكانت جميلة وفيها لطف وخفة ، والمائدة كانت مكشوفة لا غطاء فوقها وكأنها من خشب الأبنوس تلمع لمعانا جميلا ، ومن فوقها مزاهر فيها أزهار مختلفة الألوان فى اختلاف / وتحت الأطباق مربعات من المنسوجات الجميلة ، وكان (ص٢٢٣٩) الحديث على الطعام تفكها ، وجاءت سيرة السلطان فتلمحت على الزوجة أنها ميالة له ، ولما شعرت بأن له شيئا عليه تلطفت فى صنعى من إبداء رأى ، وأشرت إلى زوجها بلطف إلى استئنافنا العمل فقلت إن لجنتنا تعبت من الراحة ، فوعد أن يخاطب ملنر فى انعقادها ، ولما قلت لمحمد محمود إن له رغبة فى أن أتكلم معه فى هذا البطء ، منعنى من الكلام لكى يكون كلامه هو وأبلغه ، ولما كررت عليه إبداء هذه الرغبة ، قال إنه كتب إليه عند أجابته على دعوته أنه يريد أن يختلى به برهة[3] ، ولكنهما لم يختليا وقال لى إنه سيعود إليه فى المساء لهذا الاختلاء ، وفعلاً أخبرنى بأنه اختلى به وأكد له قلقنا ، فوعده بالاجتهاد فى السعى لإزالته .

(١ ، ٢) ممزق .

(٣) يقصد سعد زغلول بالبرهة أنها وقت قصير ، ولكن معناها الوقت الطويل عكس ما هو سائد .

وكان أمس موعد انعقاد اللجنة الفرعية ، فقدم مستر هيرست لها مذكرة ، تشتمل على لزوم أن يكون لإنجلترا تداخل فى البوليس ، بأن يكون منها موظفون كبار فى الداخلية يرجع الأمر فيها إليهم فيما يختص بالأمن ، وأن يكون فى الحقانية موظف عام لضبط العلاقة بين وزير الحقانية والمحاكم ، وأن يكون فى الأهلية[1] منها قضاة إنجليز ، كما يلزم أن تكون أغلبية قضاة المختلطة منها إنجليز ، وأن لا ينفذ على الأجانب قانون إلا بتصديق العميد البريطانى ، وغير ذلك مما يدل على أن القصد تأييد الحماية بأوسع معانيها ، فتناقشوا فى هذه الموضوعات ، واعترض أصحابنا عليها اعتراضًا شديدًا ، ولكنهم فيما يظهر من رؤاهم توغلوا فى تفاصيل الرد عليها توغلاً مملا ، أو مضيعًا للفائدة ، ولم يظهروا أمام خصومهم بمظهر المتحدة كلماتهم ، قال علي ماهر مسارعًا إلى إنه عرض اقتراحًا كنا اتفقنا عليه قبل ذهابهم ، وقررت أن يحصل إبداءه بطريقة احتياطية ، وحاصله أنه رغبة فى تخفيف بقاء الامتيازات أن تنوب إنجلترا عن الدول فى الحقوق التى تعملها الآن فى التشريع والضرائب إلخ .

فلما قدم ماهر هذا الاقتراح تنكره عبد العزيز وبالغ على ما يظهر فى تنكره ، وظهر بذلك الخلاف بين أصحابنا ظهورًا ترتب عليه أن يقول قائل لهم «ينبغى أن تتحدوا قبل أن تحضروا هنا» ، وقد سارع ماهر فحضر واشتكى من عبد العزيز ، وبعد أن كتم عبد العزيز غيظه تكلم أيضا ، وكذلك محمد علي وحصل ما يمكن للإنسان أن يستخلصه من مثل هذ الحادثة أن أصحابنا لم يكونوا مقدرين للمهمة التى عهدت إليهم حق قدرها ، وأن محبة الظهور تغلب عندهم الرغبة فى نجاح العمل ، وهو ما يشتد انفعالى عند شعورى به وتأخذنى حالة لا أقدر على وصفها .

ولقد حضر عندى عبد العزيز بعد العشاء ومكثنا نحو الساعة ٥ صباحًا شربنا فيها ويسكى كثيرا ، وفهمت من عبد العزيز أنه متأثر تأثرًا شديدًا من عدم تعيينه للمفاوضة ، وإذا كان وقت التعيين مريضًا ، كان ينبغى اقتراحه حتى لا/ يدرجه (ص٢٢٤٠)

(١) أى : المحاكم الأهلية .

بالعملية ، وقد قال لى بهذه المناسبة إننى قسمت الوفد إلى أشراف وأوباش ، وأنتما جملة من الآخرين ، وقد بينت له أن ذلك كان لمرضه ، وأنى لم أرد أن أدعوه وحده كدعوة المراكبية يكون القصد منها جبر الخاطر ، وقد حصل ذلك في وقت صفاء تام لم يكن الأمر (. . .)[1] والصدر ، وقلت له إن حضوره عندى عقب حادثة عدلى (. . .)[2] كل ما قبلها ، ومحت كل أثر من الكدر فى نفسى ، فأظهر تصديق ذلك والاعتقاد به ، وقد جرى ذكر ما يريد إحداثه فى كتابات من التغيير والتبديل ، فقلت إنى لا أحب التغيير ، بل يسرنى كثيرًا أن يكون مادام صوابًا ، لأننا لا نقصد أن يتظاهر بعضنا أمام بعض بالكفاءة ، ولكنا نقصد الإصابة فى أعمالنا .

ولكنى أرى أن التغيير أحيانا لم يكن إلا لغرض التغيير فأتوقف فيه فغضب لذلك ، وقال إن حمل التغيير على هذا القصد يدل على أن عندك سوء ظن سابق ، قلت نعم فاشتد انفعاله ، وقال إنى لا أتنازل لأن أطلب العفو منك الآن ، ولا من ربك ولا من النبى بوجه من الوجوه ، وكرر ذلك عدة مرات تكرار الإنسان المملوء حقدًا وغيظًا ، وكنت أقابل ذلك برحابة صدر وسعة حلم وابتسام ثغر ، فقلت إنك مخطئ فى هذا المزعم ، أنت تعدد نقيصة وما هو إلا نقيصة ، إنى أعيذ نفسى أن أشعر لذنب ارتكبته أو خطأ أتيته فى حق أى إنسان كان مهما تراخى وانحطت رغبته ، وما أردت أن أقول ذلك طلبا لاستئثار ولا رغبة فى اعتذار ، ولكن كلما تعلم الوقائع التى حملتنى على سوء الظن بك فتفسرها أو تكذبها أو تحملها على القصد الحقيقى منها أو تطلب المسامحة إن كانت موجبة لذلك ، فقال وما هى تلك الوقائع؟ .

فذكرت له واقعة الخطاب الذى كتبته ، وقال للطفى عقب تلاوته أن يذهب إلى غرفة أخرى ويعدله ويصلحه ، فأنكرها وزعم أنها لا بد أن يكون لها ظروف خاصة ، قلت إنها حصلت وغضبت منها ، وأظهرت لك غضبى واستعطفني منها لطفى بحضورك فجاحش مجاحشة الجموح . وأشرت له إلى واقعة أوتيل كلاردج ، حيث صرحت له بأننى مستاء منه فلم يرد أن يفهم أسباب الاستياء ، واكتفى بأن

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

يقول إنه متأسف فكان اعتذاره أنه نساها ، ولكنى قلت له إن مثل هذه ، وهذا
(ص٢٢٤١) الحادث كاف وحده لقطع كل صلة ومحو كل صداقة ، ولكنى تسامحت / حبًا في الوئام وحرصًا على المصلحة العامة ، ثم ذكر لى أنه لا فضل لأحد عليه ، وأن له فضلاً على أصدقائه على محمد محمود ، وبما انقطع له زمن مرضه فى الصيف من الدفاع عن مأمور المركز ، واجتهاده فى أن لا يقول شيئا عنه ، وأنه أنفق من جيبه على نفسه ، وعلى المتهمين ولم يكلف محمد شيئا ، وله على لطفى كذلك فضل أدى إليه ولم يذكره ، ولكنى فهمت منه أنه يرجع إلى مساعدات مالية .

وقال إنه متأثر من لطفى لأنه لم يزره فى الصعيد تعزية على وفاة أبيه الذى كان يحبه ويخدمه ، وأنه لم يفاتح لطفى فى ذلك وهو متأكد بأنه لم يزره فى أيام العيد مع مروره بغرفته حتى لا يحرك عنده جرأة عوامل الانفعال بكونه ينادونه للمفاوضة ، وقد شهدت للطفى بما أعلمه من وقع تحيته وإعزازه له واحترامه ، فقال إنه لا يشك فى ذلك ، وأخذ يثنى عليه ، ولكن قصد به وقت الشراب لذكر هذين الشخصين فى سياق تأثره من إبعاده عن المفاوضة ، يدل على أنه حاقد عليهما هذه الحالة حقدًا شديدا ، وقد رأيته ممتلئًا اعتقادا من سعة اقتداره وكفاءته ، وأنه قادر أن يقهر كل منازل ، ويغمم كل مجادل ، فأشرت إليه بلطف أن المفاوضات تحتاج الجمع بين قوة الحجة ورعاية المناسبة فى الإدلاء بها وملاحظة ظروف كثيرة إن لم تلاحظ (٠٠٠)[1] القصد ، ووعدته آخر الأمر بأن تكون الكلمة له وأن علي ماهر ومحمد علي لا يتكلمان إلا مؤيدين .

فى يوم الأربعاء ٣٠ منه[2]

اتفقت الآراء على تقديم المذكرة الآتية إلى اللجنة الفرعية ، إن المذكرة التى قدمها مستر سيسل هرست للجنة الفرعية لا يمكن أن تكون أساسًا للمناقشة لأنها تضع مبادئ مناقضة تمام المناقضة للاستقلال الذى نسعى فى تأييده ، فلا يمكننا بحال من الأحوال أن نقبل هذه المبادئ ، بل لا نملك أن نقبلها ، ولهذا قابلنا

(١) كلمة غير مقروءة .
(٢) لم يشر إلى يوم ٢٩ يونية .

بالارتياح تصريح السير هيرست[١] بأن هذه المذكرة لا تعبر إلا عن رأى شخصى له ، لا عن رأى مجموع زملائنا فى اللجنة الفرعية .

إن نظام الامتيازات حمل ثقيل على مصر تريد أن تحطه عنها ، ولكن إلغاءه لا يمكن تصوره إلا إذا كان فى صالح مصر ، بمعنى أن يكون كل من الشارع والقاضى لكل سكان القطر على اختلاف بُنياتهم مصريًا ، أما إقامة سلطة أجنبية فى التشريع أو القضاء مكان سلطات أخرى فلا يعتبر فى نظر المصريين إلغاء لهذا النظام ، ومع ذلك فإن مصر فى انتظار إلغائه إلغاءً حقيقيًا ، وهو الذى يكون من نتائجه أن يعود إلى مصر تمام حقها فى السيادة ، ورعاية لرغبة إنجلترا فى تقليل مداخلة نواب / الأمة فى أمورها الداخلية للمناقشة عن نظام الامتيازات . نظرًا لذلك كله تقبل مصر الطريقة التى يمكن أن يخفف بها هذا التقليل بدون أن (ص٢٢٤٢) يترتب حق جديد على هذه البلاد .

وبناء على ذلك لا تجد مصر مانعًا فى أن بريطانيا العظمى تحتل [٢] الدول التى تتمتع الآن بنظام الامتيازات فى أن توافق أو ترفض الموافقة على الإضافات والتغييرات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (...)[٣] تحت هذه الشروط يكون من المقبول أن كل قانون يختص بالضرائب التى تخص الأجانب لغاية الآن منها يسرى على هؤلاء ، وتعترف مصر لإنجلترا الحق فى أن تعارض عند الاقتضاء فى الضرائب التى تضرب على الأجانب فى حالة عدم التسوية فيما بينهم وبين الوطنيين فيها .

هذا وأن الحقوق التى تكون لإنجلترا بمقتضى هذا الاقتراح تتقرر لمدة محدودة ، أما فيما يختص بإلغاء المحاكم القنصلية وتحويل اختصاصها على

(١) وهو المستر هرست .
(٢) المقصود : أن بريطانيا تحتل مكان الدول صاحبة الامتيازات .
(٣) فراغ بين الكلمتين .

المحاكم المختلطة ، فمع كون هذا مرغوبًا فيه ، فإنما يفضل أن يوضع له اتفاق خاص فيما بعد ، وذلك نظرًا لاحتياجه لدراسة متأنية عميقة .

أقر هذا الاقتراح جميع أعضاء الوفد ، وتقدم فى جلسة أمس وارتاح الأعضاء الإنجليز مما جاء فيه بخصوص قبول نيابة إنجلترا عن الدول فى الموافقة على ما يراد إدخاله على لائحة الترتيب القضائي من التعديلات والإضافات ، ولكنهم ألحوا فى أن يكون لإنجلترا دخل فى إدارة البوليس ، فلم يقبل أصحابنا ، أما مسألة إضافة المحاكم القنصلية على القضاء المختلط فلم يحصل اعتراض على ما ورد فى الاقتراح بخصوصها ، اللهم إلا إذا كان الكلام فيما يختص بالبوليس مفيدًا كأنه مبنى عليها .

وقد ورد اليوم من سكرتير ملنر ما يفيد أنه رأى الوقت مناسبًا لانعقاد اللجنة الأصلية يوم السبت القادم الساعة ١٢ ، وأن العمل ربما استمر إلى ما بعد الغداء .

فى يوم ٣٠ يونية[١]

(ص٢٠٤٣) قرر الوفد بإجماع الآراء تقديم المذكرة الآتى ترجمتها إلى اللجنة الفرعية :

إن المذكرة التى قدمها السير سسل هرست إلى اللجنة الفرعية التى قرأتها ، لا يمكن أن تصلح أساسًا للمناقشة ، لأنها تضع فى الواقع مبادئ مناقضة كل المناقضة لاستقلال مصر الذى نسعى لتأييده . فلا يمكننا أن نقبل بحال من الأحوال هذه المبادئ ، بل لا نملك قبولها . ولهذا فإننا تقبلنا بالارتياح تصريح السير سسل هرست بأن هذه المذكرة لا تعبر إلا عن رأيه الشخصى لا عن رأى مجموع زملائه فى اللجنة الفرعية .

إن نظام الامتيازات هو حمل ثقيل على مصر تريد حطه عنها ، ولكن إلغاء هذا النظام لا يمكن تصوره إلا إذا كان فى مصلحتها ، بمعنى أن يكون كل من الشارع والقاضى لسكانها من غير تمييز بين جنسياتهم مصريًا . أما إقامة سلطة

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

أجنبية للتشريع أو القضاء مقام سلطـــات أخرى ، فلا يعتبر فى نظر المصريين إلغاء لذلك النظام .

ومع ذلك فإن مصر فى انتظار إلغاء هذا النظام إلغاءً حقيقيًا ، وهو الذى يكون من نتائجه أن يعود إلى مصر تمام حقها فى السيادة ، ورعايةً لرغبة إنجلترا فى تقليل مداخلة نواب الدول الأجنبية فى أمور مصر الناشئة عن نظام الامتيازات . نظرًا لذلك كله تقبل مصر الطريقة التى يمكن أن يتحقق بها هذا التقليل بدون أن يترتب عليها حق جديد .

(ص٢٠٤٤) وبناء على ذلك لا تجد مصر مانعًا فى أن بريطانيا العظمى تمثل الدول التى تتمتع الآن بنظام الامتيازات فى أن توافق أو ترفض الموافقة على الإضافات والتغييرات التى يراد إدخالها على النظام القضائي المختلط ، وتحت هذه الشروط ، يكون غنيًا عن البيان أن كل قانون يختص بالضرائب التى تطبق على الأجانب لغاية الآن يسرى على هؤلاء ، وتعترف مصر لإنجلترا بصفة كونها نائبة عن الدول المتمتعة بالامتيازات الحق فى أن تعارض عند الاقتضاء فى تطبيق الضرائب على الأجانب فى حالة عدم التسوية فيها بينهم وبين الوطنيين .

إن الحقوق التي تكون لإنجلترا بمقتضى هذا الاقتراح تتقرر لمدة محدودة . أما فيما يختص بإلغاء المحاكم القنصلية وتحويل اختصاصها على القضاء المختلط . فمع كون هذا مرغوبًا فيه ، نفضل أن يوضع له اتفاق خاص نظرًا لاحتياجه لدراسة غنية عميقة .

(أما المذكرة المشار إليها فنصها كما يأتي :)[1]

أول يولية[2]

ورد تلغراف من محمود سليمان باشا بتاريخ اليوم أول يولية يفيد أنه قُبض على عبد الرحمن فهمى وأُودع بسجن قصر النيل ، فأطلعت عليه عدلى وبعض

---

(١) لم يذكر نص المذكرة .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .

الإخوان ، وأخبرنى عدلى بأنه سمع من الأعرج أنه وردت أخبار لوزارة الخارجية على أن فى مصر استعداداً لإحداث / اضطرابات إذا انقطعت المفاوضات ، ثم (ص٢٢٤٣) استدعينا الأعرج وأطلعناه على التلغراف ، فقال إنه لا علم له ، وقال إن هذا غير مناسب ، وأنه يذهب حالا إلى ملنر ليحيطه به وتحصل منه على تحديد وقت لأن تقابلوه (ومخاطبا لى ولعدلى) ، فقال عدلى إنه لا لزوم لكونه يقابل ملنر ، ولم يبد اعتراضا بل اكتفى بأن اشترك فى شــرح الحالة ثم تنحّـى عن الحضور ، وبعد انصراف الأعرج بقليل انصرف هو من غير انتظار عودة الأعرج ، فعجبت من تحرزه من الاعتراض أمام الأعرج ، ومن تنحيه عن مقابلة ملنر ، وقلت إذا كان الحال هكذا فويل لنا إذا نجحنا ، وإذا خبنا . ثم عاد الأعرج بعد قليل ، وقال إن اللورد ملنر كان عنده بهذا الحادث علم لأنه ورد على وزارة الخارجية تلغراف يفيد بأنه قبض عليه للاشتباه فى أن له دخلا فى الاعتداء على الوزراء ، وأنه هو طالب بتلغراف تفصيلى أبين ، وأنه آسف لهذه الحادثة ، وأنه مسافر غدا ولا يعود إلا فى مسائه ، ولى أن أقابله بعد غد فى الصباح فى الوقت الذى أريده قبل الظهر المحدد لاجتماع اللجنة الأصلية .

وقد حضر بعد ذلك حمد ثم عبد العزيز ثم سنوت ، فقصصت الأمر عليهم ، وانحطت الآراء على أن أذهب غداة غد إلى ملنر ، وأقول له إن كان الأمر فى يد القضاء فسمعا وطاعة ، وإن كان حصل تنفيذاً للأحكام العرفية فلا نقبل هذه المعاملة ، ولا ينبغى لنا أن نستمر فى المفاوضة مع الاستمرار عليها ، فإن قبل قطع المفاوضة دل ذلك على أنهم لا يريدون أن يتفقوا معنا ، وأن لا نكن فعلنا الواجب علينا ، ولم يحضر مكباتى ولا علي ماهر ، وقضيت السهر مع عبد العزيز إلى الساعة ٢ بعد نصف الليل ، وقد استغرب من عدلى استغرابًا ، كما استغرب منه حمد باشا .

أول يولية[1] (ص٢٠٤٥)

ورد تلغراف محمود باشا سليمان يفيد أنه قبض على عبد الرحمن بك فهمى وسجن بقصر النيل ، أبلغنا الأمر إلى اللورد ملنر ، فقال إنه ربما كان لاعتقاله علاقة بالاعتداء على الوزراء ، وأنه أرسل تلغرافًا يطلب التفاصيل .

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

في يوم الجمعة ٢ يولية[1]

(ص٢٢٤٣)

زارني إسماعيل باشا سرى ، وقال إن في السودان ثلاثة ملايين فدان يمكن زراعتها ، ولكن مهما عمل فيها لا تجود جودته أطيان مصر ، ولا تنتج محصولا جيدا من القطن ولا من غيره ، لأنها عالية من أن يتكون بها طمي النيل ، ولا تنبت المزرع فيها إلا على ما تجلبه الرياح من أتربة الجبال ، ففى أول السنة من زراعتها تأتى بمحصول وافر ، ولكنه فى السنة الأولى ينقص بمقدار الثلث ، ثم كذلك فى السنة الثانية ، هكذا حتى يتلاشى ، ولا منفعة للسودان من النيل الأبيض إنما ينتفع به الأزرق ، ولا ضمان لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان ؛ إلا إذا جعلت مصلحة الرى تابعة لمصر ، وتعيين قومسيون من المنتفعين ، ولكن الحيرة فى المرجح عند انقسام الآراء ، ولاحظت له أنه يلزم أن تمتاز مصر فى المياه بالنسبة للمقدار اللازم لري الأراضي الفرعية الآن فيها ، وما زاد على هذا المقدار يقسم بينها وبين السودان بنسبة مقدار ما تنتجه زراعته فى البلدين ، وأن عدد الأصوات فى ذلك القومسيون يكون على مقدار الانتفاع ، فقال / هذه مسألة سياسية وما (ص٢٢٤٤) قبلها لازمة ، ثم قال إن مشروعات النيل هو الذى وضعها فى السنة التى ذهب فيها إلى السودان بوزارة بطرس[2] وهو يتحدى بها كل من يقول من العارفين إنها مضرة بمصر عند اتحاد ، لأن مالكها مع مالك السودان ، وقال إن الإنجليز تورطوا فى السودان ، فقد كانوا يحسبونه مفيدا ، فإذا هو لا ترجى منه فائدة كبرى ، حتى من حيث المعادن ، وقال إيرادات قنال السويس مائة وثمانون مليونا من الفرنكات ، ولكن لا يدرى إن كان هذا الإيراد هو الصافي بعد خصم المصاريف ، ثم حضر عزت باشا وبعد أن مكث هنية انصرف .

اجتمع أعضاء الوفد ، وحضر عدلى وجرى الحديث فى حادثة عبد الرحمن فهمى ، وقد كان الأعرج حضر قبل ذلك ، وقال إن أسباب القبض عليه غير معلومة ، وطلب ملنر بتلغراف تفصيلها ، وأنكر ما قاله بالأمس من أن الخبر الوارد على وزارة الخارجية بالقبض يفيد أنه حصل للاشتباه فيه بأن له يدًا فى

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

(٢) نظارة بطرس غالى (١٢ نوفمبر ١٩٠٨ -٢١ فبراير ١٩١٠) . كرم ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

الاعتداءات على الوزراء ، وقال إن ذلك كان فرضًا من لورد ملنر ، لا خبرًا واردًا من مصر على وزارة الخارجية ، وتبين أنه تناقض فى أقواله ، وقال حمد باشا لعدلى باشا إنه يحسن أن يقابل هو ملنر لأن يفهمه الحال جيدًا ، وينقل له ما فى نفوسنا ، فأبى عدلى وقال إنه لا يذهب وأن الأحسن أنى أنا الذى أذهب لأن أقول ما فى نفسى ، وكان لطفى يقول ويوافقه ماهر وحمد ومحمد علي أن الأحسن أن لا تنقطع المفاوضة ولا تتأجل بل تستمر ، وقال عدلى يلزم أن يعطى ملنر الزمن الكافى لكى يصلح ما أفسده غيره ، قلنا سننظر فى ذلك بعد الظهر .

وقد تحادثنا مع محمد محمود بعد ذلك فأظهر أسفه للحادثة ، ولكنى شعرت منه أنه على رأى لطفى وعدلى ، وما رأيت منه تأثرًا من تنحى عدلى ، والحاصل أن المسألة ليست مما يستهان به ، وربما كان الأحسن أن نقول له إنه يظن أن هناك سياستين ، سياسة إنجليزية فى مصر ، وسياسة أخرى فى لندن ، وأن الأولى هى فعلت ما نكره وما نشكو منه من غير أن يكون للثانية دخل وحينئذ لا ينبغى لنا ، وقد رأينا عطف مدبر الثانية ولطفه أن نغلب أسفنا من السياسة الأولى على سرورنا من الثانية ، ولهذا عدلنا على متابعتها ، وعدم (. . .)[1] بما تعاملنا غيرها . وقد يكون من المفيد أن نشير إليه بأن القبض لو كان بيد القضاء فلا حيلة فيه ، ويلزم الخضوع لأمره ، بيد السياسة التي لا يصح لها أن تغض الطرف عنها حيلة ، لا نحن ولا هو .

كلمنى اليوم بالتلفون عدلي باشا قائلا إن الأعرج يؤكد أن التلغراف الوارد من مصر خال من بيان أسباب القبض ، وأن ملنر أرسل تلغرافا صباح اليوم يطلب التفصيل ، ويوصي باستعمال الحكمة وكمال الاحتياط حرصًا علي سير المخابرات[2] ، وربما لا يأتى الجواب غدًا ، فأجبته بأنه غير متصور أن يخلو التلغراف من بيان الأسباب ، فقال بعد قليل من التردد إنه جاء فيه أنه إلحاق لتلغراف سابق ، فقلت التلغراف الذي أخبرتني عنه (وقد كان أخبرني أنه وردت

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢) يقصد : المحادثات .

على وزارة الخارجية هنا كما يقول الأعرج أخبار / تفيد أن هناك استعدادًا لإحداث (ص٢٢٤٥)
اضطرابات إذا لم تأت المخابرات بنتيجة) فقال ليس هو إياه ، ولكنه تلغراف آخر يفيد أن عبد الرحمن له يد في الاعتداءات على الوزراء ، فاستنتجت من ذلك ثلاث نتائج ، الأولي : أن ملنر إنما وصى بالحكمة عقب التلغراف الأول ، وما طلب التفصيل إلا عقب التلغراف الثاني . والثانية : أن عدلي يعلم من أول الأمر بالمسألة . الثالثة : وأن تنحيه إنما كان بناء على علمه ، ووافقني على ذلك عبدالعزيز ثم محمد محمود .

٣ منه[1] (ص٢٠٤٥)

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأن القبض على عبد الرحمن بك لا مبرر له ، وأن الغرض منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية . فقابلت اللورد ملنر الساعة ١١,١٠ واحتججت على هذه المعاملة أشد الاحتجاج ، فقال إنه طلب التفاصيل ولم ترد . ثم فى هذه الأثناء ورد علىّ تلغراف بأن الحبس بسبب التداخل فى الاعتداء على الوزراء ، وأن عليه أدلة ، فقلت إن كان هناك حقيقة شيء فى الأولى لكانت توضحت ، وإن الأمر إذا كان فى القضاء فلا كلام لنا منه . أما إذا كانت السياسة هى التى قضت به فلا قبل لنا باحتمالها ، فقال كذلك وسأفعل كل ما فى إمكانى عند ورود التفصيلات ، وأضاف بأنه أول من يفهم حرج مركز الوفد فى هذه الحالة . وفى الساعة ١١,٣٠ انعقدت اللجنة الأصلية وحضرها مستر سبندر وعبد العزيز بك فهمى زيادة عن المعتاد حضورهم . وجعل الكلام فى مسألة البوليس والتشريع الأجنبى والموظفين والتمثيل الخارجي[2] .

(١)

في البوليس

طلب ملنر أن يكون فى الداخلية أو الحقانية موظف إنجليزى يكون له دخل فى الأمن العام ، ويتعين اختصاصاته وعنوانه فيما بعد ، ليكون وجود هذا

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .
(٢) وفقا للترتيب الذى اتخذه سعد زغلول فيما بعد جاء التمثيل الخارجى قبل الموظفين .

الموظف من الإنجليز ضمانة للدول عند إلغاء الامتيازات . فاعترضنا على هذا الطلب بأنه لا يمكننا ونحن طلاب استقلال أن نقبل تداخلا أجنبيا فى البوليس
(ص٢٠٤٦) تأمينا للدول التى لا تعطيها الامتيازات مثل هذا الحق ، وسوف يكون فى البوليس موظفون من الأجانب ، ولكن لا يكون هذا إلا بمحض اختيارنا على حسب ما تقتضيه الظروف . ومع ذلك فإن النظر فى هذه المسألة سابق لأوانه ، ومحل الكلام فيه إنما هو عند إلغاء المحاكم القنصلية ، وتحويل اختصاصها فى الجنايات والجنح على المحاكم المختلطة ، ثم عند البحث فى مسألة الموظفين .

(٢)

فى التشريع

قرر ملنر ما طلبه أولا من أن كل تشريع يصدر فى السلطة المصرية بالنسبة للوطنيين يسرى على الأجانب ما لم يعترض عليه نائب إنجلترا ، وكنت قدمت إليه المذكرة السالف ترجمتها وإثباتها ، فعرضنا هذا الطلب فدفع بأنه لا ضرر فيه ، ومصر إذا لم تقبل هذا الاعتراض يصح لها أن ترفع الأمر إلى عصبة الأمم ، فقلت مرتاحًا لهذا الاقتراح إنه لابأس به وهو يسمح لى وأقبله إذا كان بالطريقة الآتية :

إن كل تشريع وطنى يسرى على الأجانب ما لم تعترض عليه إنجلترا بأنه لا نظير له فى أى قانون من قوانين الدول ذوات الامتياز ، ومصر يحق لها ، إذا لم تقبل هذا ، الاعتراض بعرض الفصل فيه على عصبة الأمم ، فقال إنه لا يترتب على هذا الاعتراض توقيف تنفيذ القوانين على الأجانب فقط بل على الوطنيين أيضا . فقلت إن هذا غير ممكن لأن التشريع للوطنيين يجب أن يكون مستقلا فى كل
(ص٢٠٤٧) مداخله ، فقال/ إن الاعتراض ما دام موجهًا للقانون فلا معنى لأن يسرى مفعوله فى قوم دون آخرين . فقلت إننى لا أريد أن يكون التشريع للوطنيين ساريا على الأجانب فى نفسه ، بل لا يسرى عليهم إلا بعملية أخرى . وهى أن يصدر أمر عالٍ خاص بسريانه عليهم . ثم إذا كان هناك اعتراض يوجه على هذا الأمر . فطلب أن أضع له صيغة بذلك فوعدته .

(٣)

فى التمثيل الخارجى

قال ملنر «إن هذه المسألة مرتبطة بمسألة الامتيازات ، فمتى انحلت هذه انحلت تلك» .

(٤)

فى الموظفين

حصلت مناقشة يسيرة فيها ، وتأجل بحثها إلى جلسة أخرى . ثم تأجلت الجلسة إلى يوم الإثنين الساعة ٥ بعد الظهر .

فى ٣ منه[١]

(ص٢٢٤٥)

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأن القبض على عبد الرحمن لا مبرر له ، والقصد منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية بعد أن قال لى الأعرج إن ملنر مستعد لمقابلتي في صباح اليوم في أية ساعة فيها ، وبعد أن كان تحدد لانعقاد اللجنة الأصلية الساعة ١٢ صادف خبر بالتلفون هذه الساعة أني أقابل ملنر الساعة ١٠ ، وأن انعقاد اللجنة في الساعة ١١,٣٠ . في هذا الاختلاف أليس هناك مناورة ، أو هو نتيجة حوادث لا نعلمها؟ سيكشف المستقبل عنها .

قابلت ملنر في الساعة ١١,١٠ ، وأبديت له استيائي من القبض على عبدالرحمن ، وقلت له إن كان القضاء هو الذي أمر بالقبض عليه فلا اعتراض لنا ، ولكن إن كان ذلك حصل احتياطًا أو سياسة فذاك لا قبل لنا باجتماعه ، وما دام سبب القبض لم يكن ملموسًا ، ولا هناك أدلة على تداخله في جناية معينة ، حق لنا أن نعتقد بأن الأمر لم يأت من جانب القضاء ، وأخشى أن تكون السياسة المعارضة في مصر للمفاوضة هى التى تعني بذلك ، فقال إني اهتممت بالمسألة ، وأكبر ظنى أن القبض عليه للاشتباه فى أن له دخلاً فى الاعتداءات على

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

الوزراء ، وقد طلبت التفاصيل ، ولم تأت بعد ، وإني مشترك معك في أنه إذا لم يكن هناك تهمة معينة ولا دليل عليها ، كانت المسألة خطيرة ، وحق لى العمل .

وفي الأثناء قدم له سكرتيره ورقة مكتوبة ، فقال إن هذا تلغراف من مصر يفيد أن القبض لتهمة معينة ، وأن هناك أدلة ستفصل في تلغراف آخر ، فقلت إن هذا التلغراف يدل على أن ليس هناك أدلة ، لأنها لو كانت لعرضوها في هذا التلغراف ، لأنها هي التي تهم معرفتها ، وهذا ما يجعلني اعتقد أن الحبس سياسي ولا يليق حصوله في أثناء المفاوضات التي حصلت بقصد الوصول إلى اتفاق بيننا ، قال إنه ينتظر التفاصيل لأعمل بناء عليها ، وحكيت له قصة الثعلب وهربه عند علمه بتجهيز الجمال ، وقلت فيما قلت إن الإفهام سهل ولكن الإثبات صعب جدًا ، ولا ينبغي أن يحبس للحصول على الأدلة بل يجب خصوصًا في هذه الحالة أن يكون الحبس بناء علي وجودها وصحتها فوافق على ذلك ، وجاء ذكر التفتيش فقلت هل ينبغي أن يفتش بيته وفيه مخابراتنا المتعلقة بالمفاوضة بعد أن استأذنا أن يكون التخابر أحيانا بالشفرة ؟ وهل لا يجوز أن يكون في هذه المخابرات ما يسوءك؟ إن حماية المخابرات تقضي بعدم التعرض لهذا التفتيش إلا في الأحوال
(ص٢٢٤٦) الاستثنائية /فقال إني موافق علي ذلك ومتأكد تقريبًا أن لورد اللنبى لا بد أن يكون جرى على ذلك ، ومع هذا فإننا لا يمكن أن نفعل شيئًا حتى تأتى التفاصيل ، وأنا أول من يفهم حرج مركزك فى هذه الحالة .

ثم انعقدت الجلسة وحضرها عبد العزيز فهمي ولما أرسلت بالتلفون لإحضاره لم يكن في أودته ، وأجاب علي ماهر سائلاً إذا كان المطلوب عبدالعزيز وحده أو أعضاء اللجنة الفرعية ، فقلت عبد العزيز وحده ! واستغربت هذا السؤال ، وقد حضر هذه الجلسة مستر اسبندر ، وحصل الكلام في مسألة البوليس والتشريع والموظفين والتمثيل الخارجي(١) .

فى البوليس

طلب ملنر أن يكون في الداخلية والحقانية شخص إنجليزي يكون له الأمن العام ، وتحدد اختصاصاته وعنوانه فيما بعد ضمانة للدول على إلغاء الامتيازات ،

(١) فى التفصيل أصبح التمثيل الخارجى قبل الموظفين .

فعارضنا في هذا الطلب ، وقلنا إنه لا يمكننا ونحن طلاّب استقلال أن نقبل تداخلاً أجنبيًا في البوليس تأمينًا للدول التي لا تعطيها الامتيازات مثل هذا الحق ، وسوف يكون في البوليس أجانب ، ولكن هذا يكون بمحض اختيارنا ، وعلى حسب ما تقتضيه الظروف ، وأشرنا إلى أنه يمكن النظر في هذه المسألة عند تحويل اختصاصات المحاكم القنصلية على المحاكم المختلطة ، والبحث في مسألة الموظفين ولم يتقرر شيء فيها .

في التشريع

كرر ملنر ما طلبه أولا من أن كل تشريع يصدر من السلطة المصرية للوطنيين يسري علي الأجانب ما لم يحصل اعتراض عليه من نائب إنجلترا ، كما قدمت المذكره السالف ترجمتها وإثباتها ، فتلاها ، وكرر الطلب المذكور فعارضنا فيه ، فقال إنه لا ضرر فيه لأن مصـــر إذا لم تقبل الاعتراض يصح لها أن ترفع الأمر إلى عصبة الأمم ، فارتحت إلى سماع هذه الجملة ارتياحًا عظيمًا ، وخطر لي أن في قبولها فائدتين : الأولى أن تكون تمهيدًا لأن يطلب توسيط هذه العصبة في غير هذا من مواضع الخلاف ، والثانية أن فيها اعترافًا بالاستقلال نوعًا ، فقلت إن هذا الاقتراح يسمح له وأقبله إذا تعدل تعديلاً خفيفًا كما يأتي :

إن كل تشريع للوطنيين يسري على الأجانب ما لم يعترض عليه نائب إنجلترا بكونه لا نظير له في أي قانون من قوانين الدول ذوات الامتيازات ، وإذا لم تقبل مصر هذا الاعتراض يعرض الفصل فيه على عصبة الأمم ، فقال إن هذا الاعتراض لا يكون نتيجة توقيف التنفيذ على الأجانب بل على الوطنيين أيضًا ، فقلنا إن هذا غير ممكن لأن التشريع للوطنيين يجب أن يكون مشتملاً على كل مداخلة ، فقال إن الاعتراض مادام موجهًا للقانون ، فلا معنى لأن يسري على قوم دون قوم آخرين ، قلت إني لا أريد أن يكون التشريع الوطني ساريًا على الأجانب من نفسه بل لا يسري عليهم إلا بعملية أخري ، وهي أن يصدر أمر عال بسريانه عليهم إذا كان هناك اعتراض يوجه على هذا الأمر /فطلب أن أضع له صيغة بذلك (ص٢٢٤٧) فوعدت .

في التمثيل الخارجي

فقال ملنر «إن مسألته مرتبطة بمسألة الامتيازات التي متى انحلت هذه ، انحلت تلك» .

في الموظفين

حصلت المناقشة فيها بإيجاز . وتأجلت كما تأخرت الجلسة إلى يوم الإثنين الساعة ٥ بعد الظهر .

وفي الساعة ٥ من يوم ٣ منه ، ذهبت إلى حيث دعانا لورد كارنارفيرن في قصره ، وكنا عدلي ولطفي ومحمد محمود والأخير ذهب في أوتو والباقون فى الوابور[١] ، والمسافة بين لوندره والمحطة الموصلة إلى هذا القصر ساعة ويضع دقائق ، وقد لاقينا في محطة لوندره الجنرال مكسويل[٢] في انتظارنا ، وفي المحطة الأخري جملة أوتومبيلات في انتظارنا ، إذ كان المدعوون منا حاضرين في نفس القطار فأقلتنا هذه السيارات إلى القصر ، وهو واقع في جنينة مساحتها ثلاثة آلاف فدان ، فيها أشجار باسقة ، ونباتات مختلفة ، ومزارع متنوعة ، ومزاهر مختلفة ، وتتخللها طرق منظمة ملتوية وغير ملتوية ومستوية وغير مستوية ، وفيها مراع للماشية ومواقع للخيول ، وخنن للفراخ ، وسرر للنباتات والفواكه ، وملاعب للفتيان والفتيات ، وبحيرات تمخر الفلائك فيها وتحوطها الأشجار والشجيرات ، وأنواع النباتات متسلقة وغير متسلقة . وعلي شاطئها بناء جميل لتناول الشاي والاستراحة فيها ، سرر مرفوعة ، وموائد مسكوبه ، وزرابي مبثوثة ، ونمارق مصفوفة ، وأنواع من المشروبات الطاهرة[٣] موقرة . أما القصر فبناء فخم وجدنا في مدخله ربائب ذات وجوه دانية ، فاستقبلونا بالترحاب والهشاشة الجذابة ، ووجدنا في بهو الدار جماعة من الضيوف فيهم (. . .)[٤] جاوش ورجل يعرف المصرية جيدًا ، يقال إنه وكيل صاحب الدار فى مصر ، وكان موظفًا مع الجنرال

---

(١) القطار .

(٢) قائد جيش الاحتلال البريطانى وصاحب اليد القوية والقابض على الأمور في مصر فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

(٣) المقصود : غير الروحية .

(٤) كلمة غير مقروءة .

مكسويل في مصر، ووجدنا النار تلتهب في المدافئ إذ كان الجو باردًا وكانت الساعة ٧ إذ ذاك ، فدعينا لتناول شيء من القهوة أو الشاي، وطيف بنا على قاعات القصر ودهاليزه ، فوجدنا من الأمتعة المبسوطة و الصور المعلقة والكتب المرصوصة والجدران المزينة والأنوار المنتشرة ما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على بال شرقي .

ثم أُصعد كل منا إلى غرفته ، وكان معنا ابن صاحب الدار فتى ظريف لا يتجاوز عمره العشرين ، فإذا غرفتي مكان واسع فيه سرير طويل عريض ملون بالذهب وعليه غطاء أبيض نظيف وخفيف ووسائد بشة وغطاء أحمر محشو حشواً خفيفاً ، وفيها دولاب كبير ودولابان صغيران كلها منشأة بالذهب ومن صنع قديم وفيها مرآة نقالة ومائدة للكتابة عليها أدوات من فضة وبجانبها أوراق وافرة وتلغرافات وروائح للأدهان ومناشف ومغسل من أفخر أنواع العيش[1] وأقدمها وأكثرها استعمالا ، وكنبة يستراح فيها وبعض كراسيّ يجلس عليها ، وبجانب هذه (ص٢٢٤٨) الغرفة حمام جميل حوضه متسع بخشب الأكاجو ، وفيه محل الأدب مستور بستار جميل ، وأرضه مفروشة بحصر مجدولة جدلا جميلاً وأظنه من الحصر الهندية ، وفيه مغسل أيضا وبه بعض التحف ، فما في غرفة المندرة شيء من الصور الجميلة ، وكان المدعوون أربعين ما بين سيد وسيدة .

وقد كان محمد علي تابعه عدلي باشا بقليل ، سابقين إلى ذلك المكان ، فلما دخلت الغرفة مع محمد واختليت به ، قال لي وهو محض دهشة (. . .)[2] أن هذا الاستعداد عظيم جداً ، ولكن لا ينبغي أن يخدعك ولا يبعد أن يكون القصد في استمالتك ، فلا تركن إليهم إنهم الأنيلون[3] ، ولما رن جرس العشاء في الساعة ٨،٣٠ نزلت بعدما لبست سترتي كالعادة ، فوجدت القوم قد اجتمعوا ، تقدمت لهم فصافحوني وصافحتهم ، وسُلّمت عند نزولي ورقة مذهبة ما ، فإنها فيها على صفحة اسمي وعلى صفحة اسم السيدة التي أخذت بذراعها إلى قاعة الأكل ، وإذا

---

(١) المعيشة .

(٢) كلمة غير مقروءة .

(٣) لفظ يسب به .

بها ليدى كارنارفيرن وهى من عائلة روتشيلد [(١)] الغنى الشهير ، قصيرة القامة مليحة الوجه فى غير جمال وفيها ظرف ولباقة ، وكنت آخر من دخل قاعة الطعام فجلست عن يسارها وجلس لطفى بك عن يمينها ، وكان الأكل على مائدتين مستديرتين حول كل منهما عشرون آكلا وآكلة ، وفى وسطها مزاهر فيها أزهر مختلفة الألوان ، والصحان[(٢)] من فضة وصينية من أفخر الأنواع وأظرف الأشكال ، والأكواب فى غاية الجمال ، والمشروبات من ألذ الأصناف وأعتقها ، والفواكه من أجود الثمرات فيها خوخ وعناب وتين وشمام(. . .)[(٣)] وأعناب وموز وتفاح ، أما ألوان الطعام ففى غاية الإتقان والنظافة . وعقب الأكل انصرف السيدات وبقى الرجال للتدخين كما هى العادة ، وبعد قليل خرج المدخنون وتفرقوا فى البهو والقاعات يلعب من يلعب ويسامر من يسامر ويرقص من يرقص ، والكل مختلط بالكل ، ولا يشعر بكونه ضيفًا ولا يجد من أصحاب البيت إلا كل هشاشة البشر وليس له إلا أن يطلب ما يريد فيجاب طلبه بأحسن ما يتصور .

وفى السهرة ينعم الساهرون بأصناف من المأكولات الخفيفة كالشوربة ، وبعض الفطائر والمشروبات ، وبعد أن يأخذ كل حظه مما يميل إليه يأتى إلى غرفته فينام كما يشاء ، ويقوم كما يريد فيعطى له فى السرير ما يشتهى من (. . .)[(٤)] كالقهوة والشاى ، وبعد أن يلبس يفطر ، أما فى غرفته أو فى قاعة الطعام التى يجد فيها اللحوم الباردة على اختلاف أنواعها من حمرا وبيضا و أسماك والفواكه والفطائر والألبان والزبد والقهوة والشاى والشوكلاته ، ويطاف عليه بكل ذلك على أيدى خدم نظاف عليهم ملابس نظيفة . وبعد أن أكلنا خرجنا فزرت مكان الأزهار والأثمار وكثير من الأشجار / ومزارع الخضارات ومراعى الأبقار ، ثم (ص٢٢٤٩) ركبنا إلى حيث مرابى الخيول فشاهدت خيول التاج ونتاجها المختلفة الأعمار وخيول (. . .)[(٥)] وهما اثنان يأتى كل منهما بأربعين مرة وأجرة كل منها أربعمائة

(١) هى عائلة يهودية لها وزنها المالى فى بريطانيا ، وقد قامت بشراء أسهم مصر فى شركة قناة السويس لصالح الحكومة البريطانية مقابل سمسرة وفائدة ، وذلك بناء على طلب رئيس الوزراء الإنجليزى اليهودى دزرائيلى . عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ط ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) الأطباق .

(٣ ـ ٥) كلمات غير مقروءة .

جنيه للواحد ، ومائتين وخمسين للآخر ، ومن الخيل ما يساوى خمسين ألف جنيه ومنها ما يساوى أقل من ذلك .

ثم عدنا إلى الغدا ولباس النهار يكون من الألوان الفاتحة فى الغالب ، ولا يعتنى به ، وأجبت فى الغدا فى مجلس آخر ، وكانت الألوان فيه غير الألوان فى العشاء ، ولا تتحد إلا فى اللذة ، وكمال الإتقان . وركبنا فى الساعة ٣ إلى حيث خيول السبق عند المُرَوِّض ، وهو مكان يبعد عن القصر مسافة ساعة بالأوتو ، فوجدت هناك نحو الخمسين حصاناً للسبق منها بالمضيفى ومنها ما لغيره ، ولكنها فى غاية الحسن والقوة وأصلها من خيول عربية ، وقد أدركنى التعب فهويت إلى كوم من القش فجلست برهة (...)[1] بسيدة قبلى ، وبعد مشاهدة هذه الخيول واحدًا واحدًا ، وكان كارتين يتولى ملاحظتى ومؤانستي ويدعونى كلما تأخرت للتقدم ، وإذا ركبنا يركب أمامنا ، وكأنه كان موكلا من قبل أصحاب البيت بإكرامنا ، وفى العودة نزلنا بمكان الشاى على البحيرة فتناولناه .

وانطلقت إلى القصر ، وكان السرور عاماً ، رغم الأمطار التى كانت تتساقط من وقت لآخر ، وحصل فى العشاء الثانى ما حصل فى العشاء الأول ، وأخذت بذراع ليدى ، وهى امرأة لا بأس بها ، وفيها رقة وظرف ، ولعبتُ البوكر مع بعض النساء والرجال ، منهم مكسويل ، وابن صاحب البيت وفى أول لعبة كان معنا فى اللعب ليدى (. . .)[2] ، ويقال عنها إنها أجمل سيدة فى لوندره ، وقد كسبت فى هذه الليلة نحو خمسة عشر جنيها ، منها ٣٢ شلنا خصمته خسارة الليلة السابقة ، وفى الصباح عدنا بعد أن ودعت صاحبة البيت وصحبنا ابنها ، ورحلنا لوندره الساعة ١١ قبل الظهر من يوم الإثنين ٥ يوليو[3] .

فى الساعة ٥ بعد الظهر انعقدت الجلسة ، وحضرها عبد العزيز بك ، وتقرر فيها أولا مسألة التمثيل[4] ، فقال لورد ملنر إنكم أحرار فيه ، ولا لزوم لذلك فى

(١) كلمة غير مقروءة .
(٢) تركها دون ذكر الاسم .
(٣) من الملاحظ أن سعد زغلول قام بسرد أحداث يومى ٣ ، ٤ يولية دون فصل بينهما .
(٤) الخارجى .

المعاهدة لأنه نتيجة الاستقلال ، وأن يكون النائب العمومي في المحاكم المختلطة عند إضافة اختصاصات المحاكم القنصلية عليها إنجليزيًا لكي يكون ضمانًا للأجانب ، وفي هذا كفاية عن الشخص المراد تعيينه في البوليس ، وأن يبقى حكمدارو البوليس في مصر وإسكندرية وبور سعيد مدة أزيد من غيرهم في وظائفهم ، وأن يكون أمين الأنتكخانة[1] فرنسيا إجابة لرغبة فرنسا ، وتأجل النظر في صيغة التشريع التي وضعها إلى الجلسة القادمة ، وأن يكون المستشار
(ص٢٢٥٠) المالي رأيه قطعيٌ في مسائل الديْن ، ويكون تحت تصرف الحكومة/ بما دون ذلك . وتأجلت الجلسة لغير أجل مسمى حتى يضع كل طرف صيغة الاتفاق على الأمور التي تم الأمر فيها ، ثم تحصل المقابلة بينهما .

وعند الانصراف تكلمت في مسألة السودان ، فقال لا ينبغي لكم أن ترفعوا الحماية عنكم وتضعوها لكم على قوم آخرين غيركم ، فالسودان غير مصر ، قلت هما بلاد واحدة والنيل واحد . وأشار إلى أن هناك مسائل أخرى مهمة ولكنه لم يبينها ، ثم انصرف إخوانه وبقيت لأكلمه في مسألة عبد الرحمن ، فقال إنه لم يستح غير (. . .)[2] ، وأنه مقتنع تمام الاقتناع بأنهم لم يقبضوا عليه إلا لأدلة ، وأنه لابد أن تعرض هذه الأدلة على القاضي ، وقال إني أفهم جرأتك واهتمامك ، ولكن البلاد تحت الأحكام العرفية ، وإذا لم يعلن خبر غدًا ، فإني أرسل تلغرافًا وأخبرك بما يكون ، فانصرفت غير مرتاح في هذه الرغبة لأني شعرت بشيء غير اعتيادي خصوصًا ارتكانه على القانون المدني الذي لم يرد له ذكر في كلامه من قبل .

(ص٢٠٤٧)

٥ يولية[3]

في هذا اليوم الساعة ٥ بعد الظهر انعقدت الجلسة من السالف ذكرهم ، فقال اللورد ملنر في مسألة التمثيل إنكم أحرار فيه ، ولكن لا لزوم لأن ينص على ذلك في المعاهدة لأنه نتيجة الاستقلال . ولا بأس أن يكون النائب العمومي لدى

---

(١) أي : المتحف . ومن المعروف أن فرنسا تفضل السيطرة على ما هو مرتبط بالثقافة .
(٢) كلمة غير واضحة .
(٣) العودة إلى كراسة ٣٦ .

المحاكم المختلطة عند إضافة اختصاصات المحاكم القنصلية عليها إنجليزيا لكى يكون ضمانا للأجانب ، وبهذا يكتفى عن تعيين إنجليزى فى البوليس . ولكن ينبغى أن يبقى حكمدارو بوليس مصر وإسكندرية وبورسعيد فى وظائفهم مدة أزيد من غيرهم ثم قال «وهناك مسألة /صغيرة ولكنها تهمنا ، وهى أن يكون أمين (ص٢٠٤٨) الأنتكخانة فرنسيًا إجابة لرغبة فرنسا ، فعارضت قليلاً فى ذلك ، ولكنى انتهيت بالقبول ، لا على أن يكون ذلك فى المعاهدة ، بل نرعاه بغيرها ، ثم عرضت عليه الصيغة التى وعدته بوضعها فيما يختص بالتشريع وسريانه على الأجانب بأمر عال . فطلب تأجيل النظر فيها إلى الجلسة القادمة ، وتقرر أن يكون المستشار المالى ذا سلطة فى مسائل الديْن مثل سلطة صندوقه ، وأن يكون تحت تصرف الحكومة فيما يختص ببقية المسائل المالية . وتأجلت الجلسة لأجل غير مسمى حتى يضع كل طرف صيغة الاتفاق على الأمور التى تم الأمر فيها ثم تحصل المقابلة بينهما .

عند الانصراف تكلمت فى مسألة السودان ، فقال لا ينبغى لكم أن تسعوا فى رفع الحماية عنكم ثم تضعوها على قوم آخرين . فالسودان غير مصر . فقلت هما قطر واحد والنيل واحد ولا يمكن الفصل بينهما ، وأشار إلى أن هناك مسائل أخرى مهمة ، ولكنه لم يبينها ، ثم انصرف إخوانى ، وتكلمت معه فى مسألة عبد الرحمن بك ، فقال إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القبض عليه لم يكن إلا بأدلة ، ولا بد من عرض هذه الأدلة على القاضى للفصل فيها . وأن البلد تحت الأحكام العرفية ، وغير ذلك من الأقوال التى لم أرتح إليها .

فى ٧ منه[1]

حضر مستر ولرند الساعة ٦ مساء ، وأخبرنى بأن اللورد ملنر ،/ كان أرسل (ص٢٠٤٩) تلغرافًا إلى اللورد أللنبى فى ٣٠ يونية جواباً عن أسئلته المتكررة فى سير المفاوضات . وأطلعنى على هذا التلغراف بالإنجليزية ، وترجمه هو بمساعدة محمد باشا محمود بالنص الآتى :

(١) لم يشر سعد زغلول إلى أحداث يوم ٦ يولية .

«إن المفاوضات سائرة سيرًا ودايًا ، وزغلول وأصحابه يريدون الوصول إلى اتفاق . والظاهر أنهم يقبلون تسوية تقتضى المحافظة على أساس المراقبة الإنجليزية لأمور مصر ، بشرط أن يكون الشكل غير ظاهر التناقض مع مطالب الوفد ، والأمانى التى ولدها فى نفوس المصريين . والغرض الذى ترمى اللجنة إليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر ، تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيانها ، بصفة كونها مملكة ملكية دستورية . ومن جهة أخرى تعترف مصر لإنجلترا بحقها فى استبقاء جيش للدفاع عن مصر ، وفى تعيين إنجليز فى وظائف الحكومة المصرية ليحصل الوفاء بالتعهدات الدولية ، يعنى لحماية حياة الأجانب ومصالحهم ، بواسطة نظام بوليس منتظم ، واستبقاء المحاكم المختلطة فى شكلها الجديد ، وضمان الوفاء بالدين العمومى ، وفيما عدا ذلك يكون للوزارة المصرية السلطة التامة فى إدارة البلاد وتعيين الموظفين ، ولكن سيوضع نظام خاص لمصلحة الموظفين الموجودين فى خدمة الحكومة المصرية .

وهناك ثلاث صعوبات يمكن حدوثها فتعيق هذا الحل :

أولا - التحفظات التى يلزم اللجنة التمسك بها قد لا تكون مقبولة عند زغلول وزملائه ، لأنه قد تقيد قليلا الاستقلال التام/ ولكن يظهر أنها ليست بعيدة التذليل . (ص٢٠٥٠)

ثانيا - على فرض أن زغلول وزملاءه يقبلون هذه التحفظات ، قد لا يمكنهم أن يقنعوا بها أصحابهم فى مصر ، فيتفق هؤلاء مع الحزب الوطنى للتأثير على الجمعية التشريعية حتى ترفضها ، وإذا حصل هذا الرفض فلا يكون للاتفاق قيمة من الوجهة السياسية الإنجليزية .

ثالثا - كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ويصير من الضرورى تداخل هذا عند انتهاء المفاوضات .

بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، ولم

يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة . وكان من المتفق عليه فى أول الأمر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جسًا . ثم إذا أخذت شكلاً مرضيًا ، كما هو المنتظر ، يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين ، يتعينون من الحكومة المصرية ، لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية ، ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحل المكان الأول فى المفاوضات .

ومن البديهى أن زغلول وواحدًا أو اثنين من زملائه ، وعدلى الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك فى أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم . ومن المهم أن / يكون هؤلاء من الذين (ص٢٠٥١) يعطفون على السياسة المتبعة الآن ، فليتكلم المندوب السامى حالاً مع السلطان ، ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن . ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل إلى حل من ورائه . وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة» .

فاعترضت اعتراضًا شديدًا على ما تضمنه هذا التلغراف ، وقلت لمستر ولرند إذا كان اللورد ملنر أطلعنى عليه قبل إرساله لكان غير مضمونه . وإذا لم يكن اطلعنى عليه ، فلم يكن لى من حق فى نقده ، أما وقد أرسله إلىّ فقد حق لى الاعتراض عليه ، بأننا لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر لا باطنة ولا ظاهرة . ونعتبر الشعور الذى قام به اللورد ملنر مجردًا عن كل أساس . ثم إننا لا نقبل بحال من الأحوال بقاء عسكرى واحد فى جيش الاحتلال . كما لا نقبل وضع نظام خاص للبوليس . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان . ثم طلبت مع عدلى مقابلة ملنر ، فحدد لنا الساعة ٦ فى يوم ٨ منه فى وزارة المستعمرات .

(ص٢٢٥٠)

فى ٧ منه[1]

أخبرنى إخوانى أمس بأنباء وردت عليهم تفيد أن شخصًا يدعى مصطفى عمر كان فى الأصل رئيس الجمعية المصرية فى لوندره أرسله مندوبو الحزب الوطنى لاغتيالي ، وأنهم اجتهدوا فى مصر أن يبلغوا خبر قدومه إلى عدلى بالتلغراف الرمزى ، وأن هذا التلغراف لم يصل إلى عدلى وأنهم اجتهدوا فى أن يقفوا على عنوانه هنا ، واستلفتوا نظر البوليس إليه بواسطة ولروند ، وقد كانت حدثت ضجة فى الطلبة عقب حضور هذا الشاب إلى هنا ، وكانت هذه الضجة سببًا فى إرسال كتاب إلىَّ من رئيس هذه الجمعية يطلب حضوره للاستفهام عن شائعة سيئة شاعت عن الوفد ، وقالوا إن الإخوان الذين اهتموا فى مصر بهذا الحادث هم إسماعيل صدقى وفتح الله بركات وحافظ عفيفى ومحمد محمود وخليل ونحاس فلم يضطرب قلبى لهذا النبأ والاتكال على الله .

حضر عندى فى نحو الساعة ٦ مساء مستر ولرند الأعرج ، وأطلعني على تلغراف أرسله لورد ملنر إلى لورد ألّلنبى فى ٣٠ يونية جوابًا عن أسئلته المتكررة عما تم فى المفاوضات وترجمه هو بمساعدة محمد باشا محمود كما يأتى :

«إن المفاوضات سائرة سيرًا ووديًا ، وزغلول وأصحابه يريدون الوصول إلى اتفاق ويظهر أنهم يقبلون تسوية/ تقتضى المحافظة على أساس المراقبة الإنجليزية (ص٢٢٥١) لأمور مصر ، بشرط أن يكون الشكل غير ظاهر التناقض مع مطالب الوفد ، والأماني التى ولدها فى نفوس المصريين . والغرض الذى ترمى اللجنة إليه هو محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيانها بصفة كونها مملكة دستورية ملوكية ، ومن جهة أخرى تعترف مصر لإنجلترا بحقها فى استبقاء جيش للدفاع عن مصر ، وفى تعيين إنجليز فى وظائف الحكومة المصرية ليحصل الوفاء بالتعهدات الدولية ، يعنى لحماية حياة الأجانب ومصالحهم بواسطة نظام بوليس منتظم ، واستبقاء المحاكم المختلطة فى شكلها الجديد ، وضمان الوفاء بالدَّين العمومى ، وفيما عدا ذلك تكون للوزارة المصرية

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

السلطة التامة فى إدارة البلاد ، وتعيين الموظفين ، ولكن سيوضع نظام خاص لمصلحة الموظفين الموجودين فى خدمة الحكومة المصرية .

وهناك ثلاث صعوبات يمكن حدوثها فتعيق هذا الحل :

أولاً - التحفظات التى يلزم اللجنة التمسك بها قد لا تكون مقبولة عند زغلول وزملائه ، لأنها تقيد كثيرًا الاستقلال التام ، ولكن يظهر أنها ليست بعيدة التذليل .

ثانيًا - على فرض أن زغلول وزملاءه يقبلونها ، أى التحفظات ، قد لا يمكنهم أن يقنعوا بها أصحابهم فى مصر ، وقد يتفق هؤلاء مع الحزب الوطنى للتأثير على الجمعية التشريعية فى رفضها ، وإذا لم تقبل هذه الجمعية الاتفاق ، فلا يكون له نتيجة من الوجهة السياسية الإنجليزية .

ثالثًا - كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ويصبح من الضرورى تداخل هذا عن انتهاء المفاوضات .

بمجرد التحقق من اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، وفى جميع المحادثات التى جرت لم يحصل الكلام على مركز السلطان ، ولا على قانون الوراثة ، وكان من المتفق عليه من أول الأمر أن المحادثات لا تكون إلا جسًا ، وإذا أخذت هذه المحادثة شكلا مرضيًا كما هو المنتظر ، يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية حتى يوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية ، ويلزم أن يتعين هؤلاء المندوبون بواسطة السلطان الذى يأخذ[1] المكان الأول فى المفاوضات .

ومن البديهى أن زغلول وواحدًا أو اثنين من زملائه ، وعدلى الذى[2] كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم[3] ولا شك فى أن السلطان يريد أن يعين من له بهم ثقة مثل مظلوم ، والمهم أن يكون هؤلاء من الذين

(١-٣) ممزق ، ولكنها استكملت من كراسة ٣٦ ، ص٢٠٥١ .

يعطفون على السياسة المتبعة الآن ، فليتكلم المندوب السامى مع السلطان حالا ويعرض له الحالة الموجودة الآن ، / ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة (ص٢٢٥٢) الملك فى وقت من الأوقات أية رغبة فى الوصول إلى حل من ورائه . وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة» .

فلم تتم ترجمته حتى اعترتني دهشة كبرى من مضمونه ، وقلت لحامله إذا كان لورد ملنر أطلعني عليه قبل إرساله ما كان يرسله بالحالة التى هو عليه ، وإذا لم يكن أطلعني الآن عليه لم يكن لى من حق لنقده ، أما وقد اطلعت عليه فقد حق لى الاعتراض ، إننا لم نقبل ولن نقبل أى تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر لا باطنة ولا ظاهرة ، ونعتبر الشعور الذى قام به اللورد ملنر شعورًا مجردًا عن الأساس ، ولا نقبل بحال من الأحوال بقاء عسكرى واحد من جيش الاحتلال ، كما لا نقبل نظامًا خاصًا للبوليس ، وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان على أى إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان[1] أصلا .

وبالإجمال فإننا لا نقر على مضمون هذا التلغراف ، فانصرف بعد أن أبدى من الأقوال ما لا يضبط ولا يمكن حصر معناه ، ثم بلغت إخوانى الخبر فاستاءوا إليه إلا لطفى فإنه قال إن مجمله حسن إلا شيئًا فيه بمستفز ، وحكى هذا على طريقته من الاستخفاف ، فأثر ذلك فى نفسى أسوأ أثر ثم طلب عدلى أن يحضر للعشاء عنده ، وهو ما لم يسبق له به عادة ، يعنى أنه لم يدع نفسه لدى إلا هذه (. . .)[2] ، ففهمت أنه يريد الوصول بهذه الملاطفة إلى غايته ، وكنت دعوت إلى العشاء سنوت حنا ، فلما علم هذه الدعوة وأن القصد بها خلا وتنحى واختلينا ، وفهمت منه أن التلغراف عرض عليه قبلى بيوم ، وأنه لم يفاتحنى فيه لأنه لم يجدنى وحدى ، ولكنه اعتذار غير وجيه ، وقد أخبرته بما دار بينى وبين ولروند فأعطانى فيه حقًا ، ولكنه كان يحاول من بعد تلطيف الأمر ، وانتهى الأمر بأن طلبت مقابلة ملنر ، فقابلنا فى الساعة ٦,٣٠ فى وزارة المستعمرات .

---

(١) ممزق ، ولكنه استكمل من كراسة ٣٦ ، ص٢٠٥٠ .
(٢) كلمة غير مقروءة .

فى يوم ٨ منه

فقلت له إن ولرند حضر عندى ، وفى يده تلغراف منكم إلى لوندره وأللنبى ، وقد اشتمل على قسمين ، الأول : لا يحق لى أن أتداخل فيه لأنه كلام بينك وبين زميلك والعبرة فيه عندى هو ما يتم بيننا لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثانى : (فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأنى لا أقبل هذا الانتداب)[1] للاستقلال فلا شىء (. . .)[2] إنه تحمل مسئوليات لتردد أمور كثيرة أخذها على عهدته ، ولكنه ليس فى مقدوره أن يتحمل مسئولية هذه المسألة ، وقد تقول فى اللجنة كثيرًا إنك لا تستطيع أن تقبل كذا لخروجه عن حدود توكيلك ، فكذلك أقول لك إن / قلت ذلك استمرارًا فى (ص٢٢٥٣) الفكر من غير التفات إلى ما أضمره السائل ولا إلى ما استنتجه منه ، وبلغت بعد ذلك أن هذا الرأى أثار فى غير أعضاء الجمعية منهم ثائرة الغضب ، واتخذه لطفى وسيلة للتنديد به ، ويظهر أن علي ماهر اشتد فى القول معهم ، كما اشتد محمد محمود ، ودخل فيها واصف غالى ، ولما بلغنى خبر هذا الاضطراب أخذنى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون لمصالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة .

٨ منه[3] (ص٢٠٥١)

قلت له إن مستر ولرند أطلعنى على تلغراف منكم للورد أللنبى ، وهو على قسمين : الأول : لا يحق لى أن أتداخل فيه لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبرة فيه عندى هو ما يتم بيننا ، ويقع الاتفاق عليه لا بما / يحكيه للغير أحدنا . وأما (ص٢٠٥٢) القسم الثانى : فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأنى لا أقبل هذا الانتداب ، بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان ، فقال

---

(١) الأصل ممزق وقد استعنا بما كتبه سعد زغلول فى كراسة ٣٦ ، ص ٢٠٥٢ ، لأن الكتابة متطابقة فى هذه النقطة .

(٢) ممزق .

(٣) العودة إلى كراسة ٣٦ .

إن السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس إبعاده فى إمكانى ، بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت به لخرجت من حدود وظيفتى والتزمت أن أتنحى عن المفاوضة لغيرى .

قلت لا أريد أن تصل الحال إلى هذا الحد ، ثم قال إن السلطان ينبغى أن يسند أدبيًا ، ولا يمكن التعدى عليه إلا إذا تعدى على النظام ، إذ لا تسمح إنجلترا له بذلك ، وهى ضامنة استقلال مصر ، قلنا لم نقبل هذا الضمان ، ولم نتناقش فيه ، قال حقيقة ، ثم طلبت أن تعين وزارة موثوق بها غير الوزارة الحالية[1] . فاستصعب ذلك الآن ، وحصلت المذاكرة ، فإذا كان ينبغى أن يشتمل الاتفاق على مبادئ فى النظام المصرى ، فعارضت فى ذلك لكونه مسألة داخلية ، ولا ينبغى التعرض له . ثم تكلمت معه فى مسألة عبد الرحمن بك فهمى ، فقال إنه ورد عليه فى مصر ما يدل على أنه تحول على محكمة عسكرية ، فقلنا إننا نخضعها لحكم القضاء . ثم تذاكرنا فيما ينبغى أن تكون الهيئة التشريعية التى تنظر فى الاتفاق ، فأبديت أفضلية أن تكون الجمعية التشريعية . واستحسن ذلك ملنر عما رآه عدلى من إضافة آخرين عليهم .

١٠ منه[2]

فى هذا اليوم ورد تلغراف محمد محمود باشا سليمان ، بأن عبد الرحمن بك فهمى تحول على محكمة عسكرية تنعقد فى ١٩ منه بتهمة كونه عضوًا فى جمعية «الانتقام» وجرى التحقيق فى غيابه بواسطة بدر الدين ومكنوتن ، ولم يُسأل والشهود ضده / ملفقون والقلق عام . فذهب عدلى إلى ملنر فى الساعة ٤ (ص٢٠٥٣) مساء ، وأطلعه على التلغراف فاستبعد ملنر حصول ذلك ، ووعد أن يستفهم تلغرافيًا عن الحقيقة . وأكد أنه كتب مرتين توصية لاستعمال الدقة والاحتياط ، وأن أللنبى أكد له أن كل الضمانات لحرية الدفاع وعدالة الحكم ستعطى .

---

(١) هى الوزارة الأولى لمحمد توفيق نسيم (٢١ مايو ١٩٢٠ - ١٦ مارس ١٩٢١) .
(٢) لم يشر سعد زغلول إلى أحداث يوم ٩ منه .

(ص٢٢٥٣)

١٠ منه[١]

سألنى محمد محمود قائلاً ألا تقبل أن تمضى الاتفاق مع غيرك؟ قلت إنى لم أفكر فى هذه المسألة قبل الآن ، قال إن هذه فكرة طرأت ، ولم أبحثها حق البحث ، فأبديتها قبل أن تختمر ، وكرر ذلك غير مرة ، قلت لا حاجة لكل هذا الاحتياط ، إنى لا أقبل أن أمضى على غيرى ، قال ولو كان عدلى ، قلت عدلى وتوفيق نسيم فى ذلك سواء ، قال هل هذا شرط بدونه لا يتم شىء؟ قلت نعم فكتب ، وكان لطفى حاضراً ولكنه لم يتداخل ، فلم أفهم لهذا من سبب إلا أن السائل وصاحبه الساكت يريدان أن يتقربا إلى عدلى على حسابى ، ولقد حكى لى مكباتى وسنوت ما أخذت منه أن المسألة سبق كلام محمد محمود فيها ، لكن يريد ترويجها ، وأخبرنى الأول أن لطفى كان يقول إذا شكل عدلى الوزارة ، فإنه يلزم أن يكون حراً فى تشكيلها ، ولا ينبغى أن يتداخل الوفد برأى فيه ، بل يكون لرئيسها وحده كمال الحرية فى اختيار مساعديه ، ولما رويت ذلك لعبد العزيز استغرب جداً ، وقال إن كانت هذه فكرة عدلى فلا يصح التعديل عليه فى وزارة الثقة ، وقد أعاد مكباتى القول فى هذه المسألة أمام لطفى ، وأكد أن محمد محمود كان حاضراً واشترك فى بعض الكلام ، ولكن الاثنين عدلا ، فقالا إن الكلام كان على أن عدلى يستشير طبعًا رئيس الوفد ، وشعرت بأن هذه إضافة ، وأكد مكباتى وغيره شعورى .

فى يوم ١٥ منه[٢]

لما فتحت هذه المسألة أمس ، وأضاف الاثنان تلك الزيادة ، كان لطفى مكفهر الوجه مطرق الرأس يعلوه خزى ، وقد قلت إن رئيس الوزارة يكون حراً فى اختيار مساعديه بالنسبة للملك[٣] والإنجليز ، ولكنه لا يكون حراً بالنسبة إلى الوفد الذى سيكون هو المؤيد له .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

(٢) لم يشر سعد زغلول إلى أيام ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(٣) لقد طُرحت مسألة إمكانية تغيير لقب السلطان إلى ملك بعد الاستقلال ، وبالفعل فقد أصبح فؤاد ملكاً على مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ .

وردنى تلغرافات من محمود ســليمان بأنه تحدد جلسـة ١٥ منه ، أى اليوم
(ص٢٢٥٤) للتحقيق مع عبدالرحمن ، وأن المتهمين به/ بلغوا ثلاثين ، وأن حضر المحاكمة يوم عشرين منه ، ومن ثم تبين أن جلسة التحقيق التى تحدد بعد جلسة المحاكمة لم يحصل الفكر فيها غالبًا إلا بعد مداخلة اللورد ملنر ، وتفيد هذه التلغرافات بأن المقطم نشر عن مكاتبه هنا أن المفاوضة غير الرسمية انتهت على ما يرضى الطرفين ، وأن الرسمية ستديرها لجنة من الوفد وآخرين ، وأن الأمة اضطربت لهذا الخبر ولا ترغب أن يتفاوض عنها أحد غير الوفد ، فأفدناهم اليوم بأنه لم يتقرر شىء فى هذا الموضوع ، وأن الوفد لا يقبل ما يخل بكرامته ولا بكرامة الأمة .

اقترح محمد محمود أن يدافع محام إنجليزى عن عبد الرحمن فهمى ، فقبلت الفكرة بالارتياح ، لأنه لا بد أن يكون بريئا ولم يتهم إلا للخدمات التى كان يؤديها للوفد ، لا لكونه جانيًا إذ يصح أن الإجرام ليس من وسائل الوفد ، ولا من غرائبه بل من أقبح الأشياء لديه ، ولا يزال علي بك ماهر ومكباتى يبحثان عن محام قدير لتبرئتهما المتهم .

تعد لجنة ملنر بأن تقدم رأيها مكتوبًا فيما يختص بما انتهت إليه المفاوضات من يوم إلى آخر ، فأول أمس تكلم بالتلفون الوفد عن ملنر بأن المذكرة ستقدم بعد الظهر من ذلك اليوم ، وأمس قال إنها لم تنته بعد وربما تقدمت باكر لنا اليوم ، وهذه التسويفات مقلقة ومريبة .

ولقد فكرت فيها أمس طويلاً ، وأخشى ما أخشاه التباطؤ فى السير مع اشتداد الحكومة فى مصر والدسائس التى يبثها أعداء الوفد ضده ، خصوصًا بعد اعتقال رجل مثل عبد الرحمن فهمى كان عليه معول كبير فى ترويج الأفكار الصحيحة ، ومقاومة الآراء الفاسدة التى كان يروجها الخصوم والحاسدون ، ولقد قال لى أمس مستر ولرند إن الأمير عمر[1] باع قطنه بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه وفكها على الحزب الوطنى ، وأن أحمد باشا (. . .)[2] أن يشايع الحزب الوطنى

(١) المقصود : الأمير عمر طوسون .
(٢) كلمة غير مقروءة .

ويمده بأمواله ، وتدل قرائن الأحوال أن هذا الحزب أخذ يتنفس ، ولا أخال أن أمين الرافعى غريب عن دسائس البرنس عمر ومفاسد الحزب الوطنى ، وأن خطته فى جريدته(١) تؤيد ذلك لأن لهجته قريبة جداً من لهجة جرائده ، وخطته هى باقية ، ولكن على صورة أخرى ، وهذه الجريدة لا تتكلم عن الوفد مرة إلا وتجتهد كل الاجتهاد فى تضييق الخناق عليه ، وتلزمه بقبول وشروط لم يلتزم بها ولا شىء أن تقيده بها ، بل يلزم أن يساعده على أن يكون حراً فى عمله موثوقًا به فى سياسته ، ومع كون خطتهم ظاهرة واضحة فإن له أنصارًا فى الوفد يدافعون عنه ، وتبرق أساريرهم عندما يلخصون شيئًا من الرضا عن ما كتب أو الارتياح لما نشر من الأفكار ، / أُثبت هذه العبارة هنا إن لم أكن قد أثبتها فى غير هذا المكان . (ص٢٢٥٥)

أطلعنى ماهر من بضعة أيام على خطاب كتبه إليه عباس بخط يده فيه استلفات نظر إلى مسألة ويسأله رأيه فيها ، وأن هذا الكتاب حمل إليه من إيتاليا ، ولم يخبرنى عن طريق وصوله ، وقال إنه غير واضح . حضر إليه هنا فى لوندره ، وكلمه فى موضوع هذا الخطاب ، ثم سافر توًا ، وأنه هو قال له إن الوفد لم يشتغل الآن بمسألة شخص الحاكم لأنه اعتبرها ثانوية بالنسبة لاستقلال مصر ، فقلت له حسنا قبلت ، وإن الأحسن تجنب هؤلاء المنازعين اتقاء شر نزاعهم ، وبعدًا عن فتنتهم التى لا يثيرونها إلا لأغراض فى نفوسهم لا لمصلحة يجلبونها لبلادهم .

حضر رشدى باشا(٢) من بضعة أيام ، واشترك معنا فى مناقشة مواد الاتفاق ، وله أفكار مفيدة فى الجملة ، ورأيته كلما طال به الزمن مال إلينا ، وإذا تباطأ فيه يكون لعدم الإقبال عليه هنا من أسباب هذا الميل وتزايده ، فقد كان فى اليوم الأول يروج أفكارًا يميل الإنجليز إليها ، ولم يتشبث بها فى اليوم الثانى ، وعدل

---

(١) هى جريدة «الأخبار» التى صدر العدد الأول منها فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ .

(٢) حسين رشدى (١٨٦٣ - ١٤ مارس ١٩٢٨) من أصل تركى ، درس القانون فى چنيف وباريس والقاهرة ، وتنقل فى الوظائف : محاميًا ، فمفتشا ، فقاضيا ، ثم أصبح ناظرا للحقانية ، فناظرا للخارجية ، فرئيسا للنظارة ونائبًا عن الخديو عباس حلمى الثانى ، واستمر رئيسا للوزراء أعقاب إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأثناء الحرب العالمية ، واستقال بعدها . وكانت له مكانة فى مباحثات عدلى يكن مع الإنجليز عام ١٩٢١ ، ودخل مجلس الشيوخ معينا ، ورأسه حتى وفاته . شميت ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

عنها فى اليوم الثالث ، وجاء فى اليوم الرابع شديدًا على صفعه منا ، أقول ذلك على حسب ما أشعر ، وقد أكون مخطئا فى ملاحظتى ، ولابد من التعامل جيدًا ، ولقد علمت منه ومن عدلى أنه ترك أوراق زيارة لبعض أعضاء لجنة ملنر ، وأكد الأخير أنها لم ترد إليه لغاية الآن ، وقد تغدى عندى اليوم مع أحمد باشا عيسى ، وتكلمت مع هذا الأخير بما فهم منه كثيراً من موضوعات المفاوضة إجمالاً ، ففرح بما وقف عليه منها .

(ص٢٠٥٣)

١٥ منه[1]

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأنه تحدد جلسة فى ١٥ منه للتحقيق مع عبد الرحمن بك ، وأن المتهمين بلغوا ثلاثين ، وأن جلسة المحاكمة تحددت فى ٢٠ منه . وتلغراف آخر يفيد أن المقطم نشرت عن مكاتبه بلندره ما يفيد انتهاء المفاوضة غير الرسمية على ما يرضى الطرفين ، وأن الرسمية ستباشرها لجنة تتعين من الوفد وآخرين . وأن الأمة اضطربت لهذا الخبر ، إذا لاترغب أن يتفاوض عنها أحد غير الوفد ، فأجبناه بأنه لم يتقرر شيء فى هذا الموضوع ، وأن الوفد لا يقبل ما يخل بكرامته وكرامة الأمة .

تكلم معى بالتلفون أول أمس مستر ولروند ، قال إن اللورد ملنر يخبرك بأن مذكرة لجنته ستقدم بعد الظهر من ذلك اليوم ، وقال أمس إنها لم تنته بعد ، وربما تقدمت باكر (يعنى اليوم) ولما ترد . فقلقنا من هذه التسويفات .

١٦ منه

ورد أمس تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ١٥ منه ، بأن جلسة التحقيق ضد عبد الرحمن بك وبقية المتهمين انعقدت ، وتلا الضابط المحقق
(ص٢٠٥٤) أوامر مقتضاها أنه لن يحقق ، وإنما تنحصر مأموريته / فى أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صدورها منهم ، ويجب أن تنحصر المناقشة فى هذه الأقوال فقط ، فاعترض المحامون على هذا التصرف ، واعتبروه مخالفًا للقانون ، وطلبوا إجراء تحقيق قانونى عادل ، فلم يُجب طلبهم ، فانسحبوا من الجلسة

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

محتجين ، وقابلوا الضابط المهتم فى المجالس العسكرية ، فوافق على مخالفة التصرف للقانون ، ولكنه أعلن بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا . فوقع عندنا هذا الخبر أسوأ وقع ، ورأينا أن نحتج على هذا التصرف بشدة ، حتى ذهبنا إلى لزوم قطع المفاوضة بناء عليه ولكن الآراء اتفقت بعد ذلك على تأجيله إلى ما بعد مقابلة عدلى للورد ملنر التى تحدد لها الساعة ٦ فى مساء هذا اليوم .

فى ١٦ منه[١] (ص٢٢٥٥)

ورد أمس تلغراف من محمود سليمان باشا بأن جلسة التحقيق ضد عبدالرحمن بك فهمى وبقية المتهمين انعقدت يوم تاريخه ١٥ منه ، وتلا الضابط المحقق أوامر مقتضاها أنه لم يحقق وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صدورها ، فلم تنحصر المناقشة فى هذه الأقوال فقط ، فاعترض المحامون على هذا الإجراء واعتبروه مخالفًا للقانون ، وطلبوا إجراء تحقيق عادل قانونى فلم يجب طلبهم ، فانسحبوا من الجلسة متمتمين ، وقابلوا النائب العمومى أى المدعى العمومى فى المجالس العسكرية ، فوافق على مخالفة الإجراءات للقانون ، ولكنه أعلن بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئا ، فاستغربنا جداً هذه المعاملة ، واعتبرناها دليلاً على سوء نية القوم ، وأنهم لا يريدون بنا خيرا ، وأن الأفضل وضع مذكرة تشير إلى ظلم تلك الإجراءات ومخالفتها للقانون وعدم إمكان الاستمرار على المفاوضة مع وجودها .

وقد حررت هذه المذكرة فعلاً وترجمها كامل إلى الإنجليزية أمس ، وترجمها كل من عبد العزيز وواصف إلى الفرنسية ، ثم حضر عدلى ورشدى للوفد ، وحصلت مناقشة حادة لأنهما مع لطفى كانوا يقولون إنه لا يصح أن تنقطع المفاوضة بناء على هذا السبب لأنه غير كاف فى اعتبارهم ويحسن التأجيل إلى ما بعد ورود مذكرة ملنر ، وكان لطفى يساعدهما من بعيد ، ولكن الأغلبية ما عدا هذا ومحمد وحمد الباسل /(. . .)[٢] على رأى المذكرة ، ولما اشتد الجدل قلت (ص٢٢٥٦) إنى أنا المسئول عن المفاوضات ، وأشعر بأن القوم يتلاعبون بنا حتى تنقسم البلاد

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) كلمة غير واضحة .

على نفسها بمساعى السلطان والحزب الوطنى وغيرهما من الخصوم والحاسدين ، وهذا كاف فى اعتباري ولا أبني قطع المفاوضات على هذا ، أكبر السبب أنه دليل على البطء الذي لم يكن ناشئا عن طبيعة العمل بل هو بطء مقصود ، ويقصد اكتساب الوقت حتى يتم هذا الانقسام ، وهم إلى الآن لم يرتبطوا معنا بشيء وما ارتبطنا كذلك بشيء معهم ، وقد أفحمنا عدلى عندما أراد التشكك فى صحة التلغراف بأن مرسله هو مصدر علمنا بالأشياء وليس لنا أن نشك فى صحة روايته ، وأجابنا على تهديده لنا بأن هذه مسئولية كبرى ، ومن الخسارة أن تنقطع مفاوضات للاستقلال بناء على هذا السبب ، بأننا نشعر أننا لا ننال شيئا ، وأن تلك المماطلة وهذه المعاملة تدلنا على أنهم لا ينوون إعطاء شيء ، وقلت جوابًا على اعتراض رشدى بأن لا ينبغى قطع المفاوضات لسبب مخالفة العدالة فى مصر بأن هذا أكبر سبب لأن العدالة تُخالف لنكاية رجالنا ومواطنينا ، فى الوقت الذى نمد يدنا إليهم لعقد اتفاق بين الاثنين .

وقد جاء فى كلام عدلى أن ملنر بعث إليه ليحضر عنده ، فى الساعة ٦ من مساء هذا اليوم فتأجل البت فى المسألة لحين عودته من عنده ، وقال عند انصرافه إن ملنر ربما يريد أن يطلعه على المذكرة قبل عرضها ليحذف منها ما لا يكون مقبولاً قبولاً أساسيًا ، وقد كان أثناء المناقشة مضطربًا يغضب تارة وتارة يرضى ، ولكنى لم ألن لشدته ولا للينه ، كما أننى لم أبق لرشدى حيلة يستعملها حتى أنقضها بما كان يفحمه ، وكانت خطته وزميلاه عدلى ولطفى غير ملائمة لخطة الوفد .

وقال علي ماهر بعد انتهاء المناقشة إن الأغلبية مع المذكرة ، ولم يشذ عنها إلا أقلية ضعيفة ، فقال محمد محمود بشيء من الانفعال كيف ذلك؟ يعنى أن الأكثرية لم تكن عليها فسألته عن رأيه ، فقال إنى لم أطلع عليها ، فدعوته ليقرأها عند (...)[1] فذهب ولم يعد ، ثم بعد الغداء سألته عنها ، فقال إنه لم يطلع

(١) كلمة غير مقروءة .

عليها ، فأردت أن أحكى له مضمونها فلم يقبل بحجة كونه ذاهبًا مع علي ماهر عند المحامى ، وما ذهب بل جاء بعد قليل وجلس يقرأ الجرائد ، وما تكلم فى المذكرة ، فانظر لهذا التصرف يدلك على أن هناك ما يلزم التنبيه له تنبهًا شديدًا .

فى يوم ١٧ منه

كان عدلى وعدنا أن يعود من عند ملنر إلينا توا ، فانتظرناه لحد الساعة ٨,٣٠ فلم يحضر ، وكنت مع واصف غالى فتحدث فى طول غيابه ، فقلت ووافقني على قولي إنه لا بد أن يكون مر برشدى قبل أن يحضر إلينا لأنه لا يمكن أن تكون الجلسة مع ملنر طالت به إلى هذا الحد ، ولم نكد ننتهى من حديثنا حتى تكلم عدلى بالتلفون ، قائلاً إنه عاد إلى الأوتيل وحاضر على العشاء ، وإنه اطلع على مذكرة ملنر وناقشه فيها فوجده مستعدًا لتعديل بعض ما ورد فيها ، وبعد العشاء حضر مع رشدى ، وحضر جميع أعضاء الوفد/ فأنشأ يقص علينا ما قاله إلى ملنر (ص٢٢٥٧) بخصوص قضية الثلاثين[1] ، فأجابه ملنر أنه كتب فيها عن رأيه ، وأن العدالة لا بد أن تأخذ حدها ، ثم قرأ لنا المذكرة التى أعدها ملنر وزملاؤه ليعرضها علينا بالإنجليزية وترجمتها إلى الفرنسية ، وتكلم عن النقط التى ناقشه فيها وسلم إليه فى بعضها واستعد للمناقشة معنا فى البعض الآخر ، وكنت متعبًا وقت الترجمة وحكاية المناقشة ، وكان يترنم بألفاظ ملنر ويعجب بروايتها ، فلما انتهى قلت إن هذه المذكرة أنكرت كل ما مضى ، وجعلت كل المحادثات سدى ، والتسويف ظاهر منها والمطل غايتها .

وأخذ عدلى يؤيدها ورشدى يسندها ، وأريد بالتأييد والسند لا تأييد ما أتت به ولا سنده ، ولكن منع ما تدل عليه من سوء النية ورغبة التطويل ، وامتد الحال بينى وبين عدلى وساعدنى سنوت ، ولكنه تجاوز العرض وتظاهر بعدم الرضاء والقول بقطع المفاوضة ، فانبرى له عدلى وأوسعه تعنيفًا ، وجاءني قوله وهو فى عين الغضب ، إن هذا شىء يجنن ، فقلت : كيف قال مؤكدًا غضبًا نعم ، وخرج من غير أن أقول شيئًا ، فقال إنى لا أنصرك ثم علا الكلام بينه وبين سنوت ، فقد أخلت بينهما ، ووضح الأمر ثم بعد ساعة انصرف مع رشدى ، والذى أشعر به أنه

---

(١) المقصود : قضية عبد الرحمن فهمى ومن معه .

يريد أن نصل إلى حل على أى وجه كان لأنه معجب بثقة ملنر به كل الإعجاب ، ولا يريد ضياع هذه الثقة ورشدى ليس مثله ، ولكن الفرق بينهما ناشئ عن ما بينه وبين الإنجليز من (. . .)[1] ويشابه عدلى ولطفى ومحمد محمود وابتدأ محمد علي يميل ميلهم .

طلب محام شهير قصده علي ماهر للدفاع عن عمه عبد الرحمن بك ، فطلب عشرة آلاف جنيه فاستكثرتها ، وقلت الأحسن أخذ غيره ممن يكون أقل كلفة منه ، وكان ذلك بحضور مكباتى ومحمد محمود وعلي ماهر ، وقر الأمر على ذلك . وأشعر ماهر سمسار المحامى الشهير الغالى بذلك من أمس ، ولكن سنوت بك اعترضنى وأنا داخل اليوم لبيت الأدب ، قائلاً إنى أريد أن أحدثك بأمر ، قلت ما هو؟ قال إن إخواننا يريدون كلهم اتخاذ المحامى الغالى ورجوت أن أقول لك ذلك ، فقلت إن هذا هذيان ، بغضب ، ثم دخلت ، وبعد أن خرجت قال لى سنوت إن لطفى ومحمد باشا محمود تكلما فى الغداء بذلك ففتحت الكلام أمام جميعهم ، وقلت لهم إنى لا أريد أن تذهب الأموال ضياعًا ولا أرى وجهًا للتشبث بذلك المحامى على أنى لا أعارض فيه إذا لم تتجاوز أتعابه ٥ آلاف جنيه ، لأن هذا المبلغ يتحمل دفعه ، أما المبالغة فليست مرغوبة ولا سليمة من الانتقادات ، وقد (ص٢٢٥٨)
كنا ارتحنا أمس لعدولنا عن هذا المحامى الغالى ، عندما علمنا بأنه أشاع مقدار أتعابه حتى وصلت إلى ملنر ، كما وصله خبر استكثارنا لها ، فأبديت ذلك فغضب محمد باشا توهمًا أنى أنسب إليه هو الذى دفع سنوت للكلام رغبة تنفيع صاحبه المحامى وما كان بصاحبه ولا يعرفه ، ولكن كل ما فى الأمر متزوج بإحدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج فيها هذا الغضوب .

١٧ منه[2]

(ص٢٠٥٤)

حضر عدلى بعد عشاء الأمس بالمذكرة ونصها كما يأتى :

«النقط التى تأكد أنه يمكن الوصول والاتفاق عليها مع الوفد المصرى الموجود الآن بلوندره» تغيير الحالة الموجودة الآن لوضع معاهدة محالفة دائمية بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يلى :

(١) كلمتان غير مقروءتين .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٦ .

١ ـ تأخذ بريطانيا العظمى على نفسها ضمانة سلامة أرض مصر واستقلالها بصفتها مملكة دستورية (سلطنة) ذات نظامات نيابية .

٢ ـ وتأخذ مصر على نفسها ألا تعقد أى معاهدة سياسية مع الدول الأخرى ، بدون رضاء بريطانيا العظمى .

٣ ـ نظرًا للمسئولية التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها بشأن مصر بمقتضى الفقرة السابقة ، ومراعاة للمصلحة الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى تأمين مواصلاتها مع أملاكها فى الشرقين الأدنى والأقصى . فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية . وهو استعمال الموانى ومحال الطيارات ، وذلك لتتمكن من الدفاع عن مصر . وفى تأمين المواصلات مع أملاك بريطانيا المذكورة . أما الجهة أو الجهات التى يقيم بها الجند الإنجليز فتعين بعد باتفاق الطرفين . (ص٢٠٥٥)

٤ ـ تقبل مصر أنه باشتراك بريطانيا العظمى يصير تعيين مستشار مالى يعهد إليه بكامل السلطة المخولة الآن لمندوبى صندوق الدّين لحماية حقوق دائنى مصر . ويكون هذا المستشار تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة المواد الأخرى التى ترغب أن تستشيره فيها .

٥ ـ تقوم بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تحد من حريتها التشريعية والإدارية بسبب الامتيازات (Immunite)[1] التى يتمتع بها الأجانب فى مصر . وفى إيجاد نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب معا .

٦ ـ توقعًا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات التى يتمتع بها رعاياها للآن ، ولضرورة تأمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة ، فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق المداخلة بواسطة نائبها بمصر ،

(١) الامتيازات هى Capitulations ، أما Immunite فتعنى الاستثناءات (المكتسبة) .

بقصد إيقاف عملية أى قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية ، أو مخالفًا
(ص٢٠٥٦) للمتبع فى البلاد المتمدنة . وإذا رأت / الحكومة المصرية فى أى صورة خاصة أن حق المداخلة هذا قد صار استعماله بلا ضرورة ، فلها رفع الأمر إلى عصبة الأمم .

٧ ـ قضاء المحاكم المختلطة الموجود الآن ، أو أى نظام آخر يحل محله يستمر قائمًا ، وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية ، وغيرها من المواد الخاصة بالأجانب فى مصر .

٨ ـ تقبل مصر أنه بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك يصير تعيين موظف إنجليزى لوزارة الحقانية ، يكون له من الاختصاص والسلطة ما يساعده على حسن تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب .

٩ ـ تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لتمثيل مصر فى أى بلد لم يعين فيها نائب مصرى . ولا يجوز لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير الدولة البريطانية .

١٠ ـ تعترف مصر بأن لممثل بريطانيا العظمى بها صفة خاصة ، وأن له بصفته ممثلاً للدولة الحليفة حق التقدم على من عداه من ممثلى الدول الأخرى .

١١ـ مركز الموظفين الإنجليز وغيرهم من الأجانب فيمن عدا المشار إليهم بالمواد السابقة ، يصير تسويته باتفاق خاص بين بريطانيا العظمى ومصر . وهذا الاتفاق يعتبر جزءاً متممًا للتراضى الذى سيعقد بين الطرفين .

وورد الخطاب الآتى معها :

«عزيزى الباشا : قر الرأى فى اجتماعنا الأخير أن يضع كل منا مذكرة بالنتائج التى أوصلت إليها المفاوضات الماضية كما محصناها . ولالآن لم أتسلم منكم أية مذكرة ، ولكنى أفهمت أنكم وزملاءكم تفضلون أن تتركوا لنا وضع مذكرة تتضمن نقط الاتفاق التى وصلنا إليها لغاية الآن . لذلك قمت بهذا العمل أنا وزملائى .

وأبعث إليكم بالمذكرة لتنظروا فيها . وهى بالطبيعة ليست صورة اتفاقية ، وإنما هى مجرد جمع النقط الأساسية التى نرى أن تشتمل عليها الاتفاقية . وهى بلا شك عرضة للتعديل فى التفاصيل . لى ملاحظة أخرى وهى أننا درسنا للآن بمنتهى الدقة أكثر المسائل المهمة التى ينبغى أن تشتمل عليها أى اتفاقية . ولكن لا تزال مسألة على جانب عظيم من الأهمية لم نتعرض لها للآن . لذلك فهذه المذكرة غير كاملة حتى من حيث إنها خلاصة ، على أنى أرجو أن تعتبر خطوة مهمة فى طريق خاتمة مرضية لمناقشتنا» .

المخلص ملنر

وقال[١] إنه تكلم كثيرًا مع ملنر فى خصوصها ، فوجده متساهلاً فى كثير (ص٢٠٥٧) منها ، فوضع مذكرة بالنقط التى تساهل فيها وهى[٢] :

دائمية : ملنر لا يتمسك بهذا ، ولكنه لا يريد تحديد مدة للمحالفة ، وهو مستعد للتنصيص على أن بعض الشروط ، كالخاصة بالمستشار المالى وبموظف الحقانية ؛ يمكن إعادة النظر فيها بعد زمن ما .

المادة (١) ـ قد يقبل هذه الصيغة «تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملوكية دستورية ذات نظامات نيابية ، وأن مصر تتعهد بأن تضع تحت تصرف بريطانيا موانيها وطرق مواصلاتها ، وعمال طياراتها إلخ ، وذلك لتسهيل الأعمال فى زمن الحرب .

مادة (٢) ـ لا تعمل مصر محالفات ولا معاهدات تخل بهذه المعاهدة .

مادة (٣) ـ استعمال الموانئ إلخ ، يصير غير لازم بسبب ما تتعهد به مصر زمن الحرب .

مادة (٦) هو مستعد لبحث صيغتنا .

مادة (٨) ـ النص لا ينفى أن هذا الموظف يكون هو النائب العمومى .

(١) المقصود : عدلى .
(٢) يلاحظ أن عدد المواد التى أوردها سعد هنا غير مسلسلة بشكل سليم .

مـادة ٣ ـ الفكرة هى معسكر حربى يتمرن فيه الجنود ، منه يرسلون عند الاقتضاء لجهات أخرى خارج القطر . والصيغة تكون «تأمين المواصلات» بدون تكلم عن الدفاع عن مصر .

وقال إن ملنر أكد بأن العدالة فى قضية عبد الرحمن لا بد أن تبلغ حدها ، فقلت ما أحلى القول ، وما أمر العمل . ورأينا فى المذكرة سوء نية ، ورجوعًا بنا إلى الوراء ، كأننا لم نتحادث ، ولم يحصل شىء بيننا ، فأتممنا المشروع الذى وضعناه وأجمعنا على إرساله ، ولما كان الفراغ منه بعد ظهر يوم السبت ، أرجأنا إرساله إلى صبيحة يوم الإثنين القادم .

١٨ منه(١)

(ص٢٢٥٨) هو يوم أحد ولا عمل فيه ، وقد كنا جئنا بكاتب ينسخ الأوراق التى أعددناها للإرسال إلى ملنر ، وهو احتجاج فى مسألة عبد الرحمن بك والمحبوسين معه ، ومشروع اتفاقية ، وخطاب خاص ومثبت كل ذلك بنصه معه ، وعقابًا لنا لم يرد محمد محمود أن يخرج معنا إلى الخلا كعادته ، بل حضر حمد صباحًا واستأذن أن يخرج معه للفسحة .

وقد أوقفت أحمد يحيى على ما انتهت إليه المفاوضات فسر سرورًا عظيمًا ، كما سر من إسراره بذلك ، ولكنه ثقيل يدعى معرفة ما لا يعرفه ، وينصح من يحتاج هو إلى إرشاده ، ولكن هذه طبيعة حالية فى المصريين يظن كل واحد منهم أنه أقدر من غيره ، ويميل لأن يكون له رأى فى كل موضوع ، وهذا الرجل يحيى لا ذوق عنده فهو يقتحم المجالس ويدخل بلا استئذان ، ويجلس طويلاً ، ويقول الهذيان ، ويعتقد أنه هو الفعال لما يريد .

١٩ منه(٢)

(ص٢٠٥٨) أرسلنا إلى لورد ملنر ذلك المشروع مرفقًا بخطاب هذا نصه (٣) :

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٦ .
(٣) النص غير موجود .

وكذلك أرسلنا معه الاحتجاج على التصرفات التى حصلت فى قضية عبدالرحمن بك وهذا نصه :

«إن التلغرافات التى تردنى من مصر فى هذه الأيام تدل على أن السلطة فيها تتبع سياسة استثنائية توجب الانزعاج ، وترفع الطمأنينة من القلوب . فقد ألقت القبض على ثلاثين شخصًا ، وأودعتهم السجن من غير سؤال ، وحققت ضدهم ثم حولتهم على المحاكمة أمام مجلس عسكرى يجب أن ينعقد فى ٢٠ منه . وبعد أن تحددت هذه الجلسة لمحاكمتهم ، حددت جلسة قبلها أى بتاريخ ١٥ منه للتحقيق معهم . ولما حضروا مع المحامين عنهم الذين يبلغ عددهم واحدا وعشرين ، تلا عليهم الضابط المحقق أمرًا بأنه لن يحقق معهم ، وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من معرفة صدورها منهم . وأن المناقشة إنما تحصل فى هذه الأقوال فقط . فاحتج المحامون لمخالفة هذا الإجراء للعدل والقانون . وطلبوا منه إجراء تحقيق قانونى عادل ، فرفض طلبهم فاضطروا للانسحاب ، وعرضوا الأمر على المدعى العمومى فوافقهم على مخالفة هذه الإجراءات للقانون ، ولكنه عرفهم بأنه لا يستطيع عمل شىء . ولم يعبأ المحقق باحتجاجهم ، بل استمر فى تلاوة أقوال الشهود ، ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على أوراق الدعوة .

لسنا نتعرض للتهم الموجهة ضد المتهمين بنفى أو إثبات ، لأننا لا نعرف (ص٢٠٥٩) الحقيقة فى أمرهم ، وقد يجوز أن يكونوا جناة ، كما يجوز أن يكونوا أبرياء . ويجب أن يمضى القضاء حكمه لهم أو عليهم ، كما أبدينا لكم ذلك من قبل . ولكن الذى يهمنا بصفة كوننا مصريين ونوابًا عن الأمة المصرية أن تستوفى جميع الإجراءات التى وضعها العدل ، وأيدها القانون لضمانة العدالة وحرية الدفاع . والإجراءات التى باشرتها السلطة فى هذه المسألة مخلة كل الإخلال بهذه الضمانات ، كما تدل عليه المذكرة المرفقة بهذا ، الصادرة من أشهر المحامين هنا .

وكنا ننتظر فى الظروف الخاصة التى تجرى المفاوضة فيها للتوفيق بين الاثنين ، وتأسيس العلاقات بينهما على المودة والصفاء أن يعامل المصريون

بأحكام القوانين المدنية لا بالأحكام العرفية ، ولا بما هو أشد شذوذًا حتى عن هذه الأحكام الاستثنائية بطبيعتها . لأن سوق التهم بجناية من أفظع الجنايات وأشنعها أمام محكمة ، يصح أن تحكم عليه بالإعدام من غير سؤاله عن التهمة ، ولاتحقيق بحضوره .

وانتداب ضابط يتلو على الشهود أقوالهم ليذكرهم بها قبل أدائها فى هذه الجلسة . كل ذلك شذوذ عن كل مبدأ ، والإتيان بهذا الشذوذ تحت اسم العدالة مزعج للنفوس ، ومن شأنه توسيع مسافة الخلف بين الأمتين ، وإحباط المساعى المبذولة للاتفاق أن مصر كانت تنتظر بمناسبة الدخول فى المفاوضات أن تلغى الأحكام العرفية ، فإذا هى باقية تحتها ، بل تحت ما هو أكثر منها شذوذًا ، وأشد خطرًا على حرية البلاد وحياة الأفراد .

هذه هى حقيقة الحال . وترون جنابكم أنها بلغت حدًا من الخطورة يهدد الاتفاق الذى نريد وضعه . ولهذا رأيت أن من المفيد أن أحيط جنابكم علمًا بالحالة .

وتقبل أيها السيد والكريم احتراماتى الأكيدة» .

(ص٢٢٥٨) **فى يوم ١٩ منه** (١)

أرسلنا إلى لورد ملنر الأوراق المار ذكرها ، فأرسل إلىّ الأعرج يبدى أسفه من أن أشغاله تراكمت عليه فى هذه الأيام ، وأنه لا يتمكن من مقابلتى إلا يوم الخميس القادم ، فأظهرت له تضررى من الإطالة ، وأبديت شدة الاعتراض على السياسة التى اتبعت فى مصر ، فذهب ثم عاد قائلا إن اللورد ملنر مستعد لمقابلتى يوم الأربعاء الساعة ١١,٣٠ ، وانصرف بعد أن أخبرنى بأنه فهم من(...)(٢) أن يكون مع المصريين ، وأن يكتب عن السودان والنيل مذكرة تفهمهم ، وأنه غضبان منى ومن عدلى ومن رشدى ، لأننا لم نردّ إليه زيارته .

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) كلمة غير مقروءة .

فى يوم ٢٠ منه

تلوت مشروع المعاهدة مادة فمادة بحضور أعضاء الوفد جميعهم ، فأقروا عليها بالإجماع ما عدا فيما يختص بالأمر العالى اشترط صدوره لأجل أن تسرى القوانين على الأجانب ، فإن لطفى مخالف للإجماع بها إذ يرى أن لا لزوم له ، وأن يكون لإنجلترا حق إيقاف تنفيذ القوانين على الأجانب للسبب المذكور فى المشروع ، ولم يحصل جدال كبير والقصد من ذلك لما اقترح ماهر ،كما تقرر تفويض الرأى للمفاوض/ فيما يتعلق بشروط المادة ٣ لا فى أصلها ، وكذلك فيما يختص (ص٢٢٥٩) بالمدد المعنية فى المواد الأخرى ، وقد أجلنا النظر فيما إذا كان بعض هذه المواد شرطًا أساسيًا أو تبعيًا لوقت آخر .

٢٠ منه[1] (ص٢٠٦٠)

تلونا مشروع المعاهدة مادة مادة . فتقرر بإجماع الآراء ما عدا فيما يختص بالمادة (٤) فإن لطفى بك خالف فى خصوص إصدار دكريتو خاص بالأجانب ، وتقرر بالإجماع أيضا ترك تعيين المدة المحددة بالمشروع للمفاوضة ، كما ترك له الحرية التامة فى القيود الواردة بالمادة (٣) .

٢١ منه

الساعة ١١ صباحًا كنت مع مستر ولرند عند ملنر ، وهى الساعة التى تحددت لنا من قبل ، وجرت المناقشة فى خصوص الفقرة التى يراد استبقاؤها فى جيش الاحتلال فى مصر . فكان محصل كلام ملنر فيها أن هذه القوة يلزم بقاؤها فى مصر فى بعض نقط منها للتأكد من سير الأحوال فيها بعد تركنا إدارتها على ما ينبغى ، ولحفظ المواصلات بين أملاكنا لأننا نخشى كثيرًا لو انجلت جنودنا عنها لحصل الاضطراب فيها ، وعادت الثورة العرابية إليها . ونحن قد أتينا فيها بإصلاحات كثيرة ، ويهمنا سلامتها ، كما يهمنا سلامة أملاكنا ، ونحن نبحث عن مصر أكثر من مائة سنة فتحصلنا عليها . وخبرنا كل شىء فيها . ونريد الآن أن

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

نتخلى عنها فى نظير أنكم تقبلون تصحيح مركزنا فيها لأنه إلى الآن فعلى ، ونريد أن يكون شـرعيا باتفـاقكم . وهذا أمر يسير عليكم ، وفى مـصلحتكم ، فلمـاذا لا تقبلونه؟ قلت ما محصله أيضا : إنكم لا خوف على أملاككم إذا لم يكن لكم جنود فى مصر ، فإنكم تملكون غيرها فى المواقع ، ومادمنا نكون حلفاءكم فلا معنى لأن
(ص٢٠٦١) تحتل جنودكم أرضنا ، ونحن نكفل صيانة القنال / الذى يهمكم ، ولا تعارض فى أن تشتركوا فى الدفاع معنا عنه إذا اعتدى عليه معتد .

نعم إنكم واضـعـون يدكم على كل شىء ، وتأيدكم كل القـوة . وليس لنا بإزائكم إلا الضـعـف المـادى وقـوة الحق . وعلى هذه القوة نعـتـمـد فى المطالبـة باسـتـقــلالنا وإجــلاء جنودكم عن أرضنا . ولسنا فى هذا الطلب مـبـالغـين ولا متجاوزين فى الحد . لأنه ليس إلا عبارة عن المطالبة بوفاء عهودكم التى كررتموها لنا كثيرًا ، والمراقبة التى تريدون وضعـها علينا بالاستناد على قوة عسكرية ، لا يمكن لى ، بصفة كونى مصريًا . وبصفة كونى نائبًا عن الأمة ، قبولها ، وكذلك زملائى ، ويمكنكم أن تتحصلوا على اتفاق بهذا من غيرنا كالسلطان ، ومن يريد تعيينهم للمفاوضة . أما نحن فلا ، لأنه لا معنى للذلك إلا الحماية تحت اسم آخر ، والحماية مخالفة لتوكيلنا .

قال إننا وعدنا أكثر من مائة مرة ، ولكنا لا يمكننا أن نكتفى بما عرضتموه من وضع رباط يشبه أن يكون رباط بوليس . ومع ذلك فالمسافة بيننا ليست بعيدة ، وسأكتب لك مذكرة بقصدى بعد اجتماعى الليلة بزملائى ، ثم نتناقش نحن الاثنين معا . فقلت يحق أن تنعقد اللجنة كما كانت ، وأن يؤذن لى باصطحاب من أريد من زملائى . قال « لك ذلك» وانصرفنا (وجاءنى كلامـه أن التوكيل الذى تستند عليه أنت الذى أمليته فأمضاه الناس ، فلا حجة لك فيه . قلت إن كانوا أمضوه من أنفسهم أو بإملائى فقد أصبح عهدًا بينى وبينهم لا أملك نقضه) وقال أيضا« إنى أريد اتفاقًا تسنده أنت وزملاؤك» قلت «لا يمكن لى ولا لزملائى أن نؤيد اتفاقًا فيه معنى الحماية مهما كان معناها حقيقيًا» .

(ص٢٢٥٩)

فى يوم ٢١ منه[1]

فى الساعة ١١,٣٠ قبل الظهر كنت مع الأعرج عند ملنر ففتح الكلام فى سفرى وموعده ، فقلت إنى أريد السفر فى نحو عشرة أغسطس ، وأرجو أن تساعدنى فى ذلك لأن صحتى تستلزمه ، فقال كذلك وإنى شديد الرغبة فيه لأن مصلحتنا تستلزمه ، ثم قال إن المذكرة التى أرسلتها إليكم تتضمن شروطًا أساسية لا بد منها ، وأخرى تفصيلية حتى تابع المناقشة فيها ، ثم استطردنا من ذلك إلى الكلام فى القوة العسكرية التى يريد استبقاءها فى مصر ، فقال إنى قلت من أول الأمر إنه يلزم لحفظ أملاكنا ، وتأمين مواصلاتنا أن يكون لنا فى مصر حيث لا أقول فى إسكندرية أو مصر بل فى بعض جهات القطر ، قلت نعم قلتم ذلك أول الأمر ، ولكنكم انتهجتم إن رغبتم أن تكون هذه القوة رباطا مؤقتا لا يخول لإنجلترا حق التداخل فى شئون مصر ، قال إن القنال ليس حصرا ولا قابلا للحصر ، بمعنى أن جعله موضوعًا للقوة لا يمنع من وضعها فى غيره ، لا يمكن أن يحصر فيه دون غيره إقامة تلك القوة ، قلت إننا لا يمكننا أن نقبل ذلك .

قال إنك كثيرًا ما تستند على التوكيل ، ولكنك أنت الذى أعلنته على الأمة وهى أمضته ، قلت ولكن الأمة اتخذته لنفسها ومهما كان فالواقع أن هناك عهدًا بينى وبين الأمة لا أستطيع نقضه ، قال إن فى يدنا الآن كل شىء تريد أن نتخلى لكم عما بأيدينا فى نظير أنكم تجعلوا مركزنا الفعلى في مصر شرعيًا ، ولا يمكننا أن نتخلى عن مصر بعد أن أتممنا فيها ما أتممنا من الإصلاحات دفعة واحدة خيفة أن نفقد هذه الإصلاحات ، فاللازم مراقبتها ودخول قوة تحفظها من الفساد ، قلت إن تصحيح مركزكم فى مصر يناقض الاستقلال الذى نبحث عنه ، ولا يمكننا أن نقبل أن تكون لإنجلترا أية مراقبة مهما كانت حقيقة مستندة على قوة عسكرية ، وعندكم (. . .)[2] تعتيم للمفاوضة يمكنكم أن تتفقوا معهم على هذا ، أما نحن فلا نستطيع ذلك أبدا .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) كلمتان غير مقروءتين .

قال إننا لا يمكننا أن نفرط فى أملاكنا ولا أن نترك مصر لنفسها بعد أن (ص٢٢٦٠) لبثنا/ أكثر من مائة سنة نسعى فى الحصول عليها ، وليس ذلك بضاركم شيئا ، لأن هذا فى مصلحتكم ، قلتم ولكنكم وعدتم مرارًا بالجلاء ، فطلبه الآن لا يعد تجاوزًا للحد ، ولا مبالغة فى الطلب ، قال وعدنا أكثر من مائة مرة ولكن لا يمكن أن نترك أملاكنا عرضة للاحتلال ، على أننا إذا وثقنا بأنكم سائرون سيرًا حسنًا فلا يبقى عندكم جندى واحد ، كما حصل فى كندا وأستراليا إذ لا أثر للجنود الإنجليزية فيها ، ويرون أن تطلب منهما الحكومة شيئا أو (٠٠٠)[1] خدمات جليلة مدة الحرب ، والمراد أن تسيروا حتى تصلوا إلى ما وصلنا إليه ، وإن كانتا هما من الإمبراطورية وأنتم لستم داخلين فيها ، قلت إنه لا محل لخشيته منا لأنا ضعاف ضعفًا بل الضعف كله وأنتم أقوياء ، بل كل القوة وما يخشى القوى ضعيفًا ، ولكن العكس معهود وطبيعى .

قال إنى سأكتب لك مذكرة عن هذه المسألة ، أكشف لك بها عن مرادى لا أحسن التعبير عنه شفهًا ، قلت قد أجدت فى التعبير ، وفهمت مرادك على أحسن وجه ، والذى فهمته لا أقبله من غير تردد . أقول ذلك بصفة كونى مصريًا ، ثم وكيلا للأمة المصرية ، وما دمنا حلفاء فلا معنى لإساءة الظن فينا وتهديدنا بوجود عساكر لكم عندنا ، قال إن تخلينا عنكم وقعت البلاد فى ثورة كما جرينا ذلك مرارًا ، فوجود القوة يمنع حدوث هذا الخلل ، فقلت إن الثورة غير محتملة ، ولا يمكننى قبول احتلال أصلاً ، فتأمل قليلا فردد كلمة الرباط العسكرى والقنال كمن يريد العدول عن قوله ، ثم كرر وعده بإرسال المذكرة ، فقال إنه سيجمع زملاءه اليوم ويرسل المذكرة السالف ذكرها ، ثم تجعل المناقشة بينى وبينه فيها ، فقلت كذلك ، ولكن الأفضل أن يجتمع القومسيون كالعادة ، وأن يأذن لى بحضور من أرغبه من زملائى لكى يتكلم كل ما يريد منا فذلك خير وأجلى ، قال كذلك فكررت عليه الإسراع حتى ننتهى قريبًا ، قال سأعمل بهذه وانصرفت ، فاتنى أن أقول إنه قال عند النهاية إن المسافة بيننا ليست بعيدة ، قلت أرجوك أنت أن تعطلها لأنى لا أستطيع السير زيادة ، وأنت أقوى منى عليه .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

وكان الأعرج حاضر الحديث كله منصتا له ، إنصات العابد للتلاوة . وفى (ص ٢٢٦١) الطريق قال إنكم يلزم أن تتفقوا ، قلت إن زغلول لا يستطيع هو وأصحابه أن يتفقوا على رغبة إنجليزية مسندة على قوة عسكرية . قصصت كل هذا على زملائى جميعا فاستحسنوا بالإجماع أجوبتى وقالوا أحسنت هذا ، وكان محمد محمود دعانا للغداء معه ، كما دعا الجنرال مكسويل وعدلى وسنوت ، ولم يحضروا إلا بعد الساعة اثنين ، واعتذر بأن ملنر تأخر عندهما أو عند آخرهما ، ولما انتهينا قص علينا رشدى ما وقع له مع ملنر ، فقال إنه أخبره بأن مسافة الخلاف بينه وبين الوفد بعيدة ، وحكى له ما يريدون وضعه من القوة فى القنال ، وفى الحدود الغربية وتوقفنا فى ذلك ، وذكر له من مواقع الخلاف مسألة الموظفين ولزوم بقاء موظفين إنجليز فى وزارة الأشغال ، وأكد رشدى أنه ناقش فى ذلك مناقشة طويلة .

وفى نحو الساعة ٧ بعد الظهر عاد عدلى مصحوبًا بلطفى السيد ، ثم حضر محمد محمود ، واستعاد قصتى على ملنر فذكرتها له ، فقال أحسنت فى الجواب ، ولا بد أن ملنر لا يعبر عن آرائه ، أو الراجح أنه يقبل ذلك غير عازم على الإصرار عليه ، وحادثه لطفى ومحمد محمود فلم أناقشهم وتمنيت أن يتحقق ظنهم .

فى ٢٢ منه

كتبت لقرينتى تلغرافًا بأن تذهب مع وهيبة إلى شاتى جليون حتى ألحق بها نحو ١٠ أغسطس ، وأرسلت خطابًا إلى سعيد ومعه تحويل على البنك الأهلى بمبلغ ٣٥٠ جنيها ، وخطابًا إلى محمود سليمان بمضمون ما حصل أمس بينى وبين ملنر ، وما شعرت به من التراجع ، وأرسلت إليه ترجمة مشروعنا ، مع القول بأننا متمسكون به ، إلا فيما يتعلق بمقدار المدد المؤقتة بها بعض المواد ، فأخذ لطفى يرجونى أن نؤخر الإرسال بضعة أيام ، ربما يحدث ما يحمل على التغيير فى بعض الأشياء فنكون أحرارا ، فقلت إنه إذا حدث مثل ذلك ورأينا أننا نتساهل فلا مانع يمنعنا من إحاطتهم علما بعدولنا ، مع بيان الأسباب التى حملتنا على هذا العدول . والتأخر فى الإرســال مضر بنا ، لأن القوم يفضون إلى مصر بما يضر

(ص٢٢٦٢) سمـــعتنا فلا بد لنا من إيقاف رجالنا /على أحوالنا حتى لا تنفذ الدسائس فينا ولا تروجها إشاعات السفر عندهم ، وقبل تمام الكلام ، قيل لنا إن ضابطا يدعى استورت كان فى قصر النيل عند القبض علينا (...)[1] بعض الخدم أنه يريد مقابلتى ، فقال إنه شغوف بالألعاب الرياضية ، وعنده مشروع بتعليم أبناء مصر ويريد عرضه عليّ ، قلت إنما نشكره على هذه العناية ولا بأس أن يقدم هذا المشروع بعد انتهاء السنة فنساعده عليه ، وانصرف بعد أن شكرنا ووعدناه خيرًا .

أما لطفى انصرف مع عبد العزيز بك ، وشعرت أنه يريد التأجيل فى الإرسال حتى يسهل عليه وعلى من يميل معه تحويلنا عن عزمنا والرضا بما هو دون استقلالنا اعتمادًا على سعة حيلتهم وغفلتنا ، ولكنهم واهمون وسوف يعلمون أنهم يلعبون بالنار ، وأن أقوالهم لا تلاقى عندنا إلا كل احتقار ، وإننا إذا تسامحنا معهم قبل أن نتأكد من سوء عملهم فليس لنا أن نركن إليهم بعد أن جربناهم ، وخبرنا دخائل صدورهم ، ووقفنا على المكنون من أمرهم ، وإن جاز هذا التسامح فيما يعود إلى شخصنا ، ويرجع الأمر فيه إلى مصلحتنا الذاتية ، فلن يجوز ذلك فيما يعود إلى الأمة ، وما يتعلق بالفائدة العامة ، حيث التسامح خيانة لا تغتفر وذنب لا يكفر ، وقانا الله شر الضعف إذا بالنفوس نزل ، وشر الغرض إذا استحكم ، وشر الطمع إذا استفحل .

فى الساعة ٢ بعد الظهر وردنى خطاب من لورد ملنر يقول فيه إن مذكرتنا يعنى مشروع الاتفاق الذى قدمناه له لا يتفق مع المحادثات التى جرت بيننا لا شكلا ولا موضوعًا ، وإن المشروع المذكور لا يصح أن يكون أساسًا للمفاوضات ، وإن المذكرة التى قدمها قد اشتملت على أمور حصل التردد فى كونها موافقة للحكمة والسداد ، وإنها عقيدة وشريفة ، ولا يمكن أن تستأنف المخابرات إلا على أساسها ، ولما وكانت هذه المذكرة مبنية على أن إنجلترا تضمن استقلال مصر ، ولهذا يجب أن يكون لها قوة فى مصر فى نقطة أو نقط منها من حيث الاحتلال ، ويكون من وظائفها أيضا تأمين المواصلات بين إنجلترا وأملاكها فى

(١) كلمة غير مقروءة .

الشرق الأدنى والأقصى ، وأن تكون هى المسيطرة على مصر فلا تعقد محالفة ولا معاهدة مع دولة أخرى من غير رضائها وتكون محالفة لا مُحالفة أبدية وتعطيها حق مراقبة التشريع فيها ، بحيث لا تنفذ شرعية نراها مخالفة للعدالة أو للقوانين المتمدنة ، وأن يكون لمندوبها فى مصر مركز ممتاز ، وله التقدم على جميع نواب الدول .

لما كان ذلك كله يكون حماية حقيقية بالمعنى الصحيح ، لم يسعنا بأى (ص٢٢٦٣)
حال من الأحوال أن تكون هذه المذكرة أساسًا للمناقشات ، وقلت لإخوانى إنى أرى أنه لا معنى للبقاء هنا بل يجب السفر ، ورفعت صورة خطاب لملنر يتضمن أن مشروعنا وضع على حسب ما تبيناه من المحادثات ورأيناه موجبا لتأسيس العلاقات بين الدولتين على المودة والإخلاص ، وإن مذكرته لم تشمل على ما وقع عليه الاتفاق فعلاً ، بل على ما يرغب أن يكون محلاً للاتفاق ، وإلا فإننا لم يخطر فى بالنا مثلاً أن نقبل هنا جيش الاحتلال ، لأن فيه تناقضا مع الاستقلال الذى تقرر وعلى المحالفة التى قبلت مبدئيا ، وإننا ناسين لأن ذاكرتنا لم تتفق على تعيين الوقائع التى حصل الاتفاق عليها ، وإننا نأسف لعدم إمكان الدخول فى المناقشات على أساس هذه المذكرة ، ولم يبق إلا أن نتأنى فى العودة ، وحيث كنا شاكرين حسن اللقاء على كرم المعاملة ، فعارض محمد علي ولطفى صراحة ومحمد محمود ضمنا فى قطع المفاوضة والسفر .

وحضر عدلى ، ورأى البعض أن يقابل هذا ملنر ويستوضح جلية الأمر ربما يجد وسيلة لاستئناف المفاوضة فعارضت أولا : فى أن يكون عدلى من قبلنا ، وثانيا : فى أن يتوقف إرسال الجواب على مقابلتى لملنر ، وقلت الأحسن الاستعداد للسفر من الآن وإرسال الخطاب فإن هذا أليق بكرامتنا ، ولا يمنع عدلى من السفارة بيننا . وبعد أخذ ورد ، تقرر الانتظار فقبلت ، لأن مكباتى كتب إلىّ يقول إنه قرأ على بعض الوجوه إرادة الانسحاب من الوفد ، وأشار بعدم التشدد تلافيًا للفشل ، ثم اختص به عدلى وسألنى ماذا أفعل بعد عودتى؟ قلت لم أفكر فى شىء ، والظاهر أنى لا أستطيع عمل شىء ، ولكن كل ما أريد أن أتوقاه هو أن أعقد اتفاقا يخالف ما ترجوه الأمة منى ، قال وإنه بعد ذلك لا أريد الاستمرار فى العمل بل

الانسحاب والانزواء ، ولكن مصلحة الأمة تشغلني ، قلت يخطر فى بالى خاطر أن أعود إلى الأمة فأجمع نوابها وأعرض إنابتي عليهم ، وأخوض الرأى فى البت فيها إليهم فتردد ثم أستأذن ، وانصرف مؤجلاً الفكر إلى وقت آخر .

(ص٢٠٦١) **٢٢ منه**[١]

فى الساعة ٢ بعد الظهر وردنا الخطاب الآتى نصه من اللورد ملنر :

(ص٢٠٦٢) «عزيزى الباشا : تسلمت خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والوثيقة / المرسلة معه . وهى صورة المعاهدة ذات الست عشرة مادة ، وإنى آسف جداً لأن شدة انشغالى بأمور أخرى هى التى منعتنى من الرد عليها قبل الآن . ولقد تمكنت مساء الأمس من مقابلة زملائى أعضاء اللجنة والمناقشة معهم .

وقد وجدت (كما توقعت) أنهم جميعا من غير استثناء شعروا كما شعرت أنا أن اقتراحكم يختلف كل المخالفة فى المبنى والمعنى عن كل ما وافقنا عليه أو توقعناه لذلك لا يمكننا قبوله لأن يكون أساسًا للمناقشة .

ويحق لى أن أزيد بأن تقديم هذه المذكرة (إذا كانت تعبر بالدقة عما تسعون للحصول عليه) جعلنى أشعر أكثر من ذى قبل بقلة نجاح محادثاتنا .

إنى وزملائى قد ذهبنا بعيدًا جداً فى رغبتنا لاسترضائكم . بل كنا (أكثر من ذلك) ميالين للتنازل فى بعض أمور كنا من حكمتها مترددين كل التردد . وذلك بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات لا مندوحة عنها ، والتى نرى أنفسنا مضطرين بالتمسك بها .

إن الوثيقة التى أرسلت إليكم معها خطابى المؤرخ ١٧ الجارى تحت عنوان «نقض مشروع اتفاق» يجب أن تعتبر حينئذ أنها محتوية على أقل ما يمكن من التحفظات .

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

ولم يكن القصد منها (كما بينت لكم ذلك فيما سبق) أنها نهائية ، حتى فى النقط التى تناولتها . وهى لم تشمل بالطبيعة على كل المسائل التى يجب حصرها . ولكنها فيما اشتملت عليه تمثل فى معناها (لأن كل لفظ وسطه) الحد الأقصى الذى يمكن أن نذهب إليه . ونرى أن ما اقترحناه سخى فى جانب بريطانيا العظمى . ثم إنه فى الوقت عينه مفيد وشريف لمصر ، وكنا ننتظر أن (ص٢٠٦٣) تصادف قبولكم الصريح ومساعدتكم أنتم وأتباعكم .

لذلك أرى أنه لاستئناف مناقشتنا (كما أرجو فى صميم الفؤاد) ينبغى أن نستمر فى البحث على قاعدة تلك الوثيقة» .

المخلص ملنر

٢٣ يولية

فرددنا عليه بالخطاب الآتى نصه :

«خطابكم المؤرخ ٢٢ الجارى . إذا كنت فهمته جيدًا يكون تنبيهًا حقيقيًا على قبول مذكرتكم كأساس للمناقشة أو قطع هذه المناقشة ، فاسمحوا لى أن أقول لكم إنه لم يكن هناك ما يؤذن بتوقيع أى واحد من هذين الشقين . بل كنا بالعكس نظن أن رغبتكم الواضحة فى الوئام تقودنا إلى الاتفاق .

ولقد أشرتم فى الواقع بخطابكم المؤرخ ١٧ منه ، وإلى أنه تقرر فى اجتماعنا الأخير أن نتبادل مذكرات تلخص محادثاتنا باعتبار ما خسره كل طرف منا ، وبناء عليه تفضلتم بأن أرسلتم إلىّ مذكرتكم المعنونة (نقط مشروع اتفاق) . وأرسلت إليكم مشروع اتفاق مشتملاً على النقط التى حصلت المناقشة فيها فى محادثاتنا ، وظهر لى أنه يمكن أن تكون مقبولة عندكم (راجع خطابى بتاريخ ١٧ يولية) .

إن بين مشروعنا ومشروعكم خلافات محسوسة فى الشكل وفى الموضوع . وهى آتية من أننا لم نحفظ من محادثاتنا تذكارًا واحدًا ولم نفهمها ، ولم نفسرها بطريقة واحدة . وكنا بناء على ذلك ننتظر أن تدعونا للاجتماع للمناقشة بقصد التوفيق بين أنظارنا ، ولكن خاب انتظارنا إلى حد أنه لم يبق إلا أن نستأذنكم فى

(ص٢٠٦٤) العودة . ففعل ذلك ، والحزن ملء قلوبنا ، لأننا / كنا معتقدين بأنه يكفى أن نتوجه لا لكرم إنجلترا ، بل لعدالتها فى أن نكسب قضيتنا .

إن الحقوق التى نطلبها قد تعهدت إنجلترا علنا بردها إلينا ، وخاضت غمار الحرب وانتصرت لكى تنصر لأمثالها . ولهذا فإنه لما كانت أمانى المصريين ، والغرض الذى ترمى التقاليد الإنجليزية إلى تحقيقه متحدين لا نيأس ، بالرغم من كل شىء فى أن نرى أن نصل يوما إلى أن نتفق مع إنجلترا اتفاقًا مؤسسًا على العدالة . واسمحوا لى يا جناب اللورد أن أشكركم وزملاءكم باسمى واسم الوفد المصرى على حسن اللقاء الذى بذلتموه لنا ، ولطف المعاملة الذى شملتمونا به مدة إقامتنا بلوندره ، كما أرجو أن تقبلوا أكيد احتراماتى» .

بعد أن تحرر هذا الخطاب اختلفت الآراء فى إرساله . وبعد مناقشة طويلة بينت أثناءها وجوب إرساله ، رأت الأغلبية أن الأفضل إجابة اقتراح عدلى باشا الذى أبداه ، وهو أن يتوجه إلى ملنر مع هذا الخطاب ، فيستوضحه جلية الأمر ، ويعرض عليه هذا الخطاب ، وأنه هو الذى أخر إرساله . لعله يتوصل بذلك إلى أن يفوز منه بما يوجب استئناف المفاوضة والعدول عن قطعها . وأخبرنا عدلى باشا بأنه طلب مقابلة ملنر لهذه الغاية ، فحدد له الساعة ٦ مساء الغد .

(ص٢٢٦٤)

فى يوم ٢٣[1]

حضر رشدى وعدلى وجميع أعضاء الوفد ، وبعد أن عاتبت رشدى على تغيبه أمس ، قال إن مذكرة ملنر لا شىء فيها ، ومسألة الاحتلال يلزمها قبولا ، لأن إنجلترا ليست مغلوبة حتى نُملى عليها شروط الصلح ، ولا يمكن أن يُنال منها استقلال بالمعنى الذى نقصده ، والأولى عندى أن تتفقوا على تلك ، ثم تقولوا للأمة إن هذا الاتفاق مخالفا للتوكيل ، ولكن هذا ما وصلنا له ، ولا يمكن نوال سواه ، ولكم أن تقبلوه أو ترفضوه ، ورأينا قبوله . فناقشته فى ذلك طويلا ، وربما تخلل كلامى شىء اعتبره فى نفسه جارحًا له ، فانصرف واعدًا بالعودة ، وكان قبل

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

حضوره تكلم بالتلفون مع يحيى باشا ، فخبره أنه يستعد للسفر إلى مصر غدًا ، فقلت له إن يحيى باشا لما علم بالخطة الجديدة عدل عن السفر حتى تنقشع السحابة التى ظهرت فى سماء المفاوضات ، وأنت ثائر عقب ظهورها ، فسكت ولم يجب جوابًا شافيًا ، وقال عدلى إن ملنر حدد له الساعة ١ من مساء هذا اليوم ، وقلت لا أرى من فائدة لكل هذه المساعى ، وأخذ عدلى يؤول مذكرة ملنر تأويلا لا ينطبق على فحواها ومبناها . ثم انفض المجلس على انتظار مقابلة عدلى لملنر .

ولكنى أخذت أتجهز للسفر ، فسلمت الدكتور محمود جواز سفرى (٠٠٠)(١) فتوغرافات لنا ، وطفت على الدكاكين التى بها أشياء لنا نتعجل بإنهائها ، ثم بعد الساعة ٧ حضر عدلى ، وقال إن المقابلة تأجلت إلى غد الساعة ١١ لكون لورد ملنر أرسل واعتذر لكثرة أعماله ، ورجانى عدلى أن أؤخر بإرسال خطابى لما بعد هذه المقابلة ، وعرض أن يأخذه معه لكى يُطلع ملنر عليه ، فأجبته إلى ذلك كارهًا ، وقلت لإخوانى بعد انصرافه إنه لا فائدة من هذه المقابلة إلا المماطلة ، وإطالة الوقت بلا طائل ، لأن عدلى متى سيعود يقول إن ملنر مستعد للمناقشة فى كل شىء ، وهذا ليس فيه فائدة إلا التسويف الذى كنا نخشاه .

وفى النهاية لا يمكن أن نصل إلى حل نرضاه ويسمح به توكيلنا ، فوافقونى على ذلك ، ثم أسر إلىَّ عبد العزيز بأنه من المرغوب فيه أن يكون القرار فى هذه المسألة إجماعيًا ، قلت هذا مليح ، ولكن لا سبيل إليه لأن الشعور ليس محتدًا ، وكل مُول وجهه شطر شىء خاص ، ومن الصعب أن يرضى ذو غرض وينشد غير الوصول إلى هذا الغرض .

فى ٢٤ منه

أرسلنا الخطاب الذى أعددناه لملنر إلى عدلى ليحمله إليه ، وهو بالمعنى السابق ذكره ، وزدنا عليه بعض الشىء ، كما حذفنا منه بعض الجمل اتشبثت ترجمتها ، وقد حضر كل من لطفى ومحمد محمود وحمد ومحمد علي ، ولكن كان

(١) كلمتان غير مقروءتين .

البـرود مخـيمًا على الجمـيع ، وإنمـا قبـل حـضـور الكل أخـذ حـمـد يقـول فى شـأن
(ص٢٢٦٥) اسـتـبـقـاء قـسـم /من جيـش الاحـتـلال أقـوالا تكشـف عن مـيل لقبـول ما يطلب بخصوصه ، فلم يرتح علي ماهر لأقواله ، وقال هذا الكلام جديد وخرج ، والحقيقة أنه من الذين يميلون ميل محمد محمود ولطفى ، ولقد قلت بحضور بعضهم إنى على كل حال مسافر ، لأن حالة أهلى تستلزم ذلك .

٢٣ يولية سنة [١]

«خطابكم المؤرخ ٢٢ الجارى وإذا كنت فهمته جيدًا يعادل شيئا حقيقيًا بقبول مذكرتكم كأساس للمناقشة أو قطعها ، فلمحوا لى أن أقول لكم إنه ما من شىء كـان يقـرونه يتـوقع أى واحـد من هـذين الشـقـين بل بالعكس ، كنا نظن أن رغبتكم الواضحة فى الوئام تقودنا إلى الاتفاق .

ولقد أشرتم فى الواقع فى خطابكم المؤرخ ١٧ منه إلى أنه تقرر فى اجتماعنا الأخير أن نتبادل مذكرات تلخص محادثاتنا باعتبار ما فسره كل طرف منا ، وبناء عليـه تفـضلتم بأن أرسلتم إلىّ مـذكـرتكم المـعنونة(. . .)[٢] ، وأرسلت إليكم مشروعًا اتفاقيته اشتملت على النقط التى حصلت المناقشة فيها فى محادثتنا ، وظهر لى أنه يمكن أن تكون مقبولة منكم (راجع خطاب بتاريخ ١٧ يولية) .

إن بين مشروعنا ومشروعكم خلافات محسوسة فى الشكل وفى الموضوع ، وهى آتية من أننا لم نحفظ من محادثتنا تذكارًا متحدًا ، ولم نفهمها ولم نفسرها بطريقة واحدة ، وبناء عليه كنا ننتظر أن تدعونا للاجتماع للمناقشة بقصد التوفيق بين أنظارنا ، ولكن خاب انتظارنا حتى لم يبق لنا إلا أن نستأذن ذلك فى العودة ، نتقبل ذلك والحزن ملء قلوبنا ، لأننا كنا معتقدين بأنه يكفى أن نتوجه لا لكرم إنجلترا بل لعدالتها لنكسب قضيتنا .

---

(١) عاد سعد زغلول مرة أخرى وذكر أحداث ٢٣ يولية بعد أن انتهى من أحداث ٢٤ يولية .
(٢) ترك ما بين القوسين فارغًا ، وقد سبق أن كتب فيه (نقط مشروع اتفاق) .

إن الحقوق التى نطلبها تعهدت إنجلترا علنا بردها إلينا ، وخاضت غمار الحرب ، وانتصرت لكى تنصر مبادءها ، ولهذا فإنه لما كانت أمانى المصريين والغرض الذى ترمى تقاليد إنجلترا إلى تحقيقه متحدين فإننا لا نيأس بالرغم من كل شيء من أن نرى يومًا الاتفاق ناشئًا بيننا وبين إنجلترا مؤسسًا على العدالة ، واسمحوا لى يا جناب اللورد أن أشكركم وزملاءكم باسمى وباسم الوفد المصرى لحين اللقاء الذى وفرتموه لنا ، ولطف المعاملة الذى شملتمونا به مدة إقامتنا بلوندره ، كما أرجو أن تقبلوا تأييد اقتراحات» .

الخطاب المذكور ترجمته آنفًا استلمه عدلى باشا ، وذهب إلى ملنر فى الساعة ١١ صباحًا ولم يعد إلا الساعة ١٢,٤٠ ، وقال مترددًا إن اللورد ملنر لما اطلع على خطابكم ، قال إنه لم يرد بحال من الأحوال أن يقطع المفاوضة ، وإنه مستعد للنظر فى التعديلات التى نريد عرضها على مشروعه ، وطلب منه أن يعرض عليه ما يراه مناسبًا بصدد المناقشة ، فلما ألقى ذلك على الحاضرين ، قال أكثرهم إنه حينئذ لا معنى للمقاطعة بل اللازم انتظار ما يراه عدلى معه ، قلت يا إخوانى إن عدلى لم يأت بشيء جديد سوى ما قاله ملنر فى خطابه الذى أرسل معه مذكرته ، فإنه قال إنه مستعد للنظر فى ملاحظاتنا عليها ، وحينئذ كان ينبغى لمن كان مترددًا أن يجزم بالقطع ، لأن ملنر لم يتحول عن مذكرته التى هى مخالفة لأمانينا ، فلم يؤثر كلامى فيهم . (ص٢٢٦٦)

وجاء عدلى بجانبى ، وقال همسًا لا تعجل بقرار قبل أن نتكلم معا فى خلوة ، ثم بعد الغداء قال لى إن لورد ملنر افتكر فى حالة قطع المخابرات معنا ، وأنه يريد أن يتكلم فى تقريره عنكم لا بصفة اعتراض عليكم ، ولكن بصفة اعتذار عنكم ، ولا يود أن تكون المقاطعة مفاجئة ، وأن التنازلات التى تنتهى معه إليها تفيد فى أنهم يفرضونها من طرفهم لتكون أساسًا لاتفاق بينهم وبين الأمة . قلت ويريدون بالطبع أن ألزم السكوت ، قال أظن كذلك ، ووافقه رشدى ، فقلت إذا كنت فهمت يكون المراد أن أسكت عن معارضتهم ، قلت أظن هذا لا يكون ، نعم إنى لا

أعرف الآن ماذا أفعل؟ ولكنى أحفظ لنفسى حرية العمل ولا يمكننى أن أرتبط بقول الآن .

وشعرت شعورًا تامًا بأن عدلى ورشدى يريدان أن ألزم السكوت ، وأن تطوى المفاوضات بحجة أن نحصل على امتيازات أوسع وأعظم ، وقد وجدت عبد العزيز يبدى ويؤكد أنه يلزمنا أن نحاول لآخر لحظة ، لأجل أن نصل لغاية لا يكون من ورائها غاية ، حتى يكون لمن بعدنا أن يصل إليها فنكون كسبنا لأمتنا شيئا ، ولكنى عارضت هذا الرأى أشد المعارضة ، ثم أضفت على الخطاب ، الذى أطلع عليه عدلى ملنر ولم يتركه إليه الجملة الآتية عقب قوله ولكن خاب انتظارنا :

ولا يمكنى ولا لإخوانى أن نقبل مذكرتكم كأساس للمفاوضة ، ولا الغاية لها لأنها ترمى إلى وضع القطر المصرى تحت مراقبة بريطانيا السياسية والإدارية فى حماية قوة حربية تعسكر فى البلاد ، وهذا مخالف كل المخالفة لرأى الاستقلال والتحالف الذى تقررا فى المحادثات التى جرت بيننا ، ولهذا كنا عدلنا على أن نستأذن جنابكم فى العودة ، غير أن عدلى باشا أفهمنا بعد المحادثة معكم أنه لم يخطر فى بالهم قطع المخابرات ، وأنتم مستعدون للنظر معه فى طريقة لاستئنافها على ما يرضى الطرفين ، فعدلنا عن السفر / وقتيًا ننتظر نتيجة هذا الاتفاق ، واتفقنا (ص٢٢٦٧) أن نضيف هذا ليكون خاتمة ذلك الخطاب ، فطلب عدلى أن يطّلع عليه مع رشدى قبل إرساله ، فعدلا فيه هذه العبارة واتفقنا قبل بدئها أن هذه المذكرة تناقض مبدأ الاستقلال والتحادث إلخ .

٢٤ منه[1] (ص٢٠٦٤)

حضر عدلى باشا حوالى الساعة ٧ مساء ، فأخبرنا بأن ملنر اعتذر بتراكم العمل عليه ، وأجل المقابلة إلى الساعة ١١ غدًا .

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

٢٥ منه

حضر عدلى باشا فى نحو الساعة ١,٤٠ بعد الظهر مع رشدى باشا / وحكى (ص٢٠٦٥) أنه قابل اللورد ملنر، وعرض عليه خطابنا، وأنه منعه من الإرسال، فقال اللورد ملنر إنه لم يرد قطع المفاوضة، وأنه مستعد لاستئنافها، وطلب منه أن يعرض عليه ما يراه مؤديًا لهذه الغاية.

وبناء على ذلك رأى سائر الزملاء أن الأفضل عدم إرسال هذا الخطاب. وانتظار ما يتفق عليه عدلى باشا مع ملنر فى هذا الخصوص. وأن يتحرر له خطاب آخر بالنص الآتى:

«تقرر فى اجتماعنا الأخير كما نبهتم عليه فى خطابكم المؤرخ ١٧ يولية أننا نتبادل مذكرات تتلخص فيها المناقشات باعتبار ما فسره كل طرف منا.

بناء عليه تفضلتم بأن أرسلتم إلىّ مذكرة معنونة " Head of a Proposed Agrement"[١]

وقدمت لكم من جهتى مشروع اتفاق. وبين مشروعكم ومشروعى فروقات محسوسة فى الموضوع وفى الشكل. وهى آتية من أننا لم نحفظ من محادثاتنا تأثيرًا واحدًا، وأننا فهمناها وأولناها بطريقة مختلفة. وعلى ذلك كنا ننتظر أن تدعونا للمناقشة بقصد التوفيق عند الإمكان بين أنظارنا، غير أن خطابكم المؤرخ ٢٢ الجارى «إذا كنت فهمته جيدًا» جاء بمثابة إنذار بقبول مذكرتكم المؤرخة ١٧ منه كأساس للمناقشة أو قطع المخابرات الجارية.

إن المذكرة المشار إليها، ما كانت مشتملة على نقط نعتبرها غير متفقة مع مبدأ الاستقلال، وفكرة التحالف المقبولين فى المحادثات. وليس فى إمكاننا أن نقبلها كما هى أساسًا للمناقشة / لم يكن أمامنا إلا أن نستأذنكم فى السفر. ولكن (ص٢٠٦٦) سعادة عدلى باشا يكن أكد لنا أنه بناء على المحادثة التى جرت لى معكم، لم يخطر ببالكم قطع المفاوضات، وأنكم مستعدون بالعكس لأن تبحثوا معه على

(١) المقصود: ملامح أو خطوط مشروع اتفاقية.

حل مرض للطرفين ، بقصد استئناف المفاوضات . بناء عليه لم يعد فى إمكاننا إلا انتظار نتيجة محادثتكم مع عدلى باشا ، ونحن متأكدون أنها تذلل الصعوبات الحاضرة وتسهل اتفاقنا .

فى ٢٥ منه[١]

ومال زملاؤنا إلى هذا التعديل فسلمت مكرهًا ، ولم نرد أن نجب عدلى إلى رغبته من كونه يطلع أولاً ملنر على الخطاب قبل أن يرسل إليه ، وهو معد للإرسال غدا ، ولكنى لا انتظر من ذلك فائدة ، بل هى إحالة من غير سند ، وغض من كرامة الوفد ، فتأثر ظنى عنه .

فى ٢٥ منه[٢]

لم يحصل فيه إلا ما حكيته من قبل للزملاء إلى التعديل فى الخطاب ، وقد خرجنا إلى النزهة خارج المدينة ، وتغدينا فى أوتيل (Miter) ، وتمشينا فى حديقة القصر ، ولكن المطر تساقط علينا فأعجل عودتنا ، وجلست أكتب هذا وما قبله ، وإذا بلطفى قد دخل فاستمهلته حتى فرغت من كتابة الجملة السابقة ، فقال لى ما رأيك فى الحالة ، قلت رأيى إن المقدم يستحيل أن يتفق معنا على الاستقلال الذى ننشده ، ويستحيل أن نقبل ما يعرضونه مما فى الحقيقة حماية ، ولا يصح لنا أن نخادع أنفسنا ونتجاهل الحقيقة الواضحة أمامنا ، وما باستبقاء قوة حربية منهم فى مصر شاف لاستقلالها وقبول بقائها رضا بالحماية ، وقد صرح لى هو بذلك حيث قال إننا حائزون على كل شىء ، ونريد أن نتخلى لكم عن جميع ما تحت يدنا فى مقابلة أن تقبلوا مركزنا عندكم بصفة كونه شرعيًا .

ولا يصح فى العقل ولا فى الوهم أنهم يتفقون معنا على ذلك الاستقلال الذى نرجوه ، إذ لو كان ذلك فى نيتهم لضمنوا بالاتفاق عليه معنا لأننا علة الهياج ضدهم والخروج عليه ، فلا معنى أن يشدوا أزرنا ويتوجوا أعمالهم بتسليم

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

(٢) كرر التاريخ مرة أخرى .

الاستقلال لنا ، فالعقل يحتم أنهم لا يتفقون بهذا إلا على ما لا نريد الاتفاق عليه ، قال إننا(٠٠٠)[١] يقينا على رفضه ، ولكن ما الذى سنعمله بعد ذلك الرفض؟ ، قلت لم أحدد لى عملاً مبينا ، ولا أدخل الآن فى حسابى قدرتى على العمل أو عجزى عنه بعد ذلك ، فواجبى يقضى علىّ بالرفض الآن . أما غدًا فله عمله وإنى حافظ الحق فيه ، قال إننا مرتبطون معا فى التوكيل ، قلت كذلك وهذا يقتضى الإجماع على الرفض ، ولكن بعد ذلك كل يعمل على شاكلته ، فما من أحد يقدر أن يلزم أحدًا .

وقال ألم يقل لك عدلى باشا إن ملنر يريد أن يعرض على حكومته أقصى ما عرضه علينا ورفضناه؟ قلت نعم ، قال ألم يكن من الحكمة أن يتوجه بعضنا إلى الأمة ، فيقول لها هذا ما وصل إليه جهدنا وهو مخالف للتوكيل؟ ولكن لا حيلة فى سواه فإذا رفضتم فذلك حقكم ، وإذا قبلتم فهذا شأنكم ، قلت يخصنا من ذلك شىء من الأول/ أن الأمة ليست شخصًا واحدًا بل عدة أشخاص ، فلا يمكن (ص٢٢٦٨)
التداول معها ، والثانى أن ذلك لا يقبل أن أؤيد اتفاقًا يضمن مراقبة إنجليزية ، مستندة على قوة حربية ، لأن الاتفاق المذكور وإن كان جميلاً جدًا وأحسن من الحالة الحاضرة بكثير ، إلا أنه خير وأتم ، لأنه يحمل في نفسه عوامل الضعف ، ولو أنى آمن عليه أى آمن على الاحتفاظ بما تأخذ لرضيت به ، ولكنى أخشى أن يضيع ما ضيعت الشىء الذى أخذت فأخسر الكل ، وبناء عليه لا يمكنى أن أواجه مثل هذا الاتفاق ، ثم إذا رفضته وعرضته الحكومة الإنجليزية ، فلا يمكننى أن أحبذه بعد أن أكون قد رفضته .

فقال باستحياء يمكن لأنى لا أكون فى ذلك الوقت وكيلا ، قلت إنى الآن من الأمة بحيث لا يمكننى أن أتسلل منها ولا أتخلى عنها ، قال إن عدلى باشا وضع بالاشتراك معى مشروعا يكون أساسًا للمفاوضة ولا بد أن يطلعك عليه ، قلت ننتظره فحكى شيئا منه لا فائدة من إثباته قبل أن نراه بعينه .

ثم حضر سلامة بك ميخائيل القاضى ، وكرر أن الأمة متعلقة بى وأنها

(١) كلمة غير مقروءة .

ترفض ما أرفض وتقبل ما أقبل ، وقد وضعت كل أمل قبلى ، وأنها لا ترضى بما دون الاستقلال التام لأنها بذلت كثيرًا من الضحايا ، وتحملت كثيرًا من العناء ، وانصرف شاكرًا ممتنًا .

عرض حمد باشا أن نقترح على القوم أن يديروا جزيرة سيناء فترة من الزمان فى نظير أن يتخلوا عن مصر واستقلالها ، وكنت من قبل عرضت التنازل عنها فاعترض البعض على الحوار ، ولكن هذه المرة اتفقت الآراء على استحسانه ، ولكن حصل التشكك فى قبوله من طرف الإنجليز ، وتوقفت عن إبداء الرأى لأنى لا أعلم شيئًا عن هذه الجهة وفوائدها لهم حربيًا وإداريًا ، ولكن قلت إن الإنجليز إذا كانوا يريدون حقيقة الدفاع عن القنال ، فإنهم يرحبون بهذا الاقتراح ، ولكنهم يريدون أن تكون مصر تحت مراقبتهم فلا يقبلونه ، والله أعلم .

إن التشبث ببقاء السلطان مع كراهة الأمة وأغلب الإنجليز له ، وبأن يكون القول فى الامتيازات لهم ، وأن تكون لهم قوة حربية ، وأن لا تعقد معاهدة سياسية من دونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها ، ولو كنت آمنا مع هذا من بقائنا متمتعين بما تركوه لنا من حرية التصرف فى أمورنا الداخلية ، لكنت أول القابلين باتفاق يشمل كل ذلك ، ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الإنجليز فى وظائفهم أول الأمر ووجود
(ص٢٢٦٩) المشاغبين من الحزب الوطنى والحاسدين من غيره منضمًا إلى ما فينا من الضعف وقلة الخبرة وتفرق ، إلا هذا يلزمنا أن لا نقبل مثل هذا الاتفاق ، لأنه يحتوى على عوامل التخريب التى لا أن تؤثر فى سقوط البناء الجديد حتى قبل تمامه .

إنى لا أعرف ماذا أعمل بعد قطع المفاوضات ، ولكنى أعرف إنى حافظت على الأمانة التى عهدت بلادى إلىَّ بها فحسب ، والله يتولى أمرها وأمرى .

فى ٢٦ منه

أخبرنى لطفى بك أن عدلى وضع مذكرة بالاشتراك معه ومع رشدى ، وفى عزمه أن يرسلها اليوم إلى ملنر لأنه لا يذهب إليه كما كان متفقًا عليه ، وقد قرأت

خطاب ملنر عـدة مرات فلم أتردد إلا إقناعًا بعدم الفائدة من البقاء هنا ؛ لأنه قضى صراحته برفض مشروعنا بتاتًا بكونه مخالفًا لكل ما اتفق عليه ، وما كان متوقعا ، وأن مذكرته تشتمل على تحفظات لا مندوحة عنها ، وأنها وإن لم تكن نهائية ، حتى في موضوعها ، فإنها اشتملت على أقصى ما يمكن التساهل فيه ، وأنه تساهل في أمور كان مترددًا في صواب التساهل فيها ، وكان ينتظر أن تنال قبولنا ، وأن الأنسب في المخابرات يجب أن تكون مذكرته أساسًا لها ، وكل هذا يدل دلالة قاطعة على أنه لا فائدة من البقاء هنا إلا ضياع كرامتنا ، وقد قلت ذلك في حضورهم إلا ماهر وسنوت ، ولكن عبد العزيز أخذ يناقش ، وذهب إلى أنه يجوز أن نصل إلى تساهل أزيد ، وإن لم يكن يرضينا فإنه يمهد الطريق لغيرنا ، وحينئذ نكون وفينا لأمتنا شيئا ، وشيء هذا الجواز على قول عدلي إنه يجوز أن يحصل من ملنر على تساهلات أزيد .

وقد طالت المناقشات بيننا ، وقد قلت له ما أشار إليه عدلي من سكوتنا عند عرض المشروع من غيرنا ، فلم يدهش للخبر ولم يعلق عليه ، إلا أننا لا نرضى بالسكوت ، ولكن نبقى حتى نرى (...)[1] من ذلك ، أن نتفق مع المخالفين لا محالة ، وأن هذا نشأ تأثره مني عندما سألته عما إذا كان تكلم معه أحد في هذه المسألة ، ونشأ تشدده فيها ، وقد قلت بعد أن تعبت منه أريد أن يكتب رأيي في المحضر ، قال لك ذلك ، ولكنه تأثر ، وأنا الآن بين أمرين : إما أن أقبل من الجميع وأسافر ، وإما أن أبقى منغصًا ، ولأن أستشير أو أعتمد على رأيه ، وقدر الله فهدى إلى السفر ، فقد صار والشعور غير الشعور ، وأثر في النفوس الإحساس بالفخر من عمل أي شيء بعد قطع المفاوضة ، ولكن المفاوضة تكون خيرًا لو كان في الإمكان أن نصل بها إلى نتيجة مرضية ، ولكن قد أشعر بأسباب هذا التيار والجواز الذي يرتكزون عليه لا يركن إلى حقيقة بل إلى طمع .

---

(١) كلمة غير واضحة .

فى ٢٧ منه

(ص٢٢٧٠)

ولقد تكلمت أمس مع علي ماهر وعبد العزيز بخصوص كون عدلى وضع مذكرة وأرسلها إلى ملنر من غير إطلاعنا ، واشترك لطفى فى وضعها ، فقالا كل على انفراد بأنه لا يناسب أن يفعل ذلك ، وقد حصل كلام بينى وبين بقية الأعضاء أمام لطفى ، فاعتذر لطفى بأنه اطلع على تلك المذكرة عرضًا بصفة شخصية لا بصفة كونه عضوا من الوفد ، وأنها كانت عبارة عن الملاحظات التى أبداها عدلى إلى ملنر ، عندما أطلعه على المذكرة التى أرسلها ، ويظهر أنه حصل التشدد فى حضور عدلى بعد الظهر لإطلاعنا على المذكرة ، فحضر عدلى بعد الساعة ٦ ولم يحضر لطفى ، وقال إنه استحسن قبل أن يذهب إلى ملنر أن يرسل إليه الملاحظات التى كان كتبها بحضوره وقرأها عليه من قبيل التذكير ، وفى نيته أن يقابله ويتحدث معه غدا فى أمور أزيد من هذه الملاحظات .

ولقد لاحظت له أننا سمعنا عن مذكرة واستغربت من كونها أرسلت قبل أن نطلع عليها ، لأننا إذا لم نقبلها لم يكن من فائدة هناك لإطلاع ملنر عليها ، كما قلت له إن السير (...)[1] كان يقتضى أن نقطع المفاوضة خصوصا عقب المقابلة مع ملنر يوم السبت الماضى ، فإن مركز المسألة لم يتغير بعدها وما محالة ، لكن من كونه مستعدا للنظر فى التعديلات التى بدأ إدخالها على مذكرته هو هو بغية ما قاله فى الخطاب الذى أرسل معه المذكرة المذكورة فلم ينازع فى ذلك ، قال إنى أريد أن أضع مذكرة أخرى ، قلت إن الأساس الذى نقبل كل شىء ما عداه هو الاستقلال وإبطال الحماية هذا هو أساسنا . ثم قرأنا مذكرة ملنر وبينت له رأيى فى كل مسألة من مسائلها ، ثم قلت إنى كنت أردت السفر لأجل أن أطمئن بال أهله لشدة قلقهم ، قال إنى محتاج لأن أتبادل معك الرأي يوميا .

وجاءنى الكلام معه أنه لا بأس من أن يعرض على الإنجليز أن يديروا شبه جزيرة سيناء مدة مهما كان طولها ، لكن إذا قبلوا هذا العرض إلى ذلك على أنهم لا

---

(١) كلمة غير واضحة .

يبقون احتلال القطر ، وإذا رفضوا تأكدت هذه النية عندهم ولم يكن فيها شك عندنا ، فقال إنهم يرغبون الشاطئين ثم انصرف ، والذى أشعر به أن هناك اتفاقا خفيًا القصد منه حملي على قبول ما دون الاستقلال ، أو البقاء هنا إلى زمن تنحل فيه جميع القوى .

حضر اليوم مستر ولرند الأعرج ومعه مشروعنا ومشروع ملنر وورقة أخرى ، قال إنه كتبها من تلقاء نفسه بما افتكر من غير أن يعلم ملنر بها ، وأنه من السهل التوفيق بين المشروعين وذكر أن إنجلترا يمكنها أن تكتب خطابًا من الملك للسلطان بالتنازل عن الاحتلال والحماية ، ثم إن / الاتفاق يتضمن أن يكون (ص٢٢٧١)
لإنجلترا قوة عسكرية قليلة فى الجهة التى تعين باتفاق آخر لأجل راحة مصر ، ولا يكون لهذه القوة صفة احتلالية ، ولا تشمل إلا نفرًا من تأمين المواصلات . وأن إنجلترا تدفع عن مصر التعديات إذا طلبت مصر منها ذلك فقلت له إن مسألة خطاب الملك لا يمكننى أن أبدي رأيا فيه بالقبول أو الرفض حتى اطلع على صيغة المناقشة فى الباقى ، مبينًا أنه لا يتفق التحالف مع وجود قوة حربية فى البلاد الحليفة فى زمن السلم ، فلم يستطع الجواب عن ذلك ، وقال إن لورد ملنر أخطأ فى خطابه إليكم ، ولم يكن من مقصده قطع المفاوضات ، وقد كان لمشروعكم فى السفر بالسعى فى أخذ جوازه تأثير فى وزارة الخارجية ، فقلت له إنى كنت مسافرًا على كل حال لأن حرمى كانت متمرضة ولا بد أن أتفقدها وأعود إن لم تكن المخابرات تكون انقطعت ، فقال إن عدلى باشا يعرف مطالبكم وأفكاركم ولكن أن يكون وسيطا بينكم من غير احتياجه إلى اجتماع لجنة ، قلت سنرى وأطلعته على الخطاب الذى أرسلته اليوم إلى ملنر وتاريخه ٢٤ وجاءنى آخر ، وأنى عدلت عن السفر بناء على ما أكده عدلى باشا عقب محادثته معكم من أنه لم يدر بخلدكم قطع المفاوضات ، وأنكم تبحثون معه على حل للخلاف ، عدلت عن استئذانكم فى السفر ، وأقمت منتظرًا الحل الذى أرجو أن يذلل الصعوبة الحاضرة . فى الساعة ٦,٣٠ .

فى يوم ٢٨ منه

حضر عدلى باشا فى نحو الساعة ٨,١٠ مساء ، وقال إن خطابنا إلى ملنر أعجب هذا ، وهو مسرور منه وإنى تكلمت معه من الساعة ٥,٣٠ لغاية الآن بحضور مستر هيرست من غير نتيجة ، وإن المناقشة دارت بينهما على المسألة الآتية ، وهى أن الدول لا تقبل أصلا نيابة إنجلترا عنها إذا تضمن الاتفاق إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وأنه بناء على ذلك يلزم أن يُعرض الاتفاق عليها قبل إمضائه فإذا قبلته نفذ وإلا لا ، وخلاصة ذلك أنه لا يمكن الاتفاق إلا بعد عرض الاتفاق المذكور على الدول وقبوله منها ، وأنه دعاه للاجتماع غدا أى اليوم لإتمام الكلام والبحث عن حل لهذه الصعوبة ، وقال عدلى إن هيرست كان متشددًا جدًا ويكرر
(ص٢٢٧٢) القول بأنه لماذا لا تقبلون / الحماية؟ وكان عدلى متأثرا شاعرًا بخيبة الأمل ، ولما فرغ من كلامه تأثر الحاضرون وسقط فى أيديهم ، ولكنى لم أتأثر مثلهم ، لأنى كنت منتظرًا أن المناقشات معهم لا طائل عنها .

حضر اليوم مستر ولرند صباحا بعد عدلى ، وقال إن الأوفق أن يكون هناك اتفاق سرى بين الوفد والحكومة الإنجليزية ، يُعلن بعد قبول الدول نيابة إنجلترا عنهم ، وإلى هذا الوقت تسير الإدارة على نظام خاص فى مصر ، فقلت له يلزم تحرير هذه الفكرة حتى تكون صالحة للنظر .

ثم تقابل عدلى مع ملنر نحو الساعة السادسة من هذا اليوم ، وقال إنه تكلم معه . فقال له إن الاتفاق بيننا بعيد ، لأنى تساهلت ابتداء فى أمل أن نتفق على النقط التى لا بد لنا منها فلم يحصل الاتفاق عليها ، لأنه سيقدم تقريره فى ظرف ثلاثة أسابيع أو أربعة ، وأنه سيطلعه على القسم المختص بالمفاوضات ، ولكن عدلى ما رغب إليه أن يطلعه على آرائه فى آراء لجنته ، ويظهر أنه يرى مانعا من ذلك ، ولكنه قال إنه يود أن سعد لا يعارض مقترحاته فى تقريره عند عرضها على مصر ، فقال له عدلى إن ذلك يتعلق بطبيعة هذه المقترحات ، وأظنه لا يرضى أن يعطى وعدا صريحًا بذلك ، قال إنى لا أطمع فى الوعد الصريح ، وكل رغبتى أن لا يعودوا غاضبين معلنين الحرب على آرائنا وسيرنا ، قال له عدلى تكلم مع سعد فى

ذلك قلت له إنى أريد أن أحفظ لنفسى حرية العمل ، ولا أعد بشىء إلا ما يوحى إليّ به ضميرى على حسب الأحوال ، قال كذلك ، وانصرف .

فى ٢٩ منه

لم يجتمع اليوم أعضاء الوفد ، ولبثت يومى وحدى تقريبا إلى الساعة السابعة حيث حضروا إلا علي ماهر ، ولم يحصل شىء يستحق الإثبات سوى أننا تبادلنا بعض الأقوال فى شأن الصيغة التى يناسب تبليغها لملنر وللصحف وللبلاد عن انقطاع المفاوضات ، وتأجل النظر فى ذلك إلى ما بعد مقابلة عدلى إلى ملنر غدا الساعة ١٢ .

فى يوم ٣٠

قضيت ليلة ساهرة تناوبتنى فيها أفكار محزنة وأخرى مسلية ، ولكن الأولى كانت أكثر ترددًا وأطول مدة وأشد تأثيرًا ، لأن الحالة بعد انقطاع المفاوضة كانت تتمثل أمامى أشنع الصور فأتمثل الوجوه وقد وقعت فى اليأس فهوت إلى أسفل السافلين ، أو طاشت أحلامها ، ففعلت أفعال المجانين ، وكل من (. . .)[1] لا قدر (ص٢٢٧٣) الله ، لهذا قلقت قلقًا شديدًا ، وأصبحت منقبض الصدر ، خصوصا وقد رأيت الجو قاتما ، وهذا ما يغم نفسى عادة ، فأشعر بنوع من الدوار ، وشىء من الغثيان ، فاللهم اكشف الغم وامح الهم ، وأنر الطريق أمامنا ، فقد اشتدت ظلمته ، وليس له منور سواك ، ولا كاشف إلا إياك .

حضر عدلى باشا اليوم قبل الظهر ، وعرض المشروع الذى أرسله إلى ملنر ، وقال عنه إن المذكرة التى كان كتبها بحضرته وقرأها عليه ، ولم يضف عليها شيئا وتبين أنها مشروع ذو مواد متعددة تضمن تلك الملاحظات وغيرها ، وأنه ولطفى وعبد العزيز وغيرهما أرادوا إخفاء الحقيقة عنى ، وتبين كذلك أن هذا الأخير كان أمس عند عدلى ، وقرأ هذا المشروع وفهمه جيدًا وقبله وسهر معه ليلة أمس وجاء

---

(١) كلمة غير مقروءة .

ذكره ، ولم يقل لى عنه شيئا ، وكان يدافع عنه أشد دفاع ، بل هو الذى تولى الدفاع عنه ، وتناقشنا وتحرش لطفى للمناقشة ، وقال إن هذا استقلال حقيقى ، وأخذ فى بيان معناه .

ولما أردت أن أبين ما فيه رأيت الكل متحفزين للدفاع عنه ، وكان بينهم اتفاق سابق ، فقطعت الكلام ولم أتممه ، ثم خرج البعض وبقى لطفى وعدلى وفهمى ، وتكلم عدلى فيما هى الطريقة التى ينبغى سلوكها ، فسلك سبيل الاتفاق أو سبيل القرار ، فأنشأت أقول إن قطع المفاوضة يترتب عليه فتور عزائم الأمة وسقوطها فى اليأس ، لأنها تضيع آخر أمل لها ، فإذا اتضح إلى ذلك وما يروجه عمال السوء زاد هبوطها ، وكان ذلك فرصة للإنجليز فى أن لا يعطوها إلا القليل من الكثير الذى كانوا يعطونها إياه لو بقيت ثابتة متشجعة ، وأما القبول بكونه يحفظ روح الأمل فيها ، ويحدث كثيرا من الخلافات وغيرها من علامات الحياة ، وهو يقتضى تضحية من الوفد ، لأنه سيستهدف للاتهامات التى ربما قضت عليه قضاء صريحا ، ولكن الأمة تستفيد به حياة أخرى . وقبل أن أتمم هذا الشق الذى كنت بدأت به أخذ لطفى يعارضنى بأن ذلك استقلال حقيقى ، وهنا حصلت بينى وبينه مناقشة ، خرج فيها عن الحد ، فانفعلت وقطعت القول ، وتواعدنا أن نعود إلى المسألة بعد الظهر .

بعد الظهر تباطأ الأعضاء عن الحضور ، فلم يجتمعوا إلا بعد الساعة السادسة ، وتخلف مكباتى وحمد ، وكان حضر إلىّ قبل واصف وأفهمنى أن الكل تقريبا متفقون على قبول مذكرة عدلى ، فقلت له ووافقنى أنها حماية ، وأنه إذا كان لابد منها ، فإن الأحسن أن يقول ملنر إنهم لم يقبلوا مضمونها بصفة كونهم وكلاء
عن الأمة ، ولكنها إذا عرضناها على الأمة لا يعارضون فى قبول الأمة لها ، (ص٢٢٧٤)
فاستحسن ذلك واصف ، وقلت له إن تعجز الأمر عليهم ، ولما تم اجتماعهم أخذت أبين أن فى مشروع عدلى مميزات الحماية ، وبينما واصف أخذ عبد العزيز وأخبره فناقش ، وكان أشدهم هذا والكل يوافقوه بطرق مختلفة ، وقال أغلبهم إنهم

يقبلون ، قلت أنتم أحرار ، ولكنى لا أمضيها ، فأخذ عبد العزيز يقول إنه يمضيها وإنها استقلال (...)[١] .

فى ٣١ يولية

قال لى لطفى اليوم إن الطريقة أن تتمارض ويفوض أمر المخابرة لنا ، ونحن نقف على ما نقف عليه ، قلت إن فى هذا ضررًا لأنى يجوز أن أرفض ما تقبلون ، وفى هذا خطر عظيم على الاتحاد ، فانصرف واعدًا بأنه يفتكر فى المسألة ، ومكث محمد محمود فقلت له إن الاتفاق غير ممكن على مشروع عدلى ، ولا يمكننى بحال من الأحوال انتقاده وهو نافع ، وربما كانت الصيغة الآتية مقبولة : إن المشروع المدون لا يمكننا أن نقبله بصفة كوننا نوابًا عن الأمة ، لأنه أقل بكثير من الاستقلال التام الذى (...)[٢] العمل به ، ولكننا نرى فيه الآن (...)[٣] ، ولهذا النفع العظيم (...)[٤] الأمة بقبوله وهى تختار ما تراه ، هذا وجه . وخطر ببالى وجه آخر وهو أن يُكتب محضر ملنر ويمضى الكل عليه بأسماء القابلين والرافضين ، وإذا كانوا الأكثر للقبول أمضى الكل ، وفى هذا ترضية للرافض أمام ضميره ، وأمام أمته ، وللقابل أمام الإنجليز . ووجه ثالث ، وهو يجمع بين الرأيين الأولين ؛ يكتب المحضر كما ذكر ويمضى الكل عليه ، ثم تكتب الصيغة الأولى بأن تكون إن المشروع المدون أعلاه ، وإن لم يكن وافيًا بالاستقلال التام حسب توكيلنا فإن فيه منافع كثيرة لبلادنا ، ولا يمكننا أن نعرضه من طرفنا ، ولكن إذا عرضته الحكومة الإنجليزية على نواب الأمة ، فإننا نبين هذه الفوائد ، وننصح الأمة بقبوله ، ونتعشم أنها تقبل نصحنا .

حضر عدلى بعد ذلك على أن يذهب إلى ملنر ، ووعد بأن يستطلع منه على نيته فى الإجراء ويكون باتفاق ، أو يعرض من الحكومة الإنجليزية / ، ثم عاد فى (ص٢٢٧٥) نحو الساعة ٥ ، وقال إن ملنر أكد له بأنى شديد الرغبة في ا لاتفاق مع الوفد ، وإنه يرى أن يجتمع معه ومع هيرست ورنل رود واسبندر يوم الثلاثاء القادم لبحث

(١) كلمة غير واضحة .
(٢ ـ ٤) حبر مسكوب .

مـشـروع عـدلى وإنه أراه مـذكـرة من حكومـة اليـونان[1] بأنهـا تقـبـل التنازل عن الامتيازات إذا بقيت الحماية ، أما إذا حصل تغير فإنها تعود من تلقاء نفسها ، وزاد على ذلك أن قال إن الدول تنحو جميعا هذا النحو وإنه على شدة رغبته أن يعقد مع الوفد اتفاقا ، فإنه يلزم أن يقدم لحكومته تقريرًا ، وإنه يفهم جيدًا أن الوفد لا يمكنه أن يؤيد مـشـروعًـا إلا إذا كـان تحت يده من الحكومة الإنجليزية وعـد تنفيـذ هذا المشروع من جانبها .

وما كاد عدلى يتم كلامه ، حتى قال لطفى حق جدًا أن نشكر معاليكم ، وعدَّ الباقون هذا القول خطوة واسعة نحو الاتفاق ، وباباً جديدًا للأمل ، ثم قال لى عدلى مبـينًا أن ملنر طلب أن يتناقش أحـد الأعضاء مع هيرست فى مشروعه ، وعين بالفعل مجموعة ، فقلت إن عبد العزيز أقدر منه على هذا الموضوع ، لأنه درسه وعلق عليه ملاحظات ، ولما عاد بقية الأعضاء للاجتماع ، قلت إن هيرست يريد أن يشمل الاتفاق مشروعه ، فأخذ فهمى يناقش فى ذلك ، قلت إنى لا أتناقش ولكن أبين واقعة ، فاستمر فى قوله إلى أن قال ومن أين جاءك ذلك؟ فقطعت الكلام معه .

٢ أغسطس[2]

أمس خرجنا إلى خارج المدينة حيث كنا ، فى الأحد الماضى وبعد الغداء ، فى ريستورن ماتير ، والسير فى حديقة القصر مسافة ساعة ، ركبنا فلوكة إلى الفارسو حيث أخذنا الشاى ، وكانت الفسحة جميلة للغاية ، ولكنى كنت متوزع الفكر ، مشغول البال من جهة مستقبل بلادنا ، وأخيرًا خطر ببالى أن أحسن حال للمسألة أنه بعد أن نقف على أقصى ما تريد اللجنة إعطاءه تكتب لنا الحكومة الإنجليزية خطابًا به ، فنأخذ هذا المكتوب ونعرضه على الأمة معمولا بالقول إن هذا كل ما تريد إنجلترا الاتفاق عليه ، والاتفاق معه خارج عن توكيلنا ، ولكن لم نرد رفضه لما فيه من المنافع ، وخشية أن نضيعها عليكم ، وأنتم لكم الرأى فى قبوله من عدمه ،

---

(١) كانت اليونان من الدول الصغيرة التى حرصت بريطانيا على استخدامها فى تنفيذ خطتها بشأن التوغل داخل المحاكم المختلطة . لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ ١ ، ط ٣ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١١٩ .

(٢) لم يشر إلى أحداث أول أغسطس .

ونحن لا نرى شيئًا من قبوله للضرورة ، وحدثت محمد علي ثم ماهر ، وسنوت ، وحمد ومحمد محمود وكلهم استحسنوها ، وكان حمد وماهر أشد الجميع استحسانًا ، ولم يوافق عليها مكباتى اليوم .

نشرت جريدة التيمس جملة يظهر أنها موعز بها ، قالت إنه إن أراد الكلام على لجنة ملنر فقد طال عهد السكوت ، ونصحت الوفد أن يسارع إلى بت الرأى فى الاقتراحات التى عرضت عليه ، وهى آخر ما يمكن التساهل فيه .

رأيت إزالة سـوء تفاهم أن أدعو نفسى اليوم للغداء عند عدلى ، فتكلمت (ص٢٢٧٦) معه بالتلفون فوصيته بالدعوة .

فى الساعة ١٢,١٥ من مساء اليوم تناقلت الحديث مع واصف غالى فيما يلزم أن نعمله فى قضيتنا ، وكنت قلت له الطريقة التى تصورتها من عرض الأمر على الأمة إذا رأى الوفد فيه نفعًا ، فقال كذلك ، ولكن يلزم فى هذه الحالة أن تبقى فى باريز مع بعض الأعضاء ، والباقى يذهب إلى مصر ، حتى يبقى علمًا على الغرض الأسمى ، فقلت إن هذا الغرض أصبح مستحيلا ، فلا فائدة من وضع أمارة له ، قال ربما مستحيل صار ممكنا بل واقعًا ، فلا تجعل لليأس سبيلاً عليك ، ولقد اجتمع فيك معنى فلا تنفه ، وصرت علمًا لأمتك على استقلالها ، فابق متألقا فوق رأسها ، ولا تزل عن مكانك أبدًا ، فشكرت له سمو شعوره ، ونويت أن أكون تحت ظنه وظن غيره بى .

ورأينا معا أن الإنجليز بعد أن كتبوا لنا ما كتبوه ، ونشرت التيمس ما نشرت اليوم ، لا يريدون أن يزيدوا عن ما اقترحوه شيئا ، وليس لنا إلا أن نتهيأ للسفر ، واتفقنا على أن إخواننا الذين يزعمون أن مشروع عدلى فيه استقلال إنما يخادعون أنفسهم ولا يريدون أن يظهروا أمتهم بمظهر العاملين ضد توكيلهم ، وقد أعجبنى واصف عندما قلت له إن الأعضاء إذا أجمعوا على أن أمر لهم (٠٠٠)[1] عليه نفذت قرارهم ، لأنه قرار الأغلبية ، إذ قال لا أغلبية فيما خالف أساس المأمورية ، ولعله

(١) كلمة غير مقروءة .

القول الحق لأن مخالفة الأساس تسلب العضو صفته ، فلا يكون لرأيه قيمته ، هدانا الله إلى ما فيه الخير والسلام ، وأنه بناء على ذلك أجدد الحمد لله ولأمتى ، بأن لا أحول عن صبرى وأن (...)[١] عليه مهما صادفنى فيه من المحن والعذاب .

فى يوم ٣ منه

زارنى (...)[٢] باشا اليوم الساعة ٤ وتجنب كل كلام فى السياسة ، وأطال القول فى المسائل المالية ، وأن رأيه أن المصريين أخطأوا (...)[٣] بنك مصرى ، وحصر أسهمه فى المصريين ، وجعل إدارته فى إيديهم من غير أن يكون لهم خبرة سابقة فى أمور البنوكة .

تقابل عدلى اليوم مع ملنر وهيرست واسبندر ، وكانت النتيجة أن تأجل الاجتماع إلى يوم الخميس الساعة ١,١٥ ، وذلك لوضع مشروع يعرض علينا ، (ص٢٢٧٧) وليكن مشروعًا عن مساعي الاستقلال ، ومشروطًا بقبول / الدول ، وقد سارع علي ماهر إلى الاستحسان ، وقال ما دام يكون أساسه الاستقلال ، فالقيود سهل أمرها فرجوته أن لا يعجل ، وقال عدلى إن ملنر قال فيما يتعلق بإعطاء مصر لإنجلترا حق المداخلة فى التشريع والقضاء الخاص بالأجانب ، إن هذا حماية ، قلت هذا لا شك فيه ، ومن البداهة بمكان عظيم ، ثم قلت إنه حماية (...)[٤] إنها كانت علينا من قبل للدول ، وهناك مسائل أخرى فى غاية من الأهمية ، وهى مسألة طلب أن يكون لإنجلترا حق المعارضة فى كل عملية تشريعية ، فأجمع الكل على أن هذا الطلب غير مقبول ، وعده البعض أضر من الحماية ، ومسألة وضع قوة عسكرية على القنال لتأمين المواصلات ، فقلت إن هذه مراقبة عسكرية ، فلم يناقض أحد ، وقال عبد العزيز إن كانت هذه القوة لتأمين المواصلات بواسطة القنال تكون

---

(١)كلمة غير مقروءة .
(٢) اسم غير واضح .
(٣) حبر مسكوب .
(٤) كلمة غير مقروءة .

مقبولة ، قلت إنه لا فرق عندى بين هذه العبارة والعبارة السابقة ، ولا يتأتى للوفد أن يقبل أى مشروع فيه واحدة من هاتين المسألتين ، وفكرت بعضهم - محمد علي - بمسألة المعاهدات الدولية ، قلت أهى من مهام المسائل أيضا ، ولا يقبل منها إلا عبارة عدلى الأخيرة ، ومكباتى أراه يتهرب ولا يتعرض للأمر كعادته .

الأخبار الواردة من مصر تفيد أن محاكمة عبد الرحمن فهمى وبقية المتهمين معه جارية على طريقة غير قانونية ، فإن التحقيقات الابتدائية جرت فى غياب المتهمين ، وانتهت بإحالتهم على محكمة عسكرية ، تحدد لها جلسة يوم ٢٠ يولية بدون سؤال المتهمين ، واحتج على ذلك عبد الرحمن فى مصر ، وكذلك احتججنا هنا لدى لورد ملنر ، فتعينت جلسة ١٥ يولية للتحقيق ، ولكن الضابط المحقق تلافى أول الجلسة أمرًا صادرًا له بأن يجرى تحقيقًا ، ولكن تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم ، وينظر ما إذا كانت صدرت منهم ولا يجعل المناقشة إلا فى هذه النقطة فقط ، فطلب المحامون وكان عددهم ٢٣ محاميًا إجراء تحقيق قانونى ، فلم يجب الضابط طلبهم ؛ فاحتجوا وشجبوا وقابلوا مكسويل المدعى العمومى ، فوافقه على مخالفة الإجراء للقانون ، لكنه أعلن أنه لا يمكنه أن يعمل شيئا .

وبجلسة ٢٠ يولية طلب المحامون التأجيل لإعادة إجراءات التحقيقات ولحضور محام من لونده عن عبد الرحمن ، ولدرس الدعوى والاستعداد للمرافعة فيها ، فلم يجب طلبهم وتبين أن بعض المتهمين واسمه عبد المعطى أبو حجاج ، ولم يكن هو المتهم الحقيقى ، وأنه ضبط وسجن خطأ ، فأخرجه المدعى العمومى من قفص المحكمة ، وأطلقت المحكمة سبيله ووضع مكانه آخر شائبًا متقدمًا فى السن فاحتج على الاتهام ، وطلب التأجيل لتعيين محام ، فرفض طلبه ، وزعم أحد شهود الإثبات أن أناس هددوه أن لا يشهد/ ، فحكم على المدعى عليه (ص٢٢٧٨)
بالأشغال الشاقة ٥ سنوات ، وزعم أحد شهود النفى أن بعض شهود الإثبات هدده فلم يُقم لدعواه وزنًا ، وأنكر شاهد إثبات أنه يعلم شيئاً عن التهمة ، فادعى النائب العمومى أنه رأى عبد الرحمن بك يشير إليه إشارة ، ولكن الشاهد استمر فى

الإنكار ، فألقى القبض عليه وتأخر النظر فى أمر عبد الرحمن بالنسبة لهذا الحادث إلى جلسة أخرى .

وشاهد آخر من شهود الإثبات قال فى الجلسة إن (٠٠٠)[١] البوليس ، وبعض الشهود استعملوا القوة معه واضطروه لأن يشهد ضد عبد الرحمن ، ولكنه لا يعرفه ولم يتوجه قط إلى منزله ، فقبض عليه وأودع السجن ، وقاطع المدعى العمومى شهادات شهود الإثبات ضد عبد الرحمن لسماع شهادة الضباط الذين باشروا التفتيش ضد المتهمين الآخرين .

اليوم نشرت جريدة بول مول جازيت[٢] تلغرافًا من القاهرة بتاريخ أمس مساء ، جاء فيه أن شهادة شهود الاتهام متضاربة ، إذ أقسم اليوم شاهد على ما ينافى ما أقسم عليه شاهد آخر أمس ، وأن الظاهر أن الخوف دفع الشهود أن يقولوا فى التحقيقات الابتدائية ما يعلنون خلافه أمام المحكمة ، فلا تكون النتيجة إلا الارتباك ، وأن المدعى العمومى أوقف سؤال الشهود عن أعمال المتهمين ، وسيثبت رسميًا الوثائق التى عثر عليها إلى أن تنكشف الحقيقة .

منذ ثلاثة أيام حضر ثلاثة من أعضاء الجمعية المصرية هنا ، وهم عبدالرءوف أفندى رئيسها وعبد الرحمن فكرى (. . .)[٣] ودعوا الوفد لحفلة شاى بأوتيل ساڤواى ، لكى يظهروا صدق عواطفهم نحونا فأجبت رغبتهم ووافق إخوانى على ذلك ، وإن كانت الظروف لا تسمح بذلك . وقد دعوا إلى هذه الحفلة كثيرًا من التلامذة فى أنحاء بريطانيا العظمى .

وجاءنى أمس كامل أفندى سليم فأخبرنى بأنه سمع من بعض التلامذة كلامًا يدل على أن هذه الحفلة القصد منها الاستعلام من الوفد عن سير المفاوضات وإلزامه أن لا يقبل الحماية ، وأتى إلىّ بتلميذ اسمه (. . .)[٤] فقال إن الأقاويل عن الوفد كثيرة والمراد التحقق منها .

---

(١) كلمة غير مقروءة .
(٢) Pall Mall Gazette
(٣) كلمة غير واضحة .
(٤) لم يكتب اسمه .

واليوم حضر كامل سليم وأخبرني فى الساعة الرابعة أن من يدعى (...)[١] قابله (...)[٢] وأخبرنى أنهم يريدون الوقوف على ما يكون الوفد عمله ، إذ بلغه أن فى الوفد انقساماً ، فريق ضد الرئيس يرى أنه لا يحصل اتفاق إلا على الاستقلال التام ، وفريق يكتفى بما دونه وأنهم يريدون (. . .)[٣] الحقيقة اليوم، وأخبره أن عنده فى البيت مسدسًا ، يعنى بذلك أنه مستعد لإطلاقه على من يقبل غير الاستقلال . / وفهم منه أن هناك غيره من التلامذة على هذا الرأى وبهذه الحدة ، (ص٢٢٧٩)
ونصحنى أن لا أذهب إلى حفلة الشاى ، وكنت أشعر بشىء من المغص ، فاعتذرت به عن حضورها ، وذهب إخوانى إلا عبد العزيز وأخبرني كامل أنه اشتد هذا تهور فى الحفلة وصاح كثيرا وقال لا بد من الاستقلال ، وأن لا يخرج الوفد عنه قيد شعرة ، قال ولولا الضوضاء التى أحدثها كلامه لكانت حفلة جليلة ، ولم يخبرني أحد من الإخوان بشىء من ذلك ، وسألت بعضهم على الأخص عما قاله هذا فى الاستقلال ، فقالوا إن كل التلامذة كانوا يقولون به .

فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر الميجر استورت وكان من ضباط السجن فى قصر النيل وقت اعتقالى ولا أتذكره إلا قليلاً ، ولكنه هو الذى ذكرنى بنفسه ، وقال إنه ماهر فى الألعاب الرياضية ويريد أن ينشرها فى مصر ، قلت إن أمور مصر لم تسلم إلينا ، فألحف فى الطلب ، قلت إنى مستعد لأن أوصى عليك عبد الخالق باشا ثروت[٤] فاكتفى بعد تردد .

فى يوم ٥ منه

ذهب عدلى عند ملنر الساعة ٥ بعد الظهر ولم يعد إلا فى الساعة ٨,٣٠ ، وقال إنه اجتمع مع ملنر واسبندر وهيرست ورنل رود وشددوا فى أن يكون لإنجلترا

---

(١) اسم غير واضح .
(٢) كلمة غير مقروءة .
(٣) حبر مسكوب .
(٤) هو الرئيس الثالث لمجلس إدارة النادى الأهلى (٩ فبراير ١٩١٦ - ١٤ فبراير ١٩٢٤) ، وأحد المؤسسين (١٩٠٧) ، وله النصيب فى أسهمه . حسن المستكاوى ، النادى الأهلى (١٩٠٧ - ١٩٩٧) ط ١ (محدودة) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٧١ .

قوة حربية بعيدة عن القنال فى الجهة الغربية لتأمين المواصلات ، وأن يكون لها حق المرور بعساكرها من إسكندرية إلى الإسماعيلية وبالعكس فى زمن السلم والحرب فى الأرض وفى الهواء ، ثم اتفقوا أن تضمن إنجلترا سلامة مصر ، وتتعهد بأن تساعدها فى دفع الاعتداء متى طلبت ذلك ، وتأجل البحث فى المسألة الأولى إلى غد ، وطلبوا أن يكون بالحقانية موظف لمراقبة إدارة الأجانب ، ووعد عدلى بأن يعود إليه صباحًا للمباحثة فى الموضوع .

فى يوم ٦ منه

لم يعد عدلى كما وعد لغاية الساعة ٥ مساءً ، وأخبر لطفى صباحًا أنه حاضر بعد الظهر ، وقد أمضيت مدة كبيرة مع عبد العزيز فهمى لغاية الساعة ٤,٣٠ تكلمت فيها فى موضوعات شتى ، ومن رأيه عدم قبول ما يطلبه الإنجليز من حق المرور ، وأن لا نقبل ما دون الاستقلال قطعًا ، ونصحني أن لا أبدى رأيًا قبل توفر جميع الأحوال الداعية إليه ، وذلك بمناسبة ما قلت له من أننى عدلت عما ارتأيت أولاً من أننا إذا وجدنا مشروعًا نافعًا ، ولكنه دون الاستقلال لا نقبله ولا نرفضه ، ولكن نعرضه على الأمة لنرى رأيها فيه ، بعد أن نكون قد تحصلنا على كتابة منهم به مناقشة فى ذلك ، وقلت لا ضرر فى أن الآراء تكون محل البحث عند الجميع ، وربما كان للنصيحة محل فى الآراء التى تبلغ للغير وتوجب الارتباط معه ، ولكن التوقيع بها بيننا فمن المفيد عرضها للبحث حتى تستقل الأفكار بها ونوفيها حقها من التمحيص .

(ص٢٢٨٠) ثم تكلمنا عن حشمت باشا وزوجته وبركات/ ولؤمه والمحاماة والقضاء ، وعفيفى وقلة ذمته ، ولطفى واشتراكه فى وضع مذكرة عدلى ، وغير ذلك من الشئون المختلفة ، وانصرف ثملاً كما كنت كذلك ، وفى هذه الحالة أكون واسع الصدر حليمًا سريع الجواب لا يتأثر به مخاطبى ولا يمل محادثتي ولا أعرف لذلك من سبب .

أعلنت أغلب إخواني قصدي على السفر يوم الثلاثاء القادم ، فرأيت محمد محمود مرتاحًا إليه ، ويليه فى الارتياح لطفى ، وحاول علي ماهر أن يمهلني إلى يوم

الخميس فلم يفلح ، ووافقني مكباتي وواصف أما حمد فمتردد ، والأنسب أن أمضي عزيمتي والله يتولى أمرى ، ولقد كانوا جميعا متألمين من الحالة ويبدون تألمهم ، إلا محمد محمود فإنه كان أغلب الأوقات ساكتًا ولا يشترك فى الكلام ، وقد أتاني إذ كان مالون عندى وأسر إلي بأن اسبندر قَبِلَ أن تكون مصر حرة فى المعاهدات وأن تكون وزارة خارجية مصر فى مخابرة متصلة مع وزارة خارجية إنجلترا .

وقد حضر عدلى نحو الساعة ٥ وقرأ عليَّ مذكرة هيرست التى وضعها لتكون أساسًا للاتفاق المراد عقده وترجمها إلىّ ، وهى ترمى إلى أن يكون استقلال مصر بصفة منحة ، وإلى حد معين ، وإلى إقامة سلطة واسعة لإنجلترا فى مصر لحماية الأجانب بالنسبة للتشريع والقضاء والتعليم والجنسية والديانة والأمن والإدارة ، وبالجملة إلى تأسيس سيادة إنجليزية داخل السيادة المصرية ، قد تتسلط عليها حتى تتبعها تمامًا ، وقد أفضيت إلى عدلى بما عزمت عليه من السفر ، فرغب أن يبقى معه كل من لطفى وعبد العزيز ومحمد محمود ومحمد علي ، لكى يتبادل الآراء معهم فلم أبت فى الأمر شيئا وأرجأته إلى وقت آخر . وهو يميل إلى الاتفاق ولو كان يؤيد مركز إنجلترا و يجعل حقا ما كانت تأتيه اغتصاباً ، وتأويل هذا الميل أنه يرى من أول الأمر أن الاستقلال بعيد المنال ، وأن تمتع البلاد بحرية التصرف فى أمورها الداخلية من الأهمية بمكان عظيم ، ومن الحكمة التساهل فيما عداه للحصول عليه ، وقد ذكرت له أنى كنت أكون من رأيه لو أنى آمن من أن ما نعطيه يستبقى ما نأخذه أو لا نصيبه ، ومن الأسف أن هذا الأمن ليس موجودًا ولا يمكن أن يوجد ؛ لأنك بعد أن تبتلع مقدارًا من السم لا يتأتى لك أن تقى نفسك شر التسمم ، وعلى كل حال فإن الأمانة تقضى على الوفد أن يستعرض كل اتفاق يميل فى أى ناحية منه إلى الحماية ، وأولى بنا أن نخيب من أن ننجح نجاح الخائنين .

فى يوم ٧ منه

حضر عدلى باشا وقال إن هيرست وضع مادته مضمونها اعتراف إنجلترا باستقلال مصر ، وبأن لها حق التمثيل الخارجي على شرط أن لا تعقد معاهدات
(ص٢٢٨١) تضر بمصالح إنجلترا ./ (. . .)[1] الاتفاق بأن تتعهد إنجلترا بأن تساعد مصر على حفظ كيانها ، وتتعهد مصر بأن تبذل جميع المساعدات التى تلزم العمليات الحربية فى حالة وقوعها فى حرب مع دولة أخرى ، وأن تضع تحت تصرفها وسائل النقل والمواصلات مدة الحرب ، وفيما يختص بالامتيازات ، فإن مصر تتعهد بأن تعطى لإنجلترا الحق فى جميع الوسائل التى تلزم لقبول الدول عليه وإنجلترا عليها فى الامتيازات المذكورة ، وأن يكون لها قوة عسكرية فى نقطة تتعين باتفاق مخصوص لتأمين المصالح الإمبراطورية فى رأى البعض ولتأمين المواصلات فى رأى البعض الآخر . ولم يتقرر شيء فى ذلك ، إلا أن عدلى استحسن الصيغة الجديدة فى مسألة المعاهدات ووافق على مادة التحالف قائلاً إنه من السهل تلطيفها فى المفاوضات ، ولم أناقشه إلا قليلا . وقد سارع علي ماهر إلى القول بأن هذا خطوة نحو الحل المرضى ، فقلت لا تمل يا علي راقب وتأمل ، ثم قلت لعدلى لا بُد لي من السفر ، فلم يرتح لقولى ورغب إلىّ فى التأخير ، فقلت ليس فى الإمكان فتكدر قليلاً ، فقال إن ملنر سيكتب لك ، قلت ننتظر فانصرف مهرولاً ومتأثراً من إصرارى على الرحيل .

فى يوم ٨ منه

ذهبت مع مكباتى وماهر و الدكتور حامد إلى الخلا وتغدينا فى جهة تدعى(. . .)[2] ، وكانت المسافة طويلة قطعها الأوتو فى أزيد من ساعتين ، ولما بلغها كنت تعبًا جدًا ، وقد أخذنى التعب عن التمتع بالمناظر الجميلة التى مررنا بها ، والأوتيل على ربوة فى وسط غابة من الأشجار الباسقة ، وهو جميل الموقع فاخر الأثاث واسع القاعات والهالات[3] ، وليس فيه غرفة خالية لكثرة زواره ،

---

(١) كلمتان غير مقروءتين .
(٢) لم يكتب اسم المكان .
(٣) الهولات Halls أي الصالات .

وهواؤه جميل جاف ويخدم فيه بنات نظيفات ، ولكن التعب فى العودة كان أخف من الروحة .

وعند رجوعنا إلى نزلنا ، وجدت من ملنر خطابًا بخط يده يتأسف على طول الزمن فى المفاوضات ويرجونى بإلحاح فى البقاء بضعة أيام للانتهاء ، وجاء فيه أن المناقشات الجارية بينه وبين عدلى باشا كانت باقتراحنا ، فرأيت فى هذه العبارة خطأ مقصودًا ، ولكن زملائي الذين كانوا مجتمعين /على استحسان بقائي ووجدوا (ص٢٢٨٢)
فيه سندًا لهم ، وعدوه علامة كبرى على ابتسام الأمل ، ولكنى لم أسر به إلا من جهة كونه أزال منا أثر الاستياء من بقائنا مهملين مصروفًا عنا ، ولكنى رأيت فيه خدعة يراد بها تخدير أعصابنا وتأجيل أى شىء إراد منه التساهل معنا .

ووضعت ردًا عليه تضمن شكره على العناية بصحتي ومبادرتي لإجابة رغبته فى بقائي بضعة أيام ، وأملى الشديد فى سرعة العمل للانتهاء فى أقرب أجل ، وأشرت فيه إلى أن المناقشة مع عدلى كانت ، بناء على اتفاقه معه ، تصحيحًا من طرف خفى لما أراه أن تلحق بى تبعته ، وقرأت هذا لإخوانى ، فعده عبد العزيز ومكباتى شديدًا فلم آخذ لملاحظتهم ، ورفضت الإصغاء لنصحهم وأرسلت الرد بلا مهل خشية استمرار النزاع ، واطلع عليه عدلى فلم يعترض عليه .

٩ أغسطس[١] (ص٢٠٦٦)

بناء على ذلك وضع عدلى باشا مشروعاً ، وقدمه إلى ملنر تذكيرًا له بالملاحظات التى أبداها على مذكرته ، عندما أطلعه عليها ولتكون موضوع مناقشة بينهما ، ثم حصلت بين الباشا الموصى إليه وبين ملنر ، وبعض أعضاء لجنته عدة اجتماعات حصلت المناقشة فيها ، ولكن لم يتم الاتفاق على شىء لغاية تاريخه ، وكنت عزمت على السفر يوم ١٠ منه ، كما أخبرت بذلك من قبل ، فعدلى باشا أخبر ملنر بعزيمتى ، وبناء عليه ورد إليَّ الخطاب الآتى نصه منه بتاريخ ٨ أغسطس :

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

«عزيزى الباشا

يؤسفنى جداً أن وقتا طويلاً كهذا قد مر بعد اجتماعنا الأخير ، ولكن ذلك كـان لا مندوحة عنه ، ولا يؤخذ به أحدنا . إن المناقشة مع عدلى باشا التى اقترحتها كانت مستمرة بإطراء . ولكن لسوء الحظ نظرًا لقرب إجازة البرلمان ، ولأن هذا وقت العمل الجدى فى سنتنا الرسمية ، أصاب اجتماعاتنا أحيانًا تأجيلات (ص٢٠٦٧) ومقاطعات لطوارئ لم نكن نرتبها ، كحضور جلسة غير منتظرة بمجلس الوزراء / أو البرلمان .

ولكن حدث فى الوقت الأخير تقدم طيب جداً ، وأننا اقتربنا الآن فى الساعة (وما هى إلا بضعة أيام) التى إذا اجتمعنا فيها أمكننا أن نصب الحالة فى قالب جديد ، ونتوصل إلى وضع اتفاقية .

إنى أعرف أنك مهتم بالسفر للتطبب[1] ، وأن يوم ١٠ أغسطس هو اليوم الذى اخترته ، ولكنى أرجو مع هذا ألا نتمسك بهذا التاريخ كل التمسك . وأن تكون مستعداً (لأسباب قوية) أن تبقى بضعة أيام أخرى ، لأنى أرى أن هذه الأيام الزائدة ستكون الحل الفاصل من افتراقنا على حسن التفاهم على النقط الأساسية على الأقل . وبين افتراقنا قبل أن نبت على شىء . وإنى واثق من أن هذه الحالة الأخيرة ستسبب شعورًا كبيرًا بخيبة الرجاء فى مصر وإنجلترا .

ولا شك أنى سأبذل كل جهدى لتسهيل تبكير سفركم ، لأنى أعرف تمام المعرفة أهمية ذلك لكم بالنظر إلى صحتكم ، وسأكون من الآن فى مركز أحسن من ذى قبل للإسراع فى السير» .

المخلص ملنر

١٠ أغسطس

فرددت عليه بالخطاب الآتى : (بتاريخ ٩)

---

(١) للعلاج .

«تشرفت بخطابكم المؤرخ ٨ الجارى ، ولا يسعنى بعد تلاوته ، وتفهم معانيه إجابة رغبتكم فى تأجيل سفرى بضعة أيام ، وكنت أريد أن أؤجل من نفسى هذا الزمن غير أنى خشيت ألا يكون كافيًا حتى بالنسبة لتمام المشروع الذى اتفقتم مع عدلى باشا أثر استلامكم خطابى المؤرخ ٢٤ يولية / على البحث عنه ليكون أساسًا (ص٢٠٦٨) لاستئناف المخابرات بيننا .

ولكنى اعتمادًا على ما أبديتموه فى خطابكم الأخير فى الإسراع بنهى المسألة ، وتفرغكم الآن لها قد زال أثر هذه الخشية من نفسى ، وأصبحت قوي الأمل فى الوصول قريبًا إلى النهاية .

وفى الختام أشكركم على ما أظهرتموه لأمر صحتى شكرًا جزيلا» .

(نص مشروع عدلى باشا المنوه عنه)

(فى صحيفة حرة)[1]

١ - تعترف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملوكية دستورية بنظامات تمثيلية .

٢ - انعقاد محالفة دفاعية بين إنجلترا ومصر على الشروط الآتية :

أولا : تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن أرضها ضد كل تعد من أية دولة أجنبية .

ثانيا : تتعهد مصر فى جهتها بأنه فى حالة التعدى من دولة أخرى على المملكة البريطانية حتى إذا لم يكن سلامة أرض مصر مهددة مباشرة ، أن يقر لبريطانيا العظمى فى موانيها ومحطات طيرانها ، وعلى العموم على أرضها كل التسهيلات للمواصلات وللنقل اللازمة لحاجاتها العسكرية .

٣ - تتعهد مصر ألا تعقد مع دولة أخرى أى معاهدة سياسية تخل بنصوص المعاهدة الحاضرة من غير اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى (عبارة أخرى : لم تُعرض مع المشروع) .

---

(١) أى مستقلة .

(ص٢٠٦٩) تتعهد مصر ألا تعقد مع دولة أخرى من غير اتفاق سابق/ مع دولة بريطانيا العظمى أية معاهدة تحالف ، ولا اتفاقية تخول أى حق من الحقوق المعترف بها إلى إنجلترا بهذه المعاهدة .

٤ - بالنظر لمصالح إنجلترا الخاصة فى تأمين مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق الأدنى والأقصى ، تعطى مصر لها الحق فى أن تضع فى جهة قنال السويس محطة عسكرية تتحدد دائرتها باتفاق متبادل ، وإنشاء هذه النقطة لا يكون له صفة احتلال عسكرى للأراضى المصرية ، ولا يخل بسيادة مصر على الدائرة المذكورة .

٥ - (هو المادة ٤ فى مشروع ملنر) .

٦ - (هو المادة ٥ فى مشروع ملنر) .

٧ - ولتأمين الدول على حفظ حقوق رعاياها ، تعطى مصر إلى الدولة البريطانية الحق فى أن تعارض بواسطة ممثلها فى مصر فى تنفيذ كل قانون على الأجانب ، إذا كان من القوانين التى يلزم الآن فى تنفيذها عليهم تصديق الدول . وهذا فى حالة ما إذا اشتمل على حكم تعتبره عديم النظير فى أى شرع من شرائع البلاد المتمتعة بالامتيازات ، إذ أنه يخل فى المسائل المالية أو فى الحقوق المدنية بالمساواة ، إضرارًا بالأجانب . إذا اعتبرت مصر أن المعارضة لا وجه لها ، يمكنها أن تعرض المسألة على عصبة الأمم للفصل فيها .

٨ - (مادة ٧ فى مشروع ملنر) .

(وهذا الموظف هو فى اعتبارنا النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة) .

٩ - (مادة ٨ فى مشروع ملنر) .

١٠ - (مادة ٩ فى مشروع ملنر) .

١١ - (مادة ١٠ فى مشروع ملنر) .

١٢ - (مادة ١١ فى مشروع ملنر) .

١٣ - إنجلترا تعد مصر بأن تساعدها على قبولها بصفة دولة حرة مستقلة فى عصبة الأمم . (ص٢٠٧٠)

حضر عدلى باشا فى نحو الساعة ٧ مساء ، وأخبر بأن لجنة ملنر فرغت من وضع مشروع يريد اللورد ملنر أن يبعث به غدا ، ثم يحصل الاجتماع به ١١ أغسطس فى نحو يوم الجمعة القادم للمناقشة فيه ، وقد سلمنا عدلى باشا نسخة من هذا المشروع فترجمت إلى العربية والفرنسية .

فى يوم ١٠ منه[1] (ص٢٢٨٢)

حضر عدلى باشا أمس فى نحو الساعة ٦ مساء وقال إنهم متشبثون بمسألة وضع قوة عسكرية فى نقطة تُعين فى اتفاق خاص لتأمين المواصلات ، ومستعدون لأن يقولوا فى خطاب خاص إن هذه النقطة تكون فى جهة القنال ، قال عدلى فالأمر فى حل هذه المسألة متروك للمفاوضات .

إن هيرست متشدد فى أن تعطى مصر لإنجلترا وسائل استرضاء الدول إلى قبول حلول إنجلترا محلها من غير أن يعين هذه الوسائل ، وإنهم يريدون الاتفاق من الآن على موضوع مشروع هيرست حتى يعرضوه على الدول مع الاتفاق الذى لا يمكن إمضاؤه إلا إذا حاز من الدول قبولا ، فقلت إن موضوع مشروع هيرست يستلزم بحثًا دقيقًا فنيًا ، لست إلا واحدًا من زملاء مستعدين لمباشرته الآن ، أن يشغل به رجال فنيون أوسع إخلاصًا منى .

وقد كان محمد علي وضع مذكرة من غير علمي ليقدمها إلى هيرست بصفة شخصية ، وبناء على طلبه نقدًا على مشروعه ، فلم استحسن هذه الطريقة ولاحظت لمحمد علي ذلك ، ورغبت أن لا يقدمها ، ويظهر أن هذه الملاحظة لم ترق فى نظر عدلى ، لأنه كان يدافع عنها بأن الأحسن تقديمها خشية أن ينفذ المشروع من غيرها ، ويكون فيه ضرر على البلاد ، ولكن ما فيها غير مهم والطريقة

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ ، لم يشر سعد زغلول إلى يوم ٩ أغسطس .

التى جرى عليها محـمد علي فى وضعها وتقديمها غير مناسبة لمبدأ الاتـحاد فى
(ص٢٢٨٣) العمل خصوصًا ، وقد كنت رجوته /أن لا يدخل مع هيرست فى التفاصيل ، وقد انصرف عدلى عقب هذه الملاحظة من غير أن يسلم ، ولمحت على هيئته يعلوه شيء من الغضب ، ولله فى خلقه شئون .

وبعد انصراف الكل استبقيت محمد علي واسترضيته حتى لا يكون فى نفسه أثر من الملاحظة ، ولكن هذا الأثر لم يزله الاسترضاء فيما يظهر ، وهذا الشعور يؤسفنى ولكنى مكره أخوك لا بطل ، فما قصدت إلا الخير ، والله يهدى من يشاء .

يعترف إخواننا بأنه أصبح من المحال أن ننال استقلالنا تمامًا كما أرادته بلادنا ، فأقول لهم إن كان الأمر كذلك فلا وجه لبقائنا ، ويلزم أن نحزم متاعنا ونعود إلى حيث كنا ، لأن القوم مهما تساهلوا معنا فلا يصلون فى التساهل إلى حد نقبله صراحة أو ضمنًا ، إذ التساهل إن فعلوه لا يكون إلا فى مقابلة رضائنا وتأييدنا ، ومحال أن يكون منا قبول لما دون الاستقلال ، نقول لهم ذلك كما نقوله لأنفسنا ، هنالك تضطرب أقوالهم وتتخاذل كلماتهم ، ولكنهم لا (. . .)[1] بل يسكتون سكوت المفحم لا المقتنع ، وقد كررت هذا القول لكل فرد منهم ولمجموعهم ، فلم يؤثر فيهم قولى ، ولا يزيدون منه إلا نفورا .

ومن كان أشدهم تحمسًا أصبح أقلهم تشددًا وأشعر كأنهم منومون أو مخدرة عقولهم ، والغريب فيهم أنهم يرون فى الشدة لينا وفى الظلمة نورًا وفى اليأس أملاً ، تبرق أساريرهم لكل ما يفتح ظاهره باب الأمل أمامهم ، فيهشون إليه ولا يريدون أن يكتنهوه فيعرفوا حقيقة باطنه ، وإذا أردت أن تبين مكنونه إليهم وتكشف الستار عما انطوى تحته ، ولّوْا نفورا وتركوك وراء ظهورهم ، وهم كل يوم ينسون ما قالوه فى سابقه ، إذا كان غير موافق لهم .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

إذا كان هذا حال قواد الأمة ومعقد آمالهم كيف يرجى ثبات غيرهم ، وكيف يمكن أن نعتمد على قول نزل بهم مصاب الحوادث الاستقلال ، فأراق دماء أبنائهم وملأ السجون والمعاقل من فتيانهم وشيوخهم وعطل الكثير من مصالحهم وفرق المجموع من شملهم ، اللهم إن هذا خطب جسيم ليس له إلا أنت من كاشف ، ولا غير قوتك من مزيل ، سبحانك ما أوسع رحمتك .

جاء ذكر المذكرة التى وضعها محمد علي وفرغنا من الكلام فيها على عدم تقديمها ، فأخذ عبد العزيز يرجونى بإلحاح فى أن آذن بتقديمها فعجبت من ذلك جدا ، لأنه هو الذى ألفتنى لعدم استيفائها ، وتكلم معى فى (. . .)[1] أو عدم مناسبة تقديمها ، وكنت أعلمته بما دار بينى وبين عدلى باشا .

(ص٢٢٨٤) حضر عدلى باشا فى نحو الساعة ٧ مساء ، وأخبر بأن لجنة ملنر فرغت من وضعها مشروع يريد اللورد ملنر أن يبعث به غدا ، ثم يحصل الاجتماع به فى نحو يوم الجمعة القادم للمناقشة فيه ، وقال إن هذا المشروع يشتمل على وضع نقط عسكرية لتأمين المواصلات ولم يمكن تزحزحهم عن هذه النقط . قد تركت الأمة فيها للمفاوضة معكم ، كما تركت بعض النقط الأخرى واستقلوا مدة السنة للموظفين الإنجليز فجعلوها سنتين ، وقرروا أن يصل الاتفاق فى تسوية خاصة على مقدار المكافآت التى تعطيها الحكومة المصرية لمن تستغني عنه منهم ، أو يترك خدمتها من تلقاء نفسه ، وأورد بعض نقط أخرى لا أتذكرها للاتكال على الوقوف عليها من المذكرة الموعود بها .

ولقد سارع علي بك ماهر إلى القول بأن مسألة الموظفين مسألة لا أهمية لها وتخصيص اتفاق بها من السهل قبوله ، فقلت لا تعجل بالأمر ، لأن المسألة ليست هينة كما يظهر بادئ الرأى ، والاحتياط يقتضى بت الأمر حالا فيها ، لأن تأجيلها إلى اتفاق خاص قد يترتب عليه تطويل ربما يذهب بنا إلى بعيد جداً .

ورجا بعض الأعضاء عدلى باشا فى أن تُرسل المذكرة معها خطاب من ملنر وألحوا فى الرجاء ، قلت لا أهمية لذلك الآن ما دمنا لا نعرف مشتملاتها ، ولا بد

(١) كلمة غير مقروءة .

من الاطلاع عليها ومعرفة مرماها ومغزاها ، لأن للكلمة فيها وللفظة معنى يجب تفهمه حق التفهم قبل إبداء الرأى فى المجموع لنأمن من الخطأ ، ثم انصرف عدلى باشا بعد أن دعوته للغداء معى غدًا .

وهذا المشروع لو لم يكن فيه إلا مسألة القوة العسكرية ، وكون الغرض من وضعها تأمين المواصلات لكفى فى أن يكون مشروع حماية لا استقلال ، ولا يصلح حينئذ أن يكون أساسًا لاستئناف /المناقشات ، لأن استئنافها على هذا (ص٢٢٨٥)
الأساس قبول بها ، وهذا ليس فى ملكنا ، ومع ذلك فسيظهر الأمر غدًا ، وما الغد لناظره ببعيد[1] .

فى خصوصها[2] وأدركت أن يسعى ظاهرًا فى نقض ما أبرمه فى الباطن ، فانفعلت واشتد انفعالى ، وأخذت بالمذكرة وألقيتها إليه ، وقلت إنه لا مانع عندى من تقديمها إذا قبل أنها ملاحظات عرضت بادى الرأى ، وأشير إلى عدم استبقائها ووضعها على عجل وإلى وجود غيرها . ولما شعر عبد العزيز بانفعالي عدل من رغباته ، ولكنى حرصت بعدم الممانعة عندى شخصيًا من تقديمها مصحوبة بهذه الاحتراسات ، ورأيت محمد علي متمسكًا بها ، وكان يرى فى تقديمها فخرا له وعلو شأن ، وكان واصف أبدى بأنه يمكنه أن يعتذر منها بأن الوفد سيطلب فى بحث الموضوع رسميًا كما قال عدلى ، فقال محمد على إلا أن هذا يحتاج إلى استئذان عدلى ربما لا يرغب أن تروى عنه هذا الخبر ، ففهمت ما يريده ، وقلت لا حاجة لهذا الاستئذان ، لأن ذلك لم يقل لعدلى مع أنه سر ولم يحكه عدلى على أنه كذلك ، فلم يعقب كل من عبد العزيز ومحمد علي ، فقلت للباقى ما حصل فى المسألة من أولها ، فقال محمد محمود وكان الأفضل أن يحكيها لمحمد علي ، لأنه إذا كان علمها كان تأخر من نفسه ، قلت إنى لا يليق بى أن أفعل ذلك ، وشرحت كيفية اللياقة وعدمها ، فسمع الكل وما نبسوا ببنت شفة .

---

(١) هناك سطر تركه سعد زغلول دون كتابة ووضع علامة (//) .
(٢) أى : مذكرة محمد علي .

حضر عدلى وقال إن لجنة ملنر فرغت من وضع مشروع إلخ ما سطر يُمنه .

يستخف البعض منا بتداخل إنجلترا فيما يختص بالأجانب فى مصر من جهة التشريع والقضاء ، وهذا خطأ عظيم جدًا فيه ، لأن هذا التداخل معناه اشتراك فى السيادة الداخلية ، ولا معنى لاشتراك القوى مع الضعيف ، إلا أن يتغلب الأول على الثانى حتى يلاشيه ، هذه سنة الله فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا ، إن التداخل فى القضاء يستلزم ضمنا أن يكون لإنجلترا فى نظارة الحقانية نفوذ يتأسس على ما لها من الإشراف على هذا القضاء ، والتداخل فى تعيين رجاله من قضاة ومأمورين ، ويتبع ذلك النفوذ نفوذ فى المالية بقدر ما يختص بماهيات ومعاشات هؤلاء الرجال ، ويقوم عليه حتما التداخل فى الأمن العام لأنه مادامت إنجلترا هى التى كفلت للأجانب حقوقهم فلا يصح أن تتخلى عن حمايتهم ، وبناء عليها يمكنها أن تتداخل فى رفت أى موظف يتراءى لها أنه يعاكس الأجانب أو لا يهتم بشئونهم ، ويتبع ذلك /أن تتداخل فى جباية الأموال منهم ، وفى إنشاء (ص٢٢٨٦) السكك الزراعية المارة بأراضيهم ، والترع التى ترويها والجسور التى تحميها وفى ترتيب الخفراء ، وغير ذلك مما لا يحصى ولا يعد ، وحينئذ يصح هذا التداخل تمامًا فى كل مرفق من مرافق الحياة ، وكل شأن من شئون الإدارة .

وإذا لاحظنا أن القصد الأول لأمتنا أن تلغى الامتيازات للتخلص من إشراف الأجانب ، وأن المحافظة عليها لم يكن إلا خشية إغضاب أربابها وإغرائهم بنا وبمعاكستنا ، ولم يكن مع ذلك إلا مؤقتا لحين الفراغ من رد الغاصب واسترداد المسلوب من حقوقنا . ثم نظرنا إلى أن إعطاء إنجلترا حق ضمان مصالح الأجانب ، هو إنشاء سلطة جديدة لإنجلترا فى بلادنا لا قدرة لنا على إزالتها أو إضعافها ، إذا لاحظنا ذلك كله وجدنا أننا سنجنى على بلادنا جناية عظمى بإعطاء هذا الحق لإنجلترا ، إذ يصبح فى يدها سيفاً تقطع به أوصال استقلالنا ، وتعيدنا بواسطته إلى أسوء من حالتنا الأولى .

أتقبل يا سعد أن يكون لك دخل فى هذا المصير؟ وأن يقول فيك التاريخ أعلاه قومه فخفضهم وأعزوه فأذلهم وأسعدوه فأشقاهم وأمنوه فخانهم ، نعم إنك

سترفع الأمر إلى نوابهم ، ولكنك تتخلى عن نصحهم وتسكت بالأقل عن إرشادهم وما أعدوك لأن تخذلهم ولا اعتمدوا عليك لأن تخلى بهم ، إنهم فى الحقيقة فى ضيق شديد وتحنق مزهق للروح ، وهذا المشروع يفك ضيقهم ويحل خناقهم ويجعلهم يتنفسون قليلاً ، ولكن الواجب عليك يقضى أن تيسر السبيل لإرشادهم ، وأن تبين لهم وجوه الضرر ووجوه النفع ما ظهر منها وما بطن ، والله يوفقهم لاختيار الأصلح لشأنهم والأوفق بمآلهم .

فى ١٢ منه[1]

حضر أمس الساعة ٥ مساء عدلى باشا ومعه مذكرة من لورد ملنر عنوانها (مذكرة بما أوصلت إليه المحادثات فى لوندن بين اللورد ملنر وأعضاء لجنته وسعد باشا زغلول والوفد المصرى) فأخذت فى ترجمتها باللغتين الفرنسية والعربية ، وهى لا تختلف بادئ الرأى عن سابقتها إلا أنها أبعد منها عن الاستقلال ، وأدنى إلى الحماية بها ، مميزات الحماية أظهر فيها وأكثر ، ولقد تلبست بحال من الكدر لا أقدر على وصفها ، وظهرت عليَّ أعراضها حتى خاطبني عدلى فى شأنها ، وقد أمسكت عن الخوض فى موضوع المذكرة المذكورة ، وأعلنت الأعضاء بعزمى على إمساكه حتى النهاية ، واختليت بعدلى ، فقلت له إن المذكرة ترمى إلى الحماية ، وتشتمل على كثير من علامتها ، ولا يتأتى لى شخصيًا الموافقة عليها ، لأنه رغم ما فى الاتفاق على القواعد التى اشتملت عليها من الفوائد لا تزال بعيدة عن مطلبنا الذى قررناه للناس وعاهدنا الأمة عليه ، وأخشى كثيرا إذا أنا قبلت ما دون هذا الطلب أن أقضى على تاريخى وذكري
(ص٢٢٨٧) وحياتى ومركزى من / الأمة ،كما لا يسمح لى بالموافقة الصريحة فيمنعنى من السكوت فحالتي صعبة للغاية ، فقال لا تتبع الوهم ولا تمكنه من نفسك ، والأمة تقبل ما أنت تقبل ولا تخشى صيحة المهاترين ، قلت إن ما عندى ليس بوهم وقد ضاق الحال بى جدا ، أعلم أن الأمة فى ضيق شديد وأصبحت بلا معين ، وهى

---

(١) لم يذكر سعد زغلول أحداث ١١ أغسطس .

أضعف من أن تدفع عن نفسها المصاب الذي ألم بها ، والتسوية المعروضة علينا لا شك تنفس عن كربتها وتخرجها من الضيق الذى كاد يخنقها ، قال خصوصًا مع وجود القضية الحالية ، قلت نعم ، فقال فلنستدع رشدى لينظر فى الأمر حتى قلت ليس هذا مجال رشدى ، ولا أود أن أطلعه على ما فى نفسى كما أطلعتك ، قال ولكن حضوره بيننا لازم فى الوقت الحاضر . وأخشى أن لا أكون مصيبًا إذا تصورت أنه ارتاح لحيرتى وانبسط لانقباضي وانبعث فى نفسه من ضعفى أمل لم يكن عنده من قبل ، وسيتبين ذلك فإنى قد دعوت للإكثار من الاجتماع بى ، وكان لطفى ينتظر واقفا كل هذه المدة فى الغرفة الثانية .

حضر الأعضاء ولما تكاملوا قال حمد باشا الباسل إن اللازم قبل كُلٍّ هو معرفة ما إذا كانت المذكرة التى وردت لنا تصلح أساسًا للمفاوضة ، فقلت هذا رأى وجيه ولأجل ذلك يلزم المقارنة بينها وبين المذكرة السابقة ، ليتبين ما إذا كانتا متفقتين أو مختلفتين ، وما إذا كان الاختلاف فيهما مفضلاً لإحداهما على الأخرى ، فعارض عبد العزيز هذا الرأي بحجة كونه مضيعًا للزمن ، ولكن مع ذلك تلوت المذكرة السابقة ، فقال لطفى إن الجديدة أحسن من القديمة لفظًا ومعنى ، وقال عبد العزيز بك إن بين الاثنتين فروقًا ، وإن الثانية تصلح أن تكون أساسًا للمناقشة ، وأجمع الكل على ذلك إلا أنا ، حيث خالفتهم جميعًا ، وأثبت مخالفتى لهم ، وعجيب من عبد العزيز هذا أنه كان يقول لى إلى حد ما قبل الليلة السابقة إن المشروع كله حماية فى حماية ثم يعدل عن ذلك بغتة .

١٢ أغسطس[1] (ص٢٠٧٠)

ورد خطاب من اللورد ملنر بأنه يريد مقابلتى فى وزارة المستعمرات غدا الساعة ٤,٣٠ مساء .

١٣ أغسطس

فذهبت إليه فى هذا الميعاد مع عدلى باشا ، وقال إنى أريد أن تجري على الطريقة الآتية وهى : أن نمضى على اتفاق يتضمن المسائل التى حصل الاتفاق

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

عليها بيننا ، ثم يشتمل عليها تقريرى متضمنا الإشارة إلى هذا الاتفاق ، وتبقى مكتومة بيننا حتى يذاع تقريرى الذي يتقدم إلى الحكومة بعد شهر فى (. . .)[١]

وأقول فى هذا التقرير بأن لجنتى تنصح الحكومة بتنفيذ ذلك الاتفاق ، فقلت ما الذى يجب أن نقوله لموكلينا إذا سألوا عما إذا حصل اتفاق بيننا ، أو لم يحصل وعن مضمونه إذا حصل . فتردد ثم حصل الاتفاق على أن يقال بأن المفاوضة لم تنته ، وانتهاؤها متوقف على بعض استفتاءات . ثم استطردت فى ذلك إلى القول بوجوب تعيين وزارة الثقة لأن تشتغل بتحضير ما يلزم لتنفيذ الاتفاق . وتُعد البلاد
(ص٢٠٧١) لقبول طريقة الحكم الجديدة ، وقال إن هذه مسألة أخرى ، قلت إن هذه مسألة مهمة ، وهى متعلقة بتنفيذ الاتفاق وطريقته ، ولهذا سمحت لنفسى أن أتكلم فيها عقب كلامكم عن الطريقة التى يجب اتباعها ، فقال إنها تهمنا جداً وهى راجعة إلينا . فيجب أن ننظر فى تعيين معتمد سام جديد لهذا النظام الجديد ، كما يجب تعيين وزارة جديدة ، قلت كذلك ، ولنا أن نعرض عليكم ، والتنفيذ بالطبع لكم ، قال لكم رأى . قلت كذلك .

قال ويهمنا جداً تنفيذ هذا لأن فى مصر أناسًا لا يرغبون فى نجاح المفاوضات . قلت حقيقة ، وفى هذه القضية الحاضرة . قال من المحتمل جداً أن تكون هذه القضية فى وسائلهم ، ولكن هذه مسألة خارجة عنا ، والذى يهمنا الاشتغال بما نحن فيه ، قلت إننا لسنا بوكلاء حكومة بل نواب أمة ، ولايهون علينا أن يقع عليها ظلم كالظلم الذى هى فيه ، فقال منفعلاً إن هذا ليس شغلى ولا دخل لى فيه ، ويجب أن نتكلم فيما نحن بصدده . فما هى ملحوظاتكم في المشروع الذى أرسل لكم؟ قلت إن مسألة وجود قوة عسكرية فى البلاد مسألة صعبة للغاية ، فهلاً يمكن الاستغناء عنها؟ قال ليس من الممكن مطلقا .

قلت ألم يتصل بكم مسألة إدارة شبه جزيرة سيناء بمعرفتكم ، قال إننا لا نبحث عن أرض بل عن أمر آخر ، وهذه مسألة أساسية لا يمكن المناقشة فيها ،

---

(١) كلمة غير مقروءة .

فلنتركها إلى غيرها . قلت أهذا تأجيل لها؟ قال ليست مؤجلة . ولكن من المستحيل التجاوز عنها . قال عدلى باشا ، وهل لا تقبلون حفظ الحق/ فى تأييد (ص٢٠٧٢) النظام إذا حصل إخلال به بدل وضع هذه القوة؟ قال : لا . ثم قلت له إن تعليق تنفيذ الاتفاقية على تنفيذ الديكريتو[1] المختص بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة صعب ، لأنه عدم قبول الدول إلغاء الامتيازات ، فإذا لم يحصل فلا وجه لحرماننا من مزايا الاتفاق . وزاد عدلى باشا بأن ما يختص بمصر يمكن بالطبيعة أن يحصل ويتنفذ حتى تحت الحماية ، فلا وجه لتعليقه على قبول الدول لإلغاء الامتيازات ، فتمتم وتلفظ ببعض كلمات ، لم أتبين حقيقة معناها إن كانت رفضًا أو قبولاً .

ثم انتقلنا للموظف الذى يراد تعيينه بوزارة الحقانية ، فقلت إننا فهمنا أنكم قبلتم الاكتفاء بأن يكون النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة إنجليزيًا ، فقال لا يمكن ذلك ، وهذه مسألة لا تقبل المناقشة ، وما أردنا بوضع هذا المشروع أن تتناقشوا فى أساساته التي هى غير قابلة للمناقشة ، بل هى إما أن تُقبل أو تُترك ، ولا وجه للمناقشة فيها بحال من الأحوال فسكت ، ثم تكلم بالإنجليزية مع عدلى باشا ، ودعانى بعد ذلك للكلام ، وإبداء ما عندى من الملحوظات .فقلت ما دام الأمر بالقبول والترك ، فليس عندى ما أقوله ، فعاد للكلام بالإنجليزية مع عدلى باشا بضع دقائق ، وأخيرًا قام وانصرفنا على فتور تام ، وتخلف عدلى باشا بإشارته عنى بضع دقائق ، وعقب عودتنا حضر مستر/ ولرند مستفهمًا عما جرى ، فرويته (ص٢٠٧٣) إجمالاً له ، وقلت بما إننا حضرنا للكلام مع لجنة ملنر وهى لا تريد الكلام ، لزم أن نسافر لأننا لسنا هنا إلا للمناقشة معها ، فإذا لم يكن سبيل للمناقشة ، فلا وجه للإقامة ، فتكلم كثيرا فى شأن البقاء ، وأخيرًا انصرف ، وقلت لإخوانى أن يتدبروا فى الأمر وأنه لا بد من السفر فى أقرب وقت ، وإنى معهم فى كل ما يقررونه إلا فى البقاء ، فإنى قد عزمت على السفر لا محالة .

وهذا هو المشروع

(وصحح بعد التعديل الأخير) .

---

(١) الأمر العالى .

مذكرة

بما أوصلت إليه المحادثات فى لندن بين اللورد ملنر وأعضاء لجنته . وسعد باشا زغلول والوفد المصرى

١ - لوضع استقلال مصر على أساس متين ودائم ، من الضرورى أن تحدد بدقة العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر ، كما أن الامتيازات التى تتمتع بها الدول صاحبة الامتيازات ، يجب أن تحرر بحيث تكون أقل إضرارًا بمصالح البلاد .

٢ - لا يمكن تحقيق هذين الغرضين بدون مفاوضات أخرى يقوم بها ممثلون معتمدون من الحكومتين البريطانية والمصرية من جهة ، ومفاوضات بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات من جهة أخرى ، وتجرى هذه المفاوضات للوصول إلى اتفاقات نهائية على القواعد الآتية :

٣ - (أ) أما فيما بين مصر وبريطانيا العظمى فتعقد معاهدة تعترف فيها بريطانيا العظمى باستقلال مصر بصفتها حكومة ملوكية دستورية ذات أنظمة نيابية ، وتمنح مصر بريطانبا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخصوصية ، (ص٢٠٧٤) والحقوق التى تساعدها على تقديم / الضمانات اللازمة للدول الأجنبية لتحصل على تنازلها عن حقوقها الامتيازية .

(ب) فى نفس المعاهدة يبرم تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد به بريطانيا أن تساعد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر فى حالة الحرب (حتى إذا لم تكن سلامة أرضها مهددة) أن تقدم لبريطانيا العظمى كل المساعدة التى تستطيع تقديمها داخل حدودها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومحطات طيرانها وطرق مواصلاتها للأغراض الحربية .

٤ - وهذه المعاهدة تحتوى الأحكام الآتية :

(أ) تتمتع مصر بحق التمثيل لدى الدول الأجنبية ، وفى حالة ما إذا لم يوجد معتمد مصرى تَكِلُ الحكومة المصرية مصالحها لرعاية ممثل إنجلترا ، وتتعهد مصر

ألا تعاكس فى الممالك الأجنبية السياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى ، وألا تدخل فى اتفاق مع دولة أجنبية يضر بالمصالح البريطانية .

(ب) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية المواصلات الإمبراطورية ، ولا يكون لهذه القوة بحال من الأحوال صفة احتلال عسكرى ، ولا يترتب عليها الإضرار بحقوق الحكومة المصرية .

أما المواضع التى تقيم فيها هذه القوة ، والترتيبات اللازمة ، فإنها تتعين فى اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

(جـ) تعين مصر (باتفاقها مع حكومة جلالة الملك) مستشارًا / ماليًا تكون (ص٢٠٧٥) له سلطة صندوق الدين المالية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى تريد استشارته فيها .

(د) تعين مصر (باتفاقها مع حكومة جلالة الملك) موظفًا فى وزارة الحقانية ، ليراقب تنفيذ القوانين الماسة بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى تريد استشارته فيها ، فيما يختص بسير القانون والنظام على الوجه المرغوب .

(هـ) بالنظر للتغيير المنتظر من تحويل الحقوق التى تتمتع بها الحكومات المختلفة تحت نظام الامتيازات إلى حكومة جلالة الملك ، تعترف مصر بحق إنجلترا فى التداخل بواسطة مندوبها فى مصر لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب . وتتعهد بريطانيا من جهة أخرى ألا تستعمل هذا الحق إلا فى القوانين التى يميز فيها بين المصريين والأجانب فى مسألة الضرائب ، أو فى القوانين التى لا تتفق مع المبادئ العامة فى الدول الممتازة[1] .

(و) نظرًا للعلاقة الخاصة بين بريطانيا العظمى ومصر الناشئة عن هذه المحالفة ، يُعطى المعتمد البريطانى مكانة خاصة في مصر ، ويكون مقدمًا على سائر الممثلين .

---

(١) أى : صاحبة الامتيازات .

(ز) الضباط البريطانيون والأجانب ، والموظفون الإداريون الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل تنفيذ هذه المعاهدة ، يمكن أن تنتهى علاقتهم بها بناءً على رغبتهم أنفسهم ، أو بناءً على رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت فى بحر سنتين من تنفيذ هذه المعاهدة ، أما المعاش أو المكافأة التى تمنح للموظفين المنفصلين ، بناءً على هذه المادة زيادة على ما يستحقونه بموجب القوانين الحالية ، تعتبر فى المعاهدة .

(ص٢٠٧٦) ٥ – تعرض هذه المعاهدة على الجمعية الوطنية[1] للموافقة عليها ، ولكن لا تدخل فى دائرة التنفيذ ، إلا بعد موافقة الدول الأجنبية على إلغاء محاكمها القنصلية والديكريتو القاضى بإعادة ترتيب المحاكم المتخلطة .

٦ – تُكلف هذه الجمعية بوضع قانون نظامى جديد تسير حسب نصوص الحكومة المصرية فى المستقبل ، وهذا القانون يشمل نصوصًا بمسئولية الوزراء أمام الهيئة التشريعية ، وبالحرية الدينية لجميع الأشخاص ، وحماية حقوق الأجانب .

٧ – وأما التغييرات اللازمة فى نظام الامتيازات ، فيتوصل إليها باتفاقات تعقدها بريطانيا العظمى مع الدول المختلفة صاحبات الامتيازات ، وتتضمن هذه الاتفاقات إلغاء المحاكم القنصلية حتى يسهل بذلك إعادة تنظيم المحاكم المختلطة وتوسيع سلطتها .

٨ – وهذه الاتفاقات يكون من مقتضاها أن تنتقل لحكومة جلالة الملك كل الحقوق التى كانت للحكومات الأجنبية سابقا بمقتضى نظام الامتيازات ، وتحتوى كذلك النصوص الآتية :

أ – لا يكون هناك أى تفريق (تمييز) ضار بالأجانب الذين توافق حكومتهم على إلغاء المحاكم القنصلية . بل هؤلاء الأجانب يتمتعون بنفس المعاملة التي يعامل بها البريطانيون .

---

(١) المقصود : الجمعية التشريعية .

ب - قانون الجنسية المصرية يؤسس علي قاعدة النسب Jus Sanguinis ، بمعنى أن أولاد الأجانب الموجودين / فى مصر يتبعون جنسية آبائهم ولا يعتبرون (ص٢٠٧٧) رعايا مصرية .

جـ - قناصل الدول الأجنبية تعاملهم مصر على النظام الذى يعاملون به فى إنجلترا .

د - المعاهدة الحالية والاتفاقات التي عقدتها مصر فى مسائل التجارة والملاحة والبريد والتلغراف تبقى نافذة الإجراء ، والاتفاقات المعقودة بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية ذات الشأن فى المسائل التي يمسها إلغاء المحاكم القنصلية ، مثل قانون تسليم المجرمين (Extradition) وتسليم البحارة الهاربين . . . إلخ ، وكذلك المعاهدات السياسية بين أمتين أو أكثر مثل اتفاقات التحكيم والاتفاقات الأخرى الخاصة بالحروب ،كل هذه تعمل بها مصر إلى حين أن تعمل اتفاقات خاصة بهذه الشئون ، تكون هى طرفًا فيها .

(هـ)حرية إبقاء المدارس ، وتعليم لغة الدول الأجنبية ذات الشأن يصير ضمانهما ؛ على شريطة أن تكون هذه المدارس خاضعة من كل وجه للقوانين السارية فى مصر على المدارس الأوروبية عمومًا .

(و) تضمن حرية بقاء أو تأسيس أى معهد دينى أو خيرى مثل المستشفيات . . . إلخ . ، وتنص المعاهدة كذلك على التغييرات اللازمة لصندوق الدين ، وإلغاء العنصر الدولى فى مجلس صحة إسكندرية .

٩ - تصدر الحكومة المصرية ما يلزم من الديكريتات التي تستتبعها الاتفاقات المشار إليها التى تحصل بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية . وسيصدر فى الوقت عينه / قانون يصدق على جميع الإجراءات التشريعية والإدارية (ص٢٠٧٨) والقضائية التى اتخذت تحت الأحكام العرفية .

١٠ - ينص فى قوانين إعادة ترتيب المحاكم المختلطة على منح هذه المحاكم كل الاختصاص القضائى الذى كان للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ولا يمس ذلك بالاختصاص القضائى للمحاكم الأهلية .

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى مادة ٣ ، ترسل بريطانيا شروطها إلى الدول الأجنبيـة ، وتؤيد بريطانيا العظمى طلب مصر فى دخولها عضـوًا فى جمعية الأمم .

١٤ أغسطس

فى الساعة ١حضر عدلى باشا ومعه مستر ولرند ، وقال الأخير إن اللورد ملنر يرغب فى مقابلتك ، قلت إنى مسافر غدًا ، وإنى مستعد للمقابلة إلى الساعة ١٠ من صبيحة الغد ، قال ولكنه لم يحدد موعدًا ، وألح فى البقاء غدًا لمقابلته ، فأجبت طلبه ، وأكدت بأنى لا بد أن أسافر بعد غد ، وأنى خصصت الغد له ، وانتظر موعد المقابلة فانصرف على ذلك .

فى ١٥ منه[1]

(ص٢٢٨٧)

قابلت يوم ١٣ منه فى الساعة ٤,٣٠ اللورد ملنر بوزارة المستعمرات بناء على دعوة منه بالكتابة ، وكنت مع عدلى باشا فقالها : نحن فى الوزارة أيضًا ، فأحدثت هذه الجملة فى نفسى نوعًا من الأثر السيىء ، لأني أخذت منها أن هذه آخر مرة للقائنا ، مع أن المنتظر أنها تكون مقدمة للاجتماع به وبأعضاء لجنته لمبادلة الآراء فى المذكرة التى بعث بها إلينا ، ولما استقر بنا المجلس ، قال إليك الطريقة التى نريد الجرى عليها ، فكتب ورقة منَّا ومنكم تتضمن ما تم الاتفاق عليه بيننا ثم يبقى ما فيها مكتومًا حتى أقدم تقرير لجنتى للحكومة وتعلنه ، وسيكون هذا التقرير مشتملاً على مواد ذلك الاتفاق ، قلت هذا حسن ، ولكن كيف يمكن لنا أن نكتم الأمر على كون أمتنا ستعلم بانتهاء المفاوضات ، فلا بد من إيقافها على ما انتهت إليه .

(ص٢٢٨٨) وبناء على ذلك حصل الاتفاق /على أن يذاع تأجيل المفاوضات الآن ، ولا تعلن نتيجتها حتى يعلن التقرير ، قلت ويلزم بناءً على ذلك تعيين وزارة الثقة حتى تنهى الأمور للحالة الجديدة ، فقال إن هذه مسألة أخرى ، قلت إنى أوردتها

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

لأنها متعلقة بالطريقة التى ينبغي الجرى عليها . قال إن هذا الأمر يهمنا إذ لا بد من أن يتغير المندوب السامى والوزارة ، والأمر فى ذلك راجع لنا نحن ، قلت وهو يهمنا ، لأننا لا يمكننا أن نؤيد اتفاقًا تعرضه وزارة غير موثوق بها معنا . قال سوف ننظر فى ذلك ، ولكنه كان يتكلم مغمضًا عينه مشتدًا فى لهجته .

ثم قال إن فى مصر أناساً وإن كانوا قليلين لا يحبون نجاح مفاوضتنا ويسعون فى عرقلتها . قلت هذا لا شك فيه ومن ضمن وسائلهم القضية الحاضرة ، قال هذا محتمل جدا ، قلت إن هذه من أسوأ الطرق والوسائل ، قال إن هذا لا يهمنا هنا واللازم أن نشغل شغلنا ، قلت إنى وزملائى هنا بصفة نواب عن أمة لا عن حكومة فما يقع على الأمة يقع علينا أثره .

ثم قال وما تريد أن تبديه على مذكرتنا ، قلت إن مسألة القوة العسكرية التى يراد وضعها صعبة علينا ، وإذا كان لا بد من قوة فى مكان معين لحفظ مصالحهم فنحن نتكفل بذلك على حسابنا ولا تتكلفون أنتم شيئًا ، ومن حيث إننا حلفاء فإننا يسرنا كثيرًا أن نقدم لكم هذه الخدمة وأن تقبلوها منا ، قال إننا نريد أن نكون ضيوفكم الأولياء ، قلت إن جزيرة[1] سيناء يمكن أن نعدها لمشروعكم وهو مكان فى غاية الاتساع ، قال إننا لا نبحث عن أرض فعندنا منها الكثير ولكن نبحث عن شيء آخر وهذه مسألة لا يمكن التنازل عنها (. . .)[2] إلى مسألة أخرى ، قلت هل تأجل البحث فيها؟ قال لا ولا تحتمل المناقشة لأنها من الأساسات التى لا نقبل مناقشة فيها .

قلت إن مسألة تعليق تنفيذ النظامات الداخلية المختصة بمصر على تنفيذ الأوامر المتعلقة بالمحاكم المختلطة ليس له مبرر ، لأن مصر بإعطائها الحقوق التى تمكن إنجلترا من استرضاء الدول قد عملت كل واجب عليها ، فإذا لم تقبل الدول أو تأخرت فى إعطاء قبولها فلا يصح أن يكون ذلك ضارًا بمصر ، فقال إن الاستقلال هوس على حلول إنجلترا محل الدول ، فإذا لم يوضع هذا الأساس فلا يقوم هذا الاستقلال .

(١) شبه جزيرة .
(٢) كلمة غير مقروءة .

قال وأيضـا قلت إن وجود مـوظف إنجليـزي فى نظارة الحقـانية حـصل الكلام فـيهـا ، وعـرضت أن يكون النائب العـمـومى إنجليـزيًا ، وشعـرنا أن مـا عرضنا وصل مـحل القـبـول ، قـال إن وجـوده ضـرورى وإن الذى وصـفناه فى تلك المـذكـرة من الأساسات لا يقبل المناقشة أصلا ، فإما أن يقبل كله أو يترك كله ، قال هذا نوع من الحدة ، فسكت ثم تكلم مع عدلى بالإنجليزية وأطال نوعًا حتى حدثت نفسى بالانصراف . ولكنى تغلبت على هذا الشعور ، وبعد ذلك وما نريد أيضًا أن نبديه ، قلت ما دمت تقول إن هذا إما يقبل أو يرفض فلا شيء عندى لأقوله ، فاستمر فى (ص٢٢٨٩) الكلام بالإنجليـزية مع عـدلى وعـاودنى / ذلك الشعـور وتلك الفكرة ثم قـام وقـمنا وانصرفت ، وحجز عدلي بضع دقائق .

فنزلنا وركبنا العربة من غير كلام ، ولم يقل لى صاحبي ماذا كان يقوله له أولاً وأخيرًا . فاجتمع عدلى مع لطفى ومحمد محمود وغيرهما من أعضاء الوفد حتى قضيت من الأدب حاجة وخرجت عليهم فحكيت كل مـا حصل ، وقلت الرأى عندى أن نسلم وأن نكتب إليه أننا لا يسعنا بإزاء هذه الحالة إلا استئذان فى السفر لاستشارة موكلينا ، فقال عدلى مع الأولين وعبد العزيز بك واختلفوا مع محمد علي ، وربما مع غيرهم طويلاً ، ثم عاد عدلى واستأذن وخرج ثم حضر مستر ولرند الأعرج فقال ماذا تم؟ فحكيت له ما حصل لهدف ، وقلت إنى سأسافر ، فقال لا ولا بد من التمهل . وفى الأثناء عاد عدلى ومكث إلى قرب الساعة ٨ وانصرف مع الأعرج ، أما الأعضاء فحضروا ولم يبدوا رأيا وطلبوا نظرة إلى تفكر وتأمل قلت كذلك وانصرفوا .

وفى السـاعـة ١ أمس حـضـر عـدلى مـع الأعـرج فـعرضت عليهـمـا الغـداء عندي ، فـاعتـذر عدلى ثم قـبل بعـد شىء من الإلحـاح ، وقـال ولرند إن اللورد ملنر يريد أن نقابله للاتفاق معه على طريقة المفاوضة ، قلت إنى مستعد لمقابلته ، وقد كنت عزمت غدا على السفر ، ولكنى أبقى غدا لأكون تحت تصرفه ، ولكن سأسافر بعد غد وكررت ذلك عليه ، فقال وما هى النقط التى تريد تقديمها فى المشروع؟ ، فقلت هى مسألة القوة العسكرية ، وتعليق تبعية النظامات الداخلية على قبول

الدول لنيابة إنجلترا عنها فى الامتيازات والموظفين فى الحقانية ، والتمثيل الخارجى ، وإلغاء الحماية ، وقلت إذا حصل تعديل هذه المسائل ، كان المشروع قابلاً لأن يعرضه الوفد على الجمعية التشريعية ، ولكنه غير صالح للعرض بدونها .

وكان عدلى حاضرًا هو وبعض الأعضاء ، وبعد ذلك انصرفوا جميعًا ، ثم عاد منهم جماعة وكنت ذهبت لقضاء حاجة ، ولكنهم انصرفوا قبل عودتى إلا واصف غالى الذى قال لى إنى أنا الذى صرفتهم وأنابوا عنهم مكباتى فيما قلته للأعرج ، ثم حضر مكباتى متشررًا سألنى سؤال السيد لعبده أو الحاكم لمحكومه كيف أنى أبديت تلك الملاحظات للأعرج من غير علم الوفد بها؟ فقلت إنها ملاحظات قررها الوفد ، قال ولكنك إذا أحد الأعضاء قال شيئا من غير كلامك تغضب ، قلت نعم ولكن ما قلته هو باطلاع الوفد ، وعلى ذلك ماذا تريد؟ قال إن هذا لا يصح ، قلت قد أخطأت واعتذر عن خطئى ، قال ولكن إذا لم يكن يصح ، قلت وماذا تريد بعد ذلك؟ إن كان ذلك لا يوافقكم فخلوا الكتابة منه ، فانصرف ، وقال واصف إن الأمر ليس كما قال المكباتى ، بل الأمر هو أنك قلت للأعرج إن المشروع بعد قبول هذه الملاحظات يكون قابلاً للعرض على الوفد وبدونها غير قابل ، لأنهم يقولون إنه بها مقبول وهم بمضمونه وبغيرها يكون قابلا للعرض ، قلت لا خطر / ولم أفوت (ص٢٢٩٠) عليهم نفعًا ، فما على الذين يريدون قبوله إلا أن يقبلوه ، والقوم يتقبلون منهم ذلك بالأحضان ، وما فعلت إلا ما يوافق الكرامة واستغربت جداً من هذه .

ثم حضروا وفى مقدمتهم حمد باشا فقلت : ما الخبر؟ قال : الخبر كثيرا قلت : ماذا ؟ فأعاد إلىَّ ما رواه واصف ، قلت الأمر سهل هين ، إن كنتم مع قبول تلك الملاحظات تمضون عليه فهذا شأنكم ولا حجر على حريتكم ، قال قائل منهم ورأيك أنت قلت إنى لا أقبله ، ولا أمضيه قالوا كيف؟ أتخالف الاجتماع؟ قلت نعم أخالف كل اجتماع فى كل مسألة أساسية ، وهذه من أخص المسائل الأساسية ، فلا أطيع فيها غير صوت ضميرى ، قالوا ولكن مبدأ التضامن ماذا تصنع فيه؟ قلت لا تضامن مطلقًا فى مخالفة الأساس ، ولا أتضامن مطلقًا فى هذا ، وما تقدرون عليه فلكم فعله من محاكمة فاحكموا أو تأديب فأدبوا أو رفت فارفتوا ،

ولكن شيئًا واحدا لا يمكنكم وهو أن تقهروني على الإمضاء ، فإن هذا ليس في استطاعتكم وما أقيد حرية أحد منكم ، ولا أسمح لواحد من خلق الله أن يتعدى على حريتي في اعتقادي ، وافعلوا ما شئتم وقولوا ما شئتم .

وأردت أن استشهد بعدلي فيما قلت لولرند من أن الوفد يعرض المشروع إذا تعدل ، فقال ثم يؤيده ، قلت لا تشدد في التنصيص فإنه مضر أحيانًا ، وألححت على عدلي في أن يقول ما حصل أمامه فلم يحك ، وصدق على قولي بطريقة غير واضحة ، فاستغربت وفهمت أن له في المسألة يدًا .

ثم حضر عبد العزيز فهمي وعرض عليَّ تلك الملاحظات منقحة فأقررتها ، بعد أن عدلت فيها ما يختص بالنائب العمومي فحذفته ، وما يختص بالحماية فاعتبرتها لاغية بعد تصديق الدول ، ثم حضر كل من لطفي ومحمد محمود وآخرون لا أتذكرهم ، وكانوا خاضعين يتملقون ، قلت إني لا أريد أتاجر برأيي ولا أفاخر بعملي ، ولكن أريد أن تُحترم عقيدتي وما أنا بالمريد انشقاقًا ، ولكني أريد الخير لبلادنا ، فأينما كان الخير فهناك كبش ، فشكروا وانصرفوا ، وقال لطفي عند انصرافهم إنك أستاذنا ، قلت إن لكم أساتذة كثيرين ، وبلغني أنه قابل بعد ذلك مكباتي فقال إننا نريد أن نسهل على الرئيس طريق الهرب .

ثم جاء عدلي اليوم ١٥ منه وقال إنه كان عند ملنر وإنه تناقش معه في الملاحظات ، ويظهر أنه ربما قبل بعضها ، وأنه يريد أن يزورك اليوم لوداعك في الساعة ٤ بعد الظهر ، فقلت حبا وكرامة ، ثم اتفقت معه ومع الأعضاء / على أن (ص٢٢٩١) يقال إن المفاوضة تأجلت لاستشارات ومخابرات لازمة للطرفين ، قال عدلي ولورد ملنر يرغب أن يقول إنها سارت لغاية الآن على طريقة راضية قلت كذلك ، واتفق الكل على تعيين بعض الأعضاء للسفر إلى مصر لأجل استشارة ذوي الرأي ، خصوصًا أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية[1] في المشروع المعروض علينا ، ويستطلعون آراءهم فيه .

---

(١) المقصود : مجالس المديريات .

ومال الأغلب إلى تعيين العدد الذى يسافر ، وذهب لطفى إلى أنه يلزم أن يكون كل الأعضاء ما عدا الرئيس ، كما أبدى هذا الرأي فيمن يسافر غدا ، حيث قال الرئيس وحده ثم انحط الرأى على أن يكونوا خمسة ، وأن يختص الأعضاء لانتخاب من يسافر وكان عبد العزيز أول من قال إنه يلزمه السفر ، فقال (...)[1] ومكباتى وعلي ماهر ، فقال لطفى وأنا قلت بذلك قال ومحمد علي كذلك يريد ، قلت إن السفر لا يصح أن يكون بالإرادة بل بقرار الوفد ، والذى يريد أن يعود من نفسه لا يكون مندوبًا عن الوفد ، فاكفهر وجه لطفى ، وعلت غيرة الحقد على وجه عبد العزيز ، وأخيرًا انصرفوا لكى يتداولوا فيمن يسافر فانحط رأيهم على أن يسافر كل من محمد محمود ولطفى ومكباتى وماهر ثم انصرفوا .

فى الساعة ٤ بعد الظهر حضر لورد ملنر وتبعه عدلى ثم الأعرج ، وبعد كلام فى الصحة والراحة قال ماذا تريد أن تذيع الصحف عن سفرك؟ قلت أريد أن أقول إن المفاوضات تأجلت لمخابرات واستشارات لازمة للطرفين ، فقال هذا حسن وألا ترى أن تضيف أيضًا أن المفاوضات جرت لغاية الآن على طريقة حسنة؟ قلت لا مانع من ذلك ، قال وقد كتبت لمصر وكتب أيضًا بهذا المعنى قلت عظيم جداً ، وإنى أتعشم أن الملاحظات التى عرضها عليك عدلى باشا تحوز قبولا ، قال لا أظن أن تقبل كلها ، قلت إن كل من لاقيته هنا من أول حضورى يقول إنك أنت الرجل الذى يمكن أن تحل هذه المسألة ، قال إن قدرتى محددة ، قلت ولكن لا حد لنفوذك ، قال لى نفوذ حقيقية واسعة ، قلت وعلى مقدار سعة هذا النفوذ وقعت مطالبنا ، قال سأفعل جهدى ورغب أن نكون على اتصال دائم ، فوعدته أن أبعث إليه على الدوام بعنوانى ، ثم قال وبعد ذلك ماذا يكون؟ قلت يذهب بعض أعضاء الوفد للاستشارة ونرجو أن لا يضايقهم أحد ، قال على شرط أن يعقدوا مجاميع للخطابة قلت لا محل لها ، ولكنهم يستشيرون الجماعات جماعة جماعة ، قال كذلك ، وأشار إلى أن فى مصر نوعًا لا يودون نجاح المفاوضات ، قلت وينتظرون بفارغ الصبر انقطاعها ليصلوها هم ، قال : نعم ، وقال إنه سيقضى هذه الفترة فى

(١) كلمة غير مقروءة .

(ص٢٢٩٢) الريف ، وأنه سيقدم تقريره في أواخر سبتمبر ، ويتكلم عن / الوفد حسب ما يكون منه من قبول أو رفض ، ويطلعني على ما يقول قبل قوله ، وأشار إلى أن هذا التقرير يبقى بعض أسابيع في يد الحكومة قبل إذاعته ، وانصرف مودعًا لغاية الأسانسير .

في الصباح زارني الأمير محمد علي وأظهر عدم الرضا عن مسألة الامتيازات واستأذنته في أن أسافر غدًا . بعد انصراف ملنر حضر الأعضاء وقصصت عليهم ما جرى وكتبت تلغرافًا بالنص الآتي :

(جرت المفاوضات لغاية الآن على طريقة راضية ، وتأجل إتمامها لاستشارات ومخابرات ضرورية للطرفين ، واستحسنت أن نعود إلى فرنسا لتمضية هذه المدة فيها ، والصاحبان كانا كل هذه المدة صامتين ، وكان لطفي كأنه فقد عزيزًا لديه ، واتفقنا على أن نكون في باريس يوم الخميس القادم وكذلك عدلي ، ولا أدري السبب لهذا الكدر الذي ألم بهما ، وقد سهر معي واصف وحضر حمد ومكباتي قليلاً) .

(ص٢٠٧٨) ١٥ أغسطس[1]

حضر عدلي باشا في الساعة ٢ بعد الظهر ، وكان عند ملنر من الساعة ١٢ ، فقال إن ملنر سيحضر لزيارتك ووداعك اليوم في الساعة ٤ ، وهو يريد الاتفاق على كيفية الانصراف ، وكنا اتفقنا مع الإخوان قبلاً ، أن يكون الانصراف لا غضبًا ولا
(ص٢٠٧٩) إدبارًا ، بل لعذر مقبول ، وأحسن الأعذار ما / كان حقيقيًا ، وهو أننا نريد استشارة ذوي الرأي من الأمة في ذلك المشروع الذي لم نوافق عليه لاشتماله على ما هو خارج تحت حدود توكيلنا ، وأضاف عدلي باشا أنه تكلم معه في بعض الملحوظات التي كنا أبديناها له في هذا المشروع ، وظهر له أنه من الممكن أن يقبل بعضها .

وفي الساعة ٤ حضر اللورد ملنر ، وبعد هنيهة عدلي باشا ، ثم مستر ولرند ، فقال جنابه بعد الكلام في الصحة والهواء ، ما الذي عزمت أن تذيعه عن سبب

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

انصراف الوفد ، قلت إنى أريد أن أبعث إلى مصر بأن المفاوضة تأجلت لبعض مخابرات واستشارات ضرورية ، قال هذا حسن وفى محله . ولكن ألا تستحسن أن تضيف إلى هذا أن المخابرات جرت للآن على طريقة راضية ، قلت لا بأس من ذلك ، ولى أمل فى أن الملحوظات التى عرضها على جنابك عدلى باشا تحل لديك محل القبول ، وأنت كما سمعنا عند قدومنا من كل عارف بك أقدر رجل على حل مثل هذه الصعوبة ، فقال إن قدرتى محدودة ، ومن الأشياء ما لايمكن تحقيقه ، ثم فهمنا منه أن تقريره سيقدمه فى أواخر سبتمبر القادم ، وأنه سيشتمل على ذلك المشروع وعلى ما يكون منا بعد الاستشارة التى نقدم بها من رفض أو قبول . قلت إن قبول الملحوظات المعروفة مما يبعث الأمل فى قبوله . وقال إنى أريد أن أكون فى اتصال دائم معك ، ومع عدلى باشا مدة هذه الفترة ، قلت كذلك ثم انصرف .

واجتمع بعد ذلك الأعضاء وعرضت عليهم ملخص ما جرى بينى وبينه فأقروه ، واتفقنا أن نسافر أنا وسنوت بك حنا وواصف بك غالى غدًا الساعة ١١ ، وأن الباقين يسافرون بعدنا كلٌ فى اليوم الذى يريده ، لغاية يوم الأربعاء القادم ، بحيث يتكامل عددهم فى باريس يوم الخميس ، وكذلك عدلى باشا . كما تقرر أن يتوجه كل من محمد باشا محمود وعبداللطيف بك المكباتى ولطفى / بك السيد (ص٢٠٨٠) وعلى بك ماهر إلى مصر لاستشارة ذوى الرأي فى المشروع السالف ذكره ، وعلى الخصوص أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات ، ورجوتهم ألا يبدوا شيئا عن رأيى إذا سئلوا عنه لأن الذى نريده هو معرفة آرائهم لا أن نعرفهم بآرائنا ، حتى لا يكون من جهتنا أدنى تأثير فيهم ، وإنما يلزم بيان جميع الحقائق لهم كما نعرفها ، وهم ينظرون فى الأمر بحسب ما ترشدهم إليه عقولهم .

هذا نص مشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى للجنة اللورد ملنر فى يوم ١٧ يولية سنة ١٩٢٠ ، والوفد مصمم على التمسك به إلا فيما يتعلق بمقدار المدد الموافقة بها بعض الأحكام .

المادة ١ : تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى . وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وتكون دولة ملوكية ذات نظام دستورى .

المـادة ٢ : تجلى بريطانيـا العظمى جنودها عن القطر المـصـرى فى ظرف (. . .)[1] من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

٣ - عند اسـتـعـمـال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم بإحسان معاملتهم بالكيفية الآتية :

فى غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية ، أو للعجز الجسمانى عن / العمل ، (ص٢٠٨١) أو بمقتضى حكم تأديبى ، أو لانتهاء المدة المحددة فى عقد الاستخدام ، يعطى للموظف تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة . ويمنح هذا التعويض أيضًا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة ٤ : تخفيفًا لمضار الامتيازات إلى حين إلغائها ، تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات ؛ يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمها بالكيفية الآتية :

١ - الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

٢ - كافة القوانين الأخرى التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات ، إلا بموافقة الدول أو بقرار الموافقة صادر من الهيئة التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة ، أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة لتصير نافذة عليهم بمقتضى ديكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ، ما لم تحصل معارضة

(١) لم يذكر المدة .

فى بريطانيا العظمى تبلغ إلى وزير الخارجية المصرية فى ظرف (. . .)[1] من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية .

ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكامًا لا نظير لها فى أى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات ، أو كان قانونًا ماليًا ، كأن تكون الضريبة التى يأمر بها ، لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب . وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة بنئ هذه المعارضة ، فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيها .

المادة ٥ : فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية ، وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم فى الجنايات / والجنح إلى المحكمة المختلطة ؛ تقبل مصر أن تعين (ص٢٠٨٢) أحد رجال القانون من التبعة الإنجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .

المادة ٦ : تقرر الحكومة البريطانية ، أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى ١٥ سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها ، بسبب ما للأجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء ، وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة إن اقتضى الحال إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

المادة ٧ : فى حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى ، فإن مصر تعين موظفًا ساميًا تختاره بريطانيا العظمى ، يكون له ما للقومسيون المذكور فى الاختصاصات الآن ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارة والمهمات المالية .

المادة ٨ : لبريطانيا العظمى إن رأت لزومًا أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل فى الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

(١) لم يذكر المدة .

وتحديد هذه المنطقة يحصل فيما بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين عن الطرفين بعدد متساو ، ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لايعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى المداخلة فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ، منفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطةالمخولة لمصر باتفاقية الأستانة[1] المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس .

وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المتعاقدان
(ص٢٠٨٣) الأمر لمعرفة إذا كان استبقاء هذه النقطة لم/ يعد له لزوم ، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم .

المادة ٩ : فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى أن لا تعين نائبا مصريًا عنها لدى أى دولة من الدول ، تعهد بالمصالح المصرية فيها إلى نائب بريطانيا العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرية .

المادة ١٠ : توافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

أ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول .

ب - عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوربية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته من خطر مباشر ، فإن مصر تتعهد بأن تقدم داخل حدودها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيًا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص .

(١) معروفة باسم اتفاقية القسطنطينية .

المادة ١١ : تتعهد مصر فوق ذلك بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدمًا مع بريطانيا العظمى .

المادة ١٢ : هذه المحالفة معقودة لمدة ٣٠ سنة ، في نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

المادة ١٣ : مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة ١٤ : كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى ، يكون ملغيًا لا عمل له .

المادة ١٥ : تودع هذه المعاهدة بسكرتارية جمعية[1] الأمم لتسجيلها بها ، وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها / دولة حرة مستقلة . (ص٢٠٨٤)

المادة ١٦ : يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية والتى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

أغسطس من ١٧ - ٢٠[2]

حضرنا أمس مع سنوت بك حنا وواصف بك غالى ، وأعددت بلاغًا[3] يتلوه المندوبون الأربعة على نواب الأمة وهو بنصه :

«إخواننا الكرام :

نهضت البلاد للمطالبة باستقلالها فى ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم . واجتمع أقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام . ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به إرادتهم ويقتضيه اختيارهم . لا بحسب ما تقتضيه مصلحة الأقوياء . وندبت كل أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها ويسعوا بكل

(١) المقصود : عصبة .
(٢) لم يذكر سعد يوم ١٦ أغسطس .
(٣) هذا البيان أعد وعُرض على أعضاء الوفد فى ٢٠ أغسطس .

الطرق المشروعة للحصول على مطلبها ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى . وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها ، وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون ، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة فغضبت له الغضبة العظمى ، ولقد أمدهم أبناؤها على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم ، وضحوا فى سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال عندهم ، وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام ؛ مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين
(ص٢٠٨٥) الساطعة ، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الإعراض عنه . إذ / أوصدوا أبوابهم دونه ، ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده ، وبعد قليل قرر الاعتراف بالحماية الإنجليزية على مصر ، فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده فى نشر القضية المصرية فى العالم القديم والحديث ، على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الإفهام ، وعرفتها لكثير من الشعوب التى لم يكن لها معرفة بها من قبل ،حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار فى البلاد المتمدنة بالانتصار لها ، والدعوة لإجراء العدل فيها .

فرأت الحكومة الإنجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها ، والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها ، فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها لعلمها بأن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ، ووضع نظام للبلاد فى دائرتها ، وأبت أن تقف منها موقف المسئول من السائل ، وأحالت أمر المفاوضة إلى عهدة وفدها ، فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت ، ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها ، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد . وأرسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه بلونده ، فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد ،حيث صرح لهم بأنه ليس فى مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها ، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لونده للدخول فى المفاوضة ، ولقد باشرناها منذ وصلناها ، ومكثنا نزاولها إلى ١٦ أغسطس .

وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات ، أولها من لجنة ملنر ، ورفضناه بتاتا ، والثانى منا ، ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير ، قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه كله ؛ لأنه تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق عليه مع مصر . بل زاد أن هناك شكًا فى صواب / التساهل فى (ص٢٠٨٦) بعض ما اشتمل عليه ، ولكنا وجدناه مع ذلك معلقًا تنفيذه على غير إرادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا . وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا عنه ، غير أنه نظرًا لاشتماله على منافع لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها ، رأي إخواننا : خروجا من كل عهدة وحرصًا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ألا يَبِتُّوا فيه رسميًا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم . أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأي فيها .

وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى إلى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبداللطيف بك المكباتى ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر ، وويصا بك واصف ، وحافظ بك عفيفى ، ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية ، وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا ، بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضركم وقابلكم ، رأيكم فيه بالرفض أو القبول .

فإذا رفضتم أعلن الوفد رسميًا رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ، ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ، ووضع نظام دستورى للبلاد .

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويكم ، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم ، أمين» .

(ص٢٠٨٧) لم يحضر باقى أعضاء الوفد وعدلى باشا إلا يوم ١٩ أغسطس ، ما عدا محمد بك على ، فإنه تخلف فى لوندره لمرض اعتراه ، وانعقدت جلسة للوفد قبل الظهر بمسكننا حضرها كل الأعضاء الموجودين بباريس إلا محمد على بك للسبب السالف ذكره ، وتلوت عليهم البلاغ السابق إيراده ، فأقروا عليه بالإجماع ، وكان حاضرًا عدلى باشا ، واقترح مكباتى بك أن يعطى كل عضو من المقيمين فى باريس تعويضًا بمقدار ستة آلاف فرنك فى الشهر ، فاستكثرتها ، وتقرر جعل ذلك أربعة آلاف .

وعرض عدلى باشا أن يشتغل كل من عبدالعزيز بك فهمى ومحمد بك على فى مشروع المحاكم المختلطة ، فلم نستحسن ذلك بالإجماع ، ثم ذهبنا فى اليوم عينه إلى ڤيشى[1] .

فى ١٦ منه[2]

(ص٢٢٩٢) اليوم نسافر إلى باريس وأرجو الله أن يكون سفرًا مباركًا ميمونًا ، مقدمة لنجاته من كل خطر يهدد بلادنا وأشخاصنا ، وأن يكون بعده الراحة لنفوسنا والطمأنينة لقلوبنا آمين .

فى يوم ١٦ مساء قدمت اليوم باريس فى الساعة ٧,٣٥ مع (٠٠٠)[3] وسنوت حنا وكامل و دومانى ، ركبت مع سنوت فى مركبة إلى المنزل وواصف وامرأته ثم توجهت إلى ريستوران ملاروج[4] فتعشينا فيه ، وذهبت إلى البيت فوجدت كل شىء مرتبًا ترتيبًا فى غاية الإحكام ومفاتيح الدواليب موضوعة فى أظرف مكتوب عليها الغرفة أو الدواليب التى تفتح أبوابها ، وأخذت بعد ذلك اتفقد أوراقى لأخذ منها ما يلزم وأهمل غيره ، ونمت فى الساعة ١٢ ، ولكنى لم أنم إلا قليلاً ، وكان كل فكرى فى الإخوان وحالتهم من القضية ، وما تنتهي إليه .

(١) كان الذهاب إلى ڤيشى يوم ٢٠ أغسطس ، والسبب أن يستشفى سعد زغلول بمياهها المعدنية .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٣) كلمات غير واضحة .
(٤) أى مولان روج ، وهو أحد الأماكن الترفيهية المشهورة فى باريس .

يوم ١٧ منه

وأصبحت فكتبت بلاغًا لمن نريد استشارتهم وتغديت فى كلاردج ، وحضر محمود صدقى والدكتور علي بك إبراهيم الجراح فمكثا ساعة ونصف ، وحادثتهما فى المشروع فطار فرحًا الدكتور ، وأما محمود فكان يحتقن احتقان الحاقد . وطلبت من الدكتور أن يستطلع طلع إخوانه ويعرض نتيجة آرائهم عليّ إن استطاع فى باريز وإلا كتب إلىّ بها فى فيشى ، وكذلك فعلت فى ١٨ منه مع مصطفى الخولى وعبده البرقوقى الذى تنكر لى أول الأمر ثم عرفنى بنفسه عندما سألته من هو (. . .)[1] وطراف أفندى وحسن فؤاد وصاحب معرض الشرقية ومحمد محمود خليل ، رأيت كل هؤلاء فى أوقات مختلفة وكلهم محب للمشروع ، وقد نقل إلى منهم أو الأغلبية موافقته عليه ، وتلمحت من ذلك أن الناس فى تعب من الحالة الحاضرة وفى تشوق لانتهائها على أى صورة ، ولم يحضر عدلى ولا بقية أعضاء الوفد إلا فى يوم الخميس .

١٩ منه[2]

وردنى تلغراف من ماهر الذى كان تخلف معهم ليحيطني بأخبارهم بأنه تأخر للحصول على الباسبور ، ولم يزد عن ذلك حتى بعد حضوره ، وداخلنى الريب فى إخلاصه ، خصوصًا لأ نى رأيته سباقًا إلى انتقاد ما أفعل ، ومتثاقلاً فى استحسان ما أعمل .

اليوم ١٨ منه

ورد تلغراف من عدلى يقول فيه إنه حاضر يوم الخميس ، وأنى أخبر سينوت حنا فاستغربت من هذا التلغراف / البارد ، وعلى ذلك فقد ذهبت إلى المحطة (ص٢٢٩٣)
للقائه مع المتخلفين ، وفهمت منه أنه لم ينل تعديلاً فى المشروع إلا فى بعض صيغ لا أهمية لها ، إلا فى خصوص النقطة العسكرية ، فإنهم نصوا على أن القوة يتعين محلها فى اتفاق خاص لا محلا منها ، وهو أهم تعديل . ثم تعشينا سوا فى

(١) أسماء غير واضحة .
(٢) عاد سعد زغلول واستكمل سرد أحداث يوم ١٨ منه .

مطعم كلاريدج على مائدة واصف مع حمد باشا الباسل الذى حصل بينى وبينه كلام شديد ، فإنه أخذ يسألنى عن رأيى فى المشروع ، فقلت الأحسن أن لا أبديه ، فقلت إنه مضر ، قال ولماذا تقول ذلك علنًا؟ قلت لا أريد إظهار الخلاف ، قال إن هذا يجب عليك ، قلت لست أنت الذى تعرفنى واجبى ولاحق لك فيه ولا لأى مخلوق كان ، ثم انصرف فاسترسلنا فى الكلام ، وقلت إن هؤلاء قوم لا ذوق فيهم ولا أدب عندهم ولا يعرفون مقامهم ولا مقام غيرهم ، انظر مساعديك القابلين كيف هم ، قال مساعدى ، قلت نعم وهم يعلنون من الآن للوزارة حتى نتأثر ، ثم لم نلبث إلا قليلاً .

وفى اليوم التالى ٢٠ منه حضر كل الأعضاء وألقيت عليهم البلاغ الذى كنت وضعته لأجل أن يلقى على النواب فاستحسنوه ، وأراد عدلى أن يحذف منه عبارة أننا أظهرنا عدم رضانا فى المشروع لملنر ، فلم أقبل ويظهر أنه تأثر وطلب أن يشتغل محمد علي وعبد العزيز فهمى فى مشروع هيرست الآن ، فلم أقبل ووافق الكل تبعًا لعبد العزيز ، ورغب أن لا أتكلم فى الجرائد من الآن ، وأن نعلمه بما نكتبه إلى المندوبين . وتمكن من الحضور إلى المحطة هو وحمد ومحمد محمود والباقى حضروا ، وكان المودعون كثيرين ، وما تحرك القطار من محطة باريز فى الساعة ١٢,١٠ حتى حدث ما حول سيره ساعة وربع ، ولم يحدث بعد ذلك ما يستحق الذكر ، ولاقيت فى المحطة يوسف نحاس ، وقال إن رشدى ينتظرنى فأرسلت معه فى استحضاره ، وسهرت معه وحكيت له على كل شيء حتى حالات عدلى فاستغرب منه ، واستنكر المشروع خصوصًا ما ورد فيه من التعليق والإبهام فى المهام .

ڤيشى ٢١ أغسطس[١] (ص٢٠٨٧)

قدمنا أمس ڤيشى[٢] ، نزلنا بأوتيل ماچستيك ، واتخذنا مسكنا مؤلفا من ثلاث حجرات ولوازمها . وتخصصت غرفة للسكرتارية ، وأخرى للاستقبال والثالثة

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

(٢) زاول سعد زغلول نشاطه فى ڤيشى خلال فترة عمل مندوبى الاستشارة بمصر ، وقد عاد إلى باريس فى ١٦ سبتمبر .

للنوم ، وأجرة الكل ٣٥٠ فرنكا في اليوم ، تخصص منها ١٥٠ على الوفد ، والباقي على مصاريفنا الخاصة .

في يوم ٢١[1] (ص٢٢٩٣)

لم أصنع فيه شيئاً عدى البحث عن حكيم ، لأن الحكيم الذى كنت أعرفه اعتزل العمل لكبر سنه ، وقد دلنى يوسف نحاس على حكيم يدعى ثيرو سيحضر عندى غدا الساعة ٩ صباحاً ، وقابلت بعض الهنود والشوام وأخذوا يهنئونني على ما صادفته من النجاح ، فكنت أتقبل التهانى باسمًا وسهرت مع رشدى ، وكان الكلام أغلبه فى المشروع وهو موافق عليه إلا فيما يختص بالشرط المعلق ، وفى عدلى كان يبدى استغرابًا من سيرته ، وأشرت إليه على ما قاله عدلى إليّ من كونه صرح له بأنه تحت تصرفه فأجاب بصوت متهدج فيه خرفشة الأفكار ، ولكنى رأيت فى تهدجه وخرفشة صوته علامة الصدق ، ورويت له ما نسب عدلى مني إلى يوسف صديق عام ١٩١٤ فاستغرب أيضًا ، وربما لم أكن حكيما فى الكلام معه عن عدلى ، ولكن لعله خير .

فى يوم ٢٢

وردت إليّ تهانى كثيرة على الاستقلال ، وحضر الحكيم وهو شيخ كبير وجيه يحب صناعته ويكثر من الكلام والبيان وما يحتاج إلى القليل من القول يبديه فى الكثير منه ويذهب فى الكثرة إلى حد ممل / وقد أمر بأن آخذ مائتى جرام فى (ص٢٢٩٤) اليوم من ملين الأوتيال على أربع دفعات كل دفعة خمسين جرامًا مرتين فى الصباح بين كل مرة وأختها نصف ساعة على الأقل ، وآخريين فى المساء ، كذلك وطلب تحليل البول .

من ٢٢ - ٢٧ منه[2] (ص٢٠٨٧)

لم يحدث فى أثناء هذه الأيام ما يستحق الذكر ، سوى ورود تلغرافات من

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٦ .

جهات أوروبا ومصر أكثر بالتهانى على العيد الأضحى ، وما أدركناه من النجاح ، وقد نشرت جرائد لوندرة ـ وفى مقدمتها التيمس وجرائد فرنسا ـ كثيرًا من أحكام المشروع تحت عنوان «استقلال مصر» في أغلبها ، ولكنها لم تنشره بتمامه ، خصوصًا الأحكام التى ليست فى صالح مصر . وقد رغب صاحب الأهرام أن يحادثنى فلم أسمح إلا بأن ينشر / العبارة الآتية «إن المشروع لم يكن موافقًا (ص٢٠٨٨) لتوكيلنا ، ولهذا لم يسعنا الموافقة عليه ، وفضل إخواننا قبل رفضه رسميًا استشارة نواب الأمة فيه» .

٢٥ أغسطس

أرسلنا التلغراف الآتى لمحمود باشا سليمان :

«أشكركم أنتم ولجنة الوفد ، وكل الأمة على التهانى ، وقد بذلنا الجهد مستندين على ثقة الأمة واتحادها ، إن الجهاد الوطنى لم يتم للآن . ونحن محتاجون للعمل أيضًا لتحقيق الغاية الوطنية المصرية» .

وأرسلنا التلغراف الآتى كذلك[١] :

فى ٢٣ منه[٢] (ص٢٢٩٤)

حضر رشدى مودعًا ورغبت أن يبقى فلم يقبل ، ويظهر أنه كان يرغب أن ألح عليه ، ولكنى لم أفعل ، لأنى خشيت أن تكون عاقبتى معه كعاقبتى مع عدلى ، وهو يُظهر الزهد فى الوزارة وحب العزلة ، ولكنى لم أرتح إلى ما يبديه من ذلك لأني لا أركن إلى تصديقه ، ورأيت أحمد يحيى باشا ، وهو ثقيل ، وسابا باشا وحسين واصف باشا (...)[٣] وغيرهم من المصريين فى فيشي ، وقد أخذ منى تقلا صاحب الأهرام محادثة بأني لم أقبل المشروع ، ولكن إخوانى رأوا عرضه على الأمة .

---

(١) لم يكتب سعد زغلول التلغراف ، وانتقل إلى أحداث يوم ٣١ أغسطس التى سيأتى ذكرها فى حينها .
(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٣) اسم غير واضح .

(ص٢٢٩٤)

من ٢٤ إلى ٢٩ منه[١]

لم يحدث شيء يستحق الإثبات غير كثرة ورود تلغرافات من جهات مصر وأوروبا بالتهانى على ما نالت مصر على يدىْ ، ومن بينها تلغراف عظيم من أمين الرافعى ومحمود سليمان وإبراهيم سعيد وإسماعيل صدقى وغيرهم ، وقد وردت على أغلبها . وفى ٢٥ منه ورد تلغراف من أمين الرافعى عن محادثة الأهرام ، فأعدتها إليه وأشرت بأن خياط أعلمني المشروع .

اليوم[٢] وردنى من علي ماهر خطاب مكتوب فى أعلاه أنه سري ، ومضمونه استحسان ما نشرته جرائد لوندن عن المشروع ، وقد كنت كتبت إليه بعدم استحسانه ، وضرورة نشر المشروع ، وكذلك استصواب أن يخرج الوفد عن الحياد بإزاء المشروع إلى تأييده وإرساله للرأى العام وحتى لا يتولى القيادة سواه ، فرددت عليه بأن الأحكم لزوم الحد ، وأنه لاخير فى بقاء يخالف الاعتقاد ، والجواب مكتوب بلهجة قوية وعبارة متينة ، وأخذت من خطاب ماهر المذكور أنه يستعمل معى الدهاء والمكر فوصفه بكونه سريًا ،حتى لا أفهم أنه نتيجة اتفاق بينه وبين زملائه ، وإبهامًا بأنه يخفى أسراره وما هو بسر ، وخشية أن لا يصله جواب قبل أن يبارح باريس . كتبت إليه تلغرافًا بمضمونه تقريبًا ، وطلبت منه أن يرسل إليَّ بعنوانه فى مارسيليا ، وقد كتب من هنا فى تواريخ متقاربة جوابًا إلى كل من عبدالعزيز ومكباتى ولطفى ومحمد محمود ومحمد علي وواصف غالى وسنوت حنا وماهر .

إن السكن الذى نأويه يشمل على حمامين وثلاث أود وأجرته فى اليوم ٣٥٠ فرنكا ، منها ٢٠٠ فرنك عليَّ والباقى على الوفد ، وقد حضر مع قرينتى طاهر اللوزى وقرينته فى اليوم التالى لحضورى ، وكنا نأكل معًا جميعًا ، وأمليته خطابات إلى أمين الرافعى تختص بأعضاء الوفد وسير المفاوضات ، كما كتبت أنا بنفسى خطابًا لكل من نحاس وعفيفى وويصا وواصف ، وكذلك لحافظ عفيفى بأن أعلمته بكثير من مجريات الأحوال .

---

(١) تناول الأحداث حتى يوم ٢٦ أغسطس فقط .

(٢) لم يتم تعيين اليوم .

(ص٢٢٩٥) وفكرى الآن أن لا أشتـغل فى الوفـد وأتخلى عن العـمل لأنى محـتـاج إلى الراحة وأشعـر بتعب عظيم من العمل ، ولقد فسـد ما بيننا من علاقة ، وأفشل ما كان من تضامن ، واختلف الشعور فلم يعد فى الإمكان أن ينتظم العمل ، والإنجليز إنما يريدون التلاعب بنا ، ولا بد أن يقيدوا ما أطلقوه لنا ، وأن يصنعوا فى المعاهدة الموعود بها أمورًا لا نقبلها ولا نستطيع رفضها ، حرصًا على ضياع ما نتوهمه من الفوائد ، ومع ذلك فلا بد أن يحدث أول الأمر اضطراب شديد ، يلزمه أن أكون على قـدر الإمكان بعيـدا عنه ، ولا وسـيلة لذلك إلا الصـحـة ، وبعـبـارة أخـرى الاحتجاج بها .

ولقد كان لطفى عرض على ذلك من قبل فى لوندن ولكنه لم يكن اقتراح الصاحب بل المخرج من أمر يريد الخلاص منه ، وما يقصد به كما شعرت عندما عرضه عليَّ إلا نوعًا من التهديد ، وقد ظهر ذلك فى خطاب علي ماهر المؤرخ ٢٥ أغسطس ، وتلقيته فى ڤيشى فى ٢٦ منه ، وأجبته فى الحال عليه ، بأنى أفضل ترك قيادة لا أعمل فيها حسب اعتقادي ، بل ذلك خير لى ألف مرة ومرة .

غريب أمرى ينفر منى كل من يقترب منى ولا أشعر أنى أريد لأحد سوءا ولا ابتغى شراً ، فلماذا يكون نصيبى هذا النفور؟ إما أن يكون كل الناس خبثاء ، وإما أن أكون أنا الخبيث وحدى ، إن الذين أنعمت عليهم من أهلى والذين ربيتهم صغارا وأعطيتهم كبارا ، وجعلت لهم اسما بين الناس وذكرا حسنا ، أنكروا نعمتى وانقلبوا عداة لى ، وما فعلت شيئا ضدهم إلا كونى ابتعدت عن الدخول فى شأن زواج أحدهم ، لأنهم أظهروا فيه استخفافًا بشأنى ، وشأن قرينتى ، وكفى ذلك لأن يتحولوا أعداء لى يتمنون سقوطى ويعملون عليه ، ويسندون إلى من الآثام ما يعلمون أنى برىء منه سامحهم الله .

وهؤلاء أعضاء الوفد حاسنتهم وجاملتهم ، وفعلت معهم كل ما يفعل الحر الكريم فلم يؤثر فيهم من شىء إلا أن تنكروا لى وانتهزوا أول فرصة لكى يغضوا من كرامتى ويوالوا كل من يقع خلاف بينه وبينى وينصروه علىّ ، وما أنسى لا أنسى وقوف عبد العزيز يستعطفنى لأحذف كلمة من بلاغ إرضاء لعدلى ، بعد أن هفا

هفوة عظيمة فى حقى وفى حقهم ، كما لا أنسى من هذا قوله بضغينة وحقد فى خلوةٍ معى ، أن عدلى من أصدق الناس وطنية وقد خدم بلاده أجل خدمة ، قال ذلك كيدا لى وإرغاما والحاصل أنه لا بد من تغير الحال ؛ لأن البقاء عليها أصبح من المحال .

فى يوم ٢٩ منه

ورد لى اليوم خطاب من مكباتى بأن أغلب أعضاء الوفد من رأى رفض المشروع ، وأن أسلوب البلاغ الذى وضعته يوهم أنى أنا وحدى المنفرد بذلك ، وأن هذا تقرير ربما/ تسوء عقباه فرددت عليه بأنى لا أريد مناقشته الآن فى ذلك ، ولا (ص٢٢٩٦) أحبَّ إلىّ من أن يكون كل الأعضاء رافضين له ، وأن التفريق لا ابتغيه ، ولكنى لا أتغاضى فيما يخالف مبدأ الوفد والتوكيل ، وأن لكل شأنه يعمل على شاكلته ، وربك أعلم بمن هو أضل سبيلا .

لم يرد علي ماهر على خطابى ، وربما كان خطاب مكباتى أثرا من آثار وروده ، ومهما يكن فإنى كلما تقادم العهد كلما استصوبت الانتهاء من هؤلاء الزملاء .

وردني أمس من عدلى باشا ما يفيد استحسانه لعدم مخاطبة ملنر فى نشر مشروع فى الجرائد المصرية ، وفى تحبيذ المشروع والاستناد على الجرائد الإنجليزية فى إشارة ، مسقطا للحماية ، ومؤيدًا للاستقلال ، وفى الاستهانة بشرط التعليق ، وعدم وجه للخوف منه ، فوضعت عليه ردا مفندا لكل ما جاء به ، وأرجأت إرساله لحين لقاء واصف غالى الذى وعد بمقابلتى اليوم هنا .

يشتد البرد هنا يومًا عن يوم وتعصف الأرياح عصفًا شديدًا ، والسكن الذى نقيم فيه لا تدخله الشمس ، والهواء الشمالى البارد يهب عليه كثيرًا ، وقد هممنا بتغييره ووعدنا بغيره ولم يتحقق الوعد . حسب الأوتيل البيضة الواحدة مقلية بفرنكين ، وغالط فى قيمة عشاء فجعله من ٦٠ فرنكا إلى ١٧١ فرنكا ، ولما نوقش فى ذلك قال المدير لعل الأكل كان من غير المرتب .

حضر عندى يوم الخميس الفائت ٢٩ [١] منه كامل تيمور وألفريد عبيد ، واعترض الأول على المشروع بخلع السودان منه ، ولم يرد أن يفهم الأسباب التى أبديتها لإعفائه أو إرجائه وأبى أن ينسب إلى سعيد لصداقته . وأما الثانى فاعترض عليه فيما يختص بنيابة إنجلترا عن الدول فى الامتيازات ، فقال إن رجوع الأمر إليها فى تعيين القضاة للمختلط يسيء الثقة فى القضاء المذكور ، وشعرت بأنهما سعيدان يريدان أن يسوء المشروع على كل حال ومن معنا (...)[٢]حسن راسم فقد قابلته أمس ، فأخبرنى بأنه أصابته نقطة بعد وصوله هنا ، ورأيته يعترض على المشروع بالسودان وإغفاله والتمثيل الخارجى وتقييده ، ولما أظهرت له أن الوفد رفضه وأراد أن يحفظ الحق للأمة فى إبداء الرأى فيه بهت كالذى كفر ، كما بهت من قبله .

وردنى من (...)[٣]خطاب بالفرنساوية يدل على أن أكثرية النبهاء من (...)[٤] تحبذ المشروع وتعتبره فوق ما كان منتظرًا .

فى ٣٠ منه

حضر واصف بك غالى أمس فى نحو الساعة ٥ ، وأخبرنى بأن علي بك ماهر كلفه أن يبدى أخلاصه نحوى واجتهاده فى ذات البين بينى وبين بعض من فى الوفد ضدى ، وأنه إذا تظاهر أحيانا / بما يعارضني ، فذلك لكى لا يساء به (ص٢٢٩٧)
ظن ، فقلت كيف أوفق بين هذا وخطاب بعث به إلّي يطلب أن نؤيد المشروع وكنت أظنه ضده ، فقال واصف لا أعلم ، قلت إنى كنت مملوءاً ثقة به ، ولكن حركاته الأخيرة رابتني ، لأنى رأيته سبّاقًا إلى المفارقة سرّاعًا إلى المعارضة . وفى الخلوة يقدم مثل ذلك العذر ، على أن خطابه المذكور الذى وصفه بالسرى لا يتفق مع ذلك ، ولكنى رغم هذا أظهرت لواصف أن ثقتى به لم تضعف ، ولم أستلم منه لغاية الآن الساعة ٩ صباحًا (...)[٥] جواب خطابى ، ثم قال لى واصف ،

---

(١) يتضح هنا عدم دقة التأريخ ، حيث الأحداث هى خاصة بيوم ٢٩ .
(٢) كلمة غير مقروءة .
(٣) اسم غير واضح .
(٤ ، ٥) كلمتان غير مقروءتين .

وكذلك لطفى بك السيد يبدى إخلاصه ، ويقول إن ما حدث بيننا لا يؤثر شيئا فى ودنا الذى تمكن بيننا منذ ثلاثين سنة ، وإنه استلم خطابى أخيرا وسيرد عليه ، وأخبرنى واصف أن المندوبين سيعملون على تعديل المشروع فى كثير من النقط ، ولكن لطفى يرى التزام الحياد التام ولا يميل إلى التعديل بل إلى التصديق على المشروع برمته ، وأخبرته أن عدلى كان يذهب إلى محل الوفد ، ولكن علي ماهر لا يثق به ولا يفضله على غيره ، وقال لى إن الفقيه الذى استشاره متشدد في الأتعاب ، وأنه تقابل مع موظف بنظارة الخارجية وأراه ملفاً من الورق ، قائلا إن هذا قد أعددناه منذ ثلاثة أشهر ، لكى نواجه به حكومة إنجلترا عندما تطلب منا التصديق على الامتيازات ، ولا نطلب شيئا منها سوى ما فى هذا الملف ، وهذا خاص بمراكش لا بمصر ، ولما رآه واجمًا عقب سماع هذا ، قال ولا بد أن نعطف على مصر فى مساومتنا مع الإنجليز ، ثم أخبرنى واصف هذا أن مسيو (...)[1] مستعد لأن ينشر بجريدته من المشروع ما نريد ، وأنه يعتبره قول المأمول ، وورد لى عن غيره مثل ذلك .

ومن مجموع ما حكاه شعرت منه أنه الآن أميل إلى المشروع منه قبل مفارقتى لباريس ، وأن أقوال مثل هؤلاء الفرنسيين أثرت فيه ، وما أنكرت أهمية المشروع ، ولكنى قلت ولا أزال أقول إنه يحمل فى جوفه عوامل الفناء ، وقد زاده الشرط التعليقى بعدًا عن الحقيقة وأدخله فى الخيال ، فما اشتمل عليه من الفوائد ليس على ذلك التعليق إلا سرابًا يخدع العين مرآه ، ولقد كنت رجعت عن إرسال خطاب عدلى إليه ، ولكن سبق كامل فأرسله ، ولعله خير .

أفكر كثيرًا فيما يكون من شأنى ، وقد اشتد الخلاف بينى وبين بعض الزملاء ، وصرت لا أستطيع معاشرتهم ولا معاملتهم ، كما أننى فقدت كل ثقة بعدلى فماذا يكون من أمرى؟ خطر لى أن أتمارض وانسحب ، وفيه شبه جبن إن لم يكن صوابًا ، وأود أن أعلن عن اتفاقى ، وفيه ارتباك وتقسيم وتخريب ، أو أن أستمر وأرفض العمل مع من أساء ، ولا يسلم من هذا العيب الأخير ، أو أن أساير

(١) اسم غير واضح .

وأصانع وما تعودت المصانعة فى الحيلة ، الله أوسع حيلة وهو خير الماكرين ، وما أريد لنفسي نفعًا ولكن لا أريد لها ضرا ، فهل من السبيل .

(ص٢٢٩٨) هذا اليوم التاسع من بدء الاستشفاء بمياه ڤيشي احتميت فيها حمية غير كاملة ، فقد كنت آكل فى غالبها مطبوخ الفواكه ومقدارًا غير قليل من العيش واللبن فلم ينقطع السكر منى ، وآخر مقدار أظهره بالتحليل أول العلاج كان ٢٥ ، وقد قل هذا المقدار نوعًا على ما أظن ، وسنتحقق من ذلك غدًا .

وردنى أمس من سعيد خطاب يكرر فيه لثالث مرة مسألة أمين وشدة احتياجه للتوظف ولأن أسمح له بذلك ، فلم أفهم من كل هذا إلا أن سعيدا هذا ضعيف متسرع قليل الذوق حتى لا يزن الأشياء بميزانها وليس فيه عزة والغرض الذاتى يعجبه .

وردنى اليوم رد من على ماهر بتاريخ ٢٨ منه فيه شيء من الإخلاص والاضطراب ، وهو يعد بأنه سيكون مع زملائه فى عرض المشروع على الحياد ، إلا إذا رأوا مع إخوانهم فى مصر أن ظروف الأحوال ما يضطرهم إلى الخروج منه ، وأظن أن خطاب مكباتى الوارد أمس أثر من هذا .

ورد عليّ من مكباتى بتاريخ ٢٧ منه خطاب جميل العبارة لطيف الإشارة ليس فيه وقاحة الخطاب الأول ، ولكن أدرى على أسبقية تاريخه تأخر وروده ، ورد عليٌ من لطفى السيد كتاب رقيق ، يعد فيه بالعمل وفق قرار الوفد ، وهذه الجملة قد تكررت فى خطابات الكثير منهم ، ولا أريد القصد بها .

(ص٢٠٨٨)

٣١ أغسطس[١]

أبحر الزملاء أمس للحاق بالثلاثة المعينين الآخرين ، لكى يعرضوا باسم الوفد على الأمة باعتدال مشروع الاتفاق ، سهل الله العمل عليهم ، وهدى الأمة إلى سواء السبيل .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

فى ٢ سبتمبر[١]

(ص٢٢٩٨)

وردنى خطاب من علي ماهر بتاريخ ٣٠ أغسطس يقول فيه إن زملاءه استاءوا من محادثتى مع الأهرام، وهموا بذمها والاحتجاج ضدى فى باريز ثم فى مارسيليا، ولكنه لم يشاركهم فيها ويرجو أن يسهل المأمورية عليهم، وأن أرسل أشارة إلى مصر بسفرهم وتعيين مأموريتهم، ولا أدرى للأخبار معنى بهذا المشروع إلا إذا كان الغرض منه حملة على تلك الأخبار، وقد فعلت فأرسلت تلغرافا فى يوم ٣١ منه[٢] إلى مصر، ثم كتبت إلى مصر، ثم كتبت إلى علي ماهر خطاباً بتاريخ أول الشهر[٣] بأنى أجبت زملاءه وسررت من كونه يرى تعديلا لمشروع، وما فهمت معنى استياء إخوانى من المحادثة ولا أملك استرضاءهم، إذا كان غضبهم ناشئًا من اختلاف فى المبدأ، وما إذا كان آتيا منى خاطر سيئ لأزلته بعد معرفته .

يتردد فى خاطرى أن أعلن عدلى سوء تصرفه وعزمى على عدم الاشتراك فى العمل معه . ورد خطاب من ولرند يفيد أن ما نشرته الجرائد كان من الوفد بعضه، وبعضه من جريدة الديلى هيرالد التى هى منسوبة للوفد، وأن الأولى التى كلها للحكومة جريدة ميولية ومكروهة، وأنه يليق بالمندوبين من الوفد فى مصر أن لا يتغنوا بانتصارهم وحدهم بل يعزموا أن يجعلوا للجنة ملنر شيئًا مهما، وأن يفرضوا وسعهم فى إقناع الأمة بفائدة المشروع وشاروا عليه بما يناسب وقد رددت عليه بأن (ص٢٢٩٩) الجرائد الإنجليزية التى تصفحها لا تدل على أن الخبر مأخوذ من الوفد، وبأن الوفد لا يعتبر أنه المنتصر بالمشروع، بل يعتبر المنتصر هو لجنة ملنر، وإنى لا أملك حقًا فى تكذيب تلك الجرائد .

كنت كتبت لعدلى فى شأن ما نشرته الجرائد الإنجليزية عن المشروع خلافا للاتفاق على كتمانه، وبخصوص الشرط التعليقى، فرد عليه بأن ما نشر فى هذه الجرائد كله تحبيذ للمشروع واعتبار الحماية ملغية به والاستقلال مكسوبًا، وأن

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩، مع الإشارة إلى أن سعد زغلول لم يسرد أحداث الأول من سبتمبر .
(٢) أغسطس .
(٣) سبتمبر .

الإنجليز يرون فائدتهم فى الحلول محل الدول فلا يهملون ولا يهتمون ، فرددت عليه بأنى بعد أن رأيت ما نشرته الجرائد الإنجليزية لا أرى وجها لكتمان (...)[1] على الأمة التى يراد استشارتها ، ولهذا عدلت عن فكرة استشارة لورد ملنر فى نشر بيانه فى جرائد مصر ، وأن الشرط التعليقى إذا كان لإنجلترا صالح فى تحققه ، فإن الدول الأخرى يسير لها فى هذا الصالح ، وأنه بعد تحققه تنفرد إنجلترا بمصر ، فلا نجد ما يلزمها على تنفيذ ما تعهدت به بشأن القوي على الضعيف ، وشأن إنجلترا على مصر خصوصا ، والمعنى فى هذا الرد إلى ما كان من لجنة ملنر من تلون وتقلب ، وإلى تشددها فى ذلك الشرط وإلى كون هذا التشدد لم يرفع عنه النقد الذى شعر به أول الأمر ، وسرنى تحقيقه ، فلم يرد على هذا الخطاب . وردنى من مستر ولرند خطاب آخر غير المفهوم الأول والآخر .

فى صبيحة يوم ٣ سبتمبر سنه ١٩٢٠[2] (ص٢١٨١)

بقيشى فى أوتيل ماچستيك سكن نمر ٤١٣ و ٤١٤ و٤١٥ تصورت أن أكتب ما يأتى لبعض الإخوان ولم أبينه ، واخترت أن أكتبه حتى ولو لم أرسله لمن يقع اختيارى مع مراسلته به .

ما أحرج مركزًا أنا فيه ، وما أضيق محنتى ، حَمّلتنى الأمة أمانة استقلالها وأشركت فى أحمالها نفرًا من صحبتى ، تحملت العقول ظواهرهم وتخدع النفوس بوادرهم ، فاتخذتهم عونى وعولت عليهم فى معونتى ، فساروا أول الأمر على مذهبى ، وبذلوا جهدهم فى تأييد مطلبى ، فقرت عينى بمزاملتهم واطمأن قلبى إلى مساعدتهم ، وكنت إذا أتوا حسنة عظمتها ، وإذا أتوا سيئة أوّلتها بما يرفع منها الشائبة ، ولم أترك وسيلة من وسائل استيفائهم إلا باشرتها ، استشيرهم فى كل أمر ، وأترك رأيى فيما أستشيرهم فيه إلى رأيهم ، وأسترضيهم إذا غضبوا ، وأعتذر لهم إذا هم أخطأوا ، وأسند إليهم كل مفخرة ، وأنفى عنهم كل (...)[3] وأتحمل (...)[4] كل تبعة . وإذا ابتعدوا عنى تقربت منهم ، وإذا اقتربوا فرحت لقربهم وامتلأت نفسى سرورًا بهم .

---

(١) كلمة غير واضحة .

(٢) العودة إلى كراسة ٣٧ .

(٣ ، ٤) كلمات غير مقروءة .

ولكنهم من طبائع مختلفة ، ومن منابت غير مؤتلفة ، ولم يتربوا على طريقة واحدة ، ولم يتشبعوا على الأخص بفكرة واحدة ، ولم يكن المبدأ الذى (. . .)[1] ثابتا فى نفوسهم ولا الإخلاص له واضحا فى قلوبهم ، وإنما حمل عليه كل واحد منهم لسبب قام به ولم يقم سواه ، فلم يكن هو المقصود من سفيهم بل الوسيلة إلى حقدهم ، ولهذا أخذوا يتراخون فى التمسك به كل ما لاح لهم إدراك القصد من غيرى ، ويبتعدون عنى بمقدار ما يتقربون من أمانيهم ، ولما توهموا أن عدلى سيكون فى مركز يُمكنه من تحقيقها لهم ، تسللوا منى والتفوا حوله ، ونبذوا قولى واتبعوا قوله .

وانتهى الأمر بهم أن يناقشونى فى كل بداهة ، ويخالفونى فى كل حقيقة ، ويرتقوا منه كل كريهة ، فالإنجليز أعداء ملتهم صاروا به أولياء حجتهم ، وصار عهدهم الصادق وقولهم الحق وذمتهم الوافية ونيتهم الصافية ، والاحتياط منهم قلة ذوق وأدب ، و الاستكانة لهم / من الحكمة وبعد النظر ، والتقرب مريعا لهم محلا (ص٢١٨٢) للتنافس ، والتودد إليهم من دواعى الرفعة والشرف .

ولقد لاقيت كثيرًا من المصاعب فى معاشى منهم ومعاملتهم ، فلم نلبث بعد قدومنا باريز حتى بدأ الانقسام فيهم فتشاجر علي شعراوى مع حسين واصف باشا إلى الشتائم والتقاذف ، وتبرم إسماعيل صدقى وتبعه فى التبرم سنوت بك ومكباتى وغيرهم ، وكان مكباتى ترجمان حالهم ولسان غضبهم ، وانتهت هذه الحالة بفصل حسين واصف ثم إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر .

وبعد أن كنت بعيدًا عن انقسامهم أعالج وأحاول محوه ، امتد إليَّ ذنبه وأدركنى شغبه ، فنهرنى علي شعراوى لأنه أراد أن يستبد بالأمر دونى ، وأرسل إلى مصر تلغرافًا بعدم إرسال النقود ضد فكرى ، ومما لاحظت له فى ذلك نفر واستكبر وعاند فى رأى أصحابه (. . .)[2] ، وحمله الجهل على أن يحاول منع نقود الوفد عنه ، ويزعم أن رسالة أحمد يحيى إليه مهمة لا يمكنه التصرف فيها حتى يأتيه

(١ ، ٢) كلمات غير مقروءة .

الخبر اليقين منها ، وتمسك بهذه المزاعم مدة طويلة ، يسنده فيها عبد العزيز وأحيانا لطفى ومحمد محمود ، وأخيرًا حصل بينى وبينه ما هو مبسوط فى غير هذا المكان ، وما أرجعه من عناده وحمله على دفع ما وعد الوفد به ، وإن كان ناقصًا من المقدار الموعود به ، وسافر غير راض ولا مرضيًا عنه .

وتلا هذا خلاف شديد فى تعيين الموظفين اللازمين للترجمة من الإنجليزية وإليها ، وكان يعارض فى توظيفهم أولا مكباتى جهلاً وحمقًا ، ثم لطفى وعبدالعزيز(. . .)[1] لسلطة محمد محمود ، ثم لما غلب على أمرهم فى هذه المسألة ظهر خلافهم فى مسألة سفرى إلى أميريكا ، إذ أرادوا أن يكون محصورًا فى محمد محمود حتى لا يشاركه فى السفر الذى توهموه مشارك ، وحتى ينحصر العمل كله فى حزب الأمة ، وجاهدت فى هذه المسألة جهادًا كبيرًا ثم انتهت بالغلبة لنا . ولكن المرض منعه من(. . .)[2] .

وبعد قليل من هذه المسألة ابتدأت مسألة مكباتى وحمد وشرحها طويل هنا ، وكانا يزعمان هما ومصطفى النحاس أن الضعف ألم بى ولطفى وعبد العزيز ، وأن ما يكتبه الوفد غير واف بالمراد (. . .)[3] بعمله ليس فيه الحياة الكاملة ولا الحرارة الكافية . ثم انتهت هذه المسألة بواسطة علي ماهر بعد حضوره ، وسرنا بعد ذلك لا أقول على اتحاد تام ، ولكن على افتراق غير تام ، إذ لم (. . .)[4] وكنت منه غاضبا أسترضيه إلا من فاز أستميله ، وقد غاب عنهم جميعا قصدنا الأول وضعف فيهم المبدأ الذى قبلناه ، وفيما يتحركون له ولا يعملون بغيرة لنصرته حتى جاءتنا دعوة لوندره ، هنالك عم ما كان جزئيا من الخلاف ، وصمموا أن يذهب للمفاوضة جميعهم .

(ص٢١٨٣) فذهبنا وما كادت تستقر بها أقدامنا حتى دب الخلاف / بسبب أشخاص المتفاوضين ، حيث عينت محمد محمود ولطفى ، فامتعض الباقون امتعاضًا شديدًا ، وأخذوا يصعبون الأمر على المتفاوضين ويكلفونهم بأعمال من الأمور ؛

(١ - ٤) كلمات غير مقروءة .

وحمل الغضب عبد العزيز على أن ينحاز جانبا ، ويضع مشروعًا يعلم أنه غير مقبول ، ومن المستحيل الوصول إلى تحقيقه ، ولما كلفناه مع محمد علي وعلي ماهر هدأت ثائرته ، ورجع رويدًا رويدًا إلى أول شأنه بل انقلب انقلابًا هائلاً فى رأيه ، وكذلك ماهر عاد من التهور إلى الاعتدال .

ولما انتهت المحادثات ، وضعنا بالإجماع مشروعنا ، وصممنا على التمسك به ، ثم رفضنا ما قدمته لجنة ملنر لنا ، فأصرت على رأيها وأنذرتنا بقطع المفاوضة إن أصررنا على التشبث برأينا . وكان الانقسام بيننا أخذ ينمو ويظهر ولا بد أن يكون القوم علموا به ، والظاهر أن عدلى أفهم ملنر أنه موكله فى المناقشة معنا فانفرد بها دوننا ، وحضر عنا جلسات مع لجنة ملنر ، ثم انتهت المناقشة معه إلى المشروع الحالى إلخ .

ولما بُلغ لنا رأيته أبعد عن مرغوبنا من الأول الذى أجمعنا على رفضه ، ولكن أصحابنا رأوه أحسن منه وأقرب لمطالبنا وأصلح لأن يكون أساسًا للمناقشة ، ودعانى ملنر للاجتماع به ، فلم يقبل مناقشة فيه ، وقال إنه غير منقسم فى أساساته ، فإما أن يقبل برمته أو يترك برمته ، وتركنى وتحادث بالإنجليزية معه[1] واستقطعه . حدثت نفسى فيها بالانصراف ، ولكنى كتمت غيظى نظرًا لأهمية المسألة ، وترقبا من الفشل ، وتأخر عدلى قليلا ثم أدركنى وما أخبرنى بما دار بينه أمامى ولا (. . .)[2] وما سألته .

وقصصت أمامه على هؤلاء الأصحاب بما حصل فتأكدوا ، ولكنهم لم يذهبوا فى تكدرهم إلى حد أن ينووا السفر ولكنى نويته (. . .)[3] مستر ولرند(. . .)[4] ، ثم حصل بعد ذلك ماهر مبسوط بما(. . .)[5] فى غير هذا المكان ، ومن غريب ما حصل أن الاتفاق تم على تأجيل المفاوضات يوم ١٥ أغسطس ، وأعلنت ذلك رسميًا فى مصر ، خبر أن مراسل الأخبار وهو علي ماهر أرسل يوم ١٧ إلى هذه الجريدة تلغرافًا يقول فيه إن جلسة المفاوضات انعقدت

---

(١) المقصود عدلى .

(٢ ـ ٥) كلمات غير مقروءة .

اليوم لوضع النقط الأساسية لمشروع الاتفاق ، وسارت المفاوضات سيرًا مرضيًا جدًا ، ولما قرأت هذا النبأ فى هذه الجريدة أخذتنى دهشة شديدة وأخذت منها ما نشر قبلها ، أنه يراد الإيهام بحصول الانقسام ، وأن سفر الرئيس لم يترتب عليه قطع المفاوضات ، بل اتصلت على أحسن ما يرام .

فكرة مـا كنت اهتم بهـا لولا أنهـا صـادرة من رجل زعـيم من أخلص المخلصين ، فإن كان هذا مسمى فما يكون؟ والذين مرضت قلوبهم وأكل الحقد صدورهم ، ولم أتمالك بعد أن قرأت ذلك النبأ حتى حررت له خطابًا أسأله فيه عن حقيقة مبهمة تهمه ، أنه لم يقع عندى موضع الاستحسان ، وترانى شديد الفكر فى هذه الأحوال ، ولا أعلم ماذا تكون نتيجتها فى استقبالنا ولا تأثيرها فى أعمالنا ؛ وما اتخـذت قـرارًا ولا اهتـديت إلى خطة مـعينة ، فـلأترك الأمر إلى وليـه إنه أحكم المدبرين ومدبر الحائرين .

(ص٢٢٩٩) وردت تلغرافات[١] من نحاس بك فى يومى ٧ و٨ منه[٢] تفيد أن أعضاء الوفد قوبلوا فى إسكندرية ومصر بغاية الحفاوة والإجلال مقابلة لم يسبق لها نظير فى الأبهة والجلال وحسن النظام ، والجرائد المصرية التى ظهرت لغاية أول البارحة تبدى تحفظا شديدًا فى الكلام عن المشروع ، وتنصح بالتأنى والتمهل إلى أن يصل رجال الوفد ، وقد نشرت الأهالى بتاريخ أول سبتمبر ما يفيد أن هناك خلافًا بين رجال الوفد فى المشروع ، ففريق مع الرئيس يرفضه ، والآخر يقبله ، وتلوم الرئيس على تسليمه للأغلبية ، ولا أدرى كيف علمت هذه الجريدة بهذا الخلاف؟ حتى يتسنى لها أن تقول ، وقد احتسب الميل هذا الفريق فى إقناع الرئيس برأيه ، أما جرائد الحزب الوطنى كالمحروسة والأمة ، فإنهما غير راضيتين عنه ، ولكنهما لم يجهرا كل الجهر برأيهما .

وقـد زارنى أمس وفـيق أفندي مع مـسـيـو (. . .)[٣] وهو غـيـر راض عن المشروع ، والثانى يؤيده ويدعو إلى الاعتماد على فرنسا فى معارضته ، وقد أسمعته

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) سبتمبر .
(٣) اسم غير واضح .

ما لم يرضه ، ولكنه مع ذلك انصرف شاكرًا ، وقد أبنت مزايا المشروع ، ومضاره وقلت إن الأمة تختار ما يحلو ، وقد لاقيت محمد علي بك محمد حجازى وهو من أضداد المشروع وأعضاء رفضه ، ولكنه على جهل به وبمفصلاته ويعيب فى عدلى كثيرًا ، ويقول إن مأموريته كانت التأثير على الوفد لصالح الإنجليز ، ويقول إنه سمع ردا منه انقسامًا فى رجال الوفد ، ولم أقره على شىء فى هذا اللهم إلا إذا كان رأى من لهجة الإقرار ما لا ينطبق/ على دلالته الصريحة ، وقد أقدم على أن يقول لى إن (ص٢٣٠٠) الأحسن أن لا تمضى المشروع إذا دعيت إلى الإمضاء ، بأن تقول إنى كنت موكلاً فى الاستقلال التام ، وليس هذا إيماء منه حيلة وفضّل الانسحاب ، قلت إنى أعرف كيف أتصرف بحرية العمل التى احتفظت وأحتفظ بها ، ولا أفعل إلا ما تقتضيه العزة الوطنية .

٨ سبتمبر[1] (ص٢٠٨٨)

أرسلنا التلغراف الآتى كذلك :

«ملأ قلبى سرورًا ما قابلت به زملائى حول إسكندرية ومصر ، وسائر الأقاليم من الحفاوة البالغة ، والإجلال الكامل ، وإن اتحاد الأمة على الاحتفال بخدامها لمن أقوى ما يشدد العزائم ويقيم الهمم ، أرجو الله تعالى أن يديم هذا الاتحاد ، وأن يكون من وراء التشاور المطلوب ما يضمن السعادة للبلاد .

وارد ٨ سبتمبر

أرسل إلينا مصطفى بك النحاس التلغراف الآتى من الإسكندرية بتاريخ ٧ منه .

«وصل المندوبون الإسكندرية ، واستقبلوا بمظاهر الإجلال والحماسة ، وخرجت لهم المدينة كلها ، وانتشرت السفن والزوارق والبواخر على صدر / المياه (ص٢٠٨٩) رائعة مزدانة ، والجموع تصيح هاتفة للوفد ورئيسه ، والأعضاء كلٌ باسمه ، وخرجت

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

النساء كذلك مكبرات ، بعضهن فى الزوارق ، وبعضهن فى العربات محييات للمندوبين ، وبعثت المديريات بوفود عنها ، وقد استضيف المندوبون هنا ، وسيبرحون غدًا فى قطار خاص .وسيقدم لهم اليوم غداءً خاصًا ، وشايًا فى حديقة ، وعشاء يحضره مائتا مدعو ، الفرح عام لا يوصف» .

٩ سبتمبر

ورد من مصطفى بك النحاس التلغراف الآتى من القاهرة (بتاريخ ٨ منه)

«استقبال الأمة كلها للمندوبين آية فى الجلال وفوق كل خيال . ولا يمكن مطلقا التمييز بين ما قامت به الجهات المختلفة . . وكان غداء الأمس فى الحديقة ، والعشاء على أكمل ما يكون . وودعت الإسكندرية المندوبين وداعًا مؤثرًا إلى الحد الأقصى ، ووقف القطار الخاص فى محطات عديدة ، كلها مزينة وأرصفتها مزدحمة مكتظة بالناس ، وفيها خيام منصوبة ، تصدح فيها الموسيقى . ويجدر بى أن أشير بنوع خاص إلى استقبال القاهرة ، ولعل خير وصف له أن المندوبين قطعوا المسافة إلى منزلكم فى ساعتين طويلتين ، ولم تعهد البلد قبل اليوم حماسة كهذه ولا نظامًا ، ولا اتحادًا بلا شذوذ ، وهذا أقطع برهان على كمال ثقة الأمة كلها بوفدها ، ولم نجد عبارة أبلغ عن عرفانها بالجميل ، إلا أن تصبح هاتفة بيحيا الوفد . يحيا سعد زغلول باشا . يحيا الاستقلال»[١] .

وفى ١٠ منه[٢] س٢٣٠٠)

قال لى واصف غالى عندما سمع باحتفال الأمة بأعضاء الوفد الأربعة إنه لا يبعد أن الحكومة تعمل على تكبير هذا الاحتفال وتعظيمه إظهارا لقبول المشروع ، وقوله ليس بعيدًا عن الصواب ، لأن النظام التام الذى جرى الاحتفال به يدل على ذلك إذ لو كانت الحكومة غير راضية عنه ، لأحدثت كثيرًا من الاضطرابات كما جرت العادة فى مثل هذه المظاهرات .

---

(١) بعد الانتهاء من هذا التلغراف ترك سعد زغلول ثلاث صفحات خالية ، ثم انتقل إلى أحداث يوم ٢٣ أكتوبر من ذات العام ، وسوف تنشر فى مكانها الصحيح .

(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .

وقد كتب إلىّ سعيد بأن الأغلب مستبشرون فرحون ، ويقولون إن ما لم ينشر منه خير مما نشر ، لأن الجرائد الإنجليزية تريد أن تفاجئ قومها بما يؤلمهم ويوضع اليأس فى نفوسهم ، فهى تتدرج بهم فى الإحاطة بمشتملاته ، وأن كثيرًا من العقلاء سخروا ممن كان يعترض عليه ، إن علم بأن فيه انفراد إنجلترا بمصر واستمرار الاحتلال العسكرى واعتبروه فوق ما كانوا يأملون .

وكتب إلىّ عباس سيد أحمد بأن إسماعيل صدقى كتب إليه يقول بأن أغلب الناس موافق على المشروع ، ولم يشذ إلا قليل من ذوى الأغراض السافلة والحكوميين ، وأنهم يدسون الدسائس لرفضه ، وأن صديقا له من كل المشايخ يفضل الاستقلال الذى جاء مع كونه مقيدًا على الاستقلال الداخلى غير المقيد .

كتبت اليوم تلغرافًا إلى نحاس بعضه رمزى بأن خطة المحكمة العسكرية إطالة القضية[1] إطالة غير عادية ولا منتظرة فى الظروف الحالية توجب القلق على مستقبل المتهمين ونتيجة الاستشارة ، ورجوته أن يوافينى بالأخبار .

وقد كتبت إلى سعيد بما يجعله واثقًا نوعًا من خطتى إزاء المشروع ، وأن لا يندفع فى بيان استحسانه ، وأن يُكَذّب ما شاع ونقل عن ثروت باشا من أنى كنت لأمضى المشروع ، لولا حرصى على استشارة الأمة ، إذ لم يرد بفكرى هذا الإمضاء .

وكتبت إلى نحاس أستغرب خطة المحكمة بالنسبة للوفد ، والأسئلة التى سمحت بوضعها لعبد الرحمن بك حتى فى خصوص تأسف رجال الوفد على الاعتداءات التى حصلت للوزراء ، وامتدح الملاحظات التى أبداها على موضوع المشروع من قبل أن يتم وضعه .

كتب أمين بك الرافعى من بضعة أيام تلغرافًا بأنه ونحاس وعفيفى يرون نشر بلاغى ، ولكن محمود سليمان يعارض فى نشره بحجة كونه يقوى المعارضة ، فأرسلت إليه تلغرافا بالنشر حالا ، مع إضافة كلمة (معنا) بعد / رأى إخواننا ، (ص٢٣٠١)

---

(١) قضية عبدالرحمن فهمى ومن معه .

وقلت فى تلغراف ثان إن هذه الإضافة حتى لا يظهر الخلاف . وقد أتانى من الرافعى ما يفيد أن النشر حصل ، وكان له أحسن وقع ، كما كان استفهم منه تلغرافيا عما إذا كانت محادثة الأهرام صحيحة ، فأجبته إنها كذلك تقريبًا .

وقد ورد علىّ منه إبلاغاً ما يفيد تحفظى أن فى إبداء رأيى وقعًا أحسن وقع ، وأن الرقيب عند نشر البلاغ حذف منه جملة (فنفيت القضية العظمى) وجملة (لا يحسب ما تقتضيه مصلحة الأقوياء) ثم وردنى بعد ذلك أن هذا الرقيب سمح بنشر هاتين الجملتين ، وقد كنت فى هذه الأثناء كتبت خطابًا إلى مستر ولرند بأن الرقابة والأحكام العرفية ، وقبله تلك القضية على غير أساس ، كل هذا لا يتفق مع الاستشارة .

قرأت فى كثير من الجرائد لإسماعيل باشا أباظة بيانًا لام فيه(. . .)[1] إنى خضعت للظروف ودخلت فى المفاوضات لا على أساس الاستقلال ، وأن المشكلة هى فى تعيين من يراد استشارتهم ، والبيان مكتوب على عادته بأسلوب سمح كله مترادفات لا معنى لها ، وفيه غمزات اللئيم ، وقبل أن أقرأ هذا البيان وردنى منه ومن محمد أباظة تلغراف يثنى فيه على بيانى وإخلاصى وصراحتى والخدمات التى قمت بها للأمة ، ورددت عليه شاكرًا ولو كنت أعلم قبل هذا الشكر أنه كتب فى الجرائد ما كتب لطويت عن شكره .

لا يبعد أن يحدث اضطراب فى الاستشارة من الذين هم ضد المشروع ، ولا يجرءون على المجاهرة بآرائهم خوف الحكومة أو خوف ضعاف القلوب .

فى ١١ منه

نشرت الديلى فى عددى اليوم والأمس خبر الاحتفال بمقدم الأربعة أعضاء ، وكذلك التيمس نشرت خبر وصولهم إلى إسكندرية والحفاوة العظيمة التى قوبلوا بها والحماس الشديد الذى تولى المحتفلين ، وقالت إن هذا التظاهر ليس للمشروع ، لأنه لم يعلم لهم بعد ، بل لإظهار الثقة بالوفد ، وقد أعددت اليوم الخطاب الآتى للأمة :

(١) فراغ وكلمة غير واضحة .

بني وطني الكرام

«سعى الوفد للاستقلال جهده ووصل سعيه إلى نتيجة لم ترد أبدًا من قبولها ، وإن كانت دون حكمكم الواضح وطلبكم العادل ، ولم يأذن لي ضميري أن أدلكم على رفضها ،لأنى خشيت وقد عظمت فى ثقتكم أن تتبعوا قولي ثم إنه لا يكون من ورائه خير لكم وتتعرضوا للشقاء المقيم وأتعرض للسخط الدائم / أما (ص٢٣٠٢)
الآن وقد زالت هذه الخشية من نفسي ودخلت المسألة فى دور النيام والأجرة ، فإنى أصارحكم القول بأن المشروع يتضمن حماية تحت اسم استقلال أو استقلال فى معنى الحماية ، وما لإلغاء اسم الحماية سعيت معرضا للخطر ونفسى أقوى ولا لغير حقيقة الاستقلال» .

خصصت (. . .)[1] فرأيت أن أشترك فى الأعمال التكميلية والتنفيذية لأمر مخالف لعقيدتى ، ولهذا رأيت من الواجب عليّ لنصر البلاد أن أترك هذه الأعمال ممن ليس لهم فى المشروع مثل أعضائه لأنهم خير من يباشر إتمامها ، وأحكم من يقوم بتنفيذها فأرجو لهم التوفيق فيها ، وللبلاد كل خير منها ، على أنى ما رأيت الثقة التى شرفتنى الأمة بها باقية فإنى لا أنفك عن العمل باسمها فى كل فرصة يكون العمل مطلبًا يتأتى(. . .)[2] لمصلحتها ، أتمنى من الله الهداية فى البداية والنهاية .

كتبت هذا اليوم صباحًا وقرأته مرارا فلم تزدنى قراءته إلا تمسكًا به وتشددا فى تنفيذه ، وما أريد أن أُطلع عليه غيرى حتى يأتى وقت العمل فأنشره ، وأنوى الاعتكاف وأستريح من المشاغبة والمناكفة .

فى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الساعة ٧ مساء بفيشى[3] (ص٢١٨٤)

ورد اليوم تلغراف من أمين الرافعى جوابًا على استفهامنا عن حالة القضية والاستشارة ، فقال إن المرافعة ستبدأ يوم الأربعاء (غدا) وإن الطبقة المتعلمة

(١ ، ٢) كلمات غير مقروءة .
(٣) العودة إلى كراسة ٣٧ .

تدافع بكل شجاعة عن المشروع ، رغم تحفظ أعضاء الوفد الشديد . أما الطبقات الأخرى فلم تبد بعد رأيها ، ولكنها تميل إلى تأييده . والجرائد المتصلة بسعيد ، وخصوم الوفد الأولين شهَّر عليه حربًا عوانًا ، ولكن بلا نتيجة لقلة ما يطبع منها . وعمر طوسون نشر بلاغًا بإغراء سعيد ضد المشروع ، ولكنه لم يحدث أقل تأثير ، لأن نشره جاء فى وقت واحد مع نشر النص الأساسى للمشروع .

وقد استغربت من أن الطبقة المتعلمة تتعجل بالدفاع عن المشروع رغم حياد من حملوه ، ولكنى عللت ذلك بأن هذه الطبقة من المتطلعين للتقدم فى الوظائف ، وهم يجدون فى المشروع مجالا واسعًا لسد مطامعهم ، فيحرصون على ترويجه قضاء لشهواتهم . والأفهم أولى من يفهم أنه دون مطلب الأمة ، وما ضحت من أجله دماء أبنائها وحرية أفرادها ، وفضلاً عن ذلك ، فإن هؤلاء المتنورين[1] يشعرون أكثر من غيرهم من تحرر الأمة من المساعد والمعين الخارجى ، ومن تعذر استمرارها فى المعارضة وتحملها مصاعبها ، وأن غيرهم ممن ليس لهم مثل هذه المطامع ، ولا تمتد أنظارهم إلى هذا البعد ، ولا يشعرون كثيرًا بالانفراد والضعف ، فلا يستغرب إن أبطأوا فى إبداء رأيهم ، بل فى أن ينتهوا بعدم قبوله إلا إذا أثر عليهم غيرهم .

أما عمر طوسون فقد ظن أنه يمكنه أن يؤثر على الأمة بالمعارضة ويحل منها محل القائد ، وفات عليه أنه لا يمكنه أن يرفع(. . .)[2] (. . .)[3] الأمة من الهبوط التى وقعت فيه بسبب فقدان السند من الخارج ، وضعف القوة من الداخل ، خصوصًا وأنه لا يمكنه أن يدلها على طريقة أخرى غير قبول المشروع ، لكى تخرج من الضيق الذى وقعت فيه ويزاح منها الشقاء الذى أحاط بها ، ثم إن تسرعه بالمعارضة قبل نشر المشروع ، دلَّ بالطبع على أن يعارض للمعارضة لا لفائدة الأمة إذا صح نظرى فيما تقدم كله ، فمن المتعذر أن تتراجع أفكار الأمة ، وينجح طوسون فى معارضته .

(١) المقصود : أصحاب الأفكار المستنيرة (المثقفون) .
(٢ ، ٣) كلمتان غير مقروءتين .

إن ميل الرأى العام لقبول المشروع إذا صح فكرى فى سببه ، وظهور عمر طوسون بالمعارضة فيه ، قد جعلنى أعيد النظر فيما كنت عقدت العزم عليه ، ووضعت فيه بيانًا بقصد أن ينشر على الأمة ، لأن هذه العزيمة إذا أمضيتها على الطريقة التى وضحتها فى البيان ، قد يترتب عليها النتائج الآتية : (ص٢١٨٥)

أولا : يتوجه اعتراض شديد بأن عرض المشروع على الأمة يستلزم التسليم لإرادتها ، ومجاراة رغبتها ، وإلا لزم إرشادها من قبل ، لما يظن الصواب فيه ، فإمساك الرأى عنها حتى تبدى هى رأيها ثم مواجهتها بمخالفته مباغتة غير لائقة . وليست من دأب القادة المسئولين ، ولكن الإجابة عن ذلك ميسورة ، لأنى فى البيان الذى نشرته على الأمة حرصت بأن المشروع دون مرامنا وتنفيذه سُلك على غير رغبتنا . ولم يعن قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا ، فرأيى فيه قد أعلنته للأمة إعلانا صريحًا ، أما عرضه عليها فلم يكن من رأيى ، وقد اتبعت فيه رأى الأغلبية لأنه لا ضرر فيه ولا يخالف مبدئى ، وهو واجب يمكن(. . .)[1] الوفد ، وما أريد معارضة الأمة فى رأيها بل ليس له منى إلا كل احترام ، ولكننى أريد أن لا أكلف نتيجة أمر وتنفيذه ضد اعتقادى ، وبكل طريقة مريدون وبكل عمل عاملون ، ولقد كنت من مريدى طريقة الاستقلال وعماله ، فلا أكون مريدًا للحماية ولا من العاملين فيها .

ثانيًا : إن عمر طوسون وتبعته يعتقدون بهذا الرأى ، وربما تغلبوا به على أنصار الوفد وحلوا محلهم ، وأخذ عمر القيادة منى إن صح ذلك ، فليس فيه إلا مسألة مخيفة ، وهى لا أهمية لها عندى ، بل ربما كان فى انتقال القيادة عنى راحة لى فى هذه الحالة ، لأنها فيها تكون من أصعب ما يكون . ضرورة ظلام المستقبل ، أمام القائد والمقود ، إذ ما عساه يقود الإمام الأمة إليه ، وما عساها تفعله من نافع لها .

ثالثا : إن فى ذلك خرقًا للإجماع وخروجًا عن الجماعة تقسيمًا للأمة ، والجواب أنه لا أريد باعتزالى واجتناب العمل أن أكون على رأس المخالفين / أن (ص٢١٨٦)

(١) كلمة غير مقروءة .

أدعو إلى سبيل المعارضين ، بل كل ما أريد هو الابتعاد عن القيام فى الأمة بما لا ينطبق على اعتقادى .

رابعا : إن فى هذا الابتعـاد ما ربمـا يقـضى بهدم البناء الذى اشتـركت فى إقامته ، وهو إن لم يبلغ الشأن الذى كنت أقصده (. . .)[١] على ذلك ، ومن الخسارة الكبرى أن يترك إتمامه لأيدٍ غير متمرنةٍ عليه ، وقلوب خالية من الشعور بعظمته والإخلاص له . ولا أنكر ما فى هذا الاعتـراض من وجاهتـه ، ولكن ربمـا كـان الاشتراك فى تلك الأعمال فائدة ، إذا كان الاتفاق بين العاملين سائدًا ، ولكن لا اتفاق بينهم ، وما استوى العمل إذا لم يكن المشتـركون فيه متفقين عليه أو متحدين فيما بينهم .

وخـلاصـة ذلك أن البـيـان جـاءنى ، ولكن يلزم تعـديله بمـا يكون أوفى بالحقيقة ، وهى أنى رفضت المشروع ورأيته غير صالح للعرض ، وقد يحسن أن يكون هكذا .

(ص٢١٨٧) كنت فـيمن رفعوا الصوت بينكم ببطلان الحماية عليكم وعاهدوكم على السعى لرفعها والحصول على الاعتراف باستقلالكم ، واتصل بعد الجهد الجهيد سعيهم إلى نتيجة لم نستطع قبولها ، لكونها دون حقكم الواضح وطلبكم العادل ، وفوائدها مع ذلك معلقة الحصول لا نافذة المفعول ، ولكن أغلبية زملائى رأوا ، نظرًا لعظم هذه الفوائد وتغير الظروف التى تألف الوفد فيها ، وجوب عرضها عليكم فلم أرد أن نوافقهم عملاً بحكم قانوننا ، وقد تم هذا العرض وفيه من ميلهم إلى قبول المشروع ، وليس لى بعد تسليم الأمر إليكم أن أعارضكم فى هذا الميل ، بل فليس له كل احترام ، ولكنى الآن وقد دخلت المسألة دور إتمام الإجراء ، فإنى أصارحكم القول بأن المشروع فيما أشرت إليه هنا ، وفى بيانى السابق يتضمن حماية فى صورة استقلال ، أو استقلالاً فى لغة الحماية ، أى لإلغاء اسم الحماية رفعت صوتى ، ولا لغير حقيقة الاستقلال ضعف سعيى[٢] .

---

(١) كلمة غير مقروءة .
(٢) هنا نهاية كراسة ٣٧ .

(ص٢٣٠٢)

فى ١٩ منه [١]

من التاريخ السابق أى ١١ منه[٢] لغاية الآن فى هذه المدة زارنى وفيق أفندى من الحزب الوطنى ، ومسيو (. . .)[٣] العضو فى مجلس النواب الفرنسى ، وأفهمت الثانى أن مسألة قنال السويس لم ترد فى المفاوضة ، لأن القنال على الحياد بحكم معاهدة سنة ١٨٨٨ ، فقال إن فرنسا لا تسمح بأن يكون لإنجلترا قوة عسكرية فى مصر ، لأن وجودها يكون خطرا على هذا الحياد ، قلت بما أنها اعترفت بالحماية ، فلا أظن أن يكون هذا الاعتراض وجيها منها . وأطلعت وفيق على بيانى للأمة ، وتكلمت معه بما فى معناه وانصرف .

وردنى تلغراف من نحاس ومحمود سليمان بأن الاستشارة جارية باجتهاد ، وقال محمود سليمان إن الصعوبات تذلل يوماً عن يوم ، وقال الرافعي فى تلغراف أيده الباشا المذكور إن المتعلمين يدافعون عن المشروع بكل قوة ، وغيرهم من الطبقات ميالون إليه ، وإن كانوا لم يبدوا رأيهم ، وإن جرائد سعيد تطعن عليه بلا جدوى ، وإن الأمير عمر نشر بلاغا ضده بإغراء سعيد على غير طائل .

وردتنى تلغرافات من محمد محمود خليل وعبد الرحمن شديد ومحمود سليمان والرافعي بالتهنئة على العيد أى عيد أول سنة للهجرة ،كما وردنى تلغراف من نحاس / بإجراء اجتماع مؤلف من نحو ألف شخص صدق بأغلبية عظمى على (ص٢٣٠٣) المشروع بالهتاف له ، وكان الحاضرون من طبقات مختلفة ، وكذلك قرر التجار والماليون ثقتهم التامة بالوفد ، وأن تستمر خطة المفاوضات لغاية وضع المعاهدة النهائية ، وأن يحصل على كل ما يمليه من الأمانى التى أيدوها ، واجتمع أعضاء من الجمعية التشريعية يبلغ عددهم ٤٩ ، وكتب أربعة آراءهم وكانت اللجنة مثل القرار السابق بثمانية وأربعين صوتا ضد ثلاثة ، وصوتين بالامتناع ، وقد أرسلت أمس بالاستفهام عن الذين لم يوافقوا على هذا القرار وتلك الأمانى .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .
(٢) أى ١١ سبتمبر .
(٣) اسم غير واضح .

عـدت من ڤـيشي إلى باريس في يوم ١٩ منه وفي السـاعـة ٣ بعـد الظهـر ، وكانت سبقتني حرمي إليها في يوم ١٢ منه وزرت بعد قدومي عبد العزيز فهمي ويوسف نحاس ، وفهمت من الأول أن عدلي عاد من ڤيشي قبلي بأربعة أو خمسة أيام ،ثم حضر عدلي باشا نفسه وأخبرني أنه تخابر بواسطة ولروند في فقد الشرط التعليقي ، وأن هذا أكد له بأن فرنسا وإيتاليا وإسبانيا وهولاندا متوقفات في قبول إلغاء الامتيازات ، وأن الباقيات قابلات ، وأن مشروع هيرست ينفذ بقطع (. . .)[1] تردد المترددون ، وأن هؤلاء (. . .)[2] في الوقت الذى تصدق الجمعية الوطنية على المشروع ، فقلت لعدلي إن هذا خبر كاف ، ثم قال لي هل تستحسن أن تكون المفاوضات في لوندن أو مصر؟ فقلت له في مصر ، قال إذن يجب أن يكون في لوندن رجل من مصر يؤيد وجهة النظر المصرى أثناء المفاوضات في مصر مثل رشدى ، قلت وفي حالة اعتذار هذا ، قال محمد محمود ، قلت لا أظن أن هذا يفي بالغرض ، قال أعرف ذلك ، قلت إسماعيل صدقي ، قال ولكنه ليس محبوباً في إنجلترا ، ثم قال وسنفكر مع ذلك في هذا ، وألمحنا بالأعضاء الذين يكونون في الوزارة الجديدة ، فقلت إني بالنسبة للأشخاص لا شيء ، وقد رأيته متحفظاً بالنسبة لهذه المسألة .

يظهر أن عدلي يُطلع أولا بأول ولروند على أخبار مصر ، فإنه يطلب أن تعطى له نسخ من التلغرافات الواردة بها ، وأمس فهمت منه ومن ولروند العلم بها ، ولكن إقرارها يؤكدها بطريقة غير صريحة ، وعدم صراحتها أرابتني ، ثم أطلعني ولروند على تلغراف وارد من اسكوت قنصل إنجلترا في إسكندرية ينقد فيه خطة الأربعة[3] في الابتعاد عن السلطان ورجال الحماية رغم ما أظهرته الحكومة لهم من التسهيلات ، وفي طريقة الاستشارة في اجتماعات صغيرة ، ويقول بأن حزب (ص٢٣٠٤) سعيد نشط / بعض الشيء في هذه الأيام ، وأن خطة الابتعاد في كثير غير محمودة ، وسلكها الأربعة رغم الإيعاز لهم من بعد بالإقلاع عنها .

(١ ، ٢) كلمات غير مقروءة .

(٣) المندوبون الأربعة الذين تم اختيارهم في لندن لعرض مشروع ملنر الثاني على الأمة .

ثم أطلعنى على تلغراف آخر من كورزن باستحسان أن أقول للأمة كلمة تؤيد الأربعة ، ثم تكلم طويلاً فى استحسان أن يقيد الأربعة أسماءهم عند السلطان ، فأجبته بأن خطة الابتعاد فى محلها وأن نوافق عليها ، وذلك فى مصلحة الكل ، لأن التقرب كان ينفر أعضاءهم منهم فى أن الوقت الذى هم محتاجون فيه لعطفه ، وأنهم إذا دعاهم السلطان إلى وليمة حالا فإنهم يجيبون وأنى أرجوهم فى ذلك ، ولازلت متمسكا بالحياد التام . ثم تكلم فى كيفية الإجراء ، قلت إنها تتعلق بنتيجة الاستشارة ، فإن كانت قبولاً لزم المبدأ بتأليف وزارة جديدة فربما أن الظاهر القبول ، فالأولى الشروع فى تأليفها من الآن ، فقال هل لا زلت مصراً على أن تُستثنى من العمل؟ قلت نعم ، قال ألا تقبل أن تكون رئيسًا للوزارة ، قلت لا رئيسًا ولا مرؤوسًا ، قال ألا تتوقع الذهاب إلى لوندن ؛ قلت إن حدث ما يدعو إليه فلا مانع منه . وكان عبد العزيز بك حاضرًا وسمعت هذا الأخير يتكلم مع عدلى بجانب على مشروع هيرست وبيان خطره ، وكان هذا واجمًا .

وقد وردنى تلغراف نحاس أن التجار والماليين أجمعوا على الثقة بالوفد ، وأنه يفعل ما يمكنه ليتحصل على أقصى ما يمكن من الرغبات التى أيدوها ، وأنه مستمر فى المفاوضات ثم جاء فيه إلغاء المعاهدة النهائية ، فقلت لهما هل يؤخذ من العبارة الأخيرة أن هذا القرار يفيد أن المفاوضة تكون بواسطة الوفد؟ فقال عدلى تفيد أن الوفد يشترك فيها ، وقال عبد العزيز إنها صريحة فى (. . .)[1] الوفد إن شاء فاوض بنفسه ، وإن شاء فاوض بغيره ، فقلت إن عبارة «إلى إلغاء المعاهدة النهائية» استوقفت نظري ، قال لأنها صريحة فى النص الذى أيدته ، وأخذ يؤكد وبشدة فتركت له الكلام ،لأنى شعرت أنه للعناد ولإظهار المخالفة أمام عدلى ، وكى لا يشجع فكرة عدم قبول أن يكون التفاوض بواسطة الاشتراك مع الغير .

ولقد فكرت أمس أنى لا أقبل أن أكون من المتفاوضين إلا بالشروط الآتية : أولاً : أن أكون رئيسهم . الثانى : أن أكون أنا الذى أختارهم . الثالث : أن يكون التعيين معتبرًا فيه حق نيابتنا عن الأمة .

---

(١) كلمتان غير مقروءتين .

زرت بعد عودتى من ڤيشى كلا من فؤاد الأرناؤوطى ورفقى باشا وصهره
(ص٢٣٠٥) يوسف قطاوى / وعزيز كحيل باشا ومحمود صدقى ، وقد اعتذر هذا الأخير مضطربا فى مسألة (. . .)[1] بأن السبب الحقيقى فيها خلاف بينه والناظر ، وأنكر تكلمه فى حقه ولاحظت له خطأه بكل بيان ، فأظهرت أخيرا الرضا عنه وقلت لا يحمل البعض إلا من قعدت به الهمم .

فى يوم ٢٠ منه

نشر المقطم حديثا مع سرى باشا فى العدد الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر ، جاء فيه أنه كان له فضل كبير فى المفاوضات والتقريب بين لجنة ملنر والوفد ، وأن هذا وعد ملنر بأنه يؤيد المشروع ، فأرسلت إليه تلغرافا بأن يوضح التداخل فى المفاوضات ، وأن يكذب وعد الوفد بتأييد المشروع ، فرد علىّ أمس بتلغراف يقول إن عدلى باشا يعلم بتداخله ، وأنه تلقى الثانية من إشاعة فى باريس ، وقال عدلى باشا إنه لا يعلم أن إسماعيل سرى توسط فى شىء ، وحكى حكاية لا يؤخذ منها إلا أن سرى كتب خطابًا إلى ملنر بعد أن ذهب إلى لوندره ، وكانت بينه وبين عدلى محادثات ومكاتبات فى شأن المفاوضات .

حضر عدلى أمس من الساعة ٥ مساء إلى الساعة ٧ ، ودار الحديث فى عدة موضوعات منها ما يقال للسلطان أن يفعله بالنسبة للأعضاء الأربعة ، وانتهى الأمر بأن يقال إنى أظن أنهم لا يتأخرون عن الذهاب إليه إذا دعاهم ، وقد كنت أريد بالدعوة الإيلام لهم ، وقال لى عدلى باشا إن صدقى باشا أرسل إليه تلغرافًا بأن محمد محمود امتدحه فى اجتماع ، وبناء عليه يريد أن يشكره ويقول له بهذه المناسبة إنه يظن أن العلاقة حسنة بينه وبين السلطان ، فقلت لا بأس ومنها وهو أهمها مسألة تأليف الوزارة ، فقال إنى فى حيرة منها ورأيته يميل إلى تعيين محمد محمود فيها كوزير للزراعة وإسماعيل صدقى للمالية ورشدى من غير وزارة[2] وثروت وعبد العزيز فهمى بشىء من التردد وأكبر الحيرة فى الأشغال والحربية ،

(١) كلمة غير واضحة .
(٢) ربما المقصود وزير دولة .

وقلت له إنه لا مانع عندى من أن يكون فيها رجال الوفد وهو يقول إنها وزارة ستكون مؤقتة .

ورد تلغراف اليوم من نحاس : فى كل اجتماع تبدى الرغبات الآتية ، وأهمها :

أولاً : إلغاء الحماية بنص صريح .

ثانيًا : تنفيذ المعاهدة عقب التصديق عليها فورًا بدون انتظار قبول الدول .

ثالثًا : إلغاء النص القاضي بحق الحكومة فى أن تستشير المستشار المالى والموظف الإنجليزى فى وزارة الحقانية .

ورابعًا : تعيين محل إقامة القوة العسكرية التى يلزم أن يكون فى منطقة القنال ، ويفضل كونه فى الجهة اليمنى .

خامسًا :تعيين المعاهدات السياسية التى تضر بمصالح إنجلترا . (ص٢٣٠٦)

سادسًا : تعيين نوع المساعدات التى تقدمها مصر بسبب المحالفة .

سابعًا : ضمانة تكفل إعطاء مصر الماء الكافى من النيل وتسوية مسألة السودان .

الممتنعون : علي المنزلاوى والشيخ شاكر ، ولكن بعد ذلك قدما رأيًا مكتوبا بالقبول مع تحفظات مشابهة لبعض الرغبات السابقة .

والرافضون : منصور يوسف والصوفانى وقاسم مراد . واجتمع يوم الجمعة صباحا قضاة المحاكم الأهلية والمختلطة ، وفى المساء العلماء والرؤساء الروحانيون والقضاة الشرعيون ، وفى يوم السبت أعيان القاهرة ، وكل هؤلاء قرروا القرار السابق .

ورد عليّ اليوم خطاب بأن علي بك ماهر- بتاريخ ١١ سبتمبر- يفيد أن الحفاوة بمقدمهم كانت بالغة حد النهاية ، وأن الثقة بالوفد عامة ، وأن الرأى العام يميل إلى قبول المشروع مع بعض تحفظات ، وأن كبار الموظفين يقولون إنهم لم يكونوا يحلمون به ، وأن الثقة بى شديدة والهتاف لى فى كل مكان . وقد أثر هذا

التيار القوى فى بعض زملائه ، فلم يتردد فى تقرير العودة عقب الاستشارة ، ولم يعد هناك أقل حاجة للعناية بما قد يقولونه ، لأن قوة الرأى العام أسكتتهم ، وأن الذين لم يتعينوا للعرض امتعضوا من عدم تعيينهم ، ولكنهم كتموا امتعاضهم فلا يظهر للناس منهم .

ورد علىّ كذلك من إسماعيل لبيب وأربعة أشخاص معه ، خطاب مملوء بالوقاحة ، يصفنى فيه بإخلال العهد وخيانة الوطن ويدعو الأمة لشطب اسمى ، وكذلك بدعوة المؤتمر الذى يجتمع فى باريس اليوم من جميع الطلبة فى أوروبا إلى الإقرار برفض المشروع وهذا المعنى ، وقال إن الحوادث . . . [١] .

يبدى عبد العزيز فهمى بك تألمًا من رخاوة عدلى فى مشروع هيرست ، وهو يعتبره أشد ضربة تصيب مصر فى مقتلها ، ويلح علىّ فى التشدد فى تعديله ، ويقول إنه لا يقبله كما هو بحال من الأحوال ولو ترتب عليه انسحابه . وقد قلت له إنى معه إلى النهاية ، فلا يكلف نفسه عناء إقناعى ، وقلت له إنى لا أقبل المفاوضة إلا بشرط أن أكون رئيسها وأن أنتخب [٢] من يكونون معى ، قال سأتكلم مع عدلى وهذا حقك . ثم تبع هذا بشىء من التردد فى خصوص عدلى ، قلت هذا لا يهمنى ، قال هذا حقك . وقد أظهر لى أنى إذا لم أكن فى المفاوضة ضاع الأمر .

فى يوم ٢١ سبتمبر (ص٢٣٠٧)

أصبحنا والجو بارد والضباب منتشر فى الأفق ، ولكنى نمت أحسن من الليالى السابقة .

زارنى أمس الأمير محمد علي ، وأول ما أخبرنى به أن محمود صدقى قال إلى حسين واصف أن حرمى أنذرتنى بالفراق منى إذا أنا قبلت المشروع ، وأضاف بأن محمود صدقى غريب فى سياسته فلم أقل شيئا ، وأخبرنى بأنه رغب من جهة

(١) لم يكمل سعد زغلول الجملة .
(٢) أى أختار .

أن يكون رئيس شرف على الحزب الوطنى ، لأن أخاه هو الذى أسسه حتى لا يتولاه الأمير عمر ، ومن جهة بعض أعضائه الذين هنا عرضوا عليه ذلك ، ولكن الأمر لم يتم بعد . ثم خاض فى أحاديث شتى ، وتكلم فى مسألة السودان ، وأبديت له رأيى فيها فقال إنه من المستحيل إخراج الإنجليز منه ، وإنما يلزم الاتفاق على الشركة فيه ، فأبنت له حذرى من ترك ذلك الآن ، فأظهر الامتناع .

وقد وردت الجرائد المصرية لغاية ١٣ منه ، وقرأت فى الأخبار الصادرة بتاريخ ١٢ سبتمبر شرح الوفد للاتفاق ، فرأيت لطفى يغالط سامعيه ، فقد زعم أن العادة جرت العفو عقب انتهاء الأحكام العرفية ، ولا أدرى هذه العادة ، وقال عن القوة العسكرية إنها لازمة لصيانة مصالح إنجلترا الكثيرة فى الشرقين ، وأن هذا لازم أيضا للحليف على الحليف ، وأن المعاهدات الممنوعة هو التحالف مع دولة أخرى .

وجاء فى كلام علي ماهر أن مشروع هيرست سيعدل بما ينطبق على روح الاتفاق ، وأنه تألفت لجنة من الوفد للنظر فى كيفية تعديله ، وقالوا جميعًا إن المركز الاستثنائى لمعتمد بريطانيا لا مرمى سياسى له ، وإنه من الممكن حذفه ، ولكنه يسمى التسمية العادية لمن يعينون لدى الدول المحتلة . وقال مكباتى سنؤلف لجنة للنظر فى مسألة الموظفين من غير أن (. . .)[1] والقواعد التى تسير عليها ، وقال بمناسبة الشرط التعليقى : قيل لنا إن الحكومة الإنجليزية تفاوض الدول فى ذلك من زمن ، وبعضها قبل وينتظر قبول الباقى لغاية نوفمبر ، وإنه إذا تأخرت دولة أو اثنتان فُقِد المشروع ، والأمل معقود بتمام هذه المفاوضات قبل انتهاء الإجراءات لتنفيذ المعاهدة .

وقال إن معنى إبعاد العنصر الأخير من مجلس الصحة بإسكندرية أن يكون المجلس مصريًا فقط ، وقال لطفى بك إن الاعتراف بالاستقلال يكفى عن إلغاء الحماية ، وإنه يعتقد أنه ليس من المستحيل إدخال هذا النص عند تحرير المعاهدة ، وبالجملة فإن القارئ يخرج من القراءة وهو شاعر كل الشعور بأن الذين تولوا شرح الاتفاق يميلون كل الميل للموافقة عليه وإنهم لا يرون فيه وجها للضرر وإذا أعجزهم تأويل النص لجأوا إلى ما وعدوا به وإلى إحالة ما يرضى / على (ص٢٣٠٨)

(١) كلمتان غير مقروءتين .

المفاوضة ، وهذه التأويلات وهذه الإحالات غير مأمونة العاقبة ، بل قد يترتب عليها تراجع مضر .

ولقد خطر ببالى أمس أن القرار الذى اتخذه من استشيروا لغاية الآن من شأنه أن يحمل الإنجليز على التشدد مع الوفد ، لأنه يبقى من الأمة راضية عن المشروع وأنها تقبله ولو لم يحقق أمانيها ، ومثلها فى ذلك مثل من يوكل إنسانا بشراء دار فقال حين سمع عن حاجته ممكن أن تشتريها بألف وخمسمائة ، ولكن اجتهد فى أن تأخذها بألف فقط ، فإن صاحبها متى سمع ذلك لا يقبل إلا أن يتشدد ومتيقنا أن من وراء تشدده كسب الخمسمائة ، وهذا خزى فى الرأى ، وكان الأولى أن تكون الأمانى تعديلاً وإظهار الثقة التامة فى الوفد للسعي فى عمل كل ما يمكن للحصول عليها .

فى ٢٢ منه

صرحت لعبد العزيز بك عقب تلاوة البيانات التى صرح بها المندوبون من الوفد أمام أعضاء اللجنة المركزية واستغربنا الاثنان منها واعتبرناها مخالفة للواقع فى بعض النقط ومنحرفة عن القصد فى البعض ، ومجموعها تأييد المشروع بأنى لا أقبل أن أكون مفاوضًا ، فلم يعترض ، وقال إن هذا البيان يجعل مأمورية المتفاوضين صعبة للغاية . ولما جاء الكلام فيمن يكون منا بعد عودة المندوبين ، قال لا شىء سوى أن نقول بأن المشروع مقبول مع هذه التحفظات ، ونحن مستعدون للدفاع عنه إذا وجبت . وقد لخص لى مشروع هيرست فيما يلى :

اختصاص المحاكم المختلطة

لتوسيع اختصاصاتها ثلاث مراحل مهمة أولا : كون الأجنبى كل من يكون غير مصرى[١] . ثانيا : كون هذه المحاكم تكون مختصة بكل ما يكون للأجانب غير فائدة . بحسب ما قرره فقه المحاكم المختلطة . ثالثا : كون هذه المحاكم (. : .)[٢] اختصاصها .

---

(١) السائد وقتئذ هو مصطلح «الوطنى أو الأهلى» أما المصرى فقد جاء استخدامه مع قانون الجنسية المصرية عام ١٩٢٩ .

(٢) كلمة غير مقروءة .

تشكيلها

يقضى المشروع بأن يكون رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومى وكل قاض منفرد بالتقرير أجنبيًا ، ويقضى كذلك بأن يكون أجنبيا مأمورو المحاكم المذكورة ، وأن تكون الأغلبية فى جلساتها للأجانب على الأقل ، والمحلفون أجانب إذا كان المتهم فى السلطة التابعة لها . ويكون تعيين القضاة وترقيتهم من محكمة إلى أعلى منها بواسطة المندوب الإنجليزى ، وتكون محاكم الجنايات مختصة بالجرائم المقيدة جناية قانونا وبالجنح التى يمكن الحكم فيها بأزيد من سنتين . / ورأى عبد العزيز أن هذا المشروع كما هو مضر (ص٢٣٠٩) ضرراً بليغا ولا يتأتى قبول المشروع الأصلى إلا إذا تعدل .

ملحوظة : إن مبدأ التساوي يقضى بأن تكون المحاكم الأهلية مختصة بالنظر فى الجرائم التى تقع من الأجانب على نظامها أو موظفيها .

تذاكرنا فى هذا الموضوع مع عدلى ومحمد علي وعبد العزيز وحمد ، فقلت إن الأولى والأبعد عن الضرر إبقاء المحاكم المختلطة مع إضافة اختصاصات المحاكم القنصلية عليها ، وقال عدلى إنى أفضل هذا الرأى . قال عبد العزيز يكون من باب الاحتياط ، قلت يكون أصليًا والاحتياط يكون التعديل بما يكون فيه الفائدة لنا ، وقلت لعدلى يجب الالتفات إلى أن المشروع يشتمل على تخويل إنجلترا جميع الحقوق التى تلزم لكنانة مصالحها ، وكذلك التى تلزم للحصول على إلغاء الامتيازات ؛ فهى(. . .)[1] المنتمين يمكن أن تضع ما تشاء من النظامات غير معارضة مهما كان فيها من الإجحاف بحقوق مصر ، ولا يمكن أن نرجع الكلام فى مثل هذه الأمور للمفاوضة الرسمية ، لأنها لا تكون إلا بعد أن يتعهد الوفد بقبول المشروع وتأييده ، ولا يتأتى له أن يؤيده ما دام مشتملاً على هذه الأمور ، وأشرت كذلك إلى الشرط التعليقى ، قائلا إنه ماداموا متأكدين من تنفيذ النيابة من الدول قبل تصديق الجمعية الوطنية ، فقد أصبح هذا الشرط بلا موضوع ، قال قول المُحرج ، سننظر فى ذلك .

(١) كلمة غير مقروءة .

أشعر بأنه فى اتصال مع الأربعة ومخابرة مع غيرهم كصدقى ، وأنه يتلقى أخبارا منهم ولا يطلعنى عليها ، وقد وافقنى عبد العزيز على الأقوال السابقة ، وكنت كلما أبديت ملحوظا فى مشروع هيرست ، يسارع محمد علي إلى القول بأن ما تقوله حقا ، ولسان حاله فى كل مرة يردد بهذه العبارة ينطق ، ولكن ما العمل ؛ قول من يمهد العذر لنفسه فى قبول ما هو مضر ولا فائدة منه ، فاستفسرت هذا التكرار إلى سؤاله ، ماذا تريد بكون هذا حقًا ، فأجاب بما لم أحفظ .

زارنى أمس حسن صبرى وكان انقطع عنى من قبل النهضة[1] زيارة المشتاق ، وحادثنى حديث المعجب بعملى وأثنى عليَّ الثناء المستطاب وكان كثير التسرع إلى امتداح المشروع ، وأوهمنى أنه قابل لورد ملنر لسابقة معرفته من قبل ، وأنه قال له إنى ، أى أنا سعد ، غير راض عن المشروع ومتشدد ، ولكنه معذور وبعد أن مكث برهة طويلة انصرف . وزارني أول أمس من يدعى إبراهيم لمعى متعهد توريدات الحكومة / وهنأ وأثنى ، وكذلك إلياس عوض والدكتور (ص٢٣١٠) خياط وعزيز كحيل .

(. . .)[2] كتب إليَّ أول أمس من أوتيل كى دوسيه يقول إنه حامل رسالة ويريد أن يسلمها لى فى الوقت الذى أعينه ، فحضر فى الساعة ٢,٣٠ حيث كان حسن صبرى عندى وأسلمنى خطابًا من عباس حلمى[3] يقول فيه إنه تحاشى أن يكاتبنى من أول الأمر ابتعادًا عن كل ما يشوش ، وأنه يرقب من بعد الحركة الوطنية ويعجب بها ، ويذكر بمضمون تلغراف كان أرسله إليَّ عقب وفاة مصطفى فهمى باشا تعزية على فقده ، (. . .)[4] فيه ويشكون من مرض الربو ومن وجوده بالآستانة بلا عمل فيها ، ويرجو أن أبذل ما فى وسعى لخروجه منها إلى أوروبا .

---

(١) ربما يقصد الثورة (١٩١٩) .
(٢) اسم أجنبي غير واضح .
(٣) هو الخديو السابق عباس حلمي الثاني (١٨٧٤– ١٩٤٥) الذي عزلته بريطانيا مع إعلان حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وقد حاول مرارا العودة إلى مصر ، ولكنه لم يوفق .
(٤) كلمة غير مقروءة .

فقلت إلى حامل الخطاب إنى لا أملك شيئًا فى مثل هذا الموضوع ، لأن الأمر فيه راجع إلى السلطة الإنجليزية ، أما مسألة العرش فكذلك لا حيلة لى فيها ، لأن الإنجليز ،رغم معرفتهم أن الشعب يبغضه وأغلب الإنجليز لا يحبه ، متمسكون به[1] ، فلا فائدة للكلام فى شأنه ، وإنى مستعد لأن أخدم بكل ما فى وسعى من غير هذه المسألة ، فأشار إلى مصادرة أمواله ، فقلت مادام هذا لم يحصل لغاية الآن ، فلن يحصل فى النظام الجديد ، وسأل عما إذا كان التجاؤه للسلطة الإنجليزية لا نعرف شيءً عندنا ، قلت لا شيء فى ذلك خصوصًا ونحن على باب التحالف معهم ، فانصرف شاكرًا .

وحكيت كل ذلك إلى عبد العزيز فهمى ، كما أطلعته على الخطاب فأقر على كل ذلك ، وقد تكلمت معه فى ذهاب الوفد إلى لوندره فرأيته يرى ذلك ، ولكنى أريته أن فى الأعضاء ميولا متعاكسة ، ولا أريد أن يعاد تمثيل الدور السابق ، ولم يقر قرارنا على شيء .

جمعيات التلامذة فى ألمانيا وإيتاليا وإنجلترا وفرنسا وغيرها من البلاد الأوروبية جمعت مندوبين منها إلى باريس هنا لبحث المسألة المصرية ، والمشروع المعروض على الأمة لأخذ رأيها فيها ، فاجتمعوا أمس بهيئة مؤتمر وكان عدد الحاضرين ٣٧ عضوا ، مندوبا وغير مندوب وحضر معهم بعض أعضاء الحزب الوطنى كرفيق انتدب .

وقرروا بإجماع الآراء بعد الطعن فى حق الوفد ، رفض المشروع وتحذير الأمة من قبوله ، وبلغنى أنه سيحضر منهم تسعة اليوم لمقابلتى ، ومن بين هؤلاء شبان طائشون ملأ الحقد رءوسهم والطيش عقولهم ومن ورائهم زعانف الحزب الوطنى يقرونهم بالتهوس والتهور والخروج على الوفد تزيد النار ضدهم وإطفاء لثائرة حقدهم عليه ، إذ يتوهمون أنه زحزحهم عن مكانتهم فى الأمة وأقصاهم عن رئاستها ، واغتصب الزعامة فيها منهم ، فهم يعملون غاية جهدهم فى الإيقاع به ، وشرف

(١) المقصود : السلطان فؤاد .

(ص٢٣١١) سمعة أعضائه ورئيسه ، ولا يلطف من حقدهم عليه إلا أن يعتزل العمل ويترك القيادة لهم ، وهم يتوسلون بكل الوسائل ، ولو كانت غير مشروعة لاستمالة الأمة إليهم وتنفيرها من غيرهم . ومن البلية أن من وراء هذه الزعانف بعض الأمراء[1] الذين ضخمت ألقابهم وحضرت أحلامهم وكثرت ثروتهم ، وقلت فطنتهم يمدونهم بالمال لكى يهتفوا لهم ويشيدو بذكرهم .

ولكن يظهر أن الأمة وقفت على حقيقة أمرهم ، وعرفت (. . .)[2] من حقدهم ، فنبذت زعامتهم وأبت أن تصغى لأقوالهم ، وقد كانوا هموا أن يصدوا الأمة عن الاحتفال بأعضاء الوفد ، وأخذت جرائدهم تضلل قراءها وتحذرهم الاحتفاء بقرائها ، فلم يعيروا وزنًا لأغراضهم ، ولم ينصاعوا لنصحهم ، وتظاهروا للقادمين مظاهرة لم نر بعد مثلها جلالاً ولا نظامًا ولم يسبق لها نظير فى الإخلاص لها ، واشتراك كل العناصر والطبقات فى تنظيمها .

لقد وقع نظرى على اللطائف المصورة فوجدت فيها رسماً للهيئة التى كان عليها الأربعة عند قدوم الباخرة بهم واستيياءهم ، فوجدت مما يجرح النظر نزول محمد محمود ومكباتى تتدلى من فم كل منهما سيجارة على طريقة الدلال والتيه التى سلكها الناشئون المعجبون بأنفسهم .

ورد اليوم تلغراف من نحاس يفيد أنه حصل اجتماع كبير من ممثلى الوزارات والمصالح المختلفة ، فأقروا على شكر الوفد والثقة به شكرا وثقة لا حد لها ، وصدقوا على القرار السابق ، وألقيت خطب القائد فى مدح الوفد ، وحصل مثل ذلك فى الدقهلية والقليوبية .

حضر التلامذة السالف ذكرهم وعلى رأسهم من يدعى ثابت رئيس أو سكرتير الجمعية المصرية ، وعصام الدين ناصف النائب عن جمعية برلين ، ونواب عن جمعيات أخرى ، وقد كان أثقل بى خبر اجتماعهم وتقريرهم رفض المشروع ،

---

(١) عُرف أنه الأمير محمد علي ، وكذلك الأمير عمر طوسون .
(٢) كلمة غير واضحة .

وتحذير الأمة من قبوله . وترددت أول الأمر فى مقابلتهم ، ولكنى انتهيت بلقائهم فأخذوا يسألون سؤال الرقيب للمراقب أو القضاء للمتهم ويعترضون على الوفد وحياده تارة ، ويرشدونه إلى واجباته تارة أخرى ، فقلت لهم إن الوفد ليس عزبة ولا وكيل عن فرد أو جماعة ، ولكنه وكيل الأمة فهو لا يصغى إلا لصوتها ولا يعمل إلا برأيها ولا يعبر إلا عن شعورها ولا يعبأ بغيرها ، فإن رفضت المشروع رفضناه وإن قبلته قبلناه .

قالوا نحن رفضناه قلت هذا حقكم / ولنا عليكم إلا أن تبلغونى عدوكم (ص٢٣١٢) لأضمه على الرافضين ، ولكنى وأنا نائب الأمة لا يبقى لى إلا أن أسير فى تنفيذ الآراء التى تبديها الأمة على حسب رأيى أو من غيرى ، وفهمت كما فهم غيرى منهم أنهم لم يفهموا المشروع ، ولم يدرسوه ، وأنهم مدفوعون للتشويش من أعضاء الحزب الوطنى والأمير محمد علي ، وقد كان سكرتيره ممتاز حاضرًا ذلك الاجتماع ، ولم يعرفوا رئيس الوفد ولا واحداً من أعضائه بل أوسعوهم طعنا وذمًا .

وقد تلقيت خطابًا بإمضاء رفعت وعبد الغفار متولى وإسماعيل لبيب مرسلاً من برلين ومحررًا بتاريخ ١٨ سبتمبر وهو عبارة عن صورة تلغراف أرسله الثلاثة إلى الجمعية المصرية حيث تلمح فيها ، وكله طعن فىّ وحكم علىّ بالمروق من الوطنية ، والخوض سجل العاملين .

فى ٢٤ منه

انقطع عدلى عن التردد على منزلى من يوم أن شعر بأن لنا فى مشروع هيرست رأيًا يخالف رأيه ، ولكنه يحضر الوفد ، وقد أشرت له فى حديث أنى ربما لا أذهب إلى لوندره فارتاح إلى هذا ، وقال إذا كان كذلك يذهب آخرون ، وكرر لى هذه العبارة إلى مستر ولرند الذي أعلننى أنه سافر اليوم ، وإليه قلت أن يعرض على اللورد ملنر تأخير تنفيذ مشروع هيرست إلى ما بعد الاتفاق لأهميته ، واحتياجه إلى دراسة خاصة ، فإن كان عنده ما عجل على الإسراع فى إلغاء المحاكم القنصلية ، فلا بأس أن يكتفى الآن بإضافة اختصاصاتها على المحاكم

المختلطة على نظامها الحالى ، وتعديل ما لا يلائمه الآن منه بقدر الضرورة ، وأن يلفت نظره حذف شرط التعليق بناء على تأكد الحكومة الإنجليزية من قبول أغلب الدول ، لأن تحل إنجلترا محلها فى الامتيازات ، والعزم على التنفيذ من غير انتظار قبول الباقيات ، وأن ينص على إلغاء الحماية ، وتعين مكان القوة العسكرية إلى آخر التحفظات التى أبدتها الأمة ، وفى أغلب الاجتماعات انعقدت من أبنائها ، وقد وعدته بأن أرسل إليه صورة منها توعد بذلك ، ولكنه وعد غير موثوق به ، لأنه لا يعول على وعده هو ولا بما أعطى الوعد به كافة وكان الكلام معه بحضور فهمى عبد العزيز[1] ومحمد علي .

كنت دعوت الأول لأن يحضر عندى أمس للمداولة فى مشروع هيرست ، ولاحظت أن الثانى أحس بهذه الدعوة فدعوته أيضا ، ولكن ظهر لى بعد ذلك على عبد العزيز نوع من التردد ، وقد اتفقنا بعد ذلك على أن يضع مذكرة بالملاحظات على مبادئ المشروع لأجل عرضها . / وقد سألت محمد علي عن سبب ما (ص٢٣١٣)
ألاحظه عليه من التأثر ، فحاول أول الأمر إخفاءه ، ولكنه قال إنه يذكر من هذه الأسباب أن قلت له يوما أمام إخوانى فى لوندره عبارة جارحة وأوردها ، ولم تكن هى العبارة التى صدرت منى بل مخالفة لها ، فاستغربت أن يختلق لنفسه علي عبارة ليكون له فى الغضب وجه بسببها ، فقلت إن هذه العبارة لم تصدر منى ، ولكنى قلت لك عبارة يستعملها الإنسان مع صاحبه عند سقوط الكلفة بينهما ، وهى أنك (يا فلان لا تعجبنى اليوم) وما أردت بذلك كما توهمت أنك تابع فى رأيك للغير ، أو أنك محاب فيه ، ثم قال وأيضا عبارة ملاحظات هيرست فأقنعته بأنه لا وجه له فيها ، وقال أخيرا إنى غضبت منه لأنه كلف حامد محمود بالكتابة إليّ ، فاستغربت أن يكون هو الذى يغضب مع أن الأمر بالعكس ، لأن ما وصل إليّ من شأنه الإغضاب ، فإذا كان أحدث أثره الطبيعى فلا لوم عليّ إلا إذا كنت خرجت فى التأثر عن الحد ، وما حصل شىء أكثر من كونى كتبت له خطابًا ، أقول فيه إنى كنت أود أن يكتب لي مباشرة ، وهذا أحسن تعبير فى مثل هذه الحالة ،

(١) المقصود : عبد العزيز فهمي .

وقد أقر أخيرا بخطئه واعتذر عنه ، ولكن طريقة الإقرار والاعتذار لم أرتح إليها تمام الارتياح ، لأنها أثر الإفهام لا الإقناع ، ولأن الأسباب التى أبداها أسباب مشتملة تبريرًا لتغيير الخطة التى ظهرت عليه .

خطر فى بالى أمس أن نسافر من الآن إلى لوندره لأنه لا داعي لانتظار الأربعة ، وغايته بأن الأمر يلزم طلب نص القرارات منهم ، وفى هذه الحالة يمكن مفاوضة هيرست فى مشروعه ، وملنر فى الاتفاق والتحفظات التى علمنا أهمها .

قدم لى الدكتور علي إبراهيم ومحمد محمود وخليل شخصًا إسكندرانيًا يدعى ناجى - مصورا - وعرضوه عليّ أن يضع صورا مختلفة يمثل الوفد فى أطواره المتعددة ، فأمهلته إلى ما بعد انتهاء المفاوضات . وحضر كذلك الدكتور (. . .)[١] فأفهمته كذب إسماعيل سرى فى محادثته مع المقطم ، وفهمت من الدكتور المذكور أن كمال الدين اعترف بأنه دفع مبلغ ستة آلاف جنيه لأجل جرحى المظاهرات ، وفهمت من محمد محمود أن البرنسات لم يكونوا ليرضوا بنشر خطابى إليهم ، وأن البرنس يوسف[٢] وغيره من الأمراء يمدونهم بالمال ، ويدفعون زعانف الحزب الوطنى للتشهير بالوفد .

(ص٢٣١٤) لقد عرض الأربعة مشروع الاتفاق على طريقة التحيز لا بالنزاهة المعلومة فيهم ولا بالدقة ولا يمكننى التصدى لتكذيبهم ، أولا : لأن الوقت قد فات عليه . وثانيًا : لأنه يظهر أن الأمة تريد أن لا تصدق ما تعتقده غير مقبول ولا معقول ، يدل على ذلك أنها بعد أن سمعت الشروح التى لا توافق المعقول ولا تنطبق على الحقيقة ، تشبثت بأن تشتمل الاتفاقية على نصوص لا تترك مجالا للتأويل ، ولا محلا لسوء التفسير ، ولكنها لم يصل التشبث بها إلى حد أن تعلق قبول الاتفاق على هذه النصوص ، بل جعلت الأمر أمنية يسرها تحقيقها ، ولكن لا يحزنها إذا لم تحقق ، ولهذا يجمل بى أن لا أؤيد المشروع ، أى أن لا أعد بتأييده ، إلا إذا قبلت هذه الرغبات أو على الأقل أهمها .

---

(١) اسم غير واضح .
(٢) الأمير يوسف كمال .

كنت ذاهبًا مع الدكتور محمود أمس للرياضة فى شارع الشانزليزيه فقابلنى عبده البرقوقى ومعه شاب يدعى مرسى من الشرقية ، حكى لى أنه يشتغل بدراسة الدكتوراه فى ليون من يولية هذا العام ، وأنه كان حضر مع إخوان له مندوبين من قبل الجمعية المصرية بليون ، لأجل حضور المؤتمر الذى انعقد فى باريز هذه الأيام ، ولكنه انسحب منه هو وإخوانه ، لأنهم رأوا بقية الأعضاء على غير هدى ، ويتخبطون فى سيرهم فى أثناء السير معهم ، وإذا بنظرة وقعت منى على بهى الدين بركات مارًا بى فرفع قبعته مسلمًا فرددت التحية عليه ، وقلت سبحان الله لهذا الحد يبلغ بالإنسان سوء التربية ونكران الجميل ، ولكنه الحسد يحمل الإنسان على أن يفعل أفعال المجانين .

فى ٢٥ منه

(ص٢٣١٥)

تكلمت مع عدلى فى خصوص الذهاب إلى لوندره لأجل التكلم فى التحفظات التى وضعتها الأمة ، والوقوف على استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة إليها ، فأظهر استحسانه لذلك ، وبناء عليه أرسلت تلغرافًا بطلب نص القرار الذى صدر فى الاجتماعات العديدة ، وكذلك للمناقشة فى مشروع هيرست ، ويظهر عدلى عدم رضا عنه ، وقد أجاب أنه لا يعرف استعداد ملنر بالنسبة لتلك التحفظات ، وهو يوافق على تفضيل التعديل قبل المفاوضة الرسمية التى لا تكون إلا على الأسس التى يتعهد الوفد بتأييدها ، قال أو يعهد الوفد بالتأييد إذا قبلت التحفظات المذكورة ، قلت إنى أفضل هذا ، وقد تكلمت فى أن يكون السفر إلى لوندره فى آخر الأسبوع القادم ولكن لم يحصل الاتفاق ، ويلوح لى أن عدم ذهابى إلى لوندره أولى بى ، وأن أكتب للذاهبين أنى مستعد للدفاع عن المشروع إذا تبدل بالتحفظات المذكورة .

فى ٢٩ منه

لم يحدث فى الأثناء الماضية إلا أن تلغرافات وردت من نحاس تفيد أن الاستشارة جارية ، والجماعات التى يؤخذ رأيها توافق على المشروع كأساس للمفاوضة وتبدى رغبات أهمها ما سبق التنبؤ عنه ، ولم يبق من المدن التى يراد

استشارتها إلا مدينة إسكندرية حيث تخصص لها يوم الخميس القادم فى ٣٠ منه ، وسيكون الاجتماع فيها عامًا ، ولم يرد من أحد من الأعضاء المقيمين ولا القادمين مكتوب لى ، ولكن رأيت مكتوبًا من علي ماهر إلى حمد الباسل قرأ لنا بعضه ، ولقد استغربت من إجماعهم كلهم على عدم الكتابة رغم وعود أغلبهم بها ، كما أخذتنى الدهشة من كون الأعضاء المذكورين تركوا منزل الوفد وجعلوا يعقدون الاجتماعات فى غيره أى فى منزل محمود باشا سليمان ولم يرسلوا نص القرارات أو بعضها ، أى القرارات التى اتخذتها الجماعات التى حصلت استشارتها ، ولم نعلم إلا من التيمس خبر عودتهم ، وأنها ستكون أول أكتوبر ، ولأن التيمس خالفهم فصدقوا ، وقالوا إن السبعة حاضرون فى ذلك الميعاد ، وقد فهمت من عدلى على غير قصد منه أن محمد محمود يراسله ، وقرأ على عدلى مكتوبًا من صدقى ، وآخر من ثروت عن الحالة ، ويقول صدقى ، إن لطفى ومحمد محمود تعطفا عليه كثيرًا ، وأظهرا له كثيرًا من الحيل .

ولقد تكلمت مع عدلى جملة مرات فى مشروع هيرست ، وأظهرت له أهميته (ص٢٣١٦) وصعوبة قبوله ، وأنه لا ينبغى أن يكون أول عمل من الوزارة الجديدة ، فأخذه الخوف ، وقال زيادة على ذلك إن تنفيذه من غير أخذ رضا الدول جميعًا يجعل مركز الوزارة المذكورة حرجًا بإزاء كل الدول غير القابلة ، وتكلمت فى استحسان سفره ، وسفر بعض أعضاء الوفد إلى لوندره للتكلم فيه .

وكنا حددنا أمس موعد الاجتماع للأعضاء الموجودين فحضروا ، ولكن عدلى لم يحضر إلا بعد انفضاض الاجتماع بزمان طويل ، وقررنا أنه لا لزوم للسفر قبل عودة الغائبين ، لأن فيه إيهامًا بأن الأمة قبلت المشروع من غير شرط ، وهو غير واقعى . ولما أخبرت بهذا القرار عدلى عند حضوره لم يقل شيئا . وخضت فى حديث آخر ولمّح لى بأن أجاهر بتنفيذ المشروع أمام ملنر ، فقلت إن الذهاب إلى لوندره وهذا التصريح ننظر فيهما فيما بعد عودة الغائبين ، ولكى أقول أمامه إن الأمة كانت تقبل المشروع من غير شرط ، لولا البيان الذى نشر عليها يسكت ولا يقول شيئا ، كأنه لا يريد الاعتراف بهذا النفوذ .

إنى لا أريد أن أكون مطيّا ، ولا أفهم الآن أن يميل الوفد عن الأعمال ويلقيها فى أيد غير موثوق بهم ، خصوصاً إذا جمعت صدقى وثروت ومحمد محمود ورشدى وعدلى ، فالأول رفضه الوفد ولم يقبل أن يشترك معه فى عمله ، والثانى لم يخدم الوفد وغير مشتغل فى الوزارة لآخر لحظة ، والثالث ظهر ميله للإنجليز أولا وأخيرا ، والرابع كأنه رئيس وزارة الحماية ، والخامس لم يكن إلا علينا ، وإذا دار الأمر بين وظيفة الطبيب والعمل ، فإن العمل أولى لأن فى الأولى مسئولية بلا عمل عن رجال يخالفونك فى المبدأ والغاية ، والثانى مسئولية ولكن عن عمل شخص لا عن عمل الغير ، ولهذا يلوح لى الآن أن الوفد إما أن يدخل فى الوزارة أو لا يعمل إلا مع المخلصين ، والذين كشفت التجارب عن عداوتهم لا يعلمون أن يكونوا فى عمل كانوا بعيدين عنه ، وعندى أن مجهولى الحال خير منهم وأقرب لتحقيق الأمل ، هذا إلى ما يوجد من التنافر بين أشخاصهم وبينى وبينهم ، ولا أدرى ماذا يكون ولا ماذا أصنع (. . .)[1] وبهذه الأسباب يكثر الأعداء ويولد البغضاء وإغفالهم فيه حرج كبير ، فاللهم صوابك .

سافرت الست أمس إلى سويسرا ومعها مادموازيل الأرلاندية وذلك لتزور حماة بنت أختها المريضة ، وموعد عودتها ٤ القادم ، وسهرت لغاية الساعة ١٢,٣٠ سهرة أتعبتنى ، وحضر أمس واصف غالي من ڤيشى .

فى ٣٠ منه

تقابلت أمس مع مسيو لابراديل وكان معى واصف غالى وفهمت من هذا (ص٢٣١٧) الفقيه/ أنه لم تحصل مخابرات مع فرنسا الآن فى شأن الامتيازات ، وأن فرنسا لن تقبل التنازل عن حقوقها الامتيازية فى مصر ، وأن مصالح إنجلترا فى ماروك أى مراكش لا أهمية لها بإزاء مصالحها فى مصر ، وأن بقاء إنجلترا ممتازة فى مراكش لا ضرر فيه على فرنسا ، ثم أطلعته على مشروع لجنة ملنر الأول الذى رفضناه والأخير الذى قبلناه ، فقرأ الأول قراءة سطحية ، ثم قال يظهر لى أن الثانى أحسن

(١) كلمة غير مقروءة .

منه ، فاستعدت قراءته فقرأته مادة مادة مع مقارنته بالثانى الذى كان يقرأ له واصف ، فانتهى بتفضيل الأول على الثانى ، مبينا فى كل مادة ما فى كل من المزايا وضدها ، وصرح بأنه إذا كان لا بد من الخيار بين الاثنين فالأول أفضل بكثير ، وقال إن الحماية موجودة فى كل منهما ، وقال فيما يتعلق بمقام معتمد إنجلترا الاستثنائي فى مصر ، إن هذا تعاقد على شيء ، لا يخص المتعاقدين وحدهما ، لأن الدول لا ترضى أن يكون مقام وكلائها أنزل من غيرهم ، وتقدم بعضهم على بعض يجرى على حسب قواعد مقررة لا يمكن التفريط فيها ، وأضاف بأن مصر إذا رضيت بهذا الشرط ، فإن فى إمكان الدول أن لا تقبل أن يكون لها ممثل عندها ، أو إن كان فلا يكون إلا من درجة نازلة ، ولا تعين عنها فى بلد وكلاء إلا من هذه الدرجة ، ويساعدها على ذلك أن وكلاء مصر لا يكون لهم أهمية ماداموا لايعقدون أى معاهدة تضر بإنجلترا ، وهو الشرط الذى يوجب على الدول ابتعاداً عن كل خلاف مع إنجلترا ، أن يطلب منها أولا رضاؤها بما يراد عقده من الاتفاقات مع مصر . ولقد وعد أن يكتب ملاحظته على المشروعين وبيان الفرق بينهما ، ويبعث بها لنا قبل يوم السبت القادم ، وأن يكتب مقالة فى هذا الموضوع وينشرها بجريدة كالديبا ، كما وعدته بأن أرسل له مندوبًا من طرفى إيماء إلى ما أريد استمالته به .

قد أطلعنى أمس واصف غالى على خطاب بتاريخ ١٢ سبتمبر ورد عليه من ويصا واصف يستحسن فيه المشروع جدا ويعتبره فوق المنتظر ، وينتقد خطة الحياد التى أشرنا بها ، لأنها فى رأيه ورأى زملائه الاثنين تقضى بخروج القيادة من أيدينا ويقع ضررها أولاً علينا ، فعجبت لهذا الحال وزميليه اللذين لم يتأملا فى الأمور ، ولم يكن منهم جواب على مكاتبتى لهم ، إلا الإغفاء عن مكاتبتى ولومى على خطتى اللهم إن هذا خلق عجيب .

إن الله لا يريد بى إلا خيرًا فهو يعجزنى عن كل شر ويعوقنى عن كل ضر ، ويسارع إلى ردعى عن الذنوب إذا خطر ببالى ارتكاب شيء ، فلا أكاد أتصوره حتى ألاقى فورًا جزاء كأنه يقول لى لست أهلا للمنكر فلا تهم به وهذا برهانى ، اللهم إن

(ص٢٣١٨) هذه عناية كبرى لا أستطيع عليها شكرًا / لا أذوق لذة خالصة من كدر ولا أشعر بسرور خال من هَمٍّ ، ولا ترضينى نعمة إذا أصبتها ، ولا يأخذنى الابتهاج بالحاضر عن التفكر فى القابل ، ولا تطمئن نفسى إلى أذى الغير وإن الغير اعتدى ، ولا ترضى عن نفسها حتى تعدل عن غيها ، ولا يروق لها إلا جمال الفضيلة ، ولا تحسن فى عينها إلا فى ثوب المكارم ، ولا تشعر بقوة أعلى من قوة الحق ولا بلذة أكبر من لذة الجهر به والدعوة إليه ، ولا تكره إلا من استحب العمى على الهدى وحاد عن سواء السبيل .

إنى أصبحت لا أبتغى منزلة أعلى من منزلة من قلوب أمتى ، وحسبى الاحتفاظ بها ومادام هذا تصدى فليكن كل ما بيننا من التنافر والتزاحم بعيدًا عنى ، وليكن عملى متفقًا مع هذا القصد ، اللهم إنى أخلصت وجهى لأن توفقنى لما ترضاه إنك أنت علام الغيوب .

أول أكطوبـــر(١)

فى أول أكتوبر قلت أمس فى غرفة الوفد إلى كل من حمد باشا ومحمد علي وسنوت بك ومن قبل على واصف بك غالى ، الآن وقد أظهرت الأمة ميلها إلى قبول المشروع ، وجددت بالوفد ثقتها وولته من السلطة الشىء الواسع الكثير ، فلا أرى مانعًا أن يكون فى الوزارة من أعضاء الوفد من يمكن الانتفاع بهم فيها ، بل يجب أن تكون أغلبية الوزارة منهم ، أولا : لأن الطريقة التى تكلف الوزارة تنفيذها هم الذين اختطوها وعرفوا مسالكها وعطفاتها وإماراتها فلا ينبغى أن يتركوا لغيرهم سلوكها . وثانيا : لأنه من المؤلم أن يعملوا وغيرهم ممن لم يكن معهم ، وربما كان عليهم يجنى ثمرات جهودهم ، ويكونون منهم بمنزلة الخطيب للمفتى أو الساخط من العامل ؛ إنى ليؤلمنى أن أرى نتيجة عملنا فى أيدى غيرنا يتصرفون فيها بحسب ما يراه ، فوقعت هذه الفاقة موضع الارتياح منهم ، وكأنها لاقت هوى فى نفوسهم فهشوا لها وبشوا ، وقالوا الحق معك وكلامك فى غاية الوجاهة ، وقال محمد علي قول المعترض الذى يبدى الاعتراض ، لا تزييفا لما قيل ولا امتناعًا

---

(١) أكتوبر .

عن قبول ما عرض ، بل تمهيدًا للعذر والتماسًا للجواب وكشوفًا للاستياء عليه ، وبعبارة أخرى أنه أبدى هذا الاعتراض لا رغبًا فى قبوله بل حبًا فى أن يرضي سواه بأن يجعله فى حِلٍّ مما يهواه وفى أمن مما يخشاه .

قال إن الناس ربما تقولوا علينا الأقاويل ونسبوا إلينا أننا عملنا لكى نرقى المناصب العالية ونحوز الرتب السامية ، قلت لا يعتد بمثل هذه الأقاويل لأن المعقول المقبول فى كل بلاد الدنيا ، أن الذين تمت لهم الغلبة فى أن يحكموها ولا يسلموا لغيرهم أمرها ، على أن الوفد بعد أن يقبل المشروع ويتعهد بتأييده لا يبغى معنى لوجوده ولا تعمل حكومته أن يكون بجانبها قوة تراقب أعمالها سوى القوة الراهنة التى تختارها الأمة لهذه الغاية وهو البرلمان .

وقد نبهت قبل الكلام على إنى خارج عن هذه/ الفكرة لاعتبارات خاصة (ص٢٣١٩) بشخصى ولا مشترك معى فيها غيرى ، ولكنى أكون فى عزلتى مبتهجًا بأن أرى شركائى فى الجهاد يعملون على استثمار ما بذلنا من المجهودات ، ومهما كان بينى وبينهم من خلاف فى بعض الأمور أثناء العمل ، فلا أثر له لأن الفوز يمحوه ويسدل عليه ستار النسيان ، فقال حمد إذن يحسن عند وصول الغائبين تصفية العلائق من الأكدار ، قلت فإنه يحب ذلك مثلى ، وإنى مستعد لأن أؤدى أزيد مما علىّ وأتسامح فى كل ما لى وأعتذر عن كل خطأ وقع منى ، وهذا كل أملك فعله لتصفية الأكدار ، وما هذا القول بطارئ ، ولكنى كتبته لبعضهم ، فاستحسن الكل ذلك خصوصًا حمد ، ثم تغدى عندى محمد علي فقرأت عليه ما كتبته إلى علي ماهر بهذا المعنى ، فقال عقب تلاوته وكرر قوله : هذا حق . . هذا حق فعجبت لهذا القول منه ولتكراره ، قلت كيف؟ إنه لأكثر من حق ، قال منهم وهو فضل ، ولكنه لاحظ علىّ الانفعال ، ولم يأت بلفظ الفضل إلا مكرها فسبحان الله .

أحسن طريقة أن يذكر فى المشروع أن مصر تعتمد على عدالة إنجلترا فى أن تتفق معها بعد التأكد من حسن العلاقات بينهما مع تعديل هذا الاتفاق بما يحلل مصر من القيود التى تحد من استقلالها ، بأن يقال فى المشروع المذكور : إن هذا الاتفاق لا يتبع إنجلترا بعد التحقيق من وفاء مصر لها أن تعتمد على ثقاتها وصدق

إخلاصها فى تحليلها من القيود التى تحد من حريتها كدولة مستقلة ، أو أن هذا الاتفاق يصح للمتعاقدين إعادة النظر فيه وتعديله بما تكمل به حرية مصر ويتم استقلالها ، إذ إن مصر تخص هذا الاتفاق معتمدة على عدالة إنجلترا فى وضعه ، وقد قلت ذلك لواصف بك غالى ورجوته أن يلفت إليه ذهن مسيو لابراديل عند مقابلته له حسب الوعد .

فى ٣ أكطوبر سنة ١٩٢٠

أول أمس أخبرنى واصف بك أنه تقابل مع مسيو لابراديل وسلم إليه مبلغ ١٥ ألف فرنك ، ولفت لتلك العبارة ، وبعد أخذ ورد وافق على العبارة التى حررها واصف بك وهى : فى أن الأحكام الحالية كان الغرض منها تمكين مصر من الوصول إلى تمام استقلالها ، فلها أن تطلب كلما تقدمت فى طريق النجاح من
(ص٢٣٢٠) الشروط المفيدة لسيادتها التى لا يبقى هناك من سبب لوجودها / وبترجمة أخرى أن الأحكام الحالية لم يكن الغرض منها إلا تمكين مصر من الوصول إلى تمام استقلالها فلا تمنعها من أن تطلب ، فقدمت فى طريق النجاح إلغاء الشروط التى لا يعود هناك سبب لوجودها .

إن القيود التى اشتمل عليها هذا الاتفاق ومن شأنها أن تحدد استقلال مصر لم يكن الغرض منها إلا التأكد من حسن سيرها فى طريق التقدم ، فلا شىء يمنعها كلما تقدمت فى هذا الطريق أن تطلب فك القيود التى لم يعد لوجودها من سبب .

إن القيود التى اشتمل عليها هذا الاتفاق ومن شأنها أن تحد من استقلال مصر لم تكن إلا مؤقتة لحين أن تثبت مصر حسن تصرفها وصدق إخلاصها وعدم لزومها ، وحينئذ يكون لها الحق فى أن تطلب الحق قلما لم يعد له منها صالحًا .

إن الشروط التى اشتمل عليها هذا الاتفاق من شأنها تقييد استقلال مصر لم تكن إلا مؤقتة ، إذ الغرض منها التأكد من حسن تصرفها وصدق إخلاصها فى المحافظة على المصالح الإنجليزية ، فلها أن تطلب كلما تقدمت فى طريق النجاح فك ما لم يعد له لزوم من الشروط المذكورة .

أخرى ، إن الشروط التى اشتمل عليها هذا الاتفاق ليست إلا مؤقتة لحين التأكد من حسن تصرف مصر وتمام كفاءتها للمحافظة على المصالح المختلفة فيها ، فلها كلما تقدمت فى هذا السبيل أن تطلب إلغاء وتعديل ما لم يعد له محل من الشروط المذكورة[١] .

وردنى خطاب من مكباتى يشف عن عدم رضائه ونحاس وماهر عن خطة محمد محمود ، وخصوصًا بالنسبة لامتداح عدلى فى حفلة عامة ، ونسبه الفضل فى المفاوضة إليه ، وكان من نتيجة ذلك أن سعوا فى عدم نشر هذا المديح فى الجرائد ولاموه عليه ، قال ولم يصغ له إلا القليل من الحاضرين ، ويشف كلامه أن عدلى عند الناس محل الريبة وسوء الظن . وكذلك وردنى خطاب من علي ماهر يشير إلى أن ميل الشعب لنا فوق وصف الواصفين ، وأنه ألجم المعتدين . ومن نحاس وحافظ عفيفى / ما يفيد أن حضورهما كان بناء على طلب مكباتى وماهر (ص٢٣٢١) وفقًا لسوء الخلاف ومنعًا لاتساعه . ومن أغرب ما قاله مكباتى أنه علم أن سعيد بك هو الذى لم يقبل انعقاد الاجتماعات فى منزلنا فدهشت لهذا الخبر ، وأبرقت إلى سعيد أستجلى منه جلية الأمر ولم يأت الجواب .

كان ماهر أشار فى خطاب سابق إلى أن من لم ينتدب من أعضاء الوفد المقيمين فى مصر للاشتراك فى عرض المشروع تأثروا من استثنائهم ، ولكنهم أخفوا تأثرهم ، وقد ظهرت آثار ذلك بغياب علي شعراوى عن اجتماع الجمعية التشريعية[٢] ، وبخطاب طويل . وردت من جورجي بك خياط كلمة عتاب سمجة لعدم انتدابه ، فرددت عليه بأنه ليس له أن يكون مع المنتدبين لأنه يجهل موضوع انتدابهم ، لأنه اعتزل العمل فى الوفد من يوم عودته ، وفى الخطاب مغامز مستورة يعرفها الفهيم ولا يؤاخذ عليها العاقل .

---

(١) هذه الفقرة تحمل نفس المعنى للفقرة السابقة لها .

(٢) لقد كانت الجمعية التشريعية قد أجلت اجتماعاتها في بداية الحرب ، ولم تجتمع بعد ذلك بصفة رسمية ، وإنما جرت اجتماعات لبعض أعضائها بطريقة ودية لمناقشة أمور ملحة ، وكان منها ما يتم فى بيت سعد زغلول .

أولم متخرجو مدرسة أكسفورد إلى محمد محمود باشا وليمة تكريمه ، وخطب فيها صدقى باشا خطبة ضمنها مدح صاحبنا فعجبت لهذا التضامن ، ولا سبب له فى ظنى بعد كل ما أعلم إلا الحقد علىّ ، وقد رأيت أحقاد محمد محمود تجلت فى رده على خطاب وليم مكرم[1] الذى كان آية فى اللباقة وحسن المناسبة ، فقد شرح فيه حال الطالب فى الجامعات ، وقارن بينه وبين حاله بعد مقارنة جميلة ، لكن محمد باشا حقد عليه ، أولا : بدقة المقارنة ولطف الملاحظة وجمال المناسبة . وثانيا : لأنه أحاط الكلام معى بسوار من أدب وسياج من احترام . وثالثا : لأنه لم يبالغ فى صفاته ولم يقدم من فضائله إلا أنه عضو فى الوفد ومنفى فى مالطة ومجاهد فى الاستقلال مع المجاهدين . قال تلك أوسمة شرف نأسف أننا حرمنا من أحدها وهو النفى إلى مالطة ، ومن لطائف النكت أن الدكتور محمود قرأ هذه الخطبة . ورد محمد محمود عليها ، فقال إن ذلك يدل على أن الخطيبين من مدرسة واحدة ، ولكن أحدهما نجح والثانى لم ينجح .

أخبرنى عدلى باشا أن مستر هيرست هنا فى باريز ، وأنه زاره أمس ولم يجده وترك له خبرا بأنه متغيب اليوم عن باريز ويلاقيه فى الساعه ١,٣٠ مساء ، وأنه مسافر غدًا وأضاف بأن سأل ماذا يقال له؟ فقلت يقال إن الأمة قبلت المشروع مع تحفظات ، وإن الوفد مستعد لمناقشة هذه التحفظات إذا دعى للمناقشة فيها ، قلت ولكن هذا لا يغنى من كتابة خطاب لملنر بعد عودة المندوبين ، وأن ننتظر دعوة
(ص٢٣٢٢) من ملنر ، قال عدلى ننتظر أن يقال لنا إنه لا مانع من المناقشة فى تلك التحفظات ، قال ويمكننى فى هذا المعنى الكلام لهيرست ، قلت يمكن ، ثم انتقلت للكلام على التحفظات ، فقلت إن ما فيها معقول ، ولا بد من فتح باب المناقشة خصوصا لأن أغلب مواد المشروع لم تحصل المناقشة فيها ، وتركت للمفاوضة ، فأومأ عدلى إيماء التصديق ، ثم استطرد الكلام لما تفعله الحكومة (. . .)[2] فى زيادة المستخدمين وأرباب المعاشات ، وتبسطت فى القول فى هذا

(١) هو الذى اشتهر باسم مكرم عبيد .
(٢) كلمة غير مقروءة .

المعنى ، فلم يرق حديثي لعدلى ، وقام فلم أقم لقيامه مثل حمد ومحمد علي وانصرف وحده ، وهو لا يقول شيئًا كلما حصل كلام لا يعجبه ، ولكنه يمتعض ويكتم الامتعاض ، ولا يبعد أن يلحظ منى عدم الارتياح إلى ملاحظاته ، ولله فى خلقه شئون .

علمت اليوم من الدكتور محمود أنه كان أطلع عبد العزيز بك فهمى بحضور محمد محمود على الخبر الذى كنت أمليته إليه لينشر فى جريدة الديلى هيرالد عن عودته من لوندره وفى أخرى ، أن لورد ملنر زارنى فى الأوتيل مودعًا ، فلما انتهى إلى قراءة هذه الجملة غمز بالعصا عبد العزيز فهمى ، وقال إن الدكتور حذف هذه الجملة ، وأخبرت هذا الدكتور أن محمد محمود كان يرغب أن التلامذة لا يستقبلوننى فى لوندره ، ولو أنه طاوعهم لما استقبلنى أحد ، وكانوا يحتجون له بأنهم يخشون أن يصيح التلامذة بسقوط الإنجليز أثناء لقائهم لنا وهتافهم لقدومنا .

والدكتور المذكور على بساطة ظاهره ، متفرس صادق النظر صامت الملاحظة ، فقد وصف كلا من أعضاء الوفد بصفات منطبقة عليه ، فقال عن محمد محمود أنه مدع جاهل متكبر يريد العلو بكل طريقة . وقال عن لطفى له ضحكة تحتها خبث ، وإمعة . وعن محمد علي أنه كالعجينة يتشكل بأى شكل . وعن مكباتى أنه فارغ كالطبل . وعن حمد أنه منافق . وعن عبدالعزيز أنه (. . .)(١) ذمته متقلب . وعن واصف غالى أنه (. . .)(٢) . وعن سنوت أنه يخلص أحيانًا وأحيانًا يخفى حاله . وعن علي ماهر أنه ضعفت وطنيته عن ذى قبل . وعن عدلى باشا أنه يشيخ . وعن الكل أنهم ملوا العمل ويستحيل أن يستأنفوه ، وأنه لولا ما أدركهم من الملل وما دب فيهم من الفشل لكسبنا أكثر مما نلنا ، وأن لوجود عدلى باشا تأثرا ساء فى نفوسهم لأنه انتهز فرصة مللهم ولعب بأحلامهم ، وقال إنه متحير فى أمره ونافر لأنه يراه يسترق السمع ، ولا يصح إن كان هذا منه عادة أو هو يفعله لغرض مخصوص . وعن صبري أن فيه ذهن الملاحظ ، وذكر أنه كثير

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

التفكر في حالتنا ، وأنه لا يدرى ماذا تكون نتيجتها ، فقلت له لا تدير لك أمرا إلخ . (ص٢٣٢٣)

غريب ما قاله لى عدلى من بضعة أيام من أن بعض الناس عرض عليه شراء بعض المنازل لإقامة الوكالة الحديثة وأنه تفرج عليها ووجدها مناسبة ، ووجه الغرابة أننا لم نفعل شيئا ولم يتم له أمر إلى الساعة ، ولا ندرى إذا كانت الحكومة الإنجليزية تنفذ الاتفاق إلخ .

فى ٤ منه

اليوم يتغدى عندى مظلوم باشا وبعض أعضاء الوفد اليوم ، زارنى اليوم من يدعى حسن أفندى فؤاد وكان موظفا فى الوفد بقلم السكرتارية ، وهو بلور شيئا وأورده على تسرعهم فى إبداء الرأى عن المشروع وتهورهم فى الكلام عنه ، ثم حلمي بك نسيب حجازى بك ، ثم ترك بطاقة الزيارة .

اجتمع فى الغداء مع مظلوم عبد العزيز فهمى ، حمد باشا ، علي الشمسى بك ، سنوت بك ، وكان الأكل لا بأس به والحديث فى شئون مختلفة على أسلوب متقطع ، وقد حمل إليّ عبد العزيز تقريرا عن مشروع هيرست ، وعرض المشروع الأصلى وتلوناهما معًا من الساعة ٣ بعد الظهر إلى الساعة ٦ مساءً لا تلاوة متتالية بل متقطعة . وقد وجد ملاحظات غاية فى الدقة والاستيفاء ومتانة الاستدلال وصدق الاستنتاج ، وقد ذهب فى ملاحظاته على المشروع الأصلى إلى أن فيه أشياء كثيرة تقيد الاستقلال وتقييدًا مهما ، ومنها ما يجعل الأمر حماية كعدم النص على إلغائها ، وقال إنها إذا ألغيت بالنص يكون أحط أنواع الاستقلال ، وقد حمل على مشروع هيرست حملة شعواء ، وأظهر ما فى مبادئه من عيوب ، وما فى تفاصيله من مضار على طريقة استحقت كل الإعجاب .

وقد طُلب منه أن يقسم ملاحظاته عن مشروع هيرست إلى قسمين : قسم يشمل جميع الملاحظات على كل ما نجد منه بسيادة مصر فى التشريع ، وقسم على ما يكون مخالفا للعدل أو الحق فى ذاته ، فوعد بأنه سيفعل ، وقد رأيته غير

ممنون من عذلى ويرى فيه رأيى ، وصادقنى على أن الوفد يجب أن يكون مستقلا عنه ، وعلى لزوم الكتابة إلى ملنر بنتيجة الاستشارة ، ويقول إن محمد محمود لم يكن عنده محصول ولا يصح الاعتماد عليه واستغرب ، ورد على خطبة مكرم إلخ ، وقال لى إنه يعرف استعداد كل وسيلة واستغرب من إسماعيل صدقى .

في ٥ أكطوبـر

الآن أنتظر عودة حرمى من سويسرا حيث ذهبت من يوم الثلاثاء الماضى ، وقد عادت فى الساعة ١١ صباحاً بعد أن تأخر القطار .

وردنى تلغراف من سعيد يقول فيه إن السبب فى عدم انعقاد الاجتماعات الاستشارية فى بيتى هو عدم كفاية السلاملك ، ولكن إذا كان السلاملك غير كاف فلماذا لم تعقد فى الداخل؟ أظن أن فى الأمر شيئا آخر ، وأظن أن لفتح الله يدًا فيه ، وخدع سعيد حتى جعله هو الذى يقترح أن يقبل عقد الاجتماعات فى (ص٢٣٢٤) محل آخر .

في ٥ أكطوبـر[1]

دعانا اليوم حمد باشا الباسل لتناول الغداء فى مطعم برى كاتلان . وأول اليوم صاف نراه باهيا جميلا كاليومين السابقين ، وقد هممت بالذهاب إليه ، ولكن بلغنى أن زوج أخت سنوت حنا بك توفى فجأة فى (. . .)[2] فاستحسنت مع إخوانى أن نعزيه أولا ، ثم نذهب إلى الغداء فمضيت إليه ماشيا آخذًا بيدى طفلا لمسيو دومانى ، وكان الطفل واضعًا يده فى يدى إلى الأوتيل ، وقد اشتريت له شوكلاته ولعبة بمبلغ ٩٢ فرنكا ، وشكرنى والده كما قبلنى هو ، وقد أحسنت صنعا فقد أهدانى أبوه بجانب من البامية الخضراء مرتين ، وكانت هذه الهدية غائبة عنى وما افتكرتها غير الآن .

وبعد أن عزينا سنوت ، عدنا إلى الوفد ، حيث سرنا إلى مطعم برى كاتلان وهناك تغدينا غداءً لا بأس به ، وجرى الحديث أغلبه فى موضوع الاتفاق ،

---

(١) كرر سعد زغلول كتابة هذا التاريخ .

(٢) اسم المكان غير واضح (بالحروف الإفرنجية) .

فتناقشت فيه مع عبد الستار بك الباسل ، ومع علي بك الشمسى ، وقال هذا إن الاتفاق مع إنجلترا (. . .)[١] سبب من أسباب ضعفها وهو مليح نظريًا ، وبعد الغداء عدنا واسترحت قليلا ، ثم زارت مدام راتب باشا حرمى ، ولما جاء وقت الشاى دعوتها لتتناوله معى وكانت خارجة فسلمت عليها بيدى ، وأدخلتها قاعة الأكل ، ولتناولنا الشاى معًا ووجدتها فى الأربعين أو تزيد من العمر ممتلئة الحجم ، شائبة القد (. . .)[٢] بضة الجسم ، مليحة الوجه سوداء العينين وفمها واسع ، وإذا تكلمت سمعت صوتًا غير جميل ، ولهجة تميل إلى التركية .

وبعد تناول الشاى عدت إلى إملاء كامل الخطابات التى كنت شرعت فى إملائها ، وهى إلى كل من أحمد يحيى وسعيد وعبد الله شريف وأحمد شفيق وناظر زراعته قسم ثان .

قد أخذت من محمد علي بك تحويلا بمبلغ سبعين ألف فرنك على بنك روما وسحبه صبرى وسلمه إليَّ فوضعت ستين منها فى الدرج (. . .)[٣] والباقى فى جيبى ، وفعلت ذلك لأدفع الأول ثمنا للأتو الذى اشتريته أمس ، ووعد البائع بأن يسلمه بعد غد (. . .)[٤] شرائط (. . .)[٥] بفائدة وإيضاح محل إيداعه ورخصته وهو عربة من صنع معمل رونو[٦] سنة ١٩٢٠ ، وهذا المعمل كان له شهرة عظيمة ولكن قلت هذه الشهرة هذه الأيام ، وأخذ الناس يتقولون فيه الأقاويل وينسبون إليه عيوبًا فى الصنعة وفى المادة ، الله أعلم .

في ٦ أكطوبر (ص٢٣٢٥)

ورد عليَّ أمس تلغرافان أحدهما من محمود باشا سليمان ، والثانى من أمين الرافعى يخبران بأن عبد الرحمن بك فهمى اعتبر مدينا ، وما وقع هذا الخبر موقع الاستغراب عندى لأن سير المحكمة كان يدل عليه فى كل خطوة من خطواتها ، فهى كانت تعضد الاتهام تعضيدا شديدًا فتفسر المبهم من عباراته ، وتكمل الناقص من ادعاءاته وتعتذر عن ما يظهر من الكذب فى أقوال الشهود ، وتؤجل

(١-٥) كلمات غير مقروءة .

(٦) ماركة رينو Renault .

النظر فى سماعهم حتى يفرغ الاتهام وسائله لحملهم على أن يقولوا ما يؤيد مفترياته ، وتتغاضى عن كل ما يكشف الستار عن دسائسه ، ويفتح المكنون من خبائه ، وعلى العكس من ذلك تسير مع الدفاع فهى تكد العزيمة فى استنباط ما يدحضه وإظهار ما يهدده ، وتمنعه عن كل ما يساعد على جلاء الحقيقة ، وتهدد كل من يجترئ على الانتصار له .

ولقد رابني من أول الأمر سلوكها وعلمت من حركاتها أنها لم تتشكل لكى تبحث الحقيقة ، لكن لأجل أن تحكم على الذين تعتبرهم أعداء الحركة الحاضرة ونصارها ، ويرون فيهم المدينين لها ولا أدرى ما العمل؟ ولقد استبشر الناس هنا خيرا بما نشرته جريدة وستيمنستر جازيت فى تلغراف ورد إليها من القاهرة بتاريخ يوم أول أكتوبر ، بأن القاضى أعلمه أن سيرة عبد الرحمن الماضية كانت حميدة ، وفى القضاء كانت مجردة من كل ما يؤخذ عليه ، ولكنى قلت أخشى أن يكون هذا الإعلان لكى تمنحه المحكمة منحة الظروف المخففة ، وجاء ذلك الخبر مؤيدا لهذه الخشية ، وأظن بل أعتقد أن هذه القضية مدبرة لأجل المفاوضات ، ورأيى الآن أن لا تستأنف المفاوضات حتى تنتهى القضية انتهاء حكيمًا ، ولا يمكننا مطلقًا أن نشعر بالعدل المكره ، لأن هذه القضية قضية الحماية ضد الاستقلال .

فى ٧ منه

فى الساعة ٥ مساء سلمنى علي الشمسى تلغرافا سلمه له الدكتور محمود - الذى كان منحرف الصحة - ينبئ بوصول المندوبين إلى مرسيليا وعزمهم على الحضور منها فى القطار الذى يبارحها فى الساعة ٦,٣٠ مساء ، ولم يكن عندى وسيلة لإخبار الإخوان بقدوم زملائهم ، وعرض على الشمسى أن يبلغه فى طريقه إلى حمد باشا فى كلاريدج ، ومَضَّى معى جزءاً من الليل جرى الحديث فيه عن الوفد وسياسته وأعضائه وما بينهم من اتفاق واختلاف ، ولم أفهمه حق الفهم ولكنه معارض للمشروع ، ولا أدرى الاعتقاد فى ضرره أم لغرض غير ظاهر ، ولم أرد أن أذهب إلى المحطة للقاء القادمين لعدم معرفة ساعة قدومهم ، ولأنه لا ضرورة له .

قرأت فى جريدة الأخبار الصادرة بتاريخ ٢٩أغسطس مقالا للرافعى يذهب فيه إلى أن الوفد يجب أن يتم المفاوضات على الطريقة التى بدأها ؛ فإن لم يكن فلابد أن يستعين بها ، وأن تكون الأغلبية منه / لأن الأمة لها تمام الثقة به ، وفى مقال (ص٢٣٢٦) بعد هذا بتاريخ أول أكتوبر ذهب إلى أنه يلزم أن يكون الانتخاب للجمعية الوطنية بلا شرط مالى ، وأن يكون سن الناخب عشرين والمنتخب خمسة وعشرين ، وأن يكون من درجة واحدة وأن يكون العدد كثيرًا .

فى ٨ منه

حضر أمس أعضاء الوفد الأربعة والثلاثة الذين انضموا إليهم ، وقد كنت ذهبت إلى المحطة للقائهم ، ولكنهم كانوا حضروا من قبل الساعة ١٠,١٠ التى قيل إنهم سيصلون فيها ، وحضروا كلهم ماعدا لطفى ونحاس ، ثم حضر علي ماهر بعد الساعة السادسة وتبعه محمد محمود ، وفهمت من الأول أن محمد محمود ولطفى كان يميلان كل الميل لحمل الناس على القبول ، ولكنهما كانا يمنعانهما ، وأن مكباتى ونحاس اعترضا اعتراضًا شديدا على محمد محمود ، لكونه امتدح عدلى ومنعوا نشر مديحه فى الجرائد ، وأن محمد أباظة أخبر عدلى تلغرافيا به ، وكان يقول هذا للناس ، إنى سأكون الفعال لما يريد بعد زمان قليل ، أى فى وزارة عدلى .

أكد علي ماهر ولم يخالف من سمعه من الذين كانوا معه ، بأن الأمة متشددة كل التشديد فى طلب إلغاء الحماية ولا تقبل بقاءها ، وفيما عدا ذلك فهى معتمدة على الوفد فى أن تحصل على أقصى ما يمكنه ، وهى تلقى كل المسئولية على الوفد فى وزارة الثقة ، وفى المفاوضات ، فهى إذا لم تصل بواسطته مباشرة ، فإنها تحصل تحت مسئوليته ، وأضاف بأنهم يستحسنون أن يكون المتفاوضون سبعة تحت رئاستكم ، اثنين فقط من غير الوفد ، ويبدى كل من محمد محمود ولطفى كل تواضع وخضوع ، وقد صرح الكل لى أن الثقة تامة بى كل التمام . ولم يحضر عدلى فى الوفد كعادته ، وأكبر ظنى أنه كان مع لطفى ليستعلم منه الحقائق ، لكى لا يواجه بها أمامنا ، ويظهر أنهم توسعوا فى الشرح ، ولكن يحسن

أن نؤجل الحكم إلى ما بعد الاطلاع على الأوراق والمحاضر التى يقولون إنهم أعدوها للعرض علينا ، وقال لى محمد محمود إن سعيد عارض فى أن تكون الاجتماعات فى بيتى .

فى ٩ منه

اجتمع كل الأعضاء فى الوفد بعد الساعة ١٠ من يوم أمس ، وتلا علينا مصطفى بك النحاس نص التغييرات التى أبداها الأربعة للناس فى الاجتماعات المختلفة ، فوجدتها مخالفة للواقع فى النقط الآتية :

أولاً- فى بيان إمكان التنصيص على إلغاء الحماية ، ونعلم أنه صعب .

ثانيًا- فى إمكان إلغاء المنزلة الخاصة للمندوب السامى ، ونعلم أنه متعذر .

ثالثًا- فى تصعيد الحقوق التى تخولها مصر لإنجلترا لحماية مصالحها ، والوصول إلى إلغاء الامتيازات ، وقد طلب ذلك ورفض .

رابعًا- فى كون المقصود تأمين المواصلات بواسطة القنال ، وأشرنا إلى أنهم يريدون غير ذلك بل جميع المواصلات وأن جيوشهم تمر من هواء مصر وأرضها / ومياهها إذا كانوا طلبوا ذلك فعلاً ، وبلّغ لنا عدلى باشا طلبهم فلم (ص٢٣٢٧)
يرد أن نوافق واحدًا منهم على قوله إنهم غير متذكرين أو لم يحصل .

وحضر فى الأثناء عدلى باشا ، فقال لم يحصل ، وأخذت أذكره فقال إنه غير متذكر ، قلت كيف؟ وكأنى أسمعه منك الآن وقد كتبته على ما أظن فى مذكرتى بناء على عدم التذكر أصلا ، وأخذ يورد عبارات لنا فى هذه الموافقة ، فأحضرت مذكرتى بواسطة كامل سليم ، وإذا فيها أن مرور العساكر طُلب فعلاً ، وبلغه عدلى فى يوم ٥ أغسطس فقرأت الجملة الخاصة بذلك ، وقلت إن هذا مكتوب فى الدقيقة بعينها ومعين تعيينًا شافيًا ، فقال عدلى معين بالتاريخ وهذا لايفيد شيئًا ، ثم قال يجوز ، وبهت الباقون .

خامسًا- فى تعديل مشروع هيرست بما يوافق روح الاتفاق إذ قلت إننا نتمنى ذلك ، ولكن ليس عندنا ما يجعلنا نتيقن من ذلك ، ولم تتعين لجنة لبحث المشروع ، وكان عرض علينا ذلك يوم سفرنا إلى فيشى ولم يقبل ، فتناقض الكل وحَرَّفَ عبد العزيز القول نوعًا ، ولكنه انتهى بالقول بعدم تعيين لجنة ، وحكيت لهم أنه لم يطلب من الوفد أصلا أن يبحث المشروع ، وشرحت لهم حادثة محمد علي وما جرى فيها ، وأن عبد العزيز بعد عودته من فيشى اشتغل بكتابة تقرير عنه ، وقد وجدت فى مذكراتى مكتوبا عدم قبول تعيين لجنة منا .

سادسًا- فى تعيين أعضاء مجلس الصحة والكارنتينا بإسكندرية من مصريين بعد إلغائه ، فقلت لم يحصل شىء من ذلك .

سابعًا- فى المنع من أى اتفاق يضر بمصالح إنجلترا ، حيث فسروه بالاتفاق السياسى ، فقلت إنهم لم يريدوا ذلك ، بل غيروا النص الذى يقيده بالنص الحالى .

ثامنًا- من كون النظام يتضمن احترام حقوق الأجانب ، فقالوا المراد بها الحقوق المذكورة هنا ، قلت قبل ذلك ولكن النص بهم ولم تحصل مناقشة فيه ، وحكيت لهم أن أغلب النصوص الواردة فى المشروع لم تحصل مناقشة فيها بين الوفد ولجنة ملنر ، ولكن حصلت مداولة بين عدلى باشا ولجنة ملنر بقصد وضع مشروع يصلح أن يكون أساسًا لاستئناف المفاوضة بعد انقطاعها ، ولما دعيت للمفاوضة وأبديت بعض الملاحظات ، فقال اللورد ملنر إما أن يقبل كله أو يترك كله ، فسكت ، وسافرت وبقى أعضاء الوفد إلا قليلا ، وحصل بعض تعديلات طفيفة فى الصيغ هذا ما جعل فوق وجوه من كانوا فى مصر دهشة عظيمة .

وبعد أن فرغنا من تلاوة تلك المشروعات ورغبات الأمة بإزائها ، تقرر أن يُرْسَل خطاب إلى ملنر بأنه طبقًا للاتفاق حصلت الاستشارة وأبدت الأمة ملاحظات عنه ، تحت إشارتكم فى بحثها .

فى ١٦ منه

(ص٢٣٢٨)

بأوتيل كونتننتال

لقد تركنا المسكن الساعة٣ ، نمرة ٣٩ لأن أصحابه باعوا المنزل كله والمشترى لم يرد أن نؤجره منه مفروشًا بل أجره بغير فروش[1] بمبلغ طائل أزيد من ضعف الأجرة التى كنا ندفعها ، ولم نرد أن نستأجر سكنا خلافه عن قناعة ، لأننا لم نعلم مقدار المدة التى سنبقاها هنا ، (. . .)[2] أن نسكن نزلا حتى (. . .)[3] .

ومع ذلك فإننا لم نجد غرفة واحدة يجمع لوازمها وهى نمرة ٢٠٧ فى الدور الثالث ، ولا بأس بها ولا ندرى الآن مقدار أجرتها ، وقد سكناها من يوم الأحد ١٠ الجارى الساعة ٧ مساء ، وقد كنا قررنا أن نسافر يوم ١٣ منه إلى لوندره ، ونصحت للأعضاء أن يسافر قسم منهم ويبقى قسم منهم يتبعوا وأبوا إلا أن يسافر الكل ، وتعللوا بعلل غير حقيقية ، والحقيقة أنهم أرادوا أن يتقاسموا فخار ما يتوهمونه نجاحًا ، ولقد كانوا وضعوا مذكرة بالتفاسير التى فسرت بها بنود المشروع ، فلم أوافق على الكثير منها كما سبقت الإشارة إليها بصحيفة ١٣٩[4] ، ولم يقولوا شيئا ، ولكنى طلبت فى اليوم التالى أن ينفذ قانون الوفد فى تحرير محضر الإجراءات والقرارات ضبطا للأعمال ، خصوصًا ولم يعد محل لكتمان أعمالنا ، فوافقوا على ذلك ، وتكلف مصطفى النحاس جهة العمل ، وبعد ذلك فهمت أن العمل يجب أن يبتدئ من الآن ، وأن تثبت هذه المذكرة فى محضر الإجراءات ، ويقال إنى غير موافق لأغلب هذه المتابعة ، هنالك قالوا إننا لم نضع تلك المذكرة بالضبط التام ، ونريد أن نحرر ما فيها بالضبط ، قلت نعم ذلك فأثقلوا بوضعها ، ولما تمت تلاها علينا فى جلسة أمس مصطفى بك النحاس بحضورهم جميعا إلا محمد علي الذى اعتراه مرض من بضعة أيام .

---

(١) أثاث .

(٢ ، ٣) كلمات غير مقروءة .

(٤) أى ص ص ٢٣٢٦ ، ٢٣٢٧ .

وقد أبديت على كل مادة ، أى على شرح كل مادة ، ملاحظتى بالموافقة أو المخالفة ، وقد أفهمونى أنهم أخطروا بحكم الظروف إلى تأييد المشروع ؛ لأن خصوم الوفد قاموا ضده لا بقصد إسقاطه فى نفسه بل لكى يتوسلوا بإسقاطه إلى إسقاط الوفد ، فالتزموا أن يسلكوا طريقا يرد كيد هؤلاء ويحبط عملهم ، ولا يكون مرورا بها ضرر ، لأنهم أوغروا بطرق خاصة إلى الناس لكى يبدوا ما أبدوا من الرغبات ولولا ذلك لحصل فشل كبير ، قال ذلك وفعله خصوصًا حافظ عفيفى ومصطفى النحاس وأيدهما مكباتى وعلي ماهر وويصا ، أما لطفى فكان ساكتًا فى وجوم ، ومحمد محمود كان يؤمن أحيانًا ، وكان ينتقع لونه فى أغلب الأحيان .
(ص٢٣٢٩) ولما فرغت التلاوة طلب إثبات العبارة الآتية وثبت : إنى أوافق الأمة / فى رغباتها واعتبرها بالنسبة لى تحفظات ،خصوصًا وليس هناك ما يلزم الإنجليز بالتفاصيل التى أعطيت لمواد المشروع . وطلب علي ماهر أن أزيد قولى (وأن كافة هذه التفاسير وجيهة) فلم أقبل ولكن الكل تقريباً وافقونى وسروا منها ، وهذا (. . .)[1] عبدالعزيز لأنه كان انتقل إلى محل آخر ، ولم يستطع لطفى ومحمد محمود سماعها .

فى هذا اليوم حضر واصف بك غالى فى الأوتيل ، وقال إن أصحابه اجتمعوا أمس ورأوا إما أن يفصل كل من لطفى ومحمد محمود لمخالفتهما مبدأ الوفد وهذا غير مرغوب فيه ، وإما أن يجبرا على الانصياع لك والانضمام إلى الباقى تحت لوائك ، وأن يمنع أى عضو من أن يتداخل مع الغير إلا بإذنك ، وأن يعتبر كوسيط فقط ، فقلت إنى أرى ما تراه ولا صعوبة أن أكون من العافين لأنى لا أتكلف شيئًا فشكر ، وعند الانصراف طلب منى حمد باشا الباسل أن يتكلم معى فى إزالة ما فى الخواطر ، تنفيذا لما كان أشار به من قبل ، فقلت إنى على الدوام مستعد ، ووعد أن يحضر الساعة ٣ ولكنه لم يحضر إلا الساعة السادسة ، وكنت خرجت .

فى مساء يوم ١٥ منه حضر عندى بعد العشاء عبد العزيز فهمى ومكثنا فتحادث إلى قرب نصف الليل ، وقال إن لطفى أخبره بأن قائلا قال له إنى لا أريد

(١) كلمة غير واضحة .

بتقسيم الوفد إلى قسمين يسافر قسم وقسم يقيم (. . .)[1] لطفى ومحمد محمود ، فقلت إن التقسيم على هذه الكيفية هو رأيى حتى فى الدفعة الأولى ، وهو فى هذه الدفعة أشد . ولا أقصد برأى أبديه نكاية خصم ولا إرضاء صديق ، ولكن أقصد المصلحة ليس إلا ، وزاد عبد العزيز قوله إنه قال للطفى إن هذا غير ممكن لأن الرئيس لا يخصكما إلى غيركما (. . .)[2] ، وإنه هو من رأى التقسيم فشرحت له أغلب الأسباب التى أحفظت صدرى على لطفى ، فلم يستطع أن يدافع عنها بل يصح لي أن أقول إنه أظهر التأثر منها ، ولكنى لا يتبقى لى الركون إليه ، فقد رأيته يخلو بى كثير من الأحيان ، ولا يتظاهر بتأييدى بل يتظاهر على الأكثر بمعارضتى حتى فيما كان متفقًا معى عليه ، قلت فيما سبق إننا كنا نبهنا للسفر إلى لوندره يوم ١٣ منه .

ولكن فى يوم ١٢ منه ورد تلغراف إلى مستر ولرند من لندن بواسطة السفارة الإنجليزية فى باريس ، وفتحته لكونه كان قد سافر فى اليوم نفسه مع عدلى باشا ومضمونه أنه لا يمكن للورد ملنر أن يقابل زغلول / ولا عدلى فى الأسبوع القادم ، (ص٢٣٣٠) وعلى ذلك فالسعى مبذول فى حجز محلات بالأوتيلات لأعضاء الوفد . بلغت السفارة هذه الإشارة للوفد بينما كنا نتذاكر فى كيفية السفر ، وكنت أبديت لهم أننى لا زلت أرى فائدة التقسيم ، وأن الأوفق أن أسافر أنا وحدى أو يسافر الأعضاء دونى ، ولم يكن محمد محمود ولا لطفى حاضرين فوافق الباقى على ذلك ، وكان محمد علي مريضًا وكانت أكبر حجة من ابتداء المعارضة فى هذا الرأى ، أن الإنجليز علموا بسفر الكل ولا وجه لأن يعدل عن هذا الذى علموه ولأنه ربما لا يحسب عندهم ، فجاء ذلك الخبر مسقطًا لهذه الحجة .

حضر مستر هيدل أحد المحامين الإنجليز عن عبد الرحمن بك فهمى ، وأبدى تخوفه من العاقبة ، لأن المحكمة التى حكمت بالإدانة لغير دليل لا يبعد عليها أن تحكم بالإعدام ، ورأى الإخوان أن نكتب إليه خطابًا إلى عدلى بأن يقول كل ما فى وسعه لمنع هذا الخطر ، وصرح المحامى بأنه تحت تصرفه فى كل ما

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

من شأنه أن يساعد على الوصول إلى هذه الغاية ، وقد كتبت هذا الجواب على كره ، لأنى أعلم أن عدلى لا تهمه الحقيقة ولا يريد أن يتعرض لما فيه صعوبة ما .

لما عدلنا عن السفر فوق هذه الإشارة ، أرسلت بالتأجيل إشارة برقية إلى مستر ولروند وإلى ملنر خطابًا بأننا كنا عزمنا على السفر بناء على ما بُلغنا به من مستر ولروند ولكنا تأخرنا ؛ لما علمناه بعد ذلك من عدم إمكان المقابلة قبل مضى بعض الزمن ، وإننا ننتظر منه كلمة للحضور ، وكتبت هذا المضمون إلى عدلى ، وقد ورد منه تلغراف بأن كل مقابلة ممنوعة له يوم الإثنين القابل ، وأنه مقيم فى جهة بعيدة عن لوندره إلى ذلك التاريخ ، وننتظر أن نعلمه حضورنا عند تحديده .

فى يوم ١٨ منه

ورد عليّ أمس تلغراف من مستر إنجرام سكرتير لجنة ملنر ، بأنه أى اللورد يتعشم أن يقابلنى مع الوفد فى أواخر الأسبوع ، وأنه يحسن حضورنا يوم الثلاثاء ١٩ منه ، ولهذه المناسبة تذاكرت فى كيفية سفرنا ، وأبديت لهم رأيى فى التقسيم ، وإنما إزالة لكل خلاف أسافر وحدى أو الوفد يسافر دونى ، وبعد سكوت عميق من الجميع وتلكؤ طويل انقسمت الآراء : فاثنان وهما حمد ومكباتى قالا يسافر الكل ، والباقى منهم من قال يسافر الرئيس وحده ، ومنهم من قال يسافر عدد معه ، واتفق الكل بعد ذلك على أن يكون هذا العدد اثنين عبد العزيز وعلي ماهر ، ولكن عبدالعزيز أخذ على عادته يتردد ، ويقول إن التعيين كان محمد محمود (ص٢٣٣١) ولطفى وإنه صعب عليه أن يقبل / فقلت له إنك أول من قال بالمناوبة فى المفاوضة ولا امتياز لواحد من الأعضاء على الآخر ، ولقد تظاهر لطفى خصوصًا بالموافقة على هذا الرأى ، ثم اقترح حمد ووافقه لطفى أن يكون معنا نحاس ، وما أرادا بذلك إلا إحراجا ، ولكنى لم أتردد فى اختياره ، وقد فاتحنى عبد العزيز بعد ذلك فى هذه المسألة مفاتحة بدون عتاب ، فقال إن لطفى خدم الوفد فأقررته ومحمد محمود كذلك فأنكرته ، فقال إن أباه تعب للوفد ، فوافقته ولكن تعب الأب لا يعطى للابن كفاءة خاصة ، ثم سردت عليه وقائعها فكان يسمع ويسكت ، ولكنه سكوت الموافق لا المخالف ، وقد أكدت له أن لا دخل لى فيما حصل ، ولكنى لا أستنكره ، ولقد حكيت له وقائع من لؤم عدلى .

في ١٩ منه

انعقد الوفد أمس وقرر اعتبار إلغاء الحماية ، وتعيين الحقوق اللازمة لصيانة المصالح الإنجليزية وإلغاء الامتيازات وتقيد الاتفاقات الممنوعة مصر من عقدها بالسياسية منها ، وإلغاء شرط التعليق وحذف وضع الموظف الإنجليزى تحت تصرف الحكومة ، وكذلك المستشار المالى كل هذا تحفظات والباقى رغبات .

ثم قال مكباتى إذا لم تجب هذه التحفظات كلها أو بعضها يجب الرجوع إلى الوفد ، كما يجب إحضار الوفد فى جميع الأحوال حتى فى حالة ما إذا لم يقبل واحد من التحفظات ، وأطال القول فى ذلك على عادته ، وكان حافظ يعارضه وأحياناً نحاس ، وتخللت عباراته أقوال حماسية وخطابية خالية من الذوق ومملوءة بالوعود ، وأخيرًا تداخل حمد وقال الأصوب أن يحضر باقى الوفد بعد مدة معينة ، فتقرر أن يكون ذلك بعد عشرة أيام من وصول الرئيس ما لم يقصر أو يطول الميعاد المذكور لظروف تحدث ، وعقب ذلك تقدم محمد محمود إلى نحاس وقال له اكتب أنى لا أسافر إلى لوندره قطعًا ، فقلت قبل ذلك وكل حر فى عدم السفر .

ثم دعانى مكباتى للغداء ، فقبلت ودعا كذلك محمد محمود ولطفى وعبدالعزيز وعلي ماهر ، وقد ظهر لى أولا من كون عبد العزيز سارع إلى موافقة مكباتى فى رأيه ، وإجابته إلى دعوته واشتداد هذا فى لهجته واعترافه لى بأنه فعل ذلك نقدًا ، ودقة كلامه مدبر ومتفق عليه وأن عبد العزيز له دخل فى ذلك . ولما توجهنا إلى كلاريدج للغداء سألت محمد محمود عن سبب تنحيه عن السفر ، فقال لأنك لا تريد أن أكون معك ، وعند ذلك جرى الحديث فيما كان من شأنه وشأن لطفى معى ، فذكرت لهما كثيرا من الوقائع التى غيرت فكرى من جهتهما فأنكرا ما نسب إليهما ، وزعم محمد محمود أن حديث الاحتجاج لم يرده لى إلا سنوت ، فكذبت ذلك وقلت له إنك استعملت اسمى بلا إذنى فى مدح عدلى على ما تعلم من نفور بيننا ، وصرت وزميلك تشيع هنا وفى مصر أن الفضل كل الفضل لعدلى ، وانفردت بالكلام ضدى فأنكرا ، وأكبر حجة للطفى كانت أنه لا يستحل الكذب ، ولا يأتيه ولا يتصور أن يفعل ما نسب إليه ، فقلت إن ما سردته أعرفه شخصياً .

(ص٢٣٣٢) وعن مشاهدة شخصية لا عن رواية ، وقلت للطفى إنه لا يغضبك / أن تواجه المباحثة بإنكارها ، وأنك تعتمد على نباهتك أكثر ما تعتمد على الحقيقة ، وأخيرا تداخل عبد العزيز وقال إن الحق معك ، وهما معذوران فقلت لا عذر لهما ، وأخيرا اعترف بخطئهما وسامحنى قائلا إن العند من طبعى ، ولا يكلفنى عناء ، أنى مستعد لأن يكون الحصول عليه (. . .)[1] ، ولكننى يجب علىّ أن لا أنخدع لأن أتباع هذين (. . .)[2] لم يكن إلا رغم أنوفهما إذا سعيا ضدى ومعروفى يغمرهما ، فلا غرابة أن يستمرا فى سعيهما بعد انقباضه منهما ، ولا يطاوعنى ضميرى أن أركن إليهما ، أو أن أعهد إليهما بعمل يحتاجه إلى الثقة ، وقد دعانا محمد محمود إلى الغداء من اليوم .

وردنى أمس خطاب من لورد ملنر بأنه تلقى خطابى ويشكرنى عليه ، وأنه مستعد لأن يرانى عند قدومى بعد يوم الثلاثاء وأن يقصر زمان إقامتى فرددت عليه بالشكر ، وأنه قادم مع بعض زملائه يوم الخميس وأكون تحت تصرفه من يوم الجمعة .

فى ٢٠ منه

أمس تغدينا مع محمد محمود وحمد باشا وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومكباتى فى كلاريدج ، وكان الداعى لنا الأول ، وقد أخذ حمد يقول إن هناك صدعًا لا بد من رأبه وما بين الصدع ، ونفى أن يكون هو ما حصل من الخلاف انحسم ظاهره بالعتاب أول أمس ، وجاء فى كلامه أن قال إذا كان جماعة متفقين على أن يصلوا إلى غاية ، ثم اختلفوا فى طرق الوصول إليها ، وقال أحدهم لا أذهب إلى هذه الغاية إلا عن طريق كذا ، وأصر على قوله فماذا يكون؟ قلت يكون كاذبا فى أن تكون تلك غايته ، وشعرت أنه يشير بذلك إلى محمد محمود ، حيث قال أول أمس إنه لا يذهب إلى لوندره مع الذاهبين أو من يذهبون ، وقد قال الحاضرون إنهم لم يفهموا مراد حمد ولا مرمى كلامه ، وقال إنه كان فى قوله

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

صريحا صراحة تامة ، فقلت ليست هذه صراحة ، وكيف تكون صراحة ولم يفهمها أحد ، ثم افترقنا ورأيت حافظ وويصا(. . .)[١] مكباتى فحذرته الركون إليه ، وكذلك واصف .

قرأ عليّ واصف غالى مقالا وضعه تعليقا على المشروع ، جاء غاية فى الإصابة والإجادة ، قد أبرز فيه حقيقة القصد منه ، وضعه على طريقة غاية فى الدقة والإحكام ، وسينشر فى إحدى المجلات .

حضر لطفى السيد أمس وقبله محمد علي ثم واصف غالى وجلس معنا إلياس عوض ومحمد محمود ، وكان يسأل واصف عن حقيقة الخلاف الشائع ، والأشخاص الذين منهم حدث فلم يفده بشىء .

ورد أمس تلغراف من إنجرام بأنه حجز لى فى أوتيل محلا ، وفى أوتيل آخر محلات للثلاثة الباقين .

عبد العزيز يصرح بأن المشروع حماية وله نص على إلغائها صراحة ، لأن إلغاءها /لا يؤثر شيئا فى محو أركانها القائمة . (ص٢٣٣٣)

خطر فى بالى أن نضع مشروعا يتضمن رغبات الأمة التى تعتبرها تحفظات وما هو متفق عليه ، ونكتفى أن يكون كما يأتى[٢] .

فى يوم ٢١ منه

اليوم خرجت من أوتيل كونتننتال إلى محطة الشمال لأجل السفر إلى لوندره ، وقد تركت لحرمى أولا : عشرة آلاف فرنك . وثانيا : ثلاثة آلاف ومائتين وخمسين فرنكا ، لتدفع هذا المبلغ الأخير مع مبلغ أربعمائة وخمسين فرنكا إلى محل كريد الخياط ثمن البدل الثلاثة التى صنعها لى . وقد كان فى المحطة جميع أعضاء الوفد ، ما عدا محمد علي ، وحضر إلياس عوض وعلي الشمسى وطراف أفندى وآخرون لا أتذكرهم ، وسافر معى كل من عبد العزيز فهمى وعلي ماهر

(١) كلمة غير مقروءة .
(٢) لم يورد سعد المشروع الذى أشار إليه .

ومصطفى النحاس ودوماني وكامل وحامد ونجيب مكاتب الأخبار ، وكان السفر بلا تعب فى البر وفى البحر ، وقد لاقينا إكرامًا من كومندان[١] الباخرة ومعه (. . .)[٢] فولستون ، ووجدنا محلات معدة لنا فى القطار فى صالون جميل من خشب (. . .)[٣] غاية فى إتقان الصنعة .

ووصلنا محطة فيكتوريا الساعة ٦ حيث وجدنا بانتظارنا مستر إنجرام سكرتير اللورد ملنر ومستر ولروند وقال لى الأول أن أقابل اللورد ملنر غدا الساعة ١١,٣٠ ، وقادتنا عربة من الحكومة إلى أوتيل كارنيوس ، ووضعت تحت تصرفى . وهذا الأوتيل صغير ولكنه عظيم وإن ينقصه التدفئة المركزية . وقد تكلم معى عدلى بالتليفون فدعوته للعشاء ، وحضر بعد أن اعتذر عن عدم الذهاب إلى المحطة بما لم أفهمه جيدا ، ثم حضر بعده نجيب غالى ثم ماهر ونحاس ، وأخبرني عدلى بأنه تقابل أمس مع رنل رود ثم ملنر ، وأن الأول لا مانع عنده من النص على إلغاء الحماية فى مقدمة المشروع أو المعاهدة ، وأن المفهوم فى المفاوضات كان دائما ، وإنما أن مصر ليست ممنوعة من عقد المعاهدات التجارية والاقتصادية ، وأن الثانى استفهم منه ما تم فى الاستشارة ، فذكر له أن الأمة قابلة مبدئيا للمشروع ، ونريد بعض تعديلات ترجع إلى إيضاح النصوص وإزالة ما قد يكون فيها من الإبهام كالنص على إلغاء الحماية ، فقال إن الدول قد لا تقبل نيابة إنجلترا فى الامتيازات إذا حصل هذا النص ، وكالنص على إلغاء تعليق التنفيذ مع قبول الدول ، فقال إن قبول الدول سيكون سابقًا للتصديق على المعاهدة ، ثم قال إن المفهوم أن هذا المشروع إنما يشتمل على القواعد فقط ، وأنه يمكن فى المفاوضة الرسمية التنصيص بكل دقة على ما يحصل الاتفاق عليه ، قال عدلى وهو مهتم الآن بتعيين وزارة ، يكون من همها التقريب بين الإنجليز والمصريين ، ثم تعيين المفاوضين .

---

(١) قائد .

(٢) اسم غير واضح .

(٣) كلمة غير مقروءة .

وهنا سأله عما إذا كنت لا أزال (. . .)[١] المفاوضة / فأجاب بأنى الآن أقل (ص٢٣٣٤) تشددًا فى التنحى عنها ، قال ملنر إنى كنت أول الأمر ميالا لأن تكون المفاوضة فى مصر ، ولكنى لا أريد أن أتولاها ، وإنما أريد أن ألاحظها حينئذ أفضل أن تكون فى لندن .

وهنا قال عدلى ولماذا لا تقبل منا أن نشكل الوزارة؟ قلت إن هذا فرع الاتفاق لا يمكن الكلام فى هذه المسألة قبل تمام الاتفاق ، وإلا رجع الأمر إلى أن تكون النتيجة من كل المجهودات ، أن أتعين فى الوزارة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن تعيين الوزارة بلا اتفاق لا يكون إلا من الحماية ، وهو ما لا أقبله . فقال إن لورد ملنر يرى أن ينهى ، لأنه يقول إنه كلما طال الزمن اشتدت قوة معارضيه ، ولذلك لا يريد الإطالة ، قلت إن الغرض الذى نسعى إليه التفاسير الذى أعطاها المندوبون بنصوص صريحة ، وهذا لا يستغرق وقتًا طويلاً ، وما على ملنر إلا أن يرجع إلى أغلب نصوص مذكرته الأولى ، قال تقول له ذلك عند مقابلتك له غدا أو بعد غد[٢] .

فى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠[٣] . (ص٢٠٩٠)

بلندرا بسافواى أوتيل

بناء على ما قرره الوفد من سفرنا ، يوكل من حضرات عبد العزيز بك فهمى وعلى بك ماهر ومصطفى بك النحاس إلي لندرا لاستئناف المفاوضة مع لجنة ملنر . قد سافرنا مع حضراتهم ومعنا كل من المسيو دومانى والدكتور محمود حامد وكامل أفندى سليم من باريس يوم الخميس ٢١ منه بطريق بولونيا ، ووصلنا لندرا فى الساعة ٦ مساء حيث وجدنا فى انتظارنا مستر إنجرام من قبل اللورد ملنر ، وأبلغنا سلامه ، وأنه مستعد للقائى عنده فى صبيحة الغد الساعة ١١,٣٠ ، وكذلك وجدنا مستر وولرند ، وذهب كل منا إلى الأوتيل الذى حجز له محل فيه .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

(٢)جاء ذكر يوم ٢٢ أكتوبر في أحداث ٢٣ أكتوبر بالكراسة ٣٦ . كما جاءت أحداث اليوم نفسه تحت تاريخ ٢٤ أكتوبر في كراسة ٣٩ .

(٣) العودة إلى كراسة ٣٦ .

وبعد قليل حضر عدلى باشا ، وفهمت منه أنه قابل فى اليوم نفسه اللورد ملنر ، وفهم منه أنه يستصعب تعديل المشروع الآن ، وأن همته منصرفة إلى تغيير الوزارة الحالية ، بوزارة تُقَرِّبُ ما بين الإنجليز والمصريين ، وسألنى عما إذا كنت أقبل أن أشكل هذه الوزارة . فقلت إن تشكيل وزارة قبل تمام الاتفاق على المشروع غير مناسب وليس فى إمكانى أن أقبل تشكيل وزارة بدون هذا الاتفاق ، لأنه بدونه تكون الوزارة وزارة حماية ، وعلى كل حال فلا أرغب الدخول فى الحكومة .

ثم قال بأن اللورد ملنر يرى ترك التعديلات إلى المفاوضات الرسمية ، إذ هناك يمكن الاشتغال بتحرير القواعد وضبط النصوص التى تشتمل عليها المعاهدة . وقد جاء فى كلام أنه تقابل أيضًا مع السير رنل رود ، وفهم منه أنه لا صعوبة فى التصريح بإلغاء الحماية فى مقدمة المعاهدة ، وأنه لم يدر بخلد أحد
(ص٢٠٩١) منع مصر من عقد ما عدا الاتفاقات السياسية ، ولكن قال عدلى باشا إن اللورد ملنر أبدى صعوبة فى التنصيص على إلغاء الحماية .

فى الميعاد المعين أعلاه تقابلت مع اللورد ملنر ، وبعد كلامه فى السفر والصحة ، سألنى عن الخطة التى أريد الجرى عليها ، وفى نتيجة الاستشارة ، فأهملت الجواب عن الخطة ، وقلت إن الأمة أظهرت الميل إلى الاتفاق مع الحكومة الإنجليزية على قاعدة المودة والإخلاص ، غير أنها تريد أن تُدخل على المشروع بعض الأشياء التى تحدد معناه وتوضح مبناه توضيحًا مانعًا من اللبس والإبهام ، فقال وما مثل ذلك ، قلت مثلا التنصيص على إلغاء الحماية ، فما كدت أنطق بهذه الجملة حتى قال موليا وجهه فى تبرم : «أبدًا أبدًا أبدًا إن هذا مستحيل . . إنكم أوردتم فى مشروعكم نصًا بإلغاء الحماية ونحن رفضناه بتاتًا ، فالرجوع إليه مخالف لما قررناه ، وناقض لكل ما بيناه وقد قلت وكررت مرارًا إن المشروع هو مجموع لاينظر فيه إلى عبارة أو نص بل إليه من حيث هو فى إجماله ، وموضع التحرير والتنصيص إنما هو فى المفاوضات الرسمية ، ولا يمكننا أن نشتغل بالألفاظ ، فنحن وضعنا مشروعا وما على الذى يريد أن يصفه إلا أن يراجع أحكامه ثم يعطيه ما شاء من الأوصاف ، وإنى لم أكن متفاوضا بل إنى حادثتكم

وأريد أن أنصح حكومتى بأن تقبل الطريقة التى رأيت من هذه المحادثة إنها طريقة نافعة وصالحة فإن كنتم قابلين بهذه الطريقة فبها ونعمت ، وإلا تأجل تنفيذها / (ص٢٠٩٢) وما نريد أن نلزمكم بها بل نريد أن تؤيدوها بنفوذكم» .

فقلت إن الذى فهمناه وفهّمه للأمة زملاؤنا ، أن الحماية لا تتفق مع الاستقلال الذى صرح المشروع باعتراف إنجلترا به ، وإنكم لم ترفضوا مشروعنا جزئية جزئية ، بل رفضتموه فى مجموعه ، ولهذا تضمن مشروعكم بعض أحكامه . والتصريح بإلغاء الحماية ليس نقصًا لما تأسس بل هو بناء عليه ، وإذا كانت المسألة مسألة لفظ فلا ضير عليكم أن ترضوا الأمة المصرية بمنحه إياها لترضى .

والمفاوضات الرسمية لا يمكن أن تكون إلا بعد الاتفاق على الأساسات التي تبنى عليها ، وأن الأمة المصرية متشددة فى بعض المسائل التى تراها ضرورية . قال كيف ذلك وإنى أعلم أنها قبلت المشروع؟ قلت إنها قبلته بتحفظات ، وأرى أن هذه التحفظات ضرورية ولازمة . فقال إنى أريد أن أسمع الأعضاء الذين ذهبوا للاستشارة . قلت إنى سمعتهم واطلعت على ما فى أيديهم من الكتابات ، وفهمت منهم هذا الذي أبديته لكم ، وقد قاموا بمهمتهم لحسابنا ، وعرضوا نتيجة مأموريتهم علينا وهم مندوبونا ، فقال إن عدم سماعهم يوجب استياءهم وليسوا هم بمندوبيك ولكنهم زملاؤك ، وإنى أرى أنك من زملائك مثلى من زملائى ، ولا يمكننى أنا أن أكلف بعضهم دون البعض الآخر بشىء ، وإلا استاء الكل .

قلت نعم هم زملائى ولكنهم ندبوا لمأمورية تتعلق بالوفد ، فأدوا عنها الحساب له ، واستياؤهم وعدمه من الأمور التى / تختص بعلاقتنا الخاصة معهم ، (ص٢٠٩٣) وإذا أنتم كلفتم بعض أعضاء لجنتكم بالقيام ببعض المهام فأدوها ، وأطلعتمونى على نتيجة عملهم ، فإنى لا أتجاسر أن أطلب منكم بعد ذلك أن أقف منهم أنفسهم على هذه النتيجة ، فقال إنى لا أريد بهؤلاء الأعضاء أولئك الذين فى مصر بل الذين هنا . قلت إنى كنت أريد أن أصحب الذين هنا معى فى هذا اليوم ، ولكن عدلى باشا أفهمنى أنك تريد مقابلتى وحدى ، قال نعم قلت له ذلك . فقلت : وإلا

فقد كان يسرنى استصحابهم لأن منهم من كان بمصر زمنًا طويلاً قبل الاستشارة ، واشترك فيها ، ومنهم من باشرها ، على أن الباقى سيحضرون أيضًا . قال حسن جداً .

وبناءً عليه يمكننا أن نجتمع فى وزارة المستعمرات الساعة ٣,٣٠ من يوم الإثنين القادم ، ألا يوافقك ذلك؟ قلت يوافقنى جداً ، قال إننا نريد أن ننتهى بسرعة ، قلت وهذا جل رغبتى أيضًا ، وإنى أرجو أن تذهبوا للمناقشة مع حسن الاستعداد المعهود فيكم ، وإنى فى استعداد حسن لأنى لست كما يظهر متطرفًا بل معتدلاً ، وأود أن تنجحوا فى مأموريتكم ، وعشمى منكم أن تسهلوا عليّ طريق النجاح أيضًا . (وجاء فى كلامى له بمناسبة الكلام عما قابلت الأمة المشروع به ، إن للأمة رغبات ، ولى شخصيًا اعتبارات وتقديرات ، ثم نفوذًا فيها ، يمكننى به أن
(ص٢٠٩٤) أحملها على قبول ما أعتقده صالحًا لها ، فقال إنى لا أشك فى ذلك . ولهذا / نريد أن يكون المشروع مؤيدًا بكم عند قبوله) فقال كذلك ، ثم انصرفت مودِّعًا بأحسن مما قوبلت به .

وفى نحو الساعة ٨ منه مساءً يوم الجمعة ٢٢ أكتوبر ، وردنا خطاب من المستر إنجرام يدعونا فيه إلى مقابلة اللورد ملنر ولجنته يوم الإثنين القادم الساعة ٣,٣٠ بوزارة المستعمرات نحن وأعضاء الوفد ، ومن يتصل بهم من قريب أو من بعيد ، حسبما نرى ونبعث له بأسمائهم وعددهم لإعداد اللازم لهم . فلم نفهم جيدًا مغزى هذه الدعوة .

ولذلك بعثنا فى صبيحة اليوم (السبت ٢٣ منه) الدكتور حامد لمستر إنجرام للاستفهام منه عن الغرض من هذه الدعوة ، فقال إنها ليست للشاى بل للمفاوضة والغرض من دعوة المتصلين بالوفد عدلى باشا ، فتبين لنا من هذا أنه حصل نوع من سوء الفهم .

وفى هذا أرسلنا خطابًا لحضرات أعضاء الوفد بباريس بمختصر رحلتنا ، ومجمل المهم منها ، وقبله تلغراف من علي بك ماهر إلى مكباتى بك الذى لم نتمكن من الكلام معه بالتليفون كالوعد السابق .

٢٤ أكطوبر [١]

(ص٢٣٣٤)

بأوتيل سافواى

قابلت اللورد ملنر فى يوم الجمعة [٢] الساعة ١١ صباحا كما طلب ذلك ، وبعد الكلام فى الصحة والسفر سألنى عن الخطة التى أجرى عليها فيما يتعلق بالإجراءات اللازم اتخاذها وعن نتيجة الاستشارة ، فاقتصرت على الإجابة عن الأخيرة ، قائلا إن الأمة تقبل الاتفاق مع الحكومة الإنجليزية على قاعدة المودة والإخلاص ، وقد أبديت فى المشروع تحفظات ترجع إلى إيضاح المبهم فى المشروع وتعيينه تعيينًا يمنعها كل لبس وإبطاء ، فقال وما مثال ذلك؟ قلت التصريح بإلغاء الحماية . فما كدت أتم النطق بهذه العبارة حتى اعترضنى قائلاً أبدا . أبدا . أبدا . إن هذا قلب لكل ما مضى ورجوع عما تم .

وقد قلت وكررت مرارا إن المشروع لا يصح أن ينظر فيه جزئية جزئية بل إلى مجموعه ؛ وهذا المجموع هو الذى يريد عرضه على حكومتى لترى فيه رأيها ، وقد وضعته بملاحظة المحادثات التى جرت بيننا ، وليس الآن محل تغيير النصوص وتعيين العبارات ، بل محل ذلك فى المفاوضات الرسمية وما أنا بمخابر ، ولكنى حدثتكم وأريد أن أنصح حكومتى بالطريقة التى رأيتها / بعد هذه المحادثة مفيدة (ص٢٣٣٥) وصالحة ، فإن كنتم قابلين بها فى إجمالها فبها ونعمت ، وإلا تأجل تنفيذها ، وما نريد أن نلزمكم بها إلزاما بل نريد أن تؤيدوها بنفوذكم بعد قبولها . قلت إن الذى فهمناه وفهّمه للأمة زملاؤنا أن الحماية لا تتفق مع الاستقلال الذى تضمن المشروع التصريح باعتراف إنجلترا به ، وما رفضتم مشروعنا جزئية جزئية بل رفضتموه فى مجموعه ولهذا تضمّن مشروعكم بعض أحكامه ، وليس التصريح بإلغاء الحماية نقضًا لما تم بيننا بل هو بيان له .

وإذا كانت المسألة مسألة نقض كما تقولون فلا يضركم شيئا أن تقرضوا الأمة المصرية بمنحه إياها ، ولا يأتى دور المفاوضات الرسمية إلا بعد الانتهاء من

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

(٢) أى أحداث يوم ٢٢ أكتوبر .

الاتفاق على الأساسات التى تبنى عليها ، والأمة المصرية متشددة فى بعض المسائل إذ نراها ضرورية . قال كيف ذلك وأنا أعلم أن الأمة قبلت المشروع؟ قلت إنها قبلته بتحفظات وإنى أرى أن هذه التحفظات ضرورية ولازمة ولا ضرر فى قبولها ، قال إنى أريد أن أسمع الأعضاء الذين ذهبوا للاستشارة ، قلت إنى سمعتهم ، واطلعت على التقارير والاقتراحات التى قدمت لهم ، وفهمت هذا الذى أبديته لكم ، ولقد انتدبتهم لهذه المأمورية لحسابنا ، فأدوها وعرضوا علينا نتيجة مأموريتهم ، فقال إن عدم سماعهم يوجب استياءهم وليسوا هم بمندوبيك بل زملاؤك أنت منهم مثلى من زملائى ، ولا يمكننى أن أفرق بينهم وإلا لاستاء الكل .

قلت نعم هم زملائى وهم سيحضرون ، ولكنهم ندبوا لمأمورية تتعلق بالوفد فأتموها وأدوا له عنها الحساب . أما استياؤهم وعدمه فأمر يرجع إلى علاقتهم الخاصة بنا ، ولا تخرج عن كونها مسأله داخلية بيننا ، أرأيتم إذا أنتم كلفتم بعض أعضاء لجنتكم ببعض المهام فقاموا بها ، وعرضوا نتيجتها عليكم واطلعتمونى على هذه النتيجة ، إنى لا أتجاسر أن أطلب منكم بعد ذلك أن أقف منهم أنفسهم على هذه النتيجة ، إنى لا أتجاسر بلا شك على هذا الطلب ، فقال : إنى لا أريد بهؤلاء الأعضاء الذين فى مصر بل من هو منهم هنا ، قلت إنى كنت أريد أن أستصحب معى / اليوم هؤلاء ولكن عدلى باشا أفهمنى أنك تريد مقابلتى وحدى ، قال نعم ، (ص٢٣٣٦)
قلت له ذلك ، قلت إن من هؤلاء ، من كان بمصر قبل الاستشارة بزمان طويل واشترك فيها ، ومنهم من باشرها بعد أن كان هنا على أن الكل سيحضرون ، وإنما تأخيرهم لقلة المحلات .

قال حسن جداً وإنى أريد أن ننتهى بسرعة ، وإذا وافق يكون اجتماعنا بوزارة المستعمرات يوم الإثنين القادم الساعة ٣ ونصف ، وقلت هذا ما أريده وأرجو أن تذهبوا للمناقشة على حسن الاستعداد المعهود فيكم . ومن جهتى فإنى أؤكد لكم حسن استعدادى ولست كما يظن متطرفا بل معتدلا ، وأود أن تنجحوا فى مأموريتكم وأتعشم أن أرى فى جانبكم ما يسهل عليّ أيضا طريق النجاح .

وقد جاء فى كلامى له بمناسبة قبول الأمة للمشروع بتحفظات أن الأمة أبدت هذه التحفظات ولى شخصياً اعتبارات وتقديرات ، ثم نفوذ شخصى عندها أتمكن به من أن أحملها على قبول ما اعتقده فى مصلحتها ، فقال إنى لا أشك فى ذلك ولهذا نريد أن تؤيدوا المشروع ، فقلت نؤيده متى اقتنعنا بفائدته ، ثم انصرفت وشيعنى إلى منتصف السلالم ، قائلا إنى أتأسف لرداءة الجو عندنا ، فقلت إننا مشتركون فى ذلك ، قال ولكنا متعودون عليه دونكم .

فى مساء اليوم المذكور وردنى خطاب من مستر إنجرام سكرتير لورد ملنر يخبرنا فيه بأن اللورد المشار إليه مستعد لمقابلتنا مع أعضاء لجنته يوم الإثنين القادم[1] الساعة ٣,٣٠ نحن وأعضاء الوفد ومن يتصل به عن قرب أو عن بعد حسبما نراه ونبعث له بأسمائهم وعددهم لإعداد اللازم لهم ، فتوهمنا أن هذه دعوة للشاى ، ولكن رأينا أن نجتلى حقيقة الأمر ، فبعثنا إلى هذا السكرتير الدكتور حامد للاستيضاح منه ، فأخبرنا بأن الموضوع ليس دعوة للشاى بل للمفاوضة ، وأن الغرض بالمتصلين بالوفد هو عدلى باشا ، فلم نفهم جيدا هذا الإيضاح ، ومع ذلك فإنا اقتصرنا على أسماء الوفد الحاضرين وعدلى باشا .

أرسل علي بك ماهر تلغرافًا إلى مكباتى بإجمالي أخبارنا وكتبت أمس خطابًا بعنوان/ زملائى الكرام أخبرتهم بهذا المجمل مع بعض تفصيل وأشرت فيه (ص٢٣٣٧)
إلى توقع مقابلتنا بهم قريبا .

وقد تذاكرنا أمس مع عدلى باشا فى الطريقة التى ينبغى سلوكها ، وانحصرت الطرق فى كلامنا فى اثنين : أحدهما أن يتم الاتفاق ابتداءً مع لجنة ملنر على الأساسات التى تبنى عليها المعاهدة ، وبعد تمام الاتفاق ينظر فى تعيين وزارة الثقة ، لأجل تنفيذه والدخول فى المفاوضات الرسمية . والثانية أن تتيقن هذه الوزارة من الآن أن التعديلات والتغييرات التى يراد إدخالها يُبحث فيها فى المفاوضات الرسمية . ويميل عدلى باشا إلى هذه الطريقة ، ويعبر عنها بأنها أطول فى تنفيذ الاتفاق مقدمًا ، وقد قال له عبد العزيز بك عندما ألمّنى منه هذا الميل

(٢) أى ٢٥ أكتوبر .

إن كنت واثقًا تمام الثقة من قبول هذه التعديلات فى المفاوضات الرسمية فلا مانع من سلوك هذه الطريقة ، فتردد وصرح بأنه غير واثق ولم يكن معنا رابع .

وقد صرح بعد ذلك كل من ماهر ونحاس أنهما لا يقبلان قطعا بهذه الطريقة ، لأن فيها خطرًا على الوفد وعلى الأمة ، واتفقا معا اتفاقًا لا تردد فيه على ذلك ، وقد أعلن عبد العزيز عدة مرات أمام عدلى وغيره أنه لا يمكنه بحال من الأحوال أن يقبل أى اتفاق غير مشروع هيرست ، وصرح أخيرا فى باريس وهنا غير مرة أن المشروع هو حماية (. . .)[1] أن يكون كذلك ولو نص صراحة على إلغاء الحماية ؛ لأنه يشتمل على مميزاتها وأركانها وهى لا تنتفى إلا بانتفاء هذه الأركان ، وإلا فإن نفيها على تمام أركانها ، لا يكون إلا نفيًا للفظها وتثبيتًا لمعناها .

فهمت من علي ماهر أن محمد محمود ولطفى كانا ينويان إسناد رئاسة الوفد إلى عدلى ، وكان هذا مائلا لذلك ، وإنه لم يمنعهما من تنفيذ هذه النية إلا ما رأياه من حالة الأمة وتعلقها بى ، وأكد لى النحاس أنه ما من أمة احترمت مخلوقًا احترام الأمة المصرية لى .

فى ٢٥ منه

أمس خرجنا جميعا إلا عبد العزيز مع عدلى ونجيب غالى من لوندره وقضينا النهار فى مدينة بريتون على شاطئ البحر وهى جهة فى غاية النظافة والجمال ، وتغدينا فى أوتيل ميتروبول ، وتفرجنا على محل الأسماك وعلى ملهى يشبه ملهى لونا بارك مقام على امتداد داخل فى البحر مصنوع من خشب على هيئة جميلة ، وذهبنا بالعربات وعدنا نصف فى القطار ونصف فى العربات أى الأوتومبيلات .

أصبحنا اليوم والشمس ظاهرة والضباب غير كثيف والهواء غير بارد ، وقد أخروا الزمن ساعة فصارت الساعة ثمانية بعد أن كانت تسعة .

(ص٢٣٣٨) وردنى اليوم تلغراف من محمود باشا سليمان ، يقول فيه منذ بضعة أيام ظهر اتفاق عناصر المعارضة على القيام بعمل مشترك ضد الوفد والمشروع ، وتولدت

(١) كلمة غير مقروءة .

هذه الحركة فى إسكندرية يؤيدها جرائد المعارضة وغيرها ، وبعض النقابات للعمال انجروا فى الحركة بغير علم العمال ، وعرائض تنتشر سراً ضد الوفد ، ولما ذاع خبر هذا التدبير نشرت جريدة الأهالى هذه العرائض ، والأمة بتمامها امتعضت امتعاضًا شديدًا . وقواد الحركة حتى الذين يشغلون منهم مراكز سامية صاروا موضوع المطاعن الشديدة فى الجرائد ، وقد تبرأت الإسكندرية من الحركة واحتجت ضد مثيريها بمناسبة صلاة الجمعة ، ونقابات العمال استنكرت عمل الأعضاء الذين أرسلوا تلغرافات ضد الوفد ، فسقطت الحركة فى ظلمات الخيبة والسخرية . والأمة تحوط الوفد الآن أكثر من كل زمان بتأييدها .

والقائد الرئيسى أخبر محامى عبد الرحمن بك بخطاب أن القضية بين يدى نظارة الحربية الإنجليزية .

وردنى تلغراف آخر من رئيس وسكرتير جمعية الأقباط بمصر يؤكد فيه تأييد الوفد ويكون الثقة فيه .

وقد ذهبت إلى لورد ملنر فى بيته مع مستر ولروند فى نحو الساعة ١١,٣٠ فوجدناه على أهبة الذهاب إلى مجلس الوزراء ، فأخبرته بما ورد فى تلغراف محمود سليمان من خصائص قضية عبد الرحمن وتحويلها على نظارة الحربية الإنجليزية ، فقال إننا رأينا ذلك ، وهى الآن بين يدى أعدل قاض وأكمله نزاهة وليس لى دخل فيها ، قلت مادام هذا الوطن عادلاً فلا نخشاه لأن القضية لا شىء فيها ، وقد سار القاضى الأول سيرًا لا يُشرف ، ولم نسمع المحامى (. . .)[1] ، فقال ولكنه أفوكاتو قلت نعم وهو محام شريف ، قال لا شك فى ذلك ولا يمكن أن نضع القضية فى يد قاض أعدل من ذلك ، وفهمت منه أن أوراقها لم تحضر لغاية الآن ، ثم انصرفت .

وقد كنت قبل هذه الزيارة مررت مع الأعرج على دكان (. . .)[2] بلغة الألمان وهو دكان تباع فيه الملابس الصوفية وحاجات الست ، فاشتريت منه (ص٢٣٣٩)

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

أربعة قمصان صوف بـ ٢ جنيه وكستور وشبشبين أحدهما بجنيه والآخر باثنين ، وصديري بستة جنيه من صوف الماعز وبيجامة منه بعشرين جنيها وحزام منه بأحد عشر ، وكنت اشتريت منه قبل ذلك صديريين بثمانية جنيهات .

فى الساعة ٣,٣٠ ذهبنا إلى وزارة المستعمرات وريثما دخلنا غرفة الاستقبال حضر من طرف اللورد شاب يستمهلنا بضع دقائق فتمهلت ، وبعد قليل حضر مستر إنجرام ، ودعانى إلى غرفة اللورد ملنر ، فوجدنا بها مع أعضاء لجنة ماكسويل – إذ كان مريضًا – ولما استقر بنا المقام أنشأ اللورد ملنر يقول إنى أشكر من ذهب إلى مصر من أعضاء الوفد على قيامهم بالمأمورية التى عهدت إليهم خير قيام وعلى أنهم توصلوا إلى نتيجة مرضية من عرض المشروع على الأمة والحصول على قبولها ، فقلت إنهم يستحقون هذا الشكر لأنهم وجدوا عند قدومهم إلى مصر تيارًا متشددًا ، فاتجهوا فى تحويله واستعملوا المهارة فى تكوين جو مناسب له بما أبدوه من التوضيحات والتغيرات لأحكام المشروع طبق ما سمعوه هنا وفهموه من روح المفاوضات ، ولكن الأمة طلبت أن يؤيد النصوص بياناتهم وشروحهم ، وأبدوا تحفظات ترجع فى الحقيقة إلى إيضاح المبهمات ، فقال إنى لا أقبل تغييرًا فى المشروع الذى أمضيته ، وبلغ لكم أنى أسمع كل ما تريدون إبداءه من الأقوال عن نتيجة الاستشارة وأصغى إليه ، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال أن أغير فيه شيئًا ، وقد كان متفقا عليه بيننا . قلت لم نقف على هذا المشروع ، ولم نتناقش فى أغلب نصوصه ، وقد كنتم عند المفاوضة فى أحكامه تؤجلون كثيرًا من المسائل للمداولة فيها بيننا وبينكم ، وقد طلبت أن نتناقش فى بعض ما اشتمل عليه فقلت لا نقبل المناقشة ، فإما أن يؤخذ كله أو يرفض كله ، ثم وعدتنى بعد ذلك بكلام فقلت لا فائدة من الكلام ما دامت المناقشة غير جائزة ، وقد
(ص٢٣٤٠) أعلنت بأنه / غير موافق عليه للأمة ، فقال أعرف ذلك ، ولكن ما اشتمل عليه من التاريخ كان متفقًا عليه .

وكرر ذلك وأظهر صحيفة يقول إنها هى التى احتوت على التاريخ ، فلم أفهم شيئا ، ولم أرد أن أستمر فى القول اكتفاء بما قلت ، ثم قلت إن المراد ليس إضافة

شيء جديد ، بل توضيحات ، وبما أنكم وافقتم على الخطة التى سلكها أعضاء الوفد ، وأشرح المشروع ، فمن المناسب أن تؤيدوا بالنص أقوالهم حتى لا يوسموا بغش الأمة وخداعها ، فقال وما هذه الإيضاحات؟ قلت مثل المعاهدات التى ليس لمصر أن تعقدها ، فإن مندوبى الوفد فسروها بالمعاهدات السياسية على أن النص عام يشمل إذا لم تعتبر المعاهدات التجارية والاقتصادية ، ولا يمكن للمتفاوض الرسمى أن يقصرها على السياسية لعموم النص وشموله ، ومثل إلغاء الحماية ، فإن الاستقلال يستلزم هذا الإلغاء كما قلتم .

وقال المندوبون والمطلوب التنصيص عليه توضيحًا لما فُهم من هذا الاستلزام ، ومثل حذف عبارة الاستشارة الخاصة بالموظف الإنجليزى فى الحقانية والمالية ، فإن هذا النص الكريم لا تود مصر أن تتمتع به ، وإذا كان التزاما من إنجلترا فإنا نريد أن نفصلها منه ، وحذف مثل هذه العبارة لا يزيد من حجم المشروع بل ينقصه ، وتعيين الحقوق التى تمنحها مصر لإنجلترا لحفظ مصالحها ، والوصول إلى إلغاء الامتيازات، ، ولجعل مصر طرفًا فى المعاهدات التى تنعقد مع الدول الأجنبية فى خصوص الامتيازات ، هذا أهم ما تطلبه الأمة وأراه ضروريا ، ولا يكلفكم شيئًا أن تُضَمّنُوه مشروعكم ، وأنا عرفت أنكم صبرتم وقطعتم بصبركم مرحلة كبيرة وذللتم صعوبات كثيرة ، ولا يضركم شيئًا أن ترضوا أمة ببعض عبارات تظهرون بها ما عند إنجلترا من حسن النية والاستعداد .

قال اللورد ملنر إن إضافة أى شيء يقوى المعارضة ولا يرضى عنه الرأى العام ، قلت كذلك الحال عندنا ، إننا نخشى كثيرًا أن المشروع إذا لم يتضمن هذه التحفظات لا تقبله الجمعية الوطنية ، وهؤلاء إخوانى يعرضون عليكم ما رأوه منها فأنشأ علي ماهر يقول إن الأمة كانت نافرة من الاتفاق ، ولكن تلغراف الرئيس بأن (ص٢٣٤١) المفاوضات جرت على طريقة مرضية طمنها ، ونحن اجتهدنا غاية الاجتهاد فى استمالتها بالبيانات التى قدمناها لها ، وهو وثوقًا بالوفد (. . .)[1] لها ، وطلبت أن

(١) كلمة غير مقروءة .

ينص عليها لتكون واضحة جلية ، فقد أكدت لها أن الحماية سقطت ، كما أكدت أن مشروع هيرست لا بد أن يتعدل بما ينطبق على الاستقلال ، ولم تقتنع بما أبديناه من البيان فى خصوص الاستشارة فى الحقانية والمالية .

وقلت فيما يختص بالشرط التعليقى إن إنجلترا متأكدة من تصديق الدول ، ولهذا فلا نخشى منه ، وأكد أن الأمة متشددة فى هذه التحفظات ، وقال هو ونحاس إنها مجمعة على هذه التحفظات ، وقد قاطع ملنر علي ماهر أثناء بيانه إذ قال بعد استماعه ، إن للاستشارة شيئا هو الدول فإن ذلك تطمينًا لهم ، وأجبناه بأن يطمئن الدول فى غير الاستشارة من الاختصاصات ، وقد حصل كلام طويل ومناقشة كثيرة فى إلغاء الحماية ، فقالوا إنه بعد إلغائها ، وقال ملنر إنى قلت وكررت بعدم إمكان التنازل عنها .

قلت إنى لم أتذكر أنكم صرحتم بذلك ، والذى أتذكره جيدًا أنكم قلتم إنى لا أطلب أن تكون المناقشة على قاعدة الحماية وإلا وليتمونى ظهوركم ، ولا على قاعدة الاستقلال ، ولكن يلزم أن يكون ذلك نتيجة للمناقشة لا قاعدة لها ، وها قد أوصلتنا المناقشة إلى الاستقلال فلابد من إلغاء الحماية ، وقال عدلى باشا إن الأساس محالفة ولا تحالف على حماية ، وقلت إن الحماية وضعت بإعلان تبلغ للدول ، ووردت فى معاهدة فرساى ، فقال ملنر فى كثير من المعاهدات الدولية
(ص٢٣٤٢) فلابد لإلغائها من النص عليها / صراحة ، فقال ملنر إن الحماية وضعت وما نسأل رضاكم بها وما تلفظنا بها ، وإذا خطت فلا أذكرها ، وأنكم أنتم الذين ذكرتموها وكررتم ذكرها مدة ستة أشهر ، وكررتم أمرها فى الأذهان ، قلت وهذا من رأينا مادمنا نرى الضرر فيها .

قال نحن لم نقل إن ليس لكم حق فى ذلك ، ولكننا نحن لا نتكلم بالحماية ، وبعد كلام طويل ظهرت فيه نياتهم ظهورًا تامًا لاشك فيه من التمسك بالحماية تمسكا شديدًا ، قال ملنر إننا يمكننا أن نضع فى تقريرنا أن الوفد بعد الاستشارة طلب هذه التحفظات ، قلت على الفور بأنه يشترط قبولها لتأييد

المشروع ، قال إن ذلك غير ممكن ونحن نوردها من غير أن نؤيدها ، ولا أن نذكر أنكم لا تؤيدون المشروع بدونها ، وإنى أخشى لو قلت ذلك لا تقبل الحكومة به ، ويسقط المشروع ، وهذه خسارة عليكم .

فقلت نحن نقبل هذه النتيجة إذ لا يمكننا أن نضمن نفاذ المشروع بدونها ، وقد جاء فى كلامه أن الدول لا شأن لها فى الحماية ، لأن هذا أمر يخصنا نحن مع مصر ، ولا دخل للدول فيه ، وإن الكلام بيننا ليس مفاوضة بل هو فى ذاته يستأنس بها فى التقرير الذى يقدمه ، وما هو بمتفاوض ، وإن العبرة فى تحرير النصوص إنما هو بالمفاوضة الرسمية ، وإن المفاوضين الرسميين يتعينون بواسطة الحكومة الإنجليزية والمصرية ، ففهمنا بذلك أولاً : أن الحكومة الإنجليزية تشترك فى تعيين المفاوضين من الحكومة المصرية ، ثم أزال هذا الإبهام ، فقلت بما أن البلاد تحت الأحكام العرفية ، فإن أللنبى هو الذى سيعين المفاوضين من الحكومة المصرية ، وسأل السير رنل رود ، لماذا لا أقبل أن أكون من المتفاوضين؟ قلت لأنكم تعرفون جيدًا أننى مندوب عن الأمة ، وهذا أمر لا شك فيه الآن أليس كذلك ؟ ولما تكلمت عن الاستشارة المالية ، قال عدلى مخاطباً لى إنك قبلت بها قلنا إننا نتكلم عن طلبات الأمة ، وكان كل أعضاء لجنة ملنر فى هذه الجلسة على اتفاق (ص٢٣٤٣) تام حتى اسبندر الذى له ميول حرة كان يظهر الطعن فى إلغاء الحماية ، وكانت خطتهم فى المناقشة والأقوال التى تصدر منهم أثناءها تدل دلالة واضحة على أنهم لا يريدون إدخال أى تغيير فى المشروع ، ولا يتنازلون أصلاً عن الحماية .

وأخيرا قلت لهم إنى أنتظر حضور إخوانى ، فقالوا كذلك ونؤجل الجلسة لحضورهم الذى نرجو أن تخبرنا به ، وعرضوا أن يسهلوا طريق السفر عليهم ، وأشرقت أساريرهم عند سماع هذا الخبر منى ، وانفضت الجلسة حيث كانت الساعة ٥,٤٥ ، وقد عرّج الحق وظهر الصبح لذى عينين ، وتيقن من شك فى حماية المشروع بأنه حماية فى فكر الإنجليز واعتبارهم ، وأجمعوا بأنه إذا لم ينص صريحًا على إلغائها ، فقطع المفاوضة محتم[1] .

---

(١) لم يذكر أحداث يوم ٢٦ أكتوبر فى كراسة ٣٩ .

(ص٢٠٩٥)

٢٥ أكتوبر ١٩٢٠[1]

الوارد

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان اليوم ومؤرخا ٢٤ منه ، بأن منذ بعض الأيام يظهر أن بعض العناصر المختلفة للمعارضة اتفقت أن تقوم بعمل مشترك ضد الوفد والاتفاق . وتولدت هذه الحركة فى الإسكندرية تؤيدها جرائد المعارضة وآخرون وبعض نقابات العمال انجرت إلى الحركة بدون علم العمال ، وانتشرت عرائض بطريقة سرية ضد الوفد ، ولما ظهر التدبير قامت جريدة الأهالى بنشر هذه العرائض ، ولكن الأمة بتمامها امتعضت امتعاضًا شديدًا ، ووجهت أشد المطاعن فى الجرائد حتى إلى الذين يشغلون مراكز سامية ، وقد تبرأت الإسكندرية من الحركة واحتجت ضد مثيريها بمناسبة صلاة الجمعة . ونقابات العمال أنكرت عمل الأعضاء الذين أرسلوا تلغرافات ضد الوفد ، فسقطت الحركة فى ظلام الخيبة والهزء ، والأمة تحيط الآن الوفد أكثر من كل زمان بسندها .

والقائد الرئيسى أخبر محامى عبدالرحمن بك بخطاب أن القضية هى بين أيدى وزارة الحربية الإنجليزية .

ورد تلغراف اليوم بتاريخ ٢٣ منه من رئيس الجمعية القبطية المدعو كامل عوض وسكرتيرها عوض سعدان بأن مندوبى الأقباط المجتمعين فى مصر ، بهيئة جمعية عمومية ، يجددون للوفد المصرى ثقتهم ، ولرئيسه المحبوب ، ويتمنون النجاح لنا والخير لبلادنا .

(ص٢٠٩٦)

فى ٢٥ أكتوبر[2]

انعقدت اللجنة بحضور اللورد ملنر وجميع أعضاء لجنته إلا الجنرال ماكسويل الذي كان مريضا والمستر هرست ، وكان حاضرًا مستر إنجرام سكرتيرا وبحضورنا ، وعدلى باشا وعلي بك ماهر ومصطفى بك النحاس وعبد العزيز بك .

(١) العودة الى كراسة ٣٦ .
(٢) كرر سعد زغلول التاريخ ولكنه سرد أحداثا جديدة .

فقال اللورد ملنر إنى أهنئ الحاضرين من أعضاء الوفد الذين ذهبوا للاستشارة على النجاح الذى صادفوه فى مأموريتهم ، وعلى حسن الاستقبال الذى واجهتهم به الأمة ، ويظهر من الجرائد أن الأمة تلقت المشروع بالارتياح ، ولم يبق إلا الدخول فى المفاوضة الرسمية لوضع المعاهدة .

فقلت إن زملائى يستحقون هذه التهنئة لأنهم تحملوا متاعب فيها ، إذ وجدوا تيارًا أول الأمر مضادًا فاجتهدوا بحسن أسلوبهم وبيانهم أن يحولوه إلى ميل مناسب ، وبذلك كونوا جوًا صالحًا ، وأن الأمة أظهرت استعدادًا حسنًا للاتفاق مع الحكومة الإنجليزية على أساس المودة والصفاء ، وأبدت طلبات ترى وأرى أنا أيضًا من الضرورى الحصول عليها لاكتساب الرضا التام بالمعاهدة . فقال اللورد ملنر إنى مستعد هنا لسماع كل الأقوال ، ولكنى لا أريد بحال تغييرا فى المشروع الذى أمضيته ونشر فى الجرائد وإذا كان هناك أمور يراد إدخالها عليه فإن محلها يكون فى المفاوضة الرسمية ، أما الآن فلا محل مطلقا لأن يمس المشروع بأى تغيير كان لا فى المعنى ولا فى المبنى ، وما أنا بمتفاوض وما الذى جرى بمفاوضة ، ولكنها محادثات بيننا أستأنس بها فى وضع تقريرى ، وكل زيادة وكل تعديل يدخل على المشروع يبعد الأمل فى قبول الحكومة والرأى العام له .

فقلت إن ما نطلب ليس زيادة ، ولكنه عبارة عن توضيح ما انبهم من النصوص فى المشروع وتأييد للتفسير والشرح الذى أتى به المندوبون واستحسنتموه منهم ، وأخذوا فيه بما دار / فى المناقشة بيننا ، وما فهموه فى (ص٢٠٩٧) روحها فإذا لم تؤيد النصوص بياناتهم التى استمالوا الأمة بها ، خيف ألا تقبل الجمعية الوطنية المشروع ، وما دام أن المفاوضات الرسمية تكون مبنية على الأساسات التى تضمنها المشروع ، فلا بد من إيضاح هذه الأساسات ، حتى لا يحصل خلاف فى المفاوضات الرسمية ، قال وما مثال ذلك قلت جاء فى المشروع أن مصر لا يصح أن تدخل في أى اتفاق يضر بمصالح إنجلترا ، فإذا أريد فى المفاوضة تخصيص هذا الاتفاق بالسياسى مثلا ، كان للمفاوض الإنجليزى أن يمتنع عن قبول هذا التأويل لأن النص عام . وكإلغاء الحماية فإن الاستقلال يظهر

أنه يستلزم إلغاءها ، وقد فهمنا ذلك فى المداولات ، ومادام هذا اللازم موجودًا فلا مانع يمنع فى التصريح به إرضاء للأمة المصرية . ثم استرسلت فى بيان التحفظات واحدًا فواحدا فقال إنه لم يصرح مطلقا بالتنازل عن الحماية ، بل كرر مرارًا أنه من غير الممكن التنازل عنها . قلت إنها وضعت بإعلان نُشر وبلغ للدول وتضمنتها معاهدة فرساى ، فتركها بدون نص على إلغائها يؤخذ منه بقاؤها . قال إنها موجودة فى كثير من المعاهدات الدولية . ولا شأن للدول فيها بل الشأن فيها منحصر بيننا ومصر ، وما ذكرت الحماية فى كلامى ، ولن أذكرها إذا خطبت . وإنما أنتم الذين ذكرتموها وكررتم ذكرها حتى قررتموه فى الأذهان .

وهنا حصلت مناقشة اشترك الكل فيها تشدد فيها لورد ملنر ، وأعضاء لجنته فى عدم النص على الإلغاء ، وتمسكنا كلنا بوجوب هذا الإلغاء ، ودعوت حضرة
(ص٢٠٩٨) علي بك ماهر لأن يوضح /ما رآه من الأمة حيال هذا المشروع ، فقال ما محصله أن الأمة كان فيها شيء من النفور قبل قدومهم ، ولكن تلغراف الرئيس الذى سبقهم وتضمن جريان المفاوضات على طريقة مرضية ، ولَّد شيئا من الطمأنينة فى قلوبهم .

ولما وصلنا مصر اجتهدنا فى استمالة أفكارهم بشرح المشروع على الطريقة التى فهمناها من سير المفاوضات ، وبناء على ما سمعناه هنا بخصوصها ، فأظهروا ميلا لقبول المشروع ، ولكنهم اشترطوا تحفظات لهذا القبول ، وكان اشتراط إعلان[1] الحماية محل إجماعهم ، واسترسل فى بيان كل تحفظ والبيانات التي تقدمته منهم ، فقال اللورد ملنر بعد انتهاء علي بك إنكم أحسنتم فيما بينتم . قلت ولهذا يجب أن تؤيد النصوص أقوالهم حتى لا يوصموا بخديعة الأمة وغشها ، فكرر ما أبداه من أنه لا يقبل التغيير فى المشروع الذى حصل الاتفاق عليه ، فقلت إننا لم نوافق على هذا المشروع أصلاً . ولم نشترك فى المفاوضات التى أدت إليه . ولما دعيت للمفاوضة فيه وأبديت بعض ملحوظات عليه ، صرحتم بأنه غير قابل

---

(١) سقطت هنا كلمة إلغاء .

للمناقشة فى أساساته . وإما أن يؤخذ كله أو يترك كله ، فسكت ولم أبد شيئا . وصرحت فى بيانى للأمة أننا لم نقبله ولم أرض عنه .

كان عدلى باشا الذي يتناقش فى شأن أحكامه ، يقول لنا إن كثيرًا من هذه الأحكام تأجل البحث فيه للمفاوضة فيه بيننا وبينكم ، فقال إن غرضه بالاتفاق على التاريخ ، وأطال فى ذلك بما لم أفهمه ، ولم أرد المناقشة فيه ، اكتفاء بالبيان السابق ، وقال إن غاية ما يمكننى أن أفعله أن أقول فى تقريرى إن الوفد قدم تحفظات بعد الاستشارة وأذكرها ، فقلت وتؤيدونها ، قال لايمكننى تأييدها ، قلت إذن لا فائدة من ذكرها فى التقرير على هذا الوجه/ ولايمكننا أن نؤيد المشروع (ص٢٠٩٩) بدونها . قال إنه ليس من المطلوب منكم ذلك ، قلت حينئذ نكون أحرارًا فى تأييده وعدم تأييده ، ولكم أن تتصرفوا كيفما تشاءون ، وإذا كنتم تريدون ذكر هذه التحفظات بدون تأييدها ، فنرغب أن تقولوا إننا نتمسك بها ولا نؤيد المشروع بدونها ، فقال لا نريد ذلك ، ونحن نريد أن تؤيدوا المشروع ، فقلت إننا مستعدون لتأييده متى كان موافقًا لصالح البلاد فى اعتقادنا ، وهو لا يكون صالحًا إلا بهذه التحفظات ، قال إن فى هذا خطرًا على المشروع يؤدى إلى إسقاطه ، قلت ونحن نتحمل مسئولية ذلك ، وهنا شعرنا بشىء من التراجع ، فقلت ونحن نريد أن يحضر إخواننا أيضًا معنا لإتمام الكلام ، فارتاحوا إلى ذلك ، وقالوا إذن تتأخر الجلسة إلى ما بعد حضورهم ونرجوكم أن تشعرونا به .

وقد أكد ماهر والنحاس أن الأمة مجمعة على طلب إلغاء الحماية ، وأنها لا تقبل المشروع بدون هذا الإلغاء . ولما تكلمت فى استشارة المالية قال عدلى باشا إنك قبلت هذه الاستشارة دون استشارة الحقانية ، قلت نعم ، ولكن الآن نبدى طلبات الأمة والتحفظات التى حصل الكلام عنها هى المتعلقة بإلغاء الحماية ، وإلغاء الشرط التعليقى وإلغاء شرط الاستشارة فى الحقانية والمالية ، وتقييد الحقوق التي تمنحها مصر لإنجلترا لضمانة مصالحها ، وللوصول إلى إلغاء الامتيازات ، واشتراك مصر فى المعاهدات المختصة بإلغاء الامتيازات ، وتقييد المعاهدات الممنوعة منها مصر بالمعاهدات السياسية .

وجاء فى كلامى أن هذه التحفظات هى قليل من كثير أبدته الأمة ، ولكنا
(ص٢١٠٠) نحن لم نأخذ إلا بما وجدناه محل إجماعها . وجاء فى كلامى / أيضًا عند الكلام على إلغاء الحماية أننا لم نتفاوض على قاعدة الحماية إذ صرحتم لإخوانى «بأنى إذا طلبت أن تحصل المفاوضة على هذه القاعدة حق لكم أن تولونى ظهوركم ، وأن الحماية أو الاستقلال يجب ألا تكون قاعدة للمفاوضة ، بل غاية لها ، وقد انتهت المفاوضة إلى الاستقلال الذى يجب أن يستلزم إلغاء الحماية ، فلماذا لا ينص على إلغائها؟ وسألنى رنل رود لماذا لا أقبل أن أكون متفاوضًا رسميًا من قِبَل الحكومة؟ قلت لأن فى المفاوضة الرسمية قبولاً للمشروع ، إذ كان من المتفق عليه بيننا أن يكون هناك دوران : دور للمفاوضة بين الوفد وبينكم ، وهى المفاوضات غير الرسمية . ودور وهو الرسمى يبتدئ بعد انتهاء الدور الأول ، والاتفاق على أساسات المفاوضة الرسمية .

وقد عرض علىّ اللورد ملنر فى الجلسة الأخيرة أن يمضى كل منا كتابة : تعد لجنتكم فى كتابتها بتوصية الحكومة بقبول المشروع ، ويعد الوفد بتأييده أمام الجمعية الوطنية ، وهذا معلوم عند الأمة المصرية وبناء عليه لا يمكننا أن نقبل ابتداء المفاوضة الرسمية قبل الاتفاق على أساساتها ، ثم منْ ذا الذى يُعين المتفاوضين الرسميين ؛ فقالوا الحكومتان الإنجليزية والمصرية ، وكان كلامهم يوهم أول الأمر أن تعيين المتفاوضين المصريين يكون باشتراك الحكومتين المذكورتين ، ولكنهم أزالوا هذا الوهم بأن قالوا بأن المتفاوضين المصريين تعينهم الحكومة المصرية . قلت يعنى أللنبى لأن البلاد تحت الأحكام العرفية ، ولا أقبل هذا التعيين لأنى نائب عن الأمة ، وقد أصبح ذلك مما لا شك فيه أليس كذلك؟ .

وجاء فى كلام عدلى باشا أنه مادام الاتفاق مؤسسا على المحالفة ، فلا معنى لعدم إلغاء الحماية ، لأنه لا يتفق تحالف مع محمى ، وجاء فى كلام عبدالعزيز بك فهمى أنه لا بد من الاتفاق على نظام المحاكم المختلطة لأن مشروع هرست خطر جداً . وقال علي بك ماهر إننا قلنا للأمة إن هذا المشروع
(ص٢١٠١) سيتعدل بما ينطبق علي مبادئ الاستقلال ، إذا كان موضوعًا فى الأصل على أساس الحماية ، وجاء فى كلام اللورد ملنر أن الدول ، إذا تم الاتفاق بين مصر

وإنجلترا ، لا تتردد فى قبول حلول إنجلترا محلها ، وأظهر شيئا من الاستغراب عندما جاء فى كلامى ما يفيد أنهم أكدوا للأمة قبول الدول لهذه الإنابة .

وجاء فى كلامى «إنكم بذلتم جهدكم فى تذليل صعوبات كثيرة ، وسرتم معنا سيرًا حسنًا ، فعليكم أن تتمموا ما بدأتموه ، وإنا نعوّل عليكم كثيرًا فى تأييد هذه التحفظات التي إذا لم تؤيدوها أصبحت غير مقبولة . ولقد كان لما أظهرتموه من حسن الاستعداد تأثير عظيم فى استمالة الأمة ، إذ استعان إخواننا به على استرضائها عن المشروع بتأميلها فى قبول هذه التحفظات» .

وعرض عبد العزيز بك أن تقدم التحفظات بالكتابة ، فرفض اللورد ملنر ، وقال إنه لا يحب الأوراق مطلقا وليس المقام مقام بروتوكول ، وكرر عبارة أنه ليس متفاوضًا .

وجاء فى كلام ملنر أنه لا يمكنه أن يصف المشروع باستقلال أو حماية ، وأن على من يريد أن يصفه أن يراجع أحكامه ثم يصفه بما شاء[١] .

فى يوم ٢٧ منه[٢] (ص٢٣٤٤)

ورد أمس تلغراف من محمود باشا سليمان بالدعاء بالنجاح لنا ، وهذا الدعاء رفعته اللجنة المركزية بمناسبة انعقاد جلستها المؤرخة فى يوم الإثنين أول من أمس ، وورد تلغراف آخر منه بأن جريدة الأهرام نشرت تلغرافًا من مكاتبها هنا ، بأنى صرحت له بتفهمه الحقيقة المصرية بأن المشروع حماية ، وأن هذا المكاتب يزعم أنه علم من مصدر موثوق أنى أظهرت للمندوبين عدم رضائى عن خطتهم فى شرح المشروع ، ولذلك لم أستصحب معى منهم من كان موافقًا له ، ويطلبون موافاتهم بالحقيقة ، فأجبت بأنى لم أتكلم مع أحد إلا بمعنى ما تضمنه بيانى للأمة ولا صحته ، لأنى استنكرت خطة المندوبين ، وأن بقية أعضاء الوفد سيحضرون لوندره قريبًا ، ولم يحصل تميز بينهم ، وكتب مراسل جريدة الأخبار بأن ذلك الخبر غير صحيح ، وأن الاتفاق تام بين أعضاء الوفد ، وأن الرئيس وبقية الأعضاء شكروا إخوانهم على سلوكهم .

(١) لم يشر سعد زغلول بعد ذلك إلى أن ثمة حوادث عن يوم ٢٦ أكتوبر فى هذه الكراسة .
(٢) العودة الى كراسة ٣٩ .

تلقيت خطابًا من سلامة ميخائيل بملحوظات عن الاستشارة غاية فى الأهمية . يميل ماهر ونحاس إلى قبول المفاوضة ، إذا قبلت لجنة ملنر التنصيص على إلغاء الحماية ، ويتشدد عبد العزيز فى أنه لا بد من تقرير مبادئ لمشروع هيرست مخالفة لمبادئه قبل المفاوضة ، وإلا فإنه يتبرأ إلى الله من المشروع كله ولا يوافق عليه .

قال ماهر إن لطفى ومحمد محمود وعدلى كانوا متفقين على السعى فى جعل الأمة تقبل المشروع من غير ما تعديل ولا تغيير ، وأنه مع مكباتى عاكسًا هذه الفكرة وسعيًا فى حمل الناس على التعديل ، وزاد بأنه الآن يفهم أن فى المشروع حماية ، ولم يكن يفلح ذلك من قبل ؛ لأنهم كانوا يقولون دائما إنى أنظر للأمر بغير حقيقته لغضبى من بعض الأشخاص الذين باشروه ، وهذا الذى أباح
(ص٢٣٤٥) به الآن من نفسى / لأنه كان يظهر لى فى خلوتى به دائما إنه معى ، ولكنى كنت أراه فى مقدمة المحبذين لقضايا المشروع عندما كان يلعنها عدلى ، وقد حصل منه ذلك ثلاث مرات فيما أذكر ، وكنت أقول له عند كل مرة لا تعجل بالرأى قبل تبين الحقيقة ، والله يهدى من يشاء .

كتبت ملخص محضر جلسة يوم ٢٥ منه فى الدفتر الرسمى ، وتلوته على كل من علي ماهر ونحاس فأقرًا عليه ، ثم حضر عدلى وطلب الاطلاع عليه بعد أن سأل عنه ، وطلب أن يضاف على عبارته ما قاله فى الاستشارة المالية قوله دون استشارة الحقانية ، فأضفتها بلا تردد ، وقد كان مأخوذًا نوعًا من هذه العبارة ، ولكنه ارتاح عندما وجد عبارته فى التناقض بين الحماية والمخالفة مثبتة ، وأقر كذلك هو على ما اشتمل عليه المحضر .

تغدى علي ماهر اليوم مع اسبندر بناء على دعوة منه ، وجرى الكلام بينهما فى المشروع ، فأكد له ماهر إننا أتينا فى استعداد حسن جدًا ، وما نريد إلا أشياء سهلاً قبولها ، لأنها تهم مصر كثيرا ، ولا يضر إنجلترا شيئًا أن تقبل بها بعد أن تحصلت على كل الضمانات اللازمة لها ، وفعل له ذلك ، فقال اسبندر إن الصعوبة التى أمامنا هى فى أن ملنر عرض المشروع على الوزراء ، ولاقى فيه من بعضهم معارضة شديدة ، ولم يتغلب عليها إلا بعد كل مشقة ، وكان علق بقاءه فى الوزارة

على قبوله ، فمن الصعب عليه جداً أن يفوز فيضيف عليه شيئًا جديدًا ؛ لأن ذلك يعرضه للفشل ، وزاد بأن قال إذا كنتم تكتبون نوتة[١] تبينون فيها بشكل متفق عليه ، إنكم فهمتم أحكام المشروع على ما تفيده التحفظات ، كان ذلك مفيدًا ، ويمكن أن يقال من لجنة ملنر إن هذا الاتفاق يحل محل الأوراق الرسمية الدولية فى نظر الدول ؛ كان ذلك وافيًا بالمرام من غير أن يكون فيه مس بكرامة إنجلترا ، ذلك المس الذى ترتب على مثله ضياع الترنسفال[٢] .

وقد أورد عليّ هذه العبارة ، ووجدته ماثلاً لها ، فطلبت منه أن لا يتعجل فى الحكم ، وأن يتأمل جيدا ، ثم قال إنهم تكلموا فى موضوع المفاوضة ، ورغّب إليه أن نعرض على ملنر أن يكون هو أى اسبندر ورنل رود من المتفاوضين ، وأنه لا بأس من أن يتعين خمسة من الوفد/ واثنان من غيرهم ، وقال اسبندر إن عدلى باشا (ص٢٣٤٦) أليس هو الذى يتعين رئيسا للوزارة؟ فقال علي : بالطبع لا مانع من ذلك ، وإن كنت لم اطّلع على أفكار الرئيس فى هذا الموضوع ، ولا مانع من أن يحضر المفاوضات التى يرأسها الرئيس بصفة رسمية أو غير رسمية . قال اسبندر كذلك ، ويمكن لفلان أن يتكلم مع ملنر فى ذلك ، ويميل علي لأن أقبل الدخول فى المفاوضة وأشترك فيها بمجرد أن توضع تلك الصيغة التى تفيد حلول الاتفاق محل الأوراق الرسمية الأخرى فى نظر الدول ، وأن نكتب كتابة نذكر فيها التحفظات على طريقة أنها هى التى فهمناها من المفاوضات .

ولقد بينت له ولنحاس الذى وافقنى على ذلك ، أن تلك الصيغة لا تفيد إلغاء الحماية ، ولم تخرج عما أبداه ملنر وكرره مرارًا من أن لكل أمر يوصف الاتفاق بعد مراجعة أحكامه بما شاء ، وأن هذه الكتابة إذا لم توافق لجنة ملنر على

(١) مذكرة .

(٢) لعل ما يقصده سعد زغلول هو أن جمهورية جنوب أفريقيا المعروفة باسم الترنسفال التى دخلت فى حرب مع بريطانيا هى حرب البوير الأولى عام ١٨٨١ من أجل استقلالها ، وأحرزت فيها الانتصارات التى أجبرت البريطانيين على التفاوض وعقد الصلح معها ، وذلك فى وقت كانت بريطانيا تتعرض فيه لظروف خارجية صعبة . السيد فليفل ، الأفريقيون وحرب البوير (أكتوبر ١٨٩٩ ـ مارس ١٩٠٠) ، دراسة وثائقية ، مركز الحضارة العربية ، دراسات أفريقية ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥ ، ٦ .

مضمونها لا تكون مجدية ، والأمر بين شيئين ، إما أن المفاوضات الرسمية تجرى على غير أساس معين ولا متفق عليه ، وإما تجرى على أساس متفق عليه ، فإن كان الأول فلا مانع عندى من الدخول فيها ، وإن كان الثانى فلا بد من الاتفاق مقدمًا على هذا الأساس ، ثم قلت إن المقام صعب ، ولا بد أن يعين الله على هدى نمد أقدامنا إلا بعد أن نحقق من طريقنا وإلا ضللنا ، وكنا من الخاسرين ، وقررت أن أقول لهم هذا وأكرره وأشدد فيه ، لأنى أخشى أن فى القادمين منْ يميلون إلى الانتهاء على أى وجه ، ويروجون كل وسيلة توصل إلى هذه الغاية ، فاحذروا هذا كل الحذر .

ولقد جاء بعد ذلك الأعرج ، وقال لنا أثناء حديثه إن لورد ملنر مستعد أن يُحمل الحكومة أن تعلن الدول بعد إمضاء المعاهدة أن هذه المعاهدة حلت محل الاتفاقات الأخرى ، فقلت لنحاس انظر إلى هذه العبارة ، قال هى أخت عبارة
(ص٢٣٤٧) اليوم ، والذى أعاهد الله عليه أن أرفض كل اتفاق لا يشمل قبول التحفظات ، ومع ذلك فإنى اعتبره بها حماية مخففة ، ولا يمكننى مع وجود القوة العسكرية فى بلادى وتداخل إنجلترا فى التشريع وانعقاد المالية والحقانية والسيادة بواسطة تأييد السلطان ، لا يمكننى أن لا اعتبر ذلك حماية ، ولكنى أقبلها لأنها لا مفر منها ولا مندوحة عنها ، كمن يقبل بتر عضو من أعضائه استبقاء للكل .

فى يوم ٢٨ منه

أصبح الضباب اليوم منتشرًا كالأمس ، ولقد بت مفكرًا فيما يكون من أمرنا ، وقد ابتدأ القوم يحيطوننا بكثير من المؤثرات ، فقضية عبد الرحمن بك بين يدى وزارة الحربية هنا ، وبعض الجرائد التى تُعبر عن رأى المحافظين ، أخذت تنشر الفصول ضد مصر والمصريين ، وتزعم أن زغلول لا يمثل الفلاحين ، ولكن المتاغلين والمتعلمين نصف تعليم والطامعين فى الوظائف ، وإنه لا ينبغى أن يترك الحكم لهؤلاء ، خشية أن يستبدوا بالآخرين . وتوجه اللورد وأخذ يتوثب للكلام فى مجلس اللوردات ضد مشروع ملنر ، كاللورد سالسبورى الذى طلب الكلام فاستمهله لورد ملنر إلى ٤ نوفمبر .

طلب بلنت مقابلة دكتور محمود على عجل فذهب إليه أمس ، فقال له إن الأنسب الاتفاق مع الإنجليز ، ولكنه نصحه بأن لا يقبل إلغاء الامتيازات ، وأن يطلب الوفد تحديد عدد القوة العسكرية بأقل عدد ممكن ، ووعده بأن يتأمل المشروع ، ويكتب عنه ملاحظاته إليّ .

وأخشى ما أخشاه الآن الانقسام فى الوفد ، فإن مندوبيه يميلون كل الميل إلى قبوله ، إن لم يكن لاعتقادهم بفائدة ، فلارتباطهم بما أبدوه للأمة ، وليس فى غيرهم من ثبات الفكر وقوة العزيمة ما يساعدهم على مخالفتهم ، ولكن كل هذا لا يُضعف من همتى ولا يجعلنى ضد الحق وذمتى ، والله المعين .

إن كان الضر لا بد واقعا ، فليقع من غير فعلنا وبعيداً عن سعينا ، وما وثقت بى الأمة لأن أغرر بها ، بل لأن أسلك بها سواء السبيل ، ولقد نفرتها من الحماية فنفرت ، ورغبتها فى الاستقلال فرغبت ، وحملتها على كثير من الضحايا فضحت ، فمن أكبر الجرائم أن أصوِّر لها بعد كل ذلك الحماية بصورة الاستقلال ، وأن أحملها على قبول ما تكره اللهم إنى لا أجرؤ على هذا ولا أتمناه ، وأقنعت نفسى إذا هى هدتنى به . / ما انتهيت من كتابة هذه الجملة حتى حمل إلي (ص٢٣٤٨)
خطاب من علي فهمى كامل شقيق مصطفى كامل ينصحنى فيه بأن لا أحيد عن الاستقلال ، وأن أتمسك بمبدئه[1] بعبارات يجسّمها الذوق السليم ، ولا ينبغى أن توجه إلا إلى بيان الكاتب .

حضر عبد العزيز فهمى وماهر ونحاس ، وكتبت صيغة لتنفيذ إلغاء الحماية من غير تصريح بهذين اللفظين ، فكانت كما يأتى : «كل إعلان أو اتفاق يختص بحالة مصر الدولية غير هذا الاتفاق يعتبر لاغيًا» ، ولا أظن أن الصيغة المذكورة يقبلها من لم يرغب التصريح بإلغاء الحماية ، ثم فى أثناء الذهاب مع عبد العزيز فى العربة عند الخياط ، سلمنى مذكرة مكتوبة فى ١٠ صفحات ، ذهب فيها إلى أن الاتفاق حماية ، ولا ينفى هذا المعنى عند النص بإلغائها ، وأنه إنما يقبله مع

(١) كان مبدأ الحزب الوطنى أنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

التحفظات للضرورة ، وعرض مبادئ مضادة على خط مستقيم لمبادئ مشروع هيرست وضرورة الاتفاق عليها ، وخطر مشروع هيرست على البلاد ، ويقول إن ما تضمنته المذكرة المذكورة ، هو رأيه الذى أبداه ولا يزال يبديه ويصمم عليه (راجع صحيفة ٨٣)[١] .

فى ٢٩ منه

فى الساعة ٢ بعد الظهر حضر عدلى باشا ، وقال إنه يلزم البحث عن طريقة للكلام مع ملنر وحده ، فإن الحديث معه فى الجلسة قد لا يترتب عليه فائدة ، قلت إنى مستعد لذلك ، قال ولا يتعذر وجود صيغة للاتفاق ، قلت إن كل صيغة تفيد أننا لا نقبل الدفاع عن الاتفاق بدون تلك التحفظات فقبلها ، قال سننظر فى ذلك .

فى الساعة ٦ مساء أمس ، حضر الأعضاء الذين كانوا فى باريز محطة فيكتوريا ، وكان بانتظارهم من قبل لورد ملنر ، إنجرام ، ثم الأعرج وكنت فى استقبالهم مع الأعضاء الذين هنا ، وركب معنا محمد علي ولطفى ، وابتدأت أن أروى لهما حكاية مقابلتى مع ملنر ، ووقائع جلسة يوم الإثنين ٢٥ منه ، حتى وصلنا اللوكاندة ، حيث اجتمع كل الأعضاء ، فقصصت عليهم ما كان مما قاله لى عدلى عن مقابلته مع ملنر يوم قدومى ، وما جرى مع ملنر فى اليوم وما حصل فى يوم الجلسة المذكورة ، وكان يساعدنى نحاس بك فيما أنساه ، وأظهر الكل استغرابًا وأطرق لطفى إطراقا طويلا ، ولم يلبث عبد العزيز بك إلا قليلا وانصرف على أن يعود وما عاد .

ثم بعد العشاء حضروا جميعا وأجمعوا على أنه لا يمكن قبول المشروع بدون التحفظات ، وأن توضع بها نوتة تكلَّف بوضعها لطفى ، وعند انصرافهم للعشاء تأخر محمد محمود قائلا إننا عرفنا بعضنا فى الشدة والرضا ، وها أنا الآن أضع يدى فى يدك وقت الشدة ، فإن نحاس كتب إلى عفيفى مكتوبًا بأن ملنر سأل

(١) أى ص ص ٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤ .

عنى والأعرج ، وكلفه بالسلام على المخلصين ، قلت لا علم لى بهذا ، وقال إن هؤلاء أطفال ، ثم حصل بعض العتاب ، قلت له أثناء ذلك لم تعرفنى/حق (ص٢٣٤٩) المعرفة ، قال عرفتك وأنت قلبك طيب ، قلت نعم ، ثم تعشينا معا ، وقال إنه لابد من رفض المشروع إذا لم تقبل التحفظات ، ثم قلت ولكن إن الحالة تكون شديدة على البلاد ، قال شدة عظيمة وهى لا روح فيها ، ولا يلبث الإنجليز أن يقبضوا على كثير من أنصارنا ، وأخذ يهول فى هذه الشدائد ، وكأنى كنت أقرأ عليه قوله لا ترفضوا خيفة هذه الأهوال ، وقد علمت بعد ذلك من حافظ وويصا واصف أن المكتوب الذى أرسله نحاس إلى حافظ كان له أثر حسن ، لأن حافظ أطلعهم عليه فاكترب لطفى له اكترابًا شديدًا ، فقالوا له لا ينجيكم من شر ما ألصقه بكم كلام ملنر عنكم إلا أن تشددوا فى التحفظات ، قال لطفى كذلك وكان ما كان من محمد محمود نتيجة لذلك .

فى هذا اليوم انعقد الوفد من جميع الأعضاء إلا محمد علي ، فإنه لم يحضر إلا آخر الجلسة ، واتفقت الآراء على أنه إذا لم تقبل التحفظات الخاصة بإلغاء الحماية والشرط التعليقى وتقييد الحقوق التى تعطيها مصر لإنجلترا لضمان مصالحها والوصول إلى إلغاء الامتيازات ، وإطلاق المعاهدات التجارية والاقتصادية ، فإن المفاوضة تنقطع ، وأضاف مكباتى وحافظ وماهر وسنوت وويصا ونحاس تحفظ (. . .)(١) استشارة موظف الحقانية أو ترقيته ، وأرسل مندوب الأخبار عن لسان الأعضاء (. . .)(٢) أن الاتفاق تام بيننا على بذل الجهد فى تحقيق الرغبات التى أجمعت الأمة عليها .

تلا عبد العزيز بك مذكرته فى المشروع ، وفى مشروع هيرست وتسلم إلى السكرتير .

صرحت لإخوانى عندما سألونى رأيى فى التحفظات ، قلت إن كلها مهمة عندى ، وأقطع المفاوضة إذا لم يجب أى واحد منها ، وإذا أجبت هذه التحفظات

(١ ، ٢) كلمتان غير مقروءتين .

فلا يخرج المشروع عن كونه حماية ، ويقبل لكون الأمة قابلة له أو لأنه مشروع استقلال ، وقد صرحت برأيي هذا أول الأمر عندما كان الوفد فى بارلتون أوتيل ، واستجوبتهم على ذلك فقالوا نعم .

كتبت إليّ حرمى تقول بإنه لم يمر بها أحد من أعضاء الوفد المسافرين عند سفره ، ليسألها عما إذا كانت تريد حاجة ، وعلى كونى أعلم من قبل قلة اعتنائهم ، فإنى تألمت عندما قرأت كتاب حرمى .

فى ٣٠ منه

أصبحت والشمس ساطعة أنوارها ، وفى الجو شىء من الصفا ، وحدث أمس بعد العشاء أن اجتمع عندى كل من عبد العزيز ومحمد محمود ولطفى وحمد الباسل ومحمد علي ثم سنوت وواصف ، وقص علينا محمد محمود أنه تقابل مع رنل رود فى نفس اليوم فحكى له نتيجة الاستشارة ، وتشبث الأمة بالتحفظات
(ص٢٣٥٠) خصوصا ما تعلق بإلغاء الحماية ، / فقال رنل رود إن عدم التنصيص على إلغائها مسألة كرامة فقط ، وإنه يفتكر فى صيغته ، وإنه أقره على كل التحفظات ووجاهتها .

وذكر قائلا إن عدلى باشا سيقابل ملنر غداً أى اليوم الساعة ١٢ ، ثم قلت إنه لم يتحدد لنا جلسة ، والظاهر أنه يراد معرفة ميل الوفد ويقدر (ضيم الوفد) ، قال لطفى بسهاتة ، ماذا تقول؟ قلت ضيم الوفد ، قال سمعت ذلك ولكن ممن يعرفه ، قلت لا أدرى وهم يعرفون أسرارنا ، فقد ذكروا عقب مناقشة جرت هنا أمس بباريز مع محمد محمود فى حضور عبد الرحمن فهمى أن هناك خلافًا بينى وبينه وسببه سيعود إلى مصر ، وذكر بعضكم فى باريس أن الإنجليز كانوا عارفين قبل سفرنا من لوندره أن فى الوفد انقساما ، فقال محمد محمود إذن أخبار تنقل ، قلت نعم لأن هذا جرى بين الإخوان ولا مانع من أن ينقله بعضهم لبعض ، فقال حمد لابد من التفتيش على ذلك ، قلت كيف؟ قال لابد من التحقيق والتفتيش ، قلت قد تعينت مفتشًا غداتك قال أول ما أفتش أفتش الرئيس ، فأوقعت هذه الكلمة عندى ، فقلت كيف هو الرئيس موضع اتهام؟ إن الأولى أن تفتش نفسك ، فقال

إنى أفتش كل أحد ، فقلت أنت تعودت أن تهاجم بما لا ينقى من الكلام حتى بلغ بك الأمر فى باريس أن تتداخل فى الأمر بينى وبين أهلى ، فقال إنى ما قصدتك ، وأنا قلت ذلك نظراً لرغبتك تفرقة الوفد ، وأخذ يحتد ويشتد فى الكلام ، وقال ما أتيت سفها ، فقلت له إنك سفيه ، فاحتد وقال إنك أنت السفيه وأشد سفهًا وكل الناس تعلم ذلك ، فتداخل سنوت بك حنا وقال كفى حمد كفى ، قال لك الكلمة مرة فكررتها عشر مرات فشتمته ووقع تشاتم بينهما ، وتوسط الإخوان وخرج حمد وأخذوا يستعطفونى ويقول عبد العزيز ، إنه لم يقصد بتفتيش الرئيس شيئاً هذا ، وكل يقول كلمة استعطاف .

وقد كان واصف فى أشد حالات الانفعال حتى أبيض وجهه ، وظهر الارتياح على وجه لطفى ، فقلت إنه يؤسفنى أن ترجونه ولا أجيب رجاءكم ، وقد أخطأت فى كونى وصفته بالسفيه ، وكان يلزم أن أعرف من أول الأمر إنى عاجز فى هذا المضمار ، فالخطأ منى ، ثم مكثوا برهة وانصرفوا وكذلك واصف وسنوت ، ثم حضر علي ماهر وكلهم أجمعوا على وجوب صرف المسألة ، فأجبتهم بالإيجاب ، مادمت وضعت نفسى تحت تصرف أمتى .

اجتمع الأعضاء جميعاً إلا سنوت ، ثم حضر حمد باشا ، ووقف قائلاً إنى متأسف جداً على ما وقع منى واعتذر عنه ، وأعرض الأمر عليكم لتقضوا فيه قضاءكم ، قلت لا حاجة لتحكيمهم ، إنى أنا الذى اعتذر فشكرا ، وشكرنى بعض الحاضرين وانتهى الأمر .

حضر عدلى من عند ملنر بعد الظهر أى فى الساعة ٤,٣٠ ، وقال ما ملخصه إن ملنر لا يقبل / فى المشروع أى تعديل ، وأنه سيقول فى تقريره إنه يُظهر من (ص٢٣٥١)
حسن استقبال الأمة لمندوبى الوفد الذين ذهبوا لاستشارتها أن تقبل الاتفاق وتؤيده ، وأن الوفد قدّم تحفظات فى هذا الاتفاق ، وأنه لا يقول عن الوفد شيئا ، ولكن يرغب أن يؤيد الاتفاق . فاتفق إخواننا على تقديم مذكرة بالتحفظات وكنت وضعتها مختصرة ، ولاحظ البعض أن تتضمن تفاسير بعض النقط التى أقر ملنر عليها ، فدفعتها إلى عبد العزيز فهمى لأجل يضم إليها هذه التفاسير مع مكباتى ،

ثم جلس عدلى طويلاً ، وتسلل الأعضاء واحدًا بعد واحد إلى أن لم يبق منهم سوى عبد العزيز ولطفى ومحمد محمود ومحمد علي ، وأخذ عدلى يروج فكرة أن نقبل حفظ الحق فى التحفظات بالكتابة التى نقدمها ، وأن نتفق على تأييد الوزارة التى تأخذ على عاتقها السعى فى المفاوضات الرسمية فى قبولها ، فقلت يلوح لى بادئ بدء أن هذه الطريقة غير مقبولة لأنى أظن ظنًا أكيدًا أن هذا لا يكون إلا استدراجا فقط ، وما لم يمكن أن ينال فى المفاوضات غير الرسمية التى كان الغرض منها وضع مبادئ اتفاقية ، لا يمكن أن ينال فى المفاوضات الرسمية التى لا تكون إلا بناء يُشاد على تلك ، ولا يخشى من قبول هذه الطريقة إلا تمزيق شمل الوفد .

ولهذا أتصور الآن ، وربما غيرت فكرى بعد أننا لا نقبل هذه الطريقة ، وأن الأجدر بنا أن لا نرتبط مع هذه الوزارة ونحفظ حرية العمل لأنفسنا ، ولا يمكننا أن نترك البلاد تقبل مشروعًا نعتقد كل الاعتقاد أنه خطر عليها ، وقد كان عدلى باشا أثناء هذا الكلام محتقن الوجه يخفيه تارة ويظهره أخرى متسرعًا ، ولكنى كنت أبدى كلامى بكل صراحة ، ويحاول لطفى ومحمد محمود ومحمد علي من بعيد جداً موافقة عدلى ، وقال عبد العزيز إن المسألة محتاجة للتفكير ، ففكرته بالسؤال الذى كان وضعه إلىّ عدلى من يومين ، عما إذا كان واثقًا من تحقيق هذه الرغبات؟ فأجاب بأنه غير واثق ، وقال عدلى إنه يتعشم قبولا ، ما عدا إلغاء
(ص٢٣٥٢) الحماية من التحفظات ،/ ثم انصرف عدلى ، وقال لطفى إن أخوف ما نخاف أن البلد تقبل أقل من المشروع من غيرنا ، وأن الذين يعارضون فيه يقبلون أقل منه ، ويحمّلون البلد التى سئمت وملت على قبوله ، فأخبت له ، ولكنى قلت لا ينبغى لنا أن ننظر لهذا ، وقد جاء فى كلامى أمام الأعضاء جميعًا أنى لست مستاء من رفض التحفظات ، لأننا خرجنا من كل عهدة وما الخيبة بعار ، ولكن العار أن نقصر فى الواجب .

وما دام المشروع حماية فرفضه خير من قبوله ، وقد ذكرت أمام عدلى أنه كلما طال الزمن كلما تراجع الإنجليز ، وأخذوا منا ما كانوا أعطوه لنا ، فقال لطفى

نعم إنهم يأخذون بالكتابة ما أعطوه شفهًا ، قلت وما أعطوه كتابة ، كذلك فالمشروع الأول مضافا إليه النوتة التى كتبها عدلى أمام ملنر كان مقبولاً نوعًا وأفضل بكثير عن الثاني ، والثانى طبعته أوْلى وأحسن من طبعة ثانية فأمَّن الكل . وفى الحقيقة أني لست متألمًا من هذه الخيبة ، لأنى لم يكن لى عشم فى النجاح .

٣١ أكطوبر

كشف اليوم الضباب وغابت الشمس من الأفق ولم نقدر أن نخرج صباحًا ، لانشغالنا بكتابة خطاب للورد ملنر ، وبعد كثير من المناقشات ، اتفقت الآراء على أن يتضمن الكتاب عدم موافقة الوفد على المذكرة التى قدمها ، ولهذا أراد أن يستشير الأمة فيها ، ومع أن الاستشارة أنتجت رغبة الأمة فى تعديل المشروع بما يزيل من نصوصه كل إبهام ، ويمنع كل تأويل مخالف للقصد ، ويطلب تحديد جلسة لإتمام الكلام بما أنه لم يتم فى الجلسة السابقة .

وقد كان محمد محمود حاضرًا ، وكان يتغير لونه ، خصوصًا عندما يحصل الكلام فى مراوغة ملنر ولجنته ، ولقد اتصل بنا أن مستر مالون طلب فى مجلس النواب[١] معرفة الاقتراحات الخاصة بالمسألة المصرية ، فأجاب مستر بونارلو أن الاقتراحات التى حصل الاتفاق عليها بين الوفد واللجنة تحت نظر الحكومة وبحثها ، وكان هذا السؤال والجواب قبل حضورنا من باريز ، فاستغربنا شدة تهجمهم على الحقيقة ومجاهرتهم بالكذب ، وقلت لإخوانى كل هذا يجعلنا نحذر من هؤلاء ، لأنهم يزنون كلماتهم قبل النطق بها ، وهممت أن أكتب خطابًا للورد أستلفت نظره فيه إلى هذا التحريف ، ولكن تبين بدقة النظر ومراجعة الترجمة أن الجواب مفرغ فى قالب التبعيض ، إذ قال إن الاتفاق على بعض نقط من زغلول وملنر ، فعدلنا عن قصدنا . (ص٢٣٥٣)

(١) مجلس العموم البريطانى .

حضر عدلى حيث كنا فى محل الشاى ، ولم نعلم منه نبأ جديدًا ، واطلع على خطاب ملنر ، ثم تبسم ضاحكًا وقال حسن وما فهمت معنى التبسم ولا سألت عنه ، وقد كان حضر مع محمد محمود ، ثم صعدت مع هذا إلى الصالون ، فقال لى والاضطراب يتولاه إن المقاطعة تقررت ولا رجوع فيها ، ولكنى مشغول بما تقع اللجنة المركزية فيه ، والبلد من الانحلال والانحطاط والتفكك والانفضاض من حول الوفد ، ثم قضية عبد الرحمن ، فهذه حالة تشغل بالى ولا بد أن تفتكروا فيها لإيجاد رد لها ، قلت نحن بين ضررين ، ولا بد من اختيار أخفهما ، والأخف هو المقاطعة ، قال إن المقاطعة لا بد منها ، قلت إذن لا بد لنا من تحمل نتائجها ، ونتائجها ما تشير إليه ، ولكنى على يقين أن بعضها لا يكون ، وهى الانفضاض من حول الوفد ، لأنى على يقين من أن المقاطعة تُقويه . وهذا طبيعى لأن المعارضة تتجرد من أقوى سلاح فى يدها ، وأصدقاء الوفد يرون أنه حافظ على عهدهم ، وعامة الأمة ترى أنه أدى الأمانة حق أدائها .

أما إذا كانت الأمة تهبط روحها المعنوية ، فهذا ما لا حيلة لنا فيه إلا أن يكون لنا من يمسكها من قدمها ، وقد يكون ذلك على أن الله قد عودنا أن يحسن التدبير لنا ، وأن يهيئ وسائل الخير لعجزنا فلا نفتكر . ومن جهتى شخصيا ، فإنى غير متأثر للخيبة لأن النجاح ليس فى يدنا ، وما نحن مكلفين ما سبق بالمحال ، ولقد كنت عدلت على الانسحاب إذا قبلت الأمة المشروع بلا تحفظات ، لأنى لست رسول الحماية بل واسطة الاستقلال ، فإذا هذه التحفظات رُفضت ، فلا يضرنى رفضها شيئًا شخصيًا .

وكان يسمع هذه الأقاويل ولونه يتغير من صفار إلى بياض إلى زراق ، ويقول عند كل تأكيد بزيادة التفاف الوفد حول الأمة إن شاء الله إن شاء الله ، ثم سقط فى السكون العميق مدة طويلة ، فناديت كامل وأمليته خطابين لسلامة ميخائيل واحد ولمحمد محمود خليل آخر ، وانصرف هو عقب دخول كامل ، وجاء ذكر وزارة الثقة أثناء الكلام ، فقلت إن الوزارة التى تتألف قبل الاتفاق على المشروع إما خادعة وإما مخدوعة ، وعلى كل حال لا يصح للوفد تأييدها ، لأنها على خلاف (ص٢٣٥٤) مبادئه/ ما أغفل أن يستغفل الناس .

فى أول نوفمبر

كان اليوم كله غائما ولم تظهر فيه الشمس ، ولم أخرج فيه وبعثت خطاب ملنر إليه ، وحضر عدلى وسأل عنه ، فقلت أرسلته قال متى رأيته؟ قلت هذا الصباح ولا أدرى إن كان سلم إليه فى منزله أو فى الوزارة ، فمكث معى إلى أن جاء خبر قدوم اسبندر ، إذ كنت دعوته للغداء معى ، فنزلت إليه وتركت عدلى وتغديت معه ، وكان حاضرًا عبد العزيز بك فهمى وعلي ماهر وحافظ عفيفى ، واجتمع بنا تحت [١] حمد ، فدعوته إذ كان مكانه خاليا بسبب عدم حضور مدام اسبندر وتكلمنا فى الهواء والشتاء والجو فى مصر وهنا (. . .)[٢] ، فقلت إنه مكروه . وفى الاقتصاد ، وقلت إن الحكومة أسرفت وخصصت مبلغا لتأثيث سراى عابدين بما قدره أربعمائة مليون جنيه[٣] ، وزادت فى معاشات المتقاعدين ، وجنت حسابها على أسعار القطن التى ارتفعت فوق العادة ، فإذا هى هبطت هبوطاً هائلاً . وفى البرنسات ، فقال إن أحسنهم عمر طوسون ، ولكنه متعصب وزدت إنه ذكى عنيد . وفى المشروع فقال إن التغيير صعب خشية الرأى العام والمحافظين ، وقلت لا شىء من العار يلحق إنجلترا إذا هى حرصت بإلغاء الحماية ، لأن الرأى العام استعد لأن يحصل ذلك ، ولأن أوروبا عدت هذا العمل من إنجلترا كرمًا وحسن سياسة ، قال إن كل ما يهمنا من مصر أن لا تعقد مع دولة أخرى معاهدة سياسية تضر بنا ، قلت إننا نقبل أن يقال إن مصر لا تتقيد لإنجلترا إلا بهذا القيد ، وفيما عدا ذلك تكون حرة مسئولة ، قال يمكن ذلك ، وطلبت منه أن ينفى إشاعة[٤] الانقسام عن الوفد ، فقال إن ذلك ربما كان بعد أوانه ، فقلت يمكن أن يكون التكذيب فى ضمن مسائل أخرى ، ووعد أن يرسل إلىّ غداً الساعة ٤ بعد الظهر رسولاً من طرفه ليأخذ فى محادثته ، وكان ذلك انتهاء الحديث .

---

(١) المقصود التقى به فى الردهة عند نزوله .
(٢) كلمة غير واضحة .
(٣) من اللافت للنظر ارتفاع التكاليف .
(٤) كذا فى الأصل ، والصواب : شائعة .

وعدت مع علي ماهر وحافظ عفيفى وحمد لعيادة لطفى ، فإذا هو نائم واستيقظ على حركة دخولنا وما وجدته مريضا ولكنه متحفظ ، وجرى الكلام فى التحفظات ، كما ثبت رأيى فيه . وذكرت ما جرى مع محمد محمود من غير أن أسند الفكرة إليه بالتعيين ، إذ قلت إن هناك خوفًا من حالة البلد عن المقاطعة ، وحكيت على هذا النمط ما قاله محمد محمود ورددت عليه بكل وضوح ، فسكت لطفى ولم ينبس ببنت شفة ، وكان مطرق الرأس يعلوه الخزى ، ثم انصرفت ، فقال علي ماهر لى أحسنت فى البيان ، ثم حضر ولروند وقبله عدلي الذى أخبرت أنه علم بالتلفون أن ملنر استلم خطابى ، وأنه سيرد عليه اليوم أو غدًا ، وقال الأعرج إن ملنر قال له ذلك ، وعرض الأعرج أن يكتب ملنر ورقة بأن الحماية تعد لاغية بعد قبول الدول ، قلت نطّلع على الكتابة أولا ، وقال إن عدلى لا يؤلف الوزارة إلا إذا كان متفقًا مع الوفد ، فقلت إن الوفد لا يمكنه أن يتفق قبل الانتهاء من المشروع .

فى ٢ نوفمبر

(ص٢٣٥٥) أصبح الجو اليوم أقل تلبدًا ، ثم ظهرت الشمس وارتفع الضباب ، فاستحسنت أن أخرج مع حافظ وويصا والدكتور محمود ، وزرنا قلعة لوندره[١] خصوصا ما فيها من المجوهرات ، ورأينا من بينها قطعة لؤلؤ كبيرة فى وسط قطعتين أخرين غاية فى الكبر ، ثم تغدينا فى جهة أوتيل إيرلس كورت ، وعدنا فى نحو الساعة ٤,١٥ فوجدت فى الصالون مسيو[٢] رنل رود واسبندر وعلي ماهر ينتظرون قدومى ، وأخذنا بأطراف الأحاديث ومنبتها ، إنهما[٣] يقولان إنه لان الاتفاق ، وإنه يلزم البحث عن صيغة لإلغاء الحماية لا يكون فيها مساس بالعزة الإنجليزية ، وقالا إنهما مكلفان من قبل ملنر أن يبلغانى بأنه يريد مقابلتى غدًا فى مسألة سيعرضها بعد ، لأنه لا يعرفها الآن بالدقة ، وقالا إنه ليس فى الإمكان التصريح بإلغاء الحماية مع اشتمال المشروع على أركانها ، لأن فى ذلك تناقضًا ، وقد رددت على كل أقوالهما بما يُقنع طبعا ، ولكنهما لم يقتنعا وانصرفا ، وقلت

---

(١) معروفة باسم London Tower .

(٢) كان يغلب على سعد زغلول تأثره بالثقافة الفرنسية .

(٣) المقصود رنل رود واسبندر .

لإخوانى ما جرى.. ثم بعد انصرافهما ، استلمت خطابًا من إنجرام سكرتير ملنر بأنه يريد مقابلتى غدا مساء فى الساعة ٥,٣٠ وقد جاء عدلى فأخبرته بما كان من زيارة الاثنين ، فاغتم وازداد الإخوان يقينا بأن المشروع حماية ، وتمسكوا بقطع المفاوضة إن لم يحصل التصريح بإلغائها .

فى يوم ٢ نوفمبر[1] (ص٢١٠٢)

حضر كل من السير رنل رود ومستر سبندر عندنا فى أوتيل سافواى ، وأبلغانى بحضور علي بك ماهر أن اللورد ملنر يريد مقابلتى غدا فى ساعة سيعلمني بها غدًا لعدم إمكانه الآن تحديدها ، ثم جرى الحديث فى موضوع التحفظات وبالأخص ما يختص بإلغاء الحماية ، فقال إنه لا يمنع من هذا النص إلا التباعد عما يمس بالعزة الإنجليزية ، وإنه لا يمكن إمضاء هذا التصريح ، لأنه يكون متناقضا مع نفس المشروع الذي يتضمن أركان الحماية ، ولا مانع يمنع من البحث عن صيغة تفيد الإلغاء ، ولا يمس ظاهرها بتلك العزة ، وإن لورد ملنر ربما عقد اجتماعًا عامًا يوم الجمعة القابل ، وقد أجبتهما بأن إلغاء الحماية ليس فيه ما يمس الكرامة خصوصًا إذا قيل بصيغة كأن مصر أظهرت زمن الحرب ولاءً عظيمًا لإنجلترا وساعدتها مساعدة كبرى ، كان لها دخل عظيم فى الانتصار في الشرق ، وبناء على ذلك رأت أن ترفع الحماية عنها التى لم تبسطها عليها فى سنة ١٩١٤ إلا لضرورة حربية ، قالا إن اللورد ملنر ربما يكون عنده صيغة يعرضها عليكم غدًا ، قلت سننظر فيها عند عرضها ، ثم انصرفا .

وبعد انصرافهما بقليل ورد خطاب من مستر إنجرام سكرتير لجنة لورد ملنر يدعونى فيه لمقابلة لورد ملنر غدًا بوزارة المستعمرات الساعة ٥,٣٠ ، ولم يقل شيئًا عن الخطاب الذى أرسلته إلى فخامته يوم أول نوفمبر ، وكأنه لم يرد أن يكتب عنه شيئًا حتى لا يكون عليه حجة فيما يختص بما تضمنه هذا الخطاب ، أولا : من عدم موافقتنا على مشروعه . وثانيا : من كونه استحسن خطة / مندوبى (ص٢١٠٣) الوفد فى مصر ، ووافق على أغلب التفاسير التى أتوا بها عن أحكام المشروع .

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

(ص٢٣٥٥)

فى ٣ نوفمبر[1]

كنت خرجت مع مكباتى وعلي ماهر وعبد العزيز للفسحة ، ولما عدت فى نحو الساعة ١٢ وجدت خطابا مستعجلاً خاصًّا يقول فيه إنجرام إن اللورد ملنر يرغب أن يكون معك فى المقابلة محمد محمود ، لأنه كان يعول عليه فى الإنجليزية ووجوده يكون مفيدًا ، فاستغربت لهذا الانتخاب ، وتأثرت وخفت منه ، وعددت مع عبد العزيز وسيلة تقسيمه بين أعضاء الوفد ، ثم بعد الغداء عاد عبدالعزيز ، وقال إن الرأى به إسقاط محمد محمود فى أعين الأمة ، فلم أقبل منه هذا التأويل الذى خشيت فيه إبعادا لاتهام محمد محمود بالميل إلى الجهة الأخرى ، وقد فرح به محمد وعدلى وقال لى هذا ، اجعل كلامك مقصورًا على إلغاء الحماية ، وكرر لى بعد ذلك هذه الجملة مكباتى .

وكان لطفى حضر عندى باكرًا ، وقال لى ما يفهم منه أننا نلزم السكوت لانتظار ما يكون من الوزارة التى تتألف ، قلت كل وزارة تشكل قبل تمام الاتفاق ليست منا ، ولا نؤيدها لأنها وزارة الحماية ، وربما ذهبت إلى مصر وبينت أن المشروع حماية ولذلك رفضناه ، وإذا سألت عن إمكان الحصول على الاستقلال التام ، قلت إنى لا أظن ذلك فى الظروف الحاضرة ، فارتاح إلى ذلك .

(ص٢٣٥٦) وفى الميعاد المعين ذهبت مع محمد محمود ، وانتظرنا إلى الساعة ٦ حيث كان مشغولا ، ثم أدخلنا عليه فرحب بنا ترحيبًا عظيمًا ، ثم قال إنه مشغول جداً ، وإنه يود أن يشتغل المصريون بأمورهم تخفيفًا لأعباء الأعمال عنه ، قلت ما أسر هذا الخبر ، ثم قال أين أنتم من المسألة؟ قلت تحت تصرف فخامتكم ، قال إنما نريد أن تستمروا على تأييد المشروع ، واستمالة الأمة لقبوله ، وإنى أعلم أن المعارضة قد ابتدأت تدس الدسائس ، ولكن لا أهمية لها ، قلت ما كان أود علينا من تأييد المشروع ، إذا قُبلت تحفظات الأمة خصوصًا ما تعلق منها بإلغاء الحماية ، لأنه لا يمكن لنا أن نؤيده بدون قبولها ، قال إنه من الصعب علينا بل

---

(١) العودة إلى كراسة ٣٩ .

من المستحيل التصريح بذلك وإلا سقطت وسقط المشروع معنا ، وأنا أعلم بحالنا وبالصعوبات التى أمامنا ، وما عليكم إلا أن تستمروا ، وربما قبل ذلك فى المفاوضات الرسمية بواسطة رئيس وزارة أو وزير خارجية ، قلت إذا لم يكن يمكن لكم وأنتم أعرف الناس بمصر وأصحاب النفوذ الشامل والرغبة الصادقة فى مساعدة مصر أن تقبلوا الآن هذا المطلب ، فكيف يتسنى لغيركم قبوله؟ .

قال إنى كنت بمصر ، وأعرف أن الشعب تقدم ، فيكون من الطفولة أن يرفض مشروعًا كهذا بسبب كلمة لا أهمية لها ، قلت إن خصومكم السياسيين أوسع علمًا ودراية بالأمور من عامة الشعب المصرى ، فهم أوْلى بأن لا يضفوا بهذه الكلمة التى لا يضر وجودها شيئًا ما دام التحالف أساس الاتفاق ، ولا معنى لوجود الحماية مع وجوده ، ومادامت الحماية لم تلغ بنص سليم ، فلا يعتبر هذا المشروع إلا تنظيمًا لها ، قال إننا فى مأزق فأنتم واثقون من غير أن يمكنكم التقدم وكذلك نحن .

وقد كنت طلبت من محمد محمود أن يتكلم عن حالة البلاد ، فقال ما ترجمه لى بأن الأمة كلها من صغيرها إلى كبيرها مجمعة على إلغاء الحماية حتى لابسى الجلاليب الزرقاء[١] ، فإنهم كانوا يسألون عنها بخلاف التحفظات الأخرى ، فإنها كانت تأتى من طبقته ثم توافق الطبقات الأخرى عليها ، قال إنى أكون / فى غاية البله والعبط إذا أنا قبلت بهذا الإلغاء وهذا مستحيل . وبعد أخذ (ص٢٣٥٧) ورد على هذا النمط قال يمكنكم أن تصرحوا بسقوطها ، قلت إن هذا التصريح الفردى لا يفيدنا شيئًا ، كما لا يفيد قولى أن هذا المكان ملكى من غير أن يوافقنى المالك عليه ، قال إذا كنت فى المكان حائزًا له أفاد ذلك ، قلت ولكننى لست فيه وحدى ، بل أنت معى ولك فيه قوة عسكرية ، فانتقل إلى كلام آخر .

وقد لبثت معه زهاء ساعة ، ثم قام للعشاء واستفهم عما إذا كنت أنوى حضور مجلس اللوردات غدًا ، قلت لا أظن ذلك لعدم معرفتى باللغة الإنجليزية .

(١) هم الفلاحون .

وانصرفنا مودعين بالبشاشة كما قوبلنا ، وقال لى محمد محمود إنه لا يزال عنده أمل ، وأن ما سمعناه منه إنما هو آخر تشديد منه ولا يبعد أن يلين .

وقد حكينا كل ذلك لإخواننا ، وملنا ومال الأغلب لاعتبار هذه الحادثة دليلاً على عدم الرغبة فى الدخول معنا فى المناقشة وللسفر ، وعلى ذلك اتفق الكل على التأهب له .

(ص٢١٠٣)

فى يوم ٣ نوفمبر[1]

قبيل الظهر ورد خطاب من المستر إنجرام يرجونى فيه بناء على طلب لورد ملنر أن استصحب معى فى تلك المقابلة محمد باشا محمود ، نظرًا لأنه كان بمصر ولمعرفته باللغة الإنجليزية .

وفى الظهر تغدى معنا بحضور محمد باشا محمود وعبداللطيف المكباتى بك وواصف غالى بك ، كل من السير رنل رود وقرينته .

وجرى الحديث فى موضوع التحفظات ، ولم يخرج عن معنى الحديث معه ومع المستر اسبندر فى اليوم السابق .

وفى الساعة الخامسة والنصف كنا بوزارة المستعمرات ، وكان معنا محمد محمود باشا ، ولكن لم ندخل على اللورد ملنر إلا فى الساعة ٦ ، فرحب بنا أحسن ترحيب ، وقال إنى مشغول جدًا ، وأرجو أن يشتغل المصريون بأمورهم ليخف الحمل عنا ، قلت خبر سار وبدايته جميلة ، فقال وأين الآن أنتم من المسألة؟
(ص٢١٠٤) قلت تحت تصرفكم ، قال إننا نريد أن تستمروا /على الخطة التى سلكها المندوبون فى مصر من تأييد المشروع ، قلت ليس شىء أود علينا من ذلك ، إذا ساعدتمونا بقبول التحفظات ، ولا يمكننا بوجه من الوجوه التأييد بدون قبولها ، وعلى الخصوص التصريح بإلغاء الحماية ، فإن الأمة مجمعة على هذا الطلب ، ومصرة على رفض المشروع بدونه ، وحينئذ لا يكون هناك فائدة حتى من الوجهة الإنجليزية لقبولنا المشروع وتأييده ، كما أشرتم إلى ذلك فى تلغرافكم للورد

(١) العودة إلى كراسة ٣٦ .

أللنبى ، وها هو محمد باشا محمود يشرح لجنابكم كيفية إجماع الأمة على هذا الطلب ، فقال محمد باشا محمود بالإنجليزية ما ترجمه لى بعد ذلك ، بأن فى الحقيقة الإجماع على هذا التحفظ كان من سائر الطبقات حتى الفلاحين لابسى الجلاليب الزرقاء . فإن أول سؤال كان يتوجه للمندوبين منهم هو هل ألغيت الحماية؟ بخلاف التحفظات الأخرى ، فإنه كان يبديها بعض الطبقات مثل طبقة المحامين[1] ثم يتبعهم الآخرون فيها ، ولم نستمل الأمة نحو المشروع ، إلا لما كنا نصرح لهم بأن الحماية ملغية ، وأن اللورد ملنر قال لنا أن نصرح لهم بذلك .

وهنا قال اللورد ملنر إن هذا خطرا لأنى لم أذكر الحماية فى كلامى ، ولن أذكرها ولا مانع من أن تقولوا أنتم بسقوطها ، فقلت إن تصريحنا وحدنا غير كاف بل لابد من تصديقكم ، إذ لا يكفى أن أعلن أنى أملك هذا المكان إلا إذا وافق صاحبه على هذا التصريح . قال / يكفى قولكم هذا لإفادة الملكية ، إذا كنتم (ص٢١٠٥)
متمكنين فى هذا المكان ، قلت لسنا فيه وحدنا بل أنتم فيه أيضًا ولكم قوة عسكرية ، فلم يجب عن هذا ، وقال إنه من الصعب بل من المستحيل علىّ أن أصرح بإلغاء الحماية ، وإذا صرحت بذلك سقطتُ وسقط المشروع معى ، قلت ونحن كذلك إذا أيدناه سقطنا أنا والوفد وسقط المشروع معنا ، وقال إنى أعرف ما عندنا من الصعوبات ، قد رأيت الشعب المصرى متقدما فيكون من الطفولية أن يرفض مشروعا مفيدا كهذا للفظة . قلت إنه ليس أكمل فى التربية السياسية من خصومكم السياسيين الذين هم من الطبقة العالية ، فإذا كانت المسألة مسألة لفظ كان هؤلاء أوْلى بعدم التعلق بها ، ثم زدت بأنه ما معنى بقاء الحماية مع التحالف إذ لا ضرورة للحماية مع محالفة ، المحالفة التى تشبه محالفة الفارس للفرس ، فقال هذا اعتراض وجيه ، ولكن الأمر صعب وأنتم تتمسكون من جهة بطلبكم ، ونحن من جهة نتمسك بعدم قبولنا ، فالموقف حرج إذ ليس فى إمكانى أن أتقدم إليكم ، ولا فى إمكانكم أن تتقدموا إلىّ .

(١) كان المثقفون يمثلون قوة فى الحركة الوطنية ، وبالطبع فإن المحامين لديهم الميزات التى تنبع من دراساتهم القانونية ، ولم يكن يشكلون طبقة ، وإنما ينتمى بعضهم إلى الطبقة العليا والبعض الآخر للطبقة الوسطى .

إلى هنا انتهى الكلام حيث قال لا تؤاخذونى قد جاء موعد عشائى ، وسأل (ص٢١٠٦) عما إذا كنت / سأحضر جلسة الغد فى مجلس اللوردات ، قلت لا أظن ذلك لعدم معرفتى باللغة الإنجليزية ، ولكن ربما حضر إخوانى . قال احضروا لتروا بعض ما نلاقى من الصعوبات .

وجاء فى كلامه أنه من المفيد أن تدخلوا فى المفاوضات الرسمية ، وربما وجد فى الوزارة من يساعد على قبول هذا الطلب كرئيس الوزارة أو وزير الخارجية ، قلت إذا كنت أنت مع سعة اقتدارك ورغبتك الشديدة فى خير المصريين وإنالتهم مطالبهم ، لم تتمكن من إجابة هذا الطلب ، فكيف نرجو أن يقبله غيرك من الوزراء؟ وفى الحقيقة أنت قد ذللت كثيرًا من الصعاب واجتهدت لخير مصر ، ونحن شاكرون لك هذه العناية ، ونريد أن تتم مسعاك بمساعدتنا فى قبول طلبنا من الآن ، وانصرفنا حيث كانت الساعة ٦,٥٥ .

فقصصنا كل ذلك علي إخواننا جميعًا ، فاعتبروه مأزقًا صعبا واعتبره الأكثرون مقاطعة ومال الكل للاشتغال بجوازات السفر غدًا[1] .

فى ٤ نوفمبر[2] (ص٢٣٥٧)

فى الصباح حضر عدلى باشا وسألته عن فكرته فى الحالة ، فلم يصرح ابتداءً ، وبعد ذلك قال إنه لا مانع من أن تأتى وزارة تسعى فى قبول هذه التحفظات ، قلت إن الوزارة المذكورة سواء كان فيها أنت أو أبى أو أخى لا اعتبرها إلا خادمة أو مخدومة ، وتكون خادمة إذا كانت تعرف وقائع حالنا ، ولا تكون معتمدة إلا على ضعف الأمة من جهة ، والسعى فى تفريقها وحملها بواسطة الترغيب والترهيب على قبول ما لا نريد ، كما فعل قوم فى الجمعية التشريعية ، وقد أعلن سعيد عند ارتقائه رئاسة الوزارة أنه يسعى للاستقلال ، وكان فى ذلك خادما ، ويكون مخدوما إذا كان يجهل أحوالنا ، وما وقع لنا ، قال وهل فى الإمكان

(١) إلى هنا انتهت أحداث كراسة ٣٦ .

(٢) العودة إلى كراسة ٣٩ .

نوال الاستقلال؟ قلت هذا بعيد ، ولكن موقعى من الأمة يقضى علىّ بأن أُوليها على كل ما من شأنه أن يضرها أو ينفعها ، ولا أخفى عليها شيئا من أمرها ، وأنا أعتقد إن المشروع مع التحفظات حماية ، ولكنها حقيقة ، فإذا كانت تقبله على ذلك بعد هذا البيان فقد خرجت من العهدة ، وانتهى الكلام على ذلك ، فانصرف عدلى واعدًا بالعودة بعد جلسة مجلس اللوردات .

حضر لطفى وطلب أن نكتب التحفظات لملنر ، ونطلب قبولها ، فلم أقبل ذلك ، وقلت إذا كان الأعضاء يوافقونك فلا مانع ، ولكن لا أمضى معكم ، قلت ذلك لأنى رأيت/ أن الغرض من هذه الكتابة أن نقف منتظرين ، ماذا تفعله (ص٢٣٥٨) الحكومة الإنجليزية بها تمهيدًا لوزارة الثقة التى يكون من همها حمل الأمة على القبول لا حمل الإنجليز على الرضا بالتحفظات .

جاء الإخوان من مجلس اللوردات مستبشرين فرحين إلا نحاس ، وقصوا ما سمعوا من سالسبورى وكرومر ولوردين وغيرهم ومن كرزون وملنر ، ورأيت فيما نقلوه من كلام كرزون ما يفيد أن المشروع يجوز أن تعرضه الحكومة الإنجليزية على المصريين من غير أن يتفق الوفد عليه ، وقد أغفل محمد محمود ذكر اسمى فى كلام ملنر ، فرده عفيفى ، فانكسف نوعا ومال الأغلب إلى تأجيل السفر ، فلم أشدد قبل ذلك .

حضر مستر ولروند الأعرج ، وقال مضطربا مكتئبا ماذا حدث حتى تسىء إلى صديقك ملنر ، فقد نشرت رويتر بلاغا يفيد أنك ستسافر مع الوفد مقاطعًا بعد أن حضرتم معه ثلاث جلسات ، قلت لا علم لى بهذا البلاغ ، وفى الأثناء حضر مستر اسكوت من إدارة التيمس ومعه صورة مطبوعة من هذا البلاغ ، وترجمه لى فوجدته مطابقا للحقيقة ، ولكنى استغربت وصولها إلى رويتر ، فقلت إنى لا أعرف هذا البلاغ ، ولم يصدر منى لا مباشرة ولا بواسطة ، ولم أر أحدًا من أرباب الجرائد ولا من أصحاب 'نشرات ، وأذنته أن يُكذب هذا ، وامتنعت أن أعطيه أى إيضاح ،

فتناول الشاى معنا وانصرف ، ثم قال لى الأعرج إنى أسرك بأمر مهم لا تقوله لغيرك ، وهو أن لورد ملنر قال عن إخوانه اليوم كثيرًا من التساهلات ، ولكن لم يعينها ، فقلت إن هذا نوع من الخديعة ، ثم رجانى أن لا أغاضب وأن أهادن وأن أعتمد على عدلى ، لأنه ساعد كثيرا ويعترف لى بكثير من الصفات والمزايا ، وأنه كان حدث شىء من الفتور بيننا ، فأنكرت ذلك عليه ، فتبسم تبسم المتيقن من قوله المنكر لكتمان غيره . هكذا قلت ربما ذهبت إلى مصر ، قال وإنى مسافر أيضا إليها وأساعدك فى كل شىء عند اللورد أللنبى ، ثم قلت له إنى أفتكر فى كتابة خطاب إلى ملنر قال عجِّل به ، وقال أظنك تسافر يوم السبت قلت أفتكر ذلك ، ثم انصرف على أن يكلمنى بالتلفون الساعة ١١,٣٠ .

(ص٢٣٥٩) قد فهمت من حافظ عفيفى أنه هو الذى تكلم مع مندوب رويتر ، وقال إنه رجاه أن لا ينشره ، وأنه قال ذلك للورد ملنر عند مقابلتهم له فى مجلس اللوردات ، وقال عفيفى إنها كانت محادثة ودية ، فأجاب ملنر ولكنها أدت إلى نتيجة غير ودية ، فلمت عفيفى عليها وعلى عدم إخبارى بها .

تعشى عندى عدلى ثم محمد محمود حيث أكل جبنًا أبيض وعيشًا فقط ، وكانا متلطفين جداً ، وتكلمنا فى صيغة تفيد ما يأتى :

(إن هذا الاتفاق لا يمنع مصر من أن تتحلل من كل قيد من القيود التى تحد من استقلالها كلما امتدت الأسباب المرضية له) ، فقال عدلى إن هذا مقبول ولا مانع من أن يقبلوه ، وفرح به محمد محمود ، قلنا وهو يكون زيادة على الصيغة التى يبحث عنها لإفادة إلغاء الحماية ، قال عدلى وهل هذا يكون كافيًا؟ قلت يظهر لى لأنه يحفظ حق مصر فى بقية حقوقها ، ويمكن أن يكون واسطة إقناع وإفحام ، ولكنه فى الحقيقة غير مفيد وغشاش أكثر منه نافع ، وقلت إنه لا أعرضه أنا ، ولكن يمكن أن نعرضه من طرفك ، ولا أعرف ماذا يقوله الإخوان فانصرف .

حضر تلميذان أحدهما يدعى علي شاكر والثانى نسيت اسمه ، وبينت لهما مضار المشروع وفوائده ولم أسمِّه باسمه ، وطلبت أن يصفه كل واحد بما يراه بعد

هذا البيان ، وقصصت عليهما قصة عمر طوسون ، واستنكرت خطة زملائهما الثلاثة الذين حضروا عندى سابقًا ، ثم نشروا محادثة بيننا لم يكن الغرض نشرها .

فى ٦ نوفمبر

فى يوم الخميس ٤ منه خطب لورد ملنر فى مجلس اللوردات خطبة فى مسألة مصر ، حيث تكلم فيها لورد سالسبورى وغيره ، ثم لورد كرزون وزير الخارجية ثم لورد ملنر ، وجاء فى خطبة ملنر أن المصريين ... وقد ذكرت ذلك سابقًا فلا حاجة للإعادة .

فى يوم ٥ منه(١)

كنت مدعوا للغداء عند السير رنل رود مع محمد محمود فلم يذهب معى لمرضه ، وعرضت على قرينته أن تذهب معى لأشترى هدية لزوجتى ، وكان معنا على المائدة أختها وبنت أختها ولورد يدعى لورد هانتل ، وكان فى مصر مدة الحرب / وعرفنى بأنه يشتغل بالمسألة المصرية ، ودعانى عنده للكلام فيها مع (ص٢٣٦٠) آخرين ، وهو عضو فى مجلس النواب ، فوعدته بالإجابة إذا بقيت ، وكان السير رنل يحضنى على الإجابة ، وقال هذا إن الأمور مرهونة بأوقاتها ، وإنه بالصبر يُدرك المنى ، وإن التحفظات ربما تنال فى المفاوضات الرسمية ، ولا مانع من أن توجد صيغة فى مقدمة التقرير تنص على إلغاء الحماية .

ثم خرجت معى قرينته وكريمة أختها إلى دكان يباع فيه أشياء كثيرة من متعلقات النساء ، وأخذت صاحبته وهى (...)(٢) تعرض أنواع الملابس والتحف ، وكانت تعجب ببعضها إعجابا شديدًا ، وقالت عند الإعجاب بها إن هذا شىء جميل ولكن النقود قليلة ، فأدركت الغرض . وكان هذا الكلام عند الفرجة

---

(١) عاد وذكر أحداث يوم ٥ نوفمبر بعد انتهائه من سرد أحداث ٦ نوفمبر التى سجّل فيها ما حدث ٤ نوفمبر .

(٢) كلمة غير واضحة .

على علبة صغيرة تعرضها عليها لتأخذها ، فسمعت تمنع الراغب فشددت فسلمت شاكرة ، فعرضت عليها كيس يد فتدللت ثم قبلت ، ثم رداء ثم مروحة ثم إزار أو ثم وثم حتى اكتفت ، وعرضت على بنت أختها حلية شعر ثم كيس يد فقبلت ، وبلغ ما اشتريت لها ولبنت أختها نحو ثلاثمائة جنيه ، ودعتنى صاحبة المحل لأخذ الشاى ، وقالت لى إن ليدى رنل هى التى شجعتها على التجارة بهذه البضائع فى روما ، فاستغربت هذه الأخلاق ، ولم أُخبر إلى الآن بهذه الواقعة أحدًا من الإخوان .

حضر اليوم عدلى باشا وتناقشنا فيما يجب أن يكون ، فذهب هو إلى أن الوفد يقدم تحفظات الأمة ، وينتظر ما يعمله الإنجليز فيها من غير أن يشوش على المفاوضات الرسمية التى تلى تقديم تقرير لورد ملنر ، وطال الأخذ والرد ثم انصرف إلى مقابلة ملنر لسابقة وعد بينهما ، وانعقد الوفد وقرر كتابة خطاب أمليته لنحاس بك ، يتضمن أن الوفد لا يمكنه أن يدخل فى المفاوضات الرسمية مباشرة ولا بواسطة بدون قبول التحفظات المبينة فى كشف مرفق بالخطاب المذكور ، وكنت قد رددت على عدلى بأن الوفد لا يؤيد وزارة تقبل المفاوضة على أساس ذلك المشروع ، ويلزم أن يعلن برأيه عن كل هيئة تنحو هذا النحو .

وفى المساء حضر لطفى بك وتكلم فى هذا الموضوع طويلاً بما لا يخرج عن رأى عدلى ، وقال إنه معتقد ضعف الأمة وسقوطها ، إذا هى علمت بانقطاع المفاوضات ، وطلب حذف تلك الجملة من ذلك الخطاب ، فأجبته بما أجبت به عدلى ، وقلت إنه على الأخص لا يمكنه أن يعمل شيئًا لأنه لم يمكنه أن يفعل ، وقد كان متفاوضًا وحده والوفد من ورائه والأمة من وراء الوفد ، فهل يتصور أن يكون وهو مُعيَّن من قبل الحماية أقوى منه وهو مرتكز على كل القوى؟ وهل يكون
(ص٢٣٦١) فى ارتكازه على قوة الحماية أشد منه حرصاً على مصلحة مصر؟ / إن هذا غير معقول .

من جهة أخرى فقد تلقى عن ملنر تفسيرات بنصوص المشروع ، ولقنها لكم فأبديتموها للأمة ، ولكن القوم على استحسانهم لإبدائها أبوا أن يؤيدوها

بنصوص يشتمل المشروع عليها ، فعلوا ذلك وعدلى لم يتأثر ولم يدافع ولم يسع خطوة لإقناعهم بوجوب تأييد ما جعلوه حماية للأمة ، وينتظر منه بعد هذا الجمود ، وذلك الإحجام أن يكون وهو وزير منهم ذا إقدام وجرأة عليهم . إننا لا يمكن أن نصدقه إذا وعد بذلك ، بل نعده ضالا وخداعًا ، ولما كان معروفا باتصاله بالوفد ، فإذا قبل الوزارة على أساس ذلك المشروع وجب على الوفد أن يعلن تنحيه عنه ، إذ المبادئ فوق الأشخاص . كان لطفى يسمع ذلك وهو يسترق ، وأخيرا طلب حذف جملة المفاوضة من ذلك الخطاب ، فأصررت على استبقائها ، فانصرف غاضباً ، وقد فكرت فى الأمر بعد انصرافه ، ورأيت أنه لا داع لإرسال هذا الخطاب اكتفاء بأن يكون مضمونه خطته لنا .

فى يوم ٧ نوفمبر

حضر أغلب أعضاء الوفد وقرروا ما رأيته أخيرا ، وقد كان ورد تلغراف رمزى يعرض فيه خطتنا ، وينصح أن يحفظ كرامتنا ولا نعجل بقطع المفاوضة ، فرأينا أن نحفظه ولا نطلع الكل عليه خشية أن تنحل عزائمهم وأن يشتد استسلامهم ، ثم خرجنا عبد العزيز وويصا وواصف ونحاس وماهر والدكتور محمود وسنوت ، وعدنا فصعدنا لعيادة محمد محمود ، فرأينا عنده عدلى ولطفى ومحمد علي ، فاعتراهم شيء من الخزى لقدومنا كأنهم كانوا يتكلمون ضدنا ، وكأن اجتماعهم كان القصد منه تدبير نوع من الكيد لنا ، فجلسنا وكنت رحب الصدر ، فسألنى محمد محمود عن المشتروات التى اشتريتها مع ليدى رنل رود ، فرددت عليه بما نسميه بالبرود ، ثم انصرفنا واجتمع الكل وبعد أخذ وردٍّ أيدوا القرار السابق ، رغم معارضة مكباتى الذى ناقشنى كثيرا بتلقين لطفى ، ووعد أن يقدم كتابته برأيه ، وامتنع محمد علي أن يبدى رأيه حتى يقدم مكباتى هذه الكتابة ، وكان حمد من رأى إرسال الخطاب بدون تغيير ، ولكنه كان فى ذلك مرائيا .

حضر عدلى فوجدنى أتعشى مع نحاس فتعشى معنا ، ومخالفة هذا الحضور للعادة على زيادة تلطفه معى ، دلنى على أنه يريد محو تأثير ذلك الاجتماع ، وبعد

حضوره جاء جماعة من تلامذة الهندسة ، وكان بينهم نجل الشيخ عز العرب فقابلتهم ، وبعد قليل انصرفوا شاكرين .

فى يوم ٨ منه

وردت تلغرافات من بعض موظفى وزارة المعارف والزراعة ، تشجع الوفد على التمسك بإلغاء الحماية ، ونشرت جرائد التيمس ووستيمنستر جازيت تلغرافات
(ص٢٣٦٢) من القاهرة بأن المعارضين ازدادوا قوة بأخبار صعوبة المفاوضات / وبأن خطبة ملنر فى مجلس اللوردات كان لها مع تلغرافات زغلول بعدوله عن السفر تأثير حسن ، ولكن الأخبار الأخرى الواردة على اللجنة المركزية ، قد أقلقت البال من جهة الامتناع عن التصريح بإلغاء الحماية .

حضر محمد محمود وتكلم بما يفيد أنه لم يكن من رأيه عدم إرسال الجواب ، بل كان يلزم إرساله ، ولكنه أخذ يخلط ما يختص بالجملة الخاصة بالامتناع عن المفاوضات ، وقد ذكرت له ما كان من لطفى ، وأكدت له ما تردد فيه أولا عن سعيهم فى ترئيس عدلى بكل الوسائل ، وأن لطفى يظن أن مهارته كافية لستر كل ما يجرى فى الخفاء وكل ما يريد أن يفعله ، وهو ظن فاسد وكل ما يعمل مكشوف ، وقد كان يلقن مكباتى كلمة فكلمة أمس ، فجادل قليلاً ثم سكت .

حضرت دعوة من ملنر إلينا جميعًا غدًا بوزارة المستعمرات الساعة ٣ بعد الظهر ، ورغب فيها بواسطة سكرتيره أن نعلم بعدد من يحضر ، فأعلمته بأنهم ١٤ بعدلى باشا .

أعلنتهم جميعًا بالدعوة وبأننا نستعد للعودة إلى باريز فى يوم الخميس القادم ، فلم يخالف واحد منهم .

قدم مكباتى مذكرة فقلت لنحاس أن يستلمها فلما رأى ذلك تناولها ، وكتب فيها شيئًا ورأيته يقول فيها إننا عدلنا عن الخطاب الذى أعددناه لملنر ، خشية أن يكون فيه تهديد ووعيد لملنر ، وأن تقديم التحفظات خير من الاشتغال بالبحث

عن صيغة كالتى تجعل مصر تحت الحماية فى الأمور الخارجية ، وكل هنا مغامز ، وقد ضربت عنها صفحًا ، لأنها سفاهة ولا يعجبنى شىء منها .

حضر عدلى وكان غاية فى التواضع والتودد ، وقد ذكرت أمامه ، وكان واصف وويصا ونحاس حاضرين حادثة شرائى فى جانب من أطيان الدائرة السنية ، وعدولى عن الشراء ، لأن صديقًا بل أخا شقيقًا أخبرني عند توجهى إلى شرائها لا تتعب فقد بطل البيع فى هذه الأطيان ، فرجعت عنها واشتراها هو فى الحال ، فاستغرب الكل وقلت إن هذه جريمة تستحق العقاب ، لأنه نوع من النصب ، موجها خطابى إلى عبد العزيز فهمى ، فقال إن القانون لا يحمى العبطاء ، فقلت لا عباطة ، بل هى ثقة صديق فى صديق ، فقال لا تؤاخذنى (. . .)[1] لا شىء معناه أن العبطاء لا تحميهم القوانين .

وكان يقول هذا مجاهرًا شعورًا فيه يميل به إلى عدم القول ، ومدفوعا بشعور آخر يدفعه إليه ، وكأنه يقول لعدلى انظر كيف أنى أستخف بمكانة هذا الرجل وأعده من العبطاء ، فاغتظت ولكن كظمت غيظى ، وقلت فى نفسى سبحان الله ما أضعف نفوس هؤلاء الرجال ، وما أسخف عقولهم يتهاونون بكرامة/ رجل لأنهم (ص٢٣٦٣) لم يرونه يفرط فى كرامته ، ولم يجدوا منه إلا كل ما يستحق الاحترام ، وما كان يصح لهم ، وأن يجدوا من غيره إلا كل ما يستحق الاحتقار ، وعجبى من هذا الرجل الذى لا يزول حقد من صدره ، ولكن رسوخ الحقد فى نفسه من العلامات الطيبة ، على أن الفضيلة التى يحسدنا عليها راسخة ، فالحمد لله على هذا الحسد ، فإنه لا يسحقه إلا الفضل ، فاللهم أدمه فى هذه النفوس حتى يهلكها .

أرسلت إلى ليدى رود صينية قهوة من الفضة وستة فناجيل صينى ، وكذلك صينية صينى وسته فناجيل أخر مع خطاب رقيق ، وكان محمد محمود حاضرًا وقت حضور هذه الأشياء ، فأخبرته بأننى قدمت شيئًا من الهدية إليها فهنأتنى عليه ، فقال حسنًا فعلت .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

حضر خير الله مكاتب الأهرام وحادثته بأن الوفد متمسك بالتحفظات ولا يعدل عنها ، وإذا لم تقبل فهو لا يقبل المشروع ويرحل إلى باريس .

وإنمـا رجل الـدنيـا وواحـدها ... من لا يُعَوّلُ في الدنيا على رجلِ

سيقول لنا ملنر غدًا إننى قد وصلت بالمحادثة معكم إلى الوقوف على حقائق جليلة ، كان تقريرى بدونها يكون ناقصا نقصا كبيرًا ويسرنى أننا كنا متفقين فى كثير من المسائل ، وكانت آراؤنا متحدة فيها ، كما سرَّنا جدًّا الخطة التى سلكها من عرضوا منكم المشروع على الأمة ، فإن الطريقة التى ساروا عليها أتت بأحسن النتائج ، وأرشدت الأمة إلى قبول المشروع والميل إلى الاتفاق معنا على قاعدة الود والصفا ، نعم إن قبولها كان مقرونًا برغبات أبدتها وأملت تحقيقها ، ولكنى أجد من الصعب علىّ أن أفتح الآن باباً للمناقشة فيها ، لأنى عانيت كثيرًا من الصعوبات فى الوصول إلى ما وصلت إليه ، وليس فى إمكانى أن أذهب إلى أبعد من ذلك ، على أننى لا أؤكد لكم أن ما وصلت إليه لا بد أن يُقبل من الحكومة ، إذ ربما تراه غير مناسب ، ولكنى سأعمل غاية جهدى فى الدفاع عن مقترحاتى ، ويغلب على ظنى إنى أتوصل إلى إقناعها بقبوله ، على أن التحفظات التى أبديتموها قد يمكن أن تكون موضوع مناقشة فى المفاوضات الرسمية التى يحصل البدء فيها عندما تقبل الحكومة تقريرى ، والذى أرجوه منكم أن تثابروا على الخطة التى ابتدأتموها ، وأن تنظروا بالهدوء والسكينة نتيجة هذه المفاوضات ولا بقصد أن يشير إلى وزارة الثقة ، وأن يخص عدلى باشا بشىء من المديح .

(ص٢٣٦٤) إذا صدق حدسى يحسن أن أجيب بما يأتى : (إنى أشكر جنابكم وزملاءكم على العناية الكبرى التى عالجتم بها المسألة المصرية ، والصبر الجميل الذى قابلتم به صعابها ، كما نشكركم على ما ورد فى خطابكم من أن المصريين لا يكرهون الأمة الإنجليزية ، ولكنهم يحبون بلادهم ، إذ هذه هى الحقيقة بعينها ، وسوف تراه الأمة الإنجليزية عندما يتم الاتفاق بيننا وبينها ، وتنمحى فوارق

---

(١) كلمة غير مقروءة .

الغايات التى (. . .)[١] منها ، ومن أن الدولة البريطانية أحمد بـها أن تحفظ حق مقامها فى مصر باللطف لا بالعنف الذى تقدر عليه ، على أن هذا الشكر لا يمنعنى من الأسف الذى يملأ فؤادى لاضطرارنا إلى مفارقة هذه الديار الجميلة قبل أن يتم الاتفاق بيننا على كل ما يجب الاتفاق عليه من المسائل التى تكون أساساً للمعاهدة بين مصر وإنجلترا ، وألح الامتناع عن الاشتراك فى المفاوضات الرسمية وما يتعلق بها قبل أن يتم قبول التحفظات التى تشرفت بإبداء بعض أمثلة منها فى الجلسة السابقة ، على أننا إذا اضطرتنا الظروف إلى السفر الآن ، فإننا سنكون قريبين منكم ، منتظرين زوال الصعوبات التى تحول دون قبول هذه التحفظات) .

فى يوم ٩ نوفمبر

اليوم يحصل الاحتفال بلورد (. . .)[١] ويسار به فى شوارع لونده وينقطع المرور فيها ، وقد نبه البوليس أن يترك عرباتنا تمر إلى وزارة المستعمرات من غير مانع .

وردت تلغرافات عربية تنبئ بالتفاف الأمة حول الوفد وتمسكها بإلغاء الحماية ، ولما كنت أعلم بها بعضهم تمتم من يسكت سكوت المشحون فيه ، أو يستحسن استحسان الكاره ، ويعترى الكل ما يعترى كل من يتصل بها غير مخالف غايته التى يسعى إليها .

قال لى نحاس بحضور عبد العزيز : حسنٌ ولو أن عدلى صرح لهم بأنهم لا يصح أن يعولوا عليه فى تأليف وزارة للسعى فى المفاوضات على أساس هذا الاتفاق ، قلت لا أهمية لذلك الآن ، ولا أريد أن يكون له يد فى شىء ، على أنه إذا وعد به لا نضمن تنفيذه ، ولا يمكن أن نراقب عمله إذا وفاه ، وخير لى أن أقول (ص٢٣٦٥)
أمامه إنه لا يوجد من تثق الأمة به ولو بعض الثقة يقبل أن / يؤلف وزارة تبنى

---

(١) اسم غير واضح .

على ذلك الأساس فلم يوافق كل منهما ، وكان عبد العزيز ألين عطفًا وأشد انعطافًا ، وأظنه شعر بشيء من الندم على ما فرط فيه أمس ، والله أعلم ، ولما اطلع عدلى على التلغرافات التى اعتنى بقراءتها ، قال هذا فعل الشبيبة . قلت وهى عماد الحركة ثم انصرف .

فى الساعة ٣ بعد الظهر إلا قليلاً توجهنا إلى وزارة المستعمرات جميعنا ، وكان يوسع الطريق أمامنا فارس من البوليس ، فكان مكباتى تخلف عنا ثم لحق بنا قبل دخولنا ، وبعد قليل أدخلنا على ملنر وكان معه جميع أعضاء لجنته إلا مكسويل الذى كان بمصر ، وحضر الجلسة مستر إنجرام ، ولما انتظم عقد الاجتماع ، تكلم ملنر فى الهواء والضباب ، ثم أخرج مذكرة وقال لأن هذه الجلسة آخر جلسة أريد أن أتلو عليكم هذه المذكرة بالإنجليزية ، وأرجو أن يترجمها لكم بالفرنسية مستر رنل رود ، فتلاها وترجمها رنل رود ، وأهم ما تضمنته أن الباب لايزال مفتوحًا بين اللجنة والوفد ، وأن تقرير مندوبى الوفد بعد عودتهم يدل على أن الأمة تقبلت مشروع الاتفاق قبولاً حسنًا ، ولكنهم من جهة أخرى قدموا تحفظات رمى بعضها لإيضاح بعض النصوص وبعضها لزيادات عليه ، وليس من المرغوب فيه ، ولا من المناسب الآن مناقشة هذه التحفظات ، ولكن يمكن البحث فيها فى المفاوضات الرسمية ، ويصبح بل يكون من وراء هذا حث إيقاف مرض ، وعلى كل من الطرفين أن يبذل جهده فى استمالة الرأى العمومى للاتفاق بين الاثنين ، وترويج المشروع الذى يشتمل على النقط الأساسية لهذا الاتفاق .

فأجبت شاكرًا له ولزملائه الحفاوة بنا ، والسير بالمفاوضات على أسلوب جميل ، وحرصت بأنى وزملائى مستعدون كل الاستعداد للسعى فى استمالة الأمة للاتفاق ، ولكن يلزمنا أن تساعدونا على هذا السعى بما تُقنع به الأمة ، فإنها كما تعلمون قامت ضد الحماية ، وأظهرت النفور منها ، وطلبت إلغاءها فليس فى وسعنا أن نحملها على قبول المشروع ، إذا لم تحصل على هـــذا الإلغاء ، ولا

---

(١) كلمة غير مقروءة .

يتأتى لأى (. . .)[1] للأمة فيه شىء من الثقة أن يدخل فى تلك المفاوضات بناء على تلك الأساسات، ولا تكون نتيجة سعينا فى ترويج هذا المشروع من غير تعديله بما يضمن خصوصًا إلغاء الحماية إلا سقوطنا وسقوط المشروع معنا، قال إننا نريد أن تبثوا روح الاتفاق وتزيلوا سوء التفاهم، كما نفعل نحن كذلك، قلت إن هناك فرقًا عظيمًا بيننا، فإن أمكنك أن تؤكد فى مجلس اللوردات فى الجلسة الأخيرة أنك لا تفرط فى شىء من حقوق الإمبراطورية، وتعمل على حفظ مركزها فى مصر، وعلى تأمين النظام فيها، وضمان الإصلاحات التى تمت على يدكم بها، لكن لا بطريق العنف بل بطريق اللطف، وأتيت بذلك على ما فى نية قولك، وأصبت ما فى نفوسهم من هوى، فوقع كلامك لديهم موقع الاستحسان. (ص٢٣٦٦)

وقومى يطلبون إلغاء الحماية، ولا يريدون إلا الاستقلال، ولكن ليس فى الإمكان أن نؤكد لهم أننا تحصلنا على إلغاء الحماية، ولا أننا كسبنا لهم الاستقلال، فإذا مكنتمونا من هذا التصريح، وأعطيتمونا دليله، فليس أحب إلينا من أن نعمل على التوفيق بكل ما فى وسعنا، ونتعشم كل العشم، بل نعتقد أننا نصيب النجاح لدى قومنا، قال إنكم تتشبثون بصغار الأمور بما لا أهمية له من الكلمات، والعبرة بروح المشروع ومرماه، قلت إن كانت هذه صغائر عندكم، فلماذا تضنون بها علينا؟ ألم يكن من حقكم أنتم الذين تعتبرونها هكذا أن ترضوا الأمة بها؟ إنها صغائر عندكم، ولكنها من أكبر الأشياء عندنا، قلت كل ذلك بعد أن قلت إنى أحفظ الحق فى إبداء ملاحظتنا على تلك المذكرة بعد قراءتها فى الراحة والهدوء، ولكنى سارعت بالملاحظة التى أبديتها خشية أن يسعى إلىّ الوهم، إننا مستعدون لذلك السعى قبل الاتفاق على ذلك المشروع، فقال لست مكلفًا بذلك، وما أحد كلفكم، وما تكون هذه المذكرة للمناقشة فيها، ولكم بيان للمسألة وسأمليها لكم الليلة.

قلت كذلك وجاء فى كلامى أنه إذا كانت مبادئ المشروع أساسا للمفاوضات الرسمية، فلا يمكن العدول عنها، فمثلاً لا يمكن إلغاء الشرط

التعليقى لأنه من الأساسات المذكورة ، وقال عدلى باشا هل يمكن أن يقال للأمة إن إلغاء الحماية محتمل احتمالاً قريبًا جدًا؟ قلت لا يمكن قبول ذلك ، ما دام لم يكن هناك دليل بيدنا خصوصًا ، وقد مضت مدة طويلة ونحن نتفاوض ولم نصل إلى هذه الغاية ، فلا معنى لأن نعتبر إلغاءها محتملاً .

فى المساء وردت المذكرة المشار إليها ، وسلّمت إلى عبد العزيز لترجمتها ، وقد كان أُريد نشرها .

فى ١٠ منه

انتهت هذه الترجمة فوجدناها تشير إلى كون باب المفاوضات لا يزال مفتوحًا ، وأن مندوبى الوفد قرروا أن الأمة قبلت المشروع ، إلا أنهم طلبوا من جهة أخرى تحفظات ترى اللجنة عدم المناقشة فيها فى الدور الحالى ، وأنه يمكن النظر فيها فى الدور الرسمى حيث لا يمكن رفض أى طلب لا يكون مخالفًا لروح المشروع المذكور ، وأن أهم ما يهم الآن ، هو أن يبذل كل طرف جهده فى استمالة الرأى العام من ناحية الاتفاق والوئام ، وقال عبد العزيز بك إنه لا يصح نشر هذه المذكرة كما كانت النية من قبل ، ووافقته عليه .

(ص٢٣٦٧) عند انفضاض الجلسة طلب منى عبد العزيز بمساعدة لطفى أن أطلب من ملنر أن يقابلنى فقلت / ذلك مع عدم العلم بالسبب من باب الاحتياط ، واستفهمت منه عن ذلك ، فقال لإعادة رجائه فى قبول التنصيص على إلغاء الحماية ، فلم أستحسن ذلك لأنه غير مفيد ولا من حسن السياسة ، ثم افتكرت أن ملنر وعدنى أن يطلعنى على تقريره قبل تقديمه ، واستحسنت أن أجعل ذلك سبب طلب المقابلة ، وقد حددها فى الساعة ١١,٣٠ من هذا اليوم .

فى هذا الموعد قابلنى بوزارة المستعمرات قبولاً حسنا ، وقلت له قد كنت وعدتنى أن تطلعنى على تقريرك بعد الاستشارة وقبل تقديمه ، قال من جهة ما يختص بكم ، قلت نعم فوضع يديه على جملة رسمها ، ثم قال بعد شيء من التردد والتلكؤ لا أتذكر ذلك ، ولا أظن أن أكون فعلته ، قلت إنى أذكره جيدًا ، قال

إذا لم تخطئ ذاكرتك أكون ارتكبت خطأ ، لأن هناك من الأسباب ما يمنع ذلك ، قلت إنى لا ألح فى طلبى ، ولكنك أنت الذى وعدت ، ورأيت من واجبى تذكيرك ، ولو كنت أعتمد فى هذا على ذاكرتى لخونتها ، ولكن على مذكراتى التى أكتبها عقب كل مقابلة معك ، فقال إذن يكون خطأ منى ، والآن لك علىّ أن أتجنب فى تقريرى كل ما يسبب اعتراضا من جهتك ، قلت كذلك ، ورأيته يريد إطالة المكث معى .

وانجر الكلام إلى إلغاء الحماية ، فقلت قد سمعت منكم ومن بعض زملائكم أن الذى يهمكم هو مراقبة العلاقات الخارجية ، ولكم هذه المراقبة بمقتضى المشروع ، فماذا يضركم لو صرَّحتم بأن الحماية ملغاة ، قال إنكم كنتم تقولون إنكم لو تحصلتم على التمثيل الخارجى كفى ذلك فى إلغاء الحماية ، وقد تحصلتم عليه فعلاً ، قلت إنكم منحتمونا الحق ، ولكن حظرتم علينا استعماله ، وجعلتموه بذلك وهميًا لا حقيقيًا .

وجرى الكلام فى الدعوة إلى الاتفاق وتأييد المشروع ، قلت ما قلته فى الجلسة السابقة وزدت عليه ، ومن جهة أخرى كانت الإجراءات الاستثنائية التى تطبق فى البلاد من عهد الحرب وانقضاء المظالم التى زعزعت أركان الثقة بالعدالة ، ونزع الطمأنينة من قلوب الأبرياء وغير ذلك ، مما لا يتفق مع الرغبة الصادقة فى تسليم حكومة البلاد لأهلها ، والميل الحق للاتفاق ، كل ذلك يمنع كل محب للسلام مما كملت به الثقة ، وعلت به المنزلة من أن يكون لكلامه تأثير فى النفوس ، بل يسقط قبل أن يرتفع كلامه للأسماع ، ويعتبره الناس خداعًا فور إبدائه إذ يجدون ما يقوله مجردًا عن البرهان ، ومخالفًا للعيان ، ولم يشعر به كل وجدان .

ولهذا تردد أن الوفد فى عجز شذ عن سلوك الطريق الذى تدعونه إليه ، ولم يكن أحب إليه من أن يكون واسطة السلام ، لو توفرت لديه وسائل الإقناع ، على (ص٢٣٦٨)
أنه مادام باب المناقشة مفتوحًا ، يصح له / أى للوفد أن يعتمد على كلمة

فخامتكم وزملائكم فى إزالة هذه العواقب ، قال إن هذه الحالة مما يؤسف عليه ، وأنا أول من يمقتها ، ولكن يمكنكم أن تتخذوها من وسائل حمل الناس على قبول المشروع ، فبادرت لأن أقول كيف تحملهم بالتهديد؟ إننا لا نريد وفاقًا زائلاً بل دائما فينا ، وإنك لن تجد أميل منى للسلام ، لأن ذلك ربما حتمته ظروف الأحوال ، قال كذلك ومن غير المرغوب فيه أن تنشر المذكرة التى تلوتها وبعثتها إليكم ، قلت كذلك ، وانصرفت مودعًا بالإكرام ، وحكيت كل ذلك تفصيلاً لأعضاء الوفد بحضور عدلى ، وكان بمنزلى هو وأصدقاؤه من الأعضاء .

وقد ورد تلغراف من فتح الله بركات بأن لجنة من نَيِّفٍ وخمسين عظيمًا ، تألفت للاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر ، ثم تلغراف من اللجنة المركزية بأن الأمة تشد أزرنا وتعجب بخطتنا ، وكذلك من بعض (. . .)[1] الجهات ، فما كان يتصل ذكرنا بهؤلاء حتى يعلو الكمد وجوههم ويخيم عليهم سكوت الخيبة والخذلان ، ولا يكاد الواحد منهم يصدر كلمة استحسان ، وقد قال عدلى بصوت متهدج ، إنه مسافر يوم الجمعة ، وسيقابل ملنر غدًا الخميس ، وأخطر لأمته عبر عائلته بموعد عودته من ميتز ، فقلت حسنًا فعلت فانصرف ، واعتذر بعدم إمكانه تشييعى فى المحطة لتقدم ساعة القيام .

وقد سافرنا فى يوم ١١ منه الخميس فى الساعة ٨ صباحًا ، وكنا واصف غالى وسنوت حنا وعبد العزيز ونحاس . والباقى حضروا فى القطار الساعة ١١ قبل قيامنا من لوندره وبعده .

---

(١) كلمة غير مقروءة .

مصادر ومراجع التحقيق

- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤- ١٩٥٨) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

- حسن المستكاوى ، النادى الأهلى (١٩٠٧ - ١٩٩٧) ، ط١ (محدودة) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

- السيد فليفل ، الأفريقيون وحرب البوير (أكتوبر ١٨٩٩- مارس ١٩٠٠) دراسة وثائقية ، مركز الحضارة العربية ، دراسات أفريقية ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

- شميت (الابن) ، آرثر جولد ، قاموس تراجم مصر الحديثة ، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة ، رقم ٥٢١ ، القاهرة ٢٠٠٣ .

- صبحى ، محمد خليل ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

- عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ط٢ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

- عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج٢ ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

- ــــــــــ ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- عبد العظيم رمضان ، ثورة ١٩١٩ فى ضوء مذكرات سعد زغلول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

- عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، داز المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

- علوبة ، محمد علي ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

- كرم ، فؤاد ، النظارات والوزارات ، ج١ ، وزارة الثقافة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

- لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

- فاروق الأول وعرش مصر ، بزوغ واعد .. وأفول حزين ١٩٢٠– ١٩٦٥ ، دار الشروق ، سلسلة الجانب الآخر ، ٢٠٠٥ .

- النظام القضائى المصرى الحديث ، ج١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

- يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

-Petit Larousse, Librairie , Paris , 1963.

- The Oxford Encyclopedia Ancient Egypt, Redford , G.Vol. 1, Oxford press , 2001.

هذا الكتاب

هو جزء من مذكرات زعيم الأمة سعد زغلول، شمل الفترة الممتدة من ٢٦ فبراير ١٩٢٠ إلى ١١ نوفمبر من العام نفسه، ويُصور فيه ما جرى من أحداث سواء فى باريس عندما بدأ التمهيد للمحادثات المصرية ـ البريطانية غير الرسمية، أو حينما انتقلت إلى لندن، حيث اللقاءات المتعددة بين كل من سعد زغلول وأعضاء الوفد من طرف، وملنر وزير المستعمرات البريطانى ومساعديه من طرف آخر. ويُبين كيف طُرحت المشروعات، ومحادثات الجانبين اللذين تشددا فى طلباتهما، إذ أصر ملنر على أن تواصل بريطانيا الاحتفاظ بجميع مميزات الحماية على مصر دون اسمها، ورفض سعد زغلول تمامًا وتمسك بإسقاطها والحصول على الاستقلال مع معالجة تحفظات تترتب على الوضع الجديد. كما سَجّل ما تخلّل المحادثات من تطويل وتعقيد، أدى فى النهاية إلى قرار قطعها من الجانب المصرى، ومغادرة الوفد ورئيسه لندن إلى باريس على أمل يكون هناك الجديد الذى ربما يحقق الأمانى الوطنية.

تصميم الغلاف: محمد عما

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة